

محمد بن محمد
٧٩٢

الشيخ
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

الحمد لله
ملكه وما قبله وما بعده
من قدره ربه محمد

الحمد لله
عليه وآله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد

الجزء الخامس من شرح الهداية

المسمى بالغاية

تأليف
أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة
رحمى الله عنه بالف الشروعي
رحمه الله تعالى
امن

الحمد لله
مقدمه
والحمد لله
والحمد لله
والحمد لله
والحمد لله

نحوه بيقه الحج والنكاح وأول الطلاق



تمت
عبد الله بن محمد بن عبد الله
في شهر



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
V. Corullah
791
GENİF No.

791



بسم الله الرحمن الرحيم
باب محاولة الميثاق ~~بغير احرام~~ قال ابن فارس
في المحل الوقت الذي زو في بعض النسخ باب محاولة الوقت فيكون
فداسع لكان وهذا في المعرب وفيه الوقت من الارض المهيمة
والميثاق هو الوقت المحذور فذكر فيه النسب وموافقا لموضع
الاحرام وهي جمع الميثاق وفي المعارج الميثاق المصروف للفعل
والموضع يقال هذا ميثاق اهل الشام ويقول وفيه وهو موقوف
اذا ليس للفعل والموضع يقال هذا ميثاق اهل الشام وقتا يفصل
فيه قال الله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والوقت
محدد الاوقات يقول وفيه ليوم لداستل احسه وفري اذا
الرسول وقت ووقت محضه قال الجوهري والمثاقعة مثل
وجوه واوجوه فلبس الواو المضمومة ههنا من باب الاعلال الجواز
وتسميته لغة سماعية وهو قياس في الفاء والعين اما الفاء فقد
ذكرناه ولذا ورد واوردت واما العين فتحتي الوب واورد وان كانت
مكتوبة بجلها ههنا كير وليس بها س كذا ابن عيسى في شرح المفضل
اعلم ان السماعا يقفون في ههنا الواو المضمومة على السماع دون
القياس الا باعتان المارئي فانه يطرد ذلك اذا وقعت فاقال المصنف
وسطا لم يكن ههنا نحو طويل وطويلة وفي التكملة لا يبي على ابو عثمان
يذهب الى ان ابدالها المسورة طرد واو عمر يقصر ذلك على السماع
ولا يقاس كالمضمومة وقال الزمخشري في الواو المضمومة وفي المسورة
نحو وشاع واشاع ووعا وواعا ليس بقياس الا عند المارئي وقال ابن
عصفور في الممع زعم المارئي انه لا يجوز ههنا الواو المضمومة بقياس بل
يتبع في ذلك السماع وهو فاسد فانه كسر كسنة نوح في القياس في كل واو
مسورة وقعت اوله فلا بد نقل المارئي واجما ههنا عكس ما نقله
عنه الزمخشري وابو علي الفارسي والجرجاني وابن عيسى وابن الجراح

والظاهر ان ما نقله ابن عصفور غلط وقد كنت فكت هذا الشيخ بهاء
الدين النحاس رحمه الله تعالى لي اصحابا المسارفة افعدها لتعل كمن
المقاربة وقال ابن الجراح في تصريفه في ذكر الزيادة فان رجوع الى استيفان
واصحين كاطي واولو حيث قبل بعراط وراط وادم ماورده ومرتضى في
ومولوف جاز لا امران قال ابن عصفور في المصنف انه لا يوقع على وقت
ولا مولوف في موضع من المواضع قال ابن عيسى الجواز ولا الفاء للمسورة
الشريعة ذلك ان الفاء تكون تارة واو او ياء ههنا على جذا وصدر اليب
واصدية وكسري في المقطاع في كتاب لا يخال ولو الرجل فهو مولوف
ولذا ابو علي في التكملة والجرجاني في شرحنا لذلك خلافاً لذكر ابن
عصفور قوله واذا الى الكوفي بستان بن عامر فاحرم بعينه
فان رجوع الى ذات عرف ولي يطل عنه دم الوقت اي دم محاولة الوقت
بغير احرام ولذا لو ذهبت الي فيها اخر مساواة وابعده منه وان
رجع اليه ولم يلبس حتى دخل له وظاف احمرته او ثبلا طوافه فاستلم
الحجر فعليه دم وهذا عند ابن عيسى وقال ابو يوسف ومحمد ان
رجوع اليه محرم قبل الشروع في طواف العمرة فليس عليه شيء لحي
اولم يلبس ولا احرام بحجة بعد المحاولة بغير احرام مثلها في الخلف
ولو عاد اليه قبل الاحرام لسقط به اتفاق وقد سرحنا هذا وذكرناه
ومذاهب الحكماء مستوزة في فصل الموافقة ولا يغيبه ههنا اذا كان
يريد الحج والعمرة فان دخل البستان فحاجة فله ان يدخل له بغير
احرام ووقت البستان وهو فاصحاب الميرك سواء بستان بن عامر
في اكل بالقرب من خيل عرفان على طريق العروق والكوفة الى مكة وعن
ابي يوسف لا يسقط بذلك احرام من الميثاق حتى ينوي الاقام تخشع
عسريوم لثبت له حكم الوطن فيه ذكره في المحرر والاول ظاهر الرواية
لان البستان غير واحد العظيم ولا يلبس الاحرام لرجوله فاذا دخله
الحج بامه وللستان ان يدخل له بغير احرام لانه ليس حاجته الى دخولها

والظاهر ان ما نقله ابن عصفور غلط وقد كنت فكت هذا الشيخ بهاء الدين النحاس رحمه الله تعالى لي اصحابا المسارفة افعدها لتعل كمن المقاربة وقال ابن الجراح في تصريفه في ذكر الزيادة فان رجوع الى استيفان واصحين كاطي واولو حيث قبل بعراط وراط وادم ماورده ومرتضى في ومولوف جاز لا امران قال ابن عصفور في المصنف انه لا يوقع على وقت ولا مولوف في موضع من المواضع قال ابن عيسى الجواز ولا الفاء للمسورة الشريعة ذلك ان الفاء تكون تارة واو او ياء ههنا على جذا وصدر اليب واصدية وكسري في المقطاع في كتاب لا يخال ولو الرجل فهو مولوف ولذا ابو علي في التكملة والجرجاني في شرحنا لذلك خلافاً لذكر ابن عصفور قوله واذا الى الكوفي بستان بن عامر فاحرم بعينه فان رجوع الى ذات عرف ولي يطل عنه دم الوقت اي دم محاولة الوقت بغير احرام ولذا لو ذهبت الي فيها اخر مساواة وابعده منه وان رجع اليه ولم يلبس حتى دخل له وظاف احمرته او ثبلا طوافه فاستلم الحجر فعليه دم وهذا عند ابن عيسى وقال ابو يوسف ومحمد ان رجوع اليه محرم قبل الشروع في طواف العمرة فليس عليه شيء لحي اولم يلبس ولا احرام بحجة بعد المحاولة بغير احرام مثلها في الخلف ولو عاد اليه قبل الاحرام لسقط به اتفاق وقد سرحنا هذا وذكرناه ومذاهب الحكماء مستوزة في فصل الموافقة ولا يغيبه ههنا اذا كان يريد الحج والعمرة فان دخل البستان فحاجة فله ان يدخل له بغير احرام ووقت البستان وهو فاصحاب الميرك سواء بستان بن عامر في اكل بالقرب من خيل عرفان على طريق العروق والكوفة الى مكة وعن ابي يوسف لا يسقط بذلك احرام من الميثاق حتى ينوي الاقام تخشع عسريوم لثبت له حكم الوطن فيه ذكره في المحرر والاول ظاهر الرواية لان البستان غير واحد العظيم ولا يلبس الاحرام لرجوله فاذا دخله الحج بامه وللستان ان يدخل له بغير احرام لانه ليس حاجته الى دخولها

وتكون في كتاب المحرم او المحرم في كل من الجوع ما لا يحق وهذا رخص
 عليه السلام للخطاين ان يتركوا ما يغير احرامهم والداخل للستان
 لاجابة الحق باهله فكان حكم البستان والمواد بقوله وفه
 البستان اجل الذي يدينه وبين احرام والخصص بالسببان كاهل البستان
 وقد تقدم البحث في ذلك فان احرام من اجل ووقفه يعرفه لم يكن عليها
 شي اما البستان قطا هو لا نه احرام من بستانه وانما عليه ان يخرج
 الى ذات عرق لما فيه من الجوع والمسقة واما الداخل فلا لاجابة
 باهل البستان وكانا محرمين من بستانها ولا شي عليها ومن دخل مكة
 بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الميقات واحرام حجة عليه حجة
 الاسلام او بدر عليه احرامه من دخول مكة بغير احرام وقال زفر
 لا يجزيه وهو القياس اعتبارا بما لا ينفك من سبب الدرفا انه لا يسقط
 حجة الاسلام والاحرام نذر احراما كالحولك السنم وقد ذكرناه
 وجوابه فيما تقدم ومن جاز بالميقات واجرم بجموع فافسد بها
 مضي فيها ولذا اخرج وحجت المضي في فاسدها وعليه الجمهور وفيه خلاف
 الظاهرية وليس عليه دم لترك الوقت وفيه خلاف زفر وهو
 نظير الاحداث في فائت الحرام اذا حاوز الوقت بغير احرام او احرام
 بالحج ثم افسد وهو تعسر المحاور بغيره من المحظورات قلت
 التمس كحاصل بذلك جمهور القضاة وهو محلي الادم وقد انا بالاحرام
 والنسبة من الميقات وبلا في حوا الميقات من التعظيم ولا يحق شي احرام
 ولا جاز بغيرها من المحظورات فافترقا وان خرج المكي نريدا احرام
 من اجل ولم يعد الى اجل ووقفه يعرفه فعليه سبابة لترك احرام
 فان رجع الى الحرم ولم يلبس ثوبا الا اختلاف الذي فكرنا في عجاويل
 الميقات بغير احرام في خوف الاصبي وهو الصواب لان الافاق تجمع الاتفاق
 والنسبة بلون الى المقرد دون الجوع ولم يسع في سبب اللغة الافاق وعن
 الاصفي وابن السكيت الاصفي تعجيب فان خرج المكي الى اجل لاجابة

ثم احرام بالحج من اجل ووقف يعرفه ولا شي عليه كالا فقي الذي دخل بستان
 ابن عامر لاجابة والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من احرام بالحج
 من اجل ووقف يعرفه فعليه دم لانه بعد فرائعه من عمرته يصير
 بمنزلة المكي اذا لم يسق للهدى والاحرام حينئذ يكون من احرام كالمكي
 فيان منه الدم بئرا لوقت فان رجع الى احرام من احرامه وعمره وطبا عند
 اي حنيفة سقط عنه الدم وعند زفر لا يسقط وان رجع الى احرام واهل مكة
 قبل الاحرام فلا شي عليه بالاتفاق وقد عرف ذلك كل من الاصفي المحاور للمع
 بغير احرام والله اعلم باب اضافة الاحرام الى الاحرام
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا احرم المكي وطاف بها سو طام احرام بالحج
 فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو حنيفة
 وعمره يرفض العمرة واصلاه ان المكي ليس له قران فالتمتع عند الخلقة
 الاله الكسنة على ان يقدم فاذا جمع بينهما كان عليه رفض احدهما للذي
 عن الجمع كما لو جمع الاساس بين حجتين او عمرتين فالارفض العمرة اولي
 لانها ادنى حجة واقل اعمالا اذ ليس فيها الوقوف بعرفة ولا بالمرقد
 ولا فيها زمني للحار محل الحج ولا ان قضاهما استر لانه يجوز في جميع
 السنة الا في خمسة ايام يكون فعلا فيها بحال الحج ولان العمرة هي الاحلة
 في اشهر الحج وليس بها يحصل الحصية فصار كما لو لم يطاف بها وعلى هذا
 اختلف لوطاف العمرة بشرين شوطا او بثلثة والاطاف بها اربعة
 اسواط ثم احرام بالحج رفض الحج بالاختلاف ولذلك فاضى حان لان الاثر
 حكم الكل فيعذر رفضها كما لو كفر فيها ولذلك اذ اطاف للعمرة اقل
 من ذلك عندنا وهكذا في المبسوط فاضى حان في بعض النسخ عندنا
 حنيفة وهو غير صحيح ولهذا في الجواب في المبسوط اذا طاف المكي
 لعمرة اربعة اسواط ثم احرام بالحج فانه لا يرفض الحج ولا العمرة
 ولان يفرغ منهما وعليه دم لانه حاد كالمتمتع ولا يحل له ان ياوله ولا يعي
 لانه دم تجبل لما دخله من النقطان لما كان الذي في حق الذي ولا يخيتم ان

الجنة قد نكثت باسان بعض افعالها فرض غير المتنا كذا ولي وهو الخ ولهذا
فلما لا في لوطا في شوطا من احرم بغيره فانه يرفض العنة لتنا كد
احرام الخ قبل الاملا في العنة بخلاف ما لو اهل بالجنة قبل ان يطوف
للخ شوطا والابرك ان لا في لوطا والميفات بغير احرام فان احرم قبل
وطاف شوطا للبحر والجنة ثم عاد الى الميفات لا سقط عنه دم الحيوان
بغير احرام ولو لم يطف شوطا قهرا اذ به سقط عنه الدم ولان
ان به قربة ولا يجوز ابطال العمل الذي هو عبادة بالرض وفي رفض
احرام الخ امثله مثله وكان اوطا اذا رفض الخ والجنة فعليه دم لعله
قبل اوانه كالمحرم واحرام الخ والجنة وان كان لا زما فانه يجوز
باذن الشرع كافي الاجساد برفض العنة قضاء وما لا غير
الخ قضاء وعنه لانه في معنى كافي الخ وان مضى عليها اجزاه لانه
اذا هلك النحر بها والدم للذي اذ به تدخله النقص ولا يمنع مشروعه
اذا كان معنى في غير مكان من صوم الحديد والهي عن الصلاة
في الارض المحصورة وعليه دم لجمعه بينهما مع الهمى وهو
حق المولى دم نقصان ولا ياكله هو ولا غيره من الاكلية وفي حق
الامى دم سكر عندنا وعند ابن حنبل وهو عرف في باب
المران وفي الكواشي فان قيل ينبغي ان يجب عليه دم لان دخول
النقص في كل من الاحرامين قلت هو غير ممنوع عن احدهما والنقص
باذخا الثاني على الله ومن احرم بالخ ووقف ثم احرم يوم النحر
محبة اخرى فان كان جازي في الاول قبل ان يحرم بالآخرى لزمته الاخرى
ولا شيء عليه وان لم يخلق في الاول لزمته الاخرى وعليه دم
خلق ولم يخلق قصر ولم يقصر في الثانية لانه اذا خلق او قصر
معد جازي في الاحرام الثاني لانه خلق قبل اوانه قبل افعال الخ
وان لم يخلق ولم يقصر لانه ففلا حرج للخلق في الاولى فليز منه دم
بالناخير وعندنا ان يخلق او يقصر في الاحرام الثاني معد جازي عليه

فعليه دم اجنبية وان لم يخلق ولم يقصر في الاحرام الثاني فلا شيء عليه
عندها لانه لا يجب شيء عليه بالناخير اخلق احرام بالخ يوم النحر
فصحيح لانه قد حجه الاول بالوقوف فيكون قد احرم للثانية بعد
المرآة من الاولى وعندنا ان لا يصح الاحرام للحجة لا بعد دخول مولى
فاذا احرم عندنا احرام للحجة الثانية التي يخلق عليه من الخ لولا
يجوز في اكله والذبح وطول الذبابة والسعي ان كان لم يسع قبله ان
كان خلق قبل ان يحرم بالحجة ولا شيء عليه اذا لم يصح كما عاين
اجرامين وان كان احرم بالثانية قبل ان يخلق فان خلق بعد ذلك لم
تسلك في الاول الخروج من احرام وحبابه في الاحرام الثاني وهل
يلزم دم بسبب الجمع من الاحرامين فذكر في المتناكس انه يلزم دم وعلى
رواية هذا الحكيم لا يلزم ذلك لانه قاضي خان وفي المسوط
لواحرم ولم ينو شيئا فطاف بلسه اشواط ثم احرم بغيره فانه يرفض
الثانية لان الاولى بعينه عن حين احدث في الطول اذ لا يهاجم
لا يبقى بعد الشروع في الاول فاستعيت الطول في الغرض وهو طول
الجنة وكان جازعا من عزمين فكان رافضا للثانية ومن فرغ من
عزمه لا التفسير قاحرم بالآخرى فعليه دم لجمعه من احرام الخ
وهو كرويه فيلزم دم ولا يرفض الثانية منها لانه قد فرغ من العمل
الاولي بجمله مسله المسوط وهو دم حبر وضايف لقاضي خان
او حيل الدم هنا بسبب الجمع من احرام الخ رواية واحده وفي الجمع
من احرام الخ فيما سبق روايتا بان اذا احرم بحجة فلما كان يوم النحر
احرم بحجة اخرى قبل ان يخلق في الاول لا يلزم الدم بسبب الجمع
في رواية هذا الكتاب وفي رواية لا اصل يلزمه فسوي بينهما وفرق
على رواية هذا الكتاب والفرق ان الجمع بين الاحرامين انما كان
ممنوعا لاجل الجمع في الافعال لانه يوجب نقصان فيها ويما يتباح
اخلق فيها فخرج به عن احرام الخ فيصير جازعا في الفعل وفي احرام

الحجيج لا يحق الجمع في الافعال اذا افعال الحجية الثانية لا تودي في هذه
السنة وانما تودي في السنة الثانية قوله ومن احرم تحية الحرم
بعمره لرباه لان الجمع بينهما مشروع في حق الاقربى والوصع فيه فيصير
بذلك لغا زيا لكنه اخطا السنة فيصير بذلك مستيالا لان السنم في
القرآن ان يهل بها معا او يدخل الحج على العمرة لهوله تعالى فمن عجز
الى الحج فاجعل العمرة بدلا والحج بها لا تالي لانها العائدية فاذا بدا بالحج فقد
خالف السنة فكان مستيالا لانه لا يجب به شيء ولا يمنع الاثران معا
التراه عدم افعال العمرة على افعال الحج وراعي السنة في الاداء والافعال
فان لم يأت بافعال العمرة حتى وقف بحرفات فقل صار رافضيا
لعمرة وعليه قضاءهما اما ان يقض العمرة فلا تلهما وقف بعرفة
فقل تعذر عليه فعمل العمرة بعدا لوقوفه لان يكون مبدع على افعال
الحج وهو غير مشروع ولان الوقوف بعرفة ركن من اركان الحج
وقد جعل الله سبحانه الحج طاعة للعمرة والشي لا يبي بعد غايته
ويرفض من روة ويدل عليه حديث عائشة الثابت انه عليه
السلام امرها بعرفة ثم وقض عمرها ثم قضتها مع احدها وكانت
قارئة في الصحيحين لكنها لم تطف بالبيت ولا لانا حاصلة وبها توجه
الى عرفات لا يصير رافضا للعمرة في ظاهير الرواية وعن جعفر
الطحاوي ان في قياس قول أبي حنيفة يصير رافضا لها بحجرة البوحيه
التي بها يمر له مصلى الظاهر اذا توجه الى الجمعة والفروق صح وقد مر
المسئلة وان طاف لم يطوف بالحجاة ثم اهل العمرة لزمت العدة فان مضى
عليها جاز وعليه دم لان هذا الطواف سنة فلا يات قبل احرامه
بالعمرة بركن الحج فيمكن ان ياتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فالصحيح
الثابت وهذا الام دم جبر وتغاة هو العاصم وقد مر في خان
هو دم القرآن لحق القرآن منه ومن السائح من قال دم لغاية لانه
خالف السنة والمسح ان يرفض عمره لان احرام الحج فلا لا يبي من

اعماله ومطوف الحجة بخلافه اذا لم يطف بالحج وعليه دم لرفض
العمرة وعمره مكانها ومن اهل بعثة في يوم النحر او في ايام السري
لزمته لان الله احب في غيرها وهو بخلاف الوقت لافعال الحج
تعمياله ويوم النحر هو الحج الاكبر والعمرة هي الحج الاصغر ويلزم
رفضها كما لو شرع في الصوم يوم النحر او في ايام السري او شرع
في الصلوة في الاوقات المروية ولا يات بها العمرة فيها وذاك
لان الحج وهو الوقوف بعرفة فيصير بانه افعال العمرة على افعال
الحج من كل وجه بخلاف ما اذا كان الله له بها بعد طول المدة
حيث يستحب رفضها على ما ذكرنا لانه بناها على افعال الحج فخال
من وجه وان لم يكن بحجها بالحج والراية الوجه الاول فان
رفضها فعليه دم لرفضها وبكسر مكانها وان مضى عليها اجزاء فانه
الهم بافصا وادى كل التزم والوعيه دم حجه بينهما اما في الاحرام
او في بقية الافعال كما لو اوفى دم لغاية لغاية وقيل اذا حلف
لحج ثم احرم للعمرة لا يرفضها على ظاهر ما ذكره الاصل لانه جل
من احرام الحج وويل يرفضها لله تعالى البقيم ابو جعفر
لهذا والى ومسا عينا هذا ولا يرفض من غير رفض وفيل لا يرفضها
والاول اصح ذكره فاصح خان وفي الخواشي اذا احرم بالعمرة يوم النحر
ثم رفضها بغيره فصاوها ولو شرع في الصوم يوم النحر لا يرفض
قطاوع قال والفروق ان السري في الصوم متصل بالعصية فكان
مأمورا بالقطع من له الصوم بخلاف الاحرام بالعمرة فان عمل العمرة
مباحا عن احرامها ولا يعصيه عنده فصار كما لو شرع في الصلوة
في الاوقات المروية وقد مر في كتاب الصوم فان فاته الحج لم يحرم
الحج او العمرة فانه يرفضها لان فاته الحج بخلاف منه بافعال العمرة
من غير ان يعلل احرامه احرام عمره فيصير جاعلا من عمرتين من
حيث لافعال ان احرم بعمره كما لو احرم بعمرتين او بين احرامي الحج الاحرام

بايج ونقضها لواحد محتمل وعليه قضاؤها الصحة الشروع فيها
 وعدم كرفضها قبل اذائها والتحلل منها قبل اوانه وفي قاضي خان
 ولا دم علي فائس كج عندنا خلافا للسامعي وهي احسن بالمختصر
 ليس هو في معنى المحصر لانه قادر على افعال العتق والمحصر عاجز عن
 كل شي فلا يتحلل بالدم وهذا لا يترتب له الكفو عند لي خيفه ومحمد
 ويقضي المحصر في القابل حجة ومقتضاها ان لا يقضي في القابل الا
 حجة **ف** في معرفة المحرم محتملين وعمرين وحملها ومذهب
 الناس في ذلك فاما احرم بهما لزماء عند لي خيفه ولي يوسف
 فاذا توجه الى انه لا دا المحصر ان هذه قصدا لاحدها عند لي خيفه
 ويحرمها بالدم والعرق والقضا وقبل الوجه وهو محتمل بهما
 حتى لو احصر قبل الوجه الى انه بعد بدوين عند لي خيفه
 قبل ان يسر وعليه ان الكجاع لانه لا يصير رافضا لاحدها حتى
 ياخذ في العذر في المبسوط وكذا لو قبل صيدا يلزمه جزا ان لانه
 محرم باخر من قبل الوطيط وليس المحرط او خلق قبل اوانه وروي
 الحسن عنه انه لا يصير رافضا الا بالاطول والاول طاهر الرواية
 وعند لي يوسف يصير رافضا لاحدها في التحلل وفي السامعي
 يصير رافضا بالبراع من الاحرام وعند محمد والى والسامعي
 وابن حنبل واسحاق ولي يورفران المذير يلزم احدها ويلغو الاخر
 لاني خيفه ان الاحرام التزام كالمدر ولا منافاة فيه وانما المناقاة
 بينهما في الافعال في الوجه اليها اول عملها فيصير رافضا لاحدها
 ولو افترقا بجاع لا يخرج من احرامه حتى لو جاعوا ثانيا يلزم الدم
 ولذا لو جاع بعد حنابة ولذا الطائفة التي يلزمه المص في القضا
 لو افترقا في القضا ولو احصر وعكس قبل لا يلزم القضا
 لانه صرح وجهه من الاحرام ولا يخرج لزم القضا للاحرام في اهل
 لادم والتحلل لا دفع احب والمسقة وقيل ان ذلك يعني صفة اللزوم محتمل

٢

وفي المبسوط ان كان اهل بحر من فعليه قضا عمرين وان كان اهل
 تخمين فعليه قضا تخمين وعمرين يعني اذا احصر ويحلك الجدي
 على هذا على قول اي خيفه ولي يوسف **باب** **الاحصار**
 في البداية الكلام في الاحصار في ثلثة مواضع في تفسير الاحصار
 ما هو وهم يكون الاحصار في بيان حكم الاحصار وفي بيان حكم زوال
 الاحصار اما الاول فالاحصار في اللغة هو المنع والمحصر هو الممنوع
 واختلفوا فيه في عرف الشارع على ما ياتي بيانه **ف** واذا جه
 المحرم بعد قضاها به من صفة من المص في حارة التحلل في
 الاسبيحاني والموبري وهذا سلك الكرواني اختلف العلماء في الاحصار
 في عشرة مواضع واما ان ساد الله اذ كرم مواضع الاحلال في الاحصار
 في اثنين وسبعين موضعا بعون الله تعالى **الموضع الاول** من مواضع
 الاختلاف ان الاحصار يحق بكل ما يمنع المحرم من الوصول الى
 الميت لادام حجه او عمره من خوف او مرض او ان شغل سلطان او مانع
 فاهرب في جيل امدينه فلحصر هذا هو المشهور قاله المطور في
 ينبغي له ان يقول او لادام معطرا وسيا في ان الاستدراك عليه وفي المحلى
 الاحصار من غدا او مرض او كسر او خطا طريق او ذهاب بفقده او راحة
ف اذا لم يقدر على المشي او خطا طريقه الهلال وعندنا هو مايت
 المح او جيل او غير ذلك مما يمنع المحرم من المص في مقصده وهو قول
 اهلنا وان الاحصار بكل جاس في الابن المبدية لا اسرق وهو مذهب
 ابن مسعود وعطاء والنخعي والثوري ولي يورفران المذير هو قول
 ابن مسعود وابن عباس وعروة ومجاهد وعلقه والكسن وسالم والقاسم
 وابن سيرين والزهري وابن عبيد ولي عبيدة وداود واصحابه
 وذكر ذلك في المحلى لان حرم وهو قول قتادة والكلبي ايضا قال الفضل
 ابن سلمة قال بعض الفقهاء لا يكون الامس عدو دون المرض وهذا قول مخالف
 لقول سعيد بن المسيب ومذهب العرب وقال مالك والسامعي واسحق واحمد

الرواشين عن ابن جليل انه لا احصار الا من هدد والمحصرون بالمرض ونحوه
على اخر امه سنين حتى يطوف في البيت ويحلل بافعال العبرة لغائب الحج
اتجوا على ذلك من وجوه **الوجه** الاول انه لا احصار بترك علم
الحدية وكانوا يحصرون بالعدو **والثاني** ان قوله تعالى في سياق
الاحصار من كان منهم مريضاً او به اذى من داء يبدل على ان المريض
غير المحصور منهم منه المريض لم يكن تذكر بعد ذكر المحصور معني **والوجه**
الثالث قال الله تعالى فاذا امستم والاسن او الامان لا يكون الا من العدو
دون المرض وروي عن ابن عباس انه قال لا احصار الا من عدو واستدل
عليه هذه الآية ذكر ذلك عنه ابن رشيدي في القواعد وغيره وقالوا لان
بالاحمال يزول الاحصار من العدو بالرجوع الى اهله ولا يزول به المرض
ولا فائدة فيه وقوا ذلك بقول ابن عباس في حديثه سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان احسن احكامكم عن الحطاط ان يكون بين الصفا والمروة
كم جل من كل بني محمداً بل يهدي ارضكم ان لم تخلصها قالوا يريد
ان احسن مرض ذلك برباب عنه وعندهم على محمداً لا يحل الا بالاطوف
فالسعي ولو في سنين **والثاني** ان الآية التي هي الاحصار وردت في
المرض قال ابو جعفر النخاس جميع اهل اللغة على ان الاحصار انما هو
بالمرض ومن العدو ولا يقال الاحصار وقال ابن السكيت احصن المرض
اذا سعه من عدو او حجة بربها وحصن العدو اذا ضيقوا عليه
واحد طوابه وحاصرون حصاراً وهو الاحس واللساني والفراوانو
عبدة وابو عبيد حصرت الرجل وهو محصور اي حبسته واحصرت في معنى
واحصرني نولي وقالوا ما كان بين ذهاب نفقة او مرض قبل منه احد
وما كان من عدو او حبس قبل منه حصراً والوادل عليه قوله تعالى
وجعلنا حصن الكافرين حصيراً **الحج** اصراً لهم وقال به الزجاج وابن
كثير وقال تعالى في القصص احصروا المرض وحصروا العدو وقال
ابن فارس لا احصار عن البيت بل عن غيره فسوي وفي مسارو الانوار

للفا من عاصم قال القاضي اسماعيل الظاهر ان الاحصار بالمرض والحصر
بالعدو وقال الخو في حصن العدو عن التصرف واحصن المرض هذا هو
الاشهر في اللغة وقال النواوي قال اهل اللغة يقال احصن المرض وحصن
العدو وفي الكشاف احصروا سعة امر من حوفا ومرض او محروفا لله
تعالى الفقهاء الذين احصروا في سبيل الله اي احصروهم الفقهاء لانهم
وما حصر لي ان يكون ثبات عدو فليكن ولا ان يكون احصركم يقول
وحصر اذا حبسته عدو عن المضي وتجن منه المحبس الحبيب والمالك الحصر
لانه محبوس هذا الاثر في كلامهم والمنع نعمهما في كل شيء مثل صدق واصلة
لذلك لانها وابو عمرو والسبب في قوله قول ابو حنيفة رضي الله
ومنه قوله تعالى واحصروهم اي منعوهم من التصرف وقال الخو في
احصن منقول من حصروهم اي احصروهم لان من التصرف في معاسية
وعن الخو عن السفي وكل شيء استع عليه فقد حصرت عنه فاذا ذكر
السبب الذي اوجب ذلك قيل احصن المرض واحصن العدو ايضا
واحصن عن الظلم احبها من اسانه فاذا قيل حصن المرض والعدو
فمعناه حصنه عن التصرف وليس معناه من حصروهم قيل احصروهم
معنى واحصروهم وابو عمرو والسبب في حكي ابن فارس ان الناس يقولون
حصن المرض واحصن العدو وقال ابن قتيبة الاحصار اهما والحصر
بالعدو ومنه قيل احصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم وافضل الاحصار
المنع والحصور الممنوع من السبل اما علة واما طبعه معني محصور كوكب
وحلوب وقال ابن عباس هو الذي لا يتزل وقيل هو الذي حبس نفسه عن
المعاصي وعن تعذيب السيد هو الذي ليس له الا مثل هذا الشيء احد من
الارض ذكر ذلك السفاقي في شرح البخاري فثبت بما ذكرنا من اطباق
اهل اللغة على ان الاحصار بالمرض دون العدو وان المرض بالاس
ولا يلزم الكل بالمرض ودخول المحصور في الآية بدلالة النص لان العدو
بالعدو في المنع اقوي لان المرض ربما وصل الى مقصده بالادب والمحرك

والاستعانة بغيره لحرمة ضرب الالبون فإنه ثابت بدلالة المرض وسعى
بحكي الخطاب أو يقول العلاء المسجدة للخلل من الاجصار فذكر مسترك وهو
المنع على ما سوي وهو موجود في العدو والمرض فيعم بعموم العلاء ويصححه
بحديث علمية عن الحجاج بن عمرو والاضاركي قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى من قبل
قال علمية قد روت في ذلك من عباس بن علي بن عيسى رواه الحسين
ذو ابن قيس في المنتقى قال الترمذي حديث حسن وقال القرائي في الدين
هو ضعيف وهو خطأ منه قال النواوي في شرح المذهب روى بسايد
صححه ولو كان فيه ضعف لما حيل به فحتمه وقته على ضعفه فحتمه
موتها لقته مذهبه وفي رواية لا يذووه وابن حجة من عرج أو مرض
أو كسر وفي رواية عن أحمد بن حنبل بن كسر أو مرض وعن سعيد بن جراح
الجروحي أنه خرج حديثاً فيمنع من هذا في المشفى وفي الإمام فوقف بجاءه
في سر قاصد فيقال عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وروايت
أحمد بن حنبل فيهم فلم يقولوا له أبداً ما يصلحك من الطب فافترجحك وأسد
فأدفعهم فمروا رجل من أجرامكم عليه حجة من قبل وقال ابن حزم في المحلى
صح من ابن سعد رضي الله عنه أنه أتى في محرم نعمة لدفع فلم يقدر على
التفوذ أنه بيعت يدي ويواعد أصحابه فاذنوا للهدي حل فخرج عنه
أيضاً أنه أتى في من من محرم لا يقدر على التفوذ بأنه يخرجه يديه
ثم أهل عاماً فأنزل أهل الله الذي أهل به فإن قيل ليس في حديث
علمية عن الحجاج إلا إيجاب حجة أخرى ولا ذكر للهدي فنه قلنا
أن القرآن جاباً بحاج الهدي فهو ثابت ما في هذا الخبر وأما ابن سعد
ذكر الشيخ الدراري أبو بكر وسعيد بن منصور أيضاً وهو أن محرم
بلغ ذات السكوف فلدغ فقال مروءة فليعت باللهدي واجعلوا بينكم أما لا
فأجابوا للهدي بجاء فليحل وعليه قصاص عمرية وقد ذكرناه عن ابن
حزم وهو صحيح وقالوا حديث الحجاج مسرور الظاهر فإنه لا يحمل بذلك

اجماعاً ملتبساً مراد عليه السلم به أنه جائز أن يقال لأنه على
غيره لم يردم لأنه لم يوفد له في ذلك شرعاً للنص المقدم وهو نظير قوله
عليه السلم إذا قبل اللبل من هاهنا أو طرا الصائم أي جاز له أن يوطر
وخل في وقت الافطار فلو كان يداو طر لم يتصور اتصاله بالافطار
المتطلقة من العدة حل للرجل أي حل للزوج بها لا أنها حدث لهم بغير
عقد وقالوا في قوله تعالى فإن احضرتكم فاستيسروا من الهدي ففقدوا
فعلية ما استيسروا من الهدي ولذا في قوله تعالى فعليه من صيام فقدروا
خلق فعليه من صيام ومثله كثير في القرآن والحديث ولم يقولوا
هذا مسرور الظاهر ورووا العمل بذلك بل صاروا إلى التفتيش وتوكلوا
الحديث بروية والتقدير مدم على الترك لاسيما إذا كان ترك ذلك لا يعاد
على ظاهر القرآن ومن الشافعية من حل الحديث على الاشتراط
وهو حديث صحيح ولم يقولوا به في الحديث ولا يصححه عليه وسباني
الكلام عليه والجواب عن قولهم أن الآية نزلت في المحصرين
باعدو وقد تقدم وجوب إخراجهم ما قالوا ما لا اعتبار لعموم
اللفظ لا بخصوص السبب عندنا وهو المختار عند الفقهاء والأصوليين
وعن الثاني أن المرض إنما ذكر بعد لأنه صنفان صنف محصر
فأراد الثاني الصنف الذي هو محصر وعن الثالث أن المراد بالامان
الروى والمرض لا عليه السلم الزكام أمان من الكلال والوهل أمان
من الطاعون ومثله يروى بدل عليه أنه ذكر الأمان في الآية إذا أمان
عصبي المرض والنفا للتعقيب فإذا زال المرض من الموت بذلك
المرض الزايل عنه فصرح أن قال فإذا أمنت ووجه إخراجهم عودهم
إلى المحصرين باعدو الذي هو مدلول عليه في يروى كور عييد والاولى
عود إلى المحصرين بالمرض الذي سيق كناية له والعدو استيفيد
بدلالة النص على ما تقدم والرواية عن ابن عباس مصططه ذلك أن
حزم وتفسير ابن عباس للحجاج بن عمرو دليل على اضطراره قوله وحل

قوله على كل مثل لا فتي الاعلى ولا سفلا ذوالفقار وقوله ان المرض
لا يزول بالتحال ولا فائدة فيه بخلاف العدو فإنه يتحلى ويرجع الى
اقله فيفيد والحوائط عنه من وجهين احدهما انه منقوص بالعدو
والحائط به من جميع الجهات بخلافه يتحلى منه على الارض عند الساقى وان
لم يزل كالمرض ويتحلى عند الساقى وان لم يكن له منه خلاص ولا فائدة
وعندما لا يتحقق الحصر الا بالعدو ذلك عنه ابن حزم في المحلى
والوجه الثاني انه يمتنع ان يرجع الى اهله محقق من غير تحال
فاصح له التحال لا لغير امتداد الجرح ولا فرق بين العدو والمريض
والصور الناسى من المرض استدل كان ادعى الى شرع هذه الرخصة
وحديث ابن عمرهم اول مخالف له وقوله يريد ان يجلس محض عنوه اذ هو
بغيره غير دليل ولا نسيه انما كانت عام الحديديه وحسن كان
بالعدو ولم يطق ولم يسع ولا حصر بالمرض قط فليكن يكون سنته وانما
هو اجتهاد وفي الحائط اذا جعل العدو عدوا وهو من جهة العباد فالمرض
اول لانه جاز من قبل صاحب الحق وذلك النواوي ان المحصور بالعدو ولو
وجد وطريقا للعدو من طريقهم فاصحاب المرفوع والروايات وصاحب
البيان وغيرهم ان لم يكن موافق لغيرهم لذلك الطريق فله التحال هذا
اجتراح بعد تفقده الطريق من غير عدو وقد رجحوا الى قول اصحابنا
وفي الدخيرة ان اضربه الطريق لا يخرج ان له التحال عند ذلك هو عين ما هنا
من غير عدو من المحلى عن التحال لا حصار من الخوف والمريض والسرور عن
عطاء من كل شئ تجلس المحرم وعن ابن مسعود الحصر المرض والسرور
وعن علقمة الحصر الخوف والمريض وعن عروة الحصر ما حبسه من رجوع
او خوف او اشغال راحله ومثله عن الزهري ولي عبدة قال ويترقب
والساقى بين المحصر بعد ويغير فاسد واما بقا المحصر بعد
عدو على احرامه يسكن حتى يظوف بالبيت يقول لا يترهبان على صحته
ولا اوجبه عليه قرآن ولا سنة ولا اجماع بل هو خلاف القران والحكمة

فداخلفوا

نبي

قد اختلفوا في ذلك في العدة خاصة ولم يرو عن احدهم انه افتي
بذلك في الحرام انه كالم ابي حنيفة في الحريم وفي الحائط والبدن والحفنة
والمرغيب الى والاسباب الى وعينها ان المرأة اذا اجرت من غير
زوج او محرم او مات فخرمها او زوجها بعد احرامها فمضى محصره
يكون من المستكرين والبغاة وطاع الطرقي والعرب من المسلمين وغيرهم
تمنعاه في المسوط والمعنى في الصراح عرج بكسر الداء اذا كان
العرج اضيقا له ولا يفتح اذا عرض له ومضاهي الثاني بالصم وفي الحار
عرج بالسر اذا كان حلقه اول سد العرجان ويكسر ايضا عرج بالصم
ذلك ابن دريد والموضع الثاني من مواضع الخلاف ان المحصر لا يتحلى
الا بالذبح عندنا وبه قال السامعي وابن حنبل ومهرواهل العلم وقال
بالا لاهدي عليه الا ان يكون معه هدي سابقه وهو حلف النض
في الالية وكان في حصر الحديديه وهم محرمون بعنة ونحر فالبدنة
عن سبعة والبقرة عن سبعة موقوف عليه ولا يتحلى قبل اوان التحال
فصار كفاتر عندنا ويحلف عن الادى قبل اوانه على ما تقدم وفي
الدخيرة المالكية تراث الالية في الحصر بالمرض والموضع الثالث بتحقيق
الاحصار في العدة عند عامة اهل العلم وهو ما ساد في المسوط
وعين وذكروا محبة الدين الطبري عن ابن عمر وابن عباس انه لا يحق
احرام النافيت خوفا للقول وتراين قدامة اكهلي انه قول مالك
وفي الدخيرة المالكية المحصر بعد وعال لوقفته في محرم يتحلى
في موضعه اذ ليس بالنافيت لغيره ليس العدة حلالا وان لم يحش
الموت حلالا ما ذكر ان قدامة عنه ويحلف عنه مثله في الكتاب او
العله في التحال ضرر امتدادا لاحرام لا خوف القول والموضع الرابع
لحجوز ذبح دم لا احصار الا في احرام عندنا في الحج والعمرة قال الشيخ
ابن كثير الرازي في احكام القران هو قول ابن مسعود وابن عباس ان يحرم
عليه وعطا وطاوس ومجاهد والحنس البصري وابراهيم الكوفي وسفيان

التوري بما لآل والسافعي وابن خنبل في العدة يذبح هديه حيث احصر وعن
ابن خنبل في الجرواين ان احدهما انه يخص يوم الجروية شرع المذبح
للمواويك لواحصر في غير الحرم في احد الوجهين واحصوا انه لو احصر
في الحرم لا يجوز ذبحه في اكل ولا يعلق كوز ولا خلاف فاذا حصل
الكل بالذبح والنسب والحلق ان قلنا انه تسكف ولا يحصل بالذبح والنسب
واحصوا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم واحصاه حصص واعام الحديبية
في ذي القعدة سنة ست من الهجرة فحرموا هداياهم باوهي من اكل
ولست اهل القرآن في الاحصار وهو قوله تعالى ولا تحلفوا روسكم حتى
بلغ الهدي محله فلو كان محله معنى لانه يكون قد بلغ محله في كل موضع احصر
فيه فبطل الغاية المذكورة في القرآن وتبطل فائدة الآية وعنا في الشافعي
قال وهو محال فظاهر القرآن ويدل عليه قوله تعالى ثم محلبا الى البيت
العتيق وهو عام في كل هدي وهو بيان التحمل في قوله حتى يبلغ الهدي
محله فبين به ان محله البيت العتيق والمراد بالبيت الحرام لا العبد
ولان البيت المستجد لا يذبح فيه بل فاذا جعل الله التحمل البيت العتيق
لا يجوز لاحد ان يذبح ذبيحة ويحمل التحمل عين وقد لقي جزا الصيد
هديا بالغ العبد فحمل بلوغه العبد من صفات الهدي والموصوف
لا يوجد بدون صفة لقوله تعالى فحرم ربيعة مومنة وهذا قلنا
لا يذبح جميع الهدايا الا في الحرم ويؤيد هذا قوله تعالى في سائر الآيات
من كل منكم من نصيبا اوبه اذ من ناسه فعليه من ضياع او صدقيه
او تسكف فالحج على المحصر دما ونهاة عن اكل حتى يذبح هديه فلو كان
ذبحه في اكل جائزا لذبح صاحب الهدي هديه عن الاحصار وحله
واسغى عن هديه الاذي ويدل عليه قوله هم الذين كفروا وصدوهم
عن المسجد الحرام والهدي معلوقا ان يبلغ محله اى قصدوا الهدي بان يبلغ
محله وذلك في سائر الحديبية فذلك لانه ان الهدي محلول يبلغ محله في
الحديبية وذكر صاحب الجواز ابو جعفر الطحاوي وروى ابو جعفر

الطحاوي عن يحيى بن جندب الاسلمي صاحب بدن النبي صلى الله عليه وسلم
انه يحرم هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم باسرع صلى الله عليه وسلم
ولا نه عليه السلام صدق عن البيت ولم تصد عن الحرم قال الله تعالى هم الذين
كفروا وصدوهم عن المسجد الحرام وعن المسورين محرم ومسوا من
الحرم ان اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في اكل وصدقه في الحرم زوايه
الطحاوي وعنه وروى الطحاوي ان مضارب النبي صلى الله عليه وسلم كانت
في اكل وصدقه في الحرم قال مالك الحديبية من الحرم قال الرضاوي
كان محصر عليه السلام طرف الحديبية الى اسفل مكة وهو من الحرم وفي
المسوط نصف الحديبية ونصفه من اكل وقوله ان يذبح الهدي
برك يافيه عليه السلام في لول الحرام وكان جلاهم وحرمهم في الحرم انتهى كلامه
في الحافظ ابو جعفر لا يجوز قول احد من العلماء من قد علي دخول بي
من الحرم ان يحرم هديه دون الحرم قلنا **احلف السافعي** في
ذلك كما ذكرنا عنهم قال العلم العبراني العجيب كنه يصدقون ان بعض الكتب
من الحرم مع قوله سبحانه في هذه الواقعة هم الذين كفروا وصدوهم عن
المسجد الحرام والهدي معلوقا ان يبلغ محله والتقدير وصدوا الهدي
ان يبلغ محله فاعتقادهم ان الهدي قد بلغ محله وهو الحرم محال لانه
قلنا **عنه** جوابا لاجراءها لصاحب الشافعي المراد المحل للهدوء
وهو من قلنا من يهود المحرم في الحج دون الحرم وهم كانوا محصرين
فالحلل المهود في العرة والمروة واستحياب نحو الهدايا للعترة في المروة
منصوص عليه عند السافعي وعنه وقد منعوا ان يبلغ محله المستحب
والاذا كن ابو بكر الرازي والعجيب منه كنه لم يفت على هذا مع اعتنا به
بالشافعي والتكليف الثاني محل على انهم منعوه اولا لولا يدل ذلك على استمرار
المنع واذ حصل المنع في ذك وقت صلح ان يقال قد منعوا قوله ما ابا منع
منه الكل وانما منع في وقت واطلوع وقت اخر ولا ندلنا وفيه الصلح
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش نزل المنع فذبح في محله الذي

هو حكم ولا الهدي اسم لما هدي الى الحكم فلا يكون هديا دونه قال الطبري
جمع الهدايا مختص بالحكم الا هدي الاجساد وفي المشاف الهدي مع هديه
مثل هدي وحديه وهي طمانه الشرح ~~فلا~~ الاصح ان الهدي السنن
وهو من باب نحو خطا ويطبقه الله تعالى في ذل العبرة ولو كان
له بالغة العبرة فكري من الهدي بتسديد الباع هديه كطي ومطيه
وكالت الشافعية السعد والحرم بطل الرخصة ~~فلا~~ اهداره
النص في لراي ومع ان اصل الرخصة حاصل وهو التحاليل من الاجرام
الدائم وفي حديث مروني يهون اسمهم عليه السلام بابدال الهدي لاتهم
بحر واهداياهم قام اكدنيت حارم الحرم روله اليك داود والوضوح
اكتسب له محو ذبحه قبل يوم النحر في القلوع ولذا في الحج عند الحكم
وبه قال الشافعي والكراني حبل في العين ولذا في الحج رواية وقال
ابو يوسف ومحمد والهورى ورواية حبل ولا اسم عن ابن حنبل انه
لا يجوز قبل يوم النحر لم يجز له التحاليل قبله لقوله تعالى ولا تعلقوا دوسكم
حتى يبلغ الهدي محله ومجمله ذبحه في الحرم والموضع السادس لا يحتاج الى
الحلق بل يحال بالبحر وقال ابو يوسف ومحمد والهورى وروايه علقوا
لم يحلق فلا شيء عليه ذلك الرازي وفي الروماني في حلق المحصر روايتان عن
ابو يوسف في رواية واجب وفي رواية غير واجب وفي رواية النوار
عنه يجب الدم بقره وعندهما الواجب وعند الشافعي وابن حنبل
لذلك اذا جوزه تسعا وفي المعنى في الحلق روايتان في وجوبه عن
المراد وقال الكاظم ابو جعفر فقال يبيع الهدي من غير حلق اذ قد سقط
عنه بالاحصاء جميع المناسك من الطلوع والسعي وغيرها مما يحل
به الحصر من اجرامه فلذا الحلق ~~فلا~~ وانفقوا في العبد والمراة ان السيد
والرفع ان حلالها في حلق ولا يقصر وقال ابو بكر الرازي ولا تب
الحلق لم يعرف شيئا الا بعد اداء المناسك وفيه يقع جنابه وبدل عليه قوله
عليه السلام اعلم ان الله غفرها القضي راسك ~~فلا~~ عسلي ورجي المحر ودي

بغ

فانما يبيع بقره قبل يوم النحر

والهلي ما يح من غير يقصر حيث لم يأت بافعال العمرة وفي حديثه كجراح قال
عليه السلام من لم يمس او عرج فقد حل والهدي بالنسب ومثله في حديثه
بنت النيرين عبد الرحمن المطالب لها شهيد قال النواوي هي عمه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومثله في المبسوط انه عليه السلام قال انما استرط وقولي
ان محلي حيث حبستني يتفق عليه وليس فيه تقصير وبه الامام الكرمين
والعراقي في الوسيط ضاع اسم الاسلام في النواوي وهو غلط فاجش
بل هي هاشمية وفي المحلى في ابن حزم قد روي عن ابن عباس من احرم
بعت هديه فان حرقه قبل من كل شيء ولم يعلق التحاليل من الاجساد الا
بالنحر من غير حلق وفي بعض طرق حديث اكدنيت بحر واهداياهم
وحلوا ولم يدع فيه الحلق وقال المالكية والشافعية ان سائر
المناسك بعد فعله والحلق لم يتعدر ولا يجوز تركه ~~فلا~~ هذا
غلط لان المحصر لو امكنه الوقوف بالمرزلفة ورمى اكاره ولم يكتفه
الوصول الى البيت ولا الوقوف بعرفة ولا يكتفه الوقوف بالمرزلفة
ولا رمى اكاره لانها مرتبان على افعال هي بسك بتقديمها ومعل ذلك بدون
بل المناسك التي بعد ذلك لا يكون بسك فلذا الحلق مرتبة على افعال احرم
فلم يكن فعله دون تلك الاعمال بسكا ولا ان الله تعالى امر بالهدي ولم يستط
سواء ولو كان شرطا للكرم ولو كان ريك نسبا ولا ان الهدي بعد الخطر
لا يلحقه وذو ابو بكر الرازي وللخصاص ان الحلق انما لا يجب عندها
اذا كان الاحصاء في غير الحرم لانه مختص بالحرم وفي غير ذلك يكون
نسكا كالسك في الصلوة قبل تمامها وفي ملنعي الحجار انما امرهم
عليه السلام بالخلق لاهم كالبوايطعون في دخول مكة ويرون التحاليل
ما طوفوا فامرهم عليه السلام بالخلق لقطع اطاعهم والتسليم لا مبر
الله تعالى ولا انما ذلك ان المنذر في المشافع عنه والموضع
السري ~~فلا~~ اذا لم يجد هديا ولا يبيع بقره ولا بدله عندنا وفيه
قال مالك والشافعي في اجابتي وفي القول الاخير صوم عشرين ايام بالمنع

وهو قول ابن خنبل واشبهه في المروغيات في التحفة هو قول ابن خنبل
 واشبهه في المروغيات في التحفة هو قول ابن يوسف اخرا وكان عطا
 يقول اذا عجز عن الهدي فنظر الى قيمته فطعم بذلك مسكين
 نصف صاع من بر او صوم و قال ابو يوسف في الامالي وهذا اجز
 الى وكل شي المحصر المحرم قيل في هذه فحكمة الحكيم الذي لم يحصر ولذا
 لو دبح هديه في غير اكرام يعني بحر ما خشي يبيع غيره في الكرم وان كان
 قد خجل قبل ذلك فعليه دم سواء كان عالما به او لم يكن ذكر ذلك في المشروط
 وان خجل في يوم وعنه على ظن انه دبح هديه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه
 كان يحرم عليه دم لا خلة له قيل وقتئذ وسأله عن محصور اكرامه ولو
 ذبحوا الهدي قبل يوم الوعد يوم حجاز استحبنا ان ولو خجل قبل يوم الحج
 يوم ثم دبح خجل بالذبح وعليه دم ذكر في الختان في المحرم فخر الله لا يقاس
 بعض المنصوصات على بعض ولا القياس لا يحرك في الفارست عندنا
 فمنع جواز ذلك في ترك المنصوص بعينه لان الله تعالى قال
 ولا تكملوا ذكركم حتى يبلغ الهدي محله فمن اياه للكل قبل بلوغه محله
 فقد خالف النص ولا يجوز ترك النص لقياس لو قيل به والموضع الثامن
 المحصر بالح البقل بح عليه فضا حجة وعنه وان كان محصر العمر
 فضا عنه لا غير وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة و قال
 ابو بكر الرازي هو قول ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وعلقه وكس
 والتحمي وسالم والفاطم وابن سيرين وعكرمة والتحمي ورواية عن ابن
 خنبل في رواية لا فضا عليه الا ان يكون حجة الاسلام والوازم امر عليه
 السلم اصحابه بالفضا ولو كان الفضا واجبا عليهم لا مولى به وقوله مردود
 بقوله تعالى وانما ايج والعمر لله ولعمري انما احسان بالذبح في طائفة من
 حجة الاسلام والمندول من الحجة والعمر وكس المص في فاسد ما وديل
 عليه قوله عليه السلام وعليه حج من قابل يجزيك حاج المنفرد ولم يوفق
 بين حجة الاسلام والمندول وقد عدلوا كما في لراسه من اذ يكون ما يكون ولم يحمله

يفعله

عن الفقيه وقد سوا في الحنايات في الاحرام من المحذور وغير المحذور
 ولذا في المصنوع او حيوا القضاء على المحذور وغير المحذور لانه عليه السلام
 فضاها في العام القابل هب من الفضا وكان معه جماعة من اصحابه
 ففوضوا وقال ابو جابر عن ابن جابر الحيري هو فضا خرجت معهما
 في حجة ابن الزبير ومنعوا ان يدخل الحرم فحرف الهدي مكانا واجللت
 فرجوت فلما كان من العام المقبل خرجت لا قضى عمري فالتفت ابن عباس
 فسأله فقال ابدل الهدي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يبدلوا
 الهدي الذي يخرجوا عام الكدبيم في عمر الفضا رولو اوردوا ووضو
 محمول على اعادة الهدي والذي تحرق في الكل لا لما للذمة انما سميت عمر
 القضاء لانه عليه السلام قاضى عام الكدبيم قرشيا وصالحهم مدة ط انه
 يرجع الى الله في العام المقبل وسمى عمر قلنا هذا فاسد لو كمن
 أخذها ان القضاء انما وقعت عام الكدبيم ولم يلق فيه عمر وانما سميت
 عمر القضاء في العام المقبل عند اتيانه عليه السلام با فضاها والثاني
 لو كان استقارها ما ذكروا ليعمل عمر المقاضاة او القضاء ليس القاض
 ولم يسع مع ان الثاني ليس بقياس انما القياس فيه المقامه وهذا لا يخل
 حاله حلاسا ولا قاعده معا اذ ذكره ابن عيسى في شرح المفضل
 وانما وجبت عن حجة لانه في معنى فائت الحج وهو يخل بافعال الحج
 ولم يأت بها فلهذا بيضا فان قيل ينبغي ان لا تجز العدة ما هنا لانها
 انما وجبت على فائت الحج ومفسدة التحلل وقد حصل التحلل الهدي فلا حاجة
 الى غير ذلك الهدي انما وجبت على المحصر لتجمل التحلل ولا ان العدة
 وجبت للتحلل وانما فدية مقصود بتفسيها حتى يحل التحلل الهدي
 ان حصل ما لفدية الحاصلة بالعمر لم يوجد على المحصر فضا العدة فصل
 فدية العدة لا للتحلل وعلى فائت الحج ومفسدة وجبت العدة لا لفدية
 وهو قول من تقدم من الصحابة والتابعين ولقيهم قلة ومن افندك
 بهم اهديك والموضع التاسع في الاشتراط ولا اعتبار به عندنا ولا لعل

مع

احرم ولذا العبد ... وعلمها الهدى بعد غفلة وقضا الحزم والعزم
لوحدهما بالسري ... لما بعد اذن المولى لها في ذلك لمن يكرهه كحلها
وروي عن يونس ... ورقودك والاشا فني لانه ليس له تحليلها لاسقاط
حده بالاذن كالوفاء والصحة ظاهر الرواية ولا يتجلى بالذي
ولا يقوله حلتك والموضع **الثاني** سبع والعشرون لا يلزم المولى الهدى
وان كان يادنه وذكره في سرحه لمحض المرحى المولى اذا
اعتقه يحى على المولى ... بعث الهدى عنه وقيل اعتاقه لا يعت عليه
والغريب ان بعد الاعتاق ... صادر عن تحي عليه حق وقيله لا يحجب حصار
كالحراذيج عن غيره ... سبعت دم الاحصار على الامر وذل القاضى
في سرحه كحصر الجواهر ... ان الهدى كحى على المولى قبل ان يعفو ويدع
عن العبد في احرم ولا يحل له بان اخراجه كان يادنه فاسيه ثقته
والموضع الموقى **للسنة** ... سنة السبع لو احرقت باذن زوجها
لا يحل الا بالذبح وروي ... سنة حنيفة ان احصاها الى يوم
الحبس صاحبها وان زال في ... بقدر ان يدرك الحج بعده لا يحل الذبح
ذلك الهدى ويحب عليها المصطفى ... ان لم يفعل حتى فاتها الحج وى
بمصر له فاستأجر تحلل بال ... والموضع **الحديث** الذى والى يكون
اذا زال الاحصار وقد روى ... بعد الذبح حاز له التحال استحصانا
وروى رواية روى عن ... حنيفة لا يتحل وهو قوله ولو كان يدركها
وخرى عليه التوجه ... يهديه ما سأل عدم الحاجة اليه وان كان
لا يدرك واحدا منها لا يبيح حنفا وان توجه التحال بالحسن لغواتي
وان كان يدرك الهدى ... لا يبيح الا فائدة في التوجه لقولنا الاصل عساه
ذكرناه وجه القياس ... انه قد روى على الاصل وهو الحج فيل حصول المقصود
ما ليدل وهو الهدى ... ان لو قدر في الحريرة الظاهر قبل تحصيل
الاطعام بعد استمرار الحزم عن الصيام وجه الاستحسان انما لو الرضاة
التوجه لاصل عاله وحرمة المال حرمة النفس وهذا قال من قصد

احد ما له كما يتل من قصد قتله ولا ينضم من المبيع على يده لانه امين
ثم ان سأل صرحى يدع عنه ويتحل وان شاء نومه واداما التثنية
بالحرمة وهو الافضل وهذه القسمة العقلية لا شأى على قولها اذا
زال الحج مع فوات الهدى لا يتصور عندها لان الحج يفوت بتطوع فجر
يوم الكبر والهدى يدع يوم النحر ويعد له موقت يوم النحر
غنيها ولا يجوز قبله والذبح للحصر والعزم غير موقت اتفاقا فاصلا
عندها وفي الكواشي فان قيل ... وحيث ان ياتي بالحسن التي وجبت عليه
ما استروع في القرآن وهو قاذر عليها قلنا لا يقدر على اداها
على الوجه الذي لزمه وهو ان يكون افعال الحج مرتبة عليها ويؤدى
الحج يفوت وقوله فان بعث القارن هديا وواعدهم ان يدعوه في يوم
الحينة هذا ايضا قول لى حنيفة رحمه الله عليه والقارن لا يتحل
الا بهد بين فيكون مراده بقوله هديا لكل واحد من الحج والعمرة او يكون
اراد بالهدى الحيس لقوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل
ومعنى ان تحبس الشاهد عند اقامة البينة وبالمعنى على المدي
عليه عند علم البينة وقوله اما اذا قدر على الطوفان فلا يفت
الحج يقال بالطول والدم بدل عن الطول فاذا قدر على الاصل بطل
البدل والكلف وقيل لو لم المسألة قبل سدا وقوله وقد قيل في هذه
المسألة خلاف لى حنيفة ولى يوسف ... ما اعلمك من التفضل
وهو سؤال لى يوسف ايا حنيفة ولى يوسف ... عن الاحصار في الحرم
وقد قدمنا ان تصح تحقيقه اذا منع من ال ... والموضع **الثاني**
والثلاثون الهدى سبع تلكه او بقرة او شاة ... الجاه وهو قول عمر بن الخطاب
وعلى بن طائب وعند الله بن عباس رضي الله ... هو يوفى بالكم وروى
عائشة وابن عمر لا يجزى به الشاة وقد عرفت ذلك قبل هذا والموضع
الثلاثون ... والثلاثون في السنين مجزى ما يجزى في الاضحية عند الجمهور
وقال مالك لا يجزى من الكل الا التي فصا عدا وقال الاوزاعي يجزى الجذع

من الكل عن سبعة الا الشاة والموضع السابع والثلثون المحظي في رؤ
الهلال وعدا اسير والصلال ليس محصرا بل هو قايما وكال داود
واصحابه هو محصر اما الصال للطريقين لم يجد احدا سبعت على يده هكذا
قالوا فان كان لا يعلته الدوايح معه اضعفت راحلته او غير ذلك فهو
محصر وفي النخبة ان خاف ان لا يعلته المني مع الفافله اذا هلك راحلته
فهو محصر والموضع الثامن والثلثون قال عبيد الله وعروة ابنا الربيع
ان العدو والموضع سوا لا يحل المحصر منهما الا بالاطول قال الشيخ ابو بكر
الرازي لا يعلم لها موافقان فقها الا مصار والموضع السادس والثلاثون
تتقوى المحصر عندنا بعد الاحرام وقال لا يكون محصرا حتى يموت المحصر
الا ان يدره فيما بقي فتجعله مكانه ذلوع في الذخيرة المالية والموضع السابع
والثلثون ذهب الجمهور الى جواز قتال الجاهل عند الحاجة وقال لا يجوز
قتال الجاهل مسلما كان او كافرا ذكره في الجواهر ولم يحكم خلافا ومما
خلا عنه عندهم شبهة في ذلك ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتال
فرس عام الحديبية والموضع الثامن والثلثون اذا تسوا الدروع
والخضوع للقتال فعليه الفدية وقال قوم لا شيء عليهم وقد تقدم والموضع
الثامن والثلثون لو احصر في فاسد ما كان له ان يحل عند الامعة
الثلاثة واصحابهم وقال داود واصحابه لا يبيح احرامه بالافساد وقال
مالك والحسن فقيل عن والموضع المو في الاربعين من قال الامعة
الثلاثة اهدك واجب وهو شرط التحال وقال لا يبيح من المالية هو واجب
وليس بشرط التحال وعندنا ليس بواجب الا ان يكون ساق معه اهدك
فيتحجب حيث احصر وقد ذكرناه والموضع الحادي والاربعون
قال في المحلى قد روي عن عطاء وابراهيم وكسبن ان رجل المحصر دون البيت
عليه هلك الجرمين الذي يلبس ثوبا يبعث به لاجل الا في اليوم
الذي واعدهم فيه ليلو قده فله ويحرم وعندنا لا شيء عليه والموضع الثاني
والاربعون قال الحكم بن عيينة على القارن اذا حل حجه ولبس وعندها حجة

وعثمان وقد تقدم مواضع الاربعة والموضع الثالث والاربعون لو
احرم محصرين او محصرين ثم احصر يهلك بهذين عندنا خيفه وعندنا
يوسف ونحوه والسابع وابن حنبل يديك واحد وقد ذكرناه قيل والموضع
الثامن والاربعون لو احصر من المرأة بغير محرم بغير اذن الزوج
حجة الاسلام في فحصة هكذا في المحط وسبعة عشر في قوله المحصر
فله ان يحللها بغيره فذكر في الاصل وذكر الكرخي انه لا يحللها الا بالهد
ولو جاء بها قبل بلوغه وقيل لا يكون لحصول التحال قبل الكا عيا المسئلة
ذكر في المحط وباني في آخر الكتاب والموضع الحادي والاربعون
في المباح المقر بباح اذا حلكم نال الاحصاء عنه فاحرم ورجح من عابه
فليس عليه منه الفضا ولا يحرم عليه ذلوع محرم في الاصل والربيع
عن جهم وذكر الكسبن عن اي خيفه ان عليه فضا حجة وعمر
ولا بد من منه الفضا وهو قول زفركا لو تحولت الستة وعليه هذا
الخلافا لآخر من المرأة بغير اذن زوجها فحلها ثم اذن لها فيه فاحرم
في عامها ورجح او تحول العلم ووجه قول زفران دخل فحل الفضا
ولهذا احتج الى احرام جريد لا تقساع الاول التحال منه فلهذا
الفضا فعل المأمورية حايح ومنه ووقا يحلها باق فكان اذا افضا
ولا يفسر الى منه الفضا ولا يحرم عليه لعدم فوائده والموضع السادس
والاربعون في المحلى عن الشعبي ان رجل المحصر قبل حرمه
فعليه فدية الاذي اظعام ستة مسالكين او ضام بثلثة ايام او ساء
وعنده الاربعة الثلثة غير ما لك عليه ساء والموضع السابع والاربعون
المحصر ان يرجع الى اهله قال عروة بن الزبير يحل منه الاربعة وخالف
ابن جماعة والموضع الثامن والاربعون قال ابو بصير وابو بكر البجلي
ان يحسب من احكامه اذا اراد ان يحرم عنه وان لم يحرم ذلوع راتو
محصر الراوي في كتاب المنيحة والقاضي عياض في الاكل وما ذكرناه
عن عبد الملك بن مروان لما حشون انما يسقط اذا صلب احرامه وخالفوا

بأن يحبس في المرض لم يجز به الطولف الا لان بل لا سفيها وهو قول
الحنابلة وفي المعنى ان حبس حتى يخرج منه لم يكن له الحكم وان
كان عاجزا حل وهو كالحبس في العدو وحلافه ذهبه والموضع السابع
والحبس في الطان في الحج يلزمه المضي فيه والقضا لو افسد فلو احصر
في ضايه وحال اختلافه في ضايه فيل لا يلزمه القضا لانه في جرحه
من احرامه والاصح لزوم القضا لان الاحرام في الاصل لا يتم والحكم منه
لرفع المحرم والمسئله وفيما ورا ذلك في صفة اللزوم وقد عرفت
في باب اضافته الاحرام الى الاحرام وانما اعمادها من المواضع
اختلفت في مواضع الاحصار والموضع السابع من المحسوسات
والطهري عن ابن عباس انه قال ليس في المحسوسات وانما البدل على من
يصل حجة بالبلاد فاما من حبسه عدوا وغير ذلك فانه حل بغير
هذه ولا يرجح ان كان محبسا في هذه وهو محسوس في ان كان لا يشترط
ان يثبت به حل حتى يبلغ الهدي بحاله رواه عنه البخاري ومسلم
قال في اصابه الله عز وجل بموضع او بلسا وكس فلس عليه شي رواه
سعيد بن منصور وازاد في البلاد النسا قاله الطبري والموضع السابع
والحبس في المحصر ان كان العدو يرحي رواه عنه فانه قد عرفت من
الوث ما لا يثبت به ادراكه فانه يحل عند الجماعه وبه قال ابن
القاسم وعند الملك وقال في حبس المحصر حتى يعوم الحرب ولا يقطع التلبس
حتى يروج الناس في جوفه حتى في كل عام السعاسي في شرح البخاري
والموضع الثامن في حبس المحصر الى الذي لا يخرج احصره فانه لطف
وسعي وحل وكذا العزب بمكة اذا احرم بالحج وبه قال الشافعي وقال
بما لا يفي محصورا اذا فرغ الناس من الحج يخرج الى كل محرم بمكة
ويصل ما يصله المحصر وحل عليه الحج من قبل والهدى مع الحج فان لا
ولذا العزب اذا احصره بمكة عتقه ابن المنذر في الاشراف وقال
الزهري لا يذبح المحصر الى ان يفي بعرفه فلان احسن احسانا ان ابن المنذر

وفي هذه المعنى المحصر يقطع التلبس اذا خرج هديه والموضع الحادي عشر
والحبس في القلبي في شرح الموطا من المحصر من ارض وكسرا وعبر
مقد حل في موضعه ولا يهدى عليه القضا وعراه الى ان يورثا
حديث الجاهل من عمر والمقدم وحالف فيه الجماعة والموضع الثاني
والحبس في المحصر هدي واحد ويقدم فيه خلافه لانه لا يهدى
وقال عروة والزهري عليه هديان للهدى الاول يحلل به في خلافه السفر
واذا لاه التفت في كمال وسعي محرم في حق المساحي يصل الى التيسر
وسعي وحل عليه الحج فانه هديان بان يقول تعالى فما استيسر من الهدي
كأن اتعمروا الصلوات الاولى **باب** المحسوسات
والحبس في المحصر من ارض وكسرا وعبر
مقد حل في موضعه ولا يهدى عليه القضا وعراه الى ان يورثا
حديث الجاهل من عمر والمقدم وحالف فيه الجماعة والموضع الثاني
والحبس في المحصر هدي واحد ويقدم فيه خلافه لانه لا يهدى
وقال عروة والزهري عليه هديان للهدى الاول يحلل به في خلافه السفر
واذا لاه التفت في كمال وسعي محرم في حق المساحي يصل الى التيسر
وسعي وحل عليه الحج فانه هديان بان يقول تعالى فما استيسر من الهدي
كأن اتعمروا الصلوات الاولى **باب** المحسوسات
والحبس في المحصر من ارض وكسرا وعبر
مقد حل في موضعه ولا يهدى عليه القضا وعراه الى ان يورثا
حديث الجاهل من عمر والمقدم وحالف فيه الجماعة والموضع الثاني
والحبس في المحصر هدي واحد ويقدم فيه خلافه لانه لا يهدى
وقال عروة والزهري عليه هديان للهدى الاول يحلل به في خلافه السفر
واذا لاه التفت في كمال وسعي محرم في حق المساحي يصل الى التيسر
وسعي وحل عليه الحج فانه هديان بان يقول تعالى فما استيسر من الهدي
كأن اتعمروا الصلوات الاولى **باب** المحسوسات

العن حج من عامه لا يكون مفسدا ولو اقبل احرامه احرام عمره اصاب مفسدا
وفي المفسد والمؤبد ولا يحل من احرام الحج يقتضي بقا احرامه اذ لو زال
وانفسخ لم يكن ذلك تحللا منه لانه خروج منه فكيف خرج منه بعد انفساخه
او اقبل احرام عمره وفي المسوط ولا يهني اصل احرام الحج بتلليلاته
لو احرم تحية اخرى يطوف الى فاسه ونسعى ويرفض الثانية فاولم
يلن احرامه باقيا لم يلن جامعا بين احرام الحج ولم تحب رفض الثانية وفي
المحيط جعل رفض الثانية قول ابي حنيفة وعند محمد لا يصح التلليل عند
لي يوسف عصى في التحية الثانية لان الاول اقبل احرامها احرام عمره
عمره عنده قال ابو يوسف هذا احرام عمره اصاب فلهما حجة وكذلك
السياسع وان احرم عمره رفضا وفي البدائع فاسخ لو جازع فليس عليه
قضا العمرة ولو كان عمره لوجب قضاها وما كان عمره المنداه والمودى
ليس افعال العمرة بل مثلها بوردى باحرام التحية ولا دم عليه عندنا وقال
الحسن بن زياد اللؤلؤي والاشترى بالثنية عليه القضا والهدى وروي
عن عطاء بن مالك رواية عن ابن جبريل لا يقض الطلوع اجكوا بما روي
عن ابي ايوب الا نصارى انه خرج جاجا حتى اذا كان بالماد من طريق
مكة اصل رواحه ووقد على عمر بن الخطاب يوم الفجر قد كراه حاله فقال
له عمر اصنع ما يصنع اجفرتم فدخلت واذا ادر كل الحج فاباها فاج واهد
ما نيسر من الهدى اخرجته ما اب وعنه هبار بن الحسن وانه قال
الحج فقال له عمر يا سائل فما اخرجت من الشام فاحطان العود فقال
له عمر رضي الله عنه طوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم احلق او قص
فان ادر لك حيا فانه لا فاسخ استع من مكل واهد فاحرجك فيه لقناع
المنعة رواه الساجي وعنه حماد بن عمار اذهب الى مكة فطقتا بين
مكة واخر هديا ان كان معك وحلقوا او قصروا واخرجوا فاذا كان عام
قابل فحجوا اخرجته بالاله ان الساجي قد خالف هذا الاثر ووجب الدم
في الكال على المذهب عمل بعضه وترك بعضه وابن عمر في هذا مضطرب جدا

وعن الجوز

ط

وعن الجوز بن عبد الله او عبد الله بن الجوز ان رجلا سأل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في اوسط ايام التشريق فانه الحج فاس ان يطوف بالبيت
ونسعى بين الصفا والمروة وان كان معه مدي حرم وحلق وحج من
قابل ولم يوجبه عليه وعن الاسود ان رجلا قدم على عمر وقد فاته
الحج فاس عمر ان يحل بعمره بالوعيل الحج من قابل ولم يوجب عليه هديا
وعن ابراهيم بن ميسرة قال سئل طاووس عن قوم فاتهم الحج قال ليس
عليهم شيء وخالفه سعيد بن جبير لم حقه فقال يا ابا عبد الرحمن
القول ما قلت لم يال حسن خالفه ولم يال حسن وافقه ومراة هي الهدي
اما قضا الحج والتحلال بالعمرة فافاق ولعل طاووسا قصد ان احرم
لم يضع وعلم ابن عمر على الاستحياء ولما احدث ابن عمر وابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفه بليل فقد فاته الحج فلقطاع
بعنه وعليه الحج من قابل روي احدثين الداروطي وقال في حديثه ان
عمر بن عبد بن مصعب بضعه ولم يكلم في رواية جديش ابن عباس ولو
كان بهم شيء لم يسأل عنهم مع اصحابه وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما تحت على من فاته الحج ولم يذكر الهدي فلو كان واجبا لما تكرر ذكره ولا يجوز
اجباية بالراي وقد ذكرنا اضطراب ابن عمر رضي الله عنه ولا حجة
فيه ولا الهدي لو وجب لعولت لوحي على المحصر هديا ان هدي
للعولت وهدي الاحصار ولا يقولون به والله لم يوجب الهدي
المحصر اصلا مع خوف العولت في حقه وقال في المسوط والبدائع هو
قول عمرو بن زيد بن ثابت قال عمر بن حزم الطبري عليه ذل ان الهدي
حرام من سبع واجيل والواجب على من فاته الحج حج من ذليل وذلك جواز
وعمر بن حزم عليه كفارة في فعل واحد فيكون هدي وقضا لان الهدي
بدل عنه كمال المحصر انه لا سبيل له الا الطولف بالبيت المحل به
والحرم لا يملك الا طولف او هدي وقد يحل الطولف ولا يحل عليه الهدي
لحصول التحلل بالطولف ولم يصدر من فاته الحج جناية ليجب بها عليه

ط

هرك وفي الاشرف لابن المذرة لعمر وزيد من باب وابن عمرو من فاته الحج
يطوف ويسعى ويكفي عليه الحج من قابل والهدى وبه قال الهروي والشافعي
واحمد واسحق وابونور وقال ابن عباس جمل بعمر ولا حج عليه وبه قال عطاء
وقاص صاحب الكتاب ولان الاجرام بعد ما انعقد حكمها لا طريق للخروج
منه الا باذنه احد المسلمين كافي اجرام المهرم وفي البدائع لو احرم بشي
بغير حجة او عمن وكذا لو لم يجره او عمن وهو منهم او احرم كاحرام زيد
فاذا عجز عن الحج بالغوث تعينت عليه العمرة كالحرم بشي احصر
سعين عليه العمرة وقد ذكرناه في باب الاحصار وفي المحيط العمرة من الحج
بمتركه التطوع من المكثورة في باب الصلوة ولو خرج وقتها بجمعة وهو يوم
يحل من تحريمها التطوع فكذا هذا ولان افعال العمرة في حصة التكاليف
الدم للحصر ولا يلزمه دم اخر ولو لم يود العمرة ونفى على احرامه وبوي
القضاء في السنة الثانية لا يجزيه عندنا ولذا لو جرت في القابل من غير
سنة القضاء لان العمرة صارت مستحقة سريعا ولا يملك صرف حرامه
الى حجه فان اضاف اليها عمرة اخرى يوفى بها اليه يصير حجاجا من عمرتين
فولا وفي المتن لو فاته الحج ثم قضاه من قابل فاسد القضاء لم يكن
عليه الا قضاء حجة واحدة كذا لو افسد فصار مضان وفيه قارن فانه
الحج واجب عليه عمرتان فجامع قبل ان يطوف لواحدة منهما فعليه ان يصي
في عمرتين وعليه طواف طاعة وقضاء العمرة لانه افسدهما اجماع ولا يحج قضاء
العمرة ثم يطوف طوافا اخر لقوام الحج ويسعى ويكفي وسقط عنه طواف القرين
لعدم كمال الحج وفي المبسوط ان كان طواف وسعي لعمرة قبل ذلك طواف وسعي
للموتى وكذا يحسد بطواف القدام لانه سنة ولا يملك به وان كان لم
يطف لعمرة ولا سعى طواف طواف الان ويسعى وعندها لا
عليه دم القران ودم الغوث ويقضي قارنا قال الكرمان عن الشافعي
ثم يخرج سائة قاله القران والاذكر في البيان والحج اثم يقولون القران
بمصر فحرموا الدم فاذا فاته او افسده لا يجزيه الا افراد مع انه يملك من الغائب

وملك وجب الدم في الغوث لا دليل ويسقط عن المحصر ونقض القران حجه
وذكر ابن المذرة انه هدى عديدين هدى بالغوث وهذا القران عند الشافعي
واي نور يخرج من احرامه بعلم عمره وكذا النواوي يطوف ويسعى لعمرة
ولا يحلق حتى يطوف بحجة وعليه حجة من قابل وتوفى له وفي الذخير
لو فاته حج مفودا او افسد حجا مفودا وفعاله قارنا لا يجزيه ولا يمسح
فقاته الحج قال ابن الفاسم يسقط عنه دم المتعة لقولنا في المبسوط وان
فاته الحج وهو ممنوع بطل مسعوه ويصح هديه ماشا ان كان ساق هديا
ولذا القارن ولذا لو لم يفت لانه جامع وفي المبسوط لو احرم بحجة وبوي
به قضا الغائب هي ولا يلزمه بالبدلي شي لانه يحصل الحاصل
واستدل به على بقاء اجرام الحج بعد الغوث ولو احرم من امرأة بعين وقضيت
الى كونه هي يريد الحج بعدها او وصلت اليها وهي قارنه فالحاصل قبل الطواف
لعمرة او نفست تحت فوات الحج وقضت عمرتها وكثر الى عرفان وقت
في حجه ويسقط عنها دم القران كبقيد ان كانت قارنه وعليها دم لروض
العمرة وقضاها ولا يطوف للربا حتى يطره ولا شي عليها التاجر للعدو
وليس على فاته طواف الصدر ولذا لا يعي اذا احدث له دارا قبل السفر
الاول ولا يسقط حجه وكذا ابو يوسف يسقط الا ان يحدها دارا بعد
ما سعى في الطواف وفي البدائع لا يحج عمرة بفساد الحج بل عصى فيه
وتقضي ولا يغوث لا يغوث الوقوف بعرفة وفي الحاشية على فاسد
الحج ولا يفسد الحج الا بالجماع بالجماع وعند الطاموسية بطل قبل حصية
وقد تقدم وروي مذهبا في المضي فاسده عن عمر بن الخطاب و
ابن جابر طالب ولي هرون وابن عباس وبه قال الشافعي وابن حنبل وقال الحسن
وقال الجبل الحج عمره ولا يقسم على حجة فاسده وقال داود ولا شي عليه والله اعلم
باب العمرة في المحرط والخبرة المالك
العمرة لغة الزيادة بعد العمرة لان قارنا اذا زار في السريعة زيارته
البيت على وجه مخصوص قيل سميت عنه لانها سفلت في العمرة وقيل لانها

تفعل في الموضع العام قولهم العروة لا يغوب لأنها غير موقنة
وعليه الإجماع وهي جارية وفي السنة كلها من غير كراهة إلا في
خمسة أيام يكون فعلها فيها وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق
لهذا في عامة كتب الأصحاب وفي السابيع يكون فعلها يوم الفطر
ويوم النحر وأيام الشروق ولم يذكر عرفة وذكر مكانه يوم الفطر
وأعله سيهون من الكتاب وعن يوسف في رواية لا يكون في يوم
عرفه قبل الزوال وفي البعثة والغنية يكون في خمسة أيام إلا إذا
قصد القرآن أو التمتع بل فعلها فيها حينئذ أفضل في حق الأتقي وفي
المنافع يكون فعلها أي أنشا الحرام فعلها وإذا ما إذا كان فارتأى
بحوز فعلها قبل الزوال يوم عرفة وفعلها لا يمكن من فعلها في
سائر أيام الرمي لأنه لا يستقبل فيها بالرمي في المدونة بحوزة العمرة
في السنة كلها إلا الكاح حتى يعيب الشمس آخر أيام الرمي وقال
أبو الغاسق أن الحرم في أيام الرمي لا يلزمه وقال الشافعي وابن حنبل
وأخرون لا يلزمه شيء من الأوقات وجه من لا يعدم البراهنة
في السنة كلها إلا طلائع وليلته ما روي عن عائشة رضي الله
عنها أنها قالت قلت لعروة في السنة كلها إلا في أربعة أيام يوم عرفة
ويوم النحر ويوم نحره رواه أبو ذر وأبو هريرة عن ابن عباس رضي
الله عنهما لا تعمر في خمسة أيام واعتمروا قبلها وبعدها متى سددت
ذلك الحجب الطبري في مناسكه وعن طاووس إذا مضى أيام الشروق
فأعصروا إلى القابل رواه سعيد بن منصور ولا في هذه الأيام الحج
فكانت معصيته له فلا يستعمل فيها بغيره ولو أداها في هذه الأيام
صح ولذا لو أنشأ أيامها وأداها فيها جاز لأن الكراهة لغيرها
وهو يظن أمرا بخلاف الوقت له فلا يمنع صحة الشروع فيها
وأداها ولو لم يفعل في السنة إلا مرة واحدة وعليه الإجماع وإما
العمرة فيسكن في أكثرها وعليه الجمهور منهم الشافعي وابن حنبل

والظاهرية قال ابن حزم وفيه فاختد من الصحابة علي بن أبي طالب وابن
عمر وابن عباس وابن عباس وعائشة ومن التابعين عكرمة وعطاء وطاووس
ذكر ذلك ابن المنذر في السرايف وابن حزم في المحلى ويدل على فضلها قوله
عليه السلام العمرة إلى العمرة لقاء لما بينهما وأما المتورق لتس له حرا
الأجندة الحرجاء في الصحاح وقال عليه السلام فابغوا بين الحج والعمرة
فإنهما يتقيان الفقر والذوب كما سعى اللبوح تحت الحديد والقصة
والذهب وليس للحج المبرورة ثواب إلا أجندة قال الترمذي حدث
حسن صحيح رواه أيضا أبو حاتم في صحيحه من رواية ابن مسعود
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضي الله عنها من مات
حاجا أو معتمرا لم يعرض ولم يحاسب وقيل له أدخل الجنة رواه
الدارقطني وأبو أمام الدارقي وعنه ابن عمر بن الخطاب استاذ
رسول الله صلى الله عليه وسلم في العمرة فاذن له وقوله لا تشتم من دعاك
واشركنا في دعاك حرجه أبو ذر وأبو هريرة وقال مالك لا تعمر في السنة
الأمم فإن أعمر بعد لها لزمه ذلك في الدخول المالكية وفي المحلى
عن سعيد بن جبير والحسن بن الحسن البصري ومحمد بن سيرين
وأبو هريرة النخعي لرايه العروة الزائدة على مرة في السنة وهو قول
مالك وفي الروماني والبدائع ما لا يكاد يحوز في السنة إلا عن أحد
كالحج والصلوات عنه ما ذكره في الأخير والمحلى لا كالحج وروى عن
علي بن كل شهر عن رواه عنه سعيد بن منصور وابن حزم في المحلى
وعنه ابن عمر أنه أعمر في عام واحد عمر بن رواه ابن حزم في المحلى وعن
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها أعمرت ثلاث عشرة في عام واحد
قال ابن حزم وروى عن طاووس إذا مضى أيام الشروق فاعمر في سنة
وعن عكرمة أعمر في أمكنة الموسى وعن عطاء الجاهل العروة في السهر
موتين وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه أقام بمكة كان كل عام بالسنة خرج
فأعمر رواه ابن حزم والحج الطبري وقال يروي بالحج المأملة أي أسود

ومنه الخلق قال ومن الرواية من برويه بالجمع من الجهر فلان ينبغي
له ان يقول بالحجم اذ الجمع والمهمله انما يذكران فيما ليس في الخط احده
من كونه ذلك بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في عام الا حجة واحدة
قال ابن حزم لا حجة لهم في هذا وانما يلزم ما حصل على تركه وهو عليه السلام
ما حج بهذه الحجة واحدة وما اعتمر بهذه الحجة الا بلسان عمه وعن مع
حجة فلان منهما ان يلزم هو الحج الامم واحدة في العمرة وروى جابر
انه عليه السلام حج بلسان حج حجتين قبل الحجة وحجة معهما عمه وساق
ملنا وسنين بدنه لكن ضعفه الترمذي وذكر ان البخاري قال له انه
مرسل عن مجاهد وذكر الحديث الصحيح عن انس عليه السلام حج حجة
واحدة واعتمر اربع عمرات في ذاك القعدة وعمر الحديبية وعمر الحضرانة
وعن مع حجة وروى ابن عمر انه عليه السلام اعتمر اربع عمرات في رجب
وانما هي عمر الحديبية المصدرة عنها وعن الفضا وعمر الحضرانة
وعن مع حجة وقد ذكرنا ذلك في باب القرآن والخبر انه يسكنون
العين وقد نكس وسدد الراوي في موضع بقرب له حرم منه اهل
كل ليلة في سبعة عشر من ذي القعدة وسمى باسم امرأة كانت تلعب
بالخضرانة وهي اربعة بن سعد بن عبد مناف وقيل هي التي قضت
عمرها من بعد فوف وهي امرأة من قرين ذكوان الطبري وقال ابن حزم
ويلزمهم ان يلزموا العمرة الا بلسان مراك في الجهر والذهر وهو خلاف
قولهم وقد حصل النبي عليه السلام عليها واخبروا انها تكفون ما بينهما وبين
الحج التائبية ونكس الطاعة والعبادة والخير مطلوب قال الله تعالى
وافعلوا الخير فلو سبوا والعمرة سنة وفي المنافع اي سنة موكلة
وفي المسوط والمحيط وسنن مختصر الكرخي والروائي هي سنة وفي البدايع
اختلف اصحابنا فيها منهم من قال انها واجبة لصيقة الفطر والاضحية
والوتر ومنهم من اطلق عليها اسم السنة وهي لا تنافي الوجوب وفي الكفاية

والغنية اختلف المشايخ فيها هل هي سنة موكلة وقيل واجبة وقال في الكفاية
وهما متقاربان وفي الدجينة لا يوجد في كتاب اصحابنا ان العمرة تطوع الا
في كتاب الحج وقال بعض المشايخ منهم محمد بن الفضل فرض كفاية ذكر في
المنافع وقال لول الله تعالى في الحج والعمرة وهو يذهب الى سنة
رضي الله عنه ومنهم من قال العمرة تطوع وفيه قال الشافعي يقول بخلاف
ثم قال بمصر هي فريضة كالحج وهو الذي يرويه قال ابن حنبل وابن حبيب
وابو بكر بن الجهم من المالكية وروى عن ابن عمر وابن عباس ذكر ذلك
ابو بكر بن المنذر في الاشرف وقال هو قول عطاء وطاوس ومجاهد
والحسن وابن سيرين وابن جبير وميسرة واسحق استدلالهم من قال انها
فرض كالحج بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وحج التمسك لانه ان
الله تعالى قد عطف العمرة على الحج وامر بها والامر بالوجوب وروى عن
رجل من بني عامر قال ليرسل الله ان الذي سيجب لا يستطيع الحج
والعمرة ولا الطعن في الحج عن اسكوا وعمر اخرج ابو داود والترمذي
وقال حدثت حسن بن صالح قال لا اعرف حديثا اخذ من هذا في الكتاب
العمرة ولا احسنه وروى حديثا اخر من طريق ابن طه عن عطاء
عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج والعمرة فريضة
لا يضر بها بلسانك وعن ابن عمر ليس احد الا وعلمه حجة وعمرة وقال
ابن عباس انها الفريضة في كتاب الله واتموا الحج والعمرة لله رواها البخاري
في صحيحه وروى وجوبها ابن حزم عن عمر بن الخطاب ايضا واختلف
المالكية في وجبة الاستدلال على هذه المسألة فذهب العراقيين والاديبون
من اهل خراسان عولوا على الظواهر وبعض العراقيين واهل مرو
وسمرقند واصفهان عولوا على المعاني قال ابو بكر وحسن مقلدان
كلامهم ووعينا من اهل مرو انما السنة واستغنينا بحسبنا وذلك ان الاصل
برأة الذميمة وقراغ السباحة وطريق استغناها بالقرض السريع وليس
فيه دليل على فرض العمرة كالحج ويقوى هذا الاصل بقوله سبحانه ولله

على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فقد فرض الحج على المستطيع
اليه سبيلا ولم يذكر العمرة فدل على سقوطها وعدم فرضها واما ابو
عمر بن عبد البر حافظ المغرب ان الله سبحانه لم يوجب العمرة بنصر
ولا اوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب العمل ولا اجمع المسلمون على
فرضتها والعرض لا يثبت الا من هذه الوجوه وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام
قال بي الاسلام على خمس وذكر منها حج البيت لم يذكر العمرة فلو كانت فرضا
كان في فرضها فافسقط قول من ادعى انها فرضية وعن جابر بن عبد الله
قال قال لي ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله اخبرني عن العمرة
اول حجة هي قال عليه السلام لا وان عمر بن الخطاب قال التزمي حديث حسن صحيح
في رواية الكرخي كتاب الترمذي وفي رواية غيرهن حسن قلنا **الزكاة**
من العداول مقبولة عندهم وانما حسن في طريقه الحجاج بن ارملة
رواه احمد بن حنبل ايضا وعن ابي صالح ما هان الجبتي عن ابي هريرة عن
النبي عليه السلام الحج جادوا العمرة تطوع وفي طريقه عبد الباقي بن صالح
قال ان حرم انفق اصحاب الحديث على تركه وهو راو كمال بيته ولذته ما ك
الحافظ فلهذا في الغاية في الدين بن دقيق العيد عبد الباقي بن صالح من كتاب
الحفاظ والشرع عنه الداروطي وظاهر كذب ابن حزم في قوله انفق اهل
الحديث على تركه مع انه لم يتقدم به وقد اخرج ابن حجة عن مسلم
ابن عمار عن الحسن بن علي الحسيني عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن العمة هلال
في الامام واما ابو صالح ما هان الجبتي فروي عنه جماعة من مشايير ووثقه
بخي من معين ولم يذكر ان له حجة فيه حرجا لا حجة وعن سعيد بن جبير
عن ابن عباس عن النبي عليه السلام الحج جهاد والعمرة تطوع ذكره في
الامام وقال ابن عباس ايضا الحج عرفان والعمرة تطوع ذكره الطرموسي
وعنه الامام الباقلي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مشى الى مكة فاجزه كاجرة كاجرة ومن مشى الى اقصى فاجزه كاجرة
المعمر حديث اخر من رواية جعفر بن عجلان عن جابر عن ابي الهيثم الباهلي

عن النبي عليه السلام ان من مشى الى مكة مكثوبة فليحج ومن مشى الى مكة
تطوع فليحج رواية اخرى اعترض ابن حزم بوجهين احدهما ان حفص بن غياث
مجهول والثاني مجهول لم يسمع من ابي امامة شيئا لصاحبه لا مقام قوله
حفص بن غياث مجهول بحديثه فانه ابو عبد الله مشهور بالسلام ذكره في الاجازات
في الامام واما المعاني فلان العمرة تضم الى الحج وتخرج به فلو كانت فرضا لما اضيفت
الى غيرها وجعلت تبعا كالصلاة في الحج وتخرج به فلو كانت فرضا لما اضيفت
ان الحج عبادة حيث سئل النبي ولا يتكرر احدا مع احاد سبها بخلاف
الصلاة بخمس وصوم رمضان فانها تكرر بتكرار اوقافها وهذا الفقه
وهو ان الله سبحانه خلق اياما من اسباب ربطها بالعبادة وجعلها
علما وميعادا لوجوبها فتكررت بتكرار اسبابها واعدا لها وقد روي
عبادة سبها اليه وهو الحج ولا يحد حلالها من غير تكرار السبب
ولا هم قد قالوا دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة وهذا المفرد للحج تطوع
عندهم طوافا واحدا ويسعى سعيها واحدا ويحيط بالعارف بين الحج والعمرة
لذلك ولا معنى حينئذ لافراد العمرة بالبرضية حصول التكفان
عنها ووجه **اخرا** ان العمرة تسكن غير موقت فلم يكن فرضا ولا تكاف
للاستبروع فيها او التذرية او وجه اخر ان فضل العمرة يتجلى بها من احرم
الحج كافي فاستلحق فلو كان فرضا كالحج لما تجل من احرامه بافعالها كالصلاة
لا يكفل من احرام احدها بالآخر وجبه اجر لو كان فرضا لما ادى بيته
غيرها على اصنام فان احرم بالحج عندهم في غير اشهر الحج سئل عن يودى
بالحرم بالحج والكولب عن الامام **وهي** عمدة من وجوب بلية اجلاها
ان عمر وعليها وابن مسعود وسعيد بن جبير وطلحة بن علفي رضي الله عنهم
قالوا اما ان يحرم من دونه اهل الجاهلية اما ما تقدم الاجرام
بها على المواقيت المعروفة لا فرض العبادات **بها** انه سبحانه امر بكما هما
والامام اما ان يكون بعد التبروع في العبادات ولم يوجب الاستدانة وخالفكم
في وجوب الاستدانة في وجوب الامام بعد التبروع وكفى يقول به والاية

لأنه على مدعاهم وقال أن الفصار استدلوا بهذه الآية غلط لأن من أراد
أن يأتي بالسنة فواجب عليه أن يأتي بها ثمانية كمن أراد أن يصلي بطوعاً
على عليه أن يكون على طهارة وبأني بها ثمانية الأركان والشرائط ولذا من أراد
أن يصوم بطوعاً يجب عليه أن يتوكل كأيوني في الغرض ولذا من أراد صلاة فقد
أوجبها على نفسه وأن لم يكن واجبة في الأصل فإذا دخل فيها يجب عليه
إتمامها كالتي رويها قالوا بطلت بحجة ثابته وبالله حجة آتاهوا والمضي
فيها وفي فاسدها وإن لم يكن واجبة في الأصل وفي البدائع إتمام الشئ
لا يكون إلا بعد الشروع فيه وفري والعمر لله بالرفع وهي بمنزلة
أكثر المرفوع أي ليست للأصنام كما كانوا يجعلونها لها وتكلموا
أن ذلك استدلال على فرضيتها بالقرآن وهو استدلال ضعيف لا
معمول عليه وفي المعنى عن ابن عباس أنه قال يا أهل مكة ليس عليكم
عمر وإنما عمرتكم طوافكم ومثله عن عطاء وطاوس ولذا عن ابن جبريل
وهذا يرد فرضية العمرة كوجوب إجلائها أن العمرة لو كانت فرضاً لما سقطت
بالفعل لأن إجلائها يوجب على أهل مكة طوافاً فاستدلوا من غير وجه وعمره
في الوجه الثاني أن السعي ركن في العمرة عندهم وسقط عنه بدل
فدل على بطلان العمرة وكذا يستدل بالقرآن وعند ابن جبريل رحمه الله بالمتعة
ولذا بالقرآن في رواية عنه ولا يخفى لهم في حديث العامري إذا دلالة
فيه على إيجاب العمرة لأنه صيغة أمر للولد بالإنابة عن أبيه ويعمر لا
صيغة أمر بالإنابة ويعمر عن نفسه وجمعه وعمرته عن أبيه ليس بواجب
عليه إجماعاً فدل على أن الأمر فيها للوحي وفيه أسان إلى عدم الوجوب
لأن من لا يستطيع الحج والعمرة لا يجان عليه إلا بالاجتماع ولا يلتزم إلى أبي حرم
لا الظاهر كحج أو حرمها عاين المستطوع مما قاله النص القرآن غير
الواحد المتروك الظاهر والجواب عن حديث جابر الذي أخرجه ابن عدي
في كماله وهو قوله الحج والعمرة فريضة فإن أحياها من طواف عبد الله
ابن طيبة المكي وحاله مكسوفه والعيم في اجتماعهم به مع علمهم بضعفه

وتروى وحديث عبد الله بن كعب أنه من قول زيد بن ثابت قال ولا يصح
في هذا الباب إلا حديثي روي في الأمور وقد ذكرنا الجواب في هذا الباب
عنه وقول ابن عمر معارض بقول ابن مسعود وقول ابن عباس مضطرب
كذلك قالوا العرض لا يستلزم الدليل قطعي ولا يستلزم الاحتياط والاضطرار
بخلاف الوجوب على أصلنا مع أن الثاني كخلاف الأول قول ~~هو~~ وهي
الطواف والسعي قال وقد ذكرنا في باب التمتع أنهم أن السعي ركن فيها كالطواف
وهذا أجمل وقد اختلف فيه المستأخ والمشي على المحيط والمدافع واختاره
والمرعشي والسليمان والروائي الذين فيها الطواف وأما السعي فالحق
فيها فواجب كما هو وهو قول ابن عباس والبرقي وهو
وفي التحفة والمكتبة أن كان الحج شياً لا الطواف والسعي ولا الحرم
بشرط إذا ما وهي لله وفي المرعشي هو ركن فيها فواجب الحسن
فيها طواف الصدر وفي الروي روله عن أبي حنيفة وقد تقدم
أنه لا طواف صدر على المعصية في المحيط لا خلق في العمرة عند ذلك
قلت ~~ذكر في الإيضاح من كتاب الله أنه سببه~~ فروع
لهدم الطواف على السعي بشرط وبه قال الشافعي وابن جبريل
وقال عطاء ليس بشرط وهو رواية عن ابن جبريل فإذا ترك التواطؤ
لا يجوز السعي حتى يعيد أو يكمل فإن لم يأت السعي لا بعد سعيه
ويعيد إلا قبل من طوافه أو من دم ولا يجب لنا جبر طواف للعمرة
وسعيها سعي ولا لتأخير الحلق لأن فيها واسع ولو جامع قبل الطواف
أو قبل الشرم فسقطت عمرته وبقي فيها ويقصد بها كالحج وعلمه دم
وبعد ما طاف لا أثر لا يفسد وعليه دم وبعد الطواف قبل السعي
لا يفسد عمرته وقد بينا في باب ما وبه قال البرقي وأبو عبد
الله البجلي يفسد قبل الحلق وعليه بدنه عند الساق في يفسد
عمرته قبل الحلق وعن ابن جبريل عليه سلام لقولنا وفي الحاشية السعي
فرض في رواية ابن منصور ولا نرى لقول الله والمشافعي وبطل المروزي

والمعنى وابوطالب انه مستحب لا يجب بتركه دم وروي ذلك عن ابن عباس
وابن الزبير وابن سيرين واختار القاضي منهم انه واخيه لري
كقولنا وبه كمال البصري والنوري قال ابن قدامة الحنفي هذا اقرب الي
الحق ولو اصطلا خابع اجره قبل الخلق او القصد بفعليه اجره كالحق
ما لا يؤثر لاشي عليه وحكي النوري عن عطاء انه لو لم يبق ثوباقبل ان يصر
ولا شي عليه قال النوري الدم اجب لي قبل العشرة في شهر رمضان عليه
السلام سنان الانصاريه عشرة في رمضان بعد تحجه او حجه معي شق عليه
باب عن العنبري قوله في الاصل
في هذا ان الانسان له ان يجعل ثوبه عليه ليعين صلاته كان اوصوا اصط
او غيرها كالحج وقرأة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء والشهداء
والاولياء والصالحين وتلقين الموتى وجميع انواع البر والعبادة ما لم يكن
كالزكاة والصدقة والغشور والفقار والبر والعبادة او بدنية كالصلاة
والصوم والاعتكاف وقرأة القرآن والذبح والاداء او مرتبة منها كالحج
والجهاد وفي البدايع جعل الجهاد من البدايات وفي المشروط جعل
المال في الحج مشروطا لوجوبه فلم يلبس الحج من كفا من الدين والمال فلبس
وهو اقرب الي الصواب وهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المسى
الى عرفات وفي فاضل جان الحج عبارة بدنية كالصوم والصلاة وقيل
اليه وسفع به ميتا كان الهدى اليه او حيا هذا في البدايع وفي منية
المعنى من حج مع عيين بعد طهره يصل ثوبه اليه ولا يسقط عنه الحج
قال في الكتاب في البدايع وغيرها هذا ذهب اليه أهل السنة والجماعة
وهو قول احمد بن حنبل وقال مالك والشافعي يجوز هذا في الصدقة والعبادة
المالية وحوزه في الحج واذا قرأ على العفو فليست اجر المستمع ومنعها قول
ثوبيا القرآن الى الموتى وثوبيا الصلوة والصوم وجميع الطاعات والعبادات
غير المالية ما رواه الدارقطني ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما كان لي ابوان ابوهما حال حياهما فليت لي ببرهما بعد وفاته فقال له

ع

عليه السلام ان من ابى بعد الموت ان يصلي لهما مع صلواتك وان يصوم لهما
مع صومك وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله احد عشر مرة ثم وهب اجرها
للموت اعطى من الاجر بعد الموت رواية الدارقطني وخصوك
الاجر المستوع للقرأة لا يقتصر الى هبة الفاري وروي ابو بكر صاب
احدا عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر
فقرأ سورة يس خفف عنه يوم يذوق ان له بعد من فيها حسنة
وعن انس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله انا
نتصدق عن موتانا ونحج عنهم ونذعوهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه
يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح احدكم باطيق اذا اهدى اليه رواية
ابو حفص العكبري وعن حفص بن يسار قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اقروا على موتاكم سورة يس رواية ابو داود وعنه عليه
السلام انه عليه السلام يحيى بكين الحسن لحيها عن نفسه والآخر
عن امته سقى عليه اي جعل ثوبه لامتة وهذا تعليم منه عليه
السلام ان الانسان يجوز ان يتقعه على عيين والناس يترسل الله صلى
الله عليه وسلم هو العروة الوثقى وروي اكاوط الدارقطني في سبع
السنة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال بعث الرجل ويدع رجل فترفع
له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه استغفار ولان
لك وقال تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وكذا يستغفرون
لنبي الارض ولذا استغفار نوح وابراهيم وذو عبد الكو صاحب
الاحكام في العاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الميت
في قبره كالغريب ينتظر دعوى نكحة من امته او احببه او صديق
له فاذا اجتمعت له كان احبا اليه من الدنيا وما فيها ولهذا سعى الدعا
للميت في صلواته اجماعا على شفاعته الاثني والاولياء والمؤمنين
ودخول الجنة بشفاعتهم وكل ذلك من ليس من علمهم والله تعالى ما كان

النبى والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين دل معزوم ذلك ان استغفارهم
مفيد للمؤمنين وقال تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا
اعف عنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان دل ان هذا الله اعفهم
وفي العاقبة قال سائر من غالب رايك العبد العبد في المنام
وكنت كبيراً لربها لها فأتى باليسار هديك فأتينا في أطراف من نور
عليها مناديل أجريروها يا سائر دعا الأحياء اذا دعوا لخوانهم المولى
فاستحبهم قال هذه هدية ولا نالك فاستحبهم من يوثق به مات
للمرأة فقوات في بعض الليالي باب من القرآن فاهدتها لها ودعوت
واستغفرت لها فلما كان في اليوم الثاني جدي لمرأة أعرفها قال لي
يا سائر البارحة ولا نه بعني الميتة المذكورة في مجلس حسن وقد خرجت
لليطباء فامتنحت سريرة البيت وهي ملوثة نوا ويرفك ليا ولا نه
هذه هدية املاها صاحب بيتي قال وثالث اعلمت لجدابا اهدته فيه
قال ابو فلاة عبد الله بن زيد اكرمي الماعى الكرامى الله عنه اقبلت
من السلام الى البصرة فمرت على معاير ووصفت راسي على قبر
متمت فاذا صاحب القبر في المنام قد وقف في ثم قال جزى الله اهل
الاسماء خيراً فانه لا يزال يدخل من رعايتهم امثال الجبال وقال
حدثني من التوبة انه كان رؤيت ولا نه في اليوم فالتسبها هذا بعض
الى بيتي فانه الماعى الصابغة ونسبها وقال لها من البراء
افعد مع النسب فيا بين الطرفين والهدايا من عند بنى واحوا من واطلع
انا بميت وشالا رجا ان يابى منى ولا يابى منى فالتقى حبله عند النسب
وقل لها اول فلان عفى لا موضع لداقان فيه ولا يبر مدفونه بعولها
لذا ولذا قال فوجدت الدنيا بركا قال ولا اخبار في هذا الباب كثير
واما وقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فقد اختلف العلماء فيها على
ثمانه احوال القول الاول انها منسوخة بقول تعالى والذين آمنوا
واستغنواهم ذرياتهم الا اهل الجنة يصلح الاية قاله ابن عباس

والقول الثاني انها خاصة بقوم ابوههم وقوم موسى يعني في مصحف موسى وبنوهم
الانور وارثة وذر آخرى وان ليس للانسان الا ما سعى للعطف فدل ان في
صحة ما يحسن بها فاما هذه الآية فلها ما سعت ولم سعى لها غير ما قاله
علومة تطير قوله تعالى في حق قوم نوح يعصوا لكم من ذنوبكم ومن
للسعيض منها عند سبيويه لا يراد في اللوح عند وفي حق هذه الآية
قاله تعالى ان الله يعقر الذنوب محققا لهذا ذكر ابن ابي حبان في شرح
مقدمته في النجوى والقول الثالث ان المراد بالانسان الكافر هنا واما
المؤمن فله ما سعى وما سعى له قاله الربيع بن انس والقول الرابع ان
ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من طريق العسل فله
ما سعى وجاز ان يريد الله ما ساء بفضله قال الحسين بن الفضل
والقول الخامس ان معنى ما سعى ما يوكى قاله ابو بكر الووافي والقول
السادس ان ليس للانسان الا ما سعى من الخير لا ما عمله في الدنيا فيثاب
عليه فيها حتى لا يبقى له في الآخرة جزا لئلا يكون عمله في الدنيا فيثاب
التعالى والقول السابع اللام تعنى على ان ليس على الانسان الا ما
سعى كقوله تعالى وان اسام فلها اي فعلها وقوله تعالى وهم اللعنة
والقول الثامن ليس له الا سعيه غير ان الاسباب مختلفة فثاب يكون
سعيه في يحصل السعي بنفسه وثاب ان يحصل سعيه لسعيه في يحصل
وليد وصدق يستغفر الله ويان سعى في خدمة الدين والعبادة فيلنسب
محبه اهل الدين فلا يصلح فيكون ذلك سعيه حصل بسعيه حتى يدين
المولى بنو الفرج بن اجوري قال ابو محمد في الجلي الدليل على انها منسوخة
انها لمية انفا فاقول من النبى عليه السلام في حجة الوداع باج عن العير
في عدة احاديث وقد انفقنا على ابن العاقلة بخدم المال ولم يصدر منهم قبل
ولا جنابه ولم يعرضوا عليه بهذه الآية وليس هو اعا فان عمان النبي
لا يرى حكم العاقلة وهم عيرون الصدقة عن النبي والميتة والعير عنهما
اوصى بذلك ولم يوص وجوز الساعي ان يصلي الخراج عن العير وعلى الطوف

والله جازيت ان جاء هذا الانسان عن غير محل ويحسون على المكة
 على الوطى في رمضان كفار بها على غيرها وما يدل على هذا ان المسلمين
 يحسون في حضوره ان يقرؤ القرآن ويصدقون تواتره لموتهم وعلى
 هذا اصل الصلوة والديانة من كل مذهب من الملية والسافعية وغيرها
 ولا يشك في ذلك فان احقا واسا قوله عليه السلام اذا ما ان ابن آدم قطع
 عمله الا من يترك ولا بد ان يقطع عمله عنه ان يقطع عمل غيره عنه وهذا
 اجماع على وصول الحج والصدقة اليه وفضا الدين عنه قال عليه السلام
 الا ان يردت حاله ثم ان حقيقته الولد لا فرق في ثقته من ان يكون تولي حج
 او صدقة او وقف او صلاة او صوم او استغفار او قراءة القرآن او فضا
 دين او غير ذلك من الاعمال والطاعات فقدرة الله تعالى صالحة لكل
 من غير فرق بين تولي وتولي لمن اضع دعوى الفرق بين حكم وطايق
 الاحاديث التي ذكرناها بل حلالا لظاهر على ذلك وحديث ابن عباس
 في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقيرين ففلاهما
 لتغذيان فغذاهما بكبيرهما اخذها فكان لا يسكن من البؤل وامسا
 الاخر فكان يشي بالتميم فاخذ جريد رطبة فشققها نصفين فحز في كل
 فير واحد ففلاوا رسول الله لم فعلت هذا فقال لعلمه كفف عنهما ما لم
 تسما قال الخطابي هذا عند اهل العلم محمول على الاشياء ما دامت
 على اصل جليها او حضورها وطرا وبها استخرج الله تعالى حتى عرف بطورها
 وتحوّل حضورها او يقطع من اصلها فان ذلك بمنزلة موتها فاذا خفت
 عن الميت بوضعه عليه السلام كبريد في طريق الوطى ان يكون ذلك
 كالقرآن الذي جابه من عند الله سبحانه وتعالى وتوابعه حديث
 عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال ما من مصيبة تصيب المسلم
 الا كفر الله بها عنه حتى التوكل بها متفق عليه ولا يصح له في ذلك
 وقال السافعية انما اوجرت الصبر وهو منه قلت هذا مردود
 بقوله لعن الله بها والصبر المصيبة وحديث اي سعيد ما يصيب المؤمن

بلغ

وصبر ولا نصيب ولا سقم ولا اذى حتى الهزيمة الا لعن الله به من خطاياه
 متفق عليه وفي المتن في كل عليه السلم المحرمين اعاص اما ابول لواقف
 بالوحيد فضرب وتصلقت عنه فتعذر ذلك رواه احمد وعنه في هريسن
 رضي الله عنه ان رجلا للمبني عليه السلام ان ابى لم يولد يوصي فيمنعه
 ان يصدق عنه قال نعم رواه مسلم ثم ابقى ارباب المذاهب ان الصحيح
 لا يستتبع في فرض الحج وفي المحيط اذا قدر على الحج سددنه لم يحمله ان يحج
 عنه غيره لان الحج عبادة بديهة والمطلوب منها هو النفس للولم وانها
 البدن ولا يحصل ذلك لغيره واما من حج عن العاجز وكان يحسن لا يزول
 كالحج والزمناه والا فمعد جاز حجه عنه وعن المريض والمجنون ان
 دام مرضه وحجته الى المات ايضا وان ذل لا يجزيه وكذا في المسوط
 والمذحبة وعن لي يوسف ان برأه فراعته من الحج جاز ولا عاادة
 عليه وهو قول ابن حنبل واسحق والمراة اذا اخرجت عنها عدم المحرم
 ودام عدم جاز للمريض محلي عن محمد بن الفضل وفي المسوط المذهب
 عندنا ان العصب والمعد والرفن لا يجب عليهم الحج باعبار تلك المال
 وهو مذهبك وروى مثله عكرمة عن ابن عباس وهو قول الفضال وروي
 الحسن عن اي حيفه انه يجب ويحكم السافعي والظاهرية وافق الاصحاب
 على انه لا يسقط بعد وجوبه بهذه العوارض ولا السافعي يجوز النيابة
 في موضعين في حق من لا يستطيع ان يثبت على الراحة لا يشقه غير
 مقتناه بسوط الحج الى المات ذلك النواوي ومالك عياض اسموار الحج
 قول جمهور العلماء قال القوطي العصب المحرم الذي لا يقدر على النهوض
 قال الكلبي كانه لوى لما اجمع السافعي والظاهرية ان امرؤ من جنم قالت
 يا رسول الله ان فريضة الله في الحج علي عباد ادر كنت لي سحبا كبر لا يثبت
 على الراحة افاج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع في حديث ابن عباس
 متفق عليه وفي حديثي روى الفضل واسر لعيط بن عامر وفيه حج عن
 ابيك واعتمر ابو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح

الميت وفحق

رواه

وقد تقدم في باب العمرة وعن علي رضي الله عنه ان جارية شابهت اسما رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي شيخا كبيرا وقد ادركته فريضه الله في الحج
 فهل يجزي عنه ان اودي عنه قال نعم اذكي عن اسكرواه احمد والترمذي وكل
 حديث حسن صحيح وعن مسد الله بن الزبير قال جاء رجل من جمع الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال اي ادركته فحجم الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع
 ركوب ولا يحمله فاجاب عليه انه قال انك التزوايه والاعم والركاب لو كان
 على اميك دين فقصيته عنه الا ان ذلك الحكي قال نعم فافاجى عنه رواه احمد
 والنسائي قال النواوي باسناد جيد **باب** ان الله سبحانه اوجبا
 على من استطاع اليه سبيلا بنص القرآن ولم يكف العاجز قط والناسي
 لم توجبه على الصحيح الذي لا يجد الزاد والراجح فليق بوجبه
 على العاجز المقطوع الرجلين وفي المسوط وله من مع في بدل هذه
 الطاعة ولهذا لو لم يشرع لا ياتم ولا يحجب على الاب ولا يكون تبرعه
 موجبا للحج على الاب كغيره لولا ان لا تركي انه لو بدل له ما لا يلزم في
 الصحيح ولا تحب عليه انما له فلذا استدلال الطاعة بل لولي قال الامين
 لا يرجع في المال ويرجع في الطاعة في الصحيح ذكر في النواوي وهو كقول
 عن حديث الخنيفة من سبعة اوجه **الوجه** الاول انه خبر واحد
 مخالف لادلة القطعية في سقوط التكليف عن العاجز ولا القوي
 والحديث اذا خالف القوي طوع من الادلة قول اوردا اذ لم يلق بها ولا ما توجه
 الثاني جعل الوجوه على اولى الناس في وجوب في ماله بالاجان
 والحديث لا يدل عليه وما دل عليه لم يقل به فهو لا يخفى والوجه
 الثالث انه عليه السلام شانه بدون العباد ولا يلزم الوكيل قضاء
 دينه اذا لم يتوكل مالا فلذا لا يلزم الحج والوجه الرابع لا خلاف ان دين
 الادسين يعدم لحاجته وعنى الله سبحانه وعدم حاجته وانما التكليف
 لامتناع الامر لا للفق والضرر والوجه الخامس هو ما ادركنا في لا
 يدل على وجوبها عليه وانما معناها ان لا ياتي في الحج ولي شيخ كبير والوجه

الرجل ٢

السادس اهلها ان اتاهم وهم من اهلها دخلوا الفرض مع الناس غير انه
 لا يقدر عليها بنفسه والوجه السابع ان معنى الحديث وفادته
 حصول التولي والاجر للوالدين وبرها والحج على ائصال التولي لهما
 وجا ايضا ان اخي بدر بن يحيى صانف افاجى عنها الحديث ونوبها
 ذكرناه حديث عبد الرزاق عن الثوري عن السيباني عن يزيد بن الاخير
 عن ابن عباس ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا اخي عن
 ما لا نعم ان لم يزده خير لم يزد سزا قال لا يجوز ومن عبد السرطاهو
 اسناد هذا الحديث طاهر جميل لان السيباني ثقة وهو سلمان
 ابن جوسلمان فلذا تريد من الاصح نقده وعبد الرزاق ثقة للنفرد
 عن الثوري دون احتجائه مثل يحيى بن سعيد القطان وابن مديني
 المبارك ولي نعم وخزير البراءة فوقع قلت **باب** انما هم يقولون
 الزيادة من العدل مهيولة اذا وافقت مدبرهم واذا خالفته يزعمونها
 بالانفراد عن الجماعة والذي عليه مذهب السامعي انها مهيولة هم
 عند السامعي لو حج عنه هم وحدهم فوقع لا يحزبه وليس للدين ان لا يمل
 بسهم الدين وفي الدخيرة المالكية ان الحج لم يحس على امره العجز والجراد
 به اشفاق اسما فالادعاء والنفقة في طريق الحج وحصول التولي له وفي الدخيرة
 الخفيفة هذا الفرض وفي البقل اوامر رجلا ان حج عنه تطوعا فله
 تولي النفقة في طريق الحج وهذا اتفاق قال لا حديث انما ورد في
 الفرض وفي المسوط ولا خيرة ايضا الواجب ولا وهو صحيح اجزاه على طوع
 فالاحل ان فرضه يراى حاله العجز بالاجابة في حق الميت يجوز بغيره كالصاوية
 البقل فاعدا او راكبوا في الحساب لان ثبات البقل او سقوطه في الفرض
 في الدخيرة المذهب كراهية السابغة في البقل وذكر النواوي في شرحه ان
 في السابغة في الحج البقل فواين والصحة في جوارها واما السابغة في البقل
 ولا يجوز عن الصحيح ولا خلاف في منسبها وصية وهل يجوز عن
 الميت او صية او عن موصيها من حج عنه فله فلو كان لا يجوز قول

الآية الثالثة وقاله ابو ثور وفي القضا والمندور يجوز عن المعصوب
 والميت لا خلاف قولهم ثم ظاهرا هو المندور ان لا يقع عن المحض
 عنه وبذلك شهد الاجل والارادة في الباب حديث الحسن فان النبي
 عليه السلام قال فيه حج من اسلم واعمرى وعن ثور ان لا يقع عن الكافر قطعا
 ولا يجوز له ان حج حجة الاسلام لانه لو اها عن غيره كما في المحط
 وفي الماحضة عيان بعضهم على ان لا يقع عن الماتور ولا بر
 نوليا التفتة وبذلك ان يقول نسخ الاسلام جواهر زاده ويسقط عن
 الامر لفامة الاتفاق في طريقه فقام الاداء عند العجز عنه وبه
 قال مالك ولا يجوز ان ياتي به عيان بعضهم ان لا يقع عن الامر
 وبه كان يقول بعض الامة السرحني قال وهو الصحيح في البدل
 ذكر في الاصل ان لا يقع عن المحض عنه وروى عن محمد بن قيس عن
 اجماع بول والمجوز عنه نول التفتة وفي المندور الى هذه رواية عن
 محمد بن قاضي خان هو اقربا الى المقتضى وذكر في ادب المعاني ان لا يقع
 عن الماتور ولو قال انه يلزم القضا الماتور دون المحض عنه وقوله
 في الكتاب في حديث التفتة حج من اسلم واعمرى ومثله في المبسوط
 فهو سهو وليس في حديث التفتة واعمرى وانما ذلك في حديث
 رزين واسمه كفي طين عام وقد ذكرناه في باب العمرة في الماحضة قال
 ابن حبان عن علي بن الليث العاجي والميت الموصي في حوز ان يهب
 بالولد وان لم يوص وقد اشبهت الوصية بالحج من راس المال لان كان
 ضرورا وهو الذي يصير به له ويحسم من الحج وقيل هي من المصط
 وهو لا مال له وقد خالفوا ما هم وحج الاسراف بال محمد بن سيرين
 والبخاري وادرس على سلمان وداود بن سليمان وعبد القادر بن
 النبي ومالك بن ثور والوهيدي وابن عباس من الصحابة حج عن
 الميت من ثمنه اذ اوصى لقول الفقهاء ان يكون من ميراثه اذا كان
 ملكه بكتة وقال البخاري وعطاء وطاوس والزهري والشافعي واسحاق

والحمد لله

ح

اي

ولا يخرج من راس مال من غير وصية لمن الشافعي لا يخرج من ميثاقه
 وبذلك من يله او من حسب ايسر وانكروا قول من قال بحج عنه من ميثاقه
 هذا في الحج القرض وقال البخاري وابن حبان لا يخرج احد عن اخيه عن الوادي
 وقد تقدم المسألة في الركاة ولا يجوز الاستنجاء على الطاعان كالحج والادان
 والاقامة وتعلم الحلال والحرام ولا على المعصية وهو ظاهر الرواية من
 ابن حبان وبه قال البخاري بن يهوية وجوز ذلك مسدح بلح وافواه بال
 الاستنجاء وعدم الحوز ان كان في رداءه صلى الله عليه وسلم حسن كان
 حمله آتيا بعدة وكان الواجب عليه العلم على كونه ملكا ولا بد قد
 ظهر النواوي في الامور الدينية فست الحاجة الى ذلك الا حوز لعدم
 من يفعل ذلك حسنة بغير اجرة وحوز مالك والشافعي وان حبل المندور
 الاستنجاء على الحج فاسل على بناء المساجد والمدارس والربط والفنا طر
 وكوز الاستنجاء على تعليم اللغة والادب والخط ذكره الاسيحاوي
 وهذا اجماع وفي الفناوي والعيون لا يجوز الاستنجاء على غسل
 الميت لانه حسنة وحوز في حوز الفناوي واختلفوا في حال الميت
 حوز في العيون وفي الفناوي ان لم يوجد غرض لا يجوز واصله ان ما
 لا يصح فعله من الكافر لا يجوز الاستنجاء عليه وما يصح منه يجوز
 كبناء المساجد ونحوها وقد ذكرنا بعض ذلك في اجتناب رواية الكلام على ذلك
 في الاجازات ان شاء الله تعالى ولو استوجر الحج ودفع اليه الاجرة فحج عن
 الميت جاز عن الميت وله مقدار نفقة الطريق في الذهاب والاياب
 في طعامه وسراجه وثيابه وركوبه ولا بد له منه من غير اسراف
 ولا تقتير ولا فضل يره على ورثته او وصيه الا اذا بيع الوادي
 عليه تركه ولذا لو كان اوصى الميت له بما فضل منه وقال بعض المساج
 لا يجوز له مال الموصي والاول اصح لانه يصير موقفا ما حج عنه ولذا لو
 اوصى بان يترك عمدا ويعتقه عنه ويصرف اليه مائة درهم
 فانه يجوز وقال بعضهم لا يجوز وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز له مال ما

يفضل قال والاصح الاول لانه يصير معلوماً بالبحر فلهذا جهالة الموصى به
عند الوصية لا يمنع كماله لو اوصى بما يضره كماله وشدته ماله ولا مال
له فالنسب ما لا وفي المسوط كل ما لا ينبغي على الاخر فعله يجوز الاستنجاء
عليه اذا كان يحرك فيه النجاسة فاذا لم يحرك العقد بقي كمن يبايع عنه
فكأنه كفايته في ماله لا يظنون المعوض كالفاضي والمفتى والمضارب
والعامل على الصدقات والمرأة المحنسة في منزل الزوج ثم الحجاج عن
غيره ان سأل قال ليسك عن فلان وهو لا يفضل وان سأل ففضل على النية
عنه وفي الحديث انفقوا على الارزاق في الحج واختلفوا في الاجارة فنعها
ابو حنيفة وابن حنبل وجوزها مالك والشافعي باجرة معلومة ولا الهالك
انواع ثلثة ما يجوز فيه الارزاق والاجارة بخوبنا المساحد ونحوها
ولم يمنع فيه الاجارة دون الارزاق كالفضا والقضا واحكامه جواز
الاجارة دون الارزاق كلامامة والاذان والاقامة والحج ومنع الشافعي
الاستيجار بالثقة كجهالة وجوز مالك بها كالطير وفي المعجم ما يلهي للائحة
اذا لم يحرك الاستيجار يكون مآخذ ثقة لطريقه فلو مات او اخصر
معدوا ومرض او ضل الطريق فامنع على نفسه لا يلزمه ضمان الثقة
لانه كان ياذنه ولم يفضل برونه ولا يدعوا الى طعنه ولا يتصدق وفي
الروايات لا يدهن ولا يحج ولا يقرض احدا من درهم الثقة ولا يصرفها
بديار ولا يشترى بها ما لو ضوه والدخل بها الحرام ولا يدخل بها
الحرام ولا يشترى بها دهن السراج ولا يتداوى به في بعض التسخير يشترى
بها دهن السراج ويعطى منها اجرة كالحلق وهو المختار قال الفقيه ابو
الليث هذا كله اذا لم توسع عليه الميث فان كان قد وسع في وصيته للحجامة
ودخول الحمام والتداوى وجعل الباقي ماله من بعد جوعه فلا يناس
بذلك وفي الذخيرة ومن حج عن غيره ان كان من لا يخدم نفسه جاز له
ان يسوق على خادمه من كل ميث وفي الحيط والذخيرة والاسيحية
والروايات لو حج عن الميت لسراة حنة جاز وقد استأمر في الذخيرة وليس

وهي كراهية تتركه وترك الاول وقال الحسن بن حي لا يجوز حج المرأة عن
الرجل ذكراً او ان يقال عنه في سرح البخاري قال ابن المديني هذه عملة ولا
استأمر منه عند الامعة الملائكة حديث الحنيفة ولو ان الرجل
من كل في الطولف وهو في السعي ويوقع صوته بالثلبه ويحلق ويكشف
رأسه وغير ذلك وهذه كلها عبادات لا يبايعها المرأة فكان حج الرجل كمن اوصى
حديث الحنيفة فليس في وسعها الثمن من ذلك ولا يلزمها غير ذلك المالك
باجتماع الرجل بصدار لصدقة الفدية في حج الرجل للمرأة فانها لم يروها
في حج الرجل دون المرأة اذا لم يكن معها غيرها من النساء ولذا لو حج عنه
عبدا او امه باذن سيدها جاز وبلا ساء ولم يجوز ذلك الشافعي ولا
والوحيه فيه انهما ممن يصح بهما الحج عن انفسهما فلذا عن غيرهما
قال اقام بيلة خمسة عشر يوماً او اقل تسقط نفقته من كل الميث
وفي الحق ان كانت الامامة بعد الفراغ منة وزاد على العادة فهي في
ماله فاذا رجع لا يعود عند أبي يوسف ذكره الاسيحية وفي الذخيرة
يعود وعند غيره يعود وهو ظاهر الرواية وفي المتن يتقطع في حكم السفر
ويكون نفقته من كل نفسه ولذا لو خرج من ماله مسير سفره في حاجه
نفسه يكون نفقته في جوعه في كل نفسه وان بوطن بها سقطت
نفقته قل لو لم يزوجها اذا عار لا يعود ولا ينفق وان كان خروج العاقله
لا سقطت الضرورة لانه لا يملك الخروج بدون العاقله وفي الروايات اذا
اقام من ثلثة ايام بعد الحج فنفقته في ماله ان يسر عليه اخروجه حله
وفي السباع قد كان يفتن المتقدمين من ساء عبا يقول ان اقام بيله
التر من ثلثة ايام نفق من نفسه وكان هذا في ماله بعد ربه في
اخروجه ولو عمل لما مور الى له في رمضان يكون نفقته الى عشرين الاصح
من انفسهم هذا روى هشام عن حمير ولذا اذا دخل كراسا في عدا
واقام بها مقدار ما يقيم الناس فالنقته من كل الميث فان زاد في ماله
وفي الحق والعتبة للكل وروى الى ما قبل ذلك يوم او يومين وفي البوار

أخذ دراهم ليخرج بها عن الميت فاقبض بعضها قبل خروجه فلأكثرها ضاعفا
للمال وهو دين عليه فإن حج كان ذلك عن نفسه ونجح الميت على جاله وفي
المسوط وغيره دفع الأجر به عن ميت فاقبض منه ومن مال نفسه وكان
الشهر من الميت حار عنة والأبوصا من القليل عقوبات الجسد للهولة
لأن الإنسان قد يستصعب مع نفسه زاد أو نوبا ويسترب ماء من السقاء
ويدفع إليه من ل نفسه قال السرخسي وهذه المسألة تدل على أن الحج يقع
عن الميت كما نفاه بنفسه لو كان حيا ويدل عليه الأحاديث التي وردت
ولو كان الميت يوجب النفقة لغيره لم تكن النفقة إذا انقضى أثر
الطريق من مال نفسه لأن التوبة قد حصل للميت انفق من ماله فلما
مات لم يكن له مال فيقتضي المخالفة لأنه قد قصد أن يكون النفقة من ماله
في جميع الطريق لو لم يخطو ولم يحصل ذلك ولو جامع المأمورك حتى فسد
تحت موصلا من النفقة لأجل الخلط وعليه المذهب في الفاسد الضا
كالوكل بالسري أن وافق كان مسترا لا يروى أن خالف كان مستترا
لنفسه ولأنه نوى عن الميت فلو كان الحج يقع عن الحاج لما احتج إلى
النسب عنه ولو قرر كان مخالفا عندك خيفة وهو القياس وعندها
لا يكون مخالفا وهو استحسان وجهه أن المأموركي بما عليه وزاد
بما تجانس كالأول بالبيع إذا باع بالسر لم يسمي والقول أفضل من الأفراد
وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول أسوة بأن يكون نفقته في عمر سفر
الحج خاصة فقد خالفه حيث جعل الحج والعمر كالوالم ينع وتلك كان المبع
أفضل من الأفراد لأن العمرة التي زادها لم تقع للميت لأنه لم يأم بها فلو كان
نوى أن يكون العمرة لنفسه وهناك يصير مخالفا فلذا ذهب ورؤي ابن
ساعة عن أبي يوسف أن نوى العمرة عن نفسه لا يكون مخالفا ولكن تردد
من النفقة حصه العمرة التي أداها عن نفسه لأنه حصل للميت
بعض النفقة لصرف بعضها إلى غيره نفسه وبه لا يصير مخالفا كالوكل
بشرا عبدا نفسه بالف إذا استراه تحسايه وبه قال ابن حنبل والسرخسي

لكن هذا ضعيف فإنه مأمورك بتجريد سفره للميت فلم له ولو أمس بالعمران
مدمه على الحاج عندها ولذا عندك خيفة لأنه تسك ولم يحال فيه
فكان كسائر التسك ولأن له بدلا وهو الصوم إذا كان حيا ولا شك أن
الصوم على الحاج دون المجموع فلذا الدم وعلى هذا الخلاف إذا أمس
بالعمرة عن الميت عقوبت وعلى قولها ما اتفق على بعد فراغه من العمرة
على الحاج خاصة لأنه عامل في ذلك لنفسه لا للميت وبه يضح قول أبي
حنيفة وفي الخفة والغنية الواجح الوارد بماله عن الميت أو حج عنه بنفسه
من غير وصية قال عمر ليقط عنه الحج إن شاء الله وفي الدرمان قال أبو حنيفة
حوا لواحد وهو لا يوجب العلم ولا يحكم سقوطه وطعا فإن أوصى به من
ذلك ما هو قد تقدم ووجهه أن ما وجب على العبد من العبادات لم يكن
مقابلة عوض مالي وكان بمنزلة التبرعات فكان يقصير من ذلك ما له إذا كان
أوصى ولم يستثن في الوصية لأنه عليه السلام سيده دون الله تعالى يدين
العباد ومن عليه الدين إذا دفع دينه إلى رب الدين بعينه ولا يمنع عن
قبوله في المشرع ولذا أودعه المأمورك بوضا دينه وإن يسرع بالفتح عير
المديون أن شاقبته وإن شألم يقبله فلذا دل على القول بأنفسه عند علم
الأمور لم يعلقه بها عند الوصية فإن كان ذلك ماله يبلغ أن حج عنه
راكبا من ماله لا تجزئه ما شألم لأن الواجب في حق الرائي أن يحج راكبا وإن
كان لا يبلغ ذلك أن يحج راكبا من ماله ويبلغ ما شألمه فقد روي هشام
عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه إن حج عنه من حيث يبلغ راكبا حال هذا
الحج عند من ماله ما شألم لا الفصل أن حج عنه من ماله من ماله من نفسه
ولا يكون ضرورية لأنه إذا وصل إلى بلد له أن يحج حجة الاسلام فيكون ما أداه
عن غيره حيا لم يروها لهذا في الخفة والغنية فلهذا ~~أما~~ إذا
دخل ماله ترك حجة الاسلام أو لم يدخلها محج عن غيره لأنه يمكن أن يحج عن
نفسه وفي الدرمان لا أفضل أن يكون على الطريق الحج وأفعاله ويكون حواكيا بالغا

لا إجماع غير الضرورة بعد من الخلاف فكان أولى والمصروية إذا حج عن
 غيره أو تعلق بأحدنا وبه قال مالك أبو بكر بن المذر هو قول الحسن
 البصري وأبو هيم الكوفي وجعفر بن محمد وأبو المغيرة وعطاء
 والنوري وإني نور قال أبو عمر هو قول الأوزاعي خالف ما ذكره ابن المذر
 عنه وهو رواية عن ابن خنبل وقول الأصم وأخا ابن المذر وقال الشافعي
 وأكثلي لا يجوز حجه عن غيره ولا حج البقل عن نفسه ولا عن غيره وبروك
 ذلك عن ابن عباس أن النبي عليه السلام سمع رجلا قال ليس عن سيرة
 قال من سيرة به الحج لي أو يوبى لي قال حججت عن نفسك قال لا ما حج
 عن نفسك ثم حج عن سيرة أخرجه أبو داود ودوان في حجة قال لا يهني
 هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه قال أبو الفرج بن الحوزي
 بروك من طرق في أحدها محمد بن الربيع قال يحيى وهو في الباب وفي الطرق
 الباقية الحسن بن زوان ضعفة يحيى بن معين وقال أحمد أحاديثه باطل
 وفي السند الذي ذكره أبو داود ودوان في حجة وقال البيهقي هذا إسناد
 صحيح ليس في هذا الباب أصح من غيره قال أبو الفرج عروة هذا لا
 شيء في هذا نظير فان من أسد عروة في علم سيرة عليه السلام
 عروة بن ريس ابن ميمون لاسي والعالج ميمون هذا ذكره ابن الحوزي في
 الضعفاء والمترولين وجعل أبو الفرج عروة الراوي لهذا الحديث
 عروة بن ريس الذي هو لا شيء وقال البيهقي هو عروة بن يحيى قال أبو
 عبد الله الحافظ لم يقل ذلك فلم يصح منه فكيف حكم من حديثه
 بالصفة قال وقد روي في بيان أيضا عن عروة بن ريم وعروة بن عبد الرحمن
 وقال أبو علي الحسين في كتابه المسمى بصفية المهمل وروي عن مسلم عن
 قتادة عن عروة بن عبد الرحمن كراعي عن سعد بن جبير في كتاب
 اللباس وقال البخاري وعروة بن عبد الرحمن كراعي كوفي وقال أبو بكر
 البزار في مسنده هو ابن عبد الرحمن وعروة بن ريم عن ابن الربيع
 عن جابر ولا يعرف حاله فقد اختلفوا في عروة الراوي لهذا الحديث

سيرة أبي علي
 الحافظ

اختلافاً شديداً وروي ابن الحوزي من طريقين آخرين في أحدهما محمد بن مخلد قال
 الدارقطني حديثه باطل وهو منكر الحديث وفي الآخر ابن أبي ليلى الفقيه
 ضعيف الحديث قال الطبري في الفقه قال في الإمام الذي فصل به في هذا
 وجوه أحدها الاختلاف في الوقوف والرفع فعنده من سلمان رفته
 كما ذكرنا وقبل بالبعد عروة وأما الوقوف فابن جرير بن جعفر عروا رواه
 عن سعيد بن أبي عروبة موصيه ورواه سعيد بن منصور وأحمد بن سنان
 عن أبيه عن ابن عباس بن زيد الخري سمع ابن عباس رجلاً
 يسبح عن سيرة قال رويما سيرة مذكور فإيه له قال لا حج عن نفسك
 قال لا ما حج عن نفسك ثم حج عن سيرة قال فهذا موقوف على ابن عباس
 وفيه مع الوقوف زيادة استبعاد بعد الفصة بأن يكون وقفاً على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم معه وفيه ابن عباس بن علياً في واحدة وانما هو
 واحد وانما هو لفظ واحد ان هذا منكر بعد تأملها المذاهب فان سعيد
 ابن منصور عن سيفان عن ابن جرير عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مثل ذلك بالهـ ان فانه لم يقل في هذا الحديث حديثاً ولا سيرة وهو
 امام في الحديث فان ابن المفسر في كفاية قال ابن المفسر الظاهر في وقد
 قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ليس بثابت لأن سعيد بن أبي عروبة كان
 يحدث هذا الحديث بالبحر فتمحله من قول ابن عباس ولا يرفعه ورفعه بالوقوف
 فحصل هذا الكلام من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لم يسع من ابن عباس شيئاً
 قال البيهقي الذين عبد الله في الإمام قالوا الخبر بذلك عن أبيات وقال ابن المذر
 بسك خبر سيرة وقال المحقق رواه الخطابي واليعقوبي والبيهقي موقوفاً
 على ابن عباس والجمهور حديثه لا يثبت عليه فوجه التشكيك به أنه عليه السلام
 ما حج عن أبيك ولم يسألها هل حج حجة الإسلام أم لا فلو كان حجها عن نفسها
 شرطاً لصحة حجها عن أبيها لنبه عليها ولو لم لا يستصالح ليل على صحة
 حجها عن أبيها وإن لم يحج حجة الإسلام وقال عليه السلام إنما الاعمال بالنيات وإنما
 لكل امرئ ما نوى وهو نص شرعي وأصل عقلي وكيف تحصل له عبادة لم ينوها

وقال الطوطوسي قوله حج عن نفسك حج عن سيرة ما واجهك هذا عن نفسك
 حج عن سيرة ما لو كان حججه ومع عن نفسه كان عموما كيف كان عليه السلام
 يقول له حج عن نفسك وقد وقع حج عن نفسه حج عن نفسه عندهم ولا يفرق
 تلك الفعل من الخطاب في المستقبل بل كان يقول له هذا وقع عن نفسك وهو
 اعلم لا يعرف حكم الشرع ويقول له من عليه حجة الاسلام لا يجوز له
 ان يحج عن غيره ولا يحرم منع لانا فلم يحمله نقلة الى نفسه بعد بل بسببه
 لغیر فكان حجتا عليه انما كان يجوز له ان يودي ركعة غيرهما وكما
 بامر ويقع عن المودي عنه فان قيل فقد جوزه صوم رمضان بنية
 العمل بخور واجبة الاسلام بنية العمل بيل له ليس صوم رمضان حج
 لان شهر رمضان لا يجوز اخلاله عن صوم رمضان فيجوز المغير الصحيح
 ويحوز اخلاله ان يحج عنه لانه لا يحج فيه غير معين والصوم في شهر
 رمضان معين فالنكاح للصوم معيار لا يسعه غير صومه والظاهر
 في كل طرف يجوز ان يوجد فيه الفرض والتقل بالحاجة في صوم رمضان
 الى اصل النية وفي الحج الى نية التعيين والاطلاق في المتوسط المعروف
 للضرورة حجة الاسلام دون المطلق فيصرف المطلق عليه كما في بقية
 البلاد اذا اطلق ينصرف الى المعروف وهو غلبت بعد البلد واذا نص
 على غير الغالب ينصرف اليه فلذا اذا نص على التقل اذ لا اعتبار للبلد
 مع التصريح بخلافه وقيل ان ذلك الرجل لم يكن محرما بعد وانما كان يتعلم
 القسمة عن الغنم فاشارة عليه السلام ان يبدأ بالحج عن نفسه وهو الافضل
 عندنا ويكون الامر فيه محمولا على الذب لقوله عليه السلام انما ينقل
 من بين هؤلاء واعبر اهل خراسان بطلان الاحرام وقلوبهم عولوا وليس
 بسى ولا ان السامعية لم يعملوا بما روه فان عندهم لو مضى دين الله
 وهو معسر لم يسر لا يجد الدين عندهم وهذا الجاد اذا لم يعلم كالدين
 قوله ومن اس رجل ان حج عن كل واحد منها حجة فامسك
 حجة عنهما هي عن الحاج تطوعا من نفسه يعني انه امس كل واحد

بل

ان حج عن نفسه خاصة ووجهه ان الحجة الواحدة لا يمكن ان يجعل عنهما اذ كل
 واحد منهما امر بحجة كاملة ولا عن واحد معين بعدم الاولوية ولا عن واحد
 غير معين لعدم الباقية فوقع عن نفسه ولانه خالف كل واحد منهما
 فوقع عن نفسه وبضمن النفقة اذا كانت من مالها او من احداهما يصرف في
 حجة نفسه وان يودي عن احداهما لاسبابه فان مضى على ذلك صار مخالفا وكذا
 لو كان لهما امر باحج والاخر بالعمرة فقرن كان مخالفا وهو قول الشافعي
 وجوز ابو ثور واختاره ابن المنذر الا ان يكونا امرأه وامراة لا ينفصل
 يحصل الفسك دون خلو من السفر وان عين احدهما في الاهام قبل المضى
 فلذلك عندنا يوسف وهو القياس لان الاهام عند الثعبين يخلو احرام
 المهر وقد تقدم وجه الاستحسان ان الاحرام بشرط تخلل ما بعد الشرع
 في الاحرام لان بعد ادايته منهما لا يجزئ الثعبين فكان مخالفا ولو كان امر
 بالقران فساق الهدى وقلة يصير محرما بهما بذلك لو قرن بنفسه مع يوسف
 الهدى من غير بليته ولو احرم عن نفسه وعن ولد الصغير الذي معه
 حج جنى فعلية فليده واحد عن نفسه وعن ولد لان الهلال ولد لو كان
 بنفسه لا يجزئ به علي ولد الصغير شى وهو يصير محرما بهما لالهلال ايده لان
 الاب يصير محرما عنه فبقي الاب محرما احراما واحدا عن نفسه فعليه
 جزا واحد بخلاف القارن فانه محرم احرامين عن نفسه ولو حج عن ابويه فله
 ان يجعله عن ابهما سالا انه متبرع في جعل ثواب عمله لغيره في حنانه ولا
 مخالفة في التبرع بخلاف المأمور على التقدم وحاصل الفرق ان جهالة المأمور
 لا يمنع الحجة كالقرار بمجهول بخلاف المأمور له كالقرار بالمجهول فصار كالاحرام
 بما احرم به زيد في رواية لي جفص عن ابي يوسف اذا احرم عن ابويه
 يقع عن نفسه ذكرا في المحيط وفي قاضي خان وان احرم ولم يواحداهما ولا نص
 فيه قالوا ينبغي ان يقع الثعبين بالاحرام وان اس ان يقرن عنه فقرن قدم
 القران على من احرم لانه لم يكن على ما مر في القران وهذه المسألة تسهل
 لصحة المروي عن محمد ان الحج يقع عن المأمور ولذا لو اس احدا باحج والاخر

بالهجرة واذا ناله في القرآن فالدم عليه وفي المسنوط لو احرم المأمور وحل
وكل مغلبيه قضاه حجة وعليه عمة بماله ما لو كان احرم لنفسه واخصر
وكل مغلبيه قضاه حجة ايضا ان يحرم المأمور فانه غير مخالف مع ذلك
قضا الحجة عليه فذلك ان يحرم للحاج والميت وليس التنفقه ودم الاحصار
على الاخر عند لي خيفة ومحرور او يوسف على ان يسلب الدماء ولها ان
الامر هو الذي ادخله في هذه الورطة فعليه خلاصته خلاصته في كتابات
وفي المعنى لكتاباته وما اكتاب في ماله ولذا دم الفقه والقرآن الا ان يؤذن له
ودم الاحصار على من المستنيب ويورد ما انفقه من مال من استنابه لان الحج
لم يحرم عنه ولذا لو فاته الحج بفقرط وان فاته من غير فقرط احتسب
له بالتنفقه انتهى كلامه وفي الحقيقة والعتبة لو فاته الحج لا يضمن التنفقه لعدم
المخالفة وعليه الحج من قابل بماله نفسه ولو افسد ما يجمع يضمن التنفقه
وعليه الحج من قابل بماله نفسه ونقص في الفاسد ولو امر بالقرآن فافسده
بمنه قضاه حجة وعليه عمة وكل خلل من ماله وصاحب حاله وهذا لان
فأبى الحج بكمال كغيره وعند العجز عنها يقوم الدم مقامها والعزم عليه
فلذا ما قام مقامها فصار دمه المتعة والقرآن والنفاريت ولو كان الحج عن
الميت فدم الاحصار في ما لم يت عند ما وعسى يوسف في الحج
مرتم قبل هو من يملك الميت لانه من الصلوة كالزكوة وغيرها وقيل
من جميع ماله لانه من المأمور وفي قاضي خان وما اجمعت دم حنابلة ودم
نسك ودم مونه الاول دم من الصيد وارتكاب المحظورات والثاني دم المتعة
والقرآن فاعلى المأمور والمال ثم الاحصار فهو على الخلاف الذي ذكرناه
ومن اوصى بان يحرم عنه فلما بلغ الوفاة مات او سرق نفقته وقد اتفق
النصف من عمة من ماله من يملكه وهذا عند لي خيفة وعند ما يحرم عنه
من حيث مات المأمور وباني الكلام على هذه المسألة في كتاب الوصايا ان شاء
الله ولو كان الميت او طان فوصى الى حج عنه من اقرب او طانه الى مكة وان
كان له وطن ولجلى حج عنه من ماله الذي هو وطنه وان حج عنه من غير

بملكه وهو قريب منه بحيث يذهب عن الانسان اليه ويعود قبل هجوم الليل
لغيره من بعد اذ يجوز حتى يات في محله فاجتوا عنه من محله اخري وفي
الرواية اذ اخرج الحج فاقام في بعض البلد حتى يحول السنة فان يه واهي
بان حج عنه فانه حج عنه من ماله في قوله ولو اوصى بان يحرم عنه من غير
ملكه حج عنه كما اوصى برب من ماله لو بعد لانه لو لم يوص لا يحرم عليه فاذا
اوصى بحج بقدر ما اوصى والمالي اوصى بالركى ولو اوصى بحج عنه من
وطنه بماله وفي الرواية حكاية عن ابي يوسف وان اوصى بان يقرن عنه
او يقطع عنه فانه يكون من الذي لا ن اهل به ليس له قران ولا يسمع وفي
المسنوط اذا ملك الرجل فوصى بان يحرم عنه فعلى الوصي ان يحرم عنه
بماله وكان ينبغي ان يقول واذا اوصى الرجل بان يحرم عنه فاعلى
الوصي ان يحرم عنه بماله وعملى ان يعلى معنى قوله واذا كان اذ احرم الموت
ولم يمت بعد وان كان المالك الذي سماه الموصى لا يبلغ ذلك القياس بطلان
الوصية وفي الاستحسان يحرم عنه من حيث يبلغ وفي شرح الطحاوي
بطل ولم يذكر القياس والاول الحج بخلاف الوصي ما عتق واستدوا بي
ان شاء الله وان اوصى بحج وماله في حجة واجلة ولا يلقى الثانية حج عنه
واحدة ويرى الزيادة الى الورثة وان اوصى بثلث ماله في الحج وهو يملك حج
حج عنه في السنة الاولى هو الفصل وان اوصى بثلث ماله في الحج وهو يملك حج
ولو اوصى بان يحرم عنه ولم يوص الى احد الورثة ان يحرم عنه ولو كان حجوا
ولا يملك حج ولا يملك حج ولا يملك حج ولا يملك حج ولا يملك حج ولا يملك حج
لما لم يقل عني كان ذال وصية له بقدر ماله بحج به من حيث لا يشاء
تواليا بلبسه فان له ان لا يلبس الثوب وفي الجملة فقد ملكه هذا القدر من
المال وان اوصى بان يحرم عنه بعض ورثته فاجازت ورثته وهم كبار
حاز وان كانوا صغارا وكبارا وعسا اوصغارا وكبارا المحرم لانه بماله
الوصية للوارث بالتنفقه ولا يجوز الا بالاجازة بقية الورثة ذلك الرواية
في مناسله والموصي ان يسرد التنفقه من المدفوع اليه قبل ان يحرم فاذا

احرم فليس استردادها فانفقته الى جرحه في نفسه ان كان لحياته
 منه وان كان لضعف رايه او لجهله بما لما شاك فنفقته في مال الميت لانه
 لمسقة الميت وان لم يكن شيء من ذلك فبعضه في مال الوصي لتعديده وفي
 المحبط ان ارادوا اخذ منه واجرم اخذوا منه والبقية على نفسه على ما
 من ولو جامع بعد الهولم فالوصي ان يسترد التبعة كلها ولو وصي ان يحج
 عنه فلا نكاحي فلا نكاح او لا فلو حجه الى غيره جاز وان كان لا يحج عني الا
 ولا نكاحي بطل الوصية ذكره الروماني وفي الشافعي وصي ان يحج عنه فلا نكاح
 فان كان من غير محج عنه عيى الا ان يقول لا يحج الا فلا نكاح عيى
 ولو ركب المسرا طريق لا يصح التبعة وان قسى السك منها لان لا يحج
 حكمة الكل ولكن حجه على ما راوا وصي ان يدفع بعين الى رجل له عنه
 فالراه الدخيل وانفق الدرك على نفسه في الطريق وحج عن الميت فاشيا
 جاز استحسانا وهو المختار وان خالف آمن ثم برد العتري ورثته لانه
 مملكان بيع العبر ومنه فاولى ان يوصى وفيه خلاف زفر ولو المامور
 طريقا العدالي له كوالثقة وهي مسلوكة جاز ولو عين له سنة
 فحج بعدها جاز لو وكله ان يبيع عبدة غدا فباعه بعد وقتها خلاف
 زفر ولو مرض المامور فدفع الى غيره لم يصح الميت لم يحسن الا ان يكون ادرك
 له في ذلك فيصح حكم الاذن وتبغى كل شيء ان ياذن المامور اذا مرض
 ان يفعل فلو اذات المامور باج بعد وقت بعرة اجزله الحج عن
 الميت لوجوه معتبره ولو رجع قبل طواف الزيارة الى بلد هو محرم ابد في حق
 النساء فيخرج بغير احرام سمعته وبعض ما يبي لانه من جنائنه ولا فضل
 ان يحج الانسان عن الميت ذاهبا وابيا ولو حج الميت ثم اعصر لنفسه لا يفتى
 التبعة لانه الى عن الميت حجة مبقا بيه وما دام مستغفرا بالعمرة فنفقته
 في مال نفسه فانه مامل لنفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت ولو بدا
 بالعمرة لنفسه ثم حج عن الميت فالوايه من جميع التبعة لانه خالف امر
 وفي التوريك الحج الوصي من حيث بلغ وفضل من التفة لو بين انه كان

اخذ

يبلغ من ابد منه فان حج الوصي ويضمن التبعة ويح من حيث يبلغ الا ان
 يكون الفضل يسيرا من راد وكسوة في العادة ولا يكون مخا آفا وتروك الى
 المورثه الا ان يكون الميت وصي له بما يفصل من ذلك فيكون له على ما تقدم وفي
 المحيط والكرمان وغيرهما رجل وجب عليه الحج ولم يوصى فخرج مع الناس
 عام وجوبه فأتى في الطريق فليس عليه ان يوصيه الا ان يتطوع لانه لم
 يوصى بعد الوجوب وصي ان يحج عنه مثل ما له وهو مبلغ حج واحد اعلى
 ثلثه او حجه لحياته ان يقول حجوا عني حجة واحدة او يقول حجوا عني
 او يقول حجوا عني كل سنة حجة بقي الوجه الاول ما فضل برد الى الور
 وفي الثاني بالخيار ان سأل حج عنه في سنة واحدة حججا واحدا وان
 سأل كل سنة حجة وانما كان الاول افضل لانه سفيد الوصية والمسارعة
 الى فعل الطاعة واداء الامانة اذ في التاخير عوارض وافات من مال
 المال وقطع الطريق بالقتال وغيره الاحوال وان اوصى ان يحج عنه كل
 سنة حجة لم يذرك في الاصل وزوج من محررك الثاني لان شرط التفرق
 لا يفيد ولا تعبر من الشروط ما لا يفيد ولا شرط الشرط الذي
 فيه احتمال العارضة لان عرضته ان يكون له نصيب في كل سنة من الوقوف
 يعرفه من دعاء الواقفين على الحيل من الموليا والابدال والصلح بين
 كانه واقع معهم مشارك لهم بوقوف بابه وكذا في الطول والسعي بين
 الصفا والمروة ويجوز له هذه البركة في كل سنة وهذا مقام عظم
 الى ان ينفذ المال وفي النوادر ان اوصى بان يحج عنه بماله وثلثه اقل منها
 يحج عنه فالثالث من حيث يبلغ ما في المحيط لانه لا يحج للمسيح الحج فانه
 محورا المقصود من المسيحي حج الوصي عنه باقل من ثلثه جاز لان
 الموصى به وهو لا يخلف وفي الشافعي اوصى لن يحج عنه عشرين حج في عشر
 سنين فالحج الوصي عشرين لنفسه سنة واحدة جاز اذا كان بلكي احكام
 وتغير امره يفتى وهذا الوجه للماذكورة قبل هذا من فائدة البعد والمال
 المذموم الى المامور باج لا يملكه وانما سقوته على نفسه بالعمرة على حكم

فيل سلب رواه ابو داود وابو ذر الهروي واسم هذا اكل عصفور في
دوان الادب الهديك ما هديك البيت وقال ابن فارس في المحل الهديك الهديك
ما هديك ليجرم من ساة او بقرة او بقر او بقر في مسارف الانوار الهديك ما
هديك الى البيت من بدنه او بقرة او ساة واهل الحجاز يسمونه ويسمونه
وبعض فليس يعلمونه قول الهديك اياه ساة قد تقدم عن ابن
عباس انه قال ما استيسر من الهديك ساة وهو من ثلثة انواع الاول
والبقرة والغنم وهذا اجماع والبدنه ثم الجوز والبقرة عندنا وفيه مال
مالك وقال السامعي البدنه الجوز حاصده وهو قول عطاء واخيه ابو
عمرو بن عبد البر واسئل بقوله عليه السلام في الصحيح من راح في الساعه
الاولى فمات قرب بدنه ومن راح في الساعه الثانيه فمات قرب بقرة
فذلها غير البدنه وفي المنافع تخصيص الشيء باسم خاص لا يمنع دحوله
حتاسم علم كقوله تعالى ولا تلهو بها وحيث لا يملكها اذا اخذنا من النبيين
مشارفهم ومثل من نوع الهديك او يقول المستر كذا يعم في الاثبات فحيث افراد
البقرة ليعلم الحكم فيها وبذلك عليه حديث جابر ان رجلا هاله انشترك
في البقرة ما اشترك في الجوز وفيما احب ان يرميها الى من يلدن رواه مسلم
ولو سلم اختصاص البدنه بالجوز والبقرة للشرع قد سوي بينهما حيث
جعل كل واحد منهما محرم ما عسى سعه وقد ذلونا مواضع قبل هذا ولا يجوز
في الهدايا الا ما حاز في الضمان يعني الكذب من الضمان والشي من الاول
والبقرة والعزوة عن ابن عمر كان يقول في الهدايا والاهل بالشي فاقوه
اخرجوه بالذبح والذبح لا يجزى الكذب من الضمان وعن الاوزاعي
يجزى الكذب من الجميع وعن ابن عباس والحسن بن الحسن يجزى الكذب من
الابل عن ثلثة ومن خطا عن سبعة ذلن ابن المنذر وذكر الشافعي
السمن اللب من عطاء ابن عباس وعطاء ابن رباح والحسن بن جابر
والشعبي انما استيسر من الهديك ساة ومن ابن جرير البقر
او البقرة والبخار والاولد عن ابن عباس ما استيسر من الهديك جز ولو

بقرة او ساة او سرك في دم رواه البخاري من اوجه عن سبعة وكذا مسلم
ولا يجوز في الهدايا الا ما حاز في الضمان يعني الكذب من الضمان والشي من الاول
ولا يخلطان والساة جازية في كل شيء الا في موضعين فمن طواف
الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف جوفه قبل طواف الزيارة فانه لا يجوز
فيها الا البدنه وقد تقدم المسألة وما فيها من الخلاف وكذا الاكل من
هدي الطوع والمنع والقران وبه قال عطاء وابن جابر في المبسوط
وسحب الاكل ولا مال لا ياكل من فدية الهدي وجزا الصيد وما يملكه
المساكين وما ياكل ما سواه وما لالحسن بن الحسن ياكل من فدية الهدي جزاً
الصيد وما يملكه المساكين وما ياكل ما سواه وما لالحسن بن الحسن ياكل
من الجميع رواه سعيد بن منصور وقال الشافعي ياكل من الهدي للطوع
لا غير وعن ابن عباس رضي الله عنه انه هبته هديه الى البيت مع الاسود
ابن نزيعة وعنده السملاني فامر بها اذا قد ما تله ان يجرها هديه وصدفها
سنت وتبعها الى اعدائه بثلث ما كوا ويطعموا من ثلث ما يملكه رواه
سعيد بن منصور وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم هديه
وحسان من مرقه وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ساقى به من
الابل فحرم ثلثا وسبقه يده ثم اعطا علياً فحرم ما عثر به من سمل في صحبه
فلما قصد باصني عمن وهي ثلث وستون لكل سنة بدنه وعن علي بن حجر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلثين بدنه وامر لي فحرم سائرهما وفي اسناد
عمر بن اسحاق والاصح الاول قال صاحب المحط والكرمان وكان الواجب
فيها سبع بدنه وقال ابن حزم الظاهري كان الاكل طوعاً لا يري على
القرار لا يما وقد تقدم وامر علياً ان يأخذ من كل بدنه يضعه وان يطعمها
ثم اكل من ذلك وشرب من مرقه قال ابن حزم ولم يقصر على الاكل من بعض
الهدي دون بعض فكان الاكل من كل واحد منها فرضاً وامر ان يأخذ من
كل بدنه يضعه فلهذا فاسد من وجوب احدها ان قوله عليه السلام

لا يجمع على الفرض بل هو محمول على الإباحة والاستحباب لا سيما في باب الأكل إذا
لم يثبت في الشرع فرضية الأكل إلا في حال الخوف على نفسه الموت وتركه
والثاني معلوم بالضرورة أنه عليه السلام لا يأكل من لحم مائة بدنه ولم يقل
أنه عليه السلام كان يها في الطعام والمالك أنه قد ثبت أنه كان قارنا ولا
ملفت إلى خلافه فإنه خلاف لا اختلاف وقوله لا يصح أن يترى الشافعية
أنه لا يعتبر خلاف الظاهرية مع أن هذا القول يحتاج إلى دليل على حاجته
الهدى من هديه لا يحتاج إلى دليل ويصدق على الوجه الذي عرف في الأخبار
أفلا تأخذون في أن ابن مسعود رضي الله عنه ومن العلماء من جعل
التصدق بالمثل واجباً ويعرف ذلك في كتاب الأضحية أن شاة الله ولا يؤخذ
الأكل من بقية الضحايا الهدايا لأنها ما كفارت وما لم يمسسها جازاً
على الأحرار وفي المنافع الحق دم الإحصار ولما الجنايات لأن المحصر
للحق بغيره ومفسر حيث سارع له العكس من حرمانه بالهدى في
الكسب والبسوط قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أحصر
بالجديس وبعت الهدايا بما يدبجيه الأسلمي لا تأكل أنت ورفقتك منها
شيئاً وفي سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه عن ناجية الخراعي وكان
صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عطي
من المبدل والحرى وأعطى تغله في قصه وأضرب صحتة وخل بين الناس
وبينه فليأكلوه وفي المسعى بن قيس قال عيسى بن عبد الله كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهدي من المدينة وليس في حديث ناجية هذا أن الهدايا كانت
للإحصار ولا كان العتق من الحديد ولفظ البسوط وفي حديث
ناجية بن جذبة الأسلمي أنه عليه السلام من أن يسلك بها الفخار والأود
حتى يخرجها إلى متى فها ما أضرب بما عطيها فقال آخرها وأضرب بها
بغلها بدنها وأضرب بها صفة سنامها مثله في شرع المهدى للثوارى
وفي الخط صفة وخصها وعن ناجية الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث بهدي عكك أن عطيها فأنحرهم أحضر لعله بدمه ثم حل بينه وبين

الناس رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال حديث حسن صحيح وعنه ابن
عباس رضي الله عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولداً الأسلمي
وبعث معه ثمانين عشرين بدنه فها لا يري أن أرحف على منها شيء قال آخرها
ثم نصنع بعلها في قعرها ثم أضرب بها صفتها ولا تأكل منها أنت ولا يفتك ولا
مسلم وأبو داود والنسائي ويروى بسبع عشرين بدنه وأبو داود والنسائي
الأكل صفتها ولا تأكل منها أنت ولا يفتك رواه مسلم أي جاءتها ويرى
ثم أضرب به صفة عنقه بعلها أي البغل الذي هو قماره وهو قمار
مفسر أخته عليه السلام كل بدنه عطيته من الهدى بغيرها ههنا لم ألق
فلا يدها في ربه ثم حل بينا وبين الناس المسالين ويروى ثم أضرب به صفة
عنقه وفي المعنى ناجية بن قيس وقيل أسود وكان فساه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ناجية لأنه جاء من قريش ولما ألبنا الغية كالأرواية ومعنى
أرحف أعياناً لا الخطأ إلى رحت العيون إذا قام من الأعيان وأرحفه السور
وقيل رحت العيون وأرحف أعياناً ذكرها العالي والزجلج ويروى أرح
أي كل وأبسط وكان ناجية ورفقته أغنياً فلهذا لا عليه السلام لا يأكل
أنت ولا يفتك منها وقد قال له ثم حل بينه وبين الناس وفي حديث الترمذي
ثم حل بينا وبين المسالين فإن أكل منه وهو عتي عن ما أكله للعقرا وألباس
القاسم أرى في السدران بطعم المسالين قد ما أكل وقال عليه السلام
كله إذا أكل منه شيئاً فالنحر حرم في التحلى قول مالك أن من أكل لقمة من
الهدى يضمن الهدى كله لا يضمن فيه لأن الله تعالى يقول وجنازة سبعة
مبها ومن لعل الباطل أن يأكل لقمة فحرم عنها ناقة وهو غداً لا يملك
فيها وأبو حنيفة والنسائي وأبو داود ويعني ما أكله وأبو محمد
علي بن حزم تحلى بدنه وبين الناس فإن فساه بدنه عن ما فساه ولذا أن امر
بأكلة ولذا قال تسانم به وخون فلا بأس وهذا قاسم لا سكتة لا فاذ بلغ
مخلة فصرض عليه أن يأكل منه ولا بد ويصدق منه ولا بد فإن كان ولجها
فخطب فليختر إلى آخره ثم أن ساء أكل وإن ساء الهدى وإن ساء عوي بدنه في عن

اخروا ان بلغ محله فلا ياكل منه شيئا وعندنا وعند الجور لا يجي عليه الاكل
 وينادي القربة بالاراقه حي لوصاع الغم بعدها اوسرف لا يلزمه ضانه
 وقيل قدم ذلك غير من وفي الروايات ان عطيت في التطوع فليس عليه عيب
 فان اكله او تصدق به على غنى ضانه ولا لسا في اكله ويطعم الاغنياء
 والفقراء لا نه ملكه وفي الواجب فيهم عيب من مقامه ولذا ان احسب عيب
 كبر لانه خرج عن صلاحه القربة وكسبها المحيى ما سأل لانه ملكه
 قال لا يجوز اكل هدي اجنابايات والفقراء والتدور وهدى الاحصاء
 وقد ذكرنا ذلك في الاسراف والمعنى من ساق هديا واجبا فوطيت دون
 محله صنفه ما ساقا وعليه عيب مكانه وان سرف بعد ذبحه اجزاءه
 وبه قال الثوري وابن حنبل وابن القاسم ولا لسا في عليه الاعانة وان
 لعب ما عساه لم عزبه وعليه عيب فيصنع بالاولا ساقا وبه قال الساجي
 وابن حنبل وابو ثور واسحق وهو قول عطاء وعن اخيه انه يدحهما وفي المدونة
 كل هدي دخله عيب بعد التعليل يجوز وبالتعليل يخرج عن ملكه ولهذا
 لا يجوز بيعه عنده فلان الاول لا يملكه لما اجزاءه من قصار كالزكاة وعند
 الساجي في ملكه الفقراء باليد والقلب لو طعنوا لفتهم بالذبح كالم
 ذبح شاههم وليست حركي اي فغيره على حدة منهم او يملكه جميعهم وهو كمال
 ولو بدرا عتاق عبد حينئذ لا يزل الله وفي المنذور المعين اذا بعث
 بحريه عنه لانه لم يكثر من عيبه ويجوز بيعه بعد تعيينه وبه قال احمد
 وقال ابو يوسف ماله والساجي لا يجوز وهو احب الى الخطاين وقد مر
 عن يمينه وانما يصنع النعل المعلق على الهدي في عبقه في قصره يضرب
 به صفحته ليعرف الفقراء انها ذكبة وانست تيمنه فياخذون لياكوا لوجوم
 منه ليعرف انه صدق في اكله للفقراء دون الاغنياء وروى البيهقي عن ابي
 قتاد عن النبي عليه السلام انه قال من اهدى هديا تطوعا فطبخه فاكل
 منه فان اكل منه فعليه بدله وان اكل واحدا فلياكل ان شاء الله فلا بد من
 قضايه وهو مقطوع وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

من اهدى بدنه تطوعا فطبخ فليس عليه بدل وان كانت بدرا فعليه
 البدل رواه البيهقي في السبعين الكبير له وانه في فوائده وفي المحلى عن ابن
 مسعود رضي الله عنه في التطوع اذا عطيت ان شئت فكل واطعم وليس
 عليك بدل ومثله عن عايشة رضي الله عنها وهو قول نافع وسعد بن جبير
قوله ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقرآن الا يوم النحر ويجوز
 ذبح هدي التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل هو الصحيح
 وينبغي ان يكون ذبحه قبل يوم النحر افضل مسارعة الى الصدقة ويجوز
 للحكم الفقراء والمساكين ولعله يجوز قبل يوم النحر وكذا فيه وقد ذكرنا
 المسألة في اख्याيات القرآن ولا يصح ذبحه في هدي الهدايا في اي
 وقت شاء لعدم وما فيه من الخلاف ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم
 لقوله تعالى في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة والمراد بها الحرم وقد
 ذكرنا ذلك في حديث جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال وقت هاهنا بعرفة وعرفة كلها موقف ووقت هاهنا جمع
 وجمع كلها موقف وكثر هاهنا يعني بعرفة ومنى كلها محرمان لا يكره الى
 رحا لهم رواه مسلم وعن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة منى
 وكل منى دلفة موقف وكل منى منى وكل في خارج كل طريق ومحرر حرجبه
 السهقي في السبعين الكبير وقد تقدم ما استشهدنا عليه المسلم من عرفة
 والمزدلفة وفي حرانية الاكل لوزن هدي التطوع بحدته ويصرف
 بلحمه حاز ولو تصدق به حيا لا يجوز فان سرف حله فعليه
 بدله ولذا في جزاء الصيد وفي دم المتعة والقرآن لا يجب بدله من
 المبسوط كل من حبس عليهم الدماء احبس الواجب او اختلف لذا القائل
 وغيره وانما احبس احبس وقال في ان اختلف الحبس لا يجوز وقال
 الساجي وابن حنبل يجوز في الكل وان قصد بعضهم لحم ولم يقصد قريه
 هدايا لاهل البقر وحوز سعيد بن السبيد وانما في ان هديه الحزور
 عن عشرة وقال مالك لا يشترط في هدي التطوع ولا في واجب ولا بد ولا في

خوارج ولا فدية ولا هل البيت ولا جانب فيه سواه يعلو كل ابن عباس
ما كنت لك وما يقتضي من الترمس واحد وقاس على الشاة ومنه فاسق
ابن عمر وحكيم بن وائس وابن عباس وعطاء وعمر بن دينار والا وراعي والوك
وعمرهم ذكر ذلك ابن المنذر وقد ذكرنا احاديث ثابته صحيحة تلك
على ذلك عن جابر وعمره وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجته
بقره وواه ابوداود وداود والعلقي عياض الله التي ان غناه عن كل واحد
منهم بقره هو باطل لوجوب احدها ان ابا داود والنسائي روايا انه عليه السلام
خرج عن عمر بن الخطاب بقره بنس وكن قانات والثاني ان ذكر يقتضي
ان يكون خرج عن بقره ولم يسل ذلك ولما الرد على الشاة معي وان حمل
فان المسألة اذا كان ذميا او من لا يريد القرية بتضييعه لم يكن بقره
قرية والعناية هي الحر ولا يجوز ان يكون بقره غير عتق فاذ اطل
بقره بطل كله لاجتماع المنا في القرية والمسا لها الذبيحة المسلم والمجوسي
فان استرك بدنه لم يمتعه استرك حقه سنة بعد ما اوجها القسبة
خاصة لم يجز فان فعل بقره بقره بقره فاسترك بقره
غيره وفلان ووجهه ثم وجد الاول فقهرها افضل فان حر الاول وباع
الثاني جاز فلان الثاني خلف عنه وان ذبح الثاني وقبضه مثل الاول
او الشرجاز فان كان باقيا ضمن بقره ومهره بقره والوطع فيه
سواه لان المنذر في الشرف عن عرواية وابن عباس انه يجرها
وفعلت ذلك عائشة رضي الله عنها وفيه قال مالك والشافعي ومالك بن نافع
الوزري ولي نور وقال المهر في الواجب كقولنا وفيه الطرح ونحوها
جميعا وهو قول عطاء ولو عطا كل واحد فمهره عيسى اجزاه
وبه قال مالك والشافعي وكذا في الاصحى على ما ياتي ان شاء الله ولم يحون
مالك في الاصحى ذكره في الاحسين وفي سماع النواوي في ابا بلع الهدي
المحرم محله فدعيه غير بقره اذ ذبحه وقع موافقه وتضمن بقضه
وحكي لكراسا يوزن قولانه لا يدرى منه ارش كذا لو ذبحه بأكبره وبادنه

والجرب حريرو وفي القديم له ان يجعله الداح ويغرمه قيمته ومنه في
الاصحى المعينة في وقت التصية فما خلت الحجة على المستهين في بقره
ويصدق به على فقراهم وغيرهم وفقراهم افضل وقد ذكرناه
فيما تقدم وخلف الشافعي ولا يحث التعريف بالهدايا وهو اخرجها الى
عرفات دلوه في طلبة الطلبة وقيل ان يعرفها بعلامه وهو التقليد
الثاني غير واحد جازما واختلفوا في الاول قال ابن المنذر كان ابن عمر
لا يركي الهدي الا ما عرف به ويوقف بقره مع الناس ولا يسفد
ابن جابر لا يصلح ما لم يعرف من البدن والبقره كمال الحب للفان ان
سوقف هديه من حيث علم وان اشاعه دون ذلك فالحق به بعد ان يفهم
بقره وفي المدونة ان استر له في الحرم اخرجته الى الحل وان استراه
من الحل ادخله الحرم وهو الذي يوقف بقره ولا يجزى العلف غير ربه
فان ارسله من بقره قبل الغروب لم يكن محله مني لعدم الوقوف بالليل
واذا فات ذلك محله له فان وقف به محله مني واسقط طابقه احياء
الوقوف بالهدي بالوقوف وقال عائشة رضي الله عنها وعن ابها ان
شيت بقره وان شيت ولا تحرف عنها ابها قال عمر بن الخطاب الهدي فاعلوا لا
نسب تطوع فاعلوا فاعلوا يعني رواه سعيد بن منصور وعن ابن عباس
ان شيت ان يعرف بالهدي يعرف وان شيت ان لا يعرف به اعلم احدث الناس
المعرف مخافة السرق وعن عطاء وطاوس لا يضر ان يعرف وهو
موقوف بليام الحر خلفت وما الفان له لانه يكون بقره قبل يوم الحرو
الحمانه فليكن بها السرور **وعنه** قال الله علي بدنه فليكن حرويا و
بقرة فان نوي فيها بمحبة يلزمه ذلك وان لم يكن له بقره فذلك حششا
في قولها ولا يجزى الا بمحبة عند اي يوسف كذا لو كان الهدي ولها الاطلاق
تحلف بالهدي فانه اسم لما يبعث اليه في الجوف فصار كذا لو كان الهدي على حرو
وعنه قال الله علي ان الهدي يوزن هذا يجوز فيه الفيه وكذا لو جعل
شاة من عهده هديا اجزاه الفيه وفي المحيط في رواية لي سليمان وفي رواية

ع

أي حصص اجزائه مثلاً وهو يورد ما ذكره في الجامع وقيل في المسألة روايتان فنفى
ما ذكرهنا خور القهر هناك وفي المحيط رواية الجامع روايه ابن ساعه
ولو لم يرد على ان هديك شاة فاهديك حروثاً حاراً لانه قائم مقام سبع
شاة ذكره في التيسير **قلت** ولم يذكرنا اذا قال الله على شاة فاهديك
سبع بدنه او قال الله على سبع بدنه فاهديك شاة الا انه قال اذا اديك مثل
ما عسته في ذلك او افضل منه اجزائه **قلت** والافضل في الابل الجدر
وفي البقر والعنم الذبح قيل معناه اجر الجدر وهذا الشيء يوم الاضحى يوم
الحر للجدر الابل وقد تقدم امر طرية السلم بالخر في قوله ان عطيت الجدر
ولا نحره اسهل خروجه الدم وقال تعالى ان الله يا مريم ان يدعوك فقول
تعالى وطمئنه بدع عظيم وهو ما اعد للذبح وعلى ذلك الاجماع وكذا
الماتود عن النبي عليه السلام وباني هذا في كتاب الاحياء ان شاة الله
والافضل ان تحرقها قياماً لانه عليه السلام خمس بدنها فاهديك ما روي
البخاري وفي حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخفاه كاتوا
بخر من البدنه معقوله اليد اليسرى فآية على بقي من قوائمها وعن
نوابين جيزه كسب مع عمر بن الخطاب عن مربي رجل بخر بدنه وهي
باركة قال احبها قياماً فضله سنة محمد رواه البخاري ومسلم وابو
داود والنسائي وعن عطية انه استحب تحرقها بآية معقوله وهو
سدود ولا تذبح البقر والعنم قياماً لانه خلف السنه ولان المذبح
في الاضحية عيسى فيكون المذبح فيه ايسر واسمى المحمود استقبل
النبلاء بها وكان ابن عمر وابن سيرين يكرهان ان يوكل عالم يستقبل به
النبلاء والاولى ان يتولى ذبح هديه بنفسه وبه في الشافعي وابو ثور وابن
حسل وكذا مالك ان يتولى الذبح قال ابن المنذر كان ابو موسى الاستعمري
يا مؤنيابه ان يذبح اصابعه بيمينه وفي امس عليه السلام عليا ان
يحر بعض هداياه دليل على اباحة ذلك فكان ذلك مجوحاً به وخوران
يستيب كائناً في ذلك وهو قول علي وجابر بن عبد الله وابن عباس وابن

سيرين واليمري والسعي والشافعي ولي ثور مع الكراهية واحسان ابن
المنذر وقال مالك لا يحزنه في الضحايا وعليه يحد لها لانه قريبه والا وفي فعل
القرابات بنفسه وان كان يحسن الذبح ويصدق بجلالها وخطامها ولا يعطي
اجرة اجر ذبحها وعن ابن عمر كان يحد الهدي ويصدق بذلك رواه البخاري
وعن علي رضي الله عنه قال لما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افوم على
بدنه وان اصدق بلحمها وحلوهها وحلطا وان لا اعطي اجرة لكراريتها
شيئاً قال ابن نوطيه من غنينا اخرجيه مسلم وابوداود والنسائي وابن
ماجة وعن ابن عمر انه كان يحرم المسكين فيقول ان شئتم اعطيت الجدر
من سقطها والواغها واعطيتكم منه وان شئتم اعطيتكم سقطها وكراها
واعطيت الجدر درهم كجوتان يصدق على الجدر منها سو كجوتيه عند
الاكثر وان اعطاه شيئاً منها جزاءه منه لانه انلاف او معارضة
قلت ومن سهاق بدنه فاضطر الى ركوبها ركبا وان استغنى عن
ذلك لم يركبها فالحاصل ان المحتاج الى الركوب يركبها ويملك السامعي
وابن المنذر وقال معروف وملك واخر واسحق وابوداود يركبها من غير ضرر
وقال الماوردي من الشاة فعليه يركبها من غير حاجة الا ان يركبها الركوب
وعلى هذا حكم متاعه عليها عند الحاجة وواجب بعضهم ركوبها الكريب
لحديث لي هرون رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي زلي
سوق بدنه فقال اركبها وملك في الثباينة او الثالثة رواه البخاري
ومسلم وابوداود والنسائي وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
راى رجلاً يسوق بدنه فقال اركبها قال لها بدنه قال اركبها بدنه
ملكاً مستق عليه وبأويله انه كان اعياء المشي ومحتاجاً الى الركوب
وبدل عليه رواية انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلاً يسوق
بدنه قد اجهده المشي فقال اركبها قال لها بدنه قال اركبها وان كان سبدياً
رواه النسائي وعنه عليه السلام اركبها بالمعروف اذا احتيت اليها حتى تجد
ظراً رواه مسلم والاحمد ولانه حصل ذلك حالاً لوجه الله تعالى ولا ينفع بالحل

او عنها فغير ضرورية قبل ان يبلغ محله فان ركبها فاسم بر كويه
فعلية فان ما نقص وبه قال الشافعي ونصنف بها على الفقهاء لان
اشتقاق الغنيمة بها معلق ببلوغها المحل فاذا لم يبلغ وحب الصدق بها
على الفقهاء اذا القوية لا رافقه قد فانت وان كان طالعها لم يملكها وصرح
مصرعها بالما البار حتى ينقطع لسانها ان كان يرمي من وقت الذبح فان كان
عند ما منه حلقها وتصدق بملكها لا يصرف ذلك بها لطول الملك وان
صرفه الى حاجته او الى غيره يصرف بماله او قيمته لانه معصوم
عليه فصارت ثباتها وبه قال مالك والشافعي لا يصمت به لكان الاختلاف
ذلك في الذبيحة وجوز شرب لبنها الشافعي وابن حبيب بعد كفايته
فصلها وفي سماع النواوي ليس الهدى المذكور يجوز شربه عند
الشافعي مع انه قد زال ملكه للفقهاء ولا يجوز بيعه باختلاف عندهم
وقال المتولي ان لم يكن اكل لحمه لم يجز شربه لانه وفي الامام روي
ان في العوام الحافظ في قصاصات النبي حين صلى الله عليه وسلم من جهة استحقاق
ابن اسير ابل لا حديثا حتى ينال المأكل لا حديثا ابو حنيفة
عن حماد عن ابراهيم قال اذا دبر لبن البقرة فاصحها بالما البار حتى
يصلح وان جزو ربه او صوفها تصدق به او قيمته ان استهلكه
وفي المبسوط يتصدق بولد الهدى او بدخلة معها فان باعه تصدق
بثمنه ويسرى حكم الهدى اليه ولا دخل عليه الا بعه وقال اشيب
من المالكية ان باع ولد الهدى فعليه بدله كغيره وقال ابن القاسم ان كره
في الطريق لبده بغيره في نكاح البقرة لا يقره وفسادهما ذيل العولس
لا يحتاج الى بيان ومن ساق هذا فليقطع فان كان طوعا ليس عليه عيب
لان البقرة تعلق بعينه ومذقاته فينبغي ان يكون المذوق والمعين مثله
وهو قول الشافعي لقوله محله بغير تفریط وان كان عن واجب فعليه
ان يقيم غيره مقامه اذا الواجب في الذمة واما اصابه عيب كبير فغيره
مقامه وصنع بالمعيب اراد ولم ياكل هو ولا غيره من الاعبياء وقد تقدم

فيه حديث فاحية المذكور قبل هذا والكلام عليه فلا يغيبه وكما النواوي
لو نذر هديا معيبا فبعضه لا يلزمه ابداله وهو قول عبد الله بن البربر
وعطاء والبصري والشافعي والزهري والشافعي والشافعي والشافعي
ابو حنيفة يلزمه ابداله ولا يجوز للهدى ولا للسانه ولا للهدى ان ياكل
من هذا الهدى ويجوز للفقهاء من غير الرقعة وفي الفقهاء الرقعة و
اصحابها لا يجوز وشول حرر السباع ومنع الفقهاء الحاضرون المحتلون
اليه من الرقعة لاجل من عسى ان ياتي من الفقهاء بعد ايام وقد لا
ياتون والظاهر انما عمن من اكله او اباده وفساده بعد ايام
لا سيما في اوقات اجتر السلايد وقد اكل من ذلك السباع والوحش والحيات
والافاعي وما غماهي عليه السلم السابق ورفعه من اكلهم لعناهم وهذا
نص على تحريمه للمساكين في حديث الترمذي وفي احد قول الشافعي
يتوقف جمل اكله للفقراء الذين ياتون بعدهم على قوله الحنفية للفقراء والمساكين
او جعلته لهم او سكنته لهم وفي النطوع لا بد من ذلك في حق غير
من سبعة قوله في الاملا لا يحل وفي الام والقديم محل وهو لا يصح
وعندنا محل مطلقا وجوز المسامع هو اللحم الذي تأكله ويقولون تركوه
جزرا اذا قتلوههم وقولهم صاروا حورا للعدو اذا امتلوا وبطل الهدى
النطوع والمنعة والقران وفي الخط والنذر لانه دم نسله عبادة
وفي اظهر الشعائر واسهانه فيلحق ذلك بالنسك مع موافقه السنة
ولا يقدح في الاحصار ولا دم الجمل لان سبب ذلك الجناية ولا يناسب
الاستهاد ودم الاحصار الحق في اللونه حائرا وقد ذكرنا وفي المبسوط
ولو فضل ذلك لا يضره والتقليد وتعلق القلادة على الهدى والمراد
بالهدى الجبرود والبقرة دون العنبر وهو قول مالك وفيه خلاف الشافعي
واحد وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم وقوله لعدم قيام التقليد لانه غير
محتاج في المشاة ولا يعرف انه هدى حتى يمنع من اكله الا غنيلكم
ان يعبأ بالهدى بقله من بلده وان كان نعمة فمن حيث يحرم وسوا احرم

من المقاتل ومن غنمه وهو السنة وهذا ذكر النواوي عن السامعي سأل
شونه قول الله اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم اهلهم وقول يوم
الخراجهم في الاستحسان ودية قال خطأ والحسن المبرك وما لك
وابن حنبل وقال النواوي في شرح المذهب انفقوا على اهلهم اذا غلبوا
فوقفوا في العاشر من ذي الحجة وهم جمع ليس على العاشر اجزاهم فان
جاء طائفة يسيرة يوم النحر وظنت به يوم عرفه فوقفوا وكان
الناس قد افاضوا فيه وجماعهم انه لا يجزئهم وفي العباس
يجزئهم كيف كانوا قال ابو ثوبان الطبري ان لا يجزئهم وهو قول
ابن الصبار وكان لو وقفوا في الناس لان الوقوف ركز يخص بزمان
ومكان فلا يجوز في غير ذلك ولا يجوز في غير مكانه حتى لو وقف في
جبل اخرا وجبل اخر لظن لا يجزيه بالاجماع على ان الوقوف فيه
وعبادته في غير ذلك المكان لم يكن فيه في غير ذلك المكان لو وقفوا
يوم النور فيه وهو الناس من ذي الحجة لا يجزئهم عندنا بل خلاف
ذلك لم يعلموا بذلك اليوم الحرة في المسوط لانه موقت بوقت
ولا يجوز بعده لا يجوز قبله قصارها بجمعه وان وقفوا في الناس من
لا يجزئهم ودية قال مالك وهو لا يفرق من مذهب السامعي والاصح من
مذهب احمد انه يجزئهم وان عطلوا بيومين فوقفوا في السابع
اكد في عشر لا يجزئهم بالاجماع لم يفرقوا اذ لا يتحقق بالاستحسان
يومين ولو علموا بكل الفيل الزوال في يوم النحر فوقفوا على ذلك
بالجماع قال البغوي من السامعية المذهب انه لا يجزئهم لا يفرق
من العلم بالخطا ولو علموا في حال الوقوف نحن هذا قول البغوي
والنكر عليه الدافعي وقال هذا غير مسلم فان عامة الاهل انزلوا
لوقا من بيت عرويه الهدال ليله العاشر وهم بمسجد حيث لا يجزئهم
الوقوف في الليل وقفوا من الغد حسبهم الوقوف بالنواوي هذا
هو الصحيح لو شهدوا احداهما عرويه الهدال من ذي الحجة فردت

شهادتهم لزم الشهود الوقوف في اليوم التاسع عندهم والناس يقفون
العاشر وحده فلما اقتصروا على الوقوف مع الناس لم يصح وقوفهم وفي
المستقى روى عمرو بن دينار عن حماد بن ابي اسحق ان رجلا من فرائي
بعضهم هلال ذي الحجة فرد الامام شهادته وعنده الامام ذا الفعدة
بلسان يوماء ووقف اليوم التاسع من ذي الحجة بعرويه وهو العاشر
عند الشهود ووقف الشهود معهم ام وهم وعينهم في الحج سوا وان
الشهود على اراما قبل وقوف الامام ولم يفرقوا مع الامام من الغد فقد
فاهم الحج وان وقفوا بعد ظهور الخطا لا يجزئهم عندنا وهو قول مالك
وكذلك الشافعية بخبرهم وهو خطأ لا يتقن الخطا عند المباشرة
كالخطا في الصلاة قبل السيقن وبعده واستدل الشافعية على
جواز التقديم بحديث ابي بكر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
بعثه فوقف في ذي الفعدة مع علي رضي الله عنه فوجدوا احادهم في شهر
فيوم اولي ودية قال ابن القاسم ويحتمل والفاضي ابو بكر الباقلا في من
المالكية وقياسهم باطل باليوم السابع من ذي الحجة ووجه
الاستحسان ان هذه شهادة فاعت على النبي وعلى امرا لا يدخل تحت حكم
لان المصود منها بقي حجهم ولا يدخل تحت الحكم ولا يقبل ما لا يصلح هو انبي
على ما يجوز كذا يلزم النقص بالوشيد وان طلقها بلسان ولم يشهد
او لا المسح ابن الله ولم يقبل قول النصارى لان هذه الشهادة وان مات
على المعنى فيها يدخل تحت الحكم ولا يرد بقضاها ولا يرد بان الشهادة
انما يصير حجة بالقضا فان لم يدخل تحت القضا لا يكون حجة ويكون
القضا وعين فيه سواء لا يدخل تحت الحكم بالقضا لانه من باب العبادات
معنى به ولا يحكم به كالتدوير والمعارك ولا يلزمه النقص لان الذكر
شهدانه طلق ولم يشهد او اعنى ولم يشهد من جهة المعنى
بوقوع الطلاق واعنى لان هذا النقي اتيان في المعنى والمعنى هو
المعنى وهذا لو شهدانه طلق واستثنى واعنى واستثنى بوجه المعنى

فيه على الاشياء كان المستشهد انه لم يطلق ولم يغزو وكذا الذي شهد
انه قال المسيح بن الله ولم يقل قول النصارى شهد برده وابعاحه
ذمه وذلك انما كان الذي شهد انه وصل يقول النصارى لم يشهد
بذلك ولا ان النصارى فيه غير مكن فليس فيه الا اتياع الفتنة في
يسوع الامام شهد بهم ويقول قد تم حكم النصارى في قاضي خان
لا يستحسن وجهان احدهما ان هذه الشهادة قامت على نفي صحة
الوقوف في السبل والثاني انما معيوله وحججه نام لقوله عليه السبل
صومكم يوم تصومون وفطركم يوم يفطرون وهرقكم يوم تعرفون
واضحكم يوم تفصون اراد ان وقت الوقوف هو يوم عرفة عندكم
وقد وقعوا في ذلك اليوم وان يوم عرفة هو اليوم الاكثري عامه
الناس وان اخطاوا في خصيته يوم عرفة بحكمت الناس منه لانه
دعا زال الاستتابة بعده ولانه لا حوازل للعبادة قبل وقتها في الصوم
والصلاة وكحوز بعد وقتها بالواو وتطير الاسيرة دارا كرب
في حوصوم رمضان انا حرمه حاز والقدمه عليه بالحري
لا يجوز ولذا روي عن محمد في الصلوات يوم الغم قلت
في هذا اشكال والوقوف عليه وبين الصوم والظاهر ظاهر وهو انه
الوقت بهما هو السبب لوجوبهما ولا يجوز تقديم احدهما على سببه وفي
الحج السبب هو التبت وهو موجود فلم يكن في تقديمه قبل وجود سببه
فيلبغ ان يجوز فعله في يوم التروية لتقديم الركعة على قول بعد ذلك النصاب
فان قيل ان افعال الحج غير معقولة المعنى فيفيد بالوقوف الذي فعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحول سببه من وجهين احدهما
ان هذا باطل بطول الزمان فانه يجوز بعد الوقت الذي طاف
فيه عليه السلام والثاني منصوص بوقوف يوم الكروية في المسروط
ان شهد وعشيه عرفة ليلة العيد ويكفيه كروية الى عرفات قبل
طلوع الفجر وادراك الوقوف قبل شهادتهم وامرهم باكره يعقوا في وقت

الوقوف وان لم يكن ذلك لا تسع شهادتهم ويقف الناس في اليوم الثاني
وحيث هم في الدخيرة لا ينبغي ان يقبل فيه شهادة الواحد والاثنين في
الاستحسان وفي القياس يقبل شهادة العديدين واما الذي يقبل فيه
شهادة العديدين قياسا واستحسانا اذا كان القوم بقدر وزن على الوقوف
على ما ابروا به كالعبادة ان الشهود اذا شهدوا في ذلك لا يعلنة الوقوف
بقرفة بهار او عجا حولا الى الوقوف بها بل لا يقبل فيه شهادة العديدين
وفي الرقياق كاللبن سماعة لم يدار ان انهم الحجة القين وهم كسرى
ليلة الكوفة وقت ان ارادوا ان ياتوا عرفة اصلحوا دورها او يلحقوا المستمع
عرفة دون النساء واحبات المصل لا بعد الفجر فانه لا ينبغي للامام
ان يقبل المنيه وان كان الامام ومن اسرع يدرك الوقوف وفي الخط
لو شهدوا عند الامام عسبه عرفة بوقية اهللال فلان ملكه الوقوف
في بقية الليل مع عامة الناس او التروية وقف فليكن لا يقبل تلك
الشهادة ووقف من العبد ولنا لو شهدوا يوم عرفة انه يوم الاضحي
لم يقبل فيه البديع هل يجوز وقوف اليهودي في حرمه عن حرماته
حوز وقوفهم وحجهم ايضا ومن غير ان شهد عند الامام شاهدا ان
عسبه يوم عرفة بالروية فان كان الامام لم يملكه الوقوف في بقية
الليل مع الناس او التروية لم يعمل تلك الشهادة ووقف من العبد والرواية
وان كان ملكه الوقوف قبل طلوع الفجر مع التروية والناس والذين لا يدرك
ضعفه الناس يفتحقى لوتره فانه لا يجوز له ان يشهد شاهدا ان فرد
شهادتهما لعدم العلم بالاسا فوقف لشهادتهما يوم قبل الامام لم يحسن
وقوفهم لان الامام اخبر الوقوف لسبب كون العمل عليه فصار كالاخوة
الاستنباء وفي الدخيرة اذا جاء الامام امر مكشوف وهو يقدر على
الذهاب الى عرفة ومن اسرع مجه في المشي فليذهب هو وكشفه
نقطة فانه لا يجوز والحاصل ان في ذلك موضع لو ثبت الشهادة لغات
الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة ولو ظهر الخطا في صلوة

ولا يقبل الامام الشهادة وان حضر اشهود وكذا من حضر وقتنا للشهادة فانه لا يجوز

العبد من فبان انهم صلوا بعد الزوال فغن لي حنف ذلك روايات ذكر البغني
عنه انهم لا يخرجون من العدا ما في الفطر فلفول ومنها واما في الاضحية
فلقولنا الستة وذكر محمد انهم يخرجون اما في الفطر فليحان العذر
واما في الاضحية فليبقا الوقت وفي رواية يخرجون في الاضحية دون الفطر
فلولم يخرجوا ما اقصاه انه يخرجهم للعذر ذكروا قاضي خان **قوله**
ومن روي في اليوم الثاني للكبيرة الوسطى والثالثة وهي عرة العقبه
ولم يرد الاولي وهي التي تلي سجدا كيف قاله في الاول في اعادة الوسطى
والثالثة فحسن تراعاة الترتيب المستنون وهو قول عطاء والحسن
المصري والترتيب عند الامه الثلاثة شرط وليس لهم دليل على ذلك
الافعله عليه السلام وما سوا على السعي فانه مريب على الطولف
وعلى المداة باصفا **قوله** ان كل عرة عبادة مقصودة بنفسها ولا
يخلق جوارها بفعل غيرها ولا يتفقد بها لو ترك وظيفم اليوم
بكلها وروي ما بعده او يدل عليه قوله عليه السلام افعل ولا جرم
وفعله عليه السلام دليل التيسر والاستحياب ولا يدل على القرصية
والشرط وهذا يجوز ان قيل وعين ترك حصاه وحصايتين من السبعة
والسعي نوع للطولف والبداهة باصفا عرفت فان لم ينعلم عليه
السلام وان لم يرد في الاولي وحدها حاز وقد ترك الترتيب وهو سنة وانما
يرميها في ايام الرمي لا بعد خروجها وهو نظير ترك الطولف على الخطم
عندنا فان اعادة الطولف كله فحسن فان اقتصرت اعادة في الخطم حاز
لانه انما لم يترك من جعل عليه نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يترك حتى يطوف
طولف الزمان وفي الاصل خبرين الوكيع والمشي قال قاضي خان **قوله**
ما ذكرها هنا لانه التزم الحج بصفة الكل لان المشي استيق على البدن فصار
كل لو بدرا ان يصوم مشيا او ركبا في حيفه انه لو المشي بطريق
مكون الركوب افضل واما في هذا الواو صي ان يحج عنه لا يحركه **قوله** ماشيا وفي
العيون وعملة المعنى الامور بايج اذا حج ماشيا فابح له ويقض كسفة لا يح

المعروف لئلا يواحد الواحدة فانصرف الوصية اليه وانما ركبا افضل من الح
ماشيا وفي الحواشي وهذا اسان الى الرحمة المشي فان قيل كيف يجز
المشي بالندرو والالتزام وشرطه ان يكون من جنسه واجبا لله تعالى بقصو
فا جاب ان المشي واجب على الفقير الذي لا يكمل الواحدة وهو مستطوع للمشي
الى عرفات وطولف الاضحية سبي للحرمان كل له النساء وطولف الفطر
للتوديع وليس باصل في الحج حتى لا يحج على من لا يودع كالملي وعينه ولو ركب
اراف دما لا يدخل السجون في حجة على ما اقدم وقد ورد ان رخص
المشي في طريق الحج وانما كن ابو حنيفة يجمع بين المشي والصوم لانه اذا
فعل ذلك استوحلفه فبجاءه فقتره بحجابه الى الاستعانة به فحسن
ويخرج عن اعانه رخصا به فادام يلزم ذلك فالمشي افضل ثم لم يذكر في
الكتاب من اي موضع يلزمه المشي من اصحابنا من يقول يمكن من
المبقات لانه يحرم منه والاصح انه يحس من سبه لانه هو المراد
في الحروف قاله قاضي خان في الكتاب لان الظاهر ان هو المراد
في المسوط هو الصحيح وان احر من بيته فلا شك ان انه يحس من
بيته وان ركب في الاقل فعليه بقدره من قومه النساء الوسطى وكل
الفقير ابو حنيفة هذا واني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة
بعيدة عنه لا يبلغ الاضحية عظمه قلنا اذا كانت المسافة قريبة فلا
يجوز له الركوب في الكتاب قالوا انما يركب اذا بعدت المسافة
وشق المشي واذا قربت الرجل من بيته والمشي ولا يفتق عليه ينبغي
ان لا يركب **قوله** هذا لا يمنع جواز الركوب وقد قال ابو حنيفة لا
يجوز له الركوب وفي البخاري عن ابن عباس انه عليه السلام راي شيخا يهاوي
بين ابين قال يا ابا له قالوا يدرك عسي قالوا قال ان الله عز وجل
نفسه لعبي ومن ان يركب وعن مالك يلزم المشي فان ركب كسر السير
المشي فمسيما ركب فان ركب فقل من يوم وليلة كثر به الفدية وقال السافعي
يلزمه المشي بالندرو وفي حديث عقبه بن عامر ولعله في شرح البخاري

وهو قول علي وابن عمر والحسين ذكره ابن بطال قول **له** ومن باع
جارية محترمة قد اذن لها في ذلك فلم يشتر ان يحللها ويحرمها ويحرم
بعض النسخ او يحرمها فالاول يدل على انه يحللها بغير بيع بعض شعر
او بغير طهر ونحو ذلك يحرمها والتسلي انه يحرمها والتسلي
يحصل بعد ما تباع كالمشترى بشهوة واليقين والاولى ان يحللها
بغير بيع يحرمها بغير بيع الا ما روي وقال رقب ليس لها ان يحللها لان
احرامها عند سبق طهره ولا يتم كمن من فسحة لا يتم من فسحة
لما روي **له** ان المشرك يام بمقام البائع وقد كان له فسحة بعد
اذنه فلذا المشرك بل لان البائع كان قد اسقط حصه بالاذن فلما
في الاحرام ولم يوجد ذلك من المشرك لا ان يعلو للبائع لما فيه من
خلف الوعد ولا لراهة المشرك لعدم الوعد منه وتركه او لمكان
الخلاف واليكاح باذنه عند لازم لا يجوز للبائع فسحة فلذا المشرك
وقد استوفينا الكلام على هذه المسألة بغير وعاء في باب الاحصاء
ولا يحيد هذا ذكره لو لم يذكر في الصحاح والاحقة الاولى لا بأس
بالخراج حجارة الحرم ونراه الى الكل عندنا وقال الشافعي لا يجوز اخراجها
ولذا قال المحاملي في كتابه المجموع والتجريد وباب بعده صياح البيان
وقال ابو حامد والسندي والقاضي حسين واليعقوبي والرافعي يكره
ولذا اذ حال ترلي كل الى الحرم قال البيهقي عن الشافعي فيما بلغه عن ابن
عمر وابن عباس انهما اكرها اخراجها وهو قول ابن حنبل في اخراجها
وادخالها واجمعوا على ابا حية اخراج ما رزم **له** العدة الظاهرة
الحارية فداين الناس من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باخراج
العدور والابرار والبرام والابارتي ويحرم من الحرم من غير بيع
فهو كالاخراج والعبادة احدى لان الاستفاد **له** كونه في الحرم وما
ابح الاستفاد به في الحرم بياح كخراج ما رزم وانحرطه والسعي
وسكر الاقوت ولان الشافعي جوز بيع رابع **له** وهي مركبة من التراب

الحق

والحجارة ومن كل شيا جائله بقله ثم قال المحاملي وغيره فان اخراجها
ولا ضمان عليه وقال الماوردي ان اخراجها فعليه اعادة ثمنها الى الحرم
واما الا برصد قال لم يرو عنها في العضة **له** فلو من رواية
محمد بن اسحق فلا يحل بالبر لا غاب عنها **له** كونه في اخراج ما رزم
لما في حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى هبيل بن
عمر وهو بالمدينة ان اهدى لنا من بئر زمزم فبعث اليه بمن ادين عن
عائشة رضي الله عنها كانت تحمل ما رزم وعمران رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان بفعله رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه الحاكم
في المستدرک وقال صحيح الاسناد وكان عليه السبل يصيب ما رزم
على الموضع ويستقيم وعن عائشة انها حملته في القوارير وعنه
عليه السلام انه حمله في الاداوية والقرب ذكره في التلم واللاحقة
الناسه لا يباح شئ من استار الكعبة وما سقط منها الى الفصول
ثم لا بأس ان يستوي قنهم ذكره في كونه **له** في صاحب الخص
من الشا معده لا يجوز بيع استار الكعبة ولا قطع من ثمنها ولا نقله من
حل شئ منها كزينة رده وذكر ان الصلاح ان لا يرفعها الى الامام
يصرفها الى بعض مصارف بيت الله عطا وذكر الارز في
عن ابن الخطاب كان يترع كل سنة كسوة البيت فيضربها على الكراع
قال النواوي هذا متفق عليه لا يتلف بطول الزمان وعن ابن عباس
وعائشة وام سبله جعلت ثمنها في سبل الله المسالين ذكره ابو
الوليد لا زينة في اخباره **له** والاحقة **له** التلم اعلم ان له سرفها
الله تعالى افضل الارض وبه قال اصحابنا وعلما له والوفاء والبر
والشام وهو قول الشافعي واصح الروايتين عن ابن حنبل واختار
ابن وهب وابن حنبل للبيان قال ابن حزم في المحلى روى التلم
بفضل **له** على المدينة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جابر وابو
هزيمة وابن عمر وابن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عمار

ملته مبنون في غاية الصخرة قال وهو قول جميع الصحابة وقال مالك وعامة
 المدينة أفضل من الله هكذا ذكروه النواوي وقال صاحب المقدمات
 اجوز أهل العلم على فضلها على غيرها قال وعند عبد الوهاب وبعض
 المالكية المدينة أفضل من الله والاول اظهر فاعلم ان التفضيل
 عشرون سببا احدها بالذات لتفضيل الواحد على المكن والعلم على
 الجهل وثانيها بالصفة الحقيقية لتفضيل العلم على الجهل وثالثها
 بطاعة الله تعالى لتفضيل المؤمن على الكافر ورابعها بالثبوت التولي
 الواقع في المعصية لتفضيل خواص بني آدم على الملائة وتفضيل
 ليله القدر وخامسها الشرف الموصوف كعلم الله تعالى
 على كل علم غير من المخلوقين وسادسها الشرف الصدور لتفضيل
 الفاظ القرآن والفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حسن وصفها
 وظاهرها وسابعها الشرف المدلول لتفضيل الاذكار الدالة
 على ذات الله تعالى وصفاته العلى واسمايه الجسني وثامنها
 لشرف الدلالة لشرف حروف القرآن الدالة على اكله النفساني
 وناسعها كالتعلق لتفضيل العلم على القدرة والاداة لتعلق
 العلم على الحياة فان كانا صفتي كمال وعاشرت التعلق لتفضيل
 العلم على القدرة والارادة لتعلق العلم بالواجب والحرير والمسؤول
 اختصاصهما بالحائرين وتفضيل الارادة على القدرة لثناهما الاتحاد
 والاعدام واختصاص القدرة بالكمال وتفضيل البصر على السمع لتعلقه
 بسائر الموجودات واختصاص السمع بالاصول وجازي عشرها
 لشرف التعلق لتفضيل العلم المتعلق بذات الله وصفاته على غيره
 من العلوم وتفضيل الفقه على الطب لتعلقه برسائله واحكامه
 وثاني عشرها بالمجاولون لتفضيل جلد المصحف على سائر اجلوه ولا
 يحسن الاوصاف واشتد وان
 من غاشق الاشياء صارا مسرفا ومعاشر الاطفال غير مسرف

او ما يركى لجلالكثير من قريته لا تغفل ما صار جلد المصحف
 وبانت عشرها بالكلول لتفضيل قبة عليه السلام على سائر البقاع
 ورابع عشرها بالاصناف فالكسب لضاف الشرف من الصنف
 اليه كقوله تعالى وليك حبيب الله ومثله يد الله وخامس عشرها
 بالانساب لتفضيل ذريته عليه السلام على سائر الذراري
 بعدد ولسانيه على سائر اللسان وسادس عشرها بالامر
 ونهْي السمع لتفضيل العالم على العايد وسابع عشرها
 للسرقات لتفضيل النفقة على الهندسة وثامن عشرها
 بالناسير لتفضيل النسيان على الحق فانه يحفظ ظاهرا على قول
 الفياح وتفضيل السجادة على الكفن وناسع عشرها بالقوة
 الستة وجوه التركيب لتفضيل الحسن في اكبرهم والموتى في غيرهم
 سببيل الله تعالى احد المساوين على الاخر كفضل شاة الذوة
 والاضحية على شاة الطوع وصلوة الفرض على صلوة التقلد
 الفرض على حر الطوع وقراءة القرآن والافكار في الصلوة على غيرها
 خارج الصلوة ولينصر على هذا القدر من السبب دحشيه
 الاطالة والاسهاب ثم هل لا اسباب قد تعارض فيكون التفضل
 من جاز الثروة وفضلها وتقع التفضيل بين المجموعات وقد خص
 المصنوع ببعض الصفات والافعال في التفضل لقوله عليه
 السلام افضلهم على واقراحم لبي وامرهم زيد واعلم باكمال والحكم
 معاد بن جيل مع فضل الصديق على الخبير وكما خصنا بعض الرائيين
 بامور مع ان النبي عليه السلام افضل من الكل وقيل ان الخطان كان
 لجماعه على منهم وفيهم ومعلمهم وفيهم اسفل على هذا والدليل
 على ان الله افضل بل الله افضل ارض الله من ارضي به
 وزياده الوجه الاول ان الله يحب البها بالاجماع والعزم على العمل
 ولا كذا المدينة الوجه الثاني ان من طرقتها من اليبس والمسلمين

وما من نبي الا جاء ادم فمن دونه من الانبياء والاولياء والصالحين ولو كان
 الملك داران فاجتمع على عبيده ان ياتوا احدهما دون الاخرى ووعدهم
 على ذلك ففقران سيئاتهم ورفع درجاتهم واسكانهم في قرية وجوان
 في اقصى ذورهم ثم توفيت دواب ان الهامة بها ايم من الهامة بعثها
 بن دونه وهو من الوجوه الثلاثة ان القليل ولا يستلزم
 ضرب من الاحرام وهما مختصان بالركعتين اليما قبل ولم يوجد
 مثله في مسجد المدينة الوجوه الرابع اوجب الله تعالى علينا
 استقبالها في الصلوات حيثما كنا من قبله او على اهل المدينة
 ولم يجوز لهم استقبال مسجد المدينة الوجوه الخامس تانا
 عن استقبال القبلة واستدبارها قال بول والحايط الوجوه
 السادس ان الله حرمها يوم خلق السموات والارض فلم يحل لاحد
 من المرسلين ولا الانبياء الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه احل له ساق
 من يمار على ما ثبت في الصحيح الوجوه السابع ان الله تعالى
 بواها لبرهيم اكليل ولحسام عيل الذين جعلهم اولاد السيد المرسلين
 الوجوه الثامن جعلها حراما لمن اهل بيته والاسلام
 الوجوه التاسع لا يدخلها احد الا بحجة او عمره عند التواهل
 العاشر الوجوه العاشر قال عليه السلام من نظر الى الكعبة
 لم يأتها احسن باعقر الله له ما يهدي من ذنبه ولم يأتها خرد كن
 الروايات الوجوه الحادي عشر فصلت المدينة باقامته عليه
 السلام بها عشرين سنة وقد اقام ثم عشرين سنة سنة النبوة
 وعبرها الوجوه الثاني عشر ان الجنة اول بيت وضع للناس
 ومسجد النبي عليه السلام وضع بعد الحق الوجوه الثالث عشر
 قال الله تعالى انما المشركون نجس ولا يقروا المسجد الحرام بعد عامهم
 هذا الوجوه الرابع عشر قد استعملت مكة على اهل البيت في كل
 كالاصل والمروة وهي بالحرب والمزدلفه وعرفات ولا يوجد لك

السعير والكنها بالمدينة الوجوه الخامس عشر عن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال يقول على هذا البيت في كل
 يوم مائة وعشرون مرة رسول الله صلى الله عليه وسلم واربعون للصلوات وعشرون
 للظلمات الوجوه السادس عشر حديث عبد الله بن عدي بن
 الحمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته عليه
 يقول الحمد لله الذي اخرجنا من ارض الله واجبا من ارض الله الى الله ولو لا
 التي اخرجت منك ما خرجت رواية النسائي والترمذي في جامعه
 في كتاب المناقب وقال هذا حديث حسن صحيح الوجوه السابع
 عشر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في مسجدي هذا افضل
 من الصلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد
 الحرام افضل من مائة صلوة في مسجدي رواية احمد بن حنبل قال التواتر
 حديث حسن ورواه البيهقي باسناد حسن الوجوه الثامن
 عشر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما
 عقر عود الناقة واخذهم الصلوة لم يتق تحسأ دم من بعض النساء
 ثم احدهن الا الله عنده الا رجل واحد كان في حرم الله فلم يخرج
 اصبايه ما اجابهم فبعده الحرام حتى خرج منه ومثل هذه الكرامة
 لا توجد في غيره وفيه معا لوامن هو يا رسول الله قال ابو رعل
 ابو بصير خرج به اجد وابو حاتم الوجوه التاسع عشر جلس
 الله اعمان القليل اللان مضدوا حول الكعبة فابته اقران وقد
 اهلهم عن اخرهم تحريم الكعبة والوجوه مثلها ان يروها
 الوجوه الحادي عشر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اسئل
 عتاب بن اسيد على ذلك والى اوقاضيا قال يا عتاب انك على
 من استعملت استعملت على اهل الله فاستوص بهم خيرا يقولون
 بلنا اخرج به ابو الفرج في منير العزم فذكر على شرف البعده واهلها
 الوجوه الحادي عشر والعشرون عن ابن مسعود رضي الله عنه

قال عقب رسول الله صلى الله عليه وسلم على نية المقبرة وليس فيها يومئذ
مقبر فكل بعث الله من هذه البعثة ومن هذا الكرم سبعين ألفاً
يدخلون الجنة بغير حساب يشق كل واحد منهم في سبعين ألفاً
وجوههم كالقمر ليلة البدر فقال أبو بكر منهم يا رسول الله فقال
الغريب خوجه أبو جعفر الملاح في سيرة الوجيه الثاني
والعشرون عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال من غير بركة مسأ
بعث الله يوم القيامة ذل أبو الفرج ولا يعرف هذا الأسما
فهو كالمرفوع الوجيه الثالث والعشرون عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك شهر رمضان بجمعة
فصامه وقام فيه ما يشتر له ثيب له مائة ألف شهر رمضان
فيما سواه اكلت خوجه ابن ماجه ولما فط أبو جعفر والله اعلم
الوجيه الرابع والعشرون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
في عرفة احديهم اذ بركت بافته فقال الناس جلد لبعث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما جالب ولا هو طاه خلق ولا نحن حبسها حابس
القبيل ولما توفقت عن المشي وقهرت ظنوا ان ذلك خلاط طاهي حلهما
وهو مثل الكران للفرس فقال عليه السلام ما به احزان وانما حبسها
الله تعالى لحبس القبيل عن مكة انما عاها لاجل حرمة الحرم
ذكر عياض في مبارك الانوار وابن خرم في المحلى في احوال
النفقة اذ ايرت فلم يلد نهض الوجيه الخامس والعشرون قال
الله تعالى ان طهر ابدى للطايفين والعالقين والركع الشجر ولم يوجد
امراة بها في عتله في غير الوجيه السادس والعشرون
احمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى حرمها يوم خلق السموات
والارض ولم يحرمها الناس فدل على ان حرمها قدر وانما يحرم الله
عالي لا يحرم الناس غلظ حرمه المدينة الوجيه السابع
والعشرون عن عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع

الاى شهر

سوس

الاى شهر تعلمونه اعظم حرمه قالوا الا شهرنا هذا قال اي بلد
تعلمونه اعظم حرمه قالوا الا بلدنا هذا قال ان الله تعالى حرم
عليكم دياركم واموالكم واعراضكم الا حرم من نوى حرم هذا
بلدكم هذا من شهركم هذا الاهل بلغت مثلك ذلك يحويه الامم
والحديث في غاية الصحة ومثله في حديث جابر وابن عمر يشهد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قير الناس على نداء هو اعظم
حرمه فاجابوه بانه له وصلة بهم في ذلك وهذا اجماع من جميع
الصحابه والذين حرم من خالف هذا فقد خالف الاجماع فممن يفتي
والاجماع ان مكة افضل من المدينة وغيرها لانها كان اعظم حرمه
كان افضل لا شك الوجيه الثامن والعشرون عن سفيان
الثوري عن اسلم المصمكي قال قال لوط بن ابي اسلم عن النبي عليه
السلام قال صلى فيه قال فقال عطاي طواف واحد الى احيى الى من
سفر الى المدينة وهذا لا يعرفه العقل بل لا يساع ذلك في
المجلى ومتاسيك الدرما الى الوجيه التاسع والعشرون
ذو في حلاصه الحقايق ان مقام ابراهيم عليه السلام والحجر الابود
بقول النبي عليه السلام استمع انتم تروننا فانا بشقوا لمن يارنا
الوجيه العاشر الموفى بلون ان الله سبحانه ذكر المسجد الحرام في
القرآن وعظم ولم يذكر مسجد المدينة ولم كان ذلك له الا لفضله
على غيره الوجيه الحادي والثلاثون لم يستل المدينة حرم
يجب به من ضيله وشجره وحشيشه على ما ذكره حلاوي
بله فان ذلك يحرم عليه في حرم مكة الوجيه الثاني والثلاثون
في الحاحية من كتاب في طريق مكة مقيلا او مدبر اعقر الله لها السلام
وسق في سبعين من اهل بيته وعن الدرداء قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب الله قدامي من سبنا الى
بيت الله الحرام وعنه من كان في طريق مكة لم يعرض ولم غاسب

لمن

وروي في من الطوفان لم ياكل الجبان الكبار صغارها في ارض الحرم
فلو هذه الثلاثة في خلاصة الحقائق شمس الدين سبط بن الخوري
الوجه السادس في البلبون لانه تعالى فيه آيات سنات
مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا والمقام قبل اللوس الذي كان لام
وقام عليه ابراهيم حين ارتفع بنا الكعبة وهو الذي فيه قدماه
وصل الحج كله لانه مقامات **الوجه السابع** في حرقه والخرقة لقيام الناس
فيها للذكر وعن ابن عباس الايات اليساف مقام ابراهيم والمشر
الحرام والصفا والمروم والركن والحجر والملائكة ومن آياته ان الطير
يسو الطير فاذا دخل الحرم نوله ولا يعلموا السب لا السبق ومن
آياته انهم اذا عم الحرام كان عم الحصب وان حصن كذا كان الحصب
لنا حينه ومن آياته ان الحمار يري كل عام ويراه على حالها ومن
آياته ان محراب الغيل وصل كان مناس من المناد **الوجه الثامن**
والملكون من الكافرين من دخول مكة فيها كان او ما اعند الجمهور وثقفوا
على منعهم من الاستيطان بها بخلاف المدينة ولا بد من هذا سر
التسليم من البلبون لولذلك المسمى الى بيت الله او الى مكة لانه الذهاب
الهاج او عن خلافه **الوجه التاسع** في البلبون خور جماعة من
العلماء النوافل فيها في اوقات الداراه لجلد الكان بخلاف غيرها
الوجه العاشر في البلبون عن جابر انه عليه السلام قال من حرم
يومه من خارج او حرم زيارته كان يضره الله ان يقضه ان يدخله مكة
وان دله رده تاجر وغيره رواه غير واحد في الطبري حديث حسن
عن ابن الزيات عن علي بن ابي حمزة عن فضيل بن يحيى في قول جابر في كمال
في الحلي مكة افضل لاد الله تعالى عن الحرم وحله ولم يقع عليه اسم عرب
قمرط وهو مدرسه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني حرمها وحله كمن
المعدي يعني المسجد الأقصى وحله وقال القاصي عياض المالكي موضع
دفعه عليه السلام افضل البقاع بالاجماع ولله في هذا سواه واحتج

المالكية بوجوه اخرى في المقدمات لابن رشد المالكي مهاروك عليه
السلام انه قال المدينة حرم من مكة قال وهو نص في الباب فليست
ولا ماله قال ابن حزم احتجوا على ذلك باحد من موضوعه كذا ذكر
في الحلي في شرح الحلي ويرد عليه انه لو ثبت فهو مطلق فيحل ان يكون
خيرا منها في حقه الزوق والمتاخر ما تعين محل النزاع فاما ما
ان عليه السلام كان يقول اللهم بارك لنا في مكة وبارك لنا في مدينتها
وبارك لنا في صاعها وبارك لنا في ماءها وبارك لنا في عسلها والى
ادعوك بالمدينة مثل ما دعاك به مكة ومكة معه وهو حديث صحيح
وقال ابن حزم لا حجة له فيه على فصل المدينة على مكة وانما فيه
الدعاء للمدينة بان لم ونعم هي والله مباركة واما دعاء ابراهيم لمكة
بان يحل فيه الناس هو فيهم وان يردوهم من التمرات ولا شك
ان التمرات بالمدينة التمرات لمكة هي في فيدة الناس اليها فكان
دعاه عليه السلام للمدينة يحل ما دعاه به ابراهيم لمكة ومكة
مكة ايما كان في الزوق من التمرات وليس هذا من الفصل في
شيء من الحجة المالكية ويرد عليه ان قطلوب في الدعوى فيحل
على ما صرح به في الحديث وهو الصاع والمردون **الوجه الحادي عشر**
حديث موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زبالة اللزاب انه قال
عليه السلام اخرجوني من حب البقاع الى ما سئلني احب البقاع
اليك ولذا الذي من قبله من حله وهو موضوع فلذا ذكر ابن حزم
في الحلي ويرد عليه ان السباف في حوله في الفصل عليه لانه
عمله السلام منها في ذلك الوقت فكان المعنى فاسئلني احب البقاع
التي غيرها وهو من حار وصف المكان بصيغة ما يتوقفه كذا
بلا طيب لى هواه والارض المقدسة اي قدس من رحلتها من الارض
واللوات المقدسين من الدواب ولذا الوادي المقدس اي قدس موسى عليه
السلام فيه والمدينة الجالون فيه والعهدة قوله عليه السلام لا يصدر

علي لا واهبا وسدتها احدا لا كتب له شفعا او شهيدا يوم القيمة والله
سنة اجموع والجواب عنه من وجهين احدهما يدل على فضائلها
لا على فضائلها وفيها التراجع وثانيهما مطلق في اللغة فعمل على زمانه عليه
السلام وطذا خرج منها الكرام الصابة الى اللوفة والبصرة والاعراف
والشام ومصر واليمن وخامس قول عليه السلام ان الامان
بارز الى المدينة كما بارز الحية الى حجرها اي تاوكتا لها ولا حجة فيه
لان ذلك عيان عن اسات الناس المؤمنين هذا السيد جود رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيها ومما جرت به اليها الاحكام في حال حيوة
فلا عوم له ولا تقاطع الفصيلة خروج الحضارة عليه السلام منها
بعده وسادسها قوله عليه السلام كاللرس في جنبها ويتصور عليها
وعنه عليه السلام انها سبي شيها والكا سبي اللير حيث اكد ولا
حجة فيه على فضائلها على ما لا في ذلك وفي دون وقت وفي قوم
دون قوم وفي خاص دون عام ويرهان ذلك انه عليه السلام
لا يقول الا الحق وقال علي بن اهل المدينة يردوا على النفاي
والمنافقون حيث خلق الله وكلوا بالمدينة وقد خرج منها على
وظيفة والذير وابوعبيدة وابن مسعود ومعاذ وابو موسى
الاشعري واخرون وهم من اطبب الخلق وسادسها قوله
عليه السلام ما من قيرى وميرى روضه من رياض الجنة
وجوابه انه يدل على فضل ذلك الموضع لا المدينة وثامن
قوله عليه السلام بقتة المن فاي يوم يسبون باهلها ومن اطاعهم
والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وذكر مثل هذا حرفا في فتح
الاستام وفي العرف وجوابه انه قال عليه السلام ذلك في حال
الرجاء وهذا شك فيه وليس فيه فضائلها على ما لا ذكره
وباسم قول عليه صلى الله عليه وسلم امرق بقرية تاكل القرى
يعنى ان المدينة يفتح منها القرى والدينا كلها وليس فيه فضائلها

علي مكة وقد فتحت خراسان وسجستان وفارس وكردمان من للصرة
وليس ذلك دلالة على فضل البصرة على مكة وعاشره قول
عليه السلام لا يكتيد احد اهل المدينة الا انماع كايماع الملح في الماء
اي سال وجرت ويروى اساع وقوله عليه السلام لا يريد احد اهل
المدينة بشرا الا اذابه الله في النار ذويت الرصاص وورق الملح
في الماء ومن اخاف اهل المدينة اخافه الله وعليه لعنه الله في اليوم
والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا هذا انما فيه وعيد
على من كان اهلها ولا يحل ليد مسلم وليس فيه اهل افضل من مكة
وقوله لله تعالى في مكة ومن يردنية بلحاظ بظلمة تذهب من
عذاب اليم وحادي عشره قول عليه السلام على اهل
المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال وقد اخبرني انه
لا يدخلها الدجال ذلك في المحلى ولا يدخل ذلك على اهل افضل
من مكة قال هذا كل ما هو عليه وباب عشرينه قول عليه السلام اللهم
حي اهل المدينة لحسناء له واسدنا اللهم احصها وبارك لنا في صاعها
ومدها وايمانها الى الكوفة فكان ابو جلود بالحنفة فاباح حتى
يصرعه الكمي اخر جباه وكان الكوفة دار اليهود قاله الخطابي وباب
عشرينه عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلوة الجمعة بالمدينة كالصلوة فيما سواها اخر جبه
الحافظ ابو الفرج في منير العزم ورابع عشرينه قول عليه
السلام لما خرج الى البقيع اللهم اعصر لاهل البقيع العرق واخرجه مسلم
في صححه وخامس عشرينه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اول من يشق عنه العرق يوم القيامة
ثم عمر رضي الله عنهما ثم باقي اهل البقيع فيحشرون معي انظر اهل مكة
من الحرة من خرج في منير العزم السائل وسادس عشرينه
عن النبي عليه السلام انه قال الصلوة في مسجد فيا كعب اخر جبه لاهل

والتوذكير وفكلامه ما يدل على انه صحيح وهذه الاحاديث تدل على فضل
هذه الاماكن ولا شك انها اما تى شريفة وليس في ذلك ما يدل على انها افضل
من مكة شرفها الله تعالى واللاحق **باب** الدار بعد زيارة قبر سيدنا
ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا انصرف الحاج والمعتمر
من مكة فليتحصوا الى طيبة مدته رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيارته
قبره صلى الله عليه وسلم فانها من اخص المساجد وقد روي الدارقطني عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وحيث له
سماعتي وروي عنه عليه السلام انه قال من زار قبري وحيث
له الجنة وعنه عليه السلام من زار قبري بعد وفاتي فاما
باني فحياتي رواه الدارقطني عن ابن عمر وفي الحديث العرافه
فذكر ما لك ان تكاب زيارته النبي عليه السلام وان يسمي ذلك زيارة
وقال صاحب التهذيب لان شأن الزائر الفضل والقيل لا يكون على
المروور وقيل لان الزيارة بشعر بالباحة وزيارته عليه السلام سنة
مولده وبره عليه الاحاديث المسندة فانه رضي فيها على الزياره وما
قاله غير مسلم بل المطلب الظاهر من زيارة قبره الشريف والاولى
التي لا يزاريهم والملي يركبهم ولا يقصرون بها التفصيل علمه وقوم
الزيارة بشعر بالباحة باطل الاصل له ويصلي في طريقه في المسجد
الذي من مكة والمدينة وهي عشرون مسجدا ذكروا ذلك الرواية في مناسله
ويكثر في طريفة من الصلوة والسلام على النبي عليه السلام فاذا وقع
بصره على القبر والمدينة زاد في الصلوة والسلام وينبغي له ان يغتسل
عند دخولها ويؤتيها قلنا في مكة وينطبق وليس القيل اتوا به
والجديد افضل ويقدم رجاله التمني في الدخول والنسري في الخروج
ويكون فيه من مواضع السكينة والوقار ويقول بسم الله وعلى
رسول الله رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل
لي من امرك سلطانا نصيرا ويكون دخوله المسجد من باب حيريل او

عنه ويتوجه الى الموضع الذي فيه منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتصلي فيه تحته المسجد مستقبلا للمساربه التي فيه ويكون عمود
المبرح تحذا منكم الان من فانه موقف النبي عليه السلام قال الرواية
سجد بعد ما سجد سكر الله تعالى على وصوله الى تلك البقعة السنية
والروضة الشيفة فان حاف قوت المكتوبه بداها ولقته عن حية وقد
بعد هام يهض الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويقف عند اساسه
الكرام غاظم الطرف في مقام الهبة والاحلال ويستحضر قلبه حلاله
موقفه ومترله من هو تحضله ويمثل صورته اكليله وحضرته الكرام
في عينه انه موضوع في جده بازيه كالنائم وانه عالم بحضوره وقيام
وزيارته ويسمع كلامه وسلامه ويقف عندنا مستقبل القبلة بينه
وبين القبر اربع اذرع ولا يضع يده على الحطم ولا يقبلها ولا يجوز ان
يطاف بقبره عليه السلام ولكن الصاق البطن والصدور والظهر
بحدار قبره عليه السلام ويحكي مسجده باليد وتقبيله هكذا ذكر النووي
السافعي وشك في المعنى لان قدامه الحسني ثم بعد ذلك يرجع او اقل
لما عن النبي الشريف الكرماني عن اصحابنا واصحاب السافعي وعين
انه يقف وظهره الى القبلة ووجهه الى الحطم وهو قول ابن حنبل وصحيح
الاول لانه جمع بين العبادتين وخير الامور ما استقبلت به القبلة
ويضع يمينه على ساقه في كافي الصلوة ولا يرفع صوته بل يقصو فيقول
السلام عليك يا سيد المرسلين واسلم المتقين احام النبيين ورسول رب
العالمين السلام عليك يا خير الانبياء والحمد لله الذي هدانا لهذا
المحمدين السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا سيد الامم السلام
عليك يا طاهر السلام عليك يا شاهد السلام عليك يا عظيم السلام عليك
يا تيسر السلام عليك يا نبي الخير والبر السلام عليك وعلى اهل دارك واحل
سقيم السلام عليك يا قاض الحاجات يا خير البر السلام عليك وعلى اهل دارك واحل
واصحابك اجمعين جزاك الله عنا افضل ما احبنا بلياً عن قوله ورسوله

اشهد انك قد بلغت الرسالة واديت الامانة ونصبت الامة وازجت
العهود وجاهدت في الله حتى جاهدت حتى انك اليقين وعني وقدك يا
رسول الله حينك من بلادنا سبعة واملتة بعيلة فقطع اليك
السبل واكمل والمناوز والمهامه وقصدنا بذلك قضا حمله ورجا
فضلك والخطا الى ما ترك واليمن بزيارتك والتبرك بالسلام عليك
والاستشفاع بك الى ربنا فان خطايانا قد قصرت ظهورنا واورارنا
فداقنا كواهلنا واسال المسافع المستغفر وقد كمال الله تعالى ولو اهم
اذ طلوا انفسهم حاول فاستغفر الله واستغفرهم الرسول
لوحده والله تواب رحيم وقد جئنا الى ربنا واسال الله ان يمتنع على سنتك
بستغفر من الذنوبنا فاستغفرنا الى ربنا واسال الله ان يمتنع على سنتك
في ذنوبك ويوردنا حظك ويسقينا بكاءك عسر حراما والاذاما
يا رسول الله الشفاعة الشفاعة الشفاعة فان عجز عن حفظ ذلك
افصاف وقته اقتصروا على بعضه واقوله السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا ابا بكر الصديق وعن كمال الله انك لا تقول السلام عليك يا
التي رحمة الله وبركاته وعن ابن عمر انه كان اذا اراد من سفر الى القبر
فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا ابا بكر الصديق السلام
عليك يا ابياته فان كان احد من المسلمين اوصى بتبليغ سلام الله يقول السلام
عليك يا رسول الله من قال ان يشفع بك الى ربك ويسال العفو والرحمة
بم شيا حرم عن عيونه ودر دراع الى خليفته رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحججه لي بكر الصديق رضي الله عنه فان راسه عند منك
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويواقرهم ويسلم عليه ويشير بيده اليه
فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله وزفيقه في الغار وصاح
في الاسفار السلام عليك يا علم المهاجرين والانبيا وامن رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الاسرار اسعد انك ما نلت على طريقه
وسنته فاما بلحق والعدل في امته وكنت لا يتام ووصلت الاحام

فخر آل الله عن نبيله وعن سائر المسلمين حتى افسد الله ان يمتنع على منك
وتحسونا في ذممة نبينا وزمركم وفقتنا الى اقلكم شيا حرم قرر دمع
حتى جادى راس امير المؤمنين الاول عمن الخطاب رضي الله عنه
فان راسه عند منك لي بكر الصديق رضي الله عنه فسلم عليه
ويشير بيده اليه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين عمن الخطا
السلام عليك يا من تطق بالاصول وافق قوله محكم الكتاب السلام
عليك يا فاروق الامين الذي اظهر الله به الدين وكل به الاربعين
واستجاب فيه دعوى خاتم النبيين بم ورد على ربه شهيدا وخرج
من الدنيا حميدا فخر آل الله عن نبيله وخليفته وامته افضل
الحق ورضى منك احسن الرضا ثم تقدم قدر نصف ذراع وقف
بين الصديق والعاروف ويقول السلام عليك يا صبيعي رسول
الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام
عليك يا وزير رسول الله المعاونين له في الدين والعاملين بسنته
حتى انما كمال اليقين فخر آل الله حتى احسن رايون للنبينا وصديقنا
وفاروقنا ونحن نوسل بك الى رسول الله ليسمع لنا بم يدعو
لنفسه ولوالديه ولاهله ولا صحابه واحبابه والمؤمنين والمؤمنات
ويسال حاجته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في احسن ثم يرجع
فيقف بين المنبر والاسطوانة ويستقبل القبلة في الدعاء ويرفع
باليه ويخلص الشدة والرغبة وحده الله ويكث من الصلاة على النبي
ثم ياتي الاسطوانة التي ربطت ابوابها بقصة ما وهي بين القبر والوجه
ويصلي رعتين عندها ويسال الله والعفو ثم ياتي الروضتين
القبر والمنبر فيصلي فيها ما يسر ويكثر الدعاء وهو ساجد ويلتزم
من السبيل والذلة والشفاعة على الله والاستغفار والسكوت ووقفه
هذا القوم وهذه الدرامة وقد تبش في الصبيح من لي هوية رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبري ومنبري روض من رياض

الجنة ومنبركي على حصى ويقف عند المنبر ويدعو ويضع يديه على
الزمانه ويصلي على النبي عليه السلام ويسأل الله تعالى رضوانه
ورحمته ويتعوذ من سخطه وعقوبته ثم يأتي للاسطوانه الحسانه
فيختصها وهذا تمام الزياره ويجهد ان يبيت في مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويحيى ليلته فيه بقراءة القرآن وذكر الله ويلتزم
التردد الي قبره عليه السلام والله اعلم بالصواب واليه المآل وهو الذي
فصل صور هذه القبور المذكوره **وقيل هذا**
النبي عليه السلام **وقيل صورته هكذا** النبي عليه السلام

ابوبكر الصديق رضي الله عنه

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ابوبكر عمر

والمشهور الصورة الاولى فاذا فرغ من ذلك استحب له ان يأتي المشاهد
والمزارات مثل البقيع وفيه قبر امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي
الله عنه وفيه وقبر العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الحسن
وعلى زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب وقبر ابنته محراب البائر
وابنته جعفر الصادق الاربعة في قبر واحد في قبته العباس وفيه
ابراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبر مفرد وقبر عقیل جعفر
وقبر اربعة من اروج رسول الله وقبر رومه ويزورهم كل يوم ويصلي
في مسجد فاطمه ويزور هذا العيد يوم الخميس ويلحق الطائفة مسجد النبي
عليه السلام ويأتي مسجد قبا في كل يوم سبب فيدخله ويصلي فيه ركعتين
ويأتي برارسل الى نفل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبرأ حركي بقرب
المسجد فينوضها منها ويشرب من ما يهايم باقي مسجد الفتح على الحذف
ويزور جميع المشاهد بالمدينة وهي بلون موضعها غير هذا اهل المدينة وباني

الامار الى كان عليه السلام يوضا منها ويعتسل فيشرب من ما بها انباغا لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وطلب الشفا والبركة وهي سبع ابار فاذا عزم على الرجوع الى
اهله يستحب له ان يأتي قبر النبي عليه السلام ويعيد تلك الدعوات ثم يقول
عفو مودع يا رسول الله نسالك ان تسأل الله تعالى ان لا يقطع اثارنا من زيارتك
وحرمك وان يعيدنا سالمين غانمين الى اوطاننا وان يبارك لنا فيما وهب من
الولد وحول من النعم ويرزقنا الشكر على ذلك اللهم لا تجعل هذا اخر العهد
من زيارته قبر نبيك فان توفي في قبلي فاني اسألك في ما في مثل ما شهدت
به في حياتي لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد راعته ورسوله
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبلا عذبة النار سبحان
ريك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثم يوجه
الى الروضة فيصلي فيها ما يسر ويسأل الله تعالى العود والسلامة والعافية
ويتبع ان يخرج من حجرة قطرات من الدمع فاما آية الهول ثم يتصدق على
حوائر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يسر ويصلي **سنة ابو الفضل**
لجوهري في توديعه عليه السلام

لو كنت ساعة بيننا ما بيننا وشهدت كيف بكرا التوديعا
لعلنا ان من الدموع محذرا وعلنا ان من الحديث دموعا
ولعن **سنة عمر الله**

رفع الحجاب لنا ولأخ لنا طرقت فترق طع دونه لا نوهام
وإذا المطي بنا بالعين محروا وطور من طي الرجال حرام
قربنا من خير وطى لثوى فيها علينا حرمة وذمام
وفي المشهور من شت المنا سلك عن العتي ان اعرايا اسد عند قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم سن وهم
يا خير من دوت بالبقاع اعظمه وطاب من طيب من القاع والاهم
نفسى القذا لغير انك سلكه عنه العفان وفينه الجود والكرم
ثم انصرف فقال لعنه فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قفا راعيا لحي العدا في

فبشره ان الله تعالى قد عقره بشفا عني فخرجت طلبته فلم اجد له
اللاحقة الخامسة لا يحرم قتل صيد المدينة ولا قطع شجرها
ولا حيل لا حرام لادخلها في حق الا في وغيره بل لا يسرع وعند الامية
المدينة المدينة حرم وحرم صيده ووطع سحره وقال ابن المنذر في الاسف
قال مالك في المشهور والسافعي في الجديد واكثر من ائمتنا من علماء
الاصحاب لا جواز ما نل صيده ولا على فاطم سحره وارجح الخبر ان لي
ليلى وابن عديت وابن نافع المالكي وهو القديم للسافعي واحسان ابن
المنذر عن سعيد بن جبير وقاص انه كان يا حذ سلب القائل وقاطع الشجر
وبشره ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين قال ابو بكر بن المنذر
لكن لم يقل به احد بعد من الصحابة الا ابن ليلى والسافعي في القديم
قال النواوي المختار ترجيح القديم ورجح الخبر وهو سلب القائل
ولهم فيه ثلثة اوجه احدها القائل كافي الحديث وثانيها الفقرا
ورجحهم بعضهم وثالثها يكون ليشا المال وكلهم بما خالف الحديث لانه
جعل للقائل ولم يعلموا بالحديث والمذهب عندهم في السلب انه سلب
القتل ويدخل منه ثقته ومنطقته وثيابه وفرسه يعطيه
انرا يستعورته به ثم يسترد منه وقال ابو حامد منهم من
لا يتوك ما يستعورته ويا حذ سلبه وان لم يتلف الصيد بل اركب
من يده وقال ابن حنبل يراخذ ثيابه كلها حتى سراويله والظاهر لا ياخذ
فرسه بخلاف القائل ذكره في المعني والكتاب اخذ سلب احد العقور
والضبي بعد ارساله من غير قتل وسلبه ثيابه وثقته ومنطقته
وسلبه مع اهرم لم يوجبهوا شيئا في مثل هذا في احرم الجمع على كبر
بعد عظمه والكراد بالحديث المغلظ والذجر على ما ياتي عن حرمه قول
النواوي كتحريم القديم على المختار بخلاف مذهب السافعي ولا يجوز
نفيه القول القلم الى السافعي بعد رجوعه عنه وغسل ثيابه
القدر واسهاده على نفسه بالرجوع عن القول القلم قال عبد الرحمن

الفركاخ من جبال القوم القديم مذهبها له فقد كوي عليه الا ان يخشاه احد
غير مقلد للسافعي وهو من اهل الاجتهاد ومحمل مذهبها لنفسه وظاهر
الحديث ولا يفي حرمه بحيل الجنا الذي هو التطير او القهر وتوجد
في حرم المدينة بان ما لا يساوي نصف درهم اموال اعظمه وهذا
بناء في قياس الاصول والادلة الثابتة في الشرع مع انه ياتي لكون
عن الحديث بعد هذا احتجاج بقوله عليه السلام حرمت المدينة
كل حرم ابراهيم مكة وعن علي بن سعيد الخديري انه سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول في حرم ما بين لابتي المدينة كل حرم ابراهيم مكة قال
ابو سعيد كان احدا ياحذ في يده الطين فياخذه من يده ويرسبه وفي
روايه اني حرم ما بين ما رماه وفي رواية النسائي حرم ما بين
حبلها وفي حديث علي رضي الله عنه حرم من يمر الى نور اخو حبل السحان
وفي شرح البخاري لابن بطال اوضح الحديث لا وجب الجرا على من لا
سلب له وما يستعورته لا يتبع منه وصيد مكة لما كان مضمونا لمختلف
بين ان يكون له سلب او لا وما كان لم اسع في صيد المدينة جزا فمن
نفي كان اعلم من نفي فقيل له ابو كل قال ليس هو كذا الذي يضاد به
والى لا الرهه ونسأ ان النبي عليه السلام كان اعطي صغرا طائرا
بالمدينة فكان عليه السلام يقول له ما فعل العور يا ابا عور رواه
البخاري ومسلم والشيخان حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان
لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لعب واستبد
واقبل وادبر واذا احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل رخص
فلم يخرج لراهة ان يوديه وحش الوحش فيها واعلاق النار عليه دليل
ابا حنيفة وعن سلمة بن الاكوع انه كان يصيد الوحش ويهدي لحمه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا ابا سلمة اني تكون فقلت يا عدو تصيد برسول الله وانما اصيد
بصور وفنانه من ذرافك اما انك لو كنت تصيد بعقيق لسيحتك اذا

ذهب وتلفنك اذا جئت فاني احب العقيق ذكره في الامام من طريق
موسى بن محمد بن ابراهيم قال ليس في يفرده موسى هذا وكان يحيى بن
معين يضعفه وخرج الحديثين الحافظ ابو جعفر الطحاوي وغيره
وهذا الحديث سعيد في صيد العقيق وحديث سعد اصح في
الرواية لكن غير معمول به عند العلماء قال العجل حديث سلمة اولى به
اثبات الحريم للمدينة اضطراب كثير في حديثه فعند بعض الرواة
ما بين لا يبيها وعند البعض ما بين ما بينها وعند البعض ما بين جعلها
وعند البعض جعل ابي قسرة لا حمي وعند البعض ما بين عراقي
نوم لا عياض في الاكل لذل الرواه وللعدي عما يوافي عند البعض
ما كذا الى كذا وذكر بعض الرواة عسرا ولم يذكر يور او ترك فكانه
بما ضا واعتقدوا ان ذكر حضا وهم وفي الاكل انكر مصعب الزبيري
وعسرا وبنو و قالوا ليس بالمدينة عسرا ولا يور وانما يور مكة
وحكي الخطا انه قطع شجرة ما عسرا منوع وذكر ابن تيمية عن مالك
ان النبي عليه السلام اكل من قطع شجرة ايقا الهج بها وترغيبا
للمهاجرين اليها وتحسينا لصورها ولا يكون الهج اي حريم وظنين
الهج عن كرم اطام المدينة فاما زينة المدينة واعوها ايا حية
هدها ولو كان للمدينة حريم يحرم فيه الصيد وقطع الشجر كان في
حكم حرم مكة في صان صيده ويحرم وكان النص الوارد في حرم مكة وادها
في حرم المدينة لان الحريم هو العلة لوجوب الضمان ولو لم يوجبا
الضمان فيه دل على بطلان قولهم وانما المراد بالحديث للحريم الخاصة
لها يتوطن النبي عليه السلام بها وموته ودفعه فيها ويسببه لا يدخلها
الدخال وغيره كل بقع من ابقاها ملك حرسها ولا سئل ان هذا شرف عظيم
وربته عليه طاهري محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يلزم
من يتوطن حريم وحرمه الاضطهاد فيه ان يكون صيده مضمونا الا ترى
ان له كان لها حريم في اجاهلية ولم يكن صيده مضمونا فلان هذه

عقله ومتى احتج اهل الايمان بفعل الجاهلية ولم يكن لهم كتاب وهم عسرة
الاوثان ولا شيء في صيد ولا في سجن وبه قال ابن حنبل وهو الاصح
من مذهب السافعي وهو وادبا لمن وقال ابو جعفر الطحاوي ما ذكره
السافعي في صيد وبع فامعنا على روايه في ذلك ولا وجدنا فيه قولا
عن احد سواه ~~فاما حرمه~~ حرمه صيد وبع رواها احمد في المسند والبيهقي
وضعه احمد حديث صيد وبع وذل ابو بكر الكلال في كتابه المعال وما لا يخار
في ربح لا يصح صيد وبع نوا ومعه ووجه وجيم شدة هو بل لا اطاق
عند اهل اللغة وقال الجارمي اسم لصول الطائف وقيل لو تحدثها
وعند اهل الفقه اسم وادبا طائف وفي المعنى وادبا لمن وبلها الماهله
هي ما حية نوان وفي الكال اجاب بعض المالكية والسافعيه عن
قوله صلى الله عليه وسلم ما فعل العرب اياكم بحوا من احدهما انه عمل
على انه كان يقبل حريم المدينة والثاني عمن ان يكون ادخله من الكل
ولم يصد في حرمها قال المارزي هذا الجواب لا يلزم عندي على انهم
لان الخلال اذا دخل في صيد احرم من الكل وحيث عليه ارساله
واطلاقه لا يسيغ والقرص يصغر يصغر وهو اسم طائر صغير
فيل هو البليل ~~الاحص~~ السادسة قال النواوي في العامة من يردك
عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذارني وذا راى ابراهيم
في عام واحد ضمت له الجنة وهذا باطل لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
في كتاب بل وضعه بعض الصحابة وزيان ابراهيم الخليل عليه السلام
غير منكر ولا تعلقها بالبحر ولا زيان النبي عليه السلام بل هي قرية
على حدة ومثله قول العامة اذا خرج اقدس حتى فذهبوا ويزور بيت
القدس ويزور من امامهم وهو باطل وزيان القدس مسجده ولا تعلق
لها بالبحر ولذا كلهم التمسك بالحكاية في الروضة ووطع سقورهم ورسها
في القليل الذي من المنكوك ~~الاحص~~ السابعة ذهب ابو حنيفة
وجماعه من المحاطين من الله الى كراهية المقام بمكة شرفها الله خوف الملل

والشوم والانساط بسبب الله تعالى على وجهه يحصل به تسكين حروفه
الفل في الاحلال بحرمته وتعظيمه وتوقيفه وحرف اخراج الدتوب
فيها فان الذنب فيها اقبح في الدنيا يومئذ لله تعالى وسخطه وفي ذلك
الطمان نور المعرفة وزوال الولاية وفي الصغار يغلب نور المعرفة
لا سيما في تلك البقعة الشريفة ولهذا قال عمر بن الخطاب ضو حطية
اصبتها بحكمة اعني على من سب عن خطية في غير ما كان يقول يا اهل
الارض بمسكم ويا اهل السلام سلامكم ويا اهل العرب عراكم وقال ابن عباس
رضي الله عنهما حين احيا بالمقام كالأطراف والمدينة لا ناذيب ذنبا تركم
احب الي من ان اذنب ذنبا واحدا بكم فلهوف هذه الحصال كرهوا المحاوله
بمكة فان ذلك سبب بخاف منه المفت والسخط من الله تعالى وامل
شي يصدر من الانسان فيها السب والحكايات المدعومة وحديث الدنيا
فيها وفي المطاف والمسجد وقل من وجد محتور عن ذلك ومن قدر على
الوفاء تحفه وتعظيمه وتوقيفه على وجهه سعى معه حرمه البيه جلاله
ومبائه في عينه كما دخل كرم فالمقام بها هو الفوز العظيم والفضل
العظيم رزقنا الله تعالى ذلك منه وكرمه واستحقاقه لوكسفة محمد
والآل الكلدن المحاور بها وعن ابراهيم النخعي قال كان لا حلالا في مكة
احد اليهم من محاور البيت عن الشعبي لم يكن احد من المهاجرين
والانصار يقيم بمكة حرمهما سعيد بن منصور اللاحق في التام
ما حافي فضل البيت بيت المقدس وعرف حديث لا تسد الرجال الى بيته
مساجد الحديث وعن ابى ذر فلما يرسل الله اي مسجد وضع في الارض
اولا للمسجد الحرام ثم اى قال المسجد الاقصى خريجه البخاري وعنه ابن
عمر عن النبي عليه السلام ان سليمان بن داود عليهما السلام
لما بنى بيت المقدس قال الله تعالى حله لا حكا يصا ذوق حله فلو تيمم
لا يشع لا حد من بعله فاوتيه ولما فرغ من بناء المسجد سأل ان لا ياتيه
احد من الاصلوة فيه ان يخرج من طسه ليوم ولدت امه حرجه

النساء والنهر التحريك والدفع وعنه عليه السلام الصلوة فيه كالف
صلوة وعن عمرو بن دينار عنه انه سطر رد او ليس الناس في ردايه ولكن
الناس خرجوا احر وفي المناهج قد اثبتت المعادلات وشرع المعاملات ثم قدم
النكاح لما انه شتم على المصالح الدينية والدينية منها حفظ النساء والقيام
عليهن ومنها صيانة النفس عن الوقوع في الزنا ولبس عباد الله وامه حرجه
عليه السلام واهل التوحيد ومبائده الرسول صلى الله عليه وسلم بهم ووقع
على الجهاد لانه سبب لوجود الاسلام والمسلم وهو الولد والجهاد سبب
لوجود الاسلام تحسب

كتاب النكاح اعلم ان النكاح في اللغة هو الوطى
هلالي الحزب والصباح وطلبه الطلبة وفي النكاح في فارس النكاح
والبضع نكح اذا جامع وقد يكون العقد كذا فيه وفي الصباح وكاب
السهم ان يكون الرار والسر حسي النكاح الوطى حقيقة وقال الازهر
اصل النكاح الوطى وتطلق على العقد الذي هو سبب المعطى وهو الزوج
وقال الفرائد المرافة اضم بعضها فاذا لو انكحها فعنه اصاب نكحها
وهو من جهات في المسوط والمحيط وطلبه الطلبة وشرع النواوي
اصل النكاح اضم والجمع وقال القرافي هو في اللغة الدخول بقول
الاحمد بن محمد بن الوطى تدخل قال ويطلق على العقد كقوله تعالى ولستعوض
الذين كذبوا نكاحا اي صداقا ما لم يجز ان يكون من باب الاظهار اي سبب
نكاح للنكاح اولى من الاظهار تسمية الوطى تدخلا لا
تسميه لان ما كان من جهة الوطى داخل لا عي ومما كان من الوطى من حول
منه لا عي فلم يشترك في الدخول فلم يحقق النكاح ويحقق اضم من كل
واحد منهما لانه اضم صاحبه اليه والضم من احدها كانه صدق اضم خالف
الدخول بقوله المحاذ او من الاظهار فلان هذا الاظهار اولى لانه
لا يوجد في اللغة اطلاق النكاح على المال وحده بلصا وقيام المصاحف
اليه مقامه سابع لير عند عدم اللبس ولما قوطم في المطر الارض من ربح الناس

عنه فقلنا لو لم يكن الضم وتحتل الدخول ايضا وفي قول الغزالي
ان اليهودي يملك الاماني الشوق الى الامال التي يملكها
لصواعق الله يعني الضم وفي المختلف النكاح حقيقة في الوطى والعقد حقيقة
وزعم انه قد روي مشترك بينهما في الاشتغال ليس باصل فانه يكون
مواطئاً لا مشتركاً في الوطى القاسم الزجاجة يطلق عليها وفي المنافع قال
فخر الاسلام النكاح حقيقة في الوطى والعقد وفي صاحب المتابع جعله
حقيقاً في الوطى او في العقد لا يجوز ان يكون حقيقة فيهما لا استواء فلهذا
اولوية الجواز لا يمنع جواز كونه مشتركاً في الساقفة بل انه اوجه احصاء عندهم
انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى ذلك القاضي حسين في تعليقه
والثاني العكس والمالك حقيقة فيهما لا يستراك ذلكها التواويك استدلالاً
للاول بقوله تعالى اذا نكحت المومنات ثم طلقوهن من قبل ان يمسوهن
وهو كسر في القرآن والحديث وزعموا انه لم يأت في القرآن الا بعين العقد
وبلغة فلهذا نأخذ في بني فلان فانهم ورجل نكح بعين كسر الزوج
لضروعه والنكاح بالشر والضم اي يتزوج بهما وكان هذا لام خارجة
خطب فيقول كحل حتى قالوا استرع من نكاح ام خارجة وليس القاف
اهل اللغة وقوله تعالى حتى يمسح رجلا عينه والمراد به الوطى اعم
وما خالف فيه الاستعانة المسبب وذلك خلاف الاختلاف وقوله تعالى
حتى اذا بلغوا النكاح اي الافضال فان المحتمل يركب منامه صورة الوطى
وقوله تعالى الذي لا يملك الا ارأينه او مشركه من تمام وقول الفرزدق
الباردين عجايزهم والناسخ ينبت على حبله السرا
يجمعون ذلك قوله عليه السلام نأخذ البهيم يلعون وقول الامسي
ونكحوا حذرهم يهون **هـ** يعني المسند الموطون قال المطرركم
فيل للزوج نكاحاً لا نهدي الوطى **هـ** وهذا لا يسي عن من العقود
نكاحاً كالكسري والهبة والصدقة والاجابة ونحوها لان ذلك سلباً للوطى
لا محالة **والمسند** **هـ** قايدهم

انك من حصاها حصاها علمه بغيره ليك السهل والوعر
اي صحت علم الحصاة جمع اسم الى حرف الموالاة وفي المثل اسيا وانكنا الفل
فسر اي اصرا ما حل محل عروا وحش اسمه فسري ما يتولد منها ضرب مثله
للامر يتبعون اليه ثم يفترون عن موصله رجل خطب ابنة اخرفاي
وعليه امها فزوجها منه على كره وقال انكنا الفل امراسري ثم اسم الربع
المها فلفها بضرب به المثل للمخرب من العاقبة ولبس الحسنه القال اردو
والقرا احكام الوحش وفي كل الصيد في خوف المراهين بها ان
النكاح انما هو الظاهر والجمع ولا يكون حقيقة الا في الاعيان والاحسام
والعقد قول وهو عرض لا يفي بيمين ولا يكون الضم فيه الا محاراً
وهو الذي احسنه قول اللعين وعقد النكاح جعل البعد قسراً
والاجنبى نسباً وبصران كمنع واحد حتى صار المصروع
وروي الباب وروي كفو الكور في هذا طاهر وفي المبسوط كبير
حب لزيد النكاح اي الوطى وقال ابو علي الفارسي العيب فرق لطيف
فاذا قالوا لا نكح ولا نه او نكح فلان او احب فلان ارادوا به العقد واذا
قالوا انك امرائه او زوجته لم يريدوا الا الوطى لا استغنا بذكرهما
عن العقد انتهى كلامه ورويت مائة فان القول ليس متبعاً في العقد
بل هو ظاهر في الوطى او كحل هو الثاني متعين في الوطى لان الزوج حبه
لغيره في الكيام اذا مال ان النكاح في زوجته وامنه محل على الوطى
وفي الاجنبية على العقد لانه السهام والفرق بين الماضي والمستقبل
ان المستقبل محل على العقد الصحيح وفي الماضي محل على الكسري
كما نوافسداً فليكن في الاول قربة كحله على العقد دون الوطى
وفي الاخير المالكية كالبوجاهة كالحجاب النكاح حقيقة الجماع
واستعير للعقد به في المبسوط النكاح سنة وفي خير مطلوب عقد
مسهون وفي المحيط سنة موكدة وفي الكففة قيل فرض لقاية كالب
في المنافع هذا عند المتأخرين من يتساخنا كالجهاد وقيل قول الدردي

وقال في البدائع النكاح فرض حاله البهوان وخوف الوقوع في الزنا ولا
 خلاف في المسوط لا يسعه قوله حينئذ وقال النجاشي في كتابه النكاح
 في الشرع على اقسام اربعة واجبة غير موصوفة حتى الوقوع في
 الزنا والعنت وعجل عن السري ولا يذهب عنه بالصوم وواجب
 موسع ان كان كذلك فيقدر على السري ويخير بينه وبين النكاح فان
 كان يذهب الصوم وجب اخذ الثلثة على التحير والزواج اولى بك
 النواوي في المنهاج في شرح كتاب مسلم بن الحجاج لا يحب النكاح ولا
 السري سواء خاف الزنا ام لا هذا مذهب العلماء كافة ولا يفعل احدا وجه
 الاداود ومنه ان يقول من اهل الظاهر لا روايه عن احمد فانهم
 قالوا يلزمه اذا خاف العنت ان يتزوج او يتسرى قلت
 الظاهرية قالوا بوجوبه وان لم يحق العنت قال النواوي والناس
 منه على اربعة اقسام قسم يتوق اليه نفسه ويحرم موثقه فيستحب
 له وقسم لا يتوق اليه نفسه ولا يحرم المونه فيكون له وقسم يتوق اليه نفسه
 ولا يحرم المونه فيكون وهو ما مورنا الصوم لان الوقوع في الزنا
 ولا يتوق اليه نفسه فترك النكاح والتمس العمل بالعبادة اولى في حقه وافضل
 ولا يكره ان النكاح في حقه مكروه بل تركه افضل قلت بطون المذكورة
 على ترك الاول فباعثان يكون مكروها وفي المعنى ومحب على من خاف الوقوع
 في الزنا على قول عامة الفقهاء وفي الاصل وعندنا المشافعي قبحا وعند
 الظاهرية واجبا من وهو العقد دون الدخول ذكر مثله النواوي احتجوا
 بقوله تعالى فانكحوا وورد عليهم اخر الاية وهو فواحد او ما ملكت ايمانكم
 من السري فخير واجب قال ولا يحرم بين الواجب وغير الواجب ولا انقضاء
 عن حديث لناه ان حفص البصر لا يحصل لعقد وحده وهو الواجب عند
 داود وقال الماردي لا يحب السري بالاتفاق وفي المحلى في شرح المحلى
 لابن حزم الظاهري فرض على كل قادر على الوطى ان يتزوج او يتسرى
 ان يفعل احدهما ولا يبد فان عجز عن ذلك فليحذر من الصوم وهذا يروى في

في مسائل

الماردي وعاصم

الماردي وعاصم وهو اقعد ينقل مذهبه قال واجمعوا على انه لا يكره على
 المشافعية قلت قال المشافعية في النهاية واجمعوا على الرجل والمرأة ان
 يزوجها اذا باقت نفسها وهذا يروى على ابن حزم وفي المعتزلة لبعض
 المشافعية انما قدموا النكاح على توافل الصلوة والصوم اذا اليه نوا
 التقرب الى الله واشغلا لوجهه ويحصل من الدين ويحصل ولا يتوحد معقد
 وقصد الاتفاق عليهما والذين عنهما متقربا بذلك اليه التقرب الى الله
 سبحانه وتعالى وهذا ذكره ركن الدين امام زان عن شمس الدين السبكي
 ثم اطلقوا في المسئلة بلية الفاظ الا فضليه والاولوية والتقدم ولم
 ينبغي ان يكون الخلاف في الافضلية بلية اوجه احدها ان هذه
 اللقطة الاشتراك في الفصل وتوجب احدهما على الاخر كما لا ورع والاعلم
 والمشافعية يقولون النكاح سابع او محرم ولا تعلم بل محتاجا اليه
 فان احتاج اليه ولم يجد اهله يكره له ايضا وان احتاج اليه ليغض
 البصر والحسن بحيث لم يتزوج لو وقع في الزنا وهو واحد اهله المراءون
 يقولون لا باجبه قلت ولعل الذي ذكره النواوي ولم يذكر فيه خلافا
 هو قول المراءون وان كانت نفسه توافقه الى النكاح بحيث لو لم يأت به
 يقع في الزنا يكون واجبا بالاتفاق وتقدم على التوافل اجرا وعلى القريض
 اذا كان الوحيب موسعا كالصلوة في قول الوقت فاذا لم يقولوا بفضله
 النكاح فليكن يقع الشان في الافضلية واذا ذكرنا لقطة الاولوية والتعليم
 ثم استقام وقوع الشان في المسئلة اذ ليس من شرط الاولوية والتعليم
 الاشتراك في العمل فانه يجوز ان يباينوا في العمل اولى من تناول الكل
 مع انهما مشافعية في المحو ضنه واكلاوة بينهما ويصحان يقال بعدم العالم على
 اجاهل وعدم العالم اولى من يعلم اجاهل فاذا عرفت هذا فمع
 الاستغناء بالنكاح ومضاكم اولى من العمل بعمل العبادة وعندنا قال
 شمس الدين سبط بن كجوري في ايتار الاضاف وهو قول عامة الصحابة
 والتابعين وبه قال مالك والشافعية والنواوي وهو قول بعض المشافعية

في

والمالكية وقال المسامحة المحلى لنوافل العبادات والى فلان ذكر الشيخ
شهاب الدين القرافي في الذخيرة قول مالك مع السلام في دعاء الله سلك
الشافعية فيها عشر مسائل للمسالك الاول دعوا ان النكاح من قبيل
المباحات فليفتقد على المنع وبات بيانه انه عليه السلام قال احب
المباحات الى الله النكاح والمسالك الثاني هو من باب العبادات لانه احب
وقول كل مسرع والشر وهذا يصح من الكافر وهو غي وفاء الطباع عذله
الصلاة والصوم فانهما مطلوبان للناس فالا يستغفار بهما اولى والمسالك
الثالث ان الله سبحانه حيويين التزويج وتواحد وبين المسمى بمسرك
لا يقدم على النوافل فلذا النكاح لا يحل اولا للحدس والمسالك الرابع
ان النافله استحق على البدن من قصاصه من الفرج لانه راحة لا مشقة
فيه فكانت اولى لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها احرك
على قدر فضيكت والمسالك الخامس ان الصلاة والصوم النافلتان
عبادة محضتان والنكاح مركب من العبادات والمعاملات اول النكاح وسيله
الى العبادات فالعبادة المحضه والاصل اولى من الوسيله والمركب والمسالك
السادس ان العبادات مطلوبه الحاصل والنكاح مطلوب الاسعاف
فكانت اولى **مسألة** انه ان النكاح يخرج فيه الى كسب المال والافاق
منه فلهذا يسد به يقع في المظالم والمالك لعله وتوجه الحلال لاسباب
اليوم والمسالك السبع المسك بقوله تعالى وطع خلفي للجن والانس
الالتعبدون والاسس فقال ما خلق الله لاجله اولى من غيره والمسالك
الثامن المسك باب في صحيح البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه عز وجل انه قال
يرال عبيد يتقرب الي بالتواضع حتى احبته فاذا احببته ثبت سمعه الذي
يسمعه ويصبر الذي يصبره وفيل هذا لولم يوجد في النكاح لعمري هذا
افوي لهم في المسك والمسالك التاسع قوله تعالى وسيدا وحصورا وبيا
مدح الله سبحانه محي يترك الناس العذر على الجماع ومونه النكاح ولا

مدح الانسان عي ترك العبادات ولا على ترك المباح والمسالك العاشر وروا
فته حديث موضوعين قال ابو محمد بن حزم وهو هو اهما احدهما عبته
عليه السلام انه لا خيركم في الممانس الذي لا اهل له ولا ولد ولا آخر
من طوبى خديفه انه قال اذا كان سنة خمس ومائة وكان يري احدهم حرم
كل خير له من ان يري ولدا لان حرم في المحلى وهما موضوعان لانها
من روايه اى عامم رواه ابن الجراح القسطلاني لا يحتج به وبان
وضعها انه لو استعمل الناس فيه ما من ترك المسك لطل الاسلام والجهاد
والدين وغلب اهل الكفر وظهور ذلك وادله شك انتي كلامه وان
في المسالك عشر اول مدركه ووليلا المدرك الاول ان النكاح سنة مؤكده
على بين والنوافل مندوبه اليها فكان الاستغفار بالسنة اولى لاجلها
فليفتد اذا كان مولده والمدرك الثاني قوله تعالى فانكحوا ما طار لكم من النساء
وقول الله تعالى وانكحوا الايامي منكم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجمع
سعيها ذكرنا حتى لا يلزم الترك بالامر ولم يوجب له من النافله وهو
يطل دعوى الاجابة فيه قال سيبويه الدين الامدي في الاحكام الفقهية
والاصولون فاطبه على ان المباح غير مأمور به خلافا للمعنى من
المعزلة والمدرك الثالث قوله تعالى عليه السلام في الصحيحين يا معشر
الشباب من استطاع منكم الباه فليخرج فانه الخضر للبصر واحسن
للفرج ومن لم يستطع فليصوم فانه لو طع وجه المسك
به من وجهين الامر به كالتقدم والوجه الثاني بقوله تعالى
صوم النفل وانما نفل الله عند علم القدرة على النكاح فوايد الباه
المطلوبه وان كان المتزوج سوى امرائه بلسا سمي النكاح باه ومنه مياه
الابل والغنم وهي الموضع الذي تارك اليه بالليل وقيل المياه الموضع الذي
سواله الابل والعنما حتى يرجعهم هل عيان عن الميراث كمن بها على الجماع
وفي المياه اربع لغات المدح الباء ومع حذوها وباهه بادل لها من الهرة
وباه بالهاء تعبير بقاء والوجه الثالث والامر والمدح من الاسس والحصا

سفها واستنيصا لها والجيب قطع الذكر من اصله وجاعا على ورر عصا وهو
الحفل والتعب والصوم تقطع النكاح غالبا لا ضعفه القوة وتجفيفه
للوطية التي بولها المني وقد كبر في النكاح في الموطون من فقهاء
من الاعتدال يصوي عندهم بالصوم للزينة فليس في الناس لا سيما
اهل الحجاز لحرارة ارضهم ان النوحا من استطاع منكم يعني الكفا
ومن لم يستطع يعني الطول فليس المراد به من استطاع منكم
المال الذي يوصله الى الوطى لا الوطى نفسه فلو كان المراد بالاول الموطى
لما استقام ان يعاك ومن لم يستطع فعله بالصوم لان المحذوف
من الثاني هو المذكور في الاول فحذف الالف لانه الاول عليه والمدرک
الاربعة عن سعد بن عوف قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد
على عثمان بن مظعون النسل مسلم والنسل الاستطاع عن النساء
ثم استعمل في الاستطاع الى الله سبحانه وتعالى وهو محجة على السامعي
في احكام النسل والمدرک الخامس عن انس قال ركب اتي بيوت ازارج
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته عليه السلام فلما اخبروا
كأنهم يعالونها فقالوا انك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عقد
الله له ما تقدم من ذنبه ولم يخرجه لاجلهم اما اذا فاني اصيل الليل
ابدا وقال لا افترأ الى الصوم الدهر ولا افطر وقال لا اخرا انا
اعتزل النساء ولا اتزوج النساء ابدا فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم
فقال انتم الذي قلتم لا اولاد اما والله اني لاجسام لله وانما هم له للذي يصوم
وافطر واصلي وارقد واتزوج النساء فمن رغب عن نسائي فليس بي
اخرجه البخاري في صحيحه فاخرجه صلى الله عليه وسلم ان النكاح سنة واوعد
اكثر عن نسائه فمحل ولا نوح هذا التعليل في ترك التوافل والمدرک
السادس قوله صلى الله عليه وسلم اربع من سنن المسلمين الحجاب
والحيا والعطر والسبأ والنكاح رواه الترمذي وقال حديث حسن
والمدرک السابع في صحيح مسلم وفيه عن منكر صدقة وفيه بضع

رواه

احكم صدقة قالوا رسول الله اياي احبنا سئوتم ويكون له فيها اجر قال
اراسم لو وضعها في خرم اكان عليه وزر فكذا اذا وضعها في خرم الفحل
كان الاخر والصدقة افضل من صلوة النافلة انما قالوا والمدرک الثامن
عن علي بن رضوانه عليه السلام قال لعطاء بن ردا عنه الهلالي هل لك
زوجة قال لا قال ولا حارية قال فانت موسى حبر قال وانما موسى قال
انت اذن من اخوان الشيطان ان سئمت النكاح شواركم عزابكم رواه احمد
ابن حنبل وابن ماجة وابو يعقوب عبد البر وذكره حار الله في الفائق ويزاد
فان كنت من رهبان البطاركة فالجنى بهم وان كنت من سئمت النكاح
قال ورواه ابن ماجة ورواه احمد بن حنبل ورواه ابو داود وسليمان بن داود
السياطين والمدرک التاسع قوله عليه السلام من تزوج فقد سحر
سحر دينه فاذا ادي الفرائض والسنن والآداب وقد تزوج فقد سحر دينه
كله بخلاف فعل التوافل مع ترك النكاح والمدرک العاشر التمسك
بقوله صلى الله عليه وسلم من كان على ديني ودين ابي داود وسليمان بن داود
ان وجد الى النكاح سبيلا والا فليجأه في سبيل الله تعالى ذكره في الفردوس
ومحبة والمسك به من وجهين احدهما الاثربة وهو للوجوب والى الثاني
تعدده على الجهاد بالزينة ولا شك ان الجهاد افضل من النافلة فاكان بعدا
على الا فضل وهو افضل قطعا والمدرک الحادي عشر عن ابن عباس
انه عليه السلام قال تزوجوا فان يوما من التزوج خير من عبادة الف سنة
ذكره في الفردوس والمدرک الثاني عشر في عسرة قال عليه السلام خير الناس
من سقى الناس والمزوج يبيع اموانه واولاده بالانفاق الدار عليهم وحسبها
عن الوقوع في الزنا وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سبعة لا يهلكون
لنفق نفقة سبعة بها وجه الله الا اوحي بها حكي لم تحلل في في امراك والمنفل
بالصلوة نعمة فاضر عايشه لا سعادته وهذا المعنى فضل العالم على
العابد للنعمة المتعددة والمدرک الثالث عشر عن علي بن ابي طالب
الاعمال ادومها والنكاح ادوم اذا نافلة يوكي بها سماعه فسادا والمدرک

السابع عشر كل عليه السلم في الصلوة النافلة الصلوة خير موضع
فمن ساء استكرهها وان ساء استقل ذلك في الفردوس وعزله الى
سند احمد بن حنبل والمسلم للشيخ الطبراني وفي النكاح قد امر به وحث
عليه ودم ثاركة استله دم والمدرک تحت أس عشر من فوق الدلال
علي الحث على النكاح والاستكثار منه ما اعتل الصلابة حتى بات أبو بكر
الصديق رضي الله عنه عن ثلاث نسوة أم رومان واسبا وندج حارجه وبنك
عمران بن أم كلثوم بنت علي وفاطمة رضي الله عنهم وبنك عثمان بن
وطب عن علي بن اسد بن عشرين مائة من حرفة ومائة سريه وام ولد وط
الزهر عن اربع وط عبد الرحمن بن عوف عن اربع نسوة وتزوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسع عشر امرأة خمس من لم يدخل من وتوفي عليه
السلم عن تسع عايشه وحفصه وزينب وام سله وام حليه وميمونه
وسودة وجويرية وصفية فكل ذلك السفا في شرع الحكم وكان القوم
يحول مناجاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناسي به في افعاله والمدرک
السابع عشر ذهب قوم الى قرضية النكاح وهم الظاهرية وقوم
الى اباحته اولادهم والقول بانه سبه موكلة هو المتوسط بين القولين
وتخير الامور اوسطا وكل الاطراف في غلبه للسنة من يورث حنان علي
الذهب والمدرک السبع عشر لو قلنا ان النوافل افضل لصار الناس
الى الافضل فيلزم بطل المصوب وبه يقول التوالد والناسل فيرتفع الدين
من اصله بغلبة الكفار وهذا لا يجوز اصلا والمدرک الثامن عشر
ذكر في المحيط ان النكاح مصالحه اجم ومنافعه اعم اذ هو سبب لصيد
نفسه باعنا فاعن الزنا وسبب بقا العالم الى قيام الساعة بالتوالد
وجمعة الناس من الموفات فاهل لا يصرون تحقظه الا بحياطة ورص
وذلك بالنكاح وبه يمنع عن السفار عداي النوافل لا يجوز بها وتقليل
عذابها مدة طويلة وفي ذلك امتناع عن القيام بالاعمال والجهاد والمصالح
الدنييه والدسويه وكان لولي كالمسان لا يحكم بالعدل وان كان فيهما

فما سهو النفس سفاذا الكبر وامثال الامر وذلك من اعظم حطوط النفس
والمدرک الثامن عشر عشر عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان موبسرا
الا ان يزوج فلم يزوج فليس منها والمدرک لكوني عشر عن شداد بن اوس
وكان قد ذهب بصره قال فوجي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اوصاني ان لا ألقى الله اعزب وقال معاذ عند موته زوجوني فاني
التي ان ألقى الله اعزب وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان يكون في الدنيا ليلة امرأة روي ذلك ابو بكر بن عبيد بن الجواب
عن المسلك الاول ان قوله عليه السلم احب المباحات بسبب ان
يلون النكاح محبوا وانهم لا يقولون به لانه مباح عندكم والمحبوب
غير المباح بالاجماع فيطال احتياجه حكم به وعلى قوله يلزم ان يكون
المباحات المطلوبة للسؤال ولا قائل به اذ لو كان مطلوبا له
لا يبقى مباحا فثبت انه لا يمكن العلم بهذا الحديث وعن الثاني لا
يلزم من ثبوته على وفق المطابع ان لا يكون مبدوا اليه فان القضا
والامانة والخلافة على وفق المطابع لما في ذلك من مثل النفس اليه
بسبب الجاه ونفاذ الكلمة وحصول الحسد وهو عبادة ومندوب
اليه وفرص وسرب البول على خلاف الطبع وهو خرام وعجب
على المحض طواكل الميتة مغرانه لا محلا في قوله سبب لا يحكم الطبع
وعن الثالث لم يلزم ان المراد من قوله اول مقلب ايمانكم الشرك بل يجوز
ان يكون المراد به الزوج بالامه وهو الظاهر من اول الآية ومن قوله
فواحد اي فانكحوا واحدا وانكحوا ما تملك ايمانكم اي نكاح امه الغير
ولا قال نكاح الامه اذ رجع عن قوله فانكحوا ما طابت لكم من النساء مني
وربما ورابع فان المحرمين لا يجوز عندهم فلم يندرج نكاح الامه
تحت الامر في اول الآية ولان الشرك قصد الرجل مندوب اليه فممنوع
وعن الرابع الجواب من وجهين احدهما ان لا نسلم ان كل ما كان فيه المشقة
التي يكون التولي فيه الشرف فان تولد رعاي الفرض للثمن تولد

اربع هن هل وقد ورد ان سبحان الله عن الجنة وهو فعل اللسان اخف
من ركني النافله وتاثيرها لا ينسل ان التوافق استحق على البدن من الاستغفار
بصالح النكاح واعدا به فان فيه الشباب المال الكلال والقيام
بواجباته طمأنينة لاولاد وكفهم وموادم وفيه تعف البدن والقلب
وعن الخامس ان لا يطل برء الوديعه وردا المقصوب فانه منزعج على
النفا فله وان لم يكن عباد محضه والسبب اس منوع ولا تراعى فيما
ذكره ابل في الاولويه وعن السابع ان معنى قوله تعالى ليعبدون
صداخهم للعباده لا نفس العباده وفصل ابو حنون وهو فرض عين
والخلاف في التوافق وفي الامور بالعباده ولا كلام فيه مع
انه لا يسعى ان يكون حلقه للنكاح ايضا وقد قلنا خلقوا له وهو
قوله تعالى وحصل منها زوجها ليسكن اليها مع ان الآية وان كانت عامه
في حق المحاولين من الجن والانس هي مطلقه في العباده فيصدق
بواحد من كل واحد فيجعل على التوحيد او على العرايض دون التوافق
وعن الثامن ليس المراد به من ترك سنه النكاح والعرايض وتعرف
الى الله تعالى بالتوافق ولا بد ان يكون ذلك بشرطه ونحن نقول به عن
والسابع قال ابو بكر بن العربي في العارضه فلان هذا منكر
من ثلثه اوجه اولها انك ذكرت محي ويسد محمدا ورغبته ووجه
له وحسنه عليه وتقدمه فيه وهو كان اقرب دسا ونسبا زكيت
به من محي فانها انك قلت سرعيه من قبلنا لست شريعتنا
ولا بعدك منها تحرف بالثالث ان الحضور الذي يترك للناس مع القدرة
عليه حسبا لنفسه عمن وكان ذلك سرعيه وسريعتنا النكاح
قال الله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وفي السبعه عن
بلثه حقه على الله عونه المكاتب الذي يريد الا اذا والناج الذي يريد
العفاف والمجاهد في سبيل الله قال وهو صحيح وعنه عليه السلام
انه لا اذا خطب اليك من رضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعل

تكن فيه في الارض وفساد كبير في اليكرو هذا حديث حسن صحيح وقوله
النكاح تعامله فلان بل النكاح الذي يفصله على النافله عيانا على
ما امر وعدم لرومه بالبدن لعقد شرطه وهو ان يكون من جنسه
واحد مقصودا معولان لزوم النفا فله بالتدبير الحاجة الى احوال الفضيله
وهو حاصل ههنا لما ذكرنا لوقا لله على حجة الاسلام او صوم رمضان
لا يلزمه شي فابن ذكره في النكاح في المارري قوله عليه
عليه بالصوم اعترافا لعاب ومن اصول النكاح انه لا يعزى بغير
وقد جاشا ذاتي قول بعضهم عليه رحمة الله في حصة الاعتراف
قال القاضي في هذا قول ابي محمد بن قيسه ولي القاسم الرجاوي
وقال بعضهم هو عماله ووجه من داله صوابه لا يجوز اعتراف العاين وانما
بغيري انما هو والشاهد والاعتراف بالشاهد والاعتراف بخباين
وهذا نص ابو عبيد على الصواب في هذا الحديث في المعركي غائب
ولا يكاد العزى بغيري الا الشاهد فنقول عليك ريدا ودونك عمن ولا يعزى
عليه الا في هذا الحديث ولذلك كلام سيبويه ومن جعل من امر هذا
الشان وقالوا انما يومويه الحاضر ولا يجوز دونه ريدا ولا عليه
عزوا وانما يريد عبر المحاط به في السرا في هذا مع سدور حركي للامور
ذكر نصا في الحاضر في القاضي ليس بالحديث اعتراف بجهله بل هو
خطا لمن حضر من الشباب في استطاع منكم النساء فلتزوجه
ومن لم يستطع فعليه بالصوم والاضير ليس باختيار ترك الكاف لعدم
نفسه لاجل الخطه من وان كان حاضرا كما لو قلت لرجلين من قام منكم
فله درهم فاضير لمن قام من احد الحاضرين لا لغيره في التواوي المعسر
هم الذين كسبهم وصفت واحد في الشباب معسر جمع شباب وجمع على سببه
وهو من التواوي الى بلث سنه فلان وقاعل لا يجمع على فقال والسيوف
معسر والشباب معسر قوله النكاح يفقد بالاجاب والقبول عن

عن في المنافع الذي ملوظه او لا يسمى اجاباً من اي جانب كان والتميز
البيان قال الله تعالى حكايه عن الملك ان كنتم للدنيا تعبدون اي تبينون
وفي كواشي الزكاج عيان عن معنى شرعي كسب في المحل وقوله روجب
ونزوجت الله انعقاد ذلك الحق لسرعي مثل بقولك كسب بالقلم وصبر
ما لسفوس في المقدم احكاماً لانه توجه وجود العقد اذا اضل به القول
فالان الصغره وان كانت لا خياراً وضعاً فقد جعلت للانسان سرعاً
وفعاً الحاجة في كواشي لان لا خياراً ولا ظاهراً ما كان اوسيلون لا
لا شأب ما لم يكن لا تركي ان يقول كسب وفقد لا يوجد الصيام والعوج
فكذلك قولك روجب ونزوجت لا يشك في كسب باعبار الوضع وانما ثبتت
الزكاج هذا اللفظ لانه جعل اسم في السرع للحاجة فلهذا
صغره روجب ونزوجت ونعتب واستثريت وطلبت واعتقتا يستعمل
في اللغة والوضع لا خياراً ولا انشأ فان ذلك كان عندهم معروفاً في
اجاهلية فالسرع فقه لانها كانت لا خياراً لا غير فجاءت الانشأ
في الشرع للحاجة فان الحاجة كانت محققه في الجاهلية وكان لهم ان
تعتس قال عليه السلام فلدت من نكاح ولم اولد من سفاح ثم الفرق
بين المحبر والانشأ من اربعة اوجه الوجه الاول ان لا يشك
سبب بل لوله وليس لكبر سبباً بل لوله فان الحقوق اسباب بل لولها
ومتعلقاتها بخلاف لا خياراً الوجه الثاني ان الانشأ ان يسعها
طلوها والاخبارات تتبع ملولها بيان الاول الملك والطلوق منها
بشان بعد صدور صيغة السع والظليق وفي اخرها فان وانب
قام رند تبع لقيامه في الرتب الماضي الوجه الثالث ان الانشأ
لا يحل التصديق والتلخيص لا يحسن ان يقال لمن قال امرانه طالق ثلثا
صدق ولا كذب لان برين لا خياراً عن طلق امرانه الوجه
الرابع ان الانشأ يقع منقولا غائباً عن اصل الوضع في صيغ العقود والطلاق

وقوله سعة الجا
والفهم لاسانه الى
دلالة المعنى السعي

والعناق ونحوها وهذا الوفاك لا من انشأه احداً كطالق احداً كطالق مرتين
جعل الثاني خيراً لعدم الحاجة الى النفل وقد يكون اسباباً للوضع الاول
كالنكاح كالاوامر والنواهي فانها للطلب بالوضع اللغوي الاول والآخر
يكفي فيه الوضع الاول في جميع صورته كالشهادتين اللغوي في حمله
في القوا على عقد جماعة من الفقهاء ان احداً لا يجوز للصدق والذنب
تستفاد من الوضع اللغوي وليس كذلك لا يحل الخبر من حيث الوضع
الا الصدق لا ينافي اصل اللغة والكفران معنى قولنا قام زيد حصول
القيام منه في الزمن الماضي ولم يقل احد منهم ان معناه صدور القيام
او عدمه وكذا معنى سيقوم زيد صدور القيام عنه في المستقبل
الا ان معناه صدور او عدم صدور ولذا زيد في الدار معناه لغيره
استقر ان فيها فثبت ان معنى الخبر المسمى انما هو في اللغة الصدق
دون اللذيق معنى قوله في خبر من يجوز عليه اللذيق هو كمال الصدق
واللذيق ان ذلك من جهة المالك لا من جهة الوضع اللغوي مع ان هذا يستقيم
قول محمد في الجراح ان اخبرني ان فلان فاعلم ان الصدق هو اللذيق لانه
يستعمل فيهما من جهة المالك والمخاطب ثم ان وضع العقود يجوز
وتحت استثريت وان حو طلع طالق وكذا هل هي اسما او حيز
فلا فالاحتمال انها اخبارات على اصلها اللغوي وقيل غيرهما
اسما ان منقوله عن الخبر فثبت هذا هو قول الحقيقة كاذب
صاحب الكتاب وغيره ولم اوفق عن كتيبه على ما نقله عنهم واسدل
هذا القول بامور احدها انها لو كانت اخباراً لكانت كاذبه فانه لم يبع
صل ذلك لوف ولم يطلق والذنب لا غير به لانها معنيين فدل على
انها اسما ان حصول الوارم الانشأ فيها وثانها انها لو كانت اخباراً
فكانت اما كاذبه ولا غير بها او صادقة تكون توقفه على تقدم احكامها
فاحكامها حينئذ اما ان يتوقف عليها ايضا فيلزم الدور ولا يلزم عليها
اولا يتوقف عليها فيلزم ان يطلق امرانه ويعين عبده وهو ساكت

فانها لو كانت اخبارات فاما ان يكون خبرا عن الماضي او الحاضر وحسب تقدير
عليها على الشرط لان الشرط لا يكون الاستيفاء او خبرا عن المستقبل
وحسب تقديره على التصريح بذلك وهو لو صرح وقال امراته ستكون
طالق لم ينفذ لانها كانت بمعنىا وراها لو كان مطلقته في العدة انت
طالق لزمه طلقه اخرى باعتبار الانشاء ولو كان حواكم يلزمه ما لم
يوقعه لصدق الخبر بدونها وخامس **قوله تعالى فطلقوهن**
لعدتهن والطلب الانشاء بخلاف سادس **قوله** ان الانشاء هو الصادر
الى الفهم في العرف فوحيد ان يكون منقولا اليه علمه بالسيادة الدارج
فالتصديق للحكيم اما الاول فانها يلزم ان يكون لكذا ان لو لم يقدر
فيها صاحب الشرع بقدوم مدلولاتها قبل المظن بها وبحيث ان يقدر ذلك
لتصديق تصديق المتكلم بها والاضار اولى من الثقل لما عرفت في اصول الفقه
ولان جواز الاضمار جمع عليه والمفعل محتمل عليه والجمع عليه اولى واذا
كان المدلول عليه مقدر قبل الخبر كان صدقا ولا يلزم الكذب ولا العقل
لان انشاء وتصديق اخبارا ولم يخرج عن موضوعاتها اللغوية وعلمنا بالاصل
في عدم العمل وانتم خالفتموه وعن الثاني ان الدور غير لازم لان الطلق
باللفظ لا يتوقف على شيء بعده يقدر لتقدم المدلول وتجدد المدلول
حصول التصديق وتلزم الحكم فالصدق متوقف مطلقا واللفظ متوقف
عليه مطلقا والصدق متوقف على اللفظ ويتوقف عليه الصدق فانها
ملكها امور مرتبة بعضها بعد بعض وليس فيها ما هو قبل الاخر وبعد
حتى يلزم الدور فلها في الاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب والاب
الدور وعن الثالث اننا نلزم انها اخبارات عن الماضي ولا تعذر العمل
وبما **قوله** انما ضابطه القدر لا بالحقائق ومثله يدخله حرف الشرط
وسمعه الى الاستيفاء بخلاف الماضي المحقق وعن الرابع ان اراد به الاخبار
لم يلزمه طلقه اخرى وان قصد الاخبار في طلقه ثالثه فمحتاج الى التقدير
للمتروكة التصديق فيلزمه الثانية بالتقدير كالا ويلي فقوله انما عدم

من الطلاق يستعني عن البعد عن غير مسلم وعن الخامس ان الامر متروك
بالحد خبر بعد الشرع فله الطلاق فيلزم الطلاق لا انشاء ويكون
اللفظ خبرا صرفا لا سيما كما ذكرتموه وهو ممكن ولا حاجة الى العمل
وبما افه الاصل فلهذا اجوبه حسنه الحقيه بحقه صحيحه وهذا
يلكي صفة المباحث من الكهين على اتم الوجوه ولم ارها الا حديث من
الحقيه والسافعية ولا غيرهم واعلم على السادس **قوله**
ويستفاد بلفظين يعبر بهما عن الماضي والآخر عن المستقبل
مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجك لان هذا توكل بالزوج فقوله
زوجك يستفاد النكاح به وحده ويقوم مقام الاجاب والقبول
والواحد في النكاح يتولى طرفي عقد النكاح فلم يكن انقضاء بلفظين
واما اللفظ الاول توكل منه لا غير محال في البيع فانه لا يتولى فيه
الواحد طرفي العقد الا بالاب ولكن استحيانا والفرق بين النكاح
والبيع من حيث اوجه اوطا ان الكفوف في البيع يتعلو بالوكل فلو
تولى الواحد طرفي البيع افضى الى الساقى ولا كذلك في البيع الربيع
لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره من حقوقه ولا نه سفوفيه ولا
وكيل الزوج لا يطالب بتسليمها بل هو سفوفيه وعنها ما نهي
ان قوله في البيع يعني تحولا على السوم فلم يكن توكله بخلاف النكاح فانه
لاجل على السوم لتقدم عليه قبل ذلك فانه كاليها ان في النكاح يوم
ينقضاء العقد بذلك واحتياج الى ان يقول بعد قول الولى زوجتك قبل
فيما استوع عن القبول فيلحق الولى بذلك العار والسنة فلهذا
بنته منه فلا ينفذ بخلاف البيع حيث لا غا ولا مرد ولذا لو قال
الزوج حيثك لتزوجني انتك او حيثك خطيبا انتك فقال الاب
زوجتك صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامراه انت زوجك على الف درهم
فالتقدير تزوجك على درهم لان النكاح لا يخص السوم وكان الظاهر
من جميع ذلك الاجاب ذكره الاستيعاب وغيره وفي اليساع يريد بالاستيفاء

لفظ الامر وسقط باللفظ الصريح المحال والاستقبال مثل قوله ان تزوجك
وانك ليك وحيثك تزوجني ابتك فعلا لا يثبت فلهذا وجبك فالنظر لا يتم
في ذلك كله ذكره في النسياع وقوله ان تزوجني لا يجزئ كمال لان لام هي موصولة
لاستقبال وعن محمد بن الحسن الخطيب على الف تعاقب وقد فعلت لا يصح حي يقول
الزوج قد فعلت وفي الخلع هذا المذهب وفي المراجعة ان لا يرد به اكمال العقد
النكاح وفي خواتمه الا كمال الزوجك هكذا وحطبتك على كذا فقلت قد
زوجتك بعقبي صح وهذا استحسان محلل في النسياع والخلع ذكره السرخسي
وفي المراجعة ان يعقد بقوله تزوجت ويقول لا يجوز قلت او قال الزوج
قد فعلت وفي المراجعة ان الزوجك فلا فقلت قد فعلت ولو قال خطبتك
بالف فقلت زوجت نفسي منك كان زكاحا ولو قال اعرضتكم لنفسي فقلت
قلت يعقد وفي خبر مطلوب من غير حنفية قال تزوجني بتك ولو حنك
او حيث خاطبا او حيث تزوجني منك فقلت قد تزوجتكم صح قال الزوجك
سني قال فقلت قد فعلت عن المهر صح وان قال فقلت ولا اقبل المهر لا يصح
لانه رد وعن غير حفص البير صح لان المال في النكاح يقع في المهر لا في
لو قال تزوجني بتك فقلت لا زكاحا ولا ذهب حيث ثبتت خصه اليهود
لا يعقد وقال الامام محمد بن الفضل يعقد في المراجعة صريحا
في قوله نعم او صريحا في المراجعة انه يعقد قال تزوجت نفسي ولم
تؤد فقلت لا هو الصريح فقلت نعم لا ان يقول فقلت لا بني وهذا يدل
على ان من قال بعث هذا فقلت لا خروفتك واسميت به وان لم يقل
بعث منك اذا كان بينهما عقد مائة الميع فقلت تزوجتك على كذا ان جاز
الي او رضى فقلت لا يصح ولو كان ابوها حاضرا في المجلس فقلت
اخبرنا ورصيت جاز وحي واما المقعد قال لا تزوجك او تزوجني نفسك
او حيثك خاطبا او خطبتك الى نفسي فقلت لا يصح فقلت لا المهر او
لم يذكر صح ولذا لو قال الزوجك تزوجتك على عسرة دنائير فقلت لا الرجل
تزوجت نفسي منك يجوز ولا فرق بين ان يكون ذلك من جانبها او جانبها

زوجت نفسي منك فقلت لا يصح
وفي هذا المذهب لا يجوز

وفي البدائع يعقد بلفظين ما ضمن مثل زوجت وتزوجت ولفظين
وتعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل زوجتني ابتك
فتقول لا تزوجك او تقول حيثك خاطبا ابتك او حيثك تزوجني ابتك
فتقول لا تزوجك او تقول لامرأة ان تزوجك على الف فتقول قد
تزوجتك على هذا او تقول لها تزوجني او انكحي نفسي فتقول قد تزوجك
او انكحتك نعمدا استحسانا وفي القياس لا يعقد لان الاول عمدة
اذ لا امر لا استقبال وجه الاستحسان انه توكل على ما امر ولو قال
وكذلك بان تزوجني نفسك فقلت لا تزوجك نفسي يعقد ذكروا في البدائع
وفي المراجعة ان حسان صغيرا قال ابو ابيها زوجت ابنتي هذه
من اهلك هذا وقيل بم ظر ان اجاربه كان غلاما والعمدة جارية
جاز النكاح وفي فيه المعنى المنية قال شريك في النكاح جاز
عندك لان تزوجت بصلح الجانيين فجواز النكاح وقال العباسي
ان طرأ الزوج غلاما والزوجة جارية جاز ولا فلا وفي جوامع الفقه
لو قال هل تزوجتني كحضرة اليهود وصدقته لم يصح على اختياره
ومن الله ولو قال تزوجتك ان رضيت او رضى فلا يصح في المجلس فقلت
رضيت او قال رضيت جاز وفي العينة قام احد الزوجين قبل القول
بطل وفي بطلان التسوية روايتان وفي البدائع والمهور في القول للس
بشرط عندنا خلافا للشافعي ولا قول قال ابن حنبل وفي الفقه ما ك
زوجت نفسك من اني ليس هذا اذ لم قال ان سلم يعني محله له
بنت واحدة فقلت نعم تزوجتك متى صح وان كان له بنتان لم يصح مروج
خاصه متعبه لم يجرها اليهود ولم يجرها اسمها ونسبها يجوز الاخذ
يصير له بنت واحدة اسمها فاطمة فقلت تزوجتك متى عاينه لم يصح الا
ان يقول عاينه هذه لان الاسم لغوي المستار اليها تزوج امرأتي
بنت فقلت ليس معها غيرها وكسرها كلاما صح وان كان معها غيرها
لم يصح الا اذا عرفوا كلامها سميت في الصغير باسم وفي الكبير باسم زوجت

جامع

ابن أبي عمير

بالعرف، قالت زوجتي نفسي بعد انقضاء عدتي لا يصح وكذا لا يصح تعليق النكاح
بالشروط بخلاف ما فيه الى وقت مستقبل له بيان انهم واذلت رفرح
فقال زوجك بنتي ولم يسمها صح ورجعت نفسها منه فلم يقبل شيئا بل دفع
اليها المهر في المجلس وهو قول قاله يوهان الدين السمرقندي وبرهان
الدين صاحب المحط وقال الفاضل يرفع الدين لا ينفقها لامرأة السلام
عليك بارز وختي فقلت السلام عليك يا زوجي لا ينفق ذلك علي السعدي
في السك ويسحب ان يكون النكاح ظاهرا وان يكون قبله خطبه وان
يكون عقد يوم الجمعة وان يهوى عقده واني رسيده وان يكون بشهود عدول
واوجب داود ودوحه الخطيه في النكاح والنفقة الا ربيعة على
استصحابها عند العقد واستحبها مالك عند الخطيه ايضا وفي المعنى
اذا قال الخطيب للولي ازوجك فقال نعم وقال للزوج اقبلك فقال نعم كان
ذلك نكاحا لان نعم مغرة لما سبها وقال الشافعي لا ينفق بذلك وان
قال زوجك بنتي فقلت ينفق وهو قول مالك في الذخيرة وابن حنبل
في المعنى وقال الشافعي لا ينفق حتى يقول قبلك هذا النكاح او نكاحا
قال في المنهاج على المذهب ولو قال زوجك بنتي فقلت قبلك هذا النكاح
او نكاحا فهو لو تقدم القول على الاجاب بان قال ازوجك اسك فقال
زوجكها او قال زوجي اشكف قال زوجها ينفق عند الامة الثلاثة وقال
ابن حنبل لا ينفق وانفقوا على انه لو قال زوجك بنتي فقلت زوجني او
فقلت قبلك زوجك لا ينفق وفي المنهاج لو قال زوجني فقلت زوجك
او قال الولي تزوجها فقلت تزوجت صح ويصح نكاح الهانلة والملي وبة قال
ابن حنبل وهو المشهور من مذهب مالك ذكره في الذخيرة قال عليه السلام ثلثة
هن جسد النكاح والطلاق والرجعة روة الترمذي وهو حجة على
الشافعي في النكاح **قوله** وينفق بلفظ الانكاح والشروع والجهة
والصدقة والميل في الذخيرة روي الحسن بن عبيد الله ان كل لفظ ينفق
به سى ينفق به النكاح وهذه الرواية تدل على جواز النكاح بلفظ

الاجارة قال المرعشي ان ينفق بلفظه الاجارة عن له حنفية وعن محمد
لا ينفق وهو الصحيح والاول محلي عن الكرخي وكان يقول للمستوفي
بالنكاح منقعه وقد سمي الله تعالى العوض في النكاح اخرا بقوله فان
اجورهن فكان النكاح بمنزلة الاجارة ذلن عنه في المبسوط ولذا
الاعانة عنده وفي رواية ابن رستم عن لي حنفية كل لفظ يملك به الزوا
سعدية والافلا وهذا يدل على عدم جواز النكاح بلفظه الاجارة
والاعانة ولو قال يعتك نفسي او قال الاب يعتك لبني بلذا او قال للرجل
استرتك بلذا فاجابت نعم فقد احتلت المشايخ وكان ابو القاسم البغلي
يقول بجوازها واليه اسما محمد في كتاب الجرد وحواف لا خازن في امره
ثم قال تزوجتها او استترتها فسوي بينهما واما لا ينفق عنه لجد فيها
فعله دعوى النكاح وهو رواية ابن رستم عن لي حنفية وهو
الصحيح ذلن في الذخيرة وعين وقال النافعي في حديثه كل لفظ
موضوع في الاعانة لملك العين ينفق به النكاح وان كان مفيد لملك
المبتعة لا ينفق وقال ابو بكر الراعي لا ينفق بلفظ البيع لانه
للملك المال والمال والمهرول بالنكاح منقعه وهي غير مال فملك
منافق البضو لحقه باجرها كالولد حتى لو وطئت شهية كان العهر
كالولد وفي جوامع الفقهاء ينفق النكاح بكل لفظ شرع لملك
العين غير نية اذا ذكر معه المهر كالبيع والهبة والصدقة وان لم يذكر
المهر ينفق بالنية وفي المبسوط والمحيط الالفاظ التي ينفق بها النكاح
نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والزواج عرفا وشرعا
وكناياته بلته انواع ما ينفق به وما اختلفوا فيه اما الاول فالملك
والهبة والصدقة ونحوها اذا البضو يصير ملكا للزوج في حق الاستمتاع
فاذا ثبت الملك ثبت الحل والازواج وامامنا لا ينفق به فالاحلال
والاباحة والتمتع والخلع والاقالة والاجارة بالذاتي والرضي والائتي
والشرعة والاعتاق والكناية والاولا يداع وما اختلفوا فيه البيع

والشركي وقد تقدم وفي البدائع والخفة ينقذ النكاح عند الكرخي للفظ
الاحياء والاعانة وعند عامة الاصحاب لا ينقذهما لان التأييد
فيلتزم شرط والتأقيت شرط صحة الاحياء ولان الاحياء مملكتا المتعة
ومتعة البضع متحدة بالاعيان والاجزاء وفي العرض قبل لا يتعقد
لان الاعانة وقيل ينقذ به لانه يفيد ملك الرقية للمسلمين وفي الغشالي
ينقذ على قياس قول أبي حنيفة ومحمد لانه يفيد الملك عندها، لقبح
ولفظه السلم قبل لا يتعقد لان السلم في الحيوان لا يجوز وقيل ينقذ
به لانه يفيد ملك الرقية وسعدا السلم في الحيوان حتى لو قبضه
ملكه ملكا فاستأجره واختلفوا في القتر قبل لا ينقذ لانه
عقد خاص في احكام النفقة وقيل ينقذ به لانه يفيد الملك في العين
هي المتعة ولي لا ينقذ الوصية لانه عقد متضاف في وضعه
وعن المطاوعة انه ينقذ بها وحكي ابو عبد الله البصري عن اللري
انه ان قيدا الوصية بالحال بان قال اوصيت لك بابنتي هذه الان ينقذ
وفي الهبة ان قال وهديت امي لكان كانه مال فريته مثل سمية المهر
واختصار الشهود يدل على النكاح صحيح ولذا ان لم يكن ثمة فريته للزوي
بها النكاح وصدقه الموهوب له فلذلك ولا كان هبه وفي اللذين
طلب من امرأه ربا ففالت وهديت نفسي لك وقيل لا يكون نكاحا
بل يكون تمحيضا من الزنى لكونه جوابا له وان طلق الوصي او اصاب
بان يكون بالاصيب لك بضع ابنتي بالف درهم عدوني وقيل لا
ينقذ فان اوصيت لك بضع امي الحال بالف وفي الخفة ما لم تذكر
المال وقيل ينقذ النكاح بالدية الاخيرة ذكر شيخ الاسلام وهذا
حكاية الجرحاني وذكر السرخسي مطلقا انه لا ينقذ بلفظه الوصية
وفي الرهن اختلافا في المشايخ وقال الجرحاني لا ينقذ لانه لا يمتنع
للفسخ وكذا الصلح لكونه لا سقاط الحق لا يشد العقد وقال السرخسي
ينقذ بلفظه الرد وصورة طلق امرأته تأييدا فالت ددت نفسي عليك

بكذا كان نكاحا اذا قبل وفي الاخيرة قال ابن زوجك متعه لا ينقذ وفي
الهارونيات عنه ينقذ ويلغوا لفظه المتعة وفي المسقى ان زوجا صم
وهو يطل فيه المرعينا في منع بك له كذا لا ينقذ الا اذا كانا لا يعيشان
الى الملك غالباً كفي ستم وكلما به سنة لانه موبد حكا وفي اللذين كل
زوجت بنتي اشك في اهلها ولم يفعل لابنتي حوز النكاح لانه
وكيل بالهبة اشك في علي وجه العقد دون الخطية فهو كونه
سعدا النكاح بينهما للوكيل والوكيل ولذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت
ولان لانه لما قال هب لي فالت لاب وبهتتم العقد من غير قول
الوكيل ولو قال هب اشك في فلان فقال الاب وبهتتم فلان لا ينقذ
مالم يفعل الوكيل قبلت وفي المرعينا في عن اي الليت قال هب اشك لابنتي
فقال وبهتتم لم يصح مالم يفعل ابو الصبي وقيل وانما عايف بغير الله
الاولى وينبغي ان ينقذ ولا يوقف على قوله هذا ذكر في اللذين
ولو قال وبهتتم لك فقال قبلت لابنتي بوع لانه كانه قال لا جاك ولو
قال احبني للشيخ سلم السفعة للشركي فقال سلمها الي او هبها
لك سقطت صاخر امرأة علي ما به درهم على ان يهرله بالنكاح فاقرب
فهذا نكاح حائز والمال لازم وهذا الاقرار منها بمنزلة اسبا النكاح
لكونه بمنزلة ما بالعوض والاقرار الذي هذا حاله عبادة عن مالك
سيدا في الحال لا تترك ان من قال احسن اقر لي بهذا العبد على ان
اعطيك ما به درهم كان بيعا حتى لو قال الحصاد لا يجوز واذا كان يحضر
شاهدين وسعدا المقام معه قال لامرأة هذه امي اني وبك هذا زوجي
حضر الشهود لا يكون ذلك نكاحا وفي فتاوى المسقى فيه اختلاف
الشيخ وقال المرعينا في النكاح لا ينقذ بالجميل في الدخنة هذا
ليس بصحيح وفي نوادر ابن رستم عن اي يوسف اذا قالت للمرأة لرجل
جعلت نفسي لك بالف عصمة اليهودية لم يملك يكون نكاحا وذكر السرخسي
في دعوي الجاهل اذا قال لحيث جعلت ابنتي هذه لك بالان كان نكاحا

للمعنى والعصر في العمود المعاني وفي جوامع الفقه وشعقد بلفظة
 الحاصل بان لست جعلت نفسي رغبة لك بلفظة الرجعة ان كان
 مبادنه وفي الخط والامارة بالحيث فرضت بذلك ان كان
 فانه نص في الجوامع على ان من قال بلفظ الرجعة انما هو
 الى النكاح وفي خزانة الاطراف حينه اذا قال راجعتك بلفظ
 التهور والى ورضيت يكون نكاحا فربما وعقداه بلفظ لا يبرهان
 كونها نكاحا ولا يبرهان به اخذت بالسراخ فيه بقولنا انه ينعقد النكاح
 بلفظ البيع والهبة والصدقة والمليك وكونها في المحامد والتوكيد
 والحسن بن صالح قال وابو ثور وابو عيسى وداود ذكر في المعنى
 وفي الجواهر كل لفظ يقتضي التملك في النكاح النكاح والتزوج
 والمليك والبيع والهبة وكونها في النكاح وقال القاضي ابو الحسن
 ولفظ الصدقة وقال الاصحاب ان قصد بلفظه الاباحه النكاح
 انعقد سواء ذكر الصدوق في الهبة والصدقة ام لا وقال السفاسي
 انعقد بكل لفظ يوجب التملك للهبة والبيع وغيرها قاله القاضي
 ابن المقصاري وابن تيمية وفيه اضطراب في كنه المالكية وفي المحلى
 ليس حرم لا يجوز النكاح الا بلفظ الزواج او النكاح او التملك
 او الامكان ولا يجوز غير تلك الالفاظ الاربعة وقال الشافعي
 وابن حنبل لا ينعقد الا بلفظ الزواج والنكاح فالله المعنى وهو
 قول سعيد بن المسيب وعطاء والزهري وقال ابو بكر بن
 شبيب في معتقه عن سعيد بن المسيب وعطاء ووسم والحكم وعطاء
 والسفي وعطاء في المرأة يثبت نفسها لرجل بغير صدق قالوا لا
 يجوز بغير صدق الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن المسيب لو
 اضدقها سوطا حلت له وقال الشافعي ما هو مثله ان رجل بها وشعه
 ان طلقها قبل الدخول بها فذلك على صحة النكاح بالهبة وانما عدم
 وجوب مهر بالهبة خلاص برسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج الشافعي

مع مثالي

بقوله تعالى

من

احب الشافعي بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء بقوله تعالى وانكحوا
 الاياتي منكم وبقوله تعالى زواجنا وزعم انه تعيد فلا تعديكما
 ورد به الكتاب العزيز والمدر للشافعي ان الاستها ذوات فاذا كان
 لفظ كتابه محتاج فيها الى التمهيد ولا يطالع على النكاح ذكر التعليق في
 البسيط ولا ان السراخ ورد بالزواج وهو التلغيق والى نكاح وهو
 الضم على ما تقدم ولا ضم ولا ارد واج في التملك واخوانه وهذا لا يجوز
 استعمال المزوج والنكاح في كل الرقبة فلا عكسه وانما ثبت
 في صحيح البخاري قول المرأة التي قالت حيثما هب نفسي لك يا رسول
 الله ذلك على جواز النكاح بلفظه الهبة وفيه قال عليه السلام انك
 الرجل امكنا كما بما عمل من القرآن وفي صحيح البخاري ملكها
 بما عمل من القرآن فعلى من النبي صلى الله عليه وسلم عقد النكاح
 بلفظ الامكان والتملك فذلك على انه لا ينعقد بلفظ التزوج والافق
 وقد ورد القرآن بلفظه الهبة ولست الهبة من جهة اللفظ محضة
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وانما الاحتصاص والكلوص في سوط
 المهر والبدل الذي لا يجوز خلو النكاح عنه في حوز عيرون ويدل عليه
 امران الاول جواز العقد بان يكون عليك حرج واخرج انما يكون في
 وجوب المهر في شرعية النكاح والتعقيد بلفظه الهبة اذ لا فرق
 بين قولها وهبت لك نفسي وبين زوجت في اللفظ الثاني لو كان الكلوص
 بامر من لا انعقاد بلفظه الهبة وشرعيه بغير مهر يلزم كونه
 الاحتصاص بغير دليل مع ان الاصل عدم اختصاصه عن امه ووجه
 اخراجه تعالى قال ان اراد النبي ان يستنكحها فحمل نفسها بنفسها
 نكاحا فوجبان يكون ذلك عاما لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
 من النساء فكل الواهية نفسها برسول الله صلى الله عليه وسلم بموته
 بغير اكرامه قال علي بن الحسين رضي الله عنهما هي ام تتركك الدوسيم
 وقيل زينة بنت خزيمة الا نصا ربه واعترضوا على قوله عليه السلام

لم يكتفوا على امكانها وقالوا روى مسلم وابوداود وزوجنا كما ولد
وهم من محترمي الله فلهذا امد ذكره الكافي في صحته في غير
موضع من غير معرفته بل دعواهم اليهم على محرمات التي حرم كان
عليه السلام اذا تكلم بالعلم اعادها بكساحي ثم فصحها بالفاظ كالم
فاتها عليه السلام معلما لنا ما نعقد به النكاح ودفع البعض وروي
وجه النص حكيم فان كانوا رويوا بالحق فقد فهموا ان هذه الفاظ
في اعتقاد النكاح بها على حد سواء في المعنى والاعتبار والمعاني دون
التعبد باللفظ ولا قول من روى لم يكتفوا او امكنها كما اولى بقول
لان روايه من روى زوجنا كما ما حوزة من المتعارفين بين الناس
بجملنا التملك والامكان وبطل قولهم ان تعبد بما ورد به لفظ القرآن
باعتقاده بالفارسيه مع قدرته على العربيه والجواز هو الظاهر
هكذا في البسيط وقال التواوي في الاصحاح صاحب البسيط ودعي
التعبد على هذا عسير وقال الاصمغيني من لا يحسن العربيه
فليصبر او توكل من يعقد له بلغة العرب قال الحوالي وهذا نهاية
العلو والجول عن قولهم الثاني ان الاشهاد واحده فيه ولا يطلع
على النيات من وجهين احدهما ان النية ليست بشروط في
كاتبانه مع ذكر المهر على ما تقدم فيطل مدرتهم الثاني ايضا ولا يفرق
فيما اذا قال الموحى بالكناية اردت بها عقد النكاح ولا اعتبار
حينئذ الا لافراد بالترام صحة النكاح بالكناية وفي اصول الفقه
للترخي النكاح موحى بالمتعة وهذه اللفاظ في محل تلك
المتعة سببا للملك الرقيقه فانها توجب للملك الرقيقه وملك الرقيقه يوجب
ملك المتعة في محله فكان ينبغي اتصال من حيث السببيه وهو طريق
صالح الاستفان ولا حاجة الى اليه انما يكون عند الاستنباه
والا ردحام لا يعين لهذا المحل الذي اضيف اليه معين هذا التحار وهو
النكاح ولا حاجة الى اليه انما يكون عند الاستنباه والارزحام لا يعين

والجواب عن قولهم وهذا لا يستعار التزويج والنكاح لملك الرقيقه
من وجهين احدهما ان التزويج والنكاح علم على ملك المتعة ولا يستعمل
في العتق عندنا والثاني ان ملك الرقيقه اقوى قلة بنوف الادري
عن الاقوى وهذا يمنع وروده عليه واذا طرأ عليه اوطاه فاذا انت
ان تلك الفاظ سبب للملك المتعة عند عدم المانع الشرعي فاطلاف
السبب واران المستب من اقوى طرف المجاز ولا مانع من صحته
وبذلك عليه قول المراتو التي وهبت نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وارادت بها النكاح وتوهم بجزء هذا اللفظ في افادة النكاح مطلقا لما
اقرها عليه السلام حين سمعها ولده عليها طريقه عربيه النكاح
احد الطرفين وهو طريق العقد فوجب ان يعقد بكنائسه لطرف كل
الطرفين ان الاقواله حل للملك ولا يختص باللفظ الموضوع له لا حرم حل
المالك لا يختص بلفظ ايضا ودعي اختصاص البعض دون البعض بحكم
لا شك فيه طريقه اخرى انقردها الامام زيد الدوسي عن اهلنا
ورا الهروا لملك الرقيقه سبب للملك النكاح فان وطئ اختاره جازين
ملك الرقيقه والاسباب صريح كتابات عن المسيات كالحجج ليسي مسيسا
والعنا ليسي محروا والمطرسوا اذا كان الجبل لا يقبل الحقيقة جعل كتابه
ومحارزا على سبيله كما لو حلف لا ياكل من هذه العله انصرف الى ما خرج
منها دون النية لان اللفظ اذا لم يحل الاوحيها واحدا استغنى عن النية
كما يستعمل اسم الاسد في السباع والحار في البليد يعرف به لبعض المعنى
في العرف وذكر ابو بكر بن العربي عن الطوسي حكيات في ذلك وضعفها كلها
وعن المعالي ايضا وقال عول على منافقات مولى حشفه رضي الله
عنه قال ولما فعل اهل خراسان كلام وبعض المالكية فوسد ولا
سعد النكاح المسلمين الا بغير رضا من حزين عاقلين بالعين مسلمين
او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول او محذودين في القذف اعلم
ان الشهاده في النكاح شرط عندنا واليه ذهب سعيد بن المسيب

وجا بون زيد والحسن البصري وابوه سم النعمي وسفيان الثوري والاوزاعي
 وقتادة والشافعي وابن حنبل حكام ابن المنذر في الاستراف وقال
 عبد الرحمن بن مهدي وغيره بن هارون وعبد الله بن الحسن والوليد
 لجوز غير شهود وزوج ابن غير شهود ولذا فعل الحسن بن علي
 وابن الزبير رضي الله عنهم وبه قال ابن بكير وابو عثمان البتي ذكر
 الشرخسي وقال طائفة بجوز غير شهود اذا علموه وهو قول للزهري
 وما لم ياتوا أهل المدينة وقال أبو بكر بن المنذر اجاز ابو حنيفة واصحابه
 ما عمن او محدود في القذف او فاسقين الجمع على ذواتهما
 وأبطالوا بشهادة العبدان وقد اختلفوا في شهادتهما **فصل** ما
 اجهله والشر بخلفه بما لا يعرفه والمراد بالحدودين التامان واللا
 فله فائدة في ذكرها مع ذكر الفاسقين وشهادتهما بقوله عند طاعة
 من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفا سوله شهادة حتى لو حكم به
 حاكم فقد حكمه قال الله تعالى ان جاكم فاسق نبيا فنبينوا امرؤا
 بالسنة ليس ولم يا صونا بالرفع والورد بخلاف الجدين فان الشهادة
 من باب الولاء فيها الزام على الغير والعبد ليست له ولاية
 على نفسه فكيف يثبت ولائها على غيره وقد جازت في نقل
 الاجماع في شهادة المذكورين قالوا ليس يثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اشتراط الشاهدتين في النكاح خبره قال وكان يريد
 ان يهرون لقبه على اصحابه لرائي ويقول امر الله بالاشهاد في
 المسحول بامر بالاشهاد في النكاح فزعم اصحاب الراي ان ليس بدونه
 جازي والنكاح بدونه فاسد **فصل** خبره اكنون من اجل ابن
 المنذر لان الامه قاطبة ومت ان الامم في الاشهاد على المتزوج
 من استحبابه بن يدين ليس لهم الا التعليق بصور دون التعليق
 والجمهور اهل الفتوى على اشتراط الاشهاد في النكاح كما
 تقدم وطعنه هذا طعن على الذين ذكروا من السلف الصالح ولا يخص

ابانهم واصحابه واحدا في النكاح يشهد رجل عباس بن معني الشعبي
 وداود واصحابه ولما في شهادة ابن حنبل ذلت في المعنى واحكامه التي
 محرم حرم وجوز بهما اربع من النساء ولا امام الحرمين في النهاية
 لا ينفق لخصور الفاسقين لان الشهادة فيه معقولة المعنى وهو
 صون العقد عن الجور لان العقد لا يثبت بشهادةهما **فصل** هذا
 باطل بالمستورين فانه لا يثبت بشهادةهما عند الجور ويصح العقد
 بحضورهما وبأبني الزوجين بعد قهرهما على الاقرب ولا يثبت بهما قبل
 انما الزوجين بمثله الا عيين وهو في نهاية الرواية لا ان يسلك فيه
 مسلكي حنيفة واصحابه انه تعبد لا يعمل بحناه **فصل** ليس
 كاذن عننا بل هو معقول المعنى عندنا من وجهين احدهما هو اظهار
 خطر البضع وتطهير بان لا يتقر واحد بعقد النكاح بل يتوقف صحته
 على شاهدين بخلاف الشيوع والاجازات وسائر العقود فكان له ذلك
 مزية على غير من العقود والوجه الثاني ان النكاح بذلك
 خرج عن السفاح لحصول الامتثال به والوثاق لا يكون الا بالشرط
 لكان العقد مع حضور شاهدين صح العقد عندنا وهو قول المشايخ
 ولي سليمان الخطابي والظاهرية وابن المنذر وقال لا يفرق بينهما
 وفي المسوط وسرايكة غير الحق في المحلي لاكل سر حاورا بين
 سائر وقول الشافعي

اذا حاورا لاس من سرفاهه يسر ويكثر الحديث ومن
 وقال ابو عمرو بن عبد البر وروى عن ابن عباس وابن عمر ولي هو
 رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لانكاح لا يولي وسأله
 عدلين له وهو ضعيف لا يثبت ولا امام الحرمين في النهاية ان النكاح
 هو المعنى لا احتياط دون التوثيق عند محمد اختلفا فانه لا يشرط الشهادة
 على رضي المرأة واذنها وانما يثبت النكاح عليها اذا جردت بعد توثيق
 اذنها اذها والاشهاد على اذنها غير مستروط فلم يكن اشتراط الشهادة

للنكاح لاجل اثباته عند الجور اصله وبل عليه حديثي هرون عن علي بن سعيد
قال لا نكاح الا بولي وشهود وهو الا ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يرفع الدارقطني وذكر شمس الدين سبط بن الجوزي عن الدارقطني
قضى برفع ولا اصل له وباتي الكلام على ذلك في باب الاوليا والاكتفاء
مستوية ان شاء الله تعالى وفي المسئلة لا يشهد بشهادة الاخرين
والمقتولين وابني الزوج وابني الزوجة وابنتهما وفي المعتق وفي شهادة
عدوين وابني الزوجين واخذلهم وجهان واختار الانعقاد ابو عبد الله
ابن تيمية ولا ينعقد عند الكا عينا لعبد بن والمكاتبين والمدرسين
والصنبيين والاصميين في المختار وفي المعتق ولا ينعقد بشهادة اصميين
ولا بشهادة اخرين وفي انعقاد شهادة من اهل بيت احمال ولا ينعقد
بشهادة عديدين واعيين وهو واحد اوجهين للسافعية كالشهادة بالاستفاضة
هذا اذا علمت صحتها وفي النهاية واجمعوا على انه لا ينعقد بشهادة
الاصميين وافضى الامكان ان الاصم حضوره كغيبته قال وليس بغيره على
مذهب النعقد الاكتفاء بحضور من لا يسمع ولو كانت له حكمه والسرا لا يثبت
عند الجور ولا ينعقد بحضور من اهل بيت وفاسقين لانه يصح منهم الادا
اذا بلغا وتاب الفاسقان وفي المذخيرة لا ينعقد النكاح بشهادة
التائبين لا ينعقد كلام المتعاقدين وفي غيبته المية سعة
وهو لا يصح ولا ينعقد بشهادة الاصمين هذا ذكره في نظم الريد وكسي
وذكر القاضى الامام الاسمين الى انه ينعقد بشهادة الاصميين وذكر
الامام ركن الاسلام ابو الحسن عا السعدي في شرح المسير الكبير
انه ينعقد بشهادة الاصميين والمختار انه لا ينعقد بهما ذكره في عمدة
الفتاوى وحاصل الخلاف بناء على ان سماع الشهود كلام المتعاقدين
هل هو شرط انعقاد النكاح ام لا منهم من يقول بالشرط حضورهما
لا سماع كلامهما ومن قال هو شرط واصل الفتوى في كتابه لانه لا
بد من سماع الشهود كلام المتعاقدين في جواب الفقهاء لا يصح حتى ينعقد

كلامهما وفي المحيط ترفع بحضرة السكارى صحاح دار فواتهم لم يذكر واحد
يا صحرى وانما فهم الشهود كلام المتعاقدين فبعد ذلك العالي في قضاؤه
قبل الاعتناء بسماع الشهود لفظ النكاح وان لم يصرفوا نفسيين فكل
والظاهر خلافه وفي البقاع ايضا عن حجر ميمون زوج حفص بن هذيل
لم ينعقد ولم ينعقد ان ينعقد ما سماع لم يحرف في النوازل عن حجر ان ينعقد
ان ينعقد ما سماعا لو احراز النكاح وفي حواشي الفقهاء لا يصح حتى ينعقد
انه نكاح فان سماع احدهما ثم اعتمد على الاخر فسمعه دون الاول لم يصح
الا روايه عن علي بن يوسف ذكرها في المشقى وقال ان كان المجلس تحدا احدا
استغسانا وقال الحاكم ابو الفضل وقد روى عن علي بن يوسف انه لا يحول
حتى يسمعها معا وفي فتاوى لي الليث بن عوف امرأة تحضر مجلس احدهما
اصم فسمع رفيقه وصاح في آذنه حتى سمعه لا يحول نكاحه ولذا
لو صاع حكي من سبعة وفي نظم الريد نوسي اذا سماع احدهما كلام الزوج
كلام الزوجية ولا يحول كلام الزوج في مجلس واحد يجوز عند ليث بن
وقال عامة العلماء لا يجوز ولا يجوز في مجلسين يستدل السافعية بالاحاديث
التي فيها ذكر العدل وليس لها صحة على ما ياتي ان شاء الله تعالى ولان
الشهادة من باب الكرامة ولا يستحقها الفاسق لانه من اهل الامانة
وفي المستوط ولفظ طريقان احدهما ان من صلبه وليا في النكاح
بولايه نفسه عليه شاهد ابيه ولذا عندهم في احوال القولين والمذهب
لا يثبت بولاد السفيه على المذهب بهذا لكونه النواوي في مختصر المحرر
وفي النهاية يضمن الشافعية في الكتب الجديدة والقديمة ان الفاسق يملك النكاح
والكافر يملك الكفر وهو فاسق وهذا لا يقبل شهادة لاهل بيته ولا اعلم
عنده وقوله لا يثبت به العقد عند الجور ولا يعتبر بطلان الشهود
فانه ينعقد بهما ولا يثبت عند الجور وباتي الزوجين وبعد ذلك على
عندهم وقال امام الحرمين في النهاية ليس بشرط الشهادة في النكاح
لاجل اثباته عند الجور لان الشهادة على اذنها مشروطة ولا يثبت النكاح

عند محمد ما دون الشهادة على اذنها وقد ذكرنا هذا كله والطريق الثاني انه
صلح قبل ان يغداي خليفته واتمرا لا بالخلفاء بعد الخلفاء الراشدين لم يسلم
كبرهم عما يشبهه في دينه من ظلم وبعاط ويصلح مقلدا اي قاضيا
فلذا ساء هذا اذا القضا والسما من واد واحد وكل واحد منهما فيه
الزام على الغير وفي اشتراط ذلك جرح من وعي ويلوي كانه المنه
لو تبين قسوا الساهد عند العقد كان العقد باطلا على المذهب
فهذا يعنى الى رطلان عامة النجاة المسلمين بالارض يشع ذلك فان
يسلم رطل الجدا الذي ذكرتم بالمطابق غانه يصلح وليا في النكاح
في ترويج امته ولا يصلح شهادته في النكاح قيل له ولا يثبت سبب فاده
من عيى وهو مولاة فلم يما سره بولايه نفسه والمجدود في القذف
الناس ينقده النكاح كما يوافق منا ومن الخصم اما عند فطاهر
لان حكم بشهادته وعينه فاهو من اهل الحلال دون الاراد الحريم
والحكم بكذبه على ما ياتي بيانه في الشهادة ان شاء الله تعالى
فامسنة الاغني والى العاقل من على ما مرفوعه وان ترويج مسلم ذمية
شهادة تبس حار عنداي خليفه ولي يوسف وبالحجر وكر
والسما فعي وان خيل لا تعقد وعن ابن حنبل جرح على روايه
قبول شهادته اهل الذمة بعضهم على بعض قول بان عقاده وعلى
قولها سوا كانا موافقين لها في دينها او تخالفين في المحظ والمباح
لا تعقد نكاح الكفار بشهادة الكفار عند الساماع في الاستحباب
والسابع فان اسلم الذميان فاديا جاز عندهما ولذا عند محمد ان قال
كان معنا مسلمان عند العقد سوا او في الساماع جاز عندهما
ويريد به في حق الانعقاد لا في حق الاظهار والاولى الجرح وان اختلفا
والمرأة هي المنكح فليست عندهما وعند محمد ان قال كان مسلمان سوا
فليست ولا فله وان انكر الزوج لم يقبل فالاجماع وفي البداية لا يظهر عند
محمد سوا قال كان معنا مسلمان ولم يقول ذلك قال هو الصحيح من ذهبه

وفي الاستحباب والسادس رجل زوج ابنته لشهادة اخوها فوقع النكاح
فان كان الاب مع اجماع احد فعمل سوا وقعت الشهادة على الاختلاف
لان كان الاب مع المدعى منها لا يقبل عنداي يوسف وعند محمد يقبل
عند الله ما عتبر المتعة ولا متعة له في هذا ولو يوسف فطر الى الدعوى
ولا زكارة وعلى هذا لعبد ان كملت زينة فان جرح شهادته اربابا
كله والمولى ينكره فعند محمد يقبل سوا ادعى الاب كلامه وان كثر
وعنداي يوسف لا يقبل مع الدعوى وكذا الوكيل لعقد لو شهد
ابناء وكان جوفه يرجع اليه لا يقبل ولا يقبل عند محمد وعنداي
يوسف لا يقبل مع الدعوى ويقبل مع الانكار ورجعت المحقوف اليه
ام لا محمد ومن قال بقوله قولنا صلى الله عليه وسلم لانكار الا بولي وشاهدي
عدل ورواة الداروطني واحمد والحارثي عدالة الذين لا عدالة الشاخي
لا يوافقنا ان الفسوق لا يعطى لا يمنع صحة النكاح هكذا ذكر في البداية
ولان الاشهاد شرط العقد وهو يتكلم بها ولم يوجب على الطريقين
ولا نكاحا شهادة له على المسلم فكانت كالحكم في حقه فكان قد لم يسع
كلامه **فان** وفي هذا خلاف فليقدم من قريب عدم القول على قول
اذا قال لا كان معنا مسلمان علم وان بالغان حران لان فيه اثبات هلم
المسلم بشهادة الكافر ولا يقبل كسمل ادعى عنداي في يذمي محله وزعم
ان العقد عتق فاقام المسلم شاهدين فثبت على ان العقد عند المسلم
ففي له به القاضي فان لا يقبل سها دهما لما فانه من ابيات فعل المسلم
شهادة الكافر وهو قضا العاصي له شهادة الكافر لانهما ارباب
المسوط وهما طريقان لحد هان الذي يصدق وليا الذمي في تزويجهما
وقاب لهذا العقد فيصلح ساهم فيه على ما عروبل اولي لان لا يجب
والقول ركن العقد والشهادة شرطه فاذا قام الذي يركنه فشرطه
اولي والثاني انهما شهدان علمهما لان الواجب على الزوج انما هو المال
ولا شهادة كشرط في المال ولا ذكر اصله وانما يشترط الشهادة لتمام

البعض يخرجها عن الشفاح لانه يكون سرا في العادة وذلك شهادة عليها
وهي مقبولة بخلافها اذا لم يسعها كلفته فان العقد يقوم بكلامهما
وسمعهما ككلمة المسلم مع ان فيه منعاً عما مر الا ترك انه لو كان
معها مسلمان عند العقد فاسماً وشهداً بالعقد عند انكار المسلم
قبل الاتفاق ولو تزوجها بغير شهود وهو عندهم جائز لم يجوز
لعدم المصحة في حوال الزوج ولا معصية اعتقادها في حصة وفي النهاية
الكافر يزوج ابنته الكافرة اذا كان قلة في دينه فانه ذهب قوم الى
ان الكافر لا يزوج الكافرة واليه صار الجلي لا نه بمنزلة الفلاس في اذا
فلما الفلاس في دينه فالكافر مثله فاشهد اذا اعير والكوفة
عليه في دينه فهو بمنزلة الفلاس في دينه في مولا نه المسلمه وان
المالكية ان كحه الكافر فاسد مع ان ولادة الكافر في الكافرة كحه
عندهم والشهادة ليست بشرط حملهم والاسلام يصحها والله اعلم
مسألة رجل تزوج بشهادة الله ويؤمكه لم يجوز عن القاسم
الصنف رايه يقر انه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم اليه
ذكرها في المسئلة وعين قوله ومن تزوج رجل ان يزوج
ابنته الصغيرة فزوجها ولا يثب حاضريه شهادة رجل واحد سواء
جاءا النكاح وجعل الاثب فبأسر لا يسأل عيانة التوكيل اليه
في المجلس لا نه صغير عنه فبقي التوكيل المباشرة شاهدان من الرجل
الآخر وان كان الاثب عياناً لم يثب له بعدا ليعمل الى ما ورد المجلس
ولا يثب جعل الاثب أسراً اذ لا يثب من سرية حقيقة فلذا جاز
وهذا جعل الزوج واطناً ما كلوه الصالحة بقرير في حق كميل
المهر اذا لم يكن عاجزاً عن الوطى فاذا كان عاجزاً حقيقة او سرعان كمل
بها المهر لعدم لصوره ولذا انكاحه بالاحكام في دار الاسلام جعل
عليه بقدر النصوص بخلاف دار الحرب وعيا هذا اذا زوج لاثب ابنته
البا لعه باذنها حفرة شاهد واحد ان كانت حاضرة جاز النكاح

لا يثب ما جعل مباشر كما في الاثب شاهدان مع الشاهد الاخر وان كانت
عائيه لم يجوز لعذر عيانة الاثب لهما لا جعل عبيتهما ثم انما جعل التوكيل
شاهدان في مسألة الصغيرة دون الاثب في المباشرة جعل الاثب شاهداً
لان الاثب ولي في مسألة الصغيرة ولا يصح شاهدان اختلاف
الليين وفي المباشرة امرأة زوجت بها البائع حفرة حاضر بها برضاها
تخضو رجل واحد وامرأة جاز النكاح وان كانت للثب عائيه لم
يجوز ما ذكرنا وان كانت للثب صغيرة لم يجوز سواء كانت حاضرة او غائبة
ومن هذا المجلس ذكر شيخ الاسلام الحنفية انه اذا تزوج رجل
رجل ان يزوج امرأته كزوجها التوكيل امرأه حفرة شاهد واحد
ان كان التوكيل حاضراً يجوز لان التوكيل حمل امرأته في التوكيل
شاهدان وان كان التوكيل غائباً لا يجوز وعيا هذا امرأة وكل رجل
بان يزوجها من رجل فعقد حفرة امرأتين والتوكيل حاضراً جاز
فان انكح الزوج والمرأة هذا العقد يثب شهادة الرجل والمرأتين
فيها ذالم يثب التوكيل انما زوجها ابناً الى كاله قبل المخرج الذين الشف
هك بقية ان يقول هذه امرأة هذا لا يثب من اثبات العقد قال في
قال بائناً الى التوكيل يشهد يقول هذه امرأة هذا العقد صحيح يزوج
من له ولا نه التزوج وقبول من له ولا نه القول لا انعقد ولكن لا
احفظ رايه في هذا كما لصاحب المذخبة والفقهاء ان يشهد
التوكيل ان هذه امرأة هذا ويقبل القاضي ذلك ولا يحتاج الى اثبات
العقد فقد سئل ابو القاسم الصنف عن توكيل نكاح امرأة من رجل
ووفات الزوج والورثة منكر من النكاح هل يجوز للذي توكيل العقد ان
يشهد بالنعمة ويذكر العقد لا غير فقول هذه منتهى كونه اذا قالوا
في الاخوين اذا تزوجا اختاً ما ثم اذا ان شهدا على النكاح فانه يثب لان
هذه منتهى كونه ولو قالوا نحن نفعلها لا يقبل ولو وكل رجل ان يزوج
عيله امرأة فزوج التوكيل العيلة امرأة بشهادة رجل واحد والعبد حاضر

لا يجوز لان العبد لا يتقبل اليه العتابة لان الوكيل ليس بوكيل من جهة
العبد حتى يتقبل عياريته الى العبد فيمضي الوكيل من وجب لا شاهدا
وان اذن عبده ان يتزوج فزوج وشهادة المولى في رجل اخر فقد قيل
لا يجوز النكاح لان العبد وكيل من جهة المولى وعتبته الوكيل في باب
النكاح سئل الوكيل فكان المولى زوجة بنفسه قال ولكن هذا
القول ليس بصواب وانه مخالف اصل افعلا فان من اصلهم
ان العبد للماذون ليس بوكيل عن المولى في التصرف والاذن
بل الاذن في كل محرو ومصرف الماذون حكم المالكية الاصلية
فمصرف عياريته عليه ولا يسئل الى المولى فيصالح المولى شاهدا
واذا زوج المولى عبده البالغ امراه والعبد حاضر فحضره رجل جاز
العقد لان العبد اذا كان حاضرا يخرج من ان يكون من وجب صغير
العبد كانه باشر بنفسه والمولى بهذا شاهدا ولو كان العبد
غائبا لا يجوز لان المولى لا يملك من احواله من ان يكون من وجب وكذا
لو كان العبد صغيرا او مجنونا وفيه المنية عن برهان الدين صاحب
المخطط رجل زوج عبده امراه وهو حاضر بشهادة رجل واحد جاز
وكذا الامه وقال طبري والدين الموعظاني لا يجوز فيها بخلاف البيهقي
البالغ قال ولا يشهد بها روايات في الجناوى في الفتاوى
للخجاري امراه ادعت على ورثته الزوج فان تكروا النكاح والشاهد
تولى التزوج قالوا لا يترك العقد عن نفسه بل يشهد ان فلا ليس
فلا بد من زوج ولا بد من بيت ولا ربه شهر كذا فقصت في بيان الحق
قوله لا يحل للرجل ان يتزوج بامره ولا عتاده من قبل الرجال
والنساء لقوله تعالى حريم عليكم امهاتكم الاله والحيات امهات
اذ الام هي الاصل في اللغة قال الله تعالى هن ام الكتاب ومكة
اصل الارض فانها دحيث من تحتها ومنه قوله عليه السلام الحرام
اخبارك فيتناول الام بغير واسطه وبواسطه احتياط وهذا

لانا خلد الخلة الثالث وفي المبسوط من جونا جمع من الحقيقة والمجاز نقول
حرمت الخلة بالنسبة والنسب ومن منع سبب حرمة من بالاجماع واسم الام سناو لمن
عازا ومنهم من يقول سناول الرجل حقيقه الا انه اقوى في الام على
الخلة مجازا وهذا كان من معنى ذلك صادقا وهو ما علم به اخصه
من الجواز وقد نأيد ذلك بالشرع فان من قال لست بآبى فلان خلة
لا يصير قاذفا وفيه فاصي جاز اما بالنسب وبطلان الاجماع وفي شرع
مختصا الكرمي اذ لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز بل هو حرمة
الام بالنسب وحرمة الخلة بالاجماع ههنا قاله الشيخ ابو الحسن
الفدوري في الدجوة للفراف في ائقفة الامه على ان المراد بهذا القريب
والعبد من كل نوع واللفظ صياحه كقوله تعالى يا بني ادم يا بني اسرايل
له اسمك ابراهيم **ق** ان سبب حرمة الخلة وبنات البنين
وبنات البنات بالاجماع صحيح لانه يفيد العلم بان اختلافه هل هو
محتاج الى دليل القريب او هو نفسه تحته ولا يحتاج الى مستند ويسمى
الاجماع التمسحي والمختار انه لا ينفقد الا عن دلالة وهي ما يفيد العلم او
امانه وهي ما يفيد الظن ولا يكون الاجماع بالنسب من غير دليل على الصحيح
سوال وفي الايمان على الاباء والامهات لا يدخل الاحداد والحيات
خلاف الايمان على الاولاد فانه يدخل فيه اولاد الاولاد فقالوا والفرق
ان الحد والخلة اصل والاصل لا يكون شعا ولا كذلك والاولاد فانه بيع
فيجعل في الايمان حيا ايضا فيكون حرمة الخلة على هذا ثابتة بالاجماع
وبنات البنين والبنات بنات بالنسب والاجماع كما تقدم وفي اصول الفقه
للسرخسي لحرمة هذه النصوص بكسبه للاعيان الموصوفة بها حقيقة
اذ لو جعلت الحرمة صفة للفعل لم يكن المعنى حراما الا ترك ان شرب
عصير الغير واكل بالغير فعل حرام ولم يكن ذلك دليل على حرمة
العين واثبات صفة الحرمة انما هي صفة في افعالنا وهو قول المعتزلة
وفي البدائع اما ان يعمل حقيقة الحكم ويحال بحرمة الاعيان حقيقة هو

مذهب اهل السنة والجماعة وهي منع الله الاعسان عن تصرفنا فيها
بأخراجها ان يكون محلا لذلك شرطا لا ومنايات البنات والبنين ثبت
حرمهن من بدلة النصف من اقرب من بنات الاخ وبنات الاخت ولذا من
الاخوات لا من اولاد الاب ومن اولاد اولاد رجل له ان يتزوج بابنته
ولا بنت ابنه وبنته وان سفلت ولها ختبه ولا بينات ختبه ولا بينات
اخته ولا بعمته ولا بحالته الى اخرها ذكر وفي جوامع الفقهاء
للعتالي تحريم عليه امه وجداته ام ابيه وان علمت ولم امه وان
علمت من جهة النسب والرضاع وعماته من جهة النسب والرضاع
وخالاته كذلك وامهاتهن وان علمون وعماة غاقره الا اذا كانت عمه
له لاب فان علمها اخليه عنه ولذا خالاته خالاته الا اذا كانت
خاله له لاب فخالها اخليه عنه ولذا حرم عليه عات ابويه وعما
جدته وخالاتهن كل من حرم عليه وعلى امه وابن ابنه وابن بنته
وابن بنت بنته وان سفلوا ولذا بناته وبناياته من جهة البنات
والبنين وان سفلت حرام عليه وعلى ابائه واجدادهم نسباً ورضاعاً
وان علموا **واسم** نوافل الحرام بعضه على بعض اذا اختلفت موطن
واولاد الاخوة والاخوات بكل بعض في الذخيرة اولاد الاعمام
والعمات والاخوال والخالات من بنات اخوات لقوله تعالى وبنات عمك
وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالك في السحر حرم الله العهد والكفالة
ولم يحرم بناتهما ولذا اولاد اولادهم وان سفلوا يجوز السباح فيما
بينهم من جميع القوايات وهم ارحام لا محارم وفي المحيط خالاته لاب
وام اولادهم وخالات ابائهم وامهاتهم حرام عليه واما خالاته فان
كانت المعزى يكون لها اب لابي الام فاختها تكون امراة اي
الاب واخت امراة اكله لا حرم عليه وفي السبع واليولي المجرمات
احد وعشرون نوعا سبعة من جهة النسب وذلك في قوله تعالى
حرمت عليكم امهاتكم الايه وسبعة من جهة الرضاع على ما ياتي واربعة من

جهة المصاهرة واثنان من جهة الجمع وواحد من جهة المعروف السبعة
من جهة النسب مذكرة في الآية وفيها الامم وهي اصناف ثلث هي امك الى
ولدتك وام ابيك وام امك وان علمت فيهما وبنتك اصناف ثلثه بنتك
لصليتك وبنت ابيك وان سفلت وبنتك كذلك وان سفلت لاصناف
ثلثه اختك لابيوك واختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف
ثلثه عمك اختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف
لصنف واحد اختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف
لايتها وامها واختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف ثلثه اختك لاصناف
ثلثه بنتك بنتك لاصناف ثلثه بنتك لاصناف ثلثه بنتك لاصناف
وبنات اخيك لذلك وكل من علمت على التاييد بالاصناف والسنة
والاجماع والسبع من جهة الرضاع على ما في كتاب الرضاع ان شاء الله
واسم المذمومة التي من جهة الصهرية فام الزوجه رجل بها ام لا
وكذا امهات لهما وامهات لهما وان علمت وكذا البنات وان سفلت اذا دخل
بها ولذا موجه الاب حرام على الابن وان سفل عمل احبوا او وطئت
وان كان العصفه فاسد لا يحرم عليه الا بالوطي او المحس بشهوة او طر
الي فرجها بشهوة وكذا حليله الا ان ابن الابن وان سفل حرام عليه
شوا كان ابنه من النسب والرضاع وحليله موطونه حلالا وحراما
او يعقودنه فهذه الاربعة من جهة الصهرية وكوز النزوج بامهات
حليل الا بناتهن من فكن في شرح مختصر المرحي وفي المعنى لا
حرم بنات فخرات الا بالاب والابن واسم النوعان من جهة الجمع
فاجمع من الخمس والجمع من الخمس **واسم** فيه نوعان اخران هما
الجمع من الزوج وابنه احبها والجمع من المرأة وابنه احبها واسم
من جهة المعروف فاحسبوا الوتيته وعبد السمس والخوم وكل ما لا
كفايت له والموتد وباني الكلام على ذلك فضلا وعلى بيان هذا الناس
في ذلك ان شاء الله في المبسوط والمحيط والبدائع وما في خان والمناج

الحريات انواع ثلثة سبعة اصناف بالنسب وقد ذكرناها واربعها بالاصول
امهات النساء والرباب وحليها الانثوية المحيطة دخل بها اولاً
وما تم الا بها فهذه الحريات احدى عشر صنفاً حرمت بالنسب
والصهالة فصبر ابنتي وعشرين صنفاً مريد التحريم وسبع حرم
للمجموع والادخال الاختان والجس والامه على الحرة ونزوح الاب
في هذه الموطوعة ونزوح اجتهابها ومكاتبه المسترله وفي الميسرة
الاخيرة هي المحاول في الرحم والصلب فالاسم حقيقة في
المفردات بغيره نظراً للنسب مع بقا للقبائمه كقوله وس
سبيويه اخويه ويشهد لقوله لا تقول وفي احكام القرآن للشيخ
اي بخرا البراري وقاصي خان مع ان عباس حرم سبعة بالنسب
وسبعة بالنسب في المحيط ام العه حرام لان ام العه لا يورث
اولاد هي ام امه وعمته لابيه هي اخت امه لانها تكون امراء
جله اي الاب وامراه اجد حرام ولذا اعانت امه وعمات اجداده وعم
امه وعمات جلدته وامه وامه ان كانت العه عمة امه وامه
اولاد امه حرام لانها تكون اجداد اي الاب وهي حرام
وان كانت العه القرينة لا مده فوه العه لا حرم لان ما العه يكون
زوج ام امه فمعتها يكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج
الام لا حرم واخت زوج الجدة اول في الجواهر ضابط الجمع
الاصول والفصول وفصول اول للاصول واول فصل من كان
اصل وان علا فالاصول الاله والامهات وان علا والفصول
الاسماء والبنات وان سفلوا ففصول بالاصول والبنات
وان علا ذلك فان فهم اولاد الامهات والعمات والاحوال والتخللات
ومن مباحات وقد تقدم ذلك فليست ~~في~~ قال الشيخ من المالكية
كل حرم بالنسب حرم ما احتها وكل احم حرم ما احتها
فقد نزوح الرجل المرأة وكل واحد منهما اولاد قبل الزوج والربع

كما اولاد رجل له ابنة المرأة من غير ابيه ومثله عندنا وكل عمة حرمت
ولا حرم احمها لانهما لا يكون اخت ابيه ولا احم جده وفي القس
لابن العربي المحرمات اربعون امرأة اربع وعشرون موبدلت التحريم
سبع من النسب وسبع من الرضاع واربع من الصهر ايام الزوج
وبلها وزوجها الابن والاب وثلث من الجمع المرأة موأختها
او عمتها او خالها فهذه احدى وعشرون والاحنة والمناوحة في
العدة ونساء وعليه المسلم وست عشرة اعراس احكامه والاروة
والعملة والمستبراة واكمل والمسيوية والمسترله والامه اللثام
والامه المسلمه لو احدث طول الحرم وامه الابن والمحرمة والمريضه
وذلت محرم من زوجته لا يجوز الجمع بينهما والبنمة والمنكوحه
يوم الجمعة عند الزوال والمنكوحه بعد الزوال وفي الجواهر
والكرنله والمسرله وقال النواوي في شرح كتاب مسلم في الحج
المسعى بالمنهاج العه والكا له اكدققتان احم الاب واحكام
واحت اي الاب واى لحد وان علا لذل لولدا احم ام الام وام
احدة من جهتي الام والاب وان علا فاما طائفه من احواله
والسعة يجوز وعلى هذا الجمع على المين واما الجمع بين بدني العجوز
اكد له وكونها فاجتاز الاما على عن بعض السلف انه كره ذلك وهو
مروي عن ابن شعور وجابر بن زيد وعطاء والكس وللؤل قول
سلمان بن يسار السعبي ولا يوزا عي والمك والساعه واسحاب
ولى عبيد ~~ال~~ الحسين زوجة الرجل ويسر من غيرهما جاز
عند الجمهور كالله الا بريقه وعمرهم وقال الحسن البصري وعمره
وان لم يلبى ورق لا يجوز وفيما لا يجوز الجمع لا يجوز افعال اجدادها
على الاخر وسبيل في الكلام على ذلك مكانه ان شاء الله تعالى في
عونه ~~فول~~ لا يحل للرجل ان ينزوح بامه ولا بجدته صوابه
بهر بالان الفعل يتعدى الى المفعول بعينه ولا يحل له ان يزوجها

فان قيل وقد قال الله تعالى وزوجناهم بحور عين فلان لم ير
ورثهم بحور عين يورثه ان الجنة ليس فيها تكليف ولا عقد نكاح
فولان ولا يام امراته دخل باسنتها اولم يدخل وروي عن ابن
مسعود وجابر بن عبد الله عن عائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ان ام الرواحية
لا تحرم على الزوج حتى يدخل بها كذب ولا يحرم بنفس العقد حتى لا يوطئها
فيل الاخول بها او يات جاز له الزوج بايها وهو قول مالك وموسى
الموسى وابن شجاع وداود والظاهر كرويه عن ابن عباس ذكره
ابو بكر بن منصفه وهو قول ابن مسعود ذكره في الدعوى القرافه
وقولنا قول الجمهور وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله
ابن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن الحصين والسباعي
وان حنبل ومالك في الصحيح وفي النهاية لا امام للخريين قال مالك انما
حرم الرئيس اذا كانت صغرى يوم العقد فحمل في حرمه ونكحها واذا
كانت كبرى يوم العقد لا يحرم وعند زيد بن ثابت مولا لام قبل الاخول
بها بمنزلة الاخول في تكميل المهر وجوب العدة وهو اختيار ابي بكر
من كتابه فلهذا جعل الموت بمنزلة الاخول في اتيان حرمه نصب
شرط باكر اي فلا يجوز ولا يقام به مقام الشرط وليس هو بمنزلة
الاخول في الاحصان والاحلال ووجوب عدة الاقراة المقي فان
بها ولم يطأها لم يحرم عليه ابتداء وهو قول محمد ورواه عن ابي
يوسف ذكرها في الذخيرة والمفصل والمس يشترط الاخول في الحريم
وفي ظاهر قول الجوزي حرمها وهو قول ابي يوسف ذكره في المحطة فلم يكن
الموت بمنزلة الاخول من كل وجه فلا يحرم به وجوبه من استوطأ الاخول
بالسكنى المحرم لام قوله تعالى من سلك الدار التي دخلها من رعيان
الموصول صفة لها عايد اليها والجمهور اطلقوا قوله تعالى وايتها نساء
من عبيد وعن ابن عباس وهو امام القرآن يعني نحو احكامه في كل حال
واطلقوا ما اطلقه وعن ابن عباس وعمران بن حصين هي مبهمة وعن

طائفة من ثلثه عن مسروق بن ابراهيم عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
عطا لا ينفك هي مبهمة ومثله عن ابن عباس بن قضا ومضان ولا يجوز
العطف في الموصول لان النفساني واجبات نساءكم بحروية بالا صنفه
وفي قوله من سلك بحروية بحروف من فلو كانت الدار التي دخلها من صفة
لها وعائد اليها حتى يكون الموصول شرطاً لهما المحرم لا يجمع
عاملان وهما المضاف وخبره على عمل واحد اذا كانا ملحقين
الموصوف هو العامل في الصفة واجتماع عاملين على عمل واحد عند
اهل الحديث كمال شمس الية السرخسي في كتابه في قوله فليكن
عالي وريائكم لا اشد اقل كانت لا اشد لم يثبت الحرمه فيها
واما ثبت بالعطف على امراته وانما عطف الدواب من نساء موصوفة
على امهات نساينا غير موصوفة بتلك الصفة وقال الشيخ ابو بكر
ولا ان امهات نساينا غير موصوفة لسن من نساينا والكرات من
نساينا اذا لام لتست من النساء كذا من الام فلم يصح تصديق
اكواسي فان قيل الصفة شرط والشرط المذكور احرازه
الى الكل اجماعا كقول زهير طاق وعمن ان جعلت الدار سعة
طلوها بالادخول قالوا الجواب ان قوله دخلتم من ليس شرطاً
لانه موجود وانما عطف موصوفة على غير موصوفة لقوله لا يثبت
طاق وعمن القاهر يقع عليها اذا كانت محرمه فاه فلهذا الفرقان
القاهر لا يصلح لها علة لانه الا ان صلاحيها ايضا من الوجه
الذي ذكره في الفرق بين الام والمسا سرفان المتزوج بالبيت
لا يخلو من مجاوزات ومراجعات اليه وبين الام بعد العقد قبل
الدخول محرم بالام بالعقد على التمسك بشرطه سوفه عن الام ورفع
باسه منها كونها صار محرمه له ولا لذلك حكمه اذا حصل فظنه
خلطه الرئيسي الا بالادخول بالام ذل من ناصر الدين بن المنير وعنه
في المبسوط ووجه اخر ان الام تؤثر ببيتها على نفسها في العادة

فلم يحرم البنت كالعقد على الام بخلاف العكس فكما نتا القطعية في تزوج
الام بعد العقد على البنت لشدة وسوا كانت الرتبة في حجب
في غير حجب وهو مذهب الامة الاربعية واصحابهم وروي عن عمر
وعلى رضي الله عنهما انهما رخصا فيما اذا لم تكن الرتبة في حجب وانه
قال داود من اهل الظاهر رجوعا الى ظاهر الآية **وليس** ان ذكر
الحجور خرج منوع الغالب لا البسوط ولا يكون له مفهوم حينئذ
اجماعا قال في الكتاب وهذا النفي في موضع الاجمال ينفي الاجل
ومثله في البسوط يعني ان الله تعالى قال فان لم تكونوا دخلتم بها
ولا جناح عليكم ولم يقل فان لم تكونوا دخلتم بها ولم يلق في حجوركم
فدل على ان الحجور خرج منوع العادة **فان** وعلمها سوال
وهو ان الحرمة لو كانت بالاجل ولو كانت الرتبة في الحجب لا يلزم
في الاجمال في كل واحد منهما اذ لكل بيت باسفا المجموع والجمع
ينفي باسفا جزه كما ينفي باسفا كل فرد من المجموع **واجوب** الله
اذ اني احب سطر العلة كان حرا العلة باقيا وحر العلة بعد
عمل العلة في الحكم وبما هو موضوع الاحباط وهذا اجرم الساجد
العلة وفي زيادته قاضي جان لا يجوز التصرف في بدل الصرف
لانه منوع من وجه ومن وجه في حرمته الاستدلال
منع الاحباطا وتنفى بكونه متبعا من وجه في باب الحرمة
والفاسد لعرض جوان النكاح على ما عرف ولو وقع النكاح
من دليل الكل والحرمة بوحدها حرمة احتياط فان عند رجحان دليل
الحرمة اولى ولا والله تعالى اراد بذكر الرتبة في الحجب التيسير
عليهم بذكر قيم فعلهم لقوله تعالى لا تأكلوا الربا اضعا فاضاعكم
ولا تأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا فان **ليس** لم حرم
ابنه الرتبة ولم يحرم ابنه الحليلة **فلن** ابنه الرتبة
ورببه وابنه حليلة الابن ليست حليلة ولا نه نسق الحزب

من النظر اليها

من النظر اليها والخلوة بها بخلاف ابنه حليلة الابن ولا يامراه ابنة
واحداه لقوله تعالى ولا ينكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف
بنا ولحقوده الا باعقدا صححا وموطوهم يوطي حلال وهو
اجماع ويوطي حرام وبالشبهة روي ذلك عن عمران بن حصين
وبه قال التصوي وطا ووس وعطاء ومجاهد والسعي والكعي
والثوري والاوراعي وقال ابو بكر هو قول ابن المسيب وسيلها
ابن سيار وسالم وخمار وزفر واسحق وابن حبل ذكر ذلك في المعنى
وقال سمس الدين سبط بن الخوزي هو قول عمر بن الخطاب ولي بن
وعائشه وابن عباس في الله وفي المسألة ابن مسعود وجابر بن
عبد الله وذكر الطحاوي اجماع السلف عليه ولا فرق بين الحر والامه
والمدة وام الولد والميتك ابنة والمسلمة والكافرة والعاقلة والخو
والغيره والصغيرة الصالحة للاستمتاع وعن ابن عباس في
رواية لا يثبت الحرمة بالزنا وهو قول ابن المسيب وعروة والزهرى
والشافعي واى نور وابن المنذر وعن مالك واصحابه اختلاف في
ذلك روايه المدونة لقولنا وروايه الموطا لقول الشافعي والمسنون
عنه الاول وهو رواية ابن القاسم حقا بما روي عنه عليه السلام
انه قال لا يحرم الحرام التحلل **وليس** الابنة المقدسة وفيها انه
كان فاحشة ومقتا وساسيلا والمراد بذلك الوطى والفاحشة
الزنا والمقت مثله ولا يقال للعقد فاحشة ومقت وامه والجلوت
عن الحديث ياتي عن قريب ان شاء الله تعالى ولا يامراه ابنة وبني اولا
لقوله تعالى وحلال لنا كما قال ابن من اصله بكم وذكر الاصل
الاسقاط اعسا رابن الله لقوله تعالى ادعوهم لا يامهم لا احليله
الابن من الرضا عنه وفي البدل لو حاز نكاح حليلة الابن فرما قدم
الابن على طاهرها فاذا تزوجها بوج اودت ذلك بغيره سها وفي
المبسوط وعند الشافعي حليلة الابن من الرضا عنه لا يحرم بناء على اصله

هـ

ان لبن الفحل لا يخلو به التحريم وفي باب الرضاع من هذا الكتاب
هو احد قولي الشافعي **فالتب** مذهبه لقولنا وذهب طائفة
الى ان لبن الفحل لا اعتبار به في التحريم وانما يقع التحريم من حاجة
المرء روي هذا عن ابن عباس وابن الزبير وعائشة وغيرهم من التابعين
وبه قال لاهل الظاهر وان ثبت الشافعي في المعنى وهو قول ابن
المسيب وسلمان وعطاش يسار ولحقه به والتحق به الشافعي
هذا بخلافه عن القياس لان للبيان يتفصل منها الامنة والمنع فيه
الحديث ذكره المنذري وابنه سابقا فالحديث من الكل او المجلول قاله
علي في فرائده ما وكل في فرائده وحليته ابن الابن وابن البنت
حرام مع انه ليس من صلبه وحرمتها مستكاه وجوابه ما ذكرنا
فما حلة استبراط الفحل الوطى في الوطى الصحة وقيل في كراه
على النكاح الشرعي المعروف ولذا في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم علم النكاح الصحة وحولت هذه القاعة في امهات الزكيات
وقيل لا دخول على الوطى الحلال والحرام مع انه لا فهم في الحرف من
الدخول في الوطى يحرم بغير نكاح وهو خلاف القواعد وهو
قوله ما لا ذل في الذخيرة وابن حنبل ذكر في المعنى ومن انك
حولت القاعة جمع رضاه لا حبس ولا يات من الرضا عنه
ولا يات من الرضا عنه لقوله تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم
واخوانكم من الرضا عنه ولقوله عليه السلام يحرم من الرضا عنه
يحرم من النسب هذا الحديث من رواية سليمان بن يسار وعن
عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
يحرم من الرضا عنه ما يحرم من الولادة روى ابو داود والنسائي
والترمذي عنه قال الترمذي حديث حسن صحيح واخرجه
الحاكم ومسلم من حديث عن عائشة رضي الله عنها عن النبي
عليه السلام وفي لفظ من الرحم وفي لفظ من النسب والرضاع يمتنع

الوا وكسرها وبالنساء معها وانكر الهمي كسرها مع النسا وباني الكلام
على المسألة في كتاب الرضاع وعلى ما سيرتني من ذلك ان شاء الله تعالى
فما ولا يجمع بين احسن نكاحا ولا يملك بمن وطئا لقوله تعالى
وان يجمعوا بين الاثنين الا ما قد سلف وهو عطف على امهاتكم ولقوله
عليه السلام من كان يوم من يار الله واليوم الآخر ولا جمع ماؤه في رحم
اثنين ذكره في الذهب المالكه كذا في الكتاب وكان عثمان رضي
الله عنه متوقف في الجمع بين الاثنين في الوطى اليمن ويقول
احلها ايده وهي قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وحرمتها ايده وهذا
قول علي ومجاهد عن علي الشعبي ويروى عنه ان كان في
النساء جملة قوله عان وعلي ثم قال ففتح على التحريم وعثمان لا يجمع
والاجابة قول الظاهرية وفي المسوط والاول قول علي وابن
سعود وعمار بن ياسر ورجحوا التحريم اذا اخذ بالاحتياط
عند التعارض خي لا للحقة ما لم ولا الاصل في الايضاع للحرمة
فحيث العمل لا يصل حتى يستحل فلهذا ملك اليمن قد دخله الخصيص
بالاجماع حتى لا يباع به التحريم والمملوك المجوسية والوثنية
والوجه الرابع ان النكاح سبقت للتحريم والاولى للمرجح مخطوط
المروغ والقاعة ان الكلام اذا سبقت المعنى لا يستدل به في حرم
ولا تعارض الثانية الا ما قد سلف لكن ما قد سلف مغفور لقوله
ان الله كان غفورا رحما وقيل بعنا ان نكاح الاثبات الذي يقدم
لا يبطأ صورة طرياق نكاح لا يعت عليه وفي المعنى عن علي
رضي الله عنه في رجل له امسان احسان وطى احدهما ثم اراد ان يطا
الاخرى قال لا يطى حتى يخرج الاخرى من محله وعن ابن مسعود
وابن عمر والنعمان بن بشير ومعه وعائشة رضي الله عنهم مثله
وعن الشعبي وابن سيرين يحرم من جملة ما يحرم من المحرمين
الا اهل ذواته تصريفه قال ابو محمد عبد الله الصوري

بليدلي سعد السيرا في النيصرة والواجب ان يجمع على غير قياس
وقيل هي جمع حوت بمعنى حرم قال وهو غريب ولا يزوج اختا
له قد وطئها صحيح النكاح وهو قول الشراة العلم وذكر ان يكره
العزى في العاقبة عن عبد الله واسيب عن المالك اذا وطئ ابيه
بملك اليمين ثم تزوج احبا قبل ان يحرم الامه جازوا قال ابن القاسم لا يجوز
ان يعقد النكاح حتى يحرم الامه وقال عبد الملك بن عيسى قالوا المعهود
موطوع حكاه اذ النكاح الحق لاوطي في حق ثوبت النسب هلذا في
الذخير فلو صح العقد صار حائضا فاما وطئا وهو مشعر فلان
نفس النكاح ليس بوطي وانما يصير وطئا عند ثوبت حله وهو حل بوطي
ومحى الولد ولتلك سبب بعد العقد والنكاح حال وجوده ليس بوطي فيصح
لصدوقه من امه في محله ثم لا يجوز له وطئ احداهما عندنا وذكر في العاقبة
انه يجوز وطئ المنكوحه عند المالك والسافعي لان الاول حرم عليه بالنكاح
والثانية منكوحه فحل وفي المردونه اذا وطئ مملوك اليمين ثم تزوج اختها
نوف حتى يحاربا شيئا ولما لا يجوز وطئ واحدة منهما بعد ذلك
لانها لو جامع المنكوحه يصير حائضا فاما في الوطئ حقيقه ولو جامع
المنكوحه يصير حائضا فاما في الوطئ حقيقه ولو جامع المملوك وحكم
في المنكوحه ولو كانت احدها منكوحه لا يطأ المملوك لان العقد وطئ حلي
وهو قائم عند الوطئ حقيقه ولو جامع المملوك وحكم في المنكوحه
ولو كانت احدها منكوحه لا يطأ حقيقه ولو جامع المملوك وحكم
في المنكوحه ولو كانت احدها منكوحه لا يطأ المملوك لان العقد
وطئ حكي وهو قائم عند الوطئ فيصير حائضا فاما في الوطئ الميسر
فانه قائم عند العقد حقيقه ولا يمتنع ولو كانت احدها موطوع حقيقه
ولا يخرى حكاه او موطوعين حكاه بشار بن خراش في حقيقه
ولذا الحكمين لان العقد الاول باق عند العقد الثاني ولا تحاد الخس
وان لم يكن وطئ المملوك يطأ المرفوع لعدم الجمع بينهما لا حقيقه ولا

حكاه فان حرم الموطوع على نفسه بسبب من الاسباب كالبيع والهبه
مع التسليم والتزوج والاعفاء والكنايه وطئ المنكوحه وعن ابى
يوسف بالكنايه لا يحل ذكر المنكوحه ذكره في المتابع وبه قال احمد بن حنبل
وفي البدائع لو كانت احدها منكوحه وطئ الاخرى في طاهر الزوايه وعن ابى
يوسف لا يحل وعنه ايضا لو طأ الاول عينا لاوطأ الاخرى
حتى يحض الاول حيضه بعد وطئها لانه يجوز ان يكون حائضا من قبل
ووجه الطاهر انه حرم وطئها على نفسه بالكنايه حتى لو طئها
بلزومه عمن او وطئ بشبهه او نكاح كان المهر طأ الموطوع في المحرمه
الملكيه اذا وطئها بملك اليمين لاوطأ الاخرى حتى يحرم الاول عليه
بيع او عيرون وسعيا من عبده او ابنته الصغير او يديم في تحريم
لا يحل له وطئ الاخرى وسعيا نعتا من حتى يزوجها واما مهرها
واستكها مع الابداس مثله ويجوزها باظهار لا يلقى وان تزوجها ثم
اشترى احدها فوطئها لفت عن الزوجه حتى يحرم الامه وفي النهاية
للكوفي اذا وطئ احدك الاخرى حرم عليه وطئ الاخرى فان وطئ المائنه
ايضا فقد عدي ولا يتغير ما كان من اباجه وطئ الاول بوطئ الثاني
بل هي مستباحه والثانيه محرمه كذا كانت حتى يخرج الاول عن ملكه
بالبيع والهبه او عن اكل بالتزوج والكنايه ولا يوتى الحيض والاجرام
ولكن بعض الاصحاب الرد بالاحرام وترددوا في الرهن والبيع بشرط
الحيا وفان بوطئها لاوطئ بشبهه لم يحل الثانيه فالعده والرحمة
والاحرام على قصية واحدة والمذهب في شرط اختيار حل الوطئ للمساوي
والتردد في حيا والميسر فان وطئ امه ثم تزوج احدها حرم الوطئ
لقوة النكاح وسلطانها فيما يتعلق بالبيع ولذا لا يزوج عنها
او خالها فلهذا **الملك اليمين** أقوى من ملك النكاح في حل الوطئ لان
ملك النكاح ضروري بعيد ملك الاستفاد وطأ الوطئ لامه بسببه
كان العقر لئلا لو وطئ المنكوحه بسببه لم يكن العقر للزوج بل يكون

للمنكحة ولذا الامة المنكحة اذا وطئ يكون العقر للمولى لا للزوج
واذا لم يكن وجهه او بعضها بطل زواجه ولا يصح التزويج بامته فاذا است
ان ملك الفرس يدفع الزكاج ويوفى صحبه كان كوكب في ارباب من ذلك
فبطل قولهم ان الزكاج اقوى من ملك اليمين في حل البضع وثبت النسب
من غير دعوى كقول الولي المقصود اية حتى لا ينهي الا باللعان وفي اعي
ان وطئ احدهما الا بطل الاخرى حتى يحرم للزوجة على نفسه لقول الجمهور
والقتاد اذا استترها اجلت له اخبرها ولو لم يمس على حرام لا يحل له
الاخرى كالحض والتعاس ولا الحرام والصيام فان وطئها لا يحل له بعد
وطئ احدها حتى يخرج من طهره ويسير بها وفي الشافعي العاصي
من الجنابة يحل له وطئ الاولي على اصل الشافعي ان الواطئ احرام لا يحل
احلاله وان وطئ الثانية ثبت به النسب فكان جازما بينهما ابوي
بشبه النسب فكان جازما بينهما ابوي بثبت به النسب وقولهم
ان احرام لا يحرم للحلال ليس حرا حتى جازما باني وهو ضروري
بالوطئ في الحيض والتعاس ولا الحرام والكمارية المستتره والوطئ بالشبهة
فان وطئ امه ثم تزوج اخبرها صحيح الزكاج قال ابو الخطاب هو طاهر كلام
احد وهو قول الجمهور واذا كان له امرأتان اختان فله وطئ احدهما عند
عامه فقها الانصار وقال الصمي وكلم وعاد لا يقرب واحدة منهما
قال ابو الخطاب هو مذهب احمد ذل في الذخير المغني لان قدامه
وفي المحيط وغيره رجل تزوج امرأة ثم اختها فسد نكاح الباسه الجمع
الحرم كالحاسية فان يمس ليل ينبغي ان يصح نكاح الثانية بطلت
الاولي وهو عمل كنه صحيحا بصرفه بطريق الاقتصا اذ لا صحة
لنكاح الثانية الا به واكولس ان اللغو اسهل من الرفع ولا يصار
الى غير الاسهل فان وطئ الثانية لا يرتفع به عقد الاولي وبحيث العدة
للتاينه ويعتزل الاولي في علة الثانية ويثبت به النسب وجرمه
المعاصنة وتجب الاقل من المسمى ومن هو المثل لان ما هو المعلوم حقيقة

لا يناد على قهره في العقد الفاسد فهذا اولى وعند زفر وملك بجبال المسمى
وقول الشافعي وفي قول مع زفر واجمع بينهما في عقد فاسد فان دخل
بهما حب لكل واحدة عقر والعده وان وطئها مترا لا يستعد المهر
وبعد العقر بعد وان فرق بينهما قبل الدخول هما ولا شيء لهما في
عقد من اذالم اعلم الاولي منهما فرق بينه وبينها لان نكاح
احدهما فاسد بغير وجه ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية
والترجيح من غير موجب لا يجوز ولا الى العقد مع الكمال لعدم
الفايدة آخر الاستمتاع بواحدة منهما ممنوع عليه والضرر عليه
بالمفقه والنسوة من غير مقصود والضرر عليها ايضا لانها تصد
كالمعلقة وهي التي لها زوج فلا عرض عنها لا ينفع بها هو ولا
تزوجها غيره لانها في عقد والعرف لا يبيح يوسف بين هذا وبين
ما للزوج الوكيل موكله امرأتين في عقد يلزمه واحدة منهما واليه
التعيين انه يجوز ان يزوجها فتنال فحجبا التعيين في رواية عنه
وهو نكاح المهره وهما هنا لا يجوز فتنال فتنال فتنال واحدة منهما
لاحتمال ان تكون الثانية التي فسد نكاحها وهذا قال في البدائع لا
يحرك في مسألة الكتاب ولها نصف المهر المسمى لانه وحيث لاولي
منها وعدم الاولوية للحمل بالاولوية بجان بينهما وقيل لا
يد من دعوى كل واحدة منهما انها هي الاولي او لا اصطلاح لهما
المستحقة كالأول واحدة وكالوصية لكل واحد من وصايع نوب
وقال ابو جعفر الهندواني معنى المسألة اذا ادعت كل واحدة الاولية
ولا حجة لها فيقضي بنصف المهر لها اما اذا قالتا لا نذكرى اي العقد من اول
فلا يقضي شيء حتى يصطحا والعرف ان عند دعوى الاولوية
منها لم ترض كل واحدة بشركة الاخرى في نصف المهر وهما راضية
وفي المحيط والبدائع اذا لم يفرق الاولي بينهما فرق بينه وبينها وهما
نصف المهر اذا ادعت كل واحدة انها الاولي وان قالتا لا نذكرى اي العقد من اول

لا يقضي لها شيء حتى يصطالحا على اخذ نصف المهر وعن لي بن يوسف لا شيء
عليه وبه قال ابو بكر من الجنايا قال لانه مجبور في الطلاق وعن
محمد بن المبرك ما لا ذنوب في البائع وفي الغنية ولا حدة عليه وان قال قلت
انها على حرام ولا يجب المهر واحد وان تكرر الوطى وبعد النفقة
حد وقد ذكرناه وقوله **وهما نصف المهر** معناه اذا كان مهرها
مساويين في المجلس والقدرة وان كانا مختلفين يقضي لكل واحدة
منهما بربع مهرها وفي المحيط امرأة تزوجت زوجين في عيلة
فهو فاسد فان كان لهما اربع صح نكاح الاخرى فمن تزوج احدهن
احدهما منكحة او معننه صح نكاح لهما ابنة وعليه مجموع ما
سما **سما** هو قوله وعنده نصف ما سميها لو تزوج امرأتين
احدهما لا تحل له بالف والله اعلم **قوله** ولا تجمع بين المرأة وعمها
وخالتها او ابنة اخيها او ابنة اجتها ولا يدخل واحدة منهن على
الاخرى وحوز عن ابي السبي الكوفي في غير الثمن وهو مذهب
داود والظاهرى واخو الخراج والشيعة واسندوا بقوله تعالى
واجل لكم ما ورا د لكم **ولم يصر** الا بصداد حديث لي هرون
رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
المرأة على عمتها او خالتها رواه الجماعة وعن ثمامة الشعبي عن
لي هرون رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
تزوج المرأة على عمتها ولا على عمها ولا المرأة على خالتها ولا
الا على بنت اخيها ولا بنت اخيها ولا الصغرى ولا الصغرى
على الصغرى رواه ابو داود والترمذي والبيهقي والشيخان
صحيح ارا د عليه السلام بالصغرى ابنة الاخ وابنة الاخ والابن
العم وخاله ولم يرد صغر السن وحسن ذلك في النهاية وهو
اجماع ولا يعتبر بخلافه الظاهرية والشيعة واخو الخراج وحوز الديانة
على الكتاب حديث مشهور وهذا الحديث مشهور لان الامه بلفظه

بالقبول وقد ذكرنا الاجماع عليه ويجوز تخصيصه بخبر الواحد نصا
لانّه مخصوص قد خرج منه الجوسية والتولية وبما فيه من الرضا
على المقدم وفي الخواشي ذكرنا ان من الجانيين اما الملبا لعمه والبا ليد
اولا زاله الاشكال لانه ربما نظر ان ادخال ابنة الاخ على العم
لا يجوز وادخال العم على ابنة الاخ يجوز لفضل العم على ابنة الاخ
كما لا يجوز نكاح الامه على ابنة وعمه ونكاح اكنه على الامه
ومن صلى الله عليه وسلم المنع من الجانيين قال لكان في المبسوط ولا في المنافع
وهو اي تبعية الخبر ولا جمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا
لم يحز له ان تزوج بالاخرى وفي السنن يسوع ان كان النكاح لا
يحل على كلا العدوين لا يحل له ان يجمع بينهما نكاح ولا يملك من
وطيها ولا بالمس شهوة ولا ياتى لتفصيل ذلك في السنن يسوع ولا يجمع
بينهما يقضي الي قطيعة الرحم لحواز ان لا تطيع زوجها فيما يامر
وبها وهو سبب القطع ولا يجمع بينهما يقضي الي الضمان بين
الضمان وهو سبب وطبيعة الرحم وكان حراما وان كان يحل
على احد المقديين دون الاخر يحل عند الجمهور وخلافه فالزفير
وبتانه في المسائل التي ذكرناها كالاختصاص والعم مع بنت الاخ
والخاله مع بنته لا خستو ذكر السبق فسي في شرح البخاري انه عليه
السلام اي ان يجمع بين عمتين او بين خالتين صورة العتقين ان يزوج
الرجل كل واحد من الاخوة فوالله ان ابنته كل واحد منهما
عمة الاخرى والخال لثين ان يزوج كل واحد ابنة الاخ فابنته كل
والرضاع في حال كالتبعية على ما تقدم واحدهما خاله الاخرى الرضاع
في ذلك التبعية على ما تقدم ولا باس بان يجمع بين امرأة وبنت زوجها
كان لها من قبل من غيرها ومنه ذلك الحسن البصري وعلموه
وان لي بلي وزفر احتيا طاب في باب اكنه تزوج ذلك الابنة لا لعمه
وعامة اهل العلم رجوعا الي قول الله تعالى واخيل لكم ما ورا د لكم

ولم يرد سنة مخالفة لذلك ولا أنه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه وطءه
الرغم وفي النهاية يجوز للجمع بين المرأة وبنات زوجها أو أم زوجها وذكر
النكاح كما أن عبد الله بن جعفر جمع بين ابنته علي وأمراة علي رضي الله عنهم
وعن ابن عباس أنه جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرهما وعن
رجل من أهل مصر كان له صحبة فقال له جله أنه جمع بين امرأة
رجل وابنته من غيرهما رواها الدارقطني وفي المعاني وكان رجل
ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره أو كان له بنت ولها ابن خارج
نزوح أحدهما من الآخر في قول عامة العلماء وحكي عن طاووس
كرهه إذا كان من ولده المرأة بعد وطئ الزوج لها ولها ولد
أو لم يعمم الآية ولا أنه ليس بينهما نسب ولا سبب تقضي التحريم
ولو أنه اختلأختها لم يرد الشرع بتحريمه ومضى ولد للمرأة من ذلك
الزوج ولدا صار عما تولد ولدهما وخالها وإذا تزوج امرأة وزوج ابنته
أما إذا كان ولد لكل ولدهما ولدان ولد الأب عم ولد الأم
ولد الأم خال ولد الأب عم ولد الأم ولد الأب عم ولد الأم
الخلقة فقال يا أمير المؤمنين إن تزوجت امرأة وزوجت ابنتي
أما أحريها فقال عبد الملك لا تخشيني بقراءة ولدك من ولد
اسك اجزئك فقال الرجل يا أمير المؤمنين هذا العريان من الهن
واسمه فام سنبل أن علم ذلك فلا يحرك فقال العريان أحدهما
عم الآخر والآخر خال الأول ومن زنا بأمرأة حرمته
عليه أمها وابنتها وهو قول عمرو بن عثمان بن حصين وابن مسعود
وجابر بن عبد الله ولي بن كعب وعائشة وابن عباس في
الاضح وبنه قال البصري أبو الشعبي في الكهني والأوزاعي وطاووس
ومجاهد وعطاء وقال أبو بكر بن عبيد في مصنفه هو قول سعيد
ابن المسيب وسليمان بن يساف لم يفرأ والترك واستجاب بن
راهويه وابن خنبل ومالك في المدونة عن ابن القاسم قال عثمان بن

زنيها حرم عليه التزوج بأمرها وبناتها ولا يبطل نكاحهما ما لزننا بعد
التزوج ففروق بينهما من جهة التزوج قبل النكاح ولم يبطل
به النكاح الصحيح وعن ابن عباس الزني لا يحرم وهو قول غيرة
والزهري والشافعي ولي بن عمر وابن المنذر ورواية الموطأ عن مالك
قال شهاب الدين الحنفي وهو رواية عن مسشورة عنه ذكر ذلك
في المحبر وقد تقدم الترهة الأقوال وإنما أعدتها لأن هذا
نكاحها وإن لا يطبر رجل لا يحرم عليها ما ولا بنته عندنا وبه قال
عامة العلماء وقال عبد الله بن الحسن العنبري والأوزاعي والثوري
وابن خنبل في رواية تحريم أمه وبناته عليه قول الحسن بن صالح
يكن ولو منه بشرة أو قبله لا تحرم أمه ولا بنته بالأوزاعي وأسد
يما روي عنه عليه السلام أنه قال لا يحرم الحولم للحلال وعن
عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
الرجل يتبع المرأة حراما أسكنها أمها أو بنتها فقال لا يحرم الحرام
الحلال رواها الدارقطني ولا يحرمه المصاهرة من باب الكرامة
ولا يقال بالمحطوط قال أبو طاهر المعديني لا يصح في الدليل
على أنها كرامة سورها في حق من حل على عقوبته كزواج رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومذكر الحريم قالوا لم يوسر هذا الوطئ
في الموطأ فلم يحللها المطلق ولا مؤثرا غيرهما بالقياس ومذكر
آخر للشافعي مع مناقض جعلت الفرقه إلى الطهارة تنقيتها ابن
زوجه وأما ما تعالى لم يجعلها لها ولغيرها هل العلم قوله تعالى ولا
تكنوا ما كنتم آباءكم من النساء إلا ما قد سلف في النكاح حقيقة
في الوطئ عما تقدم ولا يقال فاحشته ومقتل العقد وإنما قال ذلك
للوطئ الحرام وعنه عليه السلام أنه قال لم يعوز من نظر إلى فروع امرأة
والله ما خرجها الحور حالي قال وهو بن منبه وذكر أنه لسعيد بن المسيب
فأنجبه عن علي بن أبي طالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نظر

الى فرج امرأة لم يحل له امها ولا ابنتها ذكره ابو بكر بن ليث شبيهه في مصنفه
وفي روايه عنه عليه السلام انه قال من منى امرأة بشهوة جرم
عليه امها وابنتها ذكره السجاني في اللغاية وابن قدامة في المعنى
والاصح انه موقوف على عمر ذكره في المعنى عن عبد الله قال لا ينظر
الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ذكره ابن ليث شبيهه في مصنفه
وعن ابنه فيهم وعامة في رجل وقع على ابنة امراته قال لا حرج من اعليه
وعن ابنه فيهم كانوا يقولون اذا اطلع الرجل من المرأة على ما لا يحل
له او لمستها كسهوة فقد حرم منها عليه جميعا وعن عطاء وابرهم
والحكم وحماد بن عيسى سليمان بن محمد وحماد بن زيد وابن المسيد
مثله وعن ابن مسعود في التوراة التي انزل الله تعالى على موسى
عليه السلام انه لا يمسك الرجل المرأة وابنتها الا وهو يلقون ذكر
ذلك ابو بكر بن ليث شبيهه في مصنفه ومسالك اهل اصبهان والمراد
السجاني ان الوطى مفسد للعقد فيستوى فيه حلاله وحرامه
بفسد آت العبادات اذ العدة فيه الوطى وما يدعوا اليه وكونه
حراما صفة زائدة ولا تؤثر فيه الا ترى ان الذين في الرضا يستوى
فيه اكل الالحرام وهو علم اهل نيسابور ايضا وعلم اهل ما وراء
النهر ان حرمة المصاهرة عقوبة في حق الزاني لا لرامه وفي
الوطى اكل الالحرام كالحكم على الكافر عقوبة وزجر اعلى
المومن طهره ما عن رضى الله عنه طهره في بار رسول الله وفي العامة
لعدايت نوبه لو باها صرح به ليس لعقوبة الله له الحديث قال الشيخ
الامام ابراهيم لا يمنع ان يكون عقوبة ومحض من لم تجز كالدنة
وقال ابو زيد الدوسي حرمة المصاهرة عقوبة ولا يمنع ان تثبت على
من لم يثبت بدليل قوله تعالى في ظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احل لهم وكتب من حرم عليهم الطيبات لم يذوقوا ولا اولادهم وثبت
الحرمه في الوطى في السر الفاسد المحرم والنكاح الفاسد المحرم

والوطى احرام بالشبهة وبوطى اكاريه المستر له والمكاتبه وحارسته
المحوسبه والثنية واكارى في النفس والمطلقة طلاقا تاما في العدة
وقد حرم الله امرأة المطاهرة عليه وسماه منكرا من القول وزورا
ولم ينسلكوا وقوع التحريم به وفي حديثهم الاول عثمان بن عبد الرحمن
الوقاصي قال عبي بن جابر كان يذنب وضغفه على ابن المذني جابر
وقال البخاري والنسائي وابوداود وليس بشي وقال الدارقطني يترك
وقال البخاري في تاريخه تركه وقال ابن حبان يروى للموضوعات عن
الثقات لا يجوز الاحتجاج به قال ولا يصح فيه حديث عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي حديثهم الاخوان عبد الله بن عمر اخو عبد الله
المكبر مصغر والمصغر مكبر وكنه اسحاق الفروي وقد لذية
ابن حنبل مع ان المذكور فيه اتباعها ومن ودها والنظر اليها وليس
ذكر الوطى وقال احمد بن حنبل من كالم اسوع بعض قضاء العراق وقيل
من قول ابن عباس وكبار اصحابه خالفوه في ذلك وقال الشافعي
مناظرة واستنجم انها محرم على زوجها ردها فقد جعلت الفرقة
اليها فكيف قلت كما انك رتبة على غيرك فقال قول ان رجعت الى
الاسلام وهي في العدة فيها علم قال الشيخ ابو بكر الرازي
انك على خصه وقوع التحريم من قبل المرأة ثم قال بها وحصل الرجعة
ايضا اليها مع الفرقة واكول عن قولهم لو نزل في الموطون
فانما انما لو نزل فيها لطلق لفقده شرطه وهو ووطى الزرع لقوله
تعالى ولا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والزاني ليس بزوجة
وبدل على ذلك ان الوطى عمل اليمين لا كالحال الاول وثبت به حرمة
المصاهرة والنسب ان اكرمه حق الشرع اذا حرمات الله والنسب
حق العبد وهذا يثقف على التزامه ولا يخفى للزاني بالحديث والملاح
في المسألة عندهم ان لمتناع صحة النكاح في محل الاجماع انما كان
باعتبار ثبوت النسب ولا نسب في الزنا وعندنا باعتبار اكرام به

وهي حاصلة فيه ويضاف الولد الى كل واحد منهما كالاتي هو ابن فلان وفلانة
فيصير اصولها وفروعها كاصوله وفروعه واصولة وفروعه كاصوله
وفروعه واصولة وفروعه كاصولها وفروعها والموطوع خرجت من
ذلك الضرورة وحوالها من ضلع ادم عليهما السلام وحلت له الضرورة
واكاجته الى الثوالد والوطي الزنا بسبب حرمة المصاهرة من حيث انه
سيد للولد الكفيعي لا من حيث انه سيد الولد الكفيعي لا من حيث انه
ولي فلا اعتبار لقوله ان حرمة المصاهرة نكح فلا يبال بالمحظوظ حينئذ
مع ان الاصل الذي ذكره مخرج وقيل ذكرنا ان من تزوج امرأة ولها بنت
من غير يجوز له بن هذا الزوج من غيرها ان يتزوجها وان ولد للبنت بعد
التزوج بها فلم يحمل فروعها كفروعها الا ان يكون ذلك في حق الواطي
خاصه ومن كسبه امرأة يشوق حرمت عليه اهلها وابنتها ولذا لو
مساها بشوق او نظر الى فروعها بشوق او نظر الى ذكوره بشوق وفي
الذخيرة يحرم بنت الزوجية بالقبلة والمباشرة للذة والنظر لباطن
الكسند يشوق عند ذلك على المشهور وفي جوامع الفقه سوا في ذلك
المس عدا او خطا او ناسيا او نايما او مكرها اذا استبهي وان ترغ من
ساعته وفي القبلة لو قال لم اشتبه لا يصدق وفي المس والعناق
يصدق الا ان يقوم اليها ويحلم او لثه ينتشر وفي سوي العينون
بخلاف هذا اذا استحرك جاريه على انه بالحياء فقبلة او نظر الى
فروعها ولو لم يكن عن شهوة فالقول قوله ويردها ومن المشايخ من
فصل في القبيل مع ان كان على الفم يعني بالحرمه وعلى الجهة والباس
واللفظ واخذ يصدق وهكذا في مجموع النوازل وكان الشيخ ظهيرا ليس
يفتح بالحرمه في القبلة في التحرك وان كان على المقنعة وظهر ما ذكر
في العينون يدل على انه يصدق في الكل سوا كان على الفم او غير من
الاستحرام لا يستأخره ولذا النظر الى داخل الفرج من المرأة خلاف
الاجماع وفي المينايح من سبب اكرمه بالنظر الى اعانه ومن المحرم قبل

الى السبق وقيل الى الفرج الداخل لا الى حواليه فروي عن ابى يوسف وهو الصحيح
ولا يحق في ذلك الا عند انكحائها ولكم ايل الرفع الذي يصف بها كاحشها كالزجاج
وعن محمد بن يوسف شعرا من انه يشوق جوفها عليها امها وابنتها ويحصل بها النكاح
ولا يشترط في الشهوة تحرك الاله وسبب من المحبوب والعين وفي بعض النسخ
يشترط قبل انه اصح وفي الذخيرة والشوق من احدها كافيه في اكرمه
وفي الكتاب المس يشوق ان ينتشر الاله او تزاد انتشالها هو القصة
يعني ان كانت غير منتشرة منتشرة وان كانت منتشرة تزاد انتشالها
وفي قاضي خان قال ابو يوسف النظر الى منبت الشعر يكفي ليقوت حرمة
المصاهرة وما لمحمد لا يستحق النظر الى السق وذكر تيمس الاله الحسي
انه لا يستل بالنظر الى الفرج الداخل وهذا اذا كانت منكبه فاما اذا
كانت فاعلة مستويه او قايه كسبت به قال شيخ الاسلام هو الصحيح
وذكر المعنى عن اصحابنا ان جلد الشهوة ان ينتشر الاله ان لم تكن منتشرة
قبل ذلك وتزاد قوة وسدة ان كانت منتشرة كما ذكرناه وان كان سحفا
او عسا فجلد الشهوة فيه ان يحرك قلبه بالاشتهار ان لم يكن يحرك ولا
يعبر بخبر دالاشتهار هكذا ذكره السرخسي وخبر عن محمد بن ابراهيم
الميداني انه كان يحل الى هذا وفي الذخيرة لا يستل هذه الحرمه بالنظر
الى سائر الاعضاء غير الفرج وان كان عن شهوة وحده الشهوة
ان ينتشر الاله بالنظر الى الفرج او بالمس اذا لم تكن منتشرة وتزاد
قوة وسدة بالنظر والمس والاول وهذا اذا كان سابقا قادرا على
الجماع وان كان سحفا او عينا فالشرط تحرك قلبه بالاشتهار وان كان
محركا بالاشتهار قبل ذلك تزاد اشتهارها وهذا خطأ البلخي عن
الاصحاب واليه مال شيخ الاسلام جواهر زان والسرخسي وكبر
من المشايخ لم يشترطوا الا انتشار واسترطوا ميل القلب اليها واشتهارها
بها قال في المحيط وهو الاصح وقال الصفا لان كان لا يشتهي لعلو
سنة بقلبه فان من مقدار ما لو كان سابقا منتشرا لثه نبت اكرمه

وكان الفقيه محمد بن مقاتل الداركي لا يعتبر تحرك الفلبس وإنما يعتبر تحرك
الالة وكان لا يفتي بدبوت الحرمة في المسبخ اللير والعين والذي
مات سهوته حتى يحرك الذة بالالة مسته وروى ابن رستم عن محمد
انه اذا لمسها بشهوة فلم يمسش عضوه او كان منسجرا فلم يزد
انسان حتى يركبها ثم ازداد انشجان بعد ذلك لم يثبت به حرمة
المصاهرة وإنما ثبت الحرمة اذا انشج بالمس وهو بعد لا يمسها
او يزاد انشجان وهو لا يمسها بعد وان كان بينهما ثوب رقيق
كحجران المحسوس في يدك ببيت الحرمة وظلال المسقى الحسن
ابن زياد عن يوسيف اذا لمس شيئا من جسد ام امرائه وكذا
من فوق الثياب عن سهوته وهو يحسد من جسدها حرمة عليه
امرائه وكذا من رجليها فوق الكف او من ساق الكف او أسفل
الخف وروى ابراهيم بن محمد بن النضر الى دبر المرأة موضع الجماع
مثل النظر الى فرج المرأة ثم رجوع وقال لا يحرم الا النظر الى الفرج
من داخل مثله عن يوسيف وكذا ذكر محمد بن الزناد في النظر
الى دبر امرأة شهوة لا يثبت به حرمة واجماع في الدبر لا يوجب
حرمة المصاهرة وبه اخذنا بعض مشايخنا وفيل توحنا وبه
كان يعنى شمس الله الا ورحمك الله لا يمس وزيان وقال صاحب
الدخيرة وما ذكره محمد ولا يصح لعدم افضاءه الى الكرية فصار
كالومس بشهوة فامتنى لاني رواية ساذة وقيل الشهادة على
افواه بالمس والقيل بشهوة وقيل القيل على ذلك غير اقرار
قبل لا يمس واليه اخذنا من الفضل لانه لا يوقف على ذلك
وقيل يمس والله ما على الورد وكذا ذكر محمد بن محمد بن الجباع
لان الشهوة بان لو فوف قلبها في الجملة تحرك الذكر وعنه وفي
نوادير ابن سماعه عن يوسيف رجل نظر الى ابنته عن غير شهوة
فمضى لان يكون له جارية مثلها فوقع له شهوة مع وقوع نظره ان

كانت المسهوة على ابنته حرمة امرائه عليه وان كانت على ما ثنى لم
تحرم وفي الواقع باب المناطقي والمحرط اقام امرائه عن فراشه
لجماعتها ومعها ابنته فوصل اليها ففرصها باصبعه يظن
انها امرائه وهي مشتها حرمة عليه امرائه وان كان يحسد
امرائه لانه مسها بشهوة ولا يسترط بلوغها ويسترط
ان يكون مشتهاة وكان ابو بكر بن محمد بن الفضل يثبت تسع مشتهاة
من غير تفصيل وثبت خمس فادونها غير مشتهاة وثبت ما زرع
وثبت ان كانت عليه فحبه مشتهاة وما لا ولا قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله عليه تكلموا في النان والسبع والسبب والغالب انها
لا تستثنى ما لم تبلغ تسع سنين وقال الشهيد في كتاب المصنفات
عليه الفتوى وسئل الفقيه ابو بكر عن قبل امرأة ابنته وهي
ثبت خمس او ست عن شهوة قال لا تحرم على ابنته لانه غير مشتهاة
فان استهاها هذا فان كانت كسيرة حتى خرجت عن حد الاستهاة
قال يحرم لان العجينة دخلت تحت الحرمة ولا يخرج وان يكون ولا
كذلك الصغيرة وسئل ابن سبله عن امرأة ادخلت ذنوبها في فرجها
وهو ليس من اهل الجماع قال يثبت به حرمة المصاهرة وفي المعنى لا
يحرم المس والقبلة المحرم ولا يحرم الا الجماع وفي الامم روايتان احدهما
لا يحرم والثانية يمسش الحرمة روى ذلك عن ابن عمر وابن عمرو
ومسروق وبه قال القاسم والحسن والحمي والسعي والاوزاعي
وما لا واحد قولي الشافعي وفي المنهاج للنووي ليس المنهاج
شبهة كالوطي في الاظهر وعن عمرو وابنه وعمام بن زبيدة
وكان يدرى والقاسم والحسن ومجاهد ومحمد بن سليمان ان
النظر الى الفرج بشهوة والمس بشهوة كالوطي وهو قول ابن
مسعود والنظر الى غير الفرج لا يثبت حرمة تحله فالبعض
الحساب له وفي المنهاج لو جامع ابنته فادها فمصاها وافسدها

لا يحرم عليه إمامها وقال محمد بن الحسن أحسب أني ولا أفارق بينهما قولاً
وقال الشافعي لا يحرم على موسى أمته بشهوة أو قبلها ثم أراد أن
يتزوج ابنتها أو أمها أو تزوج امرأة وقبلها بشهوة ثم بانث منه
خوذة أن يتزوج ابنتها عند ذم كونه لا يحرم عليه إمامها وقال
أبو يوسف إن الرقة له الأم والبيت وفي المحيط يحرم عليه إمامها
وقال محمد بن الحسن أحسب أني ولا أفارق بينهما قولاً وقال الشافعي
لا يحرم على موسى أمته بشهوة أو قبلها ثم أراد أن يتزوج ابنتها
أو أمها أو تزوج امرأة وقبلها بشهوة ثم بانث منه خوذة أن يتزوج
ابنتها عند ذم في الميسوط وهو الأظهر عنده وأما أبو يوسف
امرأة أجنبية أو مسلمة أو قبلها حراماً فلا اعتبار بذلك في حرمة
المصاهرة عنده لأنه لا يثبت بالوطئ إكرام في المسأولى وفى
في المعنى يحرم زواج بنته المخلوقة من الزنا وأخته وبنت ابنته
وبنت بنته ولدت حرة وأخته من الزنا وهو قول عامة الفقهاء وبه
قال مالك وابن حنبل وقال الشافعي في الميسور يجوز واجمعوا على أنه
لا يجوز لامرأة من الزنا أن يتزوج بابنتها من الزنا وفي مختصر الجواهر
قال مالك لا يجوز له التزوج بها وقال ابن الماجشون يجوز موافقه
للشافعي قال سحنون هذا خطأ صراح والأحكام فيها مختلفة عنده
فإنه لو ملكها عتقت عليه ولا يقبل بها دناءتها ولا وضع الرق
فيها لكن لا توارث ولا نفقة من الطرفين وليس في أفراد هذه المسألة
قاعدة طلبة فان من وطئ امرأة حلالاً أو حراماً أو شهراً بشهوة حرمت
عليه بنتها سواء كانت من ماله أو ماله غيره وهذا المعنى موجود في
مسكننا ووطئ جارية بنته من الزنا قولت فيه لا تصير أم ولد له
بالإجماع ومجتبى الشافعي بها وفي الجوامع يحرم من أخته بنته
المتقبة باللعان ووضع الرقاة فيها ولا يقبل بها دناءتها ولا أصوله
ولا شهادته طاهراً ولا شهراً وفي أدب المعاصي يقبل ولا ارت ولا نفقة

من الطرفين كولد العاهر قال ونسب إلى المملأ عنه ثابت من المملأ عنه
حقيقته وهذا الوادعاء بعد ما كبريت منه مع خجوده وفي الاستدلال
لا يستمع جوده وليس لغير المملأ عن أن يدعها وله استلخا فيها
وكذا لا تظهر فإيده المزوج بالمسعة الأقبل الدخول بالأم ولو ملك
بنته من الزنا عتقت عليه عندنا وأدب امرأته تؤمين فتفاهما
فمات أحدهما عن إمره وأخته وأخ أخو لام فالسدر للام والبيت
لها والبيت في يرد عليهم كالأول العاهر لا تقطع النسب وعندهما لك
لها ما بينهما عصبة ولا ينقطع النسب بينهما وإنما ينقطع بالنسبة
إلى الأب لغيره فامة أهل العلم قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم
ونباتكم فكان أن الولد الدانية أمه فلذا يثبت له بالزنا بنته
حقيقته وإن لم تكن بنته شرعاً في حق بعض الأحكام والموضع هو
الاحتياط وقال أبو الفرج بن الجوزي قلت لبعض كبار الفقهاء الساجدة
اللسان سجدانه خاطبته فبما تعرفه ففأجبت عليك أمهاتكم
ونباتكم وهذا الذي يعرف فيل لا إسلام أن هذه بنته فقد حرم
عليه ما هي بنته في لسانه ومعتقد ففأجبت عليك بنته في الشرع
فقلت السورع لا يدفع المعلوم الحسية فلم يكن له عنه جواب وفي
الصحاح جات به على صفة كذا فهو لشريك بن سحابة الزاني ولاها
يصعب منه فصار كجارتها وأجماع الاشتراك في الزاني والفقهاء والوارد
في الثاني دون الأول إجماعاً على الموضع من الواطئ الزاني حقيقته حقيقته
ومن صاحب الغرائب مذكور فإذا اعتبرت المقدرة لا يلغى لك قسم المحققه
من كل وجه وفي الروضة للنواوي البيت الذي نقاهها باللعان حرم
عليه أن كان دخل بها وكذا أن لم يدخل على الأصح وفي شهادتها الوهمان
قوله وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجماً لم يحزله أن
يتزوج باختها ولا بغير سواها ولا يعتمدا ولا بجاراتها ولا بنت أختها
وكذا النسب بعد الدخول بها حتى يسقط عنه ما يروى ذلك عن علي وابن مسعود

وابن عباس وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني
 ومحمد بن الحسن والنوري وابن حنبل فذكر ذلك في المفتي ومثله في المبسوط
 وقال القاسم بن محمد وعروة وابن أبي ليلى وطاهر الشافعي وأبو
 نوري وأبو عبيد وابن المنذر له نكاح صحيح في ذلك في غيرها من الطلاق المبين
 قالوا قد انتزع النكاح بينهما بالكلية إنما لا يملك طهرها وطهره
 مع العلم بالحرمة بحسب الحد فصار كما لو طهرها قبل الدخول وعن أبي بصير
 لا يجوز أن كانت حيا لا والله ما رواه عبيدة السلماني عن أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم لم يجزوا على شيء كاجتماعهم على أربع
 قبل الظاهر وأن لا ينكح امرأة في عدة أحياها وتجنه عليه المستلم أنه
 قال من كان يوم من يسهه واليوم الآخر فلا يجوز ما في رحم أحسن وعن
 أبي الزناد أنه قال كان الوليد بن عبيد الملك أربع نسوة وطلق واحدة
 منهن البتة وتزوج غيرها قبل أن يحل فعاب ذلك عليه كثير من
 الفقهاء منهم سعيد بن المسيب والشيخ عبد بن منصور إذا عاب عليه
 سعيد بن المسيب فأي شيء وجب أن يروا أن شاءوا والخصامة
 فيه فاتفقوا على أنه يعرف بينهما وحالهم ويديم رجوع إلى قوتهم دين
 في المبسوط ولا نكاح المطلقه الأولى كما في البقا أحكامه من
 التفقه والمنع العراس والقاطع قدنا حرم عجله وهذا في العبد
 في حق الدفع بزوج آخر وفي حق الكبر والبرور في العدة وقصار
 كالصبي في البتة في الاحتياط ولا ينكح زوجا حيا زيانا وطعية
 الرحم فإنها بمنقعه منه ومن غيره في العدة فكما ساعد من التزويج
 في النكاح وفي المبسوط لزوم المرتبة أن يتزوج أحياها بعد حياها قبل
 انقضاء عدتها لأنها لا عدة عليها من المسلم ليل من الدار من فإن عدوت مسلمة
 لا يضر نكاحها إلا حب لا لعدة لا تعود عنده وعند أبي يوسف يزوج
 وفي بطلان نكاحها وإتيان غيره والشافعي يمنع وخوب التفقه وفي
 المتأخر وجوب كد مع العلم بالحرمة ممنوع وقوله لا يحد لا يجبي على إساءة

كتاب الطلاق

كان الطلاق ومعنى إيساره ما ذكر في باب ثبوت النسب أن المبتوتة
 إذا جات بولد لا كثر من ستمين أو ثمان المستبين من بعد الطلاق
 فادعاه المطلق ببيت نسبه منه فذلك على أن هذه شبهة في
 المحل والشبهة إذا كانت في المحل بسوى فيها العلم والظن في
 سقوط الحد عنه بخلاف المشبهة في المحل القبل فإن النسب لا
 يثبت أصلا كما لو وطئ جارية أبيه أو أمه أو زوجته أو ابنته
 أنها تحل له في إكجام الصغيرم في كل موضع كانت المشبهة
 في الفعل لم يثبت نسب الولد بها منه وإن ادعى ولم يثبت النسب
 منه بالدعوى حل على أن المشبهة في المحل والشبهة في كانت
 في المحل لا تحت الحكم وإن علمت أنها على حرام هذا في المطلقه
 طلاقا زائنا والمطلقه طلاقا باينا على ما لا نملك قد زال
 في حق كل معنى المربي ولم يزوج في حق ما سبي على الاحتياط
 وقوله لأن الملك قد زال في حق المحل لا يلزم منه وجوب الحد
 إذا وطئها إذا رقت البتة غير ما رآه وقيل له هي أموك فوطئها
 فإن الوطئ حرام إذا لمالك له فيها ولا شبهة ملك وتسقط الحد
 للمشبهة وفي الأخير ما لصاحب النكاح إذا كان حركي الأربع
 مدار الحرب وطلقها لا يحل له الخامسة إلا بعد خمس سنين
 لا خصال أن يكون حاملا فينفى عنها خمس سنين فإن طلقها بعد
 خروجها بسنة انظران بها إذا كان الحامل الكل منع وهو موجود
 في دار الإسلام أيضا فإنه حين طلقها باينا أو تزوج خامسة
 حوزان يكون المطلقه حاملا كما ذكر في قوله ولا ينكح المولى
 أمته ولا المرأة عبيدها وفي الأخيرة المالك لا يجوز للسيدة
 نكاح أمته ولا للسيدة نكاح عبيدها فإله الأثر الرابع
 وعليه الإجماع وقال ابن المنذر يجمع أهل العلم على بطلان نكاح
 المرأة عبيدها وروى الأبرم بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

عاش

انه هم على راس امر انك بعد ما وصى ملك الحدا الزوجين صاحبه
انفسه النكاح فتمنع الملك لا يتدا والبقا لقوة ملكا المين كالنكاح
ووجود المالكين عند الاكثر فاعني كل تصرف لا يبر
عليه مقصود لا يسرع فلذلك لا يجد المحنون بسبب وجلي
صحته ولا السلوان بسبب وجده منه في محوم اذ مقصود
الحيد للزوج ولا يحصل مع المحنون والسكن فلذلك لا يشترع نكاح
امنه لمصوله مقصوده تد وتربها هو اقوي منه ووج
اخوان مقصود الزوجية الثرائي والنزاحم والتواد والشفقة
والاحسان من الطرفين لموله تعالى لسكنوا اليها وجعل بينكم
مودة ورحمة ومقصود الدف الايمان والاستخدام والتمسك بسبب
سابقه الكفر ومما رفته زحرا عنه هذه المقاصد معناه
لمقاصد النكاح فلا يحبها زوج اخوان مقصود الزوجية
تمام الرجل على المرأة بالمحفظ والضوء والثنا وبلا صلاحة الاخلاق
قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والاسير قاف هيضي
فما لسا دل للعبه بالاسير لا لا يستهان به فتعذر ان يكون
زوجه لعبه او سنده لسانى الباي فما على كل امرين لا يحصلان
بقدم الشروع والعقل اقوي للمرين وملك المين الذي هو الدف
اقوي من النكاح لانه يفيد ملك الدفبه والمنفعة والنكاح
يفيد اباحة منعه الوطى او ملك الاستيفاء لما عرف فاذا قصد
ذلك فلا يتزوج الرجل منه للقاعدة الثانية والثالثة ومضى طرف
الزوجية على الدف والدف على الزوجية بطلب الزوجية ولا
يبطل الا الدف في سائر الاحوال للقاعدة الرابعة وقول
النكاح يسرع موجب تموت مستوكر بينهما ثمرة للزوجية ووجوب
المهر والسوة والتقفة ووجوب الوطى عليه حكما وما بعد هذا
دما به حي لا عمل له العزل بغير رضاها ولها الخيار باكثر والعبه

ويحله عليها من ثمرات النكاح التمكن من نفسها وقرارها في بيته
واعمال داخل البيت من الطبخ والغسل لمسا به وتربية ولله ديانته وارضاه عنه
والمهوكية ثنائى وجوب الوجود والحقوق على الملك وتثاني المالكية
وفي الملاحية لو استمرت زوجهها بعد الشاخص النكاح ومعينه
بالمهر كمن دابن عبدا ثم استراه وغيد با سقط كل من فيها ولا يستحق
المولى على عبده دينا ابدا ولا بقا للثاني ووجوب اخوان النكاح
ضروري لا يصار اليه من غير ضرورة اذ النكاح ركن من وجبه
ولا يسرع في احواله والا مالا الحاجة فاذا حصل ملك المين
فقد استعنى عن ملك النكاح فلا يشترع معه ولا يبي وهذا التعليل
صح في حق الرجل دون المرأة فان المرأة لا تستعنى بملك المين عن
مع هذا لم يسرع لها نكاح عبدها وفي البدائع ولا نكاح لا يجوز
بغير مهر عندنا ولا يجب للمولى على عبده دين ولا للعبد على مولاه
فلا هذا التعليل فيه نظر فان للمولى لزوم امره عبده حور
ولا يجب المهر وفيل محب وسقط فعلى هذا يجب ان يصح وفي البدائع
لو استترك الفن او المدين او المظنة زوجته لا يفسد نكاحهما
المرفوع وكذا في زوج الكنايات اعلم ان حرا ير اهل الكتاب
حلال للمسلمين نكاحهم ومن روى ذلك عنه عمر بن الخطاب عن
ابن عفان وظلحه فوجد فيه وسلمان وحابر وغيرهم وقال ابن
المنذر لم يحرم نكاح احد من الاوائل وحرمه الامام مسيه
وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما كانا نكاح النسا به ذكر
قوله في الحلي ويقول هي مستورة قال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلاثة وقاتلهم الله عز وجل بنى الله وقاتل المصاريبي المسبح
ابن الله وكان يحمل الاله علي من اسلم من اهل الكتاب واعيانهم
اهل العلم قوله تعالى والمحصنات من الدين او ثوا الكتاب من بينكم
والمسركون غير اهل الكتاب قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا من

اهل الكتاب والمشركون قد عطفوا المشركين على اهل الكتاب
والمعطوف غير المعطوف عليه وقال لرسالة لتخلد استداناس
عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا ولما اشرف اهل
الكتاب بالكتاب فخطبته رب الارباب المحمديا وهم
وطعامهم وفات غيرهم من الكفار هذا الشرف والتحرر
منهم ليجلسهم وفي الولدك وشرح الاسباب الى اهل الكتاب
هم اليهود دون النصارى وفي المعنى اهل الكتاب اهل التوراة
والانجيل والسامرية من اليهود والمفسر بصحة ابراهيم
وسيد زبور داود وليسوا باهل الكتاب قال وهو قول المسلمين
وذكر القاصي من كتابه وجمعا اهل الكتاب وزعموا ان
تلك الكتب مواعظ وامثال الاحكام فيها وفي الكتاب استارة
الى اهل الكتاب فانه قال في الصايات اذا كانوا يومنون
بدين نبي ويقررون بكتاب ولم يعرفوا بين كتاب وكتاب ولا يجوز
نزوح المجوسيات وهو قول الآية الرابعة وعبرهم من الصحابة
والتابعين وفقها الامصار والمراد بالتزويج بين وابع وطهر
ابن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار وطا ووس وطال واليمين
وجعل وطهر بعل النكاح وقال من الهدى وسعدي بن جبير ومجول
والزهري والاوزاعي والوسيلة والحسن وابراهيم وعاد لا يطا
المجوسية حتى سلم وانه قال السافعي وابن حنبل ابو عمرو بن
عند البرقية جماعة فقها الامصار ولم يبلغنا اباحة ذلك الا عند
طا ووس قلت قد ذكرنا اباحة ذلك عن جماعة غير طا ووس
وكذا الوثنيات على هذا الخلاف وذكر اسحق بن عيسى عن علي
رضي الله عنه حوازي كالجوسية بناه على ما روى الجوس
من اهل الكتاب فواقع الملاحضة ولم ينكر عليه ورفق كتابهم
فلسوه وهذا لا عين به فان الوثني من ولد اساعيل والمفسر حالهم

الكاضن وقال احمد ما روى عن علي باطل واستعظم جدا ولا يجوز بلحه
عمدة الشمس والكواكب وكل من لا كتاب له ولا نكاح الزنا دقة المعطاة
ولا يصح عن جديفة انه نزوح مجوسية وضعف عنه روي من روى ذلك
عنه وقال ابو يابل برفع جديفة يهودية وقال ابن سيرين نزوح نصراني
واما اخوان وطى المجوسيات والوثنيات لكالمين قوي لان النبي
عليه السلام بعث قوم خيبر قبل اوطاس فاصابوا شيئا باف كان
ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو حواشيها من اجل
ازواجه من المشركين فانزل الله تعالى في ذلك الاما ملئت ايمانكم وقال
فمن لم يزل اذا انقضت عده من رواد ابو سعيد وعنه في
شيئا اوطاس لا يوطا حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى يحيض
حيضه رواها ابو داود وقال في المعنى وهو حديث صحيح
قلت واخرج مسلم والترمذي والنسائي وهم عمدة
الاوثان والشيء سميهم كان من كفار العرب عادي الاوثان فلم يلبثوا
يرون بحرمين ولا من الصحابة باحثنا من وقد دفع ابو بكر رضي الله
عنه الي سلمة بن الاكوع امرأه من البسي واحد من فرائده من بني
هوازن ومحمد بن الحنفية بل سمي بني حنيفة واحد الصحابة من
سبايا فارس وهم مجوس وهذا طاهر في اباحته لكن لفقاه اهل
العلم على خلافه وحول ما تقدم اهلنا سلمة وقال ابو عمرو بن
عبد البر ان اباحته وطهر من منسوخه بقوله تعالى ولا تنكحوا الميتات
حتى يومن قولي وكوز نزوح الصايات اذا كانوا يومنون
بدين نبي ويقررون بكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم
لم تخرمنا عنهم والصايات ابايع من دين لدينك للسدي الصايات
طائفة من اليهود والنصارى قال الاستاذ ابو اسحق هو قول عمر بن الخطاب
وقال قاضي خان هو قول علي رضي الله عنه وهو قول الامام وفي الخبر
المرا فيه الصايات من النصارى والسامرية من اليهود وكوز مناجاتهم

وفي المعنى عن احمد بن طائفة من البصريين وفرض عليه الشافعي وهو قول
استحاق بن ابي هويه وفي التيجي وفي مناسبه وسامريه وحدثت لنا في
ومحوسه قولان ومثل انهم ليسوا بيهيم اذ اسمهم بون اليهودي ومثل
هم طائفة من اليهود كلسا من وعند ابي يوسف ومحمد بن عبد الله اللؤلؤ
وعابد اللؤلؤ لعايد الوثن ولا يجوز مناختهم وفي المبسوط في
نكاح الصابيه عنده وقال مجاهد والحسن لا كتاب لهم وقال ابو
العاليه ومثله بعدون للملئنه ويصلون الى الصلاه ويقرون الزبور
وقال عبد الرحمن بن زيد يقولون لا اله الا الله وليس لهم كتاب ولا
بنى ولا عمل وقال قتاده ومقابلهم قوم يقولون بالله ويعبدون
الملائكه ويقرون الزبور ويصلون الى الملأ للعبه اخذوا من كل دين
شيئا ولا يكلونهم من اليهود والبصريين يخلقون وسطا بينهم
ويحتولون ما اكرمهم وقال عبد العزيز بن يحيى قد درجوا والقرضوا
ولا عين ولا اثر وقال الخليل هم قوم سببه دين البصريين
الا ان قبلهم نجوس كمنوب بن عمون لهم على دين نوح عليه السلام وقال
الجوهري هم جلس من اهل الكتاب وفي المبسوط وذكر اللحياني انه لا خلاف
بينهم في الحيفه اذ في الصابيين قوم يقولون بعيسى عليه السلام ويقولون
الزبور هم صنف من البصريين وانما اجاب ابو حنيفه على مناجيه
هولاء وذبايحهم وفيهم من ينكر النبوت والكذب اصله وانما يعبدون
الشمس وهو لا عباده الاوثان وانما اجاب ابو يوسف ومحمد بن حنف
هما ولا قال السرخسي وفيما ذكر اللحياني عندي نظرفان اهل الاصول
لا يعرفون في حمله الصابيين من قريه عيسى وانما يقولون يا دريس ويدعون
له النبوة خلاصه دون عيسى ويعظمون اللؤلؤ اعظم القبله لا اعظم
العباده طاهرا ووقع عندها انهم يعظمونها تعظيم العباد وانما استنبه
مذهبها ولا اله الا الله يدعون بكم ان الاعتقاد ولا يظهر منه وقولها
اولي لان عند الاستبانه يغلب الموحدين كرمه وفي السير البليغ عندهم صفت

من البصريين يقولون الزبور وهم الذين يظهرونه من اعتقادهم وعندها
يعقدون اللؤلؤ الهه ويظهرون ذلك ولا يسبحون اطهارا
يعقدون كالباطنيه فيني ابو حنيفه على ما يظهر من وهما على ما يظرو
وذكر شيخ الاسلام في شرح السير ان الصابيين محل ذبايحهم ونسائهم
عند ابي حنيفه ولى يوسف حنظله محمد والسرخسي ذكر ابا يوسف مع
محمد وهو المشهور وفي المبسوط يلزم نكاح الحريمه وفي المبسوط
يلزم نكاح الحريمه والامنيه في الصحيح وهو قول مالك في قوله
تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب بالعطف والمراهه قسم لكل فكان
قولهم مخالف للنقل القران في ايدى صبا اذ خرج وصداك للحرم
طلعت صبا يصوبها لمن اذا مال يوحى للمحرم والحريمه ان يتزوجا
في حال الاحرام قال الكاظم ابو جعفر الطحاوي وهو قول عبد الله بن
شعوب وعبد الله بن عباس وانس بن مالك عن الصابيه وبه قال سعيد
ابن جبير وعطاء وطا وفس ومجاهد وعكرمه وجابر بن زيد
وعمر بن دينار وابوب السعيد في وعبيد الله بن ابي نجيم وهو
مذهب اهل العراق ومنعه الاله المليه واخرون احبوا حديثه
ابن وهب عن ابيه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن ابيه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح المحرم ولا ينكح وفي رواية
ولا يحط بروه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وعنه يروى
ابن الاثير عن ميمونه بنت الحارث ما لا يزوج حتى يرسل الله صلى الله عليه
وسلم ونحن جلاله زواجه مسلم وابوداود والترمذي وابن قايه
ونسائي حديث جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونه وهو محرم رواه البخاري ومسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وعن عكرمه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم تزوج ميمونه وهو محرم وبني بها وهو حلال وما سرق
وقال الكاظم ابو جعفر وقد روي ابو عوانه عن المغيرة عن ابي الصفي

عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم قال ابو جعفر نقله هذا الحديث كلهم نقات يخرج برؤاهاهم وقال شمس الانوار النسخي ومن حيث المعنى الكلام وأصح في المسألة فإن النكاح عقد معاوضة والمحرم غير ممنوع من مباحاته المعافاة كالشركي للشركي ولو جعل عقدا النكاح بمنزلة ما هو المقصود به وهو الوطى لكان تائين في إيجاب الجناء أو إفسام الإحرام به لا في بطلان النكاح به ولا في إفساد الإحرام بقي النكاح منه وبين أن له صحته ولو كان الإحرام منافيا لا يتبدل النكاح لكان منافيا لبقائه كالرضاع والدليل عليه أنه لو راجعها وهو محرم كانت رجعة صحيحة بالاتفاق وعند الخصم الرجعة سبب بطلان الحمل به في الوطى ولم يكن المحرم ممنوعا عنه فلذا النكاح وهو أيضا مقوض بالظاهر فإنه تحرم الوطى به وأنه لا يحرم العقد ابتداء بان ظاهر منها ثم فارقها ثم تزوجها والأصول معنا وشواهدنا كلها في المسألة **والجواب** عن رواية زيد بن الأصم بن اخت ميمونة أن عمرو بن دينار قال قلت للزهري وما يدرك ابن الأصم اعترافه بالحق على سببه كعله مثل ابن عباس مع أنه يحتل أن يكون غير بالشرع عن التامها حلالا أو طهر من التحريم على أحدها بالوهم والرد والمحارز أو من الغلط في الحواط أبو جعفر الدين زووا أنه عليه السلام تزوج بها وهو محرم أهل علم وثبت من أصحاب ابن عباس مثل سعيد بن جبير وعطاء وطاووس وعبد الله بن عمر وعكرمة وجابر بن زيد وهو كلهم فقهاء الذين نقل عنهم عمرو بن دينار وأبو الحسن عيسى بن عبيد الله بن يحيى وهو لا يثبت برؤاهاهم قال الطحاوي وأما حديث عثمان فأنما رواه بن وهب وليس عمرو بن دينار ولا جابر بن زيد ولا الحسن بن علي بن فضال عن مسروق عن عائشة ولا يثبت أيضا من غير من العلم بموضع واحد ممن ذكرنا وروى مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن

عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولا ه ورجلا من الأنصار قروا حياه ميمونة ذلك لحرف ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدنية قبل أن يخرج قال ابو عمرو بن عبد الله بن حدث ما حدث هذا الباب غير متصل رواه طبر الوراق فوصله قال وهو غلط من طر الوراق لأن سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلثين وولد أبو رافع بعد صل عثمان بسنتين وكان صل عثمان في ذى الحجة سنة خمس وثلثين ولا بد أن يكون في سنة قال الترمذي لا تعلم أحدا سنها غير ما ذكره زيد بن ريد عن طر الوراق عن ربيعة ومضع البخاري حديث عثمان في النهي عن نكاح المحرم ورد رواية مالك ومذهبه وقال أيضا حديث ابن الأصم من رسل وأدخل في صححه عن سعد بن المسيد أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم قال الطحاوي ما روى عنه عليه السلام أنه تزوجها وهو حلال من رواية طر الوراق ومطر عندهم ليس من صحيح حديثه قاله ربيعة أنما كان من قول زيد بن الأصم لا عن ميمونة **اعتراض** قال الفاضل عياض قالوا النهي قول والخوازمي والقول مقدم لوجهين أحدهما أن القول بتعديك دون الفعل والثاني يجوز أن يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام لاسيما في باب النكاح ولأن الفعل معارض في نفسه ولا معارض للقول وقالوا معنى قوله وهو محرم أي حال في الحرم لا عاقله لحرمة هذه الشبهة عندهم **والجواب** عن قولهم القول بتعديك دون الفعل من وجهين أحدهما المنع من الفعل بتعديك أيضا لأن الإحرام لما لم يكن مانعا منه في حقه وبنت حوازم العقد معه في حقه يثبت في حق أمته أولى بالتحص وهو بالحرمان لضعفهم وحاجتهم وقوته وعمل الاستق والوجه الثاني أن القول ليس يتضمن في عدم المشرع وغيره لحوال أن يكون النهي للحرمة وترك الأولى لا ترك لئلا لو خطب وهو محرم وتزوج وهو حلال جاز لاسيما النكاح بالاتفاق وقيل النهي عن الخطبة على خطبة أخيه المسلم

ولو فعل صحيح النكاح عندنا وعند الشافعي وابن حنبل خلة فالما لا يكون داود
الظاهر في فاداع النكاح على الكراهة دون المشروعية امكن العت
بالجاذبية كلها وهو قول من ابطال البعض والجواب عن الوجه
الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه ان يعتبر الاصل فلا يصار
اليه والجواب عن ثابوتهم لقوله وهو محرم أي حال في الحرم
من بلته أوجه أحدها ان جملة على الحقيقة الشرعية أولى
من كحقيقه اللغوية لما عرف والتاني أنهم يزعمون انه كان بالملك
عند العقد وانما زوجه اباهما وكره لاه عليه المسلم فلم يكن في الحرم
ولو ادعوا ان للمدينة حرم لم يكن ذلك مسلما لهم ويكون على هذا النبي
عليه السلام محرم على الدوام الا اذا بعد عن المدينة والبالسان
الراوي الذي هو ابن عباس طمعه بعقد الاحرام لانه دفع به
قول من قال تزوج بها وهو حلال ولا يكن حلالا على خلاف رواية الراوي
مع ما ذكرنا من تصديق البخاري وعين حديث عثمان بن الهادي
وصحيف روايه من روى انه تزوج بها قال في المحرم سرف عتي
ورز كرت جبل بطريق المدينة وكان فارس سرف مكان وانما اسهر
نكاحه فيه وبنادقها فيه وكان عليه السلام عنده حلالا ولو ثبت
فهو محمول على الوطى اي لا يطأ المحرم ولا يكن المحرمه من وطئها قول
و يجوز تزويج الامه مسلمه كانت او كفايه وفي مصنف اي بعد
ان لا شبهة عن الحرث والزهرى انهما قال لا يزويج الحر اربعاً من
الامام من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وما وسع الله على عبده
الامم نكاح الامه وان كان مؤسس الا ان يكون بحكمه حرة وقار فنان
والثوري اذا خاف للعت حازله نكاح الامه وان وجد طولاً وفي
الذخيرة القرافية اذا لم يستغن بامه واحده يزويج الى اربع وهو
قول ابن حنبل وان استغنى باقي الزيادة عليها خلافاً لابي حنبل
ابن شيبان من الابا وعند الشافعي لا يزيد على واحدة وهو رواية عن

ابن حنبل ذكر ذلك في المغني وحاصله ان نكاح الامام ضروري عند الشافعي
وهذا لم يجوز نكاح الامه للتايبه ولم يجوزوا الزيادة على الواحدة
المسلمه لما في ذلك من تعرضي ولله على الرق وقوله بالكتاب وهو
قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات للموينات
فما ملكت ايما نكح من قضايتكم الموينات فحوز نكاح الامه بحسب
شرائطها فانها ان تكون مسلمه وان يكون مملوكا لمسلم هكذا في عامه
كثير وفي النهاية لو اراد مسلم ان ينكح امه مسلمه لكافر عند عدم
طول الكثرة ووجود خوف الغيب فالملك هذا التصريح ومن لا يهاب
من منع الاجل اذ لو لم يولد المسلم الكافر وبلت فيه وهي ان لا يكون
محرمه وان يكون حائضا من الغيب وان يكون فاقد الطول الكون
وفي المنهاج للثوري ان لا يكون حرة تصح الاستمتاع ومثل
ولا غير صاكنه وان يحرم عن حرة تصح الاستمتاع وقيل ولا يصح
ولو قدر على غايته حلت له لانه ان لحقه مسقه طاهره في قصد
خوف الزنا في ملته فان امكنه التسري فلا خوف في الامم وفي
المعترض حشيه العسان غلب عليه الشهوة مع ضعف ظاهر التقوى
في حقه وليس معها ما يروى النفس الى النكاح بحيث لو لم
تفق الذم في الزنا من قولهم طريق محوق وليس حنة وجود
فاطع الطريق فيه قطعاً بل المراد به بوقعه كذا هنا وفي نهاية
المطلع عليه الظن بسبب سرطو كحقا كوف من الوقوع في الزنا
واذا كان وقوع المحذور في الطريق بعارض سلامته بعد خوفه
وان كان كوف لا تغلب على الظن خوف الحب مثله والعسل لا
يلحق نكاح الامه فانه لا شيل الى ادخال الامه على كونه وان كانت
الحرمه مبرمه ولو وحدها لا ولم يحرم مسلمه قوله ان ينكح الامه
فان رضى كونه بمهر موجل جعل فاقد الطول كونه وفي المغني لو وجد
من عرضها او بطله او فوضها او رضى بها حيز صداقها فله نكاح

الامة وفي الذخيرة روى عن الكجوان كجارج الامة مطلقا ومنشا
الخلاف مفهوم الشرط ليس بحجة او حجة وهو قول ابن القاسم والطول
صدوق كجيرة ولا يراعى القدر على التفتق وروى ان الطول يجوز
اكثر من حجة وعلى المشهور لو حشي العتب ابحاث له الامة ولو كان
حجة بل حراير وهو صيغ لان من كان تحت حراير حراير لا
حشي العتب ولا يواحد ولو كانت حشيه العتب حراير او ثلث
حراير وادخلها على من جاز مع الاربعة وقسنا هذا على كل
فان قدر على طول الحجة بعد التزوج بالامة بطل نكاح الامة
عند مالك والشافعي في الاظهر وطروا النساء لا يرفعون نكاح
الامة وقال المزني يرفعوه وهو يرفعوه وهو رواية عن احمد وسواء
على ان ذوال خوف العتب لا يرفعوه وعلى صاحب المعجمين
في الخلاف لامامه الشافعي بان جواز نكاح الامة المسلمة
تعلق بالشرطين فقدان طول الحجة وحشيه العتب والمعلق
بالشرطين لا توجد الا عند وجودهما قال وهذا غير صحيح
لان هذا نسب الجواز عند وجودهما ولا يدل على عدم الجواز
عند عدمهما او جاصله يرجع الى ان خصيص النسب لا يحد
بغضى بويه عند وجوده ولا يضر بيا علمه عند العلم
فيكون هذا ممسكا بالمفهوم المختلف فيه وغير المذکور
مقوض الى راي المجتهد فسأل ثوبل الاجتهاد فيه او يكون
ذلك باعتبار انه العالم بالمسكوت عنه كالتأثير وهذا
كذلك فان نكاح الامانادر خيدا وانما يقع في حالة العجز عن طول
الحجة اذا العاقل يستنكف عن تزوج الامة فخص بالذكر هذا
المعنى ولا ينطوقه لاندل على الصحة فكيف يكون مفهومه الا على
الربط لان سبى كلام صاحبنا لا يقتضيه فلو ان الوصف المذكور
الحكم في وجوب حكم بوجوده ولا اثر للعلة في السق لان عدم العلة لا

يكون له لعدم الحكم اذا لا من العدم لا يصلح علة لحكم على ولا
وجوده وان كان شرطا فالشرط اللغوي علة لاخرية فيعود
البحث الاول ولا يقال الوصف لايمان يدل على منع الامة الكتابية
لقوله تعالى فتحرير رقية مؤمنه اذ لا يجوز تحرير الرقية
الكافرة كفاءة العسل اجاعا لفسادها لايمان فيها فاما يقول
تحرير الرقية في كفاءة العسل لم يسرع الا مقبده بالاجماع بالامان
مخالفة النكاح فانه يسرع مقبدا ومطلقا في الامتنان المتعاقبين
ولا ان الطول القوة والعلة لقوله تعالى ذكرا الطول والذكاء
الوطى حشيه وفي العقد محررا على ما سبق كان معنى الآية
من لم تعد لان مطاوعة فان لم يكن حجة حرة فليترفع امه والطول
المال ايضا لقوله تعالى استأذنك اولوا الطول منهم فلا
يتجوز مع هذا الاحتمال واستأذنك حشيه العتب لثبات
لزامه التزوج بالامة عند عدمها ولان الله تعالى وصف المحضات
بالامان وشرطه فبين وقد يركب ذلك ولم يجوزوا الامة مع طول
الحجة الكتابية في اخذ الوجهين قال امام الحرمين وهو اقرب
الى المعنى وجوزتم نكاح الامة مع طول الحجة الكتابية في
اخذ الوجهين فقد جوزتم له ارفاق ذلك مع الاستغناء عنه بالحجة
الكتابية لان العلة في المنع لو كان ارفاقا لولد لها احد عند الحاجة
كلا يجوز له ارفاق ذلك للحرة عند الحاجة ولكما حجة
ولان العلة في التحريم لو كانت ارفاقا لولد تسبى ان يجوز له
التزوج بالامة الايسة ويتبع ان يجوز للمحبوب ان يتزوج بالرفقا
لاشفا على التحريم وهو باطل ايضا باذلال الحجة على الامانة
مع بقا نكاح الامة ومن اصفه حرة وتصفه عبيدا سلك امه
مع الفداء على الحرة وانفقوا عليه وللعبدان ينكح امه مع طول
الحجة وليس له ان ينكح امه على حرة وله الجمع بين الحرة والامة عندهم

في عقلة وله نكاح امتين والحر لا ينكح الا امه واحده والامه الكتابيه
لا تنزوها حوسم ولا عمد سكر نص عليه الشافعي قال واذا
ملنا ان الفرق غير معتبر ولا موثر في حقه فليكن الامه اللتاييه
في حقه كاحره اللتاييه قال وهذا متجه على هذه القاعده
وحوز وانكاح الامه الكتابيه من الحر الكتابي وكقولنا لا
يؤثر في حواله في وفي كواشي ارقاف الجرحه سبوا كبريه قلت
الارقاف اثبات الفرق شرطه ان يكون تقيقا قبله لتعصيل الحاصل
وحده ام ان يكون حوا قبله وان لا يكون دقيقا فحين كان يظفه
لم يكن حوا ولا رقيقا هذا الصواب هو الصواب قال لحر الدين المراكبي
في تفسيره الكبير كله ان واذا قيد ان حصول الشرط عند هذا
الشرط ولا يفيد ان علامه عند علمه ولا ايضا اذا مقتضاه
الثبوت عند الثبوت اما العدم عند العدم فغير مسلم وذكر
الشيخ امام الهدى ابو منصور الساردي السمرقندي ان الطول
يحل وجوها احدها طول نكاح كبره العجز عن التفقه والعقود
والسائر وفي المهر وهذا الوجه اوجه لوجوه احدها ان
طول المهر مذکور في نكاح الامه بقوله تعالى فانوهن اجورهن
التالي ان من وجد طول لامه كان واحدا طول كبره الثالث
قوله عليه السلام لا ينكح الامه على كبره ولو كان لا يجوز نكاح الامه
عند طول كبره لم يكن للهي معنى التبراع طول المهر ليس بشرط حوز
النكاح فانه يجوز به في الذم لك من معناه من لم يملك
فراش كبره فله ان ينكح امه وعن ابن عباس ما وسع الله علي مره
الامه واليهودية والنصرانيه وان كان موسرا وحل طول امساك
لكبره للعجز عن التفقه فله تطلق لكبره والزوج لا مسمو لان لا خلاها
على كبره لا يجوز نكاح الامه دليل وجوب الامساك بالمعروف ولذا
امان الفساق شرط الاوتي عند اهل الحرف كايان الحصان وقال

ناصر الدين بن المبرور هل يستطيع ريك هل يفعل يقول للفا در
هل يستطيع لذا ما بالغه في المعاصي فتكون عيانا عن المسبب
لانها من اسباب الاختلاط وعكسه العجز عن الارادة بالفعل في
قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة والروثه تاويل اي حشفه رضى الله
ومن لم يستطيع منكم طولا ان يتكلم اي ومن لم يملك وعمل النكاح على
الوصي وجعل الاستطاعه نفس الملاحم ان القادر غير المالك
عادم للطول قال كتبنا سبعة دال حي وقعت على هذا القول
عن كوارس وهو قول حسن قوله ولا ينزوي امه على حرة
وعن الحسن البصري لا ينكح الامه على كبره فان فعل لم يشر
وعن سعيد بن المسيب ويجوز في الرجل ينزوي الامه على كبره
قالا يفرق بينهما وعن الزهري توجب طهر وينزوي بنته وعن ابن
طاووس قلت لا يجل ينزوي امه على حرة وانما يزعم انه قد حوز
عليه قال صدقوا ذلك ابن سيبه في مصنفه وفي الذكر على
القول باستسراط الطول خمسة اول احبار كبره كايان الامه الداخله
عن كبره وبالعكس والثاني ان كانت داخله على الامه حرة او الامه
الداخله عليها اختيارية الامه والثالث ان دخلت لامه عليها في
نفسها او بالعكس ولا خيار لها الرابع ان دخلت الامه عليها فسيح نكاح
الامه والخامس ان دخلت لامه فسيح نكاحها وان دخلت كبره لم يفسح
نكاح الامه وعند الشافعي لا ينكح امه على حرة وله الجرح بينهما
في عقلة وذكر في احوال السلف الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
تنزوي الامه كايان يكون بينه وبينه في مصنفه فيه رجل مجهول
وعن مسروق لا ينكح الامه على كبره الا الملول وعن مسروق
عن عبد الله بن مسعود وكان الفرق اثني بصف النعوه والعقود على
ما ياتي في حديثه به حل المحليه في حالة الاسراء دون حاله للاتصاف
بحوز تنزوي كبره عليها وهو الجمع وفي المدونه لا ينزوي حرة على

امته فان فعل حاز وحرمت الحرة بطلته ثانيه وفيه ايضا يجوز نكاح الحرة
على الامه واخبار الحرة ان لم يلدن علمت وعن ابن عباس تزوج ابي الحسن
على الامه طلاق الامه فان فعل حاز وحرمت الحرة بطلته ثانيه
وقبه ايضا يجوز نكاح الحرة على الامه واخبار الحرة ان لم يلدن
علمت وعن ابن عباس تزوج الحرة على الامه طلاق الامه ومثله
عن مسروق وعنده ابن حنبل في بطلان نكاح الامه روايتان
عدم البطلان قول سعيد بن المسيب وعطاء السافعي وتروي
ذلك عن علي رضي الله عنه والبيان يتبين نكاح الامه وهو قول
ابن عباس ومسروق والمزني واسحاق بن عمار الكوفي ان كان له ولد
من الامه لا ينفارها والافارها ذكر ذلك في المعنى وعن سعيد
ابن المسيب نكاح الحرة على الامه ولا ينكح الامه على الحرة والى الحرة
من المحللين في جميع الاحالات لعدم المنص في حقها حتى لو جمع بينهما
في عقد واحد بطل نكاح الامه وصح نكاح الحرة وفي قول
السافعي بطلان في الذخير يجوز للعبد اذخال الامه على الحرة
والحرة على الامه ولا خيار روفه لعبد المملوك لها الخيار وفي المذونة
اذا تزوج حرة وامه في عقد رسمي لم يخل واحدة صداقها في حق
الامه فان علمت الامه فلا خيار لها والاخرى وقال ابن القاسم
نفسه لجمع بين حلال وحرام كالمجمع بين الام وابنتها في عقد وعن
المسيب والبصري والزهري لا تزوج الامه على البصرانية الحرة
والهودية الحرة وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا تزوج البصرانية
والهودية على المسلمة وعند الجمهور يجوز وبه قال ابن المسيب والزهري
والشعبي والبخاري واكرهم وعطاء التوركي والاوزاعي وانواع عبيد وابو
نور وابن المنذر وفي الذخير يجوز التزويج بانه الاب والام والاجداد
واكالات وفصل بانه الاب والام خاصة لان ذلك منها حرم وكذا العبد
والخفي والشيخ الفاني في بطلان اطلاقهم مفهوم الشرط والعنت الزنا

واصله الصديق والمسقة قال الله تعالى ولو شا الله لا غلبكم اي لصديق
عليكم ولو كان الرنا يود كما لي غلب الله تعالى شئ عسا من تسمية
المسيب باسم المسيب فان تزوج امه على حرة في طلاق بائن لم تحرم
عندني حنيفه رضي الله عنه وعندهما يجوز لانه ليس بتزويج عليها
بخلاف الزوجي وهذا الوجه لا يتزوج عليها لا بخت هذا ولا ي
حنيفه ان بقا العدة حكم قيام النكاح من وخته فالاحياط
في المنع فاشبهه نكاح الاخوت في عدة لا التحريم بخلاف الممنوع لان
المقصود فيها ان لا يدخل في قسمها غيرها لان بقا النكاح من
وجه لا يلقى اكلت لان في اكلت يشترط وجود شرطه صوة
ومعنى حتى لا يخلت بالسل اذا حصل براءة الذمة والكفران بتزويج
اربعا من الكوابر والامه وليس له ان يتزوج الثمن من ذلك وعن
القاسم بن ابراهيم انه ابا نكاح تسع وهو حرف لا اجماع وفي
اخبار شي خناه عن الكشي وابن ابي ليلى وعن بعض السبعة في نكاح
حوان نكاح عماري عشرة تعلقا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مني وثلاث ورباع فمن جعل مني بعد العدل يعني اثنين وكذا
ما بعده ابا نكاح تسع ومن قال مني يعني اثنين مرتين ابا نكاح
عمار عشرة امرأة وحكي القاضي عبد الوهاب عن بعض الناس انه
جوز للرجل ان يتزوج من النساء اى عدد شاء قليلا كان او كثيرا من غير
خبر اعلم ان معنى مني اثنين اثنين غير محصورة ولذا ما
بعدها وفي البدايع ادى ما يراى بالمشي مرتان وبالثلاث مثل مرتين
قلت هذا هو منه بل ادى ما يراى من ثلث سنة وقال الاساذ
ابو اسحق في تفسيره ان مني عدول عن اثنين والواو يعني او للخير
وذكر ابن عمرو في شرح المفضل انه جاء قول المشي اجاد في معنى واحدة
غير مكررة وكذا وقع مني موقع اثنين غير مكررة في مسدرة الانوار
لعياض حين يقوم من المشي يعني من جالس ثانيه الصلاة الرباعية

وشبه قوله عليه السلام صلوة الليل مثنى مثنى أي ركعتان اثنتان والنجاة على
الاول وفي الشافعي الخطان الخمس فوجب التكرير كل ما يحبر يركع ما
اراد من العدد الذي اطلق له كما يقولون اقسموها هذا المال درهمين
وبلثه ثلثه واربعه اربعة ولو اقرضت لم يكن له معنى ولو قلت اقسموه
درهمين درهمين او ثلثه ثلثه او اربعة اربعة اعلمت انه لا يسوع
لهم ذلك الا على احد انواع هذه القسمة وليس لعصم النساء والواو
جوز لم لا يختلف والافاق والدليل على ان الواو للحيث قوله
تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع ولم يرد ان لكل تسعة
اجنحة والمثنى داخل في الثلاث والرباع داخل في الرباع او الواو
على سبيل البدل وذكر ابن عمرو ان مثنى مثنى عند البصريين معرفة
عند الكوفيين ولا يدخله اللام كاسم لا يسوي به تصرف ان ضعفه
فهم واخر ومعنى لا به لئلا يعضك اثنتان وبعضكم ثلثا وبعضكم
اربعا ولا يجوز اجمع لانه لا تسع او اذ ان زوج تسع في زمان
واحد لا يكون مثنى ولا ثلاث ولا رباع بل يكون تساع فانت
ابن الله سبحانه الزواج في التوراة من نحو حصر عدد حقا
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة
حفظا لمصالح النساء دون الرجال وجمع في هذه الشريعة الشريفة
المحظية من الرجال والنساء قبل الشافعي لا تزوج الامة واحدة
مسألة وقد تقدم وقوله تعالى فان حجوا بها طاب لكم من النساء منظم لكون
الامة كافي لا لا والظاهر قولنا ولا يجوز للعبد ان يتزوج
الثر من اثنتين وبه قال عمرو وعلي وعبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنهم وهو مذهب عطاء والحسن البصري والشعبي والثوري
وقالوا والشافعي وابن حنبل وقال سلم والقاسم وطاووس ومجاهد
والزهري وربيعة ومالك وابو ثور وداود والظاهر ان الله نكح كافر
واستدوا عليه بالجموات ولفظ قوله من سميت من الصباية ولا

يعرف لهم مخالفا في عصمهم فكان اجماعا ولا ان الرق متصف على ما عرف
فان اذن له سيده في التزويج يتزوج واجله لا غير عند العامة وقال
ابو ثور ان عقد علي ثنتين في عمدة جائز في الهلبي وعن عطاء الجاهلي
رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ان العبد لا يجمع بين النساء فوق
اثنتين وعن عمرو بن الخطاب رضي الله عنهما انه قال لا بأس بجمع ثنتين
العبد فانفقوا على ان لا يزيد على اثنتين في الظاهري هذا مما
خالفا فيه المالكيون بحجابه لا يعرف لهم مخالفا في الصباية بقوله
وقال مالك يجوز له في حق النكاح كما يخرج حتى يملكه بغير اذن
سيده هذا لم يقله مالك قال ابو بكر بن العربي في الحارثية لا
خلاف لاحد في ان العبد لا يجوز له تزويج بغير اذن سيده فان
تزوج بغير اذنه كان للسيده اجازة او رده فان اودم عليه
ولا حد عليه واوحى الظاهرية عليه احد وعزاه ابن حزم
الى جماعه من السلف لقوله عليه السلام اي ما عبيد تزوج بغير
اذن مولاه فهو عاصي رواه ابو داود وروى عن مالك في ذلك مناقضا
وهو انه جعل رد المولى ذلك طلاقا وجوز له السرى ملك واحد
باذن سيده ومنعه ابن سيرين وخادم والثوري والشافعي
من اصحابنا فان ملكه حاربه واذن في السرى بها جاز عندك
فان طلق احدا من نسائه الا ربوطا قابلا لم يجز له ان يتزوج
اربعة حتى ينقض عدها وقد ذكرنا ما ذهب اليه العلماء في ذلك عند
ذكر نكاح الاخت في عمدة لا اختلف وذكر ابو بكر بن عبد
في مصنفه انه قال علي وزيد بن بابن بن عباس وابن المسيب وغيرهم
ومجاهد وعطاء والحسن بن علي وداود وابراهيم وجاهد القاسم وعروة
وشبه في عمدة لا اختلف فان تزوج حبل من الزنا حازا النكاح ولا
يطأ احدا حتى يضع عليها هذا عندنا خيفة ومخافة قال الشافعي
وجوز وطها وذاك ابو يوسف وزفر ومالك وابن حنبل لا يجوز وفي الحديث

ولا حمل لا اري ان يحسب زانية ولا رطا الزوج حتى ينفذ من الزاني
سلت حيض عنده وقيل يكتفي بحيضه وقال ابن حنبل لا يطأ جارية
الزانية وقال ابن مسعود اكن ان طأ امي وقد بغت وعن ابن
عباس وابن المسيب البرخصة في وطئ لعمته الفاحشه ومذهب علي
رضي الله عنهما المذکور مذهب الامامية ويقولون ان زنى بامرأة طأ
زوج او هي في عدة زوج من طأ ف رجعي او هي في عدة زوج لم يحل له
ابدا والتوا لفسرين على نسخ الآية ثم قيل نسخها قوله تعالى بعد
وانكحوا الايامي منهم قال سعيد بن المسيب واخرون وقيل نسخها
بقوله تعالى فانكحوا ما طأب لكم من النساء الآية وقيل الآية
فمن اراد ان يتزوج بعتة معلنة بالزنى وحلها والرتا وفيه بعد
وقد كن الشيخ الويكير الرازي في احكام القرآن قالوا والمراد
بالنكاح الوطئ والعقد اظهر والاول مروى عن ابن عباس
وهو يروي بقوله تعالى الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية
لا ينكح الا زان او مشرك فان طأ من يحوز الزانية نكاح المشرک
وهو غير جائز بالاجماع وفي البشارة الفاسق الذي من شأنه الزنا
لا يرغب في نكاح الصالح من النساء على جهة وصافته وانما يرغب
في زانية مثله او مشركه واذا الزانية المستحجة المبهورة بذلك لا يرغب
في نكاحها الصالح من الرجال وينفرون عن نكاحها وانما يرغب
ستلها من الزناة وفروا من الزاني والمشرک فحدا من الزنا
واسطط ما له ومعنى الجملة الاولى وصف الزاني بكونه غير
لاغب في الحفاظ للنز في الذوات ومعنى الجملة الثانية وصف
الزانية بكونها غير مرغوب فيها للاعفاء والصالحين وللزنا
وفي مصنفى البرزنج شديدة وعن عياولى هريز والحسن لا
يتزوج المحدود الا محدود والجماعة على حكاية قوله ونكاح
المتعة باطل وهو ان يقول لامرأة امتع بك كذا ملة بلذا من المال

وفي المنافع مبرورته ان يقول خذك هذه العشرة لا تمتع بك او لا تمتع
بك او تمتع بك نفسك اياها والنكاح الموقت ان يتزوج امرأة بشهر او
شاهدين عشرة ايام او شهرا او سنة وكونها والفرق بذكر لفظ
الزواج في الوقت دون المتعة وكذا بالمشاهدة فيه دون المتعة الا
يلتزمها وفي المفيد خلاف فصر في انزوجك شهرا بلذا لا في امتع بك وفي
البدائع نكاح المتعة نوعان احدهما ان يكون بلفظ النكاح والشرع
وما يقوم مقامهما فالاول يقول امتع بك يوما او شهرا او سنة على
كذا وهو باطل وفي الثاني النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا
خلافه لفرق وحكي ان عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنواوي
عن رفران نكاح المتعة يصح ويشاهد عنده ونقلهم غلط وانما
قال فرقي النكاح الموقت كاخترته عن اصحابنا وفي المعنى وهي ان
يتزوجها شهرا او سنة او الى بقضاء الموسم او قدوم احوالهم
وسواكاتب السنة مجهولة او معلومة وهو قول عامة الصحابة
رضي الله عنهم والمقربا ومن روى ذلك عنه عمر بن الخطاب وعلي
وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير قال ابو عمر من عبد البر على تحريم
اهل المدينة والوحيفة في اهل الكوفة والاوراع في اهل السنة
والسنة سعد في اهل مصر والسامعي وابن حنبل في اهل اليمن
وفي قواعدا بن رشيد وعين اختلافوا في وقت تحريمها ففي بعض
الروايات حرمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حبيته من
رواية علي بن ابي طالب متفق عليه وفي بعضها يوم الفتح رواه
مسلم وفي بعضها في غزوة تبوك وفي بعضها في حجة الوداع رواه احمد
والوداع وفي بعضها في غزوة بدر وفي بعضها في حجة الوداع رواه احمد
وقاله الحسن البصري يدل في المعنى وفي بعضها عام او خاص بوجه
مسلم وامسأ عن ابن عباس رضي الله عنهما تخليها او شدة على ذلك
الترجيح من اهل المدينة واليمن وروا عنه انه كان يحج على ذلك

يقوله تعالى فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن وروى عنه انه
قرأ الى اجل سمي وهي قرأة ابن مسعود ايضا قال لصاحبها
والتمسك بها من بلته لوجه اولها انه تعالى ذكر فيها الاستمتاع
وهو الصوم بذكر النكاح ثانيا انه امر باتباع اجورهن وحقيقته
الاحارة في المتعة على العقد على متعة النكاح وانما انه آتية
بعد الاستمتاع وهو حكم الاحارة والمتعة اما المهر فانه يجب
بالعقد نفسه ولا يتوقف على وجود الاستمتاع وروى عنه انه
قال ما كان لا يدرى رحمها امه فخذ ولو لا اي عمر عنها ما وقع في
الزنا الا شقي روي ذلك عنه ابن جريج وعمر بن دينار عن
عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول سمعتنا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم واني بخبر ونصف من خلافه عمر بن الخطاب
وهو محكي عن سعيد الخدري والبيهقي ذهبت الشيعة وخالفوا
عليها وعامة الصحابة رضوان الله عليهم والحق عليهم في ذلك الاجاديب
الثانية التي ذكرناها في النهي عنها والنهي عما تحرمها واما احكامها
منسوخة قال ابن المنذر في الاشتراك قال القاسم بن محمد عزيمتها
وفي القرآن وقرأوا الذين هم لم يزوجهم حافظون الاعلى ازواجهم واهللت
ايما هم فانهم غير ملومين وهي ليست من الزواج بل قبل انه لا طلاق
فيها ولا عدة ولا شهود عندها ولا ميراث فيها قال النواوي في شرح
مسلم قال القاضي ابي القاسم الجلال على ان هذه المتعة كانت نكاحا
الى اجل لا ميراث فيه ولا شهود عنده والعراق ينفذ الاحكام من
غير طلاق وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال نسخها الطلاق
والعدة ومثله عن غياث بن عباد بن عباد بن عباد بن عباد بن عباد
الترمذي في سوي ازواجه او ما ملكت ايمانهم وقال ابن الزبير المتعة
الزنا الصريح ولا احد اخرج هذا الحديث وعنه عياض في الله
اي رسول الله صلى الله عليه وسلم على متعة النساء وعن حماد بن

الانساء يوم خيبر مسوق عليه وعنه عليه السلام انه قال اني
لنسا اذنت لكم في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم
القيامة الحديث رواه مسلم والترمذي عن ابن عباس انه امسك عن
الفتوى فيها حتى بلغه انه قيل فيه شعر وهو
اقول وقد طال المواساة باصباح هل الرية فسا ابن عباس
هل لك في خصمة الا طرقتا فاسه يكون متواك جي صدر الناس
فقال ان الله وانما الله راجعون ما هذا اشد ولا هذا اردن ولا
احلت الا ما احل الله من المتعة والدم وكما اخبرني عن ان احكامها
كانت في حال المضطرارة والخطا في شبهة بالمضطرارة في الطعام
في المحنة قال وهذا قياس غير صحيح اذا لم يصح الا بصراع في حال
الضرورة وقد امن رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لصوم ذكر ابن شداد
في احكامها عن سعيد بن جبير سمعت عبد الله بن الزبير عطف
وهو تعرض بن عباس بعينه قوله في المتعة ان الناس اعمى
الله قلوبهم كما اغنى ايضا لهم يقول في المتعة فقال ابن عباس لو شئت
سميت رجلا من قريش ولما رواها وقال علي بن عباس لئن رجلا
ما قال ان النبي عليه السلام بهي عن متعة النساء رواها مسلم عن
سهم بن عبد الحميد قال خرج جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
مكة في حجة الوداع فاذا نزلنا في المتعة فانطلقت انا وصاحبي
الى امرأة من بني عامر كان بها ثوب عرط اطويلة العنق فخرصنا
عليها انفسنا فقلت ما تعطيني فقلت رد اي واما اصحابي
رد اي وكان رد اصحابي اجود من رد اي وكان رد اي خلتا وكنيت
است منه فاذا نظرت لي رد اصحابي لعجبها واذا نظرت لي
رد اي لعجبها ثم قالت رد اي تكفي فكنيت معها بلسه ايام ثم كان الحريم
للكريته رواه مسلم والحاوي والوجه في الحديث في شرح الآثار
وابوداود وهو ابن جندب ويروي مكان رد اي يروي والكل في القصة اي الشابة

الغوية والعطالة لعين اللملة والمد الطويلة العنق في اعتدال وحسن
قوام وفي مسلم ونودي خلق أي قوب من البالي وبروكي مخ وهو البالي
وفيه فتلسا فساد مثل البعثة العنق طيه وهي كالعطالة
والعطل من النساء الطويلة وكذا من البوق والفعل وق لا وحنة
عطل يحا محسن وعلم الزور تحت زورق البلد والثاني العطالة
اصليه هي عن الكلمة ووزنها فعلا ومذكرها اعطط وفي اعطط
زائدة ووزنها فعل ويجوز ان يكون المبدأ فيها اصلية ويتوب
وزنها فعلا لا كما كانت اصلية في عطل مثل دمنه وقشرون وبنار
ولولو ولال ولا يحيل كذا في عندنا وية كالتشافعي واختلف
فيه اصحاب الكوفة كاج المتعة لا يجوز عند الكوفيين صاحب
الكتاب عنه شهوة لا التواوي وهل يرفع الاجماع المتأخري الخلف
المبني لا يرفعه على الاصح عند الشافعي وعندنا اجماع كل عصر
حجة فقد قال محمد بن جرير الله ان قضاء القاضي ببيع امهات الاولاد
باطل الاجماع الثاني وحكي الكوفي عن حنيفة رحمه الله انه لا
ينقص فاعل بعض متاخرين دل على ان لا اختلاف الاول جعله مانعا
من الاجماع المتأخرو منهم من قال لا وية انه اجماع مجتهد فيه فكان
فيه شبهة فنقد قضاء في الشبهة في الاجماع الثاني هذا ذل في خبر
الاسلام ابو العسر البودوي في اصول الفقه وذكر شمس الامعة
المسوخية في اصول عندنا هذا اجماع لكن بوجوب العمل دون العلم
كخبر الواحد لا والاوجه عندي انه اجماع عندنا صحتها ونفاذ
القضاء عند لي حنيفة ولي يوسف في كلام الولد الشبهة لا اختلاف
في الاجماع الثاني فحان هذا الاجماع مجتهد فيه الا انه لا يرفع
الاختلاف المتقدم واجوب عن قول جابر سمعنا عن عبد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولي بكر وبعثنا من خلافه عمر اوصدرا
من خلافته انما فعل ذلك من لم يبلغه الشيخ لا ابو بكر بن العربي

انما اخبر النبي لا شغل الناس بالفتنة عن عهد الشريعة فلما خلا
الحق عن الباطل وصرغ الامام والمسلون وزطروا في قسوة الدين
بعد عهد اصوله اعدوا من محرم زكاج المتعة ما كان مشهورا بيننا
عندهم حتى لا يعمرو معوية وعمرون حريث قد استمتعوا فيها
وفي العارضة ثلثة اشيا استخف من زكاج المتعة وجوم الحر
الاهلية والتوجه الى بيت المقدس في الصلوة واجوب عن
الاية ان الاستمتاع منهن ان كاج لان المذكور في ذلك هو الذكاج
دون المتعة وبعدها ومن لم يستطع منكم الا ان تنكح المحصنات
المومنات والمهتر في الذكاج يسمى كجرا قال الله تعالى فانكحوهن باذن
اهلهن وابوهن اجورهن فما استمضت به منهن اي اردتم الاستمتاع
بهن ولو ذلك الاية عليها وهي منسوخة لما قد منا وخه قول زفر
انه ذكر الذكاج لخصور شاهدين وشرط فيه شرطان اسدافيه
الذكاج ويلغوا الشرط لان الذكاج لا يفسد بالشرط الفاشك
كالزوجهما على ان يطلقها بعد عشرة ايام قلت امه في معنى
ذكاج المتعة والمعتبر في التصرفات معالها دون الفاظها الا
نرى انه من الغيب جعلت كوكيلة باعتبار المعنى فاما واما له
باطل بما لو كان تزوجك بعد عشرة ايام او من رأس الشهر وان
دخلت الدار فقد تزوجك فان الذكاج يبطل في هذه الصور ولا تلغوا
الاضافه والتعلق في كونه في التحفة وفيه لو كان تزوجك على ان
اطلقك الى عشرة ايام او اكثر فوجت نفسي منك على هذا فيفتد
وبطل الشرط وهو اظهر قولي الشافعي وعندنا اجور لا ينفذ اذا
اذا صدر هذا من زلي عندها ولا فرق بين ما اذا طالت المدة او قصرت
في ظاهر الرواية وفي البداية وروى الحسن عن لي حنيفة انه اذا ذكر
منه لا يعيشتان الى مثلها يصح الذكاج ولانه في معنى الموبد اختلف
المشايع في ذلك ايضا فمن نظر الى المعنى صح الذكاج وابطل الاحبان

ومن تطرأ إلى لفظ الثاقب ابطال النكاح هنا وصح الاجازة وحكي
ان المامون من ادبنا دكي يحل المتعة فقام اليه القاضي يحيى
ابن السرو وهو توفيقنا لئلا شذبت الله يا امير المؤمنين ان يسر الاصح
بغير نكاح فانها لا تسب للنسب ولا تجري بها التوارث فلو كانت نكاحا
لغادف هذه الاحكام فخرج المامون عند ذلك ودعا للقاضي فخرج
لاباس بتزويج الناريات قاله عطا والحسن البصري وكوفه ابن سيرين
وهو ان يزوجهما على ان ياتيا بها را دون الليل وقال ابن دينار من
المالكية منسوخ قبل البناء بعده وفي المدونة يفسخ قبل البناء ويبطل بعده
ويأتمها ليل ولا نكاحا وقاله اصبع لانه موبد قبلها الشرط فخرج
ولونك مطلقا ونسخت ان عكست بها مائة نواها فمكاحا حجة صحيح وسد
الاوراق في حمله ذلك التواويك في شرع مسلم قوله ومن تزوج
امراة في عقد وحده احدهما لا يحل نكاحها بان كانت محرمة
او محوسية او كانت في عصمة غيره او في عده صح نكاح الى اجل
نكاحها ويطل نكاح التحريم نكاحها وهو قول الجمهور من العلماء
واحد قول الشافعي وابن حنبل يخالف من جمع بين جرد عبيد في البيع
حيث يفسد البيع في العبد والفرق من وجوه احدها انه جعل القبول
في التحريم شرطاً لصحة العقد على العبد وهو شرط فاسد والبيع
يفسد بالشرط الفاسد لان النبي عليه السلام نهى عن بيع وسوط
بخلاف النكاح والفرق الثاني ان السوط في البيع في معنى
العار لانه مقابلة ما لا يلو لا كذلك النكاح والفرق الثاني
ان الحكم يدخل تحت العقد فكان بيع العبد بالخصية ابتداء وهو
بيع فاسد والنكاح لا يفسد ابتداء على الفرق بينهما انه
لو لم يدخل هذا العبد بغيره لولم يذكر شيئا كان النكاح صحيحا
ويحتمل من المثل ثم جميع المسمى للذي عمل نكاحها عند لي حنفية روى
الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وابن حنبل في اشهر قوليهما

انه تقسم على من مثلهما وعلى القول الاخير يجب من المثل لفساد المشية
وفي الادحية عن مالك اذا جعل نصف عبد صداقا ونصفه مبيعا منه
في المدونة وكان يفسخ قبل البناء بعده تحت من المثل لكهما له وراي طاهر
فيه اربعة اقوال تاكلها الكراهة لا غير ورايها ان يفي بعد عن الشفعة
زوجه دينار حارز وفي المعنى تزوج اربعة في عقد واحد صح النكاح والمهر
ولذا في اشهر قول الشافعي وابن حنبل وغنما يجب لكل واحدة
من مثلهما وبطل عن استرك اربعة اعيد يمتن واحد او صبر
طعام لا يعلم قدرها ويلو لان المهر في النكاح غير مقصود
ولا يضمن لكهما له في المصنفات المتفق فاما لم يصور لكهما له في
التمن بحونه في حال البقاء والنكاح اولى فاصحت التسمية
يقسم من المثل على من مثلهما عندنا وبه في الشافعي والشافعي
وابن حارم من احتسابه وقال ابو بكر منهم يكون المهر يمتن في السوية
وهو قول أي ثور واعتبراه بالقرار والصدق والهيئة كالق
المعنى وانفقوا على ان من استرك عبيدين باللف فظهر احدهما
حرا او مستحقا او تزوج جاريته فظهر احدهما حرا او
استرك سبينا فوجد احدهما معناه حصته من المهر والتمن
كالرضاء على ذلك قول لي يوسف ومحمد ان الزوج جعل للاف
من اهلها لا لاهلها ولا يستحقه كله ولا يحنقه ال التي لا تحل
لانصلم من اهل الذي كل فلان للاف كلها لو تزوجها وجماع
معها او ذرا او حارطا ولو دخل بالتي لا تحل يلزمه من مثلهما لا يحاوز
به حصتها من الالف نفس عليه في الزنا ذلك وادعى للمناقضة على أي
حنيفة بهذا وكذا دخل في العقد عنه حتى لا يلزمه اكد بوطها
مع العلم بالحكمة ومن ضرورة دخولها في العقد انقسام الدار المسمى
جواب انه ان الدخول بالتي لا تحل يوجب من المثل مطلقا هكذا في
الاصح المبسوط وهو لا يوجب وما ذكر في الزنا دليل فوطها وبعد التسليم

يقول المتع من المجاورة يحصل لمجرد التسمية ورضاها بالقدار المسمى
لأن انعقاد العقد فيها ودخولها بحسنه وذلك موجود في حق التي
لا تحل فاما الانقسام الاستحقاق باعتبار الدخول في العقد
والى كل هي المخصصة بالدخول بحسنه العقد فكان جميع البديل للاخذه
عن العقد ولذا سقوط البديل في قول اي حنفية من حكم صورة
العقد لا من حكم انعقاده في حقها فقد وجد ذلك في حق التي لا تحل
له اما انقسام البديل في حكم الدخول بحسنه العقد ذلك في المستوط
فان **ف** كان ينبغي ان يكون الخلاف على العكس فيكون المسمى
كله للتي تحل عندها وعند اي حنفية يقسم المسمى عام ثمثها ولا
يلزم الكل لها عند ذلك ان نكح المجهول عنده كل حكم الصحة
من وجهه عند دليل يثبت النسب له ووجه العدة بالوطي
فيه وسقوط النكاح مع العلم بالحرمة وعندها هو زني لا يشبه
النسب ولا العدة ونكح لو طي مع العلم بالحرمة فصحت من جهة
التي تحل عنده لا عند والحوادث **ط** ان التسمية
معتبرة في حق من لا تحل ايضا اذا لمعتبرة في حقها سواء لانها لا عقد
في حقها ولا شبهة عقد عندها واذا لم يكن يعتبر غير التسمية
اعتبرت التسمية اصله الاجابة الباطلة فان للعقد المالم يكن
معتبر في الاجابة الباطلة اعتبار الاذن ان من اشترى تمر اقل
عمل قبل ينال عظمه واستاجر التحل الى وقت لا در الطاب له
الفضل اذا اجابة الباطلة لا فيلست ابقى الاذن من الاجر
معتبر افاذا كانت التسمية معتبرة لانه لا معتبر غيرهما اصحت
من جهة التي تحل في المسمى ولاي حنفية ان العسر غير معتبر في حق
التي لا تحل لان انكحهم معتبر عنده ولا عبرة للتسمية مع اعتبار غيرها
كاذا اشترى ذرة اقبل ان يدرك واستاجر الارض الى وقت لا در ان
لا يطيب له الفضل لان الاجابة فاسدة لجهالة وعيد الملك فلم يعتبر

الاذن مع اعتبار غيره وهو العقد الفاسد فكان للاف كله للتي تحل
لعدم من جهة من لا تحل في المسمى وهذا من املاي وشيخنا العلامة
صدر الدين سليمان قاضي القضاة رحمه الله **قوله** ومن ادعت
عليه امرائه انه تزوجها واقامت على ذلك بينه فعملها القاضي
امرائه ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وان يدعه بجامعها
وهذا عند لي حنفية واي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر
وهو قول محمد وقول لاية البلدة وغيرهم لا تسعه ان يطاها
وحاصلها ان رضا القاضي في العقود والفسوخ تنفذ ظاهرها
باطنا فعمل على القاضي لاشاءه حتى لو كانت الدعوى على امرأة
لشرط ان يكون محلا ولا يكون ذممة واحدة ولا في عدية وتشرط
حضور الشهود عند عامة المشايخ على قوله ذكر الزعفراني
وعلى قول البعض لا يشترط الشهود لانه عقد صحتي فلو ادعى
النكاح على امرأة بمهر يسير او على الرجل بمهر كثير فاحسن
اواصح البيع تعين ما جسد لا تنفذ باطنا لانه لا ملك لاشاءه بذلك
ذكر في الكتاب على هذا دعوى الطلاق ويجوز لها ان تزوج بغيره
عندة فان تزوجت باخر لا تحل الاول ولا الثاني عند لي يوسف
وعند محمد يحل الاول دون الثاني وعند الشافعي باثبات الاول
سرا والثاني علانية ويلون لها زوجان ذكر شمس الدين بهار
الاول سر والثاني سبط بن الخوزي قاضي سراج الاموال والمرسل
وعلى ما اذا ظهر الشهود عيبا ومخوس في وقت او قبل را اما الملاك
المرسله عن اسبابها فان احسن مذهب دون مذهب اخر من غير
مخرج ولا يملك القاضي لاشاءه واما اذا ظهر الشهود عيبا ومخرودين
في وقت او قبل را فلا بد له من دليل على حاله مفسر ولا يتم لسوا
من اهل الشبان خلاف الفساق وباني الكلام على ادله المسئلة
في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب هـ

باب في الاولياء والافناء **قوله** في
 وسعقد كاح الحرة البالغة العاقلة برضاها وان لم يعقد عليها
 ولا اذن لها فيه بل لا كانت اوثنا وسعقد لازما عند لي حنفية ولي
 يوسف في ظاهر الرواية عنه ومثله في الحنفية في وعقد زفر
 وعن لي توسع انه لا يعقد الا بولي وعقد محرر يعقد موقوفا على
 احارة الولي وفي الدخنة والاسيحية في انما يحتاج الولي في الصغير
 والصغيرة والمجنون والمجنونة فاذا زال الصغير والمجنون بزول
 الولاية عند نفاذ في المدايح والولاية الاب والجد وغيرهما من العصبات
 على البكر واليتيم والبالغة من ولاية ذب واستحياب عند لي
 حنفية وزفر وقول لي يوسف الاول وعلى قوله الاخر وهو قول محمد
 ولانه مستركة قال في المدايح فان روجت نفسها من نفوا ومن غير
 كفوحا زبكا عنها ونسب الاولياء الاعراض عليها في غير اللقوة قال
 الاسيحية في هذا الاتفاق وعند محمد لا يجوز حتى تجز الولي او الحاكم
 ولا محل وطها قبل الاحارة ولا يجري فيه التوارث وهو قول لي يوسف
 الاخر في رواية الحسن عنه وعن لي يوسف انه ينفذ في اللقوة
 ولبت فيه سائر الاحكام وعن محمد انه يجوز اذا لم يكن ولي وعنه
 انه يرجع الى قول لي حنفية ذكر في المدايح وبالي في الكتاب وعن
 لي حنفية انه يرجع الى قولها وهو رواية كتاب حبل وفي جوامع الفقه
 يجوز تزويجها بنفسها عند لي حنفية ولي يوسف وفي رواية الحسن
 لا يجوز من غير كفو ومثله في المحيط وفي قاضي خاين يجوز في ظاهر الرواية
 وكان يقول بتوقف على احارة الولي لغيره اكان اولادهم رجوعا وكوز
 اللغو ويتوقف في غيرهم رجوعا وكوز فيهما وفي رواية الطحاوي عنه
 عن مجتبه القاسمي في اللغو عن محمد يجوز اذا لم يكن لها ولي في رواية
 لي حفص وهذا في دار الحرب لان القاسمي ولي في دار الاسلام اما
 كلامه وبالاول في علي بن ابي طالب رضي الله عنه فموسى بن عبد الله بن

يزيد والشعبي والزهرى وقتالة ذكر ابو بكر بن لي شيبه في مصنفه
 في المحلى لابن حزم في صحيح ذلك عن ابن سيرين والحسن وعطاء والقاسم
 ابن محمد والاذن راعي وابن حزم واختان ابن الخطيب في نفسه وقال ابو
 ثور وزوجها رجل مسلم حار وقال ابو سلمان ذو ورد الظاهر في كوز
 في الثبوت دون البكر وقال ابن حزم يجوز اذن الولي بغيره كانت او
 شيا قال وقال في مالكة في الدسة كالسوداء والتي اشلت والعقير والنطم
 والموا له ان زوجها اكل او غيره من ليس بولي فهو حار ولو اما التي
 لها موضع فان زوجها غير وليها فزفتها فان احارة الولي في
 السلطان حار وقال امام الحرمين في النهاية والعراقي في البسيط
 عن مالك ان الوضعة يزوج نفسها والسريفة لا ونقلاها عنه فله
 والصول نقل ابن حزم في المحلى وابن عبد البر في التمهيد ومثله في
 القواعد لابن رسيده المالكي قال ويخرج على رواية ابن القاسم عن مالك
 قول اخر وهو ان استراطة سنة وليس بغيره من قول مالك
 انه روي عنه انه كان يركى الميراث بين الزوجين بغير ولي فحانه
 عنه من شروط الكمال في الصحة بخلافه عيانة البغداديين
 من اصحابه عنه وروى ابو محمد بن حزم مذهبه فقال قال مالك انهما
 امرهما فلهن وولدت لولا ان لم يفرق بينهما عين الخطا وهل هو حق
 او باطل وان كان حقا فليس لاخذ بقضه وان كان باطلا فبالباطل
 مردودا قال ولا علم قول مالك هذا قاله احد قبله ولا بعليه الا
 من قبله ولا له متعلق بقران ولا بسنة ولا برواية صحيحة ولا
 باثر ساطع ولا بقول صاحب ولا تابع ولا بمقول ولا بقياس ولا
 زلي له وجه وقال الشافعي وابن حنبل واصحابهما لا يعقد بعدان
 النساء ولا بواكلهن ولا بد من الولي او السلطان عند عدمه ويروي
 ذلك عن بعض اصحابه وغيرهم من التابعين ومن بعدهم قال
 ابن رسيده المالكي في القواعد سبب اختلافهم انه لم ياتوا به ولا سم

هي ظاهرة في اشتراط الوط في النكاح فضلا عن ان يكون في ذلك نص
بل لايات والسنن حريصا على الاحتياط بها عند من يشوطه
كلها محتله فمن اظهر ما اخرجوا به من الكتاب على اشتراط الولاية
قوله تعالى فبلغن اجلهن ولا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن و زعموا
ان هذا خطاب للاولياء ولو لم يكن لهم حق في الولاية لما نهوا
عن الفصل بالواو وهو مناعهم من تزوجهن ورووا عن الحسن
ان جعل بن يسار زوج اخته فطلقها ثم خطبها بعد ذلك
فما في ان تزوجه قتل رواه البخاري وقال الشافعي هي باين
ايه في حجاب الله اذ لو كانت بمنزلة من تزوجها نفسها لم يكن للعضل
معنى وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال هذا
ايضا خطاب للاولياء وتعلقوا ايضا بعدة احل ذلك على انه
لانكاح الابوي وقد خرج الشيخ شرف الدين عبد المومن
الديلماسي شيخنا حديثا في الاحاديث وبين الطعن في بعضها وسلبها
عن الطعن في بعضها وهي عن عائشة ام المؤمنين وعن موسى الاخير
وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وابن عمر وجابر بن عبد الله واي هرون ولبيبة امية وعمران
ابن حصين رضي الله عنهم قلنا وعمران بن حصين ليس
له حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو راو عن ابن مسعود
وهكذا ذكره عند ذكر الاحاديث عن عمران بن حصين عن ابن
مسعود ولم يخرج عن عمران بن حصين حديثا وروى ايضا عن
عباد بن جيل ولم يدر في الحديث الاول عن عائشة ام المؤمنين
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يما امرأة نكحت
غير اذن وليها فصح ما اطل قاله ذلك فان دخل بها فلها
المهر بما استحل من فرجها فان شاحروا فالسلطان ووط من لا
ولي له زوجه ابوداود وقال غير اذن مولاهما وابن ماجه والترمذي

وحدث حسن وعنها ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له رواه ابن خنبل
وعنها ايضا قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي
وشاهدي عدل رواه احمد والدارقطني وعنها ايضا قال قال عليه
السلام لانكاح الابوي وشاهدي عدل رواه احمد والدارقطني وعنها
ايضا قال قال عليه السلام لا بد في النكاح من اربعة الوط
والزوج والشاهدان اخرجوه الدارقطني والحديث الثاني عن
ابي برة عن ابيه ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لانكاح الابوي رواه الترمذي وابن خنبل الثالث
مثله عن ابن عباس وروى الاثماطي عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم المعاماة التي ينكحن انفسهن لا يجوز النكاح
الابوي وشاهدين وروى في الحديث والحدوث ~~رواه عن ابن~~
عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي
وشاهدي عدل رواه الدارقطني وعن ابن مسعود رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكاح الابوي وشاهدي
عدل رواه الدارقطني وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام
قال تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي
تزوج نفسها رواه ابن ابي حنبل والدارقطني وعن عباد بن جيل قال
قال عليه السلام ايما امرأة زوجت نفسها من غير اذن وليها فهي زانية
قال الصوري في الشافعية عيبا لبطونها لانه قال عليه السلام
الزانية التي تنكح نفسها قال امام الحرمين هو محمول على النكاح في ظاهر
المذهب لقوله عليه السلام العيبان يزنيان وذكر العراقيون في
احد القولين ان الفضايلة يفسر لوقوعه في محال الفة النص الذي
لا يقبل التأويل وفي كبره ذكر واسبعة مدارك لحدوثه فينفذ عقد
الولي عليها لسكونها عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ بسكونها

كالاخيه المذكور في جيب على الوي نزعها عند طلبها ولو لم يكن له
ولاية لما وجب ذلك عليه المذكور الثالث مقامها وصنف بعض
سبب اهلية الامامة العامة والخاصة وسبب الشهادة
فما شذركا لشبهات وسقوط الحق والجماعات فصار كالرفق
المذكور السبب ان ذلك النكاح عظم خطره لا حصاصه مما لا
يستباح بالاباحة وهو سبب بعد النسل والاثوث محل نقصان العقل
وفوق السوء وله موبه الخط والمصلحة فلهذا الشرع هذا
الحق وجعل الولاية فيه الى الرجال لكمال عقلم والمذكر الخامس
ان الولاية يسمي عليها بعد تلوغها في قبض صدامها وفي حق المضم والامكان
والمذكر السادس ان المرأة قاصرة في حق ملك البضع وهذا لا
تساو جملها فوحين منع من التصرف مخافة ان يقع في غير
محل المذكور السابع منع من الاجتزاع في الفروض اليها محل مقاصد
النكاح ولا يفرض اليها املا وان الكتاب والسنة وضرب
من الموقوف اما الكتاب فقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما فعلن
في انفسهن بالجوف وهو دليل على جواز تصرفها في العقد على نفسها
مع ان الماني ومن لا يشترط الولاية لا يحتاج الى دليل لان الاصل
براءة الذمة وقد اضيف الفعل اليهن في قوله من كتاب الله تعالى
تعالى حتى تنكح زوجا غيره وقال ان ينكحن ان واهش وقال تعالى
ولا جناح عليهما ان يتراجعا ان طنا ان يقما حدود الله فنسب
التراجع الى الزوجين من غير ذكر الوي وقال ابو بكر الداركي
الفضل النور والضيق والاية ذلك على جواز نكاحها مما سرتا
من غير اذن الوي من وجوه اولها انه اضاف تعالى العقد اليها
ما فيها من نكاح عن الفضل لا نكاح الزوجان قال فان قيل
لو كان الوي ملك منعها عن النكاح لما نهاه عنه كالاخيه وهذا
قال الشافعي في رايه في كتاب الله اذ لو كانت يمكن من تزويجها

نفسها لم يكن الفضل معنى هذا اعطى لان الماني منع ان يكون للماني حق
في عنه فليكن يستدل به على اثبات الحق لكون الفضل اسم مشترك
معنى الفضل المنع ومعنى الضيق والادال بالعضال وذلك كله ظاهر
في منعها من التزويج والمواصلة في عقد النكاح والاطهر في الاية ان
الخطاب لا الزواج لا الاول قال الله تعالى واد اطلقتم النساء فبلغن
احلن فلا تعضلوهن ان ينكحن ارجوزا من اذ تراضوا بينهم بالعرف
وذلك بالحس وتطويل العدة عليهن لقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
لتعتدوا وكانوا يطلقون فيراجمون اذا قربوا بقضاء عدتها من غير
حاجة ضرار وقال الامام فخر الدين بن الخطيب المختار انه
خطاب لا زواج لا الاول قال وتمسك الشافعي بما افهمه المختار
ولين سلالة لا يجوز ان يكون المراد بالعضل ان يحلها ويركها
فيه لان العادة رجوع عن الولاية مع استئذانها فيكون
التي محمول عليه وهو منقول عن ابن عباس فاضا تونه في
حق الوي فتشعر لانه بها عضل العزل فلا يبقى لعضله ان قال
ولا يتصور صدور الفضل عنه وقد اضاف النكاح اليها اضافة
الفعل لافعاله والتصرف بشرط ان يدا شقة وحي الوي عن
المؤمن كالمولود كان فلا فاسد للماني الوي عن منعها وقوله ان
اراك لبي ان يستنكها واصل واضع مع انه لم يحضر هناك ولي
الشوذكر في نفسين اللير ولو حار ارا في قرابة المولى وليس
فيه اكثرون منهم في صحة العقد لا حقيقة ولا تحارا اعني حجة
من الوجوه ادلة الخطا الظاهرة او النص قاله ابن رشيد بل قد
نظمهم منه عند ذلك وهو ان الاول ليس لهم سبيل على من يلزمهم
بعدها بلغوا وقال الشيخ ابو بكر الرازي في طريق حديث جعل
نساء رجل محمول ولا يكون حجة عندهم ولا لقوله تعالى ولا تسكوا
المسكين حتي يوتوا وهو خطاب لاولي الامر من المسلمين احري من

ان يكون خطايا الاولياء والجماعة فهو متردد فلا يكون حجة لهم ولا نه خطا
بالوضوء المتروك وهو كشرع فيستوجب فيه الاولياء لان محلا لا يصح العمل
به الا في النكاح فيه ذكر مساق الاولياء ولا يصفاهم ولا يفرقهم ولا
جوز يا خيرا بيان عن وقت الحاجة ولو كان في هذا كله شرع معروف
لعمل بولا متواترا او سهوا لانه شرط صحة النكاح ومعلوم
انه كان بالمدنية من الاول لها ولم يتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يعقد النكاح ولا يثبت من عقدها وليس المقصود من الآية
بيان حكم الولاء بل المقصود منها احترام دعاء المشركين والمسيكين
وهذا ظاهر واما السنة فمن وجوه الاول حديث ابن عباس
رضي الله عنه المنفوق عن صحته وهو قوله عليه السلام اللهم اجن
بتقسما من ولها ويروي من ايها وفي حديث ابن عباس انه عليه
السلام قال لا يعقد نكاحا ابدا ابوها رواه مسلم في صحيحه وهو
امر بصفة الحرف فان بلغ من الامر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ليس للوطي مع السامري والبرسنا مراه ابوها في تقسما
اخرجه الدارقطني وروي ان رجلا وقع ابنته وهي كارهة وقال
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اها خيرا فقال عليه السلام لا نكاح
لداهي فانك من سبيته وقد رويها من لغوي رواه ابو بكر
ابن عبيد بن عمير في مصنفه وقد روي ان بكرا انت رسول الله صلى الله
عليه وسلم رواه ابو داود وابن جبر وروي ان فتاة جات
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي زوجا من ابن
احيمه ليرفعني حستسم فجعل الامر اليها فقالت قد اجزيت ما صنع اي
ولكن اردت ان تعلم السلام انه ليس لي الا من لا امرني ومن ليس
عباس ان جارية وكرا زوجها ابوها بغير اذنها ففرق رسول
الله صلى الله عليه وسلم بينهما قال ابو بكر بن المنذر في الاسر في رويناه
عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه فرد نكاحها

رواه الدارقطني وعن عطاء عن جابر بن بكر بن زوجها ابوها ولم يستاذن
فانك النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما قال ابن خزيمة فيه معوية
ابن صالح ثقة ما مولى ليس هو الا ندلسي الكهني فانه ضعيف
وفي لوط اي بكرا لابي صاعد وهي بغير عتق امرها وعن
ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد بكرا نكحها
ابوها وهما كاهنان قال الدارقطني والجواب عن المهاجرين علم
مرسل وعن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبرها
روى من طريق مقصاه من طريق لا رسال قلت لا يصح ارسال
من ارسال بعد انصاه له جبر عير مع ان المرسل حجة عندنا وبه
قال الدارقطني وكذا عند الشافعي اذا روى من طريق من فوعا او
مرسل من طريق روى به بعض الصحابة او جماعة من التابعين
فرد ذلك كله السعي في رسالته عن الشافعي ونص على ذلك النووي
في شرح المهذب في بواينه وقد وجدت الشروط المذكورة عنه في
هذا الحديث وعن سفيان قال انك رجل من بني المنذر ابنته وهي
كارهة فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحها اخرجها
الدارقطني ومن ابن عمران رجلا وقع ابنته بكرا فكرهت
فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحها اخرجها الدارقطني
ومن كعب بن الحارث رضي الله عنه انه عليه السلام قال لا نكاح
الا باذن من ذكرك الدارقطني في سننه ومن علي رضي الله عنه انه
رفض ابنته امرأة زوجها خاطبا لها فلما جاز نكاحها وعن الحكم
قال كان علي اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها
امضاء فلوكا زوجه ما طهر لم يرع الشافعي رحمه الله لما امضاء
وعنه انه حال رجل فقال تزوجت امرأة بغير اذني وانا ولها
فقال بطل فيما صنعت ان كاتب تزوجت بكفوا اذننا وان كاتب
تزوجت من ليس بكفو جعلنا ذلك ايل اخرجها الدارقطني وهذا

يد على ان الولي ولا يده الاعتراض عند عدم الكفاية لا ابو بكر بن
 شيبه في مصنفه واجاز على رضي الله عنه نكاحا غير وثي
 انكحتها اقهارضاها وروى ان امامه بنت ابي اعاص بن الربيع بنت
 ربيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها معاوية بعد قتل
 على رضي الله عنه وكانت تحب علي ودعت لغيره بن نوفل بن
 الحزني عبد المطلب فحملت امرها اليه فانكحها نفسه فغضب
 مروان فكتب بذلك الى معاوية فكتب معاوية دعه اياها ذكر ابن خزم
 في المحلى في شرح المحلى وعن ابن جريح انه ساعطا عن امرأة نكحت
 غير اذن وليها وهم حاضر ورفقته لقي بالعدة نفسها اذا كانت شهلا
 فانه جائز غير امر الولاء وعن شعبه عن مصعب قال سالت ابا موسى
 ابن عبد الله عن تزويج المرأة نفسها غير ولي فقال نعم يجوز ذلك
 انودا وروى ابو بكر بن شيبه ومن العقول ان خطيبا للشيخ
 قد توجه اليها بالبلوغ ونبت اهلها لغير النكاح الشرعي فقل
 في بعضها على اوجه الشرعي والبعض حقا دون الولي بدليل ان
 بدله دون الولي والبدل انما يكون لمن ملك المبدل في الشرع فصار
 كالصبي اذا بلغ رسيدا فانه لا سبيل للولي عليه في النكاح قالوا
 هذا مستقوص بالمرتد فانه بالغ رسيدا ولا يملك النكاح ولا يصح
 نكاحه قلت هذا البعض لا شيء فان المرتد لا يزوج عمن
 وهم يقولون يزوجه الولي ولا المرتد ليس له ولا وهذا البته المعص
 عليها معند عليها عندنا والمسالك الثاني انما يملك التصرف في مالها
 ولا يملك كنه اولياؤها فلذا في بعض مايل اولى لان الاصل في مالها
 بل هي لمحققة بها مستقوصة عند الاحوال الا اننا لا نملك اياها البضولان
 الذي المحرم بالنكاح لوليها لا جوارح والمسالك الثالث انما يملك العقل
 شرعا وعقلا فلو كان في عقلا بعض او خال لما شرع في حقها الحدود
 لا تذري بالسبهاات فوجب حينئذ ان لا يكون غيرها عليها ولا يده علا

بالاصل

عنه

بالاصل لما في لولا يده المعبر على المعبر الا انه بما شرع الولي بعد بلوغها
 بتفويضها اليه في الحرف والعادة كيد لا ينسب الى المحبة واظهار
 الرغبة في الرجال والمسالك السرايع انها عملك المقتراد بالنكاح
 فعملك الانسا لان القاعة انه لا يملك الا قرار الامن ملك الانسا
 هذا هو الاصل وما خرج عنه فهو عيا خلافا لاصل قال ابو بكر
 ابن الحزني عول على هذا جميعا كنفه من حور ويسان الى توشان
 ثم رام نقصاها لملك الامر في الرجعة ولا يملك انساها بالقول
 ملك ليس كما زعم بل يملك الا قرارها من ملك انساها فان اراد
 بذلك المرأة هي لا يملك الا قرارها الا بتصديقها اياها فلذا الانسا
 ان قتله الذم فقل قوله في اجوب نعم قال السيد ملك الانسا
 على امره ولا يملك الا قرار وهو نقص العكس مع انه ممنوع واوردوا
 على ذلك للمخايبه فانها ملك اختار الا زواج ولا يملك ابدا النكاح
 اجاب عنه الرسمى بانه لا يملك المولى اجابها وكذا اذا بائنت
 النكاح فلا فرق واوردوا ان المرأة لو اقربت بالنكاح في حاله
 العدة يصح ولا يملك الانسا في ملك الخالة قالوا وكذا محمولة النسب
 لو اقربت لزوج صح ولا يصح انسا الزوج اجاب بان النكاح لا يحتلوا
 اما ان يقرب بالنكاح في حاله وحوال العدة او قبل وحوالها فان اقرب
 به في حال العدة لا يصح الاقرار ولا انسا في ملك الخالة وان اقرب
 به قبل وحوال العدة هي ملك انساة قبل وحوالها ملك الاقرار به
 ولنا انظر الى الاحوال الى نفس الاقرار والانسا ولا يضر الى
 الاحوال العارضة واما الاقرار بالزوج فان الادمي له حالان حالة
 استقرارا كحرمته وحاله عدم استقرارا فانما في حاله استقرار
 احريم فيه لا يملك رفاق نفسه ولا اقرار به وفي حاله عدم استقرار
 احريم فيه ملك الاقرار والانسا فان الخير الحلي لو جعل نفسه
 رقيقا لانسان ثم اسلم ببقى رقيقا له هكذا ذكر في السير الحمير وكان

الشيخ الامام ابو سهل اذا ورد عليه اسئلة من جنس واحد على مثال
واحد بحيث عن واحد ويقول خزع عليه الباقي المسالك الخ
ان النكاح عقد على منافع ينعقد بها فجاز ان يتقرد كالعقد على منافع
تقسما وصار كاخلع والمسالك السدادش ان مضار عقد النكاح
ومنافع عارية الى المرأة دون الولي لانها هي المحبوسة في منزل
الزوج وهي المستحقة للنفقة والاشوق فوجبان يكون التزام
مالك المضار والمنافع لمن يحض بها وهي المرأة دون الولي كولاية
المال والمسالك السدادش ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خطب ام
سلمة اعتذرت بغيبة اوليائها فقال عليه السلام ليس احد من
اوليائك حاضر ولا غائب الا نرضى بمفالت لهنها يا محمد فرفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم والنكاح اما كان عارية ام سلمة
لان عمر كان صغيرا خذفت لكان عمر ثلث سنين فلما كبر السافعي
لا يرك ابن سعيد في المطبات وانه كان من باب المطر اعياه مع ولان
الستافعي لا يرك صحة النكاح بولاية الابن ولا بعديته وقد علم
رسول الله صلى الله عليه وسلم صحة نكاحها برضاها اوليائها فدل
على ان المناظر رضاهم دون مباشرهم ودون ذاهم وان لم يشرط
مخت رضاهم لكن سبيلك به عاظم اشتراط مباشرهم للعقد
والاحصاء طعن على خلاف الاصل والبوليب عن الاحاديث التي
تعلقوا بها اما الحديث الاول وهو حديث ام المؤمنين عائشة رضي
الله عنها الذي حسنة الترمذي وقال يحيى بن معين لا يروى في
هذا الباب الاحديث عائشة هذا قال ابو الفرج بن الجوزي هذا
حديث صحيح وقد اخرج ابو عبد الله الحاكم النيسابوري ابن السمع
في المستدرک على الصحيحين لما وافق مذهبه امامه فلت هذا
الحديث من رواية سلمان بن موسى الاسدي الفقيه الذي يلقب
ابا ايوب كناه يحيى بن بكير ومسل ابا الربيع ما في سنة تسع عشرة

ومباه ذكر ذلك البخاري في تاريخه الكبير وفي الكافي عبد الملك بن
جريح والبخاري عنه من ابيرو قال ابن عدي يروي اخا حديث
بتفرد بها لا يروى بها عيسى وقال علي بن المديني هو مطعون عليه
وقال النسائي في حديثه شي ليس بالقوي وقال ابو حاتم وحم
اسمه عبد الرحمن بن ابراهيم في حديثه بعض الاضطراب وذكر
البخاري في الضعفاء والمتروكين وقال ابن العربي في الغارصة
اخوها حديث لي برون المذكور قلت قال يحيى بن معين لا يصح
في هذا شي الا حديث سليمان رواه عنه ابن عدي في العمل
فيما لم يصح ما قال صلى الله عليه وسلم المصنعة والاشتمشاق
من الموضوع الذي لا بد منه من طريق سليمان ولم يعلوا ابو ذر
ابن عدي في كماله ولم يذكر الخرج له هذا الذي ذكره وكيف
حسن الترمذي هذا الحديث وعن ابن سبالة الحسن وسليمان
ابن موسى بن ابن جريح ومن الزهري وقال ابن جريح ما لكان الزهري
عن هذا الحديث فلم يعرفه هكذا رواه عنه اسما عيل بن ابراهيم
ابن سبالة بن مسم يعرف بان عليه نسب الى امه قال في الكافي
روى له الجماعة ولم يسمه اخذني وقال ابن عدي في كتاب
الخراج واليعديل بالسنداه قال الزهري رضي الله عنه احب ان
ان يكون قد وهم على قال الساجدي حديثا يسري في الفصل
رحم الله عن ابن جريح انه سأل الزهري رحمه الله عليه فلم يعرفه
عبد الكوفي ضعف هذا الحديث من ضعفه من اجل انكار الزهري
له فلت وفيه امران احزان وهما ان الزهري لا يشرط الولي
وعندنا اذا عمل الراوي بخلاف روايته لا يبقى حجة والثاني قال
الزهري عن عروة عن عائشة والزهري ثقة مدلس والمدلس
مى قال عن فلان او قال ولا لا يكون حجة قال ابن حزم في المحلى
المدلس اذا لم يقل حديثا او اخبرنا او سفته يقول هو غير موطوع

انه مسند وقال النواوي في شرح المذهب المدلس اذا قال عن فلان لا يكون
حجة ذلك فيه في عدة مواضع وهو معلوم في علوم الحديث وقال مجد الدين
ابن الخطيب بن دحية في علم المستور الملائكة من العلل بالحويلة نفس الراوي
ولم يعلقه واسأله بالمتا كبر ويكون مجهول الحال وان عرف اسمه ونسبه
وقال ابن جرير والبخاري وابن عدي ان عنده من الكبر وروى
المتا كبر وقد ابعث ابن رواية المتا كبر ممنوع من قبول الرواية قال
ابن عبد البر في التمهيد في البقات عن الزهري ولم يذكره
ان كان منهم سليمان بن موسى والحاج بن اربعة وعبد الله بن
طبعة قاضي مصر قلت **هاول** الثلاثة ضعفا اما الحجاج
ابن اربعة وعبد الله بن طبعة فامهما مشهور وقد ذكرنا
من تكلم في سليمان بن موسى ولا يلقى باي عمران بن ابي الضعفا
عليه ولا يجوز ان يعارضه هو ولا اساميل بن غلبه المجمع على عدالته
ولا يقول علي بن الحسين الترمذي حديثه بعد هذا وقد حسن
احاديث موضوعه واشأنا بسنده من ذلك ما رواه في جامع
عن مسلم بن عمرو الخزاز عن كبر بن عبد الله عن ابيه عن جده
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعا قبل
الغداة وفي الاخرة خمسا قبل الغداة وقال هذا احسن شيء في
هذا الباب وهو مذهب الشافعي قال ابو الخطاب بل هو اقل
حديث في ذلك الكتاب لان رواه لا لاجل الرواية عنه وقال
الشافعي في ركن من اركان الكذب ضربا من جنبل على حديثه
في المسند ولم يحدث به وقال الامام ابو زكريا يحيى بن معين
ليس بشي وقال النسائي متروك وقال ابو حاتم محمد بن خبان ذوي
عن ابيه عن جده نسخة موضوعه لا لاجل الرواية عنه قال مع
ان اخرج في مسنده احاديث لا لاجل الاحتجاج بها وقد ضرت على هذا
الحديث والعجب من الحكم استدرأه على البخاري لما علم ما قاله

البخاري وعلي بن الدبري والنسائي وغيرهم في سليمان بن بصير موسى
الراوي عن الزهري هذا الحديث وهل علم الحكم ان البخاري تكلم في
انسان قاله في خبر حديثه في صحيحه حتى استدرأه عليه ذلك
وعن ابن عشرين الخطيب انه عليه السلام اذا تعس احدكم في مجلسه
يوم الجمعة فليقل الى غيره رواه ابو داود والترمذي باسناد من
محمد بن اسحاق صاحب البخاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي
عليه السلام في حديث حسن صحيح وفي الحكم هو صحيح على شرط
مسلم وان كان لم يثبت ذلك على نسخة الحكم وقال الموفق في
في السنن الكبير لا يثبت رفعه قال النواوي وتصح الترمذي
والحكم كغيره مقبول لان مدار هذا الحديث على بن اسحق وهو
مدلس معروف به عند اهل الحديث وقد روي عنه رواية عن
نافع قال وقد اجتمعوا على ان المدلس اذا قال عن من لا يحتج بروايته
في الحكم متساو في التصحيح معرووف به عند العلماء وان
حديث محمد بن اسحاق بن عمار عندهم حسن وليس هو من شرط
مسلم لكن ذكره في صحيحه في المباحات في مسند الشيخ ابي
بكر البراء عن نفع عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكدت قال ابو بكر لا يرويه
بهذا الاسناد الا زينة بن صباح المكي قال احمد ويحيى والبراري هو
ضعيف وقال علي بن الحسن ضعيف وقال عمرو بن عوف ضعيف
في الحديث وقال ابن خبان كان لهم ولا علم وخطي ولا يقيم قعك في
حديثه المتا ليرولم يذكره شرف الدين وقد ذكره عن من لا يحتج
التي ليس لها صحة ولا يعموم على جملته ابن عبد البر لم يعمل من
ابن جرير انه قال الزهري عثر ابن عليه فقلت **ولما** قاله
الترمذي ايضا وقد سألته يسرني الغرض ايضا كما ذكرناه هذا
ذكر ابن عدي بالاسناد الذي قد مره ومن العجبان الطوطي

ذكر في تعليقه ان حديث عائشة في صحيح مسلم ورواه البخاري ايضا
فكان مكان ولدها مولاهم وهو الولي قلت لا اصل لتعلقه بغيرها
وقد ادعى الحكم انه على شرط مسلم ولم يخرج له فلو كان فيه لم
يستدركه عليه وقال البخاري لا يطعن في هذا الباب حديث وقال
ابن العربي في العارضة وقد اعترض البخاري ومسلم عن ذلك وقال
الحافظ ابو جعفر الطحاوي قد ثبت عن عائشة ما يحال في
هذا الحديث فانه روي عن حفصة بنت عبد الرحمن المنذر
ابن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشمام فلما قدم ولا امتلي يصح
به هذا وبعثان عليه فكلت عائشة المنذر فقال المنذر
هذا يد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت ارد امرا قضيت
مقر حفصة عنده قال فلما رأت عائشة تزوجها حيا نرا
مستقما اسكنا عندنا ان يكون بركي ذلك وقد علمت ما سب
اليها من رواية الزهري في ابن حزم في المحلى هذا مشهور
عنها وعارضة بان عائشة انكح رجلا من بني اخوها جارية
من بني اخوها فمضت بسبع سنين حتى اذا لم يبق الا النكاح
امرت رجلا فانكحتم قالت ليس للنساء النكاح قال فصح فصار
هذا رجوعا عن العمل الاول قال كسلي داود بن باب سناد هذا
قلت ما اجماله بالفقه واصوله وقيل يقول اخذ في العالم
ان كتاب ابن باب سناد يعيد اليقين والعلم الصوري مع انه
لا يعرف صحه سنده فلا يعرف من روى هذا الداود بن باب سناد
وخبيرا لواحد بالمسألة لا يعيد يقينا فاطن بكاتبه ثم ان في طريقه
ابا جعفر الطحاوي والصحيح عنه خلاف هذا فكيف يعارض الصحيح
المشهور بما لا اصل له وفي بغيره طريق حديث عائشة يزيد بن سنان
ابو فروة الدهاوي قال لغزو علي والدارقطني هو ضعيف ولا يحكي
ليس شي وقال النسائي والاردي متروك الحديث وفيه يلوع بن دراج القاصي

قال يحيى ليس بثقة ولا يدرى ما الحديث وقال النسائي متروك الحديث
وفيها عبد الله بن حليم ابو بكر الرازي الصفي يروي عن
هشام بن عروة قال يحيى وعلي ولعمد ليس بشي ولا يثبت حديثه
وعصبة الدارقطني يقرؤونه ولا يسكن ان يروي عن محمد بن
ابيه يروي يزيد بن سنان مع علمه بضعفهما وفي طريق حديثه السادس
ابو الخصيب وهو مجهول كما ذكر وعطاء بن عجلان اكنى القطار قال
التبريد كذا هب الحديث وابو مالك اكنى ضعيف مسلم ذكر واما
حديث موسى بن واة ابو اسحق الشيباني عن ي برة ومطعمه شعبه
وسفيان الثوري قال الحافظ ابو جعفر وها احوط وابي من غير
من رواه عن ي اسحاق وقول التبريد وقد ذكر بعض اصحاب سفيان
عن ي موسى ولا يصح اولى من قول غيري وهو احر ولا يلزم من عداله
عبد الرزاق وجعفر بن عون صحته لاحتمال ان يكون هناك له قد
عدله التبريد وحكم بعدم صحته وخفي علي غيري لاسيما وقد قال
يحيى بن معين لا يصح غير حديث عائشة الذي يرويه سليمان بن موسى
ولا ان ياب اسحق السعدي ليس وثقه عن ي برة ولا يكون حجة على تقدم
واحد بين عباس فصح عبد الله بن عثمان بن خثيم لا يحتج به
قال ابو الفرج ومول بن اساميل خطاه انه غريب موقوف وفيه
عدي بن الفضل مجهول وفي طريقه الاخر حجاج بن اطاء ابوار طاة
التحفي يروي عن عطاء وعمرو بن دينار قال يحيى ضعيف وقال ابو حاتم
دلس عن الضعفاء وقال الدارقطني لا يحتج به وقال ابن يزيدي في الاحاديث
ويروي عن لم يلقه لا يحتج به وكان زايدة يامر بترك حديثه ولذا ابن
المبارك ويحيى الفضل وابي يدي وفي حديثه عن ثابت بن زهير
قال ابو حاتم منكر الحديث وضعفه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
هو موقوف على ابن عطاء وفي حديثه ابن مسعود يكره ان يحكي عن
معين ليس بشي ولم يشر في له الخرج عن عبد الله بن محرز وثقه فيه

بالضعف وفي حديث أبي هريرة محمد بن الحسن الجعفي ومسلم بن
مسلم لا يعرفان وعن هريرة قال لا تزوج المرأة نفسها والزانية التي
تفك نفسها والزانية هي التي تزوج نفسها بغير إذن وليها وعنه كان
يذكر الزانية التي تفك نفسها ذكر ابن جهم وفي حديث عبد الله بن
ابن جهم أنوه صفة الدار قطن وأن معن وفي حديث جابر
بن عبد الله بن الوليد أبو جهم الكوفي وكان مدلسا لا يؤيد له أحاديث
منه غير هذه ولكن منها على يقيه وبروي عن قوم مجهولين متروكين
لا يحتج به وفي حديث علي بن أبي طالب عنه أصح من بيانه أبو القاسم
الحريكي الحسن بن عمار ولا يساو ويثبته قاله ابن معين وقال النسائي
متروكا الحديث لا ابن عبد بن الصنف وقوله عمر بن صبر
القمي أبو نعيم قال أنا الذي وضعت خطبة النبي عليه السلام
وكان أيضا حديث ولم يتكلم عليها وفي حديث ابن أبي أمامة وأبيه
أسعد بن سهل بن حنيف وأبيه حنيفة النبي عليه السلام عن
صبيان لا يسميهم للدين ولا يسميهم لغيره فليسوا وقال الرازي النسائي
والرازي في الدار قطن متروكا ولم يقبل شرف الدين المخرج له إلا بإد
سأله وفي الجملة قد ضعف البخاري هذه الأحاديث وكان يحيى بن
معين قال يحيى بن إبراهيم المصروع قال بن راهويه سئل عن
ثلاثة أحاديث لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدها لا تكلم
الأبوي ونايتها من مس ذكره فليتبوا ونايتها ما أسكرين فليتب
جوام روله عنها ابن عوف البرقي ومحمد بن الحسن بن سبط بن الجوزي
فان قيل لا الطوسي في تعليقه وروى مكان الزهري عن
عروة عن عائشة عن هشام وأبو الغضن والأعرج قال وروى مكان
ابن عليه بلون نفسا سفين ويحيى بن سعيد وابن المبارك وروى مكان
سليمان بن حماد عن نفسه ابن أبي ذئب ومحمد بن إسحاق قلت
ذكرت الذي روى عن هشام عن عروة عن عائشة وهو زعمه وذكر

من ضعفه وصاحبه له سند ولا يولون حجه لو كان كذا ذكره وقد
نسب إلى البخاري ومسلم ما لم يولاه فان قيل له عطا سليمان بن يحيى
سند شيئا بل السند وهذا وثوق منه قلت وقد كان هو واثق
حنبل البخاري بن أبي طاهر سعيد شيئا بل الحجة العرفية ولا يدل ذلك
على ثبوت حديثها بل يدل على فضلها وقد ذكرت الطعن في حجاج بن أبي طاهر
وقال يحيى بن السرفاقي القضاة سألت الزهري عن هذا الحديث وهو
صحيح برويه سليمان بن موسى قلت لا يحتج به يحيى بن السرفاقي
الأردني يتكلمون فيه ويروون عن الثقات عجائب ذكر ابن الجوزي
في المتروكين والجوكر من مدرهم الأول أن سكوتها إذن
منها جعل الشارع ذلك إذ أنها لم تنفذ إلا بأذنها كوكبتها وعن
الثاني وطمع قومه بحبها إلا أن كان مع عند طلبها قلت هذا
منوع بل هي باذن من تزوجها أو ما شرع بنفسها وليس العضل
بالفسخ الذي ذكره من ذلك ما جرح إلى المطلقين لأن جواب
الشرط محض أن يرجع إلى من حوط بالشرط وهم المطلقون في قوله
تعالى وإذا طلقتم النساء فلهن ولهن العضل من والاولى
لم يحرمهم ذكر ويلزم من صرف الخبر عن الشرط محذور أن أحدهما
إزالة الشرط من الخبر والثاني عدم الامام بعوده الصغير إلى
غيره لا وليس والعضل من لا زواج يقع من وجود أحدهما ما تقدم
ثابتها أن تحل المطلق في المشاهدة والحافل والحجاء مع فيضها بالحج
وقوله أكلها والدين وإشباع الرجال وسوا عشرة وغيرها مما
هذا الناس فيها وثابتها حسناتها ومنعها من الخروج من منزلها
والضيق عليها لأن العضل هو الضيق عما تقدم ونحن الثالث
وهو قوطهم قام بها صفة نقص سلب عنها أهلية الامامة العامة
والخاصة والشهادة فيما ينذكر بالشهادتين وجوب الحج واستحباب
الحج عات فصار كالتريق وبوت السطيرة الشهادة أن هذا

قياس سببه باطل ويلزم من ذلك الحاقها بالحداد لجمعها مع حقها الثالث
لها بالنصوص على ما ذكرناه والنكاح ليس من الحدود ولا ما يندرك
بالشبهات وإنما سقطت الجملة والجماعات عنها للفتنة وقولهم
بطل بالنكاح من ولا تسلب عنه الولاية ولا يوصف بسببه
بالنقص ولو سلم لهم دعوى النقص لا يوجب ذلك بطل الولاية
إلى غيرها لأجل المنقوص إذ لو منع النقص من ذلك لما حاز لأحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج مولاه لأجل النقص
بالشبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح والنبي أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وهذا لا يقول به أحد وسيطير الشبهة لمكان الصلح
والنسيان لأن المراد به حقيقة النقص في عقليين ولعل لغير
من النساء عقل من تميز من الرجال ولم يعتبر الشئ نقص عقولهن
حتى أوجب عليهن ما يندرك بالشبهات كالحود وكحوها ولأن لكل
في عقليين بما إذا يستر عقود الانكحة بانفسهن ورواها الأولياء
مصلحة ينبغي لهم أن يحزنوها كالمراهق وإذا باع واشترى وراه الولي
مصلحة أجاز وهو لا يزم على قول المدعيين حبس ولم يعول به وعن
الرابع وهو قوطم أن ملك النكاح حل حطب وعظم فله اختصاصه
بما لا يستباح بالآياحية وهو سبب في النسل والآنوته محل
الحزن ونقص العقل وفطر الشهوة وقوله معروفه لفظ والمصلحة
فلفظ الشرع هذا المعنى وحمل الولاية منه إلى الرجال قلنا
هذا كله حطه وأول بما لا طبل حجة وذلك كله ممنوع وهو
باطل بالصبي الباع الذي لم يحرب الأمور فإنه تزوج عندهم
فمنه التي خربت الأمور رست الرجال وقد تزوجت مائة
منه وعرفت المصالح من المفايد وعن الخامس وهو قوطم أن
الولاية تبقى عليها بعد بلوغها في قبض صداقها وفي الصم والأسنان
قلنا قبض صداقها ممنوع لا يقيضه الأب مع غيرها والصم

والأسنان خوف الفتنة عليها وعن السادس وهو قوطم أن المرأة
قاصدة في البضع وهذا لا تسافر وحدها فوجب أن تكون منه
مخافة وضعه في غير محله وهو غير الكفو قلنا بطل قولهم
بسنواك فإنها تسافر من غير محرم ولا زوج عندنا ولا الشافعي
ولو وضع في غير كفو فسخه الولي عندنا إذا ساء وأكادى
عند الشافعي إذا زوجها من غير كفو إلا أنه لا ينقض عنه وإيجاب
أبي بكر بن العربي عن أصنافه النكاح الهن في الأبواب بأن ذلك
بأن الولي وهو ما سدد من وجهين أحدهما أن ذلك الولي غير مدخول
في الأبواب ولا يتراد في الكتاب للعزير والوجه الثاني أنهم
لا يقولون به فكيف يقدرون النقص مما سطره عندهم وبقوا
بين المال والبضع فقالوا المرأة محمولة على الشئ والصبط في المال
قلنا اعتراض عليها في المال لأنه خالص حقها بخلها للبضع قلنا
ولا اعتراض عليها في البضع عندنا ولا يثبت في الشئ حقها
وإنما الاعتراض عليها إذا زوجها بنفسها من غير خوف الجوار
والشئ بالولي حتى لو رضي وتركه لزم النكاح وقوطم وهذا
الاعتراض عليها في المال ممنوع لأنهم يحرون عليها في ما لها
ولا ينفذون بغيرها إذا كانت مبدك ونظرها وضبطها وسحبها
في النكاح أتم لأنه وظيفة الغرم ومكان التوالد والسياسة
وهو مقصود لمجملته والأموال وسبل ولهذا لا يقع النكاح
بعته بل تقدم خطبة ومراسلة ومقدمات قبل العقد وان ولا
يقع إلا بعد فيه بخلها المصروف في المال فإنه يقع بعته من
غير سابقه مقدمه فإذا صحت منها ما لا يقدم يروى ونظر ذلك
على استكمال عقليتها فبقية النظر والدرك أولى بالصحة
وسبل عبارتها في المباشرة لعقد نكاحها ومتعقباتها أمورها
إلى غير الولي دعوى غير دليل وحكم بغير مستند فإن الأحاديث

والاثر الذي قد بناها كلها تدرك على اعتبار صحة عبارتها وصحة مضمونها
 امرها في ذلك وليس فيما ذكره من سلب ولا نفي ولا سلب
 عبارتها بل تدرك على صحة مباحثها اذا خضرا لولي والعشيرة
 ورضوا بمباحثها وقولهم غلة سلب ولا نفيها الا بوجه وهي دايمة
 وهذا اصل عندهم لكن لا يشهد له كتاب ولا سنة نائية ثم
 ادعوا المضايقة علينا وقالوا اذا كان هذا احب شقيقة وابن
 اخ فلان المباحث لعقد هذا ابن الاخ مع تزوله من الاحبة قالوا
 وهذا ظاهر جدا في تأييدنا لا نؤثره في المتعارف **هذا باطل**
 وبما انه انه لا يخلوا اما ان يكون صغيرا او كبير فليزوجها
 احد عندهم وان الزمونا فلن **المتعارف** العصبية للنقص
 وان كانت بالغة ولا يزوجها واحد منها عندنا ولا الزام وقالوا
 المكاتبه يملك التصرف في المال ومن النكاح **ولن** لا نسلم
 بل يملك تزويج امها وسعنا في فرق والمكاتب لا يملك الا ما كان من
 باب الاتساع الموصل الى حرته بواسطة ادا بدل الكتابة
 وهذا لا يملك التسرع بالمال ولا اعتناق عندنا على مال وان رضى
 المكاتب بخلاف المرأة وقالوا يتعلق بالبضع خو لولي بدليل القرض
 عليها في حق غير اللغو **فلن** تفرض المسألة في الحق ولا حوله
 فيه ولا اعتراض لم يكن لاجل حقهم بل للمعدي بغير العار والعسر
 ولو كان له حوله لم يفسد النكاح **فلن** لو باع عبدا مشتركا لا
 ترك ابن من اعتق عبدا مشتركا اي اعتق نصيبه منه بحسب عليه
 ضل نصيب شريكه وان كان ذلك خالص حقه للمعدي الفرض
 وكذا في غير ذلك كقولهم يكن الزام صحيحا وفي المعنى ان لم يوج
 للمرأة ولي ولا ذو سلطان فحق احمد انه يزوجها رجل عدل بالكتاب
 وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تنكحوا النساء
 الا لافاء ولا يزوجهن الا لافاء قال ابو عمرو بن عبد البر هذا

ضعف لا اصل له ولا حجة به وفي المباحث لثامراة للقاضي ليس
 لي ولي واريد ان تزوج بالقاضي يا ذن تكافيه كالولي يا ذن ط
 فنه وحكي امام الحرمين في النهاية عن العراقيين قولا ان
 الفضا بصحة مباحث المرأة لعقد النكاح **سعض** لو فوعه
 على مخالفة النص الذي لا يقبل التأويل **فلن** هذا قول لا
 حاصل تحته ولا اصل له وقوله على مخالفة النص الذي لا يقبل
 التأويل اعصب محض وقد ذكرنا انه لا شيء فيه يقول عليه
 حتى يكون نصا او نصا لا يقبل التأويل ومن له معروفه لا يقول
 هذا الكلام ومن قول لي هريز وليس قوله حجة عندهم
 واجماع المسلمين ان تزويجها نفسها بغير اذن ولها ليس يركي
 والوطي فيه غير مذكور في الحديث ولو وطى فيه فهو ايضا ليس
 بزنا بل خلاف يعتد به حتى وحسب منه المهر بما رووا من حديث
 عائشة الذي روى وان لم يصرح ولها المهر بما استحل من فرجها
 ولو كان زني فاستحلها كفر وكفى عليها العدة ونسب به النسب
 والا حادثة التي ذكرها مع عدم صحته بقضي صحة تزويجها
 نفسها باذن ولها ولم يعلموا بها وقال الغزالي في السبب ط خالف
 ابو حنيفة رضي الله عنه قوله عليه السلام خالف لانكاح الا
 بولي مرشد وسأهدى عدل من اربعة اوجه احدها انه
 ترك الولي المرشد وهو الرشد وبرك شاهدك فذل **فلن** قد
 بينا ان هذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به وهم قد خالفوا
 كلها لغة غيرهم من بلثة اوجه احدها انهم لم يستلوا الرشد
 في الولي على ان الرشد بالعدالة عندهم والعدالة ليست
 بشرط في الولي على المذهب عندهم وثانها محال فتم في عدالة
 الشاهدين التي هي في حديثهم فانه ينفرد عندهم بالمستور وبالهدى
 ان الحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي مرشد وسأهدى

قد اذا باشرت العقد بحضورهم ورضاهم به للحقن الوطى المشرقة
والشاهدين المحدثين ولا يقولون به لانه
لا ينفذ عن خلق وثاني مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
وفي المعنى حقيقة العدالة غير معتبرة بل تنعقد بالمسؤولين عند
الحنابلة لان النكحة تنعقد في القبر والباية وبين العوام ممن لا
يعرف حقيقة العدالة فان طهر فاستقام بوتر ذلك العقد
هو الصحيح وفي عدالة الولي روايتان عن احمد وظاهر كلامي ان
ان العدالة ليست شرطا وهو قول مالك والشافعي وفي
الظاهرين روايتان عن احمد واما في قدامه في المعنى في مباشرة
المراة نكاحا تغير اذن الولي هذا عقد لا يثبت فيه احكامه
من الطلاق والخلع واللعان والتوارث وغيرها فلم ينعقد كنكاح
المعتد **قلت** ثبت فيه جميع هذه الاحكام عند مجرى
هذا العقد ونقله غلط واما ذلك في نكاح المتعة فالاجماع
قوله ولا يجوز للولي اجبار البكر البالية على النكاح يريد
به ان لا تزوجهما بغير رضاها فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على
اجازتها عندنا وان ردته طلق وان سلكت عن الاستبدان ولهها
ها فواذنها وهو قول الاوزاعي والشافعي وطاوس ذكر ذلك لي بكر
ابن له سيبه في مصنفه واحسن بن محمد بن عبيد والظاهرية
والثوري وان يزوج واحد الروايتين عن ابن حنبل واحسان ابن
المنذر **قلت** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكح الثلث
حتى تستامرو ولا نكح المسك حتى تستاذن قالوا وكيف اذا نكح يا رسول
الله قال ان تسكت وهو في صحبة مسلم وقال ابن قدامه متفق عليه
قال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً عاماً لا نكح البكر
حتى تستاذن وكل من عقد على خلاف شرع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو باطل لانه اجماع على الكل وليس لاحد ان يستثنى من

السنة الا بسنة مثلهما فلما ثبت ان ابابكر الصديق رفع عايشه
من النبي عليه السلام وهي صغيرة لا امرها في نفسها كان ذلك مستثنى
منه وقال عليه السلام البكر تستامرها ابوها ذكر في المتفق لابن تيمية
قال رواه مسلم واحمد وابو داود والنسائي وعن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح الا نكح حتى تستامرو ولا البكر
حتى تستاذن قالوا بن رسول الله ولها اذا نكح ان تستامرو رواه
جماعة والمراد بالخبر الذي وهو بالغ وعن عايشه رضي الله عنها
قلت ان البكر تستامرو فستحجب بالاذنها صاهها متفق
عليه وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان حاربه يلو ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كوت ان اباهما زوجهما وهي كارهة فزوجهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابو داود وابن ماجه والدار
قطنى وقال ابن العربي دوى شعيرة والجماعة عن مالك والبخاري
تستامرو وشعيرة حافظ بن وقال ابو سليمان الاموي لا يكون
الا بالنطق هذا حكم النبي والاسنيدان طلب لا ذن وتحصل
بالسكوت رام به الفرق بين اليد والبكر وهو باطل بقوله صلى الله
عليه وسلم البكر تستامرواى تطلب امرها لا ذكر ولا يشترط
فيه النطق **قلت** لا يثبت استبدان البكر البالية فستحجب
والابن واحد الكراهة على النكاح وتزوجها بغير اذنها وعند
احسن البصري الا بتجربتها ايضا وعن يريم ان كانت المرأة
في عيال امها تستامرها وان كانت في عيال غير استامرها
وقال عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب احد من بناته
جلس الى جنب خدرها فلات فلانا خطب فلانة فان سكت زوجها
وان طغيت بندها لم يزوجهما وهو المسمع ولو كان له الراها على
النكاح لم يفعل ذلك تعلمنا الجواز وكان عفا ان اذا اراد ان
يزوجه احد من بناته فعدا الى خدرها فلات فلانا يذكرك والمراد فيها

البكر ذلك أبو بكر بن شيبه ثم اتفقوا على أن غير الأب والجد لا يجزئ
 البكر البكر على النكاح واختلفوا في أحدهما في الدائس جنس
 لا يجزئها وقال الشافعي يجزئها بعلقوا في ذلك بمفهوم قوله عليه السلام
 النبي الحق بنفسها من ولها فلهذا يدل على أن البكر بخلافها فتجوز
 استثنائها واستمرارها على الاستصحاب والجواب أن صريح
 الحرفي المعنى يدل على النهي وهو يدل على التحريم وعدم المشروعية
 عندهم وفي الاستنباط يدل على الأمر وهو للوجوب دون الاستصحاب
 وقد ذكرنا ذلك في الأحاديث الثابتة ولا يلتفت إلى ما قالوا
 والافتصال عن المفهوم من بئس أو حدة أحدها أنه ليس بحجة عندنا
 ولا يلزمنا إذ يخصص الشيء بالذكر لا يفتى الحكم عما عداه عندنا وهو
 المختار عند الأصوليين والوجوب الثاني أن لما نطوق أقوى
 من المفهوم لا خلاف ولا يجوز ترك أقوى والأهل بالضعف والقرينة
 الثالث أن المفهوم من هذا محجة عليهم لا لهم **ب** أنه إن البكر لا تكون
 الحق بنفسها من ولها وبحسب عدم الاحتياط لو قلنا بالمفهوم أمران
 مساوئها لولها أو رجحان ولها عليها وإيهام ثبت ذلك لها في
 نفسها حقا فلا يجوز الوثاق طال هذا الحق بزوجهما بغير
 أخذها بالأكراه فلهذا فصار كالإفخ والعم وإن العم وسائر العصا
 ولا سيما إذا لم يعلموا بالمفهوم إلا في ولي واحد أو وليين عند الشافعي
 وأخرجوا من مفهوم الحديث سائر الأولياء وخصصوا المفهوم
و أن ثبت في القواعد عموم الولي من مفهوم الخطاب
 لا خلاف لاسيما في حديث مسلم البكر يستأمرها زوجها
 أنصر في موضع الخلاف انتهى كلامه قال وفي البكر المعسرة لما لا
 قول في المبسوطة الشافعي لم يسبق عمل الاستئذان أصلا فإنه
 لا يعتبر إلا ذكره في حق الأب والجد وفي حق غيرها يعتبر النطق
فلتنفي في حق غيرها بالسكوت قال الرافعي والنواوي

هو الأصح ونقل أصحابنا أن لها بعين لا زواج بالإجماع **و** لا
 عينت كفوا وإذا الأب غير فله ذلك في الأصح ذلك النواوي وقوله
 البكر جاهلة أمر النكاح لأنها لم تمارس الرجال ولم تجرب
 الأمور وهذا لم يقض الأب صداقها بغير ما من هذا بخلاف البنت
ب ما هذا باطل بالبكر التي زوجت قراؤا وما رست الرجال
 ومروا عليها التحارب مع بقا بكانها وليس البكر التي زوجت بالمرأه
 فإن زال بكارها ثم مات عنها أو زالت بالمرأه من غير صحبة الرجال
 عند الشافعي والحكم ينفي بانثفا عليه وقد قلنا أن هذا
 البكر التي ما رست الرجال يلتفت بسكوها والنسأ التي
 لم تمارس الرجال بشرط نطقها في التزوج وبطل قول المالكية
 بالنسأ الصغيرة فإنها تزوج عند من غير نطق ولا بكار
 فالعقل بالضعف هو الذي يعم والعلة القاصدة والمخصوصة
 مختلف فيها وفي المعنى يجوز تزويج البكر الصغيرة لا خلاف
 وقال ابن المنذر في الاشتراف أجمع كل من حفظ عنه من أهل
 العلم على جواز تزويجها من الموقوفات **ف**يه خلاف عثمان
 البني وابن شبرمة أنه لا يجوز للأب تزويج الصغيرة والصغيرة
 قبل بلوغها ذكره في السليح وفي المبسوطة حكى خلاف ابن شبرمة
 وحده ومثله في المحلي وعند الظاهرية لا يجوز لأجد تزويج
 الصغيرة ولا الصغيرة البنت حتى يبلغا ويدل على جواز تزويج الصغيرة
 والصغيرة قوله تعالى واللاي يسن من المحض من نسائك
 أرسلتم فعلم أن ثلاثة أشهر واللاي لم يحض كذلك معناه فعلم أن
 ثلاثة أشهر من أول الصغيرة والتي بلغت السن ولم يحض ولا يكون
 ذلك إلا من طلق في نكاح صحيح وجوز ما لا من النكاح الفاسد
 أيضا وكذا عايشة رضي الله عنها تزوجت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأنا ابنه ست سنين وبني وأنا ابنه تسع تنفق عليه وتزوي عنها

انها قالت تزوجني وانا ابنه سبع رواه مسلم واحمد ولفظه تزوجها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت سبع وزقيليه وهي بنت
سبع سنين ذكره ابن تيمية في المشقى وفي التهذيب في رواه وهي بنت سبع
سنين ذكره او عشر وروي تزوجها وهي ابنة عشر سنين وهو
محمول على السابعة وزوج على عمر ابنته ام كلثوم وهي صغيرة رضي الله
عنه وفي المبداء زاد وزوج عبد الله بن عمر ابنته وهي صغيرة عروة
ابن الزبير رضي الله تعالى عنه والحق الايام منكم قال ابو بكر بن العربي
والايم هي التي لا زوج لها بكر كانت او بنتا بالغا كانت او غير بالغ
ذكره في العارضة ونص في الحسن الفقيه وصاحب كتاب العيش
ان الامم البتة التي لا زوج لها ولا كرخي وابو القاسم الصفار
البلخي نعم الذكر والامثي والبكر واليتيم بشرط ان لا يكون لها بعل
ولا له زوجة واجوهري لم يذكر غير هذا وقال ابن فارس هي المرأة
التي لا بعل لها وفي المبداء هي التي لا زواج لها ولا زوج لها وبيد هذا ما
ذكره في مجمع الصحاح في كونه طويل امه احدان من اراد بها
بكر في بنتها لا زوجة ولا في الدين عبد العظيم الامم بالفتح
الهمزة وكسر الباء المستلزم وهي فيعمل كسيد وميت وهي التي لا
زوج لها عنها او طلقها ويكفي ذلك في الرجل ايضا اذا لم يكن لها نسأ
والسماستعمل في النساء وهذا لم يدخلها الماع على الاكثر قلت
وحكي ابو عبدة اممة وقد استعمل في البكر التي لا زوج لها وقال الكوفي
يقال للرجل ام اذا لم يكن له امرأة كما يقال له بنت اذا دخل بامرأة
ذكره زكي الدين عبد العظيم في المحصول سنن لي ما ووه وقال القاضي
اسماعيل وابن شعبان الايم في الحديث من لا زوج لها بكر او بنتا
واما ذكر البكر بعد العلم صفة اذنها في المحلى اذا بلغت
البكر واليتيم لم يحول الاب ولا العيس ان تزوجها الا باذنها
قان وقع وهو مقسوع ابدا وقول مالك ان البكر اذا قبضت مع زوجها سنة

وسهلت المشاهدة ولم يطأها لا تزوجها ابوها الا باذنها وفيما
دون السنة تزوجها بغير اذنها في غاية الفساد ولا يصلح لمن احاز
تزوج البكر البتة اخذها بغير اذنها مطلقا اصلها انتهى كلام ابن حزم وفي
التهذيب اذا تزوجت المرأة بغير اذن وليها قال مالك يستحب ان لا يقام
على ذلك النكاح حتى يتبين انهما عقد حديثا لم يحق فساد ما
اسماعيل بن اسحاق القاضي والذي سببه عندي على مذهب مالك انها
يتوارى عنك طلق وهو قول الثوري وسعد بن وقيل واذ اسأذنها
مسكنا وضحك فقد رويت وهو قول الامة الثلاثة والاصح من
قول الشافعي في غير الاب واحد ذلكم الراعي في المحرمات والتواوي
في المنهاج وقد ذكرنا الاجايب الصحيحة في ذلك والضحك على
نفس فانه علامة السرور والغرض بما سبقت من اذنها على الرضا
من السكوت بخلافها اذا مكث فانه دليل السخط وليس تزوجتي
لو رضيت بعد انعقد العقد وان قالت لا ارضى ثم قالت رضيت
يصح للرد وقيل اذا خضعت كالمستهزئة بما سبقت لا يكون رضا
وان ثبت لا يصح لم يكن رد او في المبسوط وقيل هذا اذا كان ليكاحها
صوت كالعويل ما اذا خبر الدرع من عينها من غير صوت البكاء
لم يكن رد اقل ذلك حرم على معاينة ابوها وبنتها وعليه الفتوى وكذا
الفتح كالمستهزئة لما سبقت لا يكون رضا وهو محرووف من الناس
وفي المرحماني والحاوي ان يكتفوا كان معها باردا يكون رضى وان
كان حادا لا يكون رضى قال في الحاوي يفتي لافواه عنك وتراويه
السرور كانه من المراد الذي هو البرد وتقال بك باردا والكلام بالبر
اخبار من البرد يحسن الله عيشه لها ولها ان فلا نا عطيها فكل
لا تزوج حتى يملكه لا ارادة فروعها منه فبلغت فسلكت حارثا
وان قال شريك لا ارادة لم يحز وفي الحاوي سئل ابن المبرك عن بكر
بلغها النكاح فاحذها السعال والعطاس فلما سكن ذلك عنها قالت

لا ارضى جاز ردها وكذا لو اخذ احد فمها وهي في النكاح استئذان
 البكر البالغ على وجهين الاول ان يستأذنها قبل العقد والثاني
 ان يستأذنها بعد العقد والمستأذنها رضى في الوجهين اذا كان المزوج
 هو الولي الا قريبا او وكيله او رسوله بخلاف لو كان العبد والاجنب
 وذكر الجرحي ان سكوتها عند استئذان الاجنبى رضى لانها استحققة
 من الاجنبى كترد كونه في الميسوط وقاصي خان وقال الاول اصح رضى
 فيه المشقة والاب البكر البالغ ان فلان يدرككم كذا فوبست
 من مكانها من رضى وهي ساكنة فزوجها حازوا بسرف الاممة
 استئذان الوكيل كالا ب كاتقدم وقيل ليس برضى وعنه ان علمت
 وقت العرض انه وكيل الاب وهو رضى ولو استأذنها من البكر فسكت
 فوكل من زوجها جاز ان كانت علمت بالزوج والمهر ولو زوج الولي
 البكر البالغ بحضورها ولم يستأذنها فسكت فعبه اختلاف
 المشايخ والاصح انه رضى ذكر عن نور الاممة وفي فتاوى
 به ان الدين هو رضى ولو زوجها بالسحوت او الاذن فوقع
 الفروقه قبل الزفاف فليس له ان يزوجها بذلك لانها بالعهدة
 وسكوت البكر البالغ الحقيقة عند استئذان مولاهما رضى
 وفي البدائع سميها راجلا فقالت له عير اول منه لانه يكون
 اذنا ولو كان بعد العقد كان غيره اولى اذنا ولو قال لها اريدان
 ازوجك من رجل فسكت لا يكون رضى هكذا روى عن محمد بن ابي
 العلاء وفي النكاح سئل ابو نصر عن الرجل قال لبيته زوجك
 من رجل فسكت فهو رضى ولا خيار لها وان قال ازوجك من
 رجل فسكت لم يكن رضى وفروقه بين الماضي والمستقبل وعن
 لى القاسم الكندي في الفضل في النكاح سئل في الفتاوى
 وبه ياخذ وهو الذي توافق تقدم وفي البدائع والسنن لو قال
 من فلان او فلان وذكروا عده فسكت كان رضى بزوجها منهم

وان قال

وان قال من خير الى او من بني عى فسكت لان كانوا محصورين جاز ويكون
 رضى والالم بلى رضى وفي قاضى خان لم يكن رضى لانه لم يقع به المهر
 بالزوج فبقى مجهولا ولا يجوز وفي جوامع الفقه لو قال لا حاجة
 لي في النكاح او قالت كذا فسكت لانها اريدت فزوجها ولو قال لا ارضى
 او لا اقبلها كان ردها كالا بيجبني او لا اريد الا رواج فليس بزوج
 حتى لو رضى بعد ذلك صح وان قالت لا اريد فلانا فهو رضى كوكايت
 لا ارضى ثم قال تصيبت موضوعا جاز وان فصلت بطل ولو قال لك
 البكر فهو رضى بشرط تسمية الزوج على وجه يقويه معرفته
 لها ليطهر عيبتها فيه من رغبتهما عنه واحتلفوا في تسمية
 المهر لها مع تسمية الزوج فقال في فتاوى القصر بشرط ذكر
 الزوج والمهر لها وهلذا عن شرف الامة وفي البدائع في ذكر
 الفتاوى اذ لم يذكر المهر لا يكون سكوتها رضى وفيه تسمية
 المهر في النكاح ملط الهبة ليست بشرط لان الواجب فيه
 مهر المتل وفي الميسوط وفي النكاح ان لم يشترط ذكر الصدق
 ومنهم من قال لا بد من ذكر الصدق لها في الاستئذان وفي الكاوي
 الصحيح ان ذكر المهر ليس بشرط في الاستئذان لانه ليس بشرط
 لصحة النكاح قال الصحيح ان المزوج اذا كان اباً او جدا اما
 الاب فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص من المهر الا العرض بفروقه
 المهر وصاحب الكتاب لم يشترط ذكره وهو الصحيح من
 غير متصل ولو زوجها قبلها لم يفسد فسكت فهو رضى واجاز
 كالا بيا وفي الميسوط كان محمد بن مقاتل الرازي يقول اذا بلغها
 النكاح فسكت لا يكون احالة نهلا لان السكوت ليس باجابة
 والحاجة هنا الى الاجابة بخلاف سكوتها قبل العقد لان ذلك
 بالنص وفي البدائع عن يوسف في نكاحها روايتان احدهما
 يكون اجابة وفي الثانية يكون رداً وبها قال محمد وجه الاول انه

عشر

غلها كثر والضرع فبطل فجات سالكته وهو رضى ووجهه الثانيه
 انه ظاهر في الرد ولو زوجها وليا فان جازها معا رطل لا قدم
 الا ولو به وان سكنت بغير موقوف حتى يحسرا حلهما او يرد عند
 محله وعنه ان سكنت رطل لا لان السكوت من الحكما جاز
 لها وان زوجها الولي ان شعا فبطل باذنها فالزكاج الاول منهما
 اذا علم لما روى الحسن البصري عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لما اسرة زوجها وليا في الاول منهما روى ابو داود
 والسنائي وابن حبان والترمذي وقال هذا حديث حسن وماله ان
 الحسن لم يسمع من سمرة شيئا وقيل انه سمع حديث العقيقة وان
 وقعا معا او جعل المتقدم رطل او عن شرح وعمر بن عبد العزيز
 وهما ديني سلمان انهما اختاراه في زوجها ذكوة ابن المنذر في
 الاشراف ولو خلاها برضاها فلا رواية فيها في المروغيني عندي
 هذه اجازة وفي المروغيني عندي هذه اجازة وفي المروغيني في الكاوي
 زوجها بغير من غير كفو فسكنت وهي بالغة لم يكن سكوتها رضى في قول
 محمد بن سلمة قال هو قول لي يوسف ومحمد قال الفقيه ابو الليث
 هذا توافق قولها على قياس التصغير ثم العجزان كان فصولها
 بشرط فبطل العدد او العدة عند لي حنفية رضى الله عنه وعندها
 الواحد كاف ولا يشترط العدة العدة ولا العدة كالمسؤول
 وباني هذا الخلاف عدة مسائل ان شاء الله تعالى في كتاب ادب
 القاضي في فصل القضاء بالمواريث وفي كتاب الاجناس للباطني
 جعل السلوك رضى في عشر مسائل المسئلة الاولى سلكت الكو
 عند استئجار التولي والمسئلة الثانية سكوتها عند فصل الاب
 مبرها والحد عند غلها والمسئلة الثالثة في بيع النجاسة لو
 فال في السر بطر المبرع علقية وهو نجاسة ثم قال احدها لا تخسر
 نريد ان يجعله بيعا حكيما فسكنت لا تخسر ثم تباعا كان البيع صحيحا

والمسئلة الرابعة وقع عبد مسلم في القيد بعد ما اسره المشركون
 فقسمت ومولاه حاضرا ساكتا ولم يطلب العبد ولا سبيل له على
 العبد بعد ذلك والمسئلة الخامسة قبض المسترك المبيع بغير اذن
 البائع وهو ساكت قبل نقد الثمن فهو اذن له فيه والمسئلة السادسة
 رلى عبده يبيع ويشترى فسكنت فهو اذن له في التجارة والمسئلة
 السابعة سكوت الشفع بعد العلم بالبيع بصرح لا انقطاع بطل
 به حقه فيها والمسئلة الثامنة علقية وهو ساكت ثم قال اذا جاز
 لا قبل منه وزاد الطحاوي في مختصره فقال فم مع مولاه فقام لزمه
 البيع والمسئلة التاسعة قال والله لا اسكن ولا اذاري اولادك
 في دارك وهو فاذل فيها فسكنت حثت فان قال له اخرج فانما ان يخرج
 فسكنت لا خلاف لا يثبت والمسئلة العاشرة ولد امراته ولد
 فبناؤه الناس به فسكنت لوفيه وليس له ثقبه بعد ذلك بصرح اقوان
 فبطل المسئلة الحادية عشر لو قبض الموهوب له الموهوب في المجلس والواهب
 ساكت لم يملكه استحسانا والمسئلة الثانية عشر قبض المبيع في البيع
 الفاسد والبائع ساكت لم يملكه المشتري والمسئلة الثالثة عشر
 لو جازت ام الولد لولا اخو فسكنت المولي يوما ويومين لزمه ولا يصح
 بعد ذلك والمسئلة الرابعة عشر مجهول النسب اذ بيع وهو ساكت
 ينظر صح بيعه وصار كانه اقربا لبيع وفي المبسوط شتا مبرها خالية
 في الامانة من الناس كذا منعها الحيا من الرد ولا يذهب حشر الاب
 عند الناس بغيرها قولها واذا استأذن البنت لولا بد من رضاها
 بالقول والرضى لقول ليس بشرط بل الرضى بحقوق فان بالقول مثل
 رضيت وقت ومثله احسنت لو اصبحت او بارك الله في اولادها وكوفاها
 وتارة بالدلالة كطلب مهرها منه ونفقها وكسوتها واسكنها
 وتمكينها من وطيرها وقبول الثمن به والفعل بالسرور والضرع من
 غير استنهاؤ وحود ذلك واشترطه القول في الرضى لبقا عيار

السلوك منها خلاف البكر والاصل فيه قوله عليه السلام ليس للوطي مع
النكاح رواية ابو داود والنسائي واللالك مسلم وغيره وقد
يقدّم وعن حسان بن حزام الا نصا فيه ان اباهما زوجها وهي بنت
فلو هت ذاك فحيات رسول الله صلى الله عليه وسلم قد لرب ذلك انه قد رد
نكاحها اخبر عنه البخاري وابو داود والنسائي وابن ماجه وفي
رواية سميان الثوري كانت بكرا قالوا والصحة انها كانت بكرا وكانت
مختلعة من ميان فمسل عنها يوم احل فزوجها ابوهم رجلا من بني عمرو
ابن عوف فحيات الى ابية بن عبد المنذر فامور رسول الله صلى الله
عليه وسلم اباهما ان لم يها فزوجت اباهما بنت عبد المنذر
فحيات بالسائب بن ابية وكانت من اهل قبا ولم يحالفه الا
احسن اي الحسن البصري وجوز الا لا حصار الباحة المذبة على
النكاح وقول صاحب الكتاب لقوله عليه السلام النكاح سائر
وفي كتاب العربية الثوب يعرب عن نفسها الى بيتين ورواه الاصحاح
و في المسوط ما راجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ان الى زوجتي من ابن اخيه وعلى رغبة فمما صنع لي قول عليه
السلام لا نكاح لك انكي من بيت فقالت اجزوت صنع لي وللي اريد
ان تعلم النساء ان ليس لابي من امرها شيء هذا الذي
ذكره شمس الدين من حديث حسان ليس هو حديثا بل حديث حسان
فكرهه وانما هذا الحديث الذي ذكره عن حسان هو حديث حاربه ذكره
يقدّم ذكره في اول الباب ولا نكاحا قد قل فيها لما رسيه الرجال
ولا مانع من الاصل الذي هو النكاح يفرع عا في خبرها وانما النكاح
بوتيرة او طفرة او جراحة او شدة كخضبة ودرورها او باحليل
البقيال او بحس او باصبع او عود فاني في حكم الابكار عند كل من عوط
عنه من اهل العلم وسد ابو علي بن عيسى بن من الشام نصبه فقال
حكمها بحكم الياسة جعل السنون زوال المدة وفيه مبسوط لي على لا يدخل

مختل الا بكاد ولا تحت اليد غريب هذه الالفاظ في الخلال
البضع فلان ولا اعتراض عليها في البضع عندنا ولا يثبت في الشرع
منعها وانما الاعتراض عليها اذا زوجت نفسها من غير كفو لحوق
العار والشين بالوطي حتى لو رضى وتركه لزم النكاح وقوله وهذا
الاعتراض عليها في المال منوع لانهم يحجرون عليها في المال ولهذا لا ينفذون
نكاحها اذا كانت مدرة ورطرها وضبطها وشحتها في النكاح اعم
لانه وظيفة العرو مكان التوالد والناسل وهو مقصود لا محالة
والاهوال وسبل وهذا لا يقع النكاح بغيره بل يقدّم خطبه
ومراسله ومقدمات قبل العقد عاده ولا يقع الاخذاع منه بخلاف
التصرف في المال فانه يقع بغيره من غير سبائه بغيره فاذا
صح منها ما لا يعدم بزوج وطول على استكمال عقلها فانقدم النظر
والدوى اولى بالصحة فطلب عمارتها في المباشرة لعقد نكاحها
ومنع تفويضها امرها الى غيرها لولي دعوى بغير دليل وكلم بغير
سند فان الاحاديث والاثار التي قد منها ما عليها تدل على اعتبار
صحة عمارتها وصحة تفويض امرها في ذلك وليس فيها ذكر
سلب ولا منها ولا سلب عمارتها بل تدل على صحة مباشرتها اذا
حضر الولي والعشيرة ورضوا بغيرها وقوله قل سلب ولا منها
ايجوهري الطفرة الوثبة وفي المحرب طفر من باب ضرب اذا
وي في ارتفاع كاطفر الانسان حارطا الى ما رواه عن النبي وهو
وتوب خاص وقيل الوثبة من فوق والطفرة الى فوق وعنت
ايجاربه بحس عيوسا هي عا س اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار وفي المحرب جي صارت
نفسا فان تزوجت من لا يبال عنته لا ابو زيد وكذلك عنت الكاربه
بعيسا والاصح لا يبال عنته ولكن عنته عا لم يسم فاعله وعنتها
اهلها هذا ذكر الجوهري عن الاصمعي وفي المحرب عنته لا يبال عنته

ولا غنسست ولحن غلست وهي بكر لان مصيها اول مصيب لها ويكون
القمم اولها وبكرها لصاوة ضلها في اول وقتها وكل من يادري شي
قد بكر واكر اي وقت كان ولو زالت بكرا بها بركي فهي
كذلك عند لي حنيفة ولم لك قال ابو يوسف ومحمد والشافعي وابن
حنبل لا يكتفي بسكوتهما ولا بد من نطقها او ما يقوم مقامها كما تقدم
ولو وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفي الموضعين واقم عليها
حد وفي قاضي خان في الصحيح اوقصى عليها بالعدة او اعتادت
الزنا وفي الجماع الا ان يتعلق به سراوسن ولا يكتفي بسكوتهما
وان خاضعت الزوج في السر قبل الاستنطاق قيل سبى وطى وان
اكرهت على الزنا فلا روايه فيه ذلك في الفتاوى والمرعسياني
منه وفي الكواشي لا يقدم به حيا رها واذا فرق بينهما وبين
العين ووجبت عليها العدة لزوم الا نكاحا رخص عليه في الفصل
وفي المبداء كوخة بها زوجها ثم قال فيها قبل الدخول في بكر
وقال الطرطوسي في التعليقه لو زنت من اذ حتى صار الزنا لها
ملكسه ولا نزلها لغيره ولا يوسف ومحمد من لا يقولها انها
بنت حقيقه لان مصيها ما يدليها ومنه المثلثه والنسب ولا ي
حنيفة ولم لك الاثر وهو قوله عليه السلام في الصحيح الذكر
سنا من بطل مهرها قال عائشه رضي الله عنها انها سبى يا رسول
الله قال اذنها صاها على الاثنا بالسلوك لم كان لكها لانه
خرج جوا لاقول عائشه ان البكر سبى فكاتب العله هي
اكتا نصا وقال ابن قدامه في المغنى المثلثه بالحبيل غير صحه
فانه امر حتى لا يمكن اعتيان بن نفسه قلت هذا رد
على صاحب المسترغ فكان قوله مردودا واكتا في المصايد ما يجوز
اقوي والقدر اظهر وفي استراط النطق فيها اساعه الفاحشه
وهي مني عنها شرعا وطبقا وهي بكر بدليل انها كحد البكر

فان قيل لو اوصى لا بكار بنات فلان لا يدخل هذه في الوصيه
ولو اوصى لسات بنات فلان تدخل ذلك على انها ثيب وليست بكر
قلت الوصيه ممنوعه عند لي حنيفة وما كلفني الله عنها وفي
الجامع الصحيح انها ثبت في الوصيه وفرو بين الوصيه والاستئذان
قلت ينبغي ان لا يحمل ثيبا في الوصيه ايضا لما في ذلك من اظهار
الفاحشه التي يحل استئذانها فان قيل حل حيا المكاره سقطت
انما هذا حيا الفساد ولم يرد على الشرع باعتيان قلت انكول
عنه من وجوه اولها انه عليه السلام علك حيا ذكر سيد الموطي
عندها وهو موجود فيها عام لها ثيب ان احياسها بذلك
شاكد ويتضاعف اذا كان ذلك من وجه واحد والآن صار من وجهين
ثالثا ان الناس عرفوها بل افقي اشتراط نطقها سديا ب
النكاح عليها لانها تمنع من النطق خوف العار وللعلم انما
من اظهار الفساد والمعصيه من كرم الطبيعة والافتدائها لشرعيه
وقد حث الشرع عليه فكان فوق حيا واليكالة محله ما ذكرنا
من المسائل المتقدمه لان الشرع قد اظهر حث علي به احكاما
شرعيه والله لعل ما ورا الهنر والبعد رها لا صا به فوجان
لشترط كلهما كما لو بكر منها الراني من ازاواكول ان شرع
الفا حشه واتخاذ ذلك مكسبه وعدم المبالاه بما يفعل الزنا حياها
محله وصورة النزاع وبطل قوله بما اذا زالت بكرا بها بفعلا
باصبعها او يعود فانه يثبت حقيقه لزوال عذرهما بالصنع ولا
لشترط نطقها في الدن وفي مشارف الانوار اليد من النساء
هي التي تزوجت فوطيت وفي الحديث الثيب والديه اذا زنتا
الحديث وفي الصحيح ان السليمان جل بلسا دخل بامرأته وامرأة
ثيبه اذا دخل بها زوجها وقيل لا يكره للرجل ثيب وفي المعزب الثيب
من النساء التي تزوجت فماتت بوجه عن اللب وهو فيل من باب

اذا رجع لها ودتها التزويج في الغالب ولا في الخطان بها ودونها واجمع
 شيان واجمع الذي هو ثبت والمصدر الذي هو الثبابة والتبوية ليس
 من كلامهم وانما في راس اليبخ خلا في البكر وفي التوجيه لليبخ واطرها
 عابدا لهما والبكر واطرها ابتداء ولا يعتبر زوال عذبتها من
 غير وطى في ابطال اسم البكر والعذر او في الصحاح العذر
 البكران والعذر البكر وفي المغرب عذرة المرأة بكارها
قوله واذا قال الزوج بلفظ النكاح فسكت وفيما ترددت
 فالقول قولها وفيما ترددت قوله ولو اقامت المينة فالبينة
 ايضا كالودسها الضام كالودع ولو كانت بلغت للخبر يوم كذا
 ووقت لاقتردت في الزوج كابل سلب فالقول قول الزوج وقطرها
 الشفعة والمسئلة في ادب القاضي وفي المرغيب في لوقا لادركت
 اسر وعلمت بالحياة وفستحت لم يصدق في النكاح وبطل خيارها
 وان كانت علمت بالان وفستحت صح قبل كنه يصح وهو كذب قال
 لا يصح الاعلى الوجه فانها لا تصدق في الاستناد ولو قالت
 فسكت حين علمت لا تصدق لا بالبينة وفي عدة الفتاوى تكرزوها
 ولها فاما بعد سنة كت قلب حين بلغت لا ارضى بالقول
 قولها وان كانت صغيرة فقلت اخترب نفسي حين ادركت او حين
 علمت لا يسع لها تريد ابطال العقد الثابت عليها بخلاف الاول
 ولو قالت حين كلفت لم يصدق في الوافعات الا ان يقع الزوج
 البينة على انها ما ذكر في الفتاوى ولا زاعا يسوونها ولو قامت
 البينة على الزوج ان القول قولها قبل ولذلك الوديعه لا سقاط
 اليقين وفي قاضي خان وان اقام الزوج بینه انها اجازت النكاح
 حين اجبرت واقامت المرأة البينة انها ردت العقد حين اجبرت
 كانت البينة بینه الزوج لانها ثبت للزوج من حيث خلاف
 الاول لان بینه الزوج فيه قامت على امر عدي اذا سلوت علم

وبين المرأة قامت على اثبات الرد وكانت وطى **قوله** قول زفر
 ان السلوت اصل والرد عارض والقول قول منكر العوارض
 كالوادعي المستركي خيار الشرط وكالوادعي المسروط له الكسار
 الرد بعد قضائه الكسار بخلاف خيار الرد فيما اذا لم يستركي
 ارالمسوع ونحن نقول انه يدعي لزوم العقد وكل البضع والمرأة يدفعه
 وكانت منكرة والقول له كالودع اذا ادعى رد الوديعه بخلاف
 دعوى خيار الشرط لانه عارض لا يثبت الا بانفاقهما وبخلاف مثله
 اختيار لان العقد قد لزوم بمضي المدة ولم يظهر اللزوم هنا وان لم يكن
 له بینه لم يحلف عند لي حنفه رضي الله عنه وحلف عند لي يوسف
 ومحمد والامة الثلاثة ولقي نور فان حلفت لم يثبت النكاح وان دخلت
 ببت عند لي يوسف ومحمد وعندهم حلف الذوق ويقضي بالنكاح
 عندها وكذا عند الباقرين بعد من الزوج وهي سبيله الاستحلاف
 في الاشياء الستة وسيا في الدعوى كالمثل لله تعالى والفتوى
 على قولها وفي ادب القاضي للناسحي ادعى لاث انه زوجته ابنته
 الصغرى فان حلف عند لي حنفه رضي الله عنه وفي البينة
 لا يحلف عنه اعتبارا لا فدان فقاما **قوله** وكوزن كحاج الصغير
 الصغير اذا زوجها الولي بكرا كانت الصغيرة او بنتا والولي
 هو العصبة وما لا يجوز نكاح الصغير والصغيرة بكرا كانت
 او بنتا الا لالاب وهو قول ابن حنبل ولا يجوز تزوج الصغيرة لليب
 السابغي وابن حنبل وداود حتى يبلغوا السابعة يجوز تزوج الصغير
 والصغيرة غير الثبت لالاب والمجد وقد تقدم وفي المحلى اجاز مال
 الاخ ان يزوج الصغيرة في رواية ابن وهب غنة اذا كان فيه نظر
 لها وصحة في رواية ابن القاسم وفي المحلى لا يجوز لالاب ولا لغيره
 تزوج الصغيرة المدد قبل بلوغه عند خلا فوس وثمان والثوري
 وداود الظاهري وقال ابن سيرمه وعثمان البتي لا يجوز لاجد تزويج

الصغير والصغيرة حتى بلغا واحداً تزوج الصغير والصغيرة لغير
 الأب والجدة من الأولياء العصباء الحسن لم يكره عمر بن عبد العزيز
 وطاووس في رواية وعطاء وقتان والأوزاعي وطها أكرههم
 إذا بلغا ذكر ذلك ابن شبيب في مصنفه وأبو بكر بن المنذر في الموطأ
 وقال أبو الفرج في المعجم عن أحمد بن حنبل في الصحيح والصغيرة
 لجميع العصباء وإن كانا ثلثين وثبت لها الخيار إذا بلغا في رواية
 عنه ومذهبنا في غير الأب والجدة قول عمر بن الخطاب وعلي بن
 أبي طالب وعبد الله بن مسعود والعبادلة الثلثة ولي مريضة وزوج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عمر بن سلمة بن سلمة
 وكانت صغيرة والنبي عليه السلام ابن عمها وقال لها الخيار إذا بلغت
 وإنما جوزها بالعصوية لأبائتي كوفيت أحدهما أنه عليه السلام
 لم يزوج صغيراً ولا كبيراً من كان لها ولي ولو كان تزوجها بالبنوة
 لم تقدم عليه ولياً والوجه الثاني أنه استأجرها الخيار كالأب
 وزوجها الأب ولكل واحد الموطأ إذا بنوه أعظم من ذلك ولا قصور
 فيها والعباس وإن كان عمها لكن عطف الله كان محاسباً أو تاديب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وجعل الأمر إليه ذكره سبط بن الجوزي وغيره
 وحكي الترخي إخراج الصحابة على مذهبنا وروى عن عمار رضي الله
 عنه موقوفاً ومرفوعاً إلا أن حاج إلى العصباء ذكرنا حديث سمس
 الأمة السرحني وسبط بن الجوزي وأكرهنا مخرج أحدهما
 ولا يثبت مع أن لأئمة الأربعة انفقوا على العلية في حق البايعين
 وفي الميسوق القياس أن يثبت لها الخيار إذا بلغا في تزويج الأب والجدة
 أيضاً ذكر القياس والاستحسان محمد بن شعاعة واعتبره بالاجابة
 إذا بلغا إلى كثر ترحا القياس الأب الجديد والخدايان ولأن
 ولأنهما نامة وسفقتما وافر عامته في النفس والمال واستدل
 بقوله تعالى وإن خفتن الانفستوا في النسيان فانكروا ما طاب لكم من النساء

ولزوجة
 بالنسبة
 لها الخيار

أي في نكاح الشامي هلذا فسرته كما شبه رضي الله عنها ولأن تأثير البلوغ
 في زوال الولاية عليها لقد رتبها بالبلوغ وكل عقابها به وبوجه التكليف
 الشرعية إليها وإذا جعل ولداً عليها بعد بلوغها بهذا السيد عرفنا
 أنه ولي لها قبل بلوغها في حال الصغر وفيه فارق للمال فإنه لا يستنفذ
 الولاية به بعده فلذا قبله ولأنه لا حاجة إلى ولاية المال في حقهم لغير
 الوصي فيه بخلاف النكاح والمراد بقوله عليه السلام واليتيم تسأله
 في نفسها رواه النسائي وأبو بكر بن خنبل البايع لقوله تعالى وإنوا الشامي
 أموالهم ويدل على صحة ما رواه أبو داود والنسائي من قوله عليه السلام
 ليس للولي مع اليتيم من تسأله وصيتها أقاربها واليتيم
 لو كانت دون البلوغ لم تستأمر بالاجماع ولأن القرابة داعية إلى
 السفقة والظفر كالأب واحد والحال الحاصل بقصور السفقة
 عن الأب والجدة ولعدم النجوم وثبت خيار الفسخ كذا ذكرنا ذلك
 عن جماعة من السلف خلف المصنف في المال لأنه يكره فلو كان
 التدارك في الحال فلا يقع التصرف إلا بالمرأى مع قصور السفقة لأن
 الأضرار وقد ذكرنا الاستغناء عنهم في المال الوصي والقاضي وقال ابن
 العربي كمال الولاية لكل السفقة ولا يصح على الصغير ولأنه لا
 لمن هو في نهاية الضرر ولأن النكاح لا يقبل التحارر أمداً فلو
 هدامته دعوى عاربه عن البرهان ولا تشترط فيه كمال الولاية
 ولا نهاية الضرر فإن الوصي يلى عندهم ولا سفقة فضلاً عن كمالها
 ومن إن له نهاية الضرر والفرق بين البتة والبقا ظاهر لأن البايع
 أسهل وينقرب فيه ما لا ينقرب في البايع وقد اثنوا فيه خيار الوهب
 وخيار الكس وخيار العدة وخيار البكاه والتزويج في العصباء
 في ولاية النكاح كالتزويج في الأرف والابعد محبوب بالاقرب وفي
 الدخيرة والاسم إلى الولاية لأنه لم يجد أي شيء من ذلك
 لأب وأم ثم لأب ثم أبناً ثم لأب ثم أم ثم لأب ثم أم ثم لأب

وام ثم لاب ثم لا ولا دها على الترتيب ثم لم الاب لاب وام ثم لاب ثم لا ولا دها
كذلك ثم لم الجدا لاب ولم ثم لاب ثم لا ولا دها على الترتيب ثم لم الوطى العنافة
ليستوي فيه الذكر والآن ثم ذوا الارحام الاقرب فالاقرب ثم مولى
الموالاة في قول لي خيفة ولي يوسف ذرية الميراث وعند محمد
للس اب ذوي الارحام ان يحتاج ثم القاضي ومن نصبه القاضي وفي
المبسوط وعند زفر الاخ لاب وام والاخ لاب سواء ثم مولى العتاقة
بعد العصباء البسه ثم عصبته ثم الام ثم ذوا الارحام الاقرب
فالاقرب عندي خيفة استحسنانا وابو يوسف معه في احسن الروايات
وذو اللرحى مع محمد والاول اصح ثم مولى الموالاة ثم السلطان ثم القاضي
ومن نصبه القاضي وفي قاضي خزان الابن مقدم على الاب عند ابني
خيفة ولي يوسف ثم امه وان سفل ثم الاب ثم اكد وذو اللرحى ان
الاخ مع الحد يشتركان عندي يوسف ومحمد كالميراث عندهما
والاصح التكاثر اكد عند الكل وفي المبسوط وهو ظاهر الرواية
وهو الاصح ولا يمس الاصل الكاوي في سرحه الاصح عندي ان الجدا
اول بان يحتاج عند الكل ويستفقه الحد كستفقه الاب وهذا لا يشت
حد بالبوقة في الحد كالاب بخلاف الاخ وفي المحيط والمختلف هما سواء عندهما
وذوي الحسن عن خيفة انا الصغيرة لا يزوجها الا العصباء وهذا
قياس وهو قول محمد وابو يوسف في كتاب التكاثر مع لي خيفة وفي
كتاب الولاء من مع محمد جواز عقد الولاء عليها ومولى الموالاة لا يزوجها
عندي خيفة وعند محمد لا يزوجها لانه موخر عند ذوي الارحام
فاذا لم يكن لهم ولاية التزويج فالموخر عنهم ولي لعدم الولاية ثم القاضي
والسلطان وفي الميراثي ثم ذوا الارحام عنده واقربهم الام ثم بنت
ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت البنت ثم الاب
وام ثم لاب ثم الاخ وفي مجموع النوازل للاختلاف ولم يقدم على الام ثم الاخ
والاخذ والاخذ ثم اولادهم ثم العات والاحوال والخالاش واولادهم

على هذا الترتيب فان اجتمع الحد الفاسد والاخذ فالولاية للحد
ثم مولى الموالاة وفي المحيط ومولى الموالى بمترله ذوي الارحام
وفي خزانة الاكل مولى الذي استلم ابو الصغيرة عاتله وولاه
برقع عند عدم الاقرب وشروط الاسلام على نفسه والظاهر
انه ليس بشرط فادام لها قرب فالقاضي ليس يوتي هذه وعندنا
ما دام لها اوله عصبته فالقاضي ليس يوتي وفي الرضعة لو اشترى
الاب لا ينقل الولاية الى الجدا بل يزوجه القاضي فان لم يشرع
فزوجه القاضي لم يحد ذكره ابن رستم في نوادره وقد ذكره
نوادر لي يوسف يزوجه القاضي ولا يلحق اليه وفيه منه
ام الابن اولي بتزويجها من الام في حق الصغيرة ولا احكام في ام
اولادنا ولي من الام ثم قال ركن الاسلام على السعدي والشمس
اللواتي من قوم لا يملحن ولاية التزويج عند عدم العصباء
باتفاق اصحابنا وهن الاب والامه وبنات الاخ وبنات العموات
الام والنساء اللواتي من قبل الام وهن ولاية التزويج عندي
خيفة خلافا لحد ذكره في فيه المتبذلة لغير الام ما ذكر
ركن الاسلام على السعدي من الاجماع مستقيم في الاحتجاب في العم
وبنات الاخ وبنات العم لا يها من ذوي الارحام ومثله في الذخيرة والمهور
عنده انه يلحق بركن الاسلام وفي الذخيرة الابن اولي من الاب
في المحنونة عندي خيفة وفي احكام الروايتين عن يوسف
وقال محمد ابوها وهذا الخلاف في الحد ذلوا القديري وذكر شيخ
الاسلام ان عندي خيفة الابن اولي من الحد رواية واحدة وفي نوادر
هشام عن محمد اذا كان للرجل محلة وله ابن وان فالنزع الى الاب
والبيع الى الاب عندي خيفة ومثله في المسقى وهو قول لي يوسف
وعند محمد الجميع الى الاب وان اجتمع الابن والاخ لاب وام اولاب فالابن
اولي عندها وقال محمد الاخ اولي فيطل اعباد الميراث عنده محمد فان يقع

المعتوهة ابوها اوجبها ثم افاقت فلا خيار لها وان زوجها معها اولوها
ثم عقلت فلها الخيار وان تزوجها ابوها فلا رواية فيه عند لي حينه
وكجوز ان لا يكون لها الخيار لانه مقدم على الاب عنده ولا خيار
تزوج الاب فلذا في تزوج من يعدم عليه وفي الميسوط ورجع ابو
يوسف عن نبوت الخيار لها وهو قول عروة بن الزبير ويثبت
الخيار في تزوج القاصية في ظاهر الرواية وروي خالد بن مسلم
المروزي عن لي حينه انه لا خيار لها ووجهه ان ولايته في
النفس والمال كالاب وللمجد تخلف الا في العزم ووجهه ظاهر
الرواية القاصية مخرج عن العزم والعزم فاذا كنت للخيار في الحكم
ففي المحوى اولي والاصح من الروايتين في الام نبوت الخيار لقصور
راها دون سقفتها وطه لا يلى المال وفي الذخيرة الان اذا بلغ
عاقلام جن او عنه فعلى قول لي يوسف لا يعود ولا يولد الاب
فباسا حتى لو تصرف في له او زوجته امراة لا يجوز بل يكون الولاية
الى القاصي وعلى قول محمد الولاية الى القاصي استحسانا وقال
ابو بكر المديني يعود ولاية الاب عند علمنا بالثلاثه رحمهم الله
وقال رفر الولاية للسلطان والاب اذا عتته فليس لابن التهرق
في ماله وهل يثبت له ولاية تزوجه ذكر شيخ الاسلام في خبر
باب اخذ الاب للصبي والمعتوق على قول من يقول يثبت الاب ولاية
تزوج ابنه اذا جن الاب يثبت له ولاية لانها هنا وفي فتاوى
الى التث زوجه ابنه الكبير غير اذنه ثم جن الاب فاحاق الاب حاز
وفي البدائع عن لي يوسف الاب والابن اذا اجتمعا فاما زوجه المختونه
جاء هذه رواية على عنه فابنت لولاية لكل واحد حكمها
كالاخوين المتساويين وعند حضورهما يقدم الاب احصا ماله
ومن الغريب ما ذكره نوادر ما رواه الهرايسيل الرازي عن امرأة
لها اب وابن قال ابو يوسف تزوجها ابوها ويدعي ان قوله هذا قول

الى حينه وذكر في جوامع الفقه والذخيرة والواقعات وفتاوى
الفصل في الشهيد والفتاوى للمرغيناني وغيرهما من الكتب ان القاصي
لا يزوج الصغار الذين لا يملح الا اذا شرط الامام له تزوجه في
عنده ومنشوره وان لم يشرط له ذلك فلا ولاية له عليهم ولو
زوجها ولم ياذن السلطان في ذلك اذ له فيه قاجار ما كان
صنيع من ذلك لم يجر هذا ذكر في الواقعات والصحة انه
محور وهو استحسان فان محمدا رحمهم الله نص في الجامع في اول
كتاب النكاح على مثله ثم ان محمدا قال لواقول **عنه** عليه السلام
النكاح الى العصبات من الاول الام لانها عصبة في الجملة بدليل ان ولا
الملا عنه تعرف منه الام كل المال وكذا ولد الزنا وفي الشهيد
البكر اذا زوجهها ذوراى واصاب وجهه الراى ولها اقراو
غير من الاولياء فهو حايى عنك علم بشرط الوطى اصله
واجاز ما لان يزوجه رجل من محله وان كان عمه من هو
اقعد هامة واقرب اليها واما المال لا يكون اقرب من الاولياء
اقعد الا اذا شاحروا في انكاحها قاله عنه ابن القاسم وقال
مالك في البنت طهارا وواع تزوجه الا في رضاهما الا وقد طهرت
امرهما فلهما روايات ابن القاسم عن مالك وروى عن
مالك لان ابن اولى بانكاح امه من ابها واصلح عليها وية قال
العنبري واسحق وابن المنذر وعن ابن حنبل الابن اولى من الجد
بقدم لانهم على الجد ومنه لا في وللمجد سواء القولان لان وانه
عند عدم الاب وللمجد ذكر في المعنى وعند السافعي لا ولاية لابن ابنة
والا في الابوين والا في الاب سوانه المشهور عن ابن حنبل ويقال
ابو ثور والسافعي في القديم وفي الجديد السفيق قال ابن قدامة هو
الصحيح لقولنا وقد ذكرنا حديث تزوج ام سلمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال نعم يا محمد فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعروة بن

ان عركان صغير السن فيه بيان وبروكية باعق فتزوج رسول الله
ذكره عند الحق في الاحكام الكبرى **سكت** الوصي لا يزوج
وهو قول الشعبي والحمي والثوري والحارث العكلي والساجي
وابن المنذر ورؤية عن ابن حنبل وثلاثة في قول الحسن وعطاء بن
سليمان ومالك وابن حنبل وزكريا هشام عن ابن حنبل انه ان
أوصى اليه بذلك جاز ذكرك الموعود في يده قال ابن حنبل وفي
تعليقه الطرطوسي الوصي وط من الوصي سواء قال الموصي انت
وصي او انت وصي علي ما سالي او انت وصي علي ما سالي عند مالك
وفي قاضي خاتان ان أوصى اليه بذلك جاز عند مالك وقال ابن حنبل
ليتي هو وط في الوجهين **قلت** هو قول مالك الصنف وقال مالك
السنه تزوجها سائر الاولياء وطا الخصار اذا بلغت وعنده
ان سهر ضرورة او حاجه وسيلها بوطا تزوج والمذهب المنع
فان سكت بطل خياريها ذكره كذلك الطرطوسي وفي جواب مع
الفقه اذا عان او عضل زوجها القاضى صفيين كاتلوه ليرحم
وان كان لوطي فاسقا فللقاضى ان يزوجه الصغير وعن ابن المبارك
القاضي اولى من الشرطي بخلاف الجمعية والعهدين والحجارية
بن ابين اذا جات بولدا دعيا حتى يثبت النسب نهما تفرد
كل واحد بالتزويج فالحكم لا يتفرع لاحد الوليين كاحد المعقنين
ولامه صغيرين تزوجها سيدة بلكا كابن اوسبنا وعبد الظاهر
لا تزوجها سيدة بلكا ابوها ان كانت بكر اياذن سيدة هافا لان حزم
في الرد على المالكية في ولاية الوصي ان هو هو بالحق الذي روي
من طريق وسع عن يحيى ابن عبد الرحمن عن ابنه عن جده قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مع يديما له النكاح فزني قال لا ثم
يذكرها قال وهو مرسل ويحيى بن عبد الرحمن ضعيف مع انه ليس بالوصي
فيه ذكره **قلت** من ذاب ظنهم ان الولاية في النكاح لم شرع

للزوجة كبر لا تصح نفسها في غير كفوفيلحق بذلك اعداء الاولياء لان الوصي
لا يحق له العاريد لفلعله يضمنها في غير كفوف لا نه لا يحق له عار
فلم يكن وليا بل الوصي من الحق العاريد لك فلما لم يرعوا هذا المعنى
في الوصي بطلت هذه العلة ولا يضمن بالحكم فانه موخر عن
الاولياء فقيه ضرورة والوصي عنده مقدم على الاولياء ولا ضرورة
فيه لوجود غيره وهو الوصي ولا يلا ايصا به بطل الولاية الي
غير الوصي من جهة الشرع تعديا لقطع ولا به الوصي فلا يصح
قلت ذكره في المعقبات امرأة اسلمت على يد رجل تزوجها
هو في رواية حرم عن ابن حنبل وهو قول الشعبي وعن ابن سيرين
بروحها بعينه فلما عندنا ان والله ولم يكن لها احد من العصب
ولا من ذكها الا حرام وعبر من طامنا منع من ابنته عقدها
بنفسها فلا **قلت** في النواذر اذ اوقع الصغير غير الاجب
والخديفا لا حياط ان يحقده من بين من بالمسي وسرع بعينه
مسي في عقد الثاني ثم المثل ولا نه محمل ان يكون خلف بطلان
كل امرأة يتزوجها واما الايتى والحكم فبنيان ان شاء الله
تعالى وليست شرط القضا في خيار البلوغ بخلاف خيار العتق
والفرق بينهما في احكام غيبة للحكم الاول فذا **وجوه**
الفرقان خيار البلوغ مختلف فيه ولا بد ان يتأكد بالقضا كالجموع
في الحبية وخيار العتق اذا كان الزوج عبدا لجموع عليه ولا نسيب
خيار البلوغ باطن حفي وهو يركب لكل من لم يصر سمعه الميا
اورايه وطه داعم الذكر والاني فجعل الزامنا في حق الارض فانفرد
الى القضا وخيار العتق لرفع ضرر جلي وهو زيادة الملك عليها
اذا كانت ملوكة بطلت من بعد العتق بمالك الزوج عليها التبت
وكان دفعا والرفع لا يقتضي القضا ثم لا يركب دفع هذه الزيادة
الا برفع اصل النكاح ويكون دفعه ضمنا للدفع والسرع نظر اليها

والتبطل خيار العتق والخيار بالحلف والعتق ولم يثبت لزوم خيار
 بالرتق والقرن لأن الخلاء من مبدأ الزوج ولأن الزوج قد رضي بهذا
 الضرر حيث تزوج أمه باختياره والحكم الثاني إذا علمت
 بالنكاح ولم يعلم بخيار البلوغ وبلغت فسقطت وهو رضي كالإشهاد
 بل أولى لأن البقاء سهل بخلاف العتق لأن خيار العتق ثابت
 باعتاق المولى من جهة فصار كالثابت بخير الزوج فيعتبر
 المجلس دون أسكوتة وفي قاضي خا أن خيار العتق يثبت
 بخير الشرع ولا يبطل بالأسكوت كل خيار بالثابت بخير الزوج
 وخيار البلوغ يثبت لعدم الرضى وسكوت البكر رضي بالنكاح
 بالنقص ولأن خيار العتق خيار قبول الملك لأنها تملك نفسها
 أو يضعها بالاعتاق فصاحب الخيار المسترعى وخيار المحرم وللحكم
 الثالث خيار البلوغ في حق الثيب والغلام لا يبطل بالقيام من
 المجلس وخيار العتق بخبره والفرق أن نيت خيار البلوغ
 عدم الرضى منقضى ما لم يوجد الرضى بخيار العيب وخيار الإجماع
 في عقد الفصولي وخيار العتق بخيار المحرم على ما مر وهو
 يبطل بالقيام من المجلس بإجماع الصحابة رضي الله عنهم وللحكم
 الرابع أن في خيار البلوغ جهل في غير موضعه لأن الحكم
 سترغ معروفه أحكام الشرع والدار دار الإسلام وهي دار
 العلم ولا يبعد بالجهل من أصل في دار الإسلام وجهل السرايع
 والامة لا سترغ معروفه الشريعة لأنها مشغولة بخدمة مولاهم
 فعذر بالجهل بنبوت الخبير من أصل في دار الإسلام وجهل السرايع
 فإنه بعد ما ذكرنا وإنما استرط علمها بالنكاح لأن لو لم
 بتفردية ولا تعلم هي بذلك في المسماسترط العلم بخيار البلوغ
 عند جرح خيار العتق والحكم الخامس أن خيار البلوغ يثبت
 للذكر والأنثى وخيار العتق يثبت للأنثى خاصة والكفر

أن كمال المذكور فيه مثبت في حقها وزيادة الملك بحسن العتق دون
 العتق بم الفرقه بخيار البلوغ فسقط في حق الجارية والغلام والعتق
 البتة المعقده فإنها لا يتصور الظاهر منها لأنه بيد الرجل وفي
 وفي خيار البلوغ يستمر الذكر والأنثى ولا يكون طلاقاً كالردة
 بخلاف خيار المحرم لأنه يفاد من الزوج فكان طلاقاً كطليقة
 أياها وتحرك التوارث بينهما قبل القضاء وفي خيار البلوغ قبل البلوغ
 وبعد ويغوز طلاقه لأن النكاح نافذ والنكاح الموقوف على
 الإجماع يبطل بالموت من أحدها ولا يقع طلاقه ولا ينقصر الفرقه
 إلى القضاء لأنه غير نافذ والاصحاب رضي الله عنهم يقولون النكاح
 لا يقبل الفسخ والصحيح أن خيار النكاح الصحيح النافذ اللازم
 لا يقبل الفسخ قصداً ذكر الصحيح لإخراج الفاسدة والنار والجهل
 من الموقوف فإنه غير نافذ وإن كان صحيحاً وهو قابل للفسخ وذكر
 اللازم إحصاء من النكاح الذي فيه خيار البلوغ وخيار
 العتق ولأنه فسوخ لأنه غير لازم وقولي قصداً أحسن منه
 عن الرد فإنها قسمة عندني حنفية ولبي يوسف للمها فسخ من غير
 قصد وإن كان النكاح صحيحاً نافذاً لا زماً وفي أدب القاضي
 إذا فرق القاضي خيار البلوغ بينهما قبل الدخول فلا فسخاً وبعد
 الدخول يحل المهر أولاً إذا احتار في نفسها ولو غاب قبل الدخول
 وبعد حب كل المهر وفي الأخير إذا صار ثيباً لا يبطل خيارها
 إلا بالنطق صريحاً أو دلالته كالمالك من الوطى بعد العلم بالخيار
 أو طلب النفقة أو الحشو كما لو أكلت من طعامه أو خد مثله كما
 كانت تخدمه وهي على خيارها وإذا بلغت وسالت عن اسم الزوج
 أو عن المهر المسمى أو سلمت على الشهوة يبطل خيارها والطاهر
 أن خيار البلوغ بعد العتق في المملوك لا يثبت ولا خيار في الأمة في
 الأصحاب أنه لا يثبت خيار العتق يفتى عنه ولا هنا زوجة مملوكة

كالملة كالأب واجد وينبغي لها ان تحار تقسمها مع روية الدم وان رآته
 بالليل تختار ريسا لها فيقول قد فختت ذكاحي وشهد اذا اصحت
 ويقول يات الدم الان فان لا تحمد الله قد احترقت في عيا خيارها
 فان بعثت حادها حين حاضت تدعو اسهوكا فلم يقدر عليهم وهي في
 موضع منقطع عن الناس والزمها النكاح ولا تجرد فاذا اختارت
 واسهوكا ولم تقدم الى المقاضى شرتن وهي عيا خيارها لم يمتحنه
 من تقسها اختيار العيب في الموعنة اذا اجتمع خيار السلوع
 والسفعة بقول اطلب للكفن عيبا في التفسير بخيار السلوع
 قول ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا محتون وهو اجماع وفي
 المعنى لا احد ان كان الصغير ابن عشرين ربيع ونزوع وطلق وهو
 سدود ويعلق بقوله عليه السلام واضربوا عليها حتى الحشر ولا هل
 العلم حديث رفع العلم المشهور وحديثهم للمؤمن والحق ولانها ولا
 لا ولاية لهم على أنفسهم فاوكل ان لا يثبت ولا لهم على غيرهم ولان
 هذه الولاية نظرية ولا شرط في التعويض الى من لا راي له ولا ولاية
 لكافر على مسلم ولا مسلم ولا مسلم على كافر ولا ابن المذراع على
 هذا كل من حفظ عنه من اهل العلم قالوا الا ان يكون المسلم مسلطا
 او سيدا مة كافر وهو مذهب الشافعي وابن حنبل ولم ار هذا
 الاستثناء من اصحابنا في كتبهم وفي المعنى الكافر اذا اسلمت ام وله
 هل يزوجها منه وعما تلمع سيد الامه الكافر اذا كان مسلما
 فله تزوجها الجوز لكونها لا تحل للمسلمين عندهم ونزوع الكافر
 ابنته الكافر من كافر وفي المعنى ومن مسلم وكذا نزوع ابنته
 الكافر وبطلان به قول من يقول ان الفسق يسلب الولاية فان الكافر
 فاسق وزيان وعندها الفسق لا يسلب الولاية وبه قال مالك وابن حنبل
 خلا فالشافعي واذا عاب الوطى الاقرب غيبة منقطعة حازل هو
 ابعد منه ان يزوج وبه قال مالك وابن حنبل ولا يزوجها احد

والشافعي

رابع

وقال الشافعي ينقل الى الحاكم والسل في بعض عبيته بعضهم
 فان الولاية ينقل الى السلطان عنه كذا هنا وزفر يقول ان ولاية
 الاقرب مع غيبته قائمه حتى لو تزوجها من حيث هو حاز ولا ولاية
 الا بعد مع وجود ولاية الاقرب كما كان حاضرا **الشافعي** ان السلطان
 ولي من لا ولي له ولا اعتبار لولاية السلطان اذا لم يكن ولاية لها
 حصريه فصارك لو كان الاقرب طفولا او محتونا او عبدا او كافرا
 او مستا فان الولاية فيها لا يعدل الفرق بين العاضل والعائيل
 العاضل ظالم فينقل الى السلطان لان رقبته اليه والعائيل غير
 ظالم لاسيما اذا كان سقن الحج والجهاد فافترقا فاشبهه بالنقمة
 والحصانة فانها تسقط الى العبد ولا للممنوع كما لمحذوم في
 الشرع كالماء للطهارة والرقبة للكفارة والابن المسيل في اخذ
 الكفارة الزكاة له وهذه عباة اهل صفهان وماورا النهر وفي الابداع
 الاصح ان ولاية الاقرب تنقل الى العبد ولا للممنوع كما لمحذوم في
 الشرع كالماء للطهارة والرقبة للكفارة وبدل عليه اهلهم قالوا ان
 الاقرب لو ثبت كتابا الى العبد ليقدم رجة يصلي على جنازة الصغير
 فلا بعد منعه ولو كانت ولاية باقية لما حاز منعة كما لو كان
 حاضرا فقدم رجلا اجنبيا ولا يبقا ولا يشته تودك الى مفسدة
 فان الاقرب لو تزوجها من حصة هو وصح فربما زوجها الا بعد ولا
 يعلم ذلك فيد حل بها وهي في عصمة غيره وهذا لا يلقى في قاضي خان
 لو زوج العائيل الاقرب من حيث هو ولا رواية فيه وفي المحط
 لا رواية فيه قال وينبغي ان لا يجوز لا نقطاع ولا يشته وقيل يجوز
 وفي المتسوط يجوز وفي الكتاب فيه منع وبعد التمسك بقول
 لا بعد بعد القرابة وقرب المراءى والندبر ولا اقرب عسلة فنزول
 منزله ولين متساوين ايها زوجها حاز ونفذ ولا يرد واعتبر
 اهل صفهان والعراق وسما عور وماورا النهر هذه الولاية

المال فانها لا تنقل الى الابد اجماعاً وجعلوها عمدة لهم وهو فاسد
فان الابد لا يتولى المال عند عدم الاقرب فعند وجوده اولى
بجذله لنكاح فان الابد يتولا عند عدمه بالاجماع في قوله
والغيبه المتقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في السنة
الامر قال وهو اخيار القديري وفي البدائع هو رواية ابن سريج
والمراد به ان يصل الخبر الى الخاطب في تلك السنة ذكره في التقر
قال في الذخيرة والواقعات الصحيحة انها معدة بثلاثة ايام
واختارها محمد بن مقاتل الرازي القاضي لقضاء ابو عصبه سعد بن
معاذ المروزي وركب الاسلام ابو الحسن علي السعدي قال
الشهيد وبه يفتي وفي المسند لثمن ثلثة ايام وفي الواقعات
واختار الثوالمشاخ السهرور في البدائع والاسيحي ابي حكاية
عن يوسف وفي المحرط عن محمد بن رواشان احدهما مسنة شهر
والاخرى مسنة ثلثة ايام واختارها ابو الليث وعن محمد بن
الكوفي الى الري وذلك خمس وعشرون مرحلة وفي رواية من
بغداد الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة هو قول
ابي حنيفة ذلن الطحاوي في شروطه ومختصه وقيل من الرقة
الى البصرة وفي الاسيحي ان كان في مكان لا يصل اليه القوافل
وتوعنه سقطه وقيل ان كان في موضع يقع اليه الراكب بدفعه
واحدة فليست متقطعة وقيل ان كان القوافل خلت الى ذلك
المكان في كل سنة فليست متقطعة ومن المصلحة من قال ان لا
يوقف له على اثريان كان حوالا من موضع الى موضع او مقصودا حتي
لو كان معها في بلد واحد لا يوقف عليه تحقيقا كانت عتبة
متقطعة هو الصحيح ومنهم من لا يقدري بقوات الكفو الخاطب
وعليه الثوالمشاخ منهم ابو بكر محمد بن الفضل امام بخاري وممن
الامة السرخسي قال لا ينبغي ان يوافق في الصواب وفي رواية

عن ابي يوسف من جالقا الى جالسا وها قريتان ذكروا في قاضي خان
والمبسوط وفي الاسيحي انهما مدينتان احدهما بالمشرق والاخرى
بالغرب لا السرخسي هذا رجوع الى قول زفر اذ هذه المسافة لا
تصور الوصول اليها وفي المعنى عند الخنا بانه احدهما ان لا يصل
اليه القوافل او تصل ولا يحس عنه ولت عدم الاحابة
ولست يغيبه منقطعة ولا القاضي منهم حله ان لا يتردد اليه
القوافل في السنة الامر قال لان اللقوة لا تضر اكثر من سنة
هذا هو قول اصحابنا وابدل الوصول بالتردد وافسد به اذ التردد
يؤلف على الضرر ولا يوقف على مقدار ولا هرتز وجه
الحاكم وان كان قريبا وان كان القريب محبوسا او استرا في مسافة
قريبة فهو كالبعيد ولذا اذا لم يعلم مكانه والسافة فيه
قدروها بمسافة القصر واذا اجتمع في المحنونة ابوها وابنها
فالولي في نكاحها ابوها عند ابي حنيفة ولى يوسف وعن ابي
يوسف لولا به لها ذلن في الذخيرة وفي المحرط ابوها وقد ذكرنا
المسألة وما فيها من مناقضات لعلماء ارض الله عنهم قبل هذا ولا يعيدها
سواء امرأة جات الى القاضي وقالت ليس لي وطول الى اريد
ان تزوج فالقاضي ياذن لها في النكاح لانه لو علم لها وليا
ياذن بالنكاح فقد رجوع محمد الى قول ابي حنيفة فها هنا اولى
لذا ذلن الصدر المسيد وسيل اسماعيل بن حماد عن امرأة جات
الى القاضي وقالت اني اريد ان تزوج وليس لي ولي ولا يعرف احد فان
القاضي يقول لها ان لم تكوني قرسية ولا عريية ولا ذات ذنب فبيع ولا
في صلة احد فقد اذنت له فخر شيخنا الاسلام في كتاب التزاور
لو ان امرأة جات الى القاضي وقالت اني اريد ان تزوج وليس لي ولي
زوجي منه فان القاضي ان يكلمها اقامت اليه على ما ادعت وان
سأله لها زوجي نفسا ان كان الامر كما وصفت وتعد اقامت اليه

يلزم القاضي ما ادعى من غير خيار فليكن **وهذه البينة تسمى**
 بينة مكشفت الحال دلها في الوجيز في الباب الثالث من الاجازات
 وفي الموعين في سبيل شيخ الاسلام عن بكر بن عريش في حديث
 نفسه من حتى اوسا في والزوجان بعد ان هذا المذهب ولو
 سبلا ما حول الشافعي في هذه المسألة اجابا انه يصح عندي
 حنيفه رضي الله عنه وسبيل ايضا عن عقيد عقد محضرة
 فاسقين من المسلمين وغاب عنها الزوج غيبه متقطعة هل
 يجوز للقاضي ان يبعث الي شافعي ليعطل التكاج بهذا السبب
 قال نعم والحنفي ان يبطله نفسه ايضا اخذ بهذا المذهب وان
 لم يكن مذهبا له قال وعندي ان هذا على قول لي خيفه
 شافعي ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه يتقذ عنه خلافا
 لها وعندي لي يوسف انه اغتسل يوم الجمعة وصلى بالناس ثم
 اخبر بوجوده في بيته في يوم الاحد بعد تفريق الناس فقال يا حذو
 اخواننا من اهل المدينة في القريش فصر **في الكفاة** قال
 الجوهر في اللقي المطهر ولذا الملقى والكفو على فعل وفعل
 والمصدر اللقاء بالفتح والمد وصور لا لقاله اى لا نظيره
 وهو في الاصل مصدر وقال المطر في اللقي التطير ومنه كافاه
 اى شافاه اى تكافوا ونسا وواو في الحديث لمسلمون تكافوا
 دماهم اى بلسا وكي قول **الكفاة** في النكاح معبىة اعلم
 ان الفقهاء واصحاب الحديث اختلفوا في اعتبار اللقاء وقال ابن
 المنذر في الاشراف ذكر عمر بن عبد العزيز وعاد بن سليمان
 وصيد بن عمرو بن سيرين وابن عون وقالوا ان الكفاة
 غير مخيرة الا في الرين وفي البداية وهو قول الحسن البصري
 والحنفي من اصحابنا وفي المسوط قال للرحي الاصح عندي
 انه لا اعتبار بالكفاة في النكاح وعن الثوري وابن حبان

اعتبار اللقاء في النكاح ولا يسقط الا براضى لوط والمرأة وعنه
 في الرجل يشرب المشرب وهو حالك يعرف بينهما لان التزوج عن كفو
 بصرف في حق من حدث من الا وليا بغير اذنه فلم يصح كزوجها
 بغير اذنها وفي البسيط وذهب الشيعة الى ان نكاح العلويك
 منسوخ على غيرهم مع التراضي وهما قولان على ما ذكره ان شاء الله تعالى
 استدلت من يسقط الكفاة الا في الدين لولم يشرطها اصلا عند
 لي هند الذي حم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايا فوقع في النبي
 عليه السلام يا بني يا ضنه انكوا الباهند وانكوا اليه وقال ان
 كان في شيء ما داوود بن حمر فالحجامة رواه ابو داود وفيه
 اسم لي هند عبد الله وهو مولى فروة بن عمرو البياضي من بني بياضة
 بطرس لا تضاد نسب اليه غير واحد من الصحابة ومنه ان
 ان يكون ذلك المريد لما هو اتفق لهم في الدنيا والارض بنزوح اهل
 الضلع وعنه حاتم المزي في قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا التاكم من برصون دينة وخلقه فانكوا لا بفعله مكن فبنته في
 الارض وفساد كبير الحديث التريدي وعن عايشة رضي الله عنها
 ان ابا حنيفة بن عتبة بن ربيعة من شهد بدر مع النبي عليه السلام
 سى سالما وانكح ابنه اخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وكان سالم
 مولى لامواة من الانصار رواه البخاري والنسائي وابو داود
 وكان حاتم عبد الرحمن بن عوف محب بدلال رواه الدارقطني وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس انكحي اسامة بن زيد
 مولاه فامس صلى الله عليه وسلم متفق عليه وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليس تعزني علي عجي فضل لا ابا لقويك والله تعالى
 اعلم بالصواب **واشهدوا**

الا انما القوي هو العزيز الحكيم وحبك الدنيا هو الذل والسقم
 وليس عا عبد تقى نقيصه اذا حقق القوي ولو حال او حسم

وحجة الامة السليمة في اشتراط الكفاة وصحة النكاح بعدمها عند الروي
قوله عليه السلام الا لا تزوج النساء الا الاوليا ولا تزوجن الا من الاكفا
رواه الدارقطني والبيهقي قال ابو عمر بن عبيد البر هذا ضعيف لا اصل
له ولا حجة بمثله قال والصحيح انها ليست بشرط بل هي معتبرة
في الجملة وقال البيهقي ضعيف حسن وعن عمر رضي الله عنه قال لا يفتن
فروج ذكرا لا حساب الا من الاكفا رواه الدارقطني والكلال وعين
سليمان انهم معشر العرب لا يقدم في صلواتكم ولا ينكح نسائكم ان الله فضلكم
علينا لمحاصل على الله عليه وسلم وجعله فيكم ذكر في المعنى ولا ينكح الا من الاكفا
انما يحقون من المتكافئين عساه اذا الشريعة فاني ان يكون تحت الخسيس
مستقرشه له ولا بد من اعتبار الكفاة في النكاح لان
الزواج مستقرش ولا يضر دناء الفرائس ولا يضرها وفي المحيط
الكفاة من جانب النساء غير معتبرة عند لي حنيفة قلت
وهو الصحيح من مذهب الشافعي وان حنبل وعندها معتبر
استحسانا رخص عليه فخر في اجماع الصغير وفي البدائع ومن المناخ
من قال انها معتبرة عندها لاجل مسالة اجماع الصغير قال ولا دالة
فيها لان من اصلاهما ان المطلق تنقيد بالمتعارف وليس في العرف
تزوج الامراء بالامراء وقد رخص محر على القياس والاستحسان في
المسئلة التي ذكروها في وكالة الاصل فلم تكن هذه المسئلة دليلا على
اعتبار الكفاة من الجانبين وفي الاخيرة وروي هشام عن لي
يوسف انه لو تزوج امرأة عاها قورشته وظهرت بنطيد فله
الخيار عنده وعند لي حنيفة لا خيار له وفي المروغين في الكفاة
في النساء غير معتبرة عنده وعندهما معتبرة وروي غير معتبر
حتى لم يكن لا وليا به الاعتراض على الامير اذا تزوج وضيعة وفي
المفيد والمز يد غير معتبر في طاهر الرواية وما اعتبر عندها
والكروخي رحمه الله يقول الكفاة غير معتبرة فيما هو اهم من النكاح

وهو البنا لان لا يعتبر في النكاح كانا ولي وتسل ايضا بعضهما
ذصواة من الاثار لكن هذا غير لازم لان الكفاة لا تعتبر
في الدين في باب الدماحي يسل المسلم بالذي عندها ولا كذلك
في النكاح وقوله عليه السلام ليس لعزتي على عجي فضل الا بالنكاح
اي في الكفاة والافق في الدنيا ما ثبت فضل لعزتي على العجمي بالاجماع
ولا الفئات الى السعوية بضم السين المحجمة وهم الذين يتصلون
العجم على العرب وقبائسه على القصاص فاسد لانه شرع
لمصلحة بقاء الحياة فلم يسل السريفة لوضع فاني صالحة
الحياة والكفاة في النكاح بخلافه اذ يقولها يقول بها النكاح
قولهم الكفاة تعتبر في النسب وفي المسوط الكفاة
تعتبر في خمسة اشياء النسب والحرية والمال والكفوف الحسب
وفي المروغين في سبعة اشياء في النسب والحرية
والمال والاسلام والعقل والنفوس وفي المهاج عنده الشافعي
يعتبر الكفاة في سبعة اشياء العيوب التي ترد في النسب والحرية
والكفوف والعفة وهي خمس ومثله عن ابن حنبل وعنه الذين
والمرتب اما النسب فليس بعضهم الكفاة لبعض يدخل فيه
بنوها ثم وينو المطلب خلاف الشافعي فلهما ولا ابن حنبل في الاول
وعنه العرب بعضهم الكفاة لبعض لما روي عنه عليه السلام
انه قال فليس بعضهم الكفاة لبعض بطن بطن والعرب بعضهم
الكفاة لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم الكفاة لبعض رجل
برجل انما ذكره بصيغة المرفوض لاني لم اجد في كتب الحديث
واما ذكره في كتاب الفقه فلهذا لم اجزم به وانما قال في الموال الى رجل
برجل لان النسب لا يعتبر عندهم لانهم ضيعوا استلامهم ولا يفتخرون
بها ولا يعتبر النسب في حقهم من قبيلة ولا بطن ولا في ذواتهم ولا في
بالاسلام والحرية وتسمى العجم موال لان لا ذم تحت بايدي العرب

وإني خلكت في الوصل يا مستوفيا ان شاء الله تعالى ونظيره في النسبة
 الى الجمع انما وكي في انما فارس وقيل غلب ذلك على جيل من العجم
 حتى قيل لم يبق من العرب شعوي وان لم يكن منهم كان نصاري وكلهم
 وقيل جاز ذلك لانه لم يرد به معنى الجمع بل اريد به لفظه شعوب
 فلم يكن نسبنا الى الجمع سموا بذلك لاختلافهم بقوله تعالى و جعلناهم
 شعوبا وقبائل ليعرفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقيل
 ان منهم ابا عبيدة معمر بن المثنى وله كتاب في منادى العرب ولا ين
 العرسية رسالة في ذم العرب وبفضل العجم عليها وتلك هي لابن
 سيدة صاحب الحكم وقد استند بعض الشعوية الصاحب ايا
 القاسم اسماعيل بن عباد حمد حقه

عنكنا بالطلول عن الطلول
 فليست بتاركا لو ان كسري
 وصبا بالسلامة ساع وذيب
 اذا دبحوا قد لوم عيب
 بانه ربه واما سموها
 اما لولم يكن للفارس الا
 لكان لهم بذلك خير عير

فقال له الصاحب قد علمت ان لا حية بدع الزمان
 فاجابه مركب

اراك على شفا خطر مهول
 طلبت على مكاننا دليل
 السنا الصار من حركي عليكم
 متى فرغ المناير فارسي
 متى علمت اني زعيم
 فحرب على ما صعدك خرا

فحرب بان ما كولا ولبسا
 فقاخوه من حداسيل
 وذلك خروبا بالبحول
 وخرج عن معارقه الرسل

فقال الصاحب للشعوي كيف ترك وجا ترك جوازك ان وجدتك
 بعدها في ملكي ضربت عنقك وقول الحب طلبت على مكاننا
 دليل الظاهر انه اخذ ذلك من قول الشعوي بانه ربه قدما
 سموها والغاليل من حاله ان كان الرتبة التي سموها وفضلوا
 على غيرهم لا الامستفهام والسؤال عنها وعن مجازا كان المرأة
 من بيت مشهور في قريش كبيت الخلامه لا يكون غير من قريش
 لقوا طاهرا له تعظيما للخيلافه وتسكين النفسه وفي خزانة
 الاكل وقريش بعضهم اقا لبعض الا من كان من بيت الشرف
 كالخلافه وكذا العرب بعضهم اقا لبعض لا اهل بيت معروف
 وشوايا اهل له للسؤال لغيرهم من العرب لا اهل يعرفون
 بالحسابه والذناة هكذا في المبسوط كذا ذكر في الكتاب
 والظاهر انه نقله منه وروى ان رجلا قال لرسول الله اسكافا
 دما وانا قال نعم لو قلنا رجلا من باهله لقلناك به والله اعلم بالهوى
 واستدوا

ولو قيل للكلب يا باهلي عوي الكل من لوم هذا النسب
 وفنه والكفاة معتبره من حيث النسب وقال البوري لا تغير
 قبل لانه كان من العرب فتواضعت وراى ان الموالي اقا للروابي
 حنيفه روى الله عليه كان من الموالي فتواضعت ولم تير نفسه لفتوا
 للعرب واما الكرية فالعبد لا يكون كقوة الحق عند كل من
 بشرط اللفا وفي المبسوط والمعوق لا يكون كقوة الحق لا اهل
 والمعوق ابوه لا يكون كقوة الاساقفة ابوا في الكرية ومثله
 في المحيط ومن له ابوان في الكرية فهو كمن كان له اباهما
 والعوق كقوة مثله وموالي العرب اقا الموالي قريش لقوله صلى الله

عليه وسلم الموالى بعضهم الكفا لبعض ذكره في البدايع وكذا الاسبيحاني
ومولى الحرب لا يكون كقوله المولاه الهاشمي وابي الاسلام
فمن اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب وجلب في الاسلام ومن
له اب وحيد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام
ومن له ابوان في الاسلام كان كفوا لمن له ابا في الاسلام وهذا
في البدايع والاسبيحاني وقيل هذا في موضع طالع عمدا لا سلام فيه
وامتداما اذا كان في مكان عمدا لا سلام فيه قريب حيث لا يعبو
به ولا يعد عيبا وعارا ولا يلحق المشين والتقيضة فيه بذلك
ولا يضرك على السردوي الفقيه كفوا للعلوية ولذا الرجل
يعتق المرأة فهو كفوا لان في كل واحد نقصا فعلى هذا العالم الجعي
كفوا للعرز الجاهل وكذا الفقير الفقيه كفوا للغني الجاهل وقال
الحبيب كفوا للنسب حتى ان الفقيه يكون كفوا للعلوية ذكره
فاصي حبان والعماد في جوامع الفقه وفي السليح والعالم كفوا
للعرية والعلوية والاصح انه لا يكون كفوا للعلوية وفي المعنى ان
من اعتق او اسلم فهو كفوا لمن له ابوان في الاسلام ولتحريه عند
ابن حنبل واخرج بان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين اسلموا وكانوا
افضل الامم في الدنيا لا حجة له فيه لانه لم يكن احدا في زمانهم
اعلى درجه منهم في الاسلام فكانوا افضل الخلق بالخصال التي
اجتهدت فيهم والآن الناس يعبرون بالعتق ومن اسلم بنفسه لان
الرفاثر القرو ولذا من اسلم بنفسه لسبق الكفر فيه وليس هو
كسليم من مسلمين الناس وقد يكون خيرا منه عند الله تعالى
لان الاسلام تحت ما قبله ولا يقال لانهم غير الكفا للتابعين والله اعلم
قلت **اعلم** لا يقال ذلك لترك الادب معهم ولما فيهم من خصايل
الظالم التي لا توجد فيمن يعلم وعن يوسف رحمه الله ان من اسلم
بنفسه واعتق وحرار من الفضائل ما يقابل نسب الاخر وحرية

ابا به كان كفوا له وعند الشافعي رضي الله عنه الاصح ان بعض الخصايل
لا يقابل بعض ذلوه في المنهاج وفي جوامع الفقه لو كان جده معتقا او
كان كافرا اسلم لا يكون كفوا لامرأة مهاجرة الاصل وابوها معتق
وقيل لا رواية هذه المسئلة وابو يوسف الحق الواحد بالمشي في قوله
في التعريف يعني انه يكتفي في الغائب بذكر الاب والاحتجاج الى ذكر
الحج عند الله والله اعلم **قلت** هذا اذا كان في بلد صغير لا يسكن
احد في امته اما لو كان هناك من يشرك في اسمه واسم ابيه وجده
لا يكتفي بذلك حتى يذكر ما يميز عنه وفي المبسوط عن كيه يوسف
رحم الله الاكتفا بالاب والصحيح خطأ ميرزا روايه فالمدكور عنه
في الكتاب رواية واما الذين في الديانة والنقوي والورع فانها
معتبرة عند لي خيفة ولي يوسف ومالك والشافعي وابن حنبل رحمهم
الله وهو الصحيح وبنات المصالح لا يكرها فيها القاسم اذا انفأخر
بذلك الحق المأخر واولى المأخر ذكره في المحيط والبدايع في محرم ذلك
من امور الاخرة ولا يعتبر حكمه في حرمه اذ ان يكون فاحشا يصنع
ويضحك عليه ويحزبه وفي البدايع عن كيه يوسف رحمه الله ان كان
فاسقا معلنا بالنفس لا يكون كفوا فان كان مستترا به يكون كفوا
وقال عمر او خير منكر ان تعبت به الصبيان وفي الكاوي ذكر شرح
الاسلام ان القاسم لا يكون كفوا للعدل عند لي خيفة رحمه الله وان لم يكن
معلن الفسق وقال بعض الاشراف السرخسي والصحيح ان النقوي والحبيب
غير معتبر في القفاة عند لي خيفة رحمه الله وعن كيه يوسف رضي
الله عنه اعتبار القفاة في الحسب دون النقوي وفسر احسب بكارم
الاخلوق ومن سحر ويحزبه ولا يسكن في الموضع الذي يسكن فيه
ويستتر به لا يكون كفوا لامرأة صاحبة من اهل البيوتات ذكره
للجلواني عن كيه يوسف وقال السرخسي وقول عمر يوافقه وعليه النقوي
وفي المحيط عن كيه يوسف اذا كان القاسم مرقا فهو كفوا وانما يريد

اعوان الظلة واما المال فالكفاة فيه معتبرة في ظاهر الرواية
ذكر في المحيط والذخيرة والبدائع وفي المغني قال عليه السلام تحسب
الناس هذه الدنيا هذا المال وقال الحنفية المال وما لك
واما بحويه فصعلوك لا مال له والله اعلم

وكانت من اجماع السهمي

سألتني الطلاق ان زنا بي فلما لي ودحسالي بنكر
وبل ان من له نسب محسب ومن ينفق بعين غلس صدر

والحديثان الاولان رواهما البيهقي والثالث مسلم وفي رواية
الحسن بن زباد عن يونس بن اسباط عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المعبر فيه القدرة على المهر والنفقة وان كانت هي ذات المال
كبير فإيقه في الغني هو الصحيح من المذهب ذكر في الذخيرة
وفي المحيط وفي رواية الحسن بن علي بن مالك عن يونس بن اسباط
كان يملك النفقة دون المهر يكون كفوا وهكذا في البدائع وعمل
لي حنفية ومجربان والله لنفقة لا يكون كفوا للفايقة في الغني
وفي البدائع في غير رواية الاصول نسألهما في الغني شرط
الكفاة عند أي حنفية ومحمد وليس بصحيح وفي المحيط
قال ابو يوسف ان كان يقدر على ايصال المحل بالبدوقلي تكسب
ما ينشئ قلبها يوما يوم فهو كفوا لان المال عاقد رايح
ولا يعتبر والحداد في المال من اول النهار الى الزوال والراح
من الزوال الى اخر النهار والمراد بهما هنا مطلقا للنفقة
ولم يذكر في الاصل الا القدرة على المهر والنفقة شئنا من
اللسوة لانهما ما ينشئ والمراد بالمهر محله في الحرف والعادة
دون ما في الزمسة وقيل ان كان الرجل ذاجاه كالسلطانة
والعلم فهو كفوا وان لم يملك الا النفقة وفي الذخيرة ان قدر
على نفقتها بالنسب ولم يقدر على المهر اختلفوا فيه واكثرهم

ان لا يكون كفوا وذكر مشام عن يونس بن اسباط ان يكون كفوا وكذا روي
عن محمد بن يوسف المسقي عن محمد بن اسباط ان الرجل يقدر على المهر والنفقة
لسته اشهر فهو كفوي ولم يذكر القياس وفي المستوط والمراد
من المهر ما نفقها رفقوا بحيلة وما عداه محمل عرفا فلا يشترط
القدرة عليه في الكفاة وان كان حلالا وفيه ايضا عن يونس
اذا كان بالنسب كل يوم ما ينشئ عليها مع القدرة على المحل فهو
كفوها وهو الصحيح وفي الذخيرة اذا كان بحد نفقتها ولا يجد
نفقة نفسه فهو كفوي ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الكفاة
فهو كفوا وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها فلينفق بالقدرة
على المهر واليه أشار ابن رستم في نوادره وفي فتاوى اهل
شمرقند زرع اخيه الصغير من صبي فقبل عنه ابوه ولا يقدر
على المهر وابوه غني جاز وان لم يقدر القوي على المهر والنفقة
واتوم غني منهم من جعله كفوا لانه بعد عتيا بغني ابيه ولم
يفضل بين المهر والنفقة قال في الذخيرة وهو غني على ومن
له الف وعليه الف دينه فهو كفوا وان تزوجها على الف لانه يودي
اي الدين من ساء بالالف وفي منية الغني من لم يملك النفقة لا
يكون كفوا موسنة كات المرأة او مفسدة وفي جوامع الفقه ولد
العبي ان قدر على المهر دون النفقة وعلى عكسه فهو كفوا لا ولد
العبي كفوا للنفقة اذ بعد عتيا بعبي ابيه وفي الكاوي سبيل
ابو بصير الدبوسي عن قولي غير الالب والكخذ ربيع صغير من
غير كفوي يعني من لا يقدر على المهر والنفقة قال لم يهر النكاح
وتفكا يعني ابو بكر العاصي وغيره وقال بعض الحكماء يجوز
النكاح ولا لولاهم وفي حران لا لولاهم ربيع ابنه ابيه وهي موسنة
والزواج فقير ولا بها ان تفرق بينهما اذ لم يقدر على المهر والنفقة
وفي المصالح للنواوي الاصح ان اليسار لا يعتبر واما الصداق والحرث

فالكتابة فيها معتين عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله رواه
وعنه يوسف أنه لا يعتبر إلا أن يفتش كالحايل والحجامة والدباغ
والكناس والخلاف وفيه السباع يعتبر عنده ليوسف وعندها
لا يعتبر وفيه الحجامة الصغير يعتبر عندها وعند أبي يوسف
لا يعتبر إلا أن يفتش كالحايل إلى آخرها والأكثر على الأول
وفي المحيط وكذا الكفاة في الحرفه وقال أبو يوسف لا يعتبر
إلا أن يفتش كالحايل والحجامة والدباغ والكناس فإنه لا
يكون كفواً إلا بنية عطار وبرار وتاجر وصير في وجوهه
وقايد يقول لي هريفة رضي الله عنه أن الناس بعضهم ألقا
لبعض الأحمال والحجامة وفي رواية والدباغ وقال مسكيناً
وزاهم الكناس فواحد منها ولا الأربعة لا يكون كفواً
للصير في الوجوه والاربعة بعضهم ألقا بعضهم الصغار
كقول الجداد والعطار كقول البرازيل كالحايل وقلبه الفتوك
ذكره في الدخيرة وذكر القاصي اعتبار الكفاة في الحرف
في شرح مختصر الطحاوي ولم يذكر الخلاف وذكر الكرخي
أن الكفاة معتين عنده ليوسف وأبو حنيفة لم يعتبرها
وبني الأمر على عادة العرب أن مواليهم يعملون هذه الأعمال
ولا يقصدون بها الحرف وأبو يوسف أحاب على عادة أهل
البلاد أنهم يتخذون ذلك حرفه ويعتبرون بالذي من به
ولا يكون بكنه ما خلاف وقال القاصي في شرح مختصر الطحاوي
أن الحرف الحرفه أو حلفت ويقاربت بشت الكفاة بينهما
كالبرار مع الصانع والصانع مع العطار والجوهرى كالحايل
مع الحجامة والحجامة مع الدباغ والحالفة والكناس ولا يثبت
مع كذا التقارب كالميطار مع العطار والخزاز مع السراز
وفي الدخيرة روي برهيم عن محمد بن عبد الله بن أبي جهم

في الإسلام وهو كفضل ودين وهو كقول له أبو أن في الإسلام
ولذا في الحرفه وروي المصنف عن أبي يوسف أن من أسلم على يد
السان لا يكون كفواً لمولى العتاقة وذكر ابن سناء عنه
أن من أسلم على يد رجل فهو كفواً للعتقه وفي شرح الطحاوي
أن من أسرق الموم يكون كفواً للمولى لأن له سرق
الولا وهم شرف الإسلام الأبا ومولى الوصية لا يكون كفواً
لموالة أشرف الموم حتى أن يعتق المحرري لا يكون كفواً للعتق
أما شمي وقد تقدم بعض هذه المسائل وفي كحاوي العرب
كقول المصنف والعالم كفواً للعلوية وعند السافعي صاحب
الحرفه الدنية ليس كفواً للرفع فالكناس والحجامة والدباغ
والكناس والسائس والداعي والقيم لي الملك في الحجامة
ليس كفواً للنبات كحياط ولا كحياط لنبات السزار والناجر
ولاها لنبات عالم وقاص وفي المعنى كالحايل والحجامة والحارس
والمساهج والدباغ والقيم والحامي والزيال وفي الحركيت
العرب بعضهم ألقا بعضهم إلا حاقاً أو حاقاً فليل ابن حبل
كيف تأخذه وأنت تصفقه لا العمل عنه وفي التفسير
فيل لا رد لونه هم أحماله والبدالة والبذلة الخمسة والله أعلم
فروع من جنس ما تقدم في منه المنيه رجل أريد
والعباد بالله ثم أسلم وهو كقول لم بحر عليه ردة وأحليلك
ليس بكفواً لنبات الله فأن وإن كانت معسرة وفيل هو كفواً
وأما الكفاة في العقل فمكة في المحيط والمبسوط لروايه
فيها وفيه عن المتقدمين من أصحابنا لم قيل لا يعتبر لانه
نوع مريض فيعتبر سائر الأمراض وفيه لا يعتبر ولا يكون
المجتنون كفواً للعالم فإنه لا يكون بقوت مقاصد النكاح فهو
أشد من الفقير ودناءة الحرفه قلنا هذا هو الحق الذي

يُشْعَنُ الْقَوْلُ بِهِ وَفِي الْمَرْغَبَاتِ لَا يَكُونُ الْمَجْنُونُ كَقَوْلِ الْعَاقِلِ وَعِنْدَ
بَقِيَةِ الْأُمَّةِ هُوَ مِنَ الْعَيُوبِ الَّتِي يَفْسُخُ النِّكَاحَ بِهَا عِنْدَهُمْ
مُسْتَكْمَلَةٌ ذِكْرُهَا فِي الْمَسْوَطِ وَالْحَقِيقَةُ مَكَانُهَا قَبْلُهَا أَنْ الْقَفَاءُ
فِي الْحَرْفِ لَا يَحْتَسِبُ عِنْدَ لِي حَيْثُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عِنْدَهُ حَتَّى
يَكُونَ الْمِطَارُ كَقَوْلِ الْمِطَارِ لَا نَدَى بِمَكْنَاهُ إِلَّا سَقَا لَمْ يَنْحَرِفْ
إِلَى حَرْفِهِ وَعِنْدَهُ أَنْ الْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَى لِبَعْضٍ الْأَكْلَ بِلَا وَاحْتِجَامٍ
وَعَنْ يَاسُوفَ عَنِ الْقَفَاءِ فِيهَا وَهُوَ أَظْهَرُ الرِّوَايَةِ عَنْ مُحَمَّدٍ
عَمَّ قَبْلُ هُوَ اخْتِلَافٌ عَصِيرٌ وَزَيْلٌ فَكَانَ فِي زَمَنِ لِي حَيْثُ لَمْ يَحْدُثْ
الذِّهَانُ فِي الْحَرْفِ مُنْقَضَةً لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَنْظُرُونَ إِلَّا إِلَى التَّبَوُّكِ
وَفِي الْحَقِيقَةِ أَبُو يَسُوفَ أَجَابَ عَلَى عِلَالَةِ الْعَجَلَانِ أَخَذَ وَاهِدٌ
الْحَتَابِ حَرْفَهُ وَسَمِعُوا أَنَّ الَّذِي مِمَّا فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا خِلَافٌ فِي
بَلَدٍ يَكُونُ عَادَةً الْعَبِيرُ وَالْمَفَاخِرَةُ أَحْكَرُفٌ يَحْتَسِبُ فِيهِ الْقَفَاءُ
فَالْأَقْفَاءُ يَزُوجُ امْرَأَةً وَغَيْرَ اسْمِهِ وَتَسْبِيهِ فَعَلِمْتُ أَنَّ الْمَلَكُومَ اسْمُ
فَلَا خِيَارَ لَهَا لَعَدَمِ الضَّرُورَةِ عَنْ لِي يَوْسُفَ لَهَا اخْتِيَارُ لَنْ
الزَّوْجِ يَشْتَرِفُ بِهِ عَلَيْهَا وَلَمْ يَرْضَ بِهِ فِيهِ الْبِدَائِعُ وَالْأَخِيرُ
جَمَلُهُ قَوْلُ لِي يَوْسُفَ وَلِذَا فِي الْحَرْفِ وَلِذَا رَوَى عَنْ يَاسُوفَ حَيْثُ
فَالْقَاصِي خَالَ لَا وَجْهَ لَهَا وَأَنَّ كَانَ دُونَ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ
كَقَوْلِهَا فَلَهَا الْخِيَارُ دُونَ لَوَلِيَّهَا قَالَ فِي الْأَخِيرَةِ عِنْدَ عَلِيٍّ
الثَّلَاثَةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَقَوْلِهَا فَالْخِيَارُ لَهَا وَلِيَّهَا وَأَنَّ كَانَ الْكُتَّانُ
مِنْ جَانِبَيْهَا فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَوْ زَوْجَهَا بِأَذْنِهَا مِنْ رَفْعٍ وَلَمْ يَعْلَمْ أَكْفَى
هُوَ أَمْ لَا فَظَاهِرٌ عِنْدَ مَا ذُوْنَا لَهُ فِي النِّكَاحِ فَلَا خِيَارَ لَهَا وَكَوْا خَيْرُ
الرَّفْعِ أَنَّهُ حُرٌّ وَبِأَيِّ الْمَسْأَلَةِ كَالْمَا فَلَهَا الْخِيَارُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تَشْتَرِطْ الْقَفَاءَ وَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ كَقَوْلِ
أَمْ لَا فَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا ظَاهَرَ عَيْرَ كَقَوْلِهَا لِلْأُولَى إِذَا زَوَّجَهَا
لِذَلِكَ لَمْ يَعْلَمُوا عَدَمَ الْقَفَاءِ هُمْ عُلَمَاءُ إِذَا اسْتَشْرَطُوا الْقَفَاءَ أَوْ

أَحْمَرُهَا عَمَّ ظَاهِرٌ عَيْرَ كَقَوْلِهَا الْخِيَارُ وَفِي مَنِيهِ الْمَقْفَى زَوْجَتْ
نَفْسَهَا أَوْ لَوْ مِنْ عَيْرٍ سَرَطُ الْقَفَاءِ وَظَاهِرٌ عَيْرَ كَقَوْلِهَا خِيَارُ
لَهَا وَلَهُ وَلَمْ يَشْرُطْ الْقَفَاءَ وَظَاهِرٌ عَيْرَ كَقَوْلِهَا الْخِيَارُ وَفِي
الْمَرْغَبَاتِ لِي وَلَوْ زَوْجَهَا أَلَوْ لِي بِرِضَائِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَيْرَ كَقَوْلِ
عَمَّ عَمَّ فَلَا خِيَارَ لَهَا وَلَوْ لَوْ لِي بِرِضَائِهِ فِي أَخْرَافِ الْقَفَاءِ مِنْ
الْأَكْمَلِ وَفِي الْمَسْوَطِ فِي مَسْأَلَةِ الْكُتَّانِ الْبَقْدَمِ لِلْمَرْأَةِ فِي بَلَدِهَا أَوَّلًا
قَوْلُ قَوْلِنَا وَقَوْلُ الْقَوْلِ دَقْرَانَهُ لَا خِيَارَ لَهَا وَقَوْلُ أَنَّ النِّكَاحَ
بَاطِلٌ لَأَنَّهُ عَيْرُ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَلَا **فَلَا** الْأَقْوَالُ يَجْمَعُ الْأَقْوَالُ
وَلَا يَصْدُقُ عَلَى أَقْلٍ مِنْ تِسْعَةِ أَقْوَالٍ فَجَعَلَ لَهَا وَقَوْلُ بَلَدِهَا أَقْوَالُ
عَيْرُ ظَاهِرُ الْقَصْدِ قَالَ يَمْسُكُ لَهَا السُّرْحَانُ لِلْبَنَاتِ يَقُولُ لَهَا سَائِلَةٌ
وَالْمُسْمِيَّةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فَالْعَيْنُ لِلْأَشْيَاءِ دُونَ الْمُسْمِيَّةِ وَالْعِلْمُ
فَلَا **فَلَا** إِذَا كَانَ الْمُسْتَأْرَ إِلَيْهِ مِنْ حَسَنِ الْمُسْمِيَّةِ وَهَذَا لَذَلِكَ
قَالَ وَهَذَا أَوْ خَوْفُ سَتْدِكِ عَلَى قَلْبِهَا فَهِيَ وَأَنْ مِثْلَ هَذَا الْجَوْلُ لَا
يَحْجُزُ عَنْهُ عَيْرُ الْفَقِيهِ وَمِنْ سَبَلٍ عَنْ طَرِيقٍ مَا لَأَمَّا مِنْ هَذَا
الْحَاسِلِ لَوْ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ يَشِيرُ إِلَى الْخَوَائِدِ الْأَرْبَعَةِ يَعْلَمُ أَنَّهُ
لَا عِلْمَ لَهَا بِطَرِيقٍ أُخْرَى فَلَا **فَلَا** وَتَحَالَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَفَقْدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْمَرْغَبَاتِ إِلَى السَّاكِرِيَّةِ لَا يَكُونُ لِقَوْلِ الْأَحَدِ
الْأَلَامَاتِ هُمْ وَهُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ هُوَ الْمَيُوسُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ الْأَكْلُ لِي
وَلَا يَفْسُخُ النِّكَاحَ يَزُولُ الْقَفَاءُ إِذَا كَانَ كَقَوْلِهَا عِنْدَ الْعَدُوِّ عَيْرُ
عِنْدَ الْعَدُوِّ لَا يَعْلَمُ وَهَذَا إِجْمَاعٌ وَفِي حَوَامِيقِ الْفَقْهَةِ لَوْ قَالَ أَنَا وَلَنْ
أَنْفِلَ أَنْ عَمَّ أَظْهَرَ أَنَّهُ أَحْوَجُ وَتَحَالَ عَلَيْهِ يَتَّبِعُ حَقِيقَتَهُ فَإِنْ زَوَّجَهَا
أَلَوْ بِأَمْرِهَا عَمَّ ظَاهِرٌ عَيْرُهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا وَفِي ذَلِكَ الْبَاسِ قَبْلُ
مَدَّ فِي الْحَاوِي صَغِيرُ زَوْجَهَا أَبَوَاهُ لَهَا مَطَالِبَةُ الزَّوْجِ مِنْهَا
وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَلِلْمَرْأَةِ الْمَسْأَلَةُ لِيَفْقَهُ وَفِي الْحَاسِلِ الْفَقْهَةِ فِي هَذِهِ
إِلَى مَسْئَلَةِ زَوْجَهَا قَبْلَ احْتِمَامِ مَرْفَعَةِ الْبُيُوتِ مِنْ سَلَامٍ

من كان احدى يامساكها قبل المزوج فهو احدى يامساكها عن الزفاف
 حتى يوحدها بها والوصي هو الذي يأخذ مسكة امتهن للاب
 من زوج الصغيرة لا ينتقل الولاية الى الجدي بل يزوجه القاضي
 ولان لم يزوجها القاضي لم يجر ذكره في نوادر ابن رستم
 وذكره نوادر ابن يوسف انه كثر فيها القاضي ولا يلتفت اليه
 ذكره في الروضة قلت لو حضر الوطى والقاضي للصوم على
 الحنان صلى الوطى دون القاضي عنده فيحتاج الى الفرب
 وعندهما يصلى القاضي وفي الكاوي صغيرة تزوجه القاضي
 ولها ابن عم حاضر لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان زوج
 من لا ولي له ولم يحكم فيه خلافا لابي في دفعه اذا شرط
 الواف للطر والولاية لنفسه فانه ليس للسلطان ولا للقاضي
 ان يدخل عليه في ذلك احدا الا ان لا يصلح لذل فكان الشرط باطلا
 فتزوج القاضي الموقف من بلد وبولي غيره وقد ذكرنا بعض
 هذه المسائل قبل هذا وفي الكاوي كورضى الوطى بم طلقها طلقة
 رجعية ثم راجعها لم يكن للوطى اعتراض بخلاف البائن ولو فسخ
 المهر وجهر وفي المرتبة في مهره فهدامته رضى وان لم يزوجها
 بها حلت فوافيه والصحة انه رضى بسليم وان خاضه في النكاح
 ونقد يرها عليه بوكالة من غير قبض وهو رضى وسليم استخسانا
 هذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاضه الولي اليه
 اما اذا لم يكن ثابتا عنده قبلها لا يكون رضى بالنكاح قيا سا
 واستخسانا وفي المشفى عن ابن ساعه عن محمد في امره حيث يمر
 كفوا خاضها اخوها في ذلك فابوها غايب عيبه تقطعه او
 غيره ممن هو اقرب منه فادعى الزوج رضى الوطى الاقرب ان اقام
 البينة بذلك الا فرق بينهما وقبل يثبت عليه لانه خصم وفي العيان
 ابن العم يفسخ النكاح وان لم يكن محرمات في الوطى احي زوجت نفسها

من غير كفوطها

خامس

من غير كفوطها ان يمنع نفسها من الزوج حتى يرضى به وليها اختاره
 ابو الليث قال وهو خلاف ظاهر الجواب وفي المسائل سكوت
 الوطى لا يسقط حقه وان طالت مدته ويفرق القاضي لعدم
 الكفاءة فسخ ولا ينقرد من له حق الفسخ به والرضى في العقد
 الاول لا يكون رضى كالشفقة اذا سلم في البيع الاول ثم يبيع ثانيا
 ياخذ بالشفقة في الثاني وفي المعنى لابن قدامة لا يحدس
 خيل لا يزوج الجهمي ولا الوافق واذا رجع احده منهما ولا الطه
 ودرست الحديث هذا سر من الجهمي يعرف بينهما قول ~~واذا~~
 تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فلا وليا لها الاعتراض عليها
 عند لي حنفية رضى الله عنه حتى يتم مهرها ومثلها او يفارقها
 قال ابو يوسف ومحمد ليس لهم ذلك وقال صاحب المكتات وهذا
 الوضع انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المخرج اليه في النكاح
 بغير ولي وقد ذكرنا ذلك وهذه شهاة صنادقه عليه وفي الاختص
 صح رجوع محمد الى قولها قال ذكر في كتابنا كحل كوفصرت في
 مهر مثلها فلا وليا الاعتراض عليها حتى يتم مهر مثلها او يفارقها
 تفريق القاضي واذا فرق بينهما لا يجب لها الا المسمى وعلى قول
 ابي يوسف ليس لهم حق والذكر كالحج تزوج على قول محمد انما يتلى
 هذا فيما اذا كان السلطان رجلا يزوج وليته لقوا باقل من
 مهر المثل يرضاهما ثم زال الا لراة فالولي جوا الاعتراض على الزوج
 حتى يتم مهرها او يفارق القاضي بينهما وعلى قولها لا حوله في ذلك
 لان النكاح صدر من الولي لا انه لم يوجده منه الرضى بقصد ان المهر
 وكان له الاعتراض عليه عند لي حنفية خلافا لهما ولذا لو كانت المرأة
 مكرهة ثم زال فعنده حق الخصومة لها فان كانت زوجت نفسها بالف
 ومهر مثلها القان لم يعلم الا وليا بذلك حتى ماتت فليس لهم مطالبة
 الزوج بكال المهر لان حقهم في احدى مسين اما كمال مهر مثلها او التفريق

فلو اثبتنا لهم التكميل لعدم موافا لكون حقا في سبب فلو طلقها
الزوج بثلث قبل احياء الولي فعلى قول أبي حنيفة وولي يوسف
احوال الجبل له ان تزوجها قبل التزوج بزوجه اخرى وهو قول محمد بن المرحوم
البيهقي في قوله الاول يمكن ولا يحرم وفي الجملة الصغير لفاضي
جان هذه المسألة يستقيم على قول أبي يوسف في الجمع الروايتين
عنه وعند محمد بن لا يجوز تزوجها بنفسها غير اذن الولي وحكمها
بعض المشايخ على الكراه الولي وبعضهم قال لا حاجة الى هذا التكليف
بل هو محمول على رجوع عهد الى قولها في مسأله النكاح غير وري
وفي المحيط يتصور المسألة عند محمد فيما اذا كره الولي والمرأة
على النكاح باقل من مهر المثل فرضبت المرأة للسر للولي ان
لا يرضى به ولذا اذا زوجت نفسها باذن الولي طهر في النكاح من
غير ذكر المهر طهر اقل من مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول
وجب لها نصف المسمى في المبسوط مثله وفي البدائع اذا زوجت
نفسها غير اذن الولي ونقصت من مهرها نصفها لانها في مثله
فهذا اشهر على اصل أبي حنيفة وزفر واحد الروايتين عن أبي
يوسف ورواية الرجوع عن محمد ولما على اصل محمد في ظاهر الرواية
واحد الروايتين عن أبي يوسف فانه يشكك في التبرع عليهما
فتصور المسألة فيما اذا اذن لها في التزوج فزوجت نفسها
من غير كفوا ونقصت من مهرها قال وذكر في الاصل صورة اخرى
وهي صورة الكراه الولي والمرأة على التزوج من غير كفوا ونقص
المهر عن مهر المثل وقد تقدم ذلك في قول الله اما يصح على قول
محمد على اعتبار قوله المرحوم اليه وهذه شهادة صادقة عليه
فيه نظري وما ذكرناه من صور الامكان من غير رجوع المهر
ان ما زاد على العشرة عندنا والمهر مطلقا غير عندنا جها لانه
عوض بضعها حتى او زوجت على مهر او وطئت بشبهة كان للمهر

والعقر لها دون الاوليا ومن اسقط حقه من غير حجر لا يعرض
عليه كالمواثيق بعد العقد من صداقها ولا في حنيفة رضي
الله عنه ان الاوليا يفتخرون بغية المهور ويصرون بتقصاته
وملته ونكسه فكان بمنزلة الكفاة وهذا لانها بالخصوص في
المهر صريحا قيلتها وعشيرتها اذ مهر مثلها عند تقادم
العهد بعشيرتها وكان النقص لمحقا الضرر باقتباله جمع
فلم دفع هذا الضرر عنهم باحد من لهما بالتمثيل او التفرقة
خلق المهر بعد العقد على مهر المثل لانه لا يعتبر فيه عدل
هو من باب المحرم ويكافى له خلاف قوله ولو زوج الاب
ابنته الصغيرة ونقص من مهرها او ابنته الصغيرة وزاد في مهر
امراته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب ولكذا وهذا
قول أبي حنيفة وبه قال مالك والشافعي في الاصل وقال ابو
يوسف ومحمد والشافعي لا يجوز فيها الا مهر المثل وكل النقص
ويستقط الزيادة هذا قول الشافعي وكذا قول الظاهرية
واما عندهما فقد قال في الكتاب ان العقد لا يجوز لعدم
التطرو في المبسوط وقال بعض اصحابنا النكاح صحيح عندهما
ايضا وحيث مهر المثل لان فساد التسمية لا يوجب بطلان
النكاح كالمهر لم يسم شيئا او سمى بالسر بما لا يحرم والختن
والاصح ما ذكر في الكتاب ان لا طرية لهذا العقد عندهما
فلم يعقدوا في الاخير اذا زاد الاب واجد على مهر المثل بما احتسب
الغنى ما لا يجوز ولم يسم في الاصل فروى الحسن عن أبي يوسف
النكاح جائز والتسمية باطلا وذكر هشام عن محمد ان النكاح
جائز وفي الجملة الصغير لا يجوز النكاح حتى لو احياء بعد البلوغ
لا يجوز في المحيط لو كان الاب والجد عرفا بالمحانة والفسوق
في التزوج من غير اهل كفوا ونقص المهر كان عقدها باطلا بالانفاق

وفي شرح الارشاد لم يكن لأربع المائة مهر مثل فاطمة لأنها كانت
من العرب وهم افضل العرب ثم كانت من بني هاشم وهم افضل
قريش ثم كانت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة الاولين
والاخرين ثم كانت بنت خديجة سيدة نساء العالمين فلو كانت
مهر مثلها مع ما حوت من هذه الفضائل لم يكن في الدنيا مهر
يبلغ اربع مائة درهم وفي المبسوط تزوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وعن ابائها على خمس مائة درهم
وزوجها ابوها وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة من علي
لزم الله وجهه على اربع مائة درهم هي درعه منها اربع مائة درهم
رواه السهفي ومعلوم ان ذلك لم يكن مهر مثلها لانه لو كان ذلك
مهر مثلها مع انها تجمع الفضائل ولا صداق في الدنيا يزيد على ذلك
وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان صداق نساء رسول الله
صلى الله عليه وسلم اثنى عشر اوقية ولبسها كالعجائب الاوقية اربعون
درهما والسن عسرون درهم نصف اوقية والنواة خمس دراهم
رواه مسلم وذكر ابن المذركي الاشراة وخطبة عمر بن الخطاب
رضي الله عنه في ذلك لانها لو اتي صدق النساء اصدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم احدا من نساياه ولا احدا من بناته الا من اتي
عشرة اوقية وكان ذلك من حضر من الصحابة اصحاب رسول الله صلى الله
ولم يكونوا فكانوا اجامهم على ان له ان يزوج بذلك وان كان ذلك
صداق المثل وفي الاشراة تزوج ابن عمر صفية على عشرة اوقية
وكان يزوج بناته على عشرة اوقية درهم وصدق النجاشي لم يجده
لي سفيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على اربعة الاف درهم وذلك الحديث اليه
اربع مائة دينار وذلك اربعة الاف لثمنها وروي عن عمر رضي الله عنه تزوج ام
كلثوم بنت علي من فاطمة رضي الله عنها على اربعين الفا وتزوج الحسن
ابن علي رضي الله عنها امرأه كسافا لثمنها بمائة جارية كل جارية الف درهم

وتزوج ابن عباس رضي الله عنهما مائة الف درهم وتزوج
ابن عمر مائة الف درهم وتزوج ابن المذركي الف درهم
مهر عائشة وفاطمة رضي الله عنهما لم يكن مهر المثل اذ كان ابن عمر لا يكت
عائشة وفاطمة ولا المعصود من النكاح لاذدوا مع واليها
والنكاح لم يزل في المال بحال السبع فان المعصود منه المال واليها
لم يكن المال بمهر الاب واجلوا لهما قديرا من المصلحة ما يريد على البص
والزينة لو قورسفتها وغيرهما لم يكونوا مظهره لذلك وفي المعير وغير
وفي غير الاب تقسدا التسمية وحيث مهر المثل على الزوج وبضنه الولي
لنقرطه والصغير مثل الصغير ومنع القاضي من ذلك وعندنا لا يطالب
بذلك الا ان يضمنه في ذمته وهو قول الساجي وبصير ابو محمد
على ابن حرم في المجلد واطل قول من اوجب لثمن على الولي من غير ضمان
واذا زوج ابنته الصغير ببيتا لثمن في ذم الابن عندنا موسر كان الابن
او موسر وهو قول الحسن بن علي الحسن والاوراعي والتوري والحكم وفناء
واسحق وابن حنبل واختان ابن المذركي وجوبه على الابن لحي بن سعيد لا تضاري
وهاد بن سلمان شيخ الامام وهو قول الساجي وقال في اللثة الابن
المعسر على الاب وفي الموسر على الابن وفي ابن حنبل في احاديث الروايات عنه
يلون في ضمان الابن لورطوق لثمن في الرواية الاخرى عنه لثمن عليه
قال القاضي منهم وهو اصح الروايات في المعسر في ادب القاضي للناهي
لأول قول علي وابن عباس وابن عمر من الصحابة رضوان الله عليهم في مصنف
يكنون في شيبه في قول ابن عمر وعنه علي بن ابي بصير الصديق على من اخذ
بالساق ولا يجوز بتوب الدار على غير من يسلم للمبذل وخذ كالسبع
والاجابة وغيرها وفي المذهب لا يجوز للابن تزويج بنت صغير ولا لغيره
الا الحاجة فواحدة وله تزويج صغير عاقل الثمن واجبة وتزوج
المجنونة ابدا وحدها في المصلحة ولا يشترط الحاجة ومن زوج ابنته
وهي صغيرة عبدا او زوج ابنته وهو صغير مائة جارية عندنا خيفة

وهو لا يسترط الكفاية فلاها وقد ذكرنا وجه القولين في المهر وعند
السامعي لا يصح من غير كفو في احدا القولين وفي الاخر يصح وببنت الخيار
وليس له تزويج ابنته لصغيراته عند التلته من الجهة لعدم خوف العنت
على اسلام ولا تزوجه الجيبه على المذهب وبحونه تزويج من لا يكافيه
في الخصال على الاصح ذلك في المنهاج وفيه ولو زوجها السلطان بطلبها من غير
كفو وليس لها ولي لم يصح في الاصح ~~مسألة~~ اذا رضي احد الاولياء المتساويين
في الدرجة باسقاط حقبة في الكفاية لم يكن للباقيين ولاية الفسخ عندي
حنيفة ومحمد وهو قول غير عند ركن الدين امام زاده وكذا ابو يوسف وزفر
والشبرا في الباقيين فيسخه وفي قول الخرشي السامعي لا يصح العقد وان زوجت نفسها
من غير كفو فقد في ظاهر الرواية عن حنيفة وهو قولها اخر اذ لا في الاجين
ويجوز فيه التوارق فيل يفرق القاصي ويصح ارباؤه وظهارة ويقع طلاقه
وروي الحسن عن حنيفة انه لا ينفق ولو كفي تسخه بالانفاق وعند ابن
في ظاهر قوله لا يصح العقد من غير كفو مع التراضي على اسقاط الكفاية وفي
القول الاخر يصح وتسخه من لم يكن رضي بعدم الكفاية وان كان الميا سئل العقد
اقرب منه كالزوجها ابوها من غير كفو ولا حوا فاسخه قالوا لكل واحد
من الاولياء حق الفسخ للعاد الذي يحقهم بسببه ولا يسقط برضي الواحد
سهم لرضاها وحدها قال ابن قدامة في المعنى قضاء كالزوجها بذول مهر المثل
فالباقين تسخه عندهم مع انه خالص جهات ~~قلت~~ نقله خطأ والزاه يكره
صحيح ولو نقصت من مهرها ولا اعتراض عليها عندي حنيفة ومحمد وعند
لي حنيفة حكمه حكم التزويج من غير كفو ولا يكره حنيفة ومحمد ان احوى غير محرر
فتب لكل واحد على سبيل الامان كالكل لا لاما في دار الحرب من واحد
فانما هو وسقط حق بقيه الغائبين من الاستغناء والاسترقاق للمعتق
الذي قلنا وهذا لا لا اسقاط صحيح في جواز المسقط ومن ضروره سقوطه
في حق الباقيين لانه لو لم يسقط في حق غيره لكان اذا استوفاه كان مستوفيا
حق الغير الساوط ولم يكن سقوطه فايده ولانه لو يمكن بعد اسقاط الحق

من الكل ما خلا واحدا للعنا اسقاط المسقط من ولم يكن له اثر في السقوط
فكان جعل الاول دافعا للتالي اولى من جعل التالي دافعا للاول الثاني اذ
الرفع اسهل من الرفع لما عرف وصار ارفعوا الواحد من الاولياء عن القصاص
فان حق الباقيين يسقط في القصاص ولا يتوقف سقوطه على اسقاط الباقيين
واما سقي حنيفة فيما جعل التحري وهو ادر به لا فيما لا يحمله هذا بخلاف حد الفدية
فان المصدق منكر وجوب حقها فكان الحق كله للباقيين بظنهم لو زعم
بعض الاولياء انه كفوا بان كان الباقيون وابيتوه كان لهم فسخه بحكم
الحاكم واما اذا رضت هي فحقها غير حق الاولياء اذ جهاد لا الاقراض للوضع
وحقهم اعدا وصيانته تسبهم عن المصاهرة من لا يكافهم الا نكر انه ورسب
لها الخيار لمواضع عرض صحيح كالزوج نفسها من رجل برعانه قرشي فبان
عرضا بتها الخيار ولا خيار الاولياء لاهلها هي عسيرة تملكون ولها مهرها
صالحا للخلافة وبنتها الخيار ووكس والعنه وغيرها من اعيان عندهم
ولمست الاولياء فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها قول ~~مسألة~~ وبحوزة لاس
العم ان يزوج بنت عمه من نفسه والبره ذهب الحسن البصري وابن سيرين
وربما عبد الرزاق ومبارك والبوركي والدرابونور واسحق وابن حبان واحسان
ابو بكر بن المنذر في الاشراف وابن حزم في شرح المحلى وهو قول الطاهري
وقال الشبرا في لا يجوز ذلك وانما تزوجه ابن عمها في درجة فان فقد
فالقاضي وتزوج القاضي اذا كان زوايا حنيفة ومن لا يتوطى في العقد لا
يؤكل ولا يكره فيها في الاصح ذلك كله في المنهاج ويزوج بناته من ابن ابنته
الاخر في الاصح ومثله عندنا المولى والحاكم والسلطان والولي لا ابن حرم
والحجة عليه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعس صفيه مولاته وتزوجها وجعل
عسها صديقا فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج مولاته من نفسه رواه
بخاري ومسلم والشمساي وابن حنبل قال ابن حنبل لا والله تعالى وقد فصل المما
حرم عليكم وهذا المفضل لنا فلم يحرم علينا وروي البخاري ان عبد الرحمن بن
عوف قال لام جليم ابنته عارط الحجليين امرك الي قال نعم لا تزوجه حتى وعقده بلفظ

واحد وهو الذهب وبه يقول الك واحد الوجهين من ابن حنبل وغيره
ابن عمر ان النبي عليه السلام قال لرجل اترضى ان ازوجك ولانه قال نعم
وقال للمرأة اترضين ان ازوجك ولانها قالت نعم فزوج احداهما صابج وكان
من شهد الحديبية الحديث الى اخره ورواه ابو داود والمايعين حديث
المعيرة بن شعبة انه امر رجلا بوجه امرأة وهو اولى الناس بها
رواه ابو داود ولا حجة له فيه لوجه احدها انه لا يدل على عدم جواز الاول
وحديث البخاري يدل على جواز الثاني ابرأ اصح في صحيح البخاري بخلافه
الثالث انه لا يصح له المسك به لان قول الصاحب وقوله ليس بحجة عنده
الرابع دليلنا فكل رسول الله صلى الله عليه وآله كذلك الخامس ادلتنا ان كان
الاخذ بها ارجح السادس العمل بها عليه ارجح بخلافه اذهب اليه السابع
بعضنا لا يترى بالانثى ويسلم لنا فعلة صلوا الثامن هو مشرك عنده من
وجه اخر وهو ان من لا يلي طرفة العقد عنده لا يוכל بذلك وفي ابن
يوكله ولا يصح له المسك به ولا نه ولي حاضر غير غرض ولا يجوز مباشرة
اكثره مع وجوده وحضوره وعدم عضله كالزوجها في قوله عليه السلام
السلطان ولي من لا ولي له وهذه لها ولي الهل ولا يكون الحاكم وليا لها ورايها
يقول بالمعزوم ولم يقل به هنا واحدا المشافعي فيها يقول قروا حجتا ان الوليد
لا يكون ملكا ومملوكا في البيع قلت لا يمنع البيع في حق الاب والجد
استحسانا عندنا وهو باطل بل الحديث زوج بنت ابنه من ابن ابنه وقوله
الا ان النساء في قول في الولي ضرورة لانه لا يتولاؤه سواء ان اراد به
ابن العم المقدم ذكره فليس ذلك مذهبه لان الذي لم يطر في العقد لم يعد ذكره
في الكتاب قال لان التحمل في النكاح سفير ومغير والتماع في الحقوق دون
العبودية ولا يرجع الحقوق اليه بخلاف البيع قلت تعليل صحيح لو سلم من النقص
ولم يسلم فان الحمل لو زوج موكله عليه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الرجس واذا اذن المرأة لرجل ان يزوجها من نفسه ففقد الخصم شاهدين
جاز ذلك فالزوج الشافعي بم قوله تزوجت او تزوجت ضمن الشطرين وقد تقدم

في اول النكاح قوله وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف على اجازته
فان اجازته المولى جاز له وان نكل وان عتق العبد والامة نفذ ولا ابو
عمر بن عبد البر في التمهيد لم يختلف قولك للمصاحبة في العبد بغير اذن
سيده ان السيد بالخيار ان يشاء اجازته وان ساء فسحقه ولم يشترطوا
ها هنا قوله ولا بعدا وقا يحيى بن سعيد الانصاري الامر عندنا
بالمدينة على هذا قال اسما عسل القاصي وهو قول سعيد بن المسيب
والحسن البصري والشافعي والحكم وجعل مالك الفرقه طلاقا فالتام
هذا دليل على بقائه من غير لزوم واجازته وان توقف المبيع على اجازته
المالك ولا يحق على توقف الوصية على قبول الموصى له وقال الثوري
وابن حنبل واسحق اخبأ الى ان يستكمل بينهما نكاح حليل فدل
على صحة التوقف والاجازة عندهم وعند القاسم بن محمد في
امرأة تزوجت بغير اذن سيدها ولها ان اجازته المولى هو
جائز ومثله عن ابن سيرين واجازة علي بن ابي طالب رضي الله
عنه نكاح امرأة ان يحبها امها ونكاح امرأة زوجها خالها
وامها وقال علي بن صالح له اجازته وقد جعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم امر النبي وجمعا ابوها بغير اذنها اليها فقالت قد اوجب
ما صنع لي انما اردت لا علم لهن للنساء من الامر شي وعن شرح في
الوليس تزوجت بغير اجازته اي واحد ساق بينهما وعن عمر بن
عبد القهر تزوجها بمثله وهو مذهب حنبل وذكر ذلك في التمهيد
وعنه وقال الشافعي في الحديث لا يتوقف من ذلك على الاجازة
لان المباشرة لا يثبت حكم العقد من جهته وهو المالك قبله لعدم
فلا بد منه وهو محجوج بما ذكرنا من حضور رسول الله صلى الله عليه
وسلم واجازتها من امر ابوها من يد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونقدم ذلك كما باننا ذكرنا من اقوال الصحابة رضي
الله عنهم وانما هم من ذلك وقد ذكرنا ذلك عن جماعة من التابعين

ومن بعدهم فلا يلتفت بعد ذلك الى ما ناخر ولا ان التصرف في النافع
الذي لا يتوهم ضرر ما دون فيه عقلا وشروعا وفيه يحصل
الزوجه الكفو ويهدر المهر والامن واتخاذ الاجاب والقبول
ولا ضرورة في العقار من غير تقاض حتى اذا راي المصلحة فيه
نقله وقد يشترأخي العقد عنه كاي بيع بشرط الخيار للتابع
وصار كالموصية فانها تسوقف على قبول الموصى له بعد
موت الموصي ولو روج رجل امراه من رجل بغير رضاها او
زوج رجلا امراه بغير رضاها يتوقف على الاجابة عندنا
على ما قدمناه وباني تمام الداله على ذلك في بيع الفضولي ان
شأ الله تعالى والله اعلم بالصواب في وصية كاستبد قرا
الى بروجيت ولانه وذكر سببها فيلغها فاذا جازت في مجلسها
فهو باطل وان قال اخر استهدوا الى قد زوجتها منك فقبله
الحاضر فيلغها فاذا جازت جاز وكذا ان كانت المرأة هي التي
قالت جميع ذلك وهذا عند لي حيف ومهر مهر الله عليهما وما
ابو يوسف رضي الله عنه يجوز ذلك كله واجمع اصحابنا رضي
الله عنهم ان الواحد يصلي وفيه من جانب واحد من جانب
ووكلا من الجانبين ووكلا من الجانبين ووكلا من جانب
اصلا من جانب واحد من جانب واحد ووكلا من جانب
في النكاح وهل يصح فضولا من الجانبين او فضولا من جانب
وقولا من جانب او فضولا من جانب ووكلا من جانب
او فضولا من جانب اصلا من جانب حتى يتوقف العقد
على الاجابة فعند لي حيف ومهر مهر الله عليهما لا يصح
ولا يتوقف وعند لي حيف ومهر مهر الله عليه يتوقف له ان
كلام الواحد في باب النكاح يقوم مقام كلامين والشخص
الواحد يقوم مقام شخصين وهذا لو كان ما مورثا من الجانبين

سندا اذا كان فضوليا يتوقف اذا فائدة الامر التقاد والسرفه
ان حقوق النكاح لا تغلق لو قبل فصار كالتحلق والطلاق على
مال فانه يتوقف على قبولها في مجلس علمها وكلا لا عتاق
على الاول لا يقاس على البيع والاجابة وكوفا لان الواحد
لا يتولى طرفها ولهذا ان الصادق من الواحد شرط العقد
الا بركي ان صاحبه لو كان حاضرا يملك الرجوع عنه قبل
قبوله فكان سطر في غيبته وشرط العقد لا يتوقف على ما
ورا المجلس كافي البيع والاجابة وسائر العقود بخلاف الامور
من الجانبين فانه يشغل كل واحد الى الامور بحكم الامر فكلها
حضر او عقدا بانفسهما ولا يملها متا لكونه فضوليا غير
ما مورثه وفي الاول يتول كل واحد مترا له كلامين وشخصه
يقوم مقام شخصين فعند عدم الامر والولاية بعدس الحقيقة
تختلف التحلق واجوبه لان ذلك من من جانب الزوجه والولي
ولهذا لا يمل كان الرجوع عن الجانبين يتم بالواحد
وفي الخواشي لا ييوسف لو لم تزوجت ولانه من فلان
وقيل وعن فلان وهو خلاف ما ذكره الجماعة فانهم نصوا
على انه لا يصح فضولا من جانب واحد ولا فضولا من جانب
ما مورثا من جانب اخر وفي جوامع الفقه الواحد لا يصح
فضولا من الجانبين او اصلا او وكلا من جانب وفضولا
من الجانبين لاخر عندها حتى لو زوج غايبه من نفسه او
من موكله لا يتوقف عندها ولو كان الاختلاف من جانبها
بانه لا حلت نفس من زوجي بكذا وهو عايب لا يتوقف
على اجازته للمعاوضة من جانبها ولو لا الزوجه حضورها
طلقت بكذا مقام من المجلس قبل قبولها بطل ولو كان بطلقا
بلسرط لم يبطل بها عن المجلس لصاحب الخواشي والجواب

ان من التعليلات ما بطل بالاعتناء ونقص صريح المجلس لقوله
لها استطال ان شئت فنقص على المجلس فهذا مثله انتهى
كلامه والله تعالى اعلم بالصواب **قلت** هو من جانيها
معا ومنه فيقصر على مجلسها ولذا يبطل بالاعراض عنه
وقيامها عن المجلس اعتراض وفي المحيط وكيله ان يزوجه
من نفسه جاز لانه وكيل من جانيها اصيل من جانيها
ولو زوجه بنت عمه الصغير الثمة من نفسه جاز لانه
ولي من جانيها واصيل من جانيها ولو قال لست عمه الكيس
التكرار يذان زوجه من نفسي فسكت وتزوجها جاز
لانه وكيل واصيل ولو تزوجها قبل الاستيلاء فبطل
فسكت لم يجر عندهما لانه فضولي من جانيها فلا
يتوقف على فإلى يوسف رحمه الله عليه وفي البدائع لا
يوسف رضي الله عنه ان الواحد في هذا الباب يقوم
بالعقد من الجانبين كالوكيل كان ما كان من الجانبين
او لسانهما وكان كلامه عقدا لا بشرط ولو ارسل
اليها رسولا او كتب اليها كتابا بذلك فقبلت
بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب
جاز ذلك لا اتحاد المجلس اذ كلام الرسول كلام الموكل
والكتاب كالخطاب وان لم يسمع كلام الرسول وقراءة
الكتاب لا يجوز عندها وعند لي يوسف رحمه الله عليه
يجوز بناء على ان قولها زوجت نفسي بشرط العقد عندها
رضوان الله عليهما ورحمتهم والسبب في شطري العقد
شطري قول الزوج بانصراده عقد عتده وقد حضر
شاهدان وعلى هذا لو قال الفضولي زوجت ولانه
من ولان وهما غائبان عندهما رضوان الله عليهما لا انعقد

حتى لو بلغ ما جازاه لم يجر وعند رحمه الله عليه يجوز
بالاجازة وفي المحيط وان لم يسمعوا ذلك لم يجر لانهم
لم يسمعوا كلام الزوج ولا ما يقوم مقامه بخلاف البيع
فانه يجوز لعدم استطر السهانة فيه وكذا اذ كان
في المبسوط كما في المحيط ولو كانت بين يدي اليهود زوجة
نفس منته لا يتعقد ايضا لانهم انما يسمعون كلامها لا كلامه
منها وفي المحيط زوجت نفسها من غيب محضرة اليهود
فبلغه ما جازاه لم يجر وعند لي يوسف رحمه الله عليه
يجوز وعلى هذا لو كان العاقد ولت او كيلة لاجدها
لم يجر عندها ولو كان فضوليا لم يجر لانها في
الخير والمبسوط والمحيط قال محمد رحمه الله عليه لو كتب
الي رجل كتابا يقول فيه يعني عبدك **قلت**
قال عند ما قرأه بعثت كان خائرا وجعله بمنزلة النكاح
وقال شيخ الاسلام رحمه الله عليه والفقيه ابو جعفر
الهندواني رضي الله عنه انما انعقد البيع اذا كتب يعني
عبدك وقد استقرت منك فعلى بعثت به يد من هذه
الزيادة في البيع لان قوله يعني سوم في البيع لما
عرف في اول كتاب النكاح فصارت لو كان حاضرا
وصح شمس الاله السرخسي رحمه الله عليه ما ذكره محمد
رضي الله عنه من غير زيادة وفروق بين الحاضر والغائب
والفرق ان قوله يعني من الحاضر استنباه عان وعرفنا
وفي الغائب احسن طرق العقد عان فالتظهير
الستطواني يتم البيع والله تعالى اعلم بالصواب **قلت**
في جوابه نظروا في البيوع لا يتعقد الا بلفظين ما فيه من عدم
عدم اليه بخلاف النكاح لان قوله **قلت** زوجني بوجه

منه وقوله روجتكم ينضم شرطى العقد والواحد يتولى
شطريه ولا يتولى شطري البيع الا الاثبات والجد ويمكن
ان يقال ~~فول~~ معنى اذا لم يحل الاستسار جاز ان يعدل
استريت لردالة بمعنى عليه فيكون مقدرا لا ملفوظا
به وفي الذخيرة الوكيل بالزكاج لو روجه زكاجا
موقوفا لا ينتهى وكالتة به لانه قابل لحكمه فان
نقضه قيل جازته نفذ نقضه كالموكل لو تزوج موقوفا
بم نقضه قبل الاحاق بحور والوكيل قائم مقام موكله
اذا كانت وكالتة باقية فيصار كالموكل بالبيع يملك
البيع بشرط الخيار لا طلاقها ويملك فسخه لبقائها
لانه قائم مقام موكله كذا هي فان قيل الفروض ظاهر
فان الموكل يملك فسخه فرائ من لزوم العدة كالقصور
في البيع والوكيل لا يلزمه العدة في العقد النافذ
فالموقوف اول فسخها كالموقوف في الزكاج فانه لا
يملك فسخه لعدم العدة عليه الا في رواية الشوارد
عن ابي يوسف رضوان الله عليه انه يملك فسخه بخلاف
ظاهر الرواية فيل له الموكل يملك فسخه لذلك
ولعله احرى وهو الفسخ قبل الاحاق امتناع عن اتمام
العقد والوكيل الامتناع عن اتمامه كان له الامتناع
عن مباشرته وهذا الوقت الوكيل الامتناع عن اتمامه
كان له الامتناع عن مباشرته وهذا الوقت الوكيل
زوجتكم من فلان بالفسخ ففهم ففيل ان يقول قبلت لوجه
صح رجوعه واستقص ما وجد منه من الراجح فان قال
هذا بطل بالفسخ فانه لا يملك فسخه قبل الاحاق ولو كان
ذلك امتناعا كان له ذلك والله تعالى اعلم ولنا عملنا شبيه

الفسخ في حق الفصول فلم يحسن لذلك لانه فسخ عقد غير
وهو الحسن بوكيل عنه ولعلنا استسه الامتناع في حق الموكل
وحوزنا له ذلك لقيامه مقام موكله والوكيل القصر
دلالة ايضا لو روجه امرأ وقيل عنها فصولي ثم روجه
اختها باذنها او غيرها ذنها كان نقضا للعقد الاول ولو
روجه امرأ من عقد اجداهما احب الاول لاسيما
نكاح الاول لانه فصولي فيها فلم يكن ذنا فالحاصل
ان النافذ من احد الجانبين يرفع النافذ من احد الجانبين
يرفع النافذ من احد الجانبين والوقوف من الجانبين
لا يرفع شيئا أصلا وفي النكاح فصولي زوج رجلا عشرا في
عقود وبلغهن فاخذت حاد زكاج التاسعة والعاشرة
لانه لما قبل زكاج الخامسة بطل زكاج الاربع التي
قبل زكاجها ولما قبل زكاج التاسعة بطل زكاج ما
قبله من العقود وعلى هذا عشرون رجلا كل واحد
اثنتي من رجل ومن مدر كات فاخترن جميعا جاز
زكاج التاسعة والعاشرة وان كانوا احد عشر رجلا فنكاح
الاربعة عشر جاز وان كانوا اثني عشر فنكاح
الاربعة جاز وان كانوا ثلثة عشر فنكاح اربعة عشر
وجاز جاز لانه لما قبل زكاج الخامسة فقد بطل
نكاح الاربع قبله ولما قبل زكاج التاسعة فقد بطل
نكاح الاربع الموقوف قبله ويوقف ما بعده ولما قبل زكاج
الثالثة عشر فقد بطل الموقوف قبله وجاز زكاجها
على هذه القاعدة وفي حق جوامع العقد الفصولي لا يملك
نقض الموقوف أصلا واحدا الزوجين يملك كنه وكذا الوكيل

طلقات ذلن هنا وفي الجواب مملحة ضمنا لا مقصودا في
المحيط ارسل رجلا يخطب له امرأة بعينها فزوجها الرسول
ابا حاز لان الخطبة جعلت زكيا خا اذا صدر من الامر
حتى لو قال لامرأة خطبتك بال ففعلت زوجت نفسي
منك كان زكيا خا فان الامر بالخطبة امرأا بالنكاح
والله اعلم بالصواب وقوله ومن امر رجلا ان يزوج
امراة فزوجها استثنى في عقدة واحدة لم يلزمته واحدة
منها لانه فضولي في اثنين ولا يلزمه انه لا يرضاه
ولا فائدة في نفاذ اجلاها غير عين لانها لا يفيد حل الوطى
اذا الوطى لا يقع الا في معينة والمنكح ضدها وتعيين
الواحدة منهما تزجيج من غير مرجح ولا في النكاح لا يصح
في المهمة بخلاف المطلق المطلق لان ذلك تعليق شرطي
البيان والنكاح لا يقبل التعليق والطلاق يقبله لانه
استقاطوع عن لي يوسف بعد الله عليه يلزمه واحدة
منهما واليه التعيين ذلن في الجوامع الصغير وهو يعيد
وفي قاضي خان هذا اذا لم يكن بين المراتين قرابة حتى لو
اختار الزوج اجلاها بعينها لزمته وبطل نكاح الاخرى
وان مات الزوج قبل ان تحضر كان المهر والميراث بينهما
وعلى كل واحدة علة الوفاء لانه وكيل في اجلاها قلزم
والله اعلم بالصواب قال سمس الميراث السرحسني بعد الله عليه
هو قول لي يوسف الاول والصحيح ما ذكر في ظاهر
الرواية لان النكاح لا يحل التعليق بشرط لانه يملك
وما لا يحل التعليق بشرط لا يثبت في المجهول والله اعلم
فلتب يدع هذه العلة بوعيد من عيدين على ان المستبرك
بالخير باخذها اما سمس ما ياتي في اول البيوع ان سمس الله

قوله ومن امر امير ان يزوج امرأه فزوج امرأه لغيره
حاز عند لي حنيفة بعد الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
عليهما والهمة الثالثة لا يجوز اما عند الثالثة فاطول الحكم
واما عندهما فلا في المطلق ينصرف الى المتعارف كنفق الميراث
والمتعارف تزويج المفقود في حنيفة رضي الله عنه المطلق
عربي على اطلاقه الا في موضع الهمة والضرورة فلا يزوج
امه نفسه اجماعا اللهم وامه عين اذا كانت تحت لاسر
حرة للضرورة اذا لا يجوز ادخال الامه على الكفر والدليل
على القول باطلاق التوكيل انه لو زوج حرة او متوطنة
احدك البيتين او احديك الرجلين او رقيقا او قريبا يجوز والله اعلم
ذلن في الدخيرة وعين وفي الدخيرة ايضا امر ان يزوج
امراة لم يسرها فزوجها امرأة ليست بكفولة القياس
الجواز على الموكل وبه اخذ ابو حنيفة رضي الله عنه عمه
باطلا في التوكيل وفي الاستحسان بتقيد بالكفوة وبه
اخذ رضي الله عنهما وعلم هذا الخلاف لو زوج عمة او متوطنة
البيتين او الرجلين او متحوجة او محنونة في رواية
لي سليمان وفي المشقة عن ابيهم عن محمد بعد الله انه لا
يجوز ولم يحكم خلافا في الكواشي التوكيل من جانبها
تثنية بالكفوة على قول الخليل رضي الله عنهم في الصحيح مثل
هو قولهما لولو كان كفوا الا انه اعني او متعك او متعك او
جسي وعين او متعك فهو جائز في ذلك فتاوى قاضي
خان وفي المحيط لا يجوز وابو حنيفة رضي الله عنه يقول
الفروق مشترك فان الانسان يتزوج بالكفوة غير الكفو
ولا يجوز الغنا اطلاقا بالسك والاحتمال وهو عرف على
لا تظن في لو حلت الفقيه لا يلبس ثوبا فلبس ثوب حريرا

حلف المسلم لا يأكل لحماً فأكل لحم خنزير فإنه حث وان كان غداً
عرف الجاهل بحونه عرفاً عملياً وهو عرف بعض الناس
والحقيقة الحرفية اللفظية مثل بعيد الآية وذات
الحافركا لغرض والبخل والحمار وهذا ليس اختصاص اسم
المراة بالحرف حقيقة عرفية لا عرفاً عاماً ولا خاصاً ولا يصلح
معدلاً ذكرنا وفي الوكالة ان اعتبار الكفاة في هذا استحسان
عندهما لان كل احد لا يحجز عن التزوج بطلاق المراة فكانت
لاستحسانه به في التزوج بالكفو ولو كان هنا عرف يوجب
التقييد بالكفو لكان المنع قياساً واستحساناً وفي المحيط قد
يروز غير الكفو وبالأماء كالحجاب الاعذار طلباً للحقيقة المولية
وتسهلاً لا امر عليهم ولوروجه صغير لا تجتمع حاز لان
اسم المراة يشترط الصغيرة والكبيرة قال الله تعالى
وان كان دحل يورث كلاله او امرأة قالصغيرة والكبيرة
فيه سواء في اطلاق اسم المراة عليهما ولو وكله ان يزوجه
امه فزوجه حرة لم يحرك لان المعد يقيد لا يندرج تحت قيد آخر
ولو زوج الوكيل بالخراج الفاسد نكاحاً صحيحاً لا يجوز وفي
الدينونة وكله ان يزوجه امرأة بعينها يجوز تزوجه بالعين
اليسيرة لا خلاف ولذا بالفا حاش عند رحر الله وعندهما
لا يجوز بنا على يجوز بنا على الاطلاق والتقييد بالعرف
وفرق التوضيفه رضي الله عنه بينه وبين الوكيل بالسرك
والعرف ان الوكيل بالسرك يستغنى عن اضافة العقد الى
موكله فيمكن التهمة في تصرفه فاذا وجد الصيغة حاشين
جوطا الى موكله وفي النكاح لا يستغنى عن اضافة الى موكله
تهمة وفي المحيط الوكيل يسري مع من اذالم اسم له الممن تسريه
لموكله بالغين الفاحش لانه لا يملك السرك لنفسه وفي التحرير

اذا استترأة بالغين الفاحش يصير مستترأة لنفسه واذا وكله ان
يزوجه امرأة بعينها سرك يسمى تزويجها الوكيل نفسه بل لا يبر
حاز النكاح للوكيل وفي السرك يصير مستترأة لموكله حال عييته
ولو وكلته ان يزوجه من نفسه لا يجوز وكذا لو كانت زوجتي من
شيت فليس لها ان يتزوجها وبالمستقي وكل رجل ان يزوجه
امراة فزوجه ابنته الصغيرة او بنت خبيرة الصغيرة وهو
وليها لم يحرك ولا رجل امراة ان يزوجه امراة فزوجه
نفسها لا يجوز ولو تزوجه ابنته الكبيرة يا ذهابا ذكر
في الاصل انه لا يجوز عند لي خيفه رضي الله عنه المبرضى
الزوج وعندها يجوز وعند لي خيفه بعيد المطلق يجوز
مواضع التهمة خلافاً لها ولو تزوجه ابنته الكبيرة بوضاها
حاز لا خلاف لعدم التهمة وروى ابن ساعقة عن يوسف
في الاملاء رجل امراة رجلاً ان يزوجه امراة فزوجه ابنته
الصغيرة او الكبيرة يا ذهابا لم يحرك استحساناً وفي المعنى
وكوز التوكيل مطلقاً ومقيداً فالطلاق ان يوكله في تزويج
من شاء او من يرصاه او قال اذا وجدت من يرصاه فزوجه
وهو لا الظاهر عند الشافعي رحمه الله وفي السيرة فيه قولان
للشافعي رضي الله عنه والصحيح ان يزوج المأرور ان رجلاً حاشا
العمري رضي الله عنه فتوك ابنته عند يوك اذا وجدت
ها لقوا فزوجه اياها فزوجه عمر من عثمان بن عفان رضي ام
عمر بن عثمان رضولن الله عليهم ودليل جواز التقييد توكيل رسول
الله صلى الله عليه وسلم انما رفع في تزويج ميمونة منه وتوكيل
عمر بن امية في تزويج أم حبيبة بنت أبي سفيان وفي المعنى
لا يشترط اذن المراة في التوكيل ولا جفت شهادتين وسواء
كان الموكل اباً او غيره وقال بعض الشافعية رضي الله عنهم لا يجوز

المحور التوكيل لا ياذنها وقال الحسن بن يحيى لا يصح التوكيل
 الاخصه شاهدين وهو سذود والله اعلم **قوله** ولو جعلته ان
 يزوجهما من نفسه لا يجوز وكذا لو قال تزوجني من سبت
 فليس له ان يتزوجها وفي المسقى وكل رجل ان يزوجه امرأة
 فزوجته بنته الصغرى او بنت اخيه الصغرى وهو وليها
 لم يحز وكذا رجل امر امرأة ان تزوجه امرأة فزوجته نفسها
 لا يجوز ولو تزوجه بنته البكرية ياذنها اذ كره في الاصل
 انه لا يجوز عند لي حنفية رضي الله عنه الا برضي الزوج
 وعندها يجوز عند لي حنفية بقيد المطلق بغير موافق
 التمه خلافا لها ولو تزوجه بنته البكرية برضاها جاز
 لا خلاف لعدم التمه وروى ابن ساعه عن يونس في
 الامه رجل امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجته بنته الصغرى
 او البكرية ياذنها لم يحز استحسانا وفي المعنى ويجوز التوكيل
 مطلقا ومقيدا فاما المطلق ان يوكله في تزوجه من سب او من رضاه
 او قال اذا وجدت من ترصاه فزوجته وهو لا يظهر عند الشافعي
 وفي البنية فيه قولان للشافعي والصحيح للكوازي لما روى
 ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقدمه وقال اذا وجدت لها كفوا
 فزوجها ابنتها فزوجها عمر بن الخطاب من عثمان بن عفان ام عمرو
 ابن عثمان رضي الله عنهم ودليل جواز المقيد هو كميل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ابا رافع في تزوجه بمونة منه وتوكيل
 عمرو بن أمية في تزوجه ام حبيبة بنت أبي سفيان وفي المعنى
 لا يشترط اذن المرأة في التوكيل ولا حضور شاهدين وشواكال
 الموكل اكا او عرسه وقال بعض الشافعية رضوان الله عليهم
 لا يجوز لعمر المحور التوكيل لا ياذنها وقال الحسن بن
 يحيى لا يصح التوكيل الاخصه شاهدين وهو سذود والله

اعلم بالصواب

سنة

لها تسعة اصداف الصدقة والمهر والحمل والاجر والفرص والمحلل
 والعقر وموغالت الاساءة **قوله** قال صلى الله عليه وسلم ادوا العدايق
 يا ايها رسول الله ما العدايق قال ما برأ حتى علم الا املون دواه ابو
 الحسن لدار وطني وقال لها عقر نسائها وقال احبدها واولادها
 امهرها بل قال مهرها هكذا ذكر ابن قدام في المعنى وفي الصلح
 امهرها ومهرها وفي المعرب مهر المرأة اعطاه المهر وامهرها
 اذا سعى لها مهر او تزوجهما ومن **قوله** ان النكاح شئ امرام جليل
 اربعه دينار واداهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك
 فاجاز **قوله** ويصح النكاح وان لم يسم فنه مهرها هو اجماع
 وانما الخلاف هل يجب مهر المثل او لا يجبي على ما في المعنى
 وقال بعض الشافعية ان تزوجهما بغير مهر من اكحال والى
 اربعة النكاح في هذه الصور لانها يصيب كالموهوب وليس
 بعتك بخلاف البيع حيث يفسد بترك تسليم الثمن ان الثمن
 مقصود في البيع دون النكاح والمقصود منه التوالد والردوع
 والبيع معا وهذه المال بالمال ولم يوجب ففسد وان النكاح
 بفسد بالشروط الفاسدة فكذا يترك ذكر المهر والبيع بفسد
 بالشروط الفاسدة ولذا يترك ذكر الثمن وان المهر حتى يسرع
 اسدا وانما لشرف المحل ولهذا الاستماع بالاحياء فلا احتياج
 الى ذكره لصحة النكاح ولو تزوجهما على خير او خسر او ميسر
 او ذم فلا يفسد النكاح على ذلك ويحتمل المثل لظاهره وكذا ان
 يزوجهما بغير ان لا مهر لها قال علي بن ابي طالب في العلم التي ذكرناها
 قبله قال وفيه خلاف قال لا يجوز اني يعني جواز النكاح عند
 نفى المهر واعتبر النكاح بالبيع وفي التمه ذهبت الى ان المهر
 لا مهر لها وعليها العدة وله الميراث اذا مات عنها وباني الكلام عليه

عن فرسان ثنا الله تعالى قال **ان نكاحهم صحيح عنده** وافي
المهر عشرة دراهم او فقه عشرة قال محمد بن حوز ورن عشرة برون
كان فتمها اقل من عشرة مضروبه بخلاف السقفة فان اليد تقطع
في مثلها امدا مذهبنا وقال مالك اقله بقدر بربع دينار او بثلثه دراهم
كيدلا وقال ابن سيرين اقله خمس دراهم وقال ابو حنيفة النخعي اقله
اربعون درهما وعنه عشرون درهما وقال سعيد بن جبير
اقله خمسون درهما وكل منهم مذهب في نكاح السقفة الذي يقطع
فيه اليد لذلك وقال الشافعي اقله ان يكون منها حازان يكون
صدقا او موقولا ابن حنبل واسحاق ولى نور وفقه المديني و
المحلي ابن حزم ما حازان على بالهبة او بالمرأث حازان يكون
صدقا او حلال معه وقال **ان النكاح ليس بعتا هذا ما لا شك** في حسن
قال وبعض القائلين لا يجوز اقله كما قالوا والكلية وال
والتمه التي لم يبدوا صلاحتها والسبيل قبل ان يشهدوا وجه حظه
او وجه شجره لان النكاح ليس بعتا هذا ما لا يشك فيه و
قال وبعض القائلين لا يجوز الصداق بالنس حوز بربع وهذا حليم
فاسد وقول صحيح بلا برهان ولا قياس ولا رأي له وجه معقول
وليت شعري ما ذاباع ولم ذا استترك ادسها فمع اخذ ام ذمها
فوضح لكل ذك عقل فساد قول من شبه النكاح بالبيع والخب
انهم ممنعون النكاح باصداق من لم يبدوا صلاحتها فسادا على
المسح بخبرين النكاح بوصف ويبدو خاكم غير يمين ولا محذور
البيع بل قول لا تعرف عن احد من اهل العلم قبله وورخالف
فيه اهل المدينة والعقبة الذين لا يخرجونهم وقال ابو عمر بن عبد الله
نقدم الى هذا ابو حنيفة ففاس الصداق على اليد عنده فابها ان يضع
الا في ربع دينار او عشرة دراهم كيدلا **ان يقطع في ربع دينار**
عنده ولا يكون صدقا حتى لو تزوج بها على دينار فتمت اقل من عشرة

بكر عشرة دراهم عند علمائنا الملة ذك الوبري ونقل عنه سهو غلط
وقال الدراوردي لما كان يحرق فيها انا عبد الله لما قدره بربع دينار
سلك فيها سبيل اهل الواقع **ان يقطع** لم نقل به احد من اهل الواقع
ومو غلط من الدراوردي الا ان يريد من نفس البعير لا الكرم استدل
من لم يقدّر حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسبعين الهمداك لزم نوله من نصيبه قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم اولم ولو بشاة رواه الجماعة ذكره في المسقي وفي التمهيد رواية مالك
في الموطا عن حميد الطويل عن انس بن مالك ولم يكن طويلا وانما كان
طويل اليد من ذكره في التمهيد فقد احاد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا قبل ما اخذ ابو حنيفة اذ النواة خمسة دراهم عنده الاكرو عن ابن
حنبل النولم نلهم دراهم وثلث وقيل النواة المذكورة في الحديث تراه
الشرية لهذا عندك لا وجه له لان وزنها مجهول والصدوق لا يكون
الا معلوما ان من باب المعافاة من الحديث حازان قال في الدرر
الصلبي الله عليه وسلم من اعطى صدقا امرأة ملاك فم سوبقا او سزا
مقل استحل رواه ابو داود وعنه صلى الله عليه وسلم انوا العدا بوقل
بارسول الله صلى الله عليه وسلم قال لراضى من الاهلون رواه الدرر قطني
وانه اشبه شيئا بالاجار لانه اذ هو استمتع بمشغعه البضع وكان ملكا
بها وبالحديث المنصوص على صحته وهو حديث سهل بن سعد الساعدي
وفيه التمس ولو حاد من جريد والنس فلم يجد شيئا فقال صلى الله عليه وسلم
هل جعلتني من القرآن قال نعم سورة كذا وكذا السورة ساهم فقال في ملكها
بما جعلتني من القرآن ويروي المختكها وزوجتها او بما رواه الترمذي
ان امرأته تروحت على بعلها فقال صلى الله عليه وسلم ارضيت من نفسك
والد بعلها فقال نعم فجوز نكاحها وقال حديث حسن صحيح
حديث حازان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا مهر اقل من عشرة دراهم
رواه الداروطي ومنه مسررس عبيد وحجاج بن لطاه ولها ضعيفا

عند المحدثين ورواه السهقي مستند الكبار من طرق وضعها لكن اكدت اذ اورد
من طرف مفرداتها ضعيف بصريحنا وكنت في ذكره ابو بكر بن عمار المحدث
وروي السهقي عن عمار بن طايب موقوفا عليه على طرف وذكر ابو بكر بن عمار
في مصنفه عن علي بن طايب موقوفا عليه من طرف انه قال قلتم يستعمل المراء
عشره دراهم وذكره عنه ايضا في التهيد ابو عمر بن عبد الله بن ابي بولم
يلتصق بالصدق لكان الدائق والحكم والفلس صدق البصع فتكون دور
مهر البغي ومهر البغي في عنده في الصحيح وليس من واثق الحكم والفلس
اذا كان مهر البغي به لا يمكن ان يكون استراطة عدم طول الحكم في جواز تكاثر
الاما عند من معني انه حسنة كل من وحد طول الام وحد طول الزمان ودل
الام لان الطول اكد كمال الناس وانما علوا الظاهر في جواز محسنة الحكم
افتحيم الشعر فهو قول باطل قطعا اذ لو ساع ان يستباح الفرج بحسب
الشعر استباح بغير عوض اذ الحكم الشعر ليس كمال اذ لا يفسد ولا يصب
بها الا ترى ان من سقطت منه حصة شعر او حتم حنطه لا يوجبها ولا يلفظ
اليها والفلس والدائق والحكم يقع مهر البغي لو طبع واحدة فليس مستباح
الفرج بالفلس وحسب الشعر على ذلك ولم يشرع التكاح الا باستيفاء الامور
والنكاح في البضع لو طي الى ما عمن عقوب او غريم فلو حاز نفوسها الدائق
والحكم لم يلزم ذلك غريم وذلك يكون عايم في ادالم واهلته وما وحيه لئلا
فيه الاشراف وحطوا بالتحيط فلو حاز ان يستبى عبيد حاز ان
يستبى بغير شيء اذ الاعتبار بالحكم من الناس ومنه ما ذكرناه واليه
عمر بن عبد الله بن التمهيد ويدل على قوله تعالى في الواهب نفسه بغير عوض
خالصه لك من دون المؤمنين فلو حاز ان يكون للفلس في حكم مهر المهر في النكاح
بغير عوض خالصا له صلى الله عليه وسلم واليه الورع حنطتها بغير مهر ودينار
بها عيب مهر المثل انما هو معي في مهر فلو صح ان يكون للفلس مهر المهر يكن
الحجامة معني بعد استعاطها وبها ينسب الى المهر حق الله سبحانه في الشدايد
رحمت مع نفقاتها وبها ولدان يتكاثرون حق الله سبحانه في ان يكون مقدرا حتى

ملكنا استبنا له كسنا بوجوه من الصوم والصلوة والزكوة والحج وغيرها
ولو حاز ان يكون للفلس مهر المهر فلو حاز ان يكون للفلس مهر المهر
والفلس للفلس نصف في المعلوم لم يغير نصف المهر في النكاح فان حاز
الفلس مهر المهر لولا ان يكون دليل موارثتهم ترك ذكرنا من الادلة واليه
الوارد عليهم والحج على ابن حنبل افوي والزم فان اكدت الضعيف حجت
عند مقدم على الفياس الى استبنا ضعف مع ان تضعيف المحرف من غير
ذكر سبب الضعيف الا قبل من عدنا وهو الحجارة عند غنونا ايضا والحج
لهم في جميع ما ذكره وقول ابن عبد البر تفسير النواة بنواه التمر او حرم له
عندك الحما لها واصدق المجهول الصحيح ~~بل له وجه صحيح~~ ان ذلك
مجهول على المحل والجهالة فيه عند محققها وفيضا وكانت عاكرهم عجبا بعض
الصدق قبل الدخول ويولع من عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا
ولم يكن عاكرهم وقع بحسب الصدوق قبل الدخول ويولع من عهد النبي صلى الله عليه وسلم
على ما تزوج فظهر ولا راسا لها اعطيت شيئا قال علي بن عبد الله بن ابي اس
در عكس نظير رواه ابو داود والنسائي وفي رواية عن داود ان عليا لما
اراد ان يدخل بفاطمة منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال
يا رسول الله اني فقير فاعطها فاعطها ما در غم دخل بها
والمرء الذي دونه عندها والذين النواة يجوز ان يكون مشارا اليها عند العقد
فلا يضر لهما لم فيها بالاجماع ولم يذكرها انها كانت الذم ولو كان الذم موزن
نواه عمر بن الخطاب في رواية فموت سلم در ليم وروى دريم باسناد
الاسموم به الحج وقال ابو عمر فوالله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خلتها من حديث
يعني يهزم لها ان العاقر حوت ان يقدموا من الصدوق بعض او كان ذلك
نظير فلها في حديث سلم سلم وقت فكان صدوق ما بينهما الاسلام وهو لا
يصح صدقا قالوا في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه رسول الله صلى الله عليه وسلم
باقول ما حله ابو حنبل واصحابه اذ النواة حسم دراهم عند اكثر اقل عند
الاقل عايم مقدم والاحج علينا في ذلك لم صلى الله عليه وسلم سألهم عما سألهم اليها

وهو المحمل كما ذكرنا وفي الآيات قوله وكلم صدقها يدل على أنه لا بد من
الصدق وظاهرهم يدل على أن كلهم لهم التحدد باتفاق أهل
اللغة والخو مولد **فصل** في بيان نواه من ذهب كونه بلذم درهم وربع
واجبوا به على أهل الميراث يعني المال كله قال عياض وياض طم هذا لا يهل
من ذهب وذلك يزيد على حيلنا بل لم نقله أحدا قال وهو غفلة والحوالب
عن حديث جابر بن عبد الله عن أبيه عن جده عن جده عن جده عن جده
قد استحل من عمه لو جه آخره **فصل** في ذكر ما استأثر موسى بن
سلم وهو ضعيف وقال الأزد في موضع ضعيف ورواه أبو داود وهو قوف
والحوالب للناسي أن كان في المتعم بذلك عليم أن جابر انقسم إلى كذا
نسبت متعم بالقبض من الطعام على معنى المتعم على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر عن جده عن جده عن جده
سعد جابر بن عبد الله قال سمعت أبا القيس من التمر والتمر إلى أيام علي
عنه صلى الله عليه وسلم قال لا شيء هذا وإن كان ينسوخا لئن في نكاح
المتعم فأنما نسخ منه شرط الرجل فاما ما جعلونه صدقا فإنه لم ينسخ
ولنفسنا قولهم صدقا ظاهر فإن الإجماع على أنه أحكام نكاح حكمته
ودعوى إخراج بعضها على الشيخ دعوى باطل ويدل على بطلان قوله هذا
وأما ما نسب لمالك أن الذي نسخ من نكاح المتعم إنما هو شرط الرجل
وإن باقي أحكامه ثابت في النكاح المستبروع الموبد له ينبغي أن لا يستبرأ
النكاح نسيب الجريم التوارث هذه الأحكام لنكاح المتعم وهي
منه إلا أنه ولم ينسخ الشرط الرجل كما زعم وذلك خلاف إجماع المسلمين وهو
هو والوجه **فصل** في ما ذكرنا عن جابر خلاف هذا وهو
مضعف كل واحد منهما فلا يكون هذا دليل على دعواه والوجه
الربيع أن ذلك لو ثبت كان محو المحمل كما ذكرنا قال أبو الوفاء بن الجوزي إنما
كان ذلك للفرقة والعنف لول الأسلمة وهذا ما عني قوله التمس ولو دأما
من جديد وكذا ذلك وإن لم يضمن من الحر لوطية واحدة أو يوم أو أيام في حياته

الشيء والعنف إذا صلح أن يكون عوضا في نكاح المتعم كيف يكون عوضا
به بضع واكتسب الدائم وقاسهم على الإجماع باطل أن قياس الموبد على
الموجب إذا الإجماع نصها التافيت في التاسد بطلها والنكاح بطله
الثاوية ونصحه التاسد وبولكها أن المراد من التماس الحكم ونحو
أما هو المحمل من الصدق والخوف والخلاف إنما هو في الثاني والقدرة
على الموبد ليست بشرط بالإجماع لسوئه في الذم واست في الذم لا بشرط
القدرة عليه لصحة العقود والحوالب **فصل** في قولهم صدق الله عليه وسلم
بما عكس من القرآن فإن القرآن وتعليقه لا يصح صدقا عندنا وهو قول مالك
وظاهر الرواية عن ابن جابر أنه أبو عمرو وأبو الوفاء ومنه قال الشيخ من سجد وق
ذكر ابن المبرور في الاستئناف وجوزوا الشافعي بأن طلقها قبل الدخول بها
رجع عليها بنصف المهر المثل في رولم المزمع منه وفي رولم المزمع منه في
البويضي يرجع عليها بنصف المهر المثل قال ابن عليم النصف لا يوقف على
خوف قل **فصل** إذا عرف لكل ووقف على حده فوقف على حده النصف
فأعترف بعدم العلم بالنصف اعتراف منه بعدمه بالكل فينبغي أن يكال
بما عده ويوجب من المثل قبل الطلاق فيوقف لوامعة قوله بما عكس من
القرآن في عكس ما عكس من القرآن وتعلقوا في ذلك بأروك ما حدثنا ابن
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكح هذه فقام رجل عليه
برء عاودها في عتقه قال لا تأخذ رسول الله فقال لا قال لا تأخذ
من القرآن شيئا قال نعم سورة البقرة والمفضل قال لا تأخذها على أن يهرها
وعلمها وإذا رد الله عوضها فزوجها الرجل على ذلك في الدخول
فرد به عتبه من السكن ويومئذ وكذا في شيء من رولم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما كخط من القرآن سورة البقرة أو التي يليها قال نعم
نصفها عسرين ليم وهي أم أبيك لا عبدك كونه الأحكام الكبرى لذا رأيت
عند النساء في ما رأيت من النسخ وعن أبي داود والي عليها نكاحه هو
سن وأبى عسل بن سفيان عن عيسى بن معين وعبد بن حنبل وقال أبو حاتم

منكم احدثت وقال البخاري عنك منكم قال ابو عمرو بن عبد البر في التمهيد دعوى
المعلم في قوله ما جعل من القرآن دعوى بطلان النسخ والاهل العلم لا يروون
ما قاله الشافعي وقال ابو الفرج في المحققين عن ابي العباس الرزدي قال روى
ابو عبد الله عليه السلام امرأه من رجل على سنة من القرآن لا يكون له
مهر او له كحل ليس له كحل بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل
بعنه عنده ما جعل من القرآن شرفا لاهل القرآن وبعضهم في منعه
لي يدرى في شيبه عن شيبه قال مالك بن النضر ومما دعا عن رجل له شيبه
فقال كذا منها البوزة لا يصدق وقال يكون والزهري لم يعلل الموهوب بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السعدي ايا امرأه ومهرها ابوها او
نفسه الرجل فلها مهر مثلها ان دخل بها واذا فلها المهر ان طلقها قبل
بها وعن عطاء امرأه ومهرها الرجل لا يصح الا بعد لو لم يكن ذلك
الا للبيهي صلى الله عليه وسلم هذا النسخ ومن اسلف واكفلك البضع يجوز
احلافه عن الصدوق فمن جعل للصدوق حريم او فلسا او شعيرة فقد
احلله لان ذلك ليس بصدوق في الموقوف ولا في الشرع **وعنه** ويجوز
الدخول بها قبل ان يعطى شيئا من صداقها سواء كانت عورة او مسمى
طاهرا ومالك سعيد بن المسيب واحسن في النكاح والثوري والشافعي وابن
حنبل وعلم اهل العلم وروى عن ابن عمر وابن عباس والزهرى ومالك
وطايع انهم لا يدخل بها حتى يعطى شيئا ما لا يهرق من الدم عليه ولا يمسها
منهم صلى الله عليه وسلم عليها من الدخول على فطره صلى الله عليه وسلم حتى يعطى شيئا
فما عطاها دعه الخطم وقد روي عنه **ابو حنيفة** عن علقمة بن عامر الذي
زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطها شيئا وقاله غانسه امرئ رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان دخل امرأه على زوجها ولم يعطها شيئا رواه ابن
وصادكا يسع والاحكام والكثير محمول على الاستحباب لا ان يدرى في شيبه
قال ابن المسيب اختلف في اهل المدينة فمنهم من زهقه ومنهم من رخص فيه
واحدة قال فلان باس به وقال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من المسلمين

لم يكن له شيء فامر بامرأته ان يدخل عليه فصارت له الرجل من اسلاف المسلمين عن
كريب بن هشام وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأه على درهم ورجل
بم قبل ان يعطى شيئا ذكره ابن شيبه في قوله **لو** ولو شئ اقل من عشق
ذاتها فليسوا عنده وقال زفر طاهر المثل اذا سمع ما لا يصلح مهر احد منها
وقال ابن القاسم في المدونة ان سمي اقل من ربع دينار او ثلثه درهم ان كل قبل
الدينار دينار او ثلثه درهم والرافض عنده وبعد الدخول الخبر على تكسيلة اقل
الصدوق ان طلقها قبل الدخول يجب عليه نصف المسمى في مهر الشبهة قبل الدخول
وم يهر بها بعد الدخول وقال غفر من المالكية التسمية فليكنه ونفسه على كل
حال ولم يوجبوا مهر المثل واوجبوا التسمية الحرة والحرة وصحوا العقد
وليس ان فساد التسمية الحق الشرع فاذا طلقها عشرة كل حق الشرع
ولما زاد عليها حقها او لا استطعت حقها فلا يجب الزيادة بعد اسقاطها بعد
ان حق الشرع علوق اذا لم يسم فاما برئى **بغير مهر ولا برضى**
بالمسهر ولكن الغنى لا يوجب حكم الشرع وذكر بعض الرايوني لذكر كذا لقى
طلقها نصف طلقه او غنا عن نصف الفضا من واسقط بعض الشفعة ذكره النووي
وغير او غنى نصف عبده عندها وان طلقها قبل الدخول بها على حريم
عند علمها بالملك وعند زفر بن المتعم وعنده مالك على قول ابن القاسم
والشافعي وابن حنبل نصف المسمى ومن سمي مهر عيشه فان ادفع المسمى ان
دخل بها او طلقها ومولعها ان بالدخول يحصى تسليم المهر وبه يبالى ذلك
وبالموت ينهى النكاح ما منته لان مغبها الى الموت لجهدها وهذا قول والله لا
او بلك حتى اموت او يموت بصير مولدا كان ما دام النكاح نسا والسي بانتهام
يفرروا بها كذا فيتنكر جميع مواجب وان طلقها قبل الدخول بها او كملوه فلها
نصف المسمى لقوله بعد الخ وان طلقها من قبل ان يسو من وقد روي عن
منه في نصفه فريضة الا ان يعفون او يعفوا الذي يسمه عقلة النكاح قال
والرافض متعاوض فقه بغوثه ارفع الملك على نفسه باختياره وبغضاه
وموجب المهر لا سيما اذا كان ذلك بعد عرض نفسها عليه وفيه غود العفود

فليس يواجبه اذا اهل على الزوج صار الكلام فتصنف فرضته واجبه عليكم
الا ان يكونوا المهر لهم ووجوب نصف جسد يكون باصا الدخول في الكا
فلا يحرك الاستئناس على حقيقته ثم قال ولا يقال نصفه ونحوه ولجبت
ان لا تصنف ساقط الا ان يعفو الزوج فلا يسقط وفيه من الكلام بالسقوط
يوم رده واكول **مسألة** من ذلك ان الولي **مسألة** فمنع وانما بناء على
اصحهم وعنى الاستئناس له ذلك وانما الولي يده بعض عقد الكا ح الى ان
يلوغ فاذا بلغ في شيء يده من عقد النكاح وان سلمناه له عقد ذكرا
ان الزوج يشترك له فيها وانتم الامم ومستقبلها بعد فلا علم ما تقدم
واضح وان ظاهر الامم يقتضي التحريم والبناء في ذلك العلم ما قلناه عند
البناء في ذلك من الوطى لا عند البعد من الزوجات ليس هذا في الامم
وعنى البناء استئناس العشرة حاصل اذ رتباه ومعنى ذلك ان المهر كان
واجبا محتملا فان طلقها قبل الدخول صار الواجب النصف ان يعفو
فيستقط الكل ويعفو الزوج فيجب لكل فيكون وافيا بانواع الحكم وعلى ما
قدم يسقط هذه الصور وعنى الثالث وهو قوله بتناسف نفسها ما قبل
اخطاب الزوجات ثم اقول بانم الزواج بقوله ولا تنسوا الفضل بينكم
بأنتم انتم ادهم الزواج والزوجات اذا افضل عن الزواج باشرادهم
وعنى الزواج وهو قوله المراد يعفو الزوجات الاستسقاط ايضا فانما يمنع
وذلك من وجوب احد **مسألة** للمعوز ان يملك قبض المهور طاهرا فيسقط
الطلاق فيجب علم من رد ذلك وليس باستسقاط فانها يجوز ان يكون
الصديق عبدا موصيا او حرا موصيا مقيما ولا يصور فيها
استسقاط وانما يوجد ذلك الاعطاء والهبة بالهبة **مسألة** كانت عادتهم
سوف المهر اليها قبل الدخول بعد الزوجه فاذا طلقها قبل الدخول
استحق عليها المطالب بيمين بنصف ذلك فانما يملك مطالبها بدلا فقد
عفا وراي **مسألة** ان ذلك يخرج عن وجه المشاكل خامسة
العفو الفضل ولا شك ان هذا الفضل من الزوج وفضل منها ايضا ويدل عليه

اذا اياه وهو قوله ولا تنسوا الفضل بينكم يعنى العفو ساقط **مسألة** ان العفو
المستعمل كافي قوله تعالى من عفى له من احسن شي فيكون المعنى ان الزوج يعفو
بالصدق على وجه المستوله سا **مسألة** ان العفو البديل لقوله من عفى له
اي بديل له وعن ابي اسحق بن حبان ان احدهم **مسألة** انه عدل عن الخطأ عن العيب
استرو وهو النسب على المعنى لذلك من اجله يغيب الزوج في العفو او يعفو الزوج
الذي جسدان اما عن الزواج بملك عقدة نكاحها من غير ذنب منها ولا هبة
لها من استمتاع ولا استئناس عليها بيرة واحسانا وفا زوجها وقد حصل لها
بذلك كسرة والم آدم عظم منه بظايل فلا جرم كانت جميعا بالاحسان انما
بان اسعص من مدتها وبمعفوي وبكونها احد من شيان بل لترك له الكل
واكول **مسألة** البديان في النكاح من انواع البديان وقد البديان من الفس
بذلك النكاحات في ملكه ايات وقد تقدم في قول الكتاب فليفت برز
فالبم واكول **مسألة** عن السارس ما تقدم عن الثاني باكول **مسألة**
عن الميراث يعفون والنساء يعفون ولجد في الصورة
فبذلك البديان الاول يعفون اصله يعفون مثل مخرجون استسقاط
الضم على الواو مع ضم ما قبلها محذوف من حذف الاول لا بقا السالين وهي
رام الفضل والواو الموحودة ضمير الجماعة وفي الثاني رام الفعل والنون
ضمير جمع الموصية وهي معنى والواو موصية رفعة باثبات النون ونصبه وجه
عدها **مسألة** وان يزوجه اوم بسم طاهر او تزوجه على ان لا مهر
لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وفي البدائع تحت قوله المثل
بسم العقد عند عدم التسمية عندنا حتى كان هذا المطالب به ولا يجب
بسمي في العقد ولم يطلب به ويسقط با لطلاق قبل الدخول ضمن وفي الوجيز
في الفيل قبل الدخول وفيه نكاح او حيل كل المهر بعد الدخول والنصف
فصل الا انه يسقط با لطلاق انهي كلامه وقبل الطلاق قبل استسقاط كل المهر
ومن النصف بطريق المتعمد اما العقد لئلا يعقد بنصف المهر في
بذلك والمهور الاول وانما يظهر الظاهر من مذهبنا ان لا يستحق من العقد

بالعقد الاضيق ولو كان معينا وهلك وظلها قبل الدخول لم يكن عليها شيء وعنده
انها استحق كل المهر لقول الجاعه والمعووض اذا مات زوجها عنها قبل المهر
لها وعليها العدة وطه الميراث وفي البسيط في المعوض يحرم الميراث بالوطي
عند العرافين والمراوق ولذا بالاعقد عند المرازق ونسقط بالاطلاق
قبل المسيس على المتعوض ولا يستطرون في البديع اي يهرز الميراث
بذلك خلاف عندهم وعقب على الوفاق بالمسيس وخرج القاضي فورا
خالف فيه الجمهور وهو اننا اذا قلنا ان الميراث لا يعقد اي بالمسيس
وفي الميراث الاصح لم يرد في المعوض بنفس العقد فان وطه
يحرم الميراث ويحرم على العقد في الاصح ولو طلقها قبل الفرض والوطي
فلا يستطرون اذا مات احدها قبل الفرض والوطي لم يحرم الميراث الا في
وقال النواوي الاظهر وجوبه وعندنا بن حنبل يحرم موت احدها في الفرض
ويحرم الدخول ولا يستطرون قبل الدخول الى بعد الفرض ويحرم
ما لا ينفك للمعوض قول علي بن طاهر بن عمر وزيد بن ثابت وهو قول
الاوزاعي والليث والزهري والساجي وطه هيب قول ابن مسعود رضي
الله عنه وقضاؤه وبه قال الحسن بن علي بن رواه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذكره عنه ابو داود بن شبيب في مصنفه والحسن بن حي وابن
شبيب وابن بكير والساجي في رولى البويطي وابن حنبل واسحق
ابن راهويه وابو يونس ومحمد بن حريز وطبري وداود وفيه اذا ترك ذكر
وان بعد اصل النكاح ذكره عنه في المحلى وفي مصنفه في الميراث شبيب
عن ابن عباس لها نصف الصداق اذا صدق وسئل ابو بكر بن شبيب
فيه وقال الساجي ان صح حديث بروع فلا يحجم احد من المسلمين
حديث علي بن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم تعرض ولم يس
فرددهم قال اقول فيها براء فان كان زوجها من المسلمين كان
مهره ومن الشيطان ان يطام من امراه من سائر الاوكس ولا شرطه
وعليها العدة وطه الميراث مع عدم عقل بن سنان الاسجعي فقال استند

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في تزويج بنت اسير امراه بنى رواه يحيى
بن ابي عامر بن شعيب رواه الحليم وكاب الرمدى حديث حسن صحيح قال
ابن المنذر في الاستيعاب حديثه مثل قول ابن مسعود عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبه يقول وعن عبد الله بن عتيق بن مسعود ان عبد الله بن
مسعود اتي في رجل بهذا الكبر قال فاحلفوا اليه شهرا او قال سوات
قال فاني اقول فيها ان لها صداقا مثل صداق سائرهن الا وكس ولا شرطه
قال لها الميراث وعليها العدة فان لم يصبها من ابد وان يكن خطا
منه ومن الشيطان ان يطام من امراه من سائر الاوكس ولا شرطه
وابو سنان قال لو ايا ابن مسعود عن شهداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى في تزويج بنت واشق وان زوجها من امراه بنى رواه يحيى
كافضيت فخرج عبد الله بن مسعود من حاسديدا حين وافق قضاؤه
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود بن شبيب في مصنفه
وسكون البراءة وقيل الوافق بعد هذا عن ماله هو المشهور وقال بعضهم
تزوج بغير الساء وقال بعضهم يزوج بكسر الهمزة وراى سالكه
رواه عن بكسر السين المحمدي وهذا لا يزوج بركم التمر كذا في الصحاح
واستندرك عليه قال المنذري وذكره السهقي عن عبد الرحمن بن مديك
بامسند لفرمجه وقال السهقي جمع روايات هذا احدثا سائدا
صحاح ورواه علي بن مسعود وعبيد بن رواد وزود عن خالد بن
العجل بعقل بن سنان اعلى على عقبيه قال المنذري في هذا
سجدة والوئيل النفس والسنطط الخدوان وهو الزيادة على الحق
وروى الميراث من السج على امر وحدها وقال ابن ابي روث
وروى عن رجل تزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة ولم يس
هذا من رواه كان من شهداء كيد بيبس وكان من شهداء الميراث
فلم يحضره الوفاة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فالدخول
ادخلها صداقا ولم اعطها شيئا واني شهدتم اني اعطيتها من صداقها

سهمي
فاخذت سهمها فباعته بآية الف رواه ابو داود ودفن
فذل ذلك على لزوم الصداق وان لم يسلم ولو طلعتا قبل الدخول بها يعني
ولم يسلم لها مهر فافادها المتعة وهو قول ابن عمر وابن عباس
والحسن وعطاء وحابر بن زيد والسعي والتحي والزهرى والنوري
والشافعي وابن حنبل في روايه جماعة عنه وعنه بحذف مهر المثل
كالزوجها عا فخر او خنزير عنه وقال في المتعة مستحب وهو
قول ابن ابي ليلى والشافعي **اقوله تعالى** ومنعوهن والا فلولوجوب
واذا الواجب من الاحسان وفي المعنى فان تزوجها بغير صداق فغير اذنا
او فسدت التسميم فان مهرها نصف المثل قبل الدخول وهو
قول الشافعي وعنه طه المتعة / غير وهو قول ابن حنبل واصحابه
قال لا بالتسميم اذا لم يلق صحيحه كانت التسميم فصلا لمعوض البضع
والمعوض بغير الواو وفيها قول **فلو طلعتا قبل الدخول بها**
فلها المتعة لقوله تعالى ومنعوهن ولقوله تعالى منعوهن وحره
كم هذه المتعة واحب عند الجمهور وقال مالك والشافعي وابن ابي شيبة
وقال علي "المتعة لكل مطلقه وبها لا الزهرى وبها عن الفاسم بن محمد
وعندنا يجب في صورتي في الطلاق قبل الدخول عند عدم التسمية
والتسميم الفاسدة / انه / اي فها سي عندها اذا كان الطلاق قبل
الدخول بعلق ما لك واللبس قوله تعالى حقا على المعسر حقا على المحسنين
والواحد لا يختلف فيه الحسن والمسي وغيرهما **ولن** الممسك بالقر
ويقوله حقا ويكلمه على كل واحد منها للوجوب والزرع وذكر المتقون
والمحسنين لنا كيد لقوله تعالى انما انت منذر من بحسابهم انهم
سينزل لكل الذين لم يسعوا / **الكل** شئ صار كان لم يدر عزمه كذا فيما
ذكرنا ولم يذكر بلهم ايضا فان المذمور والمسي لا يختلف فيه الحسن
والمسي وغيرهما وبالي انواع المتعة بعد هذا ان شأ الله تعالى وهي
بلان اولين من عسوة منها درع وجمار وكفه وهكذا في البليغ وهو

مروي عن الحسن البصري وعام السعي وسعيد بن المسيب وعطاء وبر
عن عاتبة وفي الدخول بلان انوات فيص ومنعوهن ومنعوهن / **وسط**
حيث في عام الجوز ولا ردك في عام الرداء / **الواحد** على نصف مهرها
ولا ينقص عن خمس دراهم وفي المثل سبع ان كانت من السفلة بمهرها من
الكراس وان كانت من الوسط بمهرها من القز وان كانت من بعة
المثل بمهرها من الابر يسير **قال** هذا هو الصحيح في المعنى اعلاها خادم
وذكر في ذلك عن ابن عباس لذا ذكره **في الشف** وادناها
لشوم يجوز فيها الصلوة وان كان فقيرا متعها درعا وجمارا ونوبا
يصل فيهما وقال / **اوراعي** والنوري وعطاء ومالك والشافعي لقولنا
وعن ابن حنبل في روايه يزوجها الى احكام وهو احد قول الشافعي
وهو بعد وروي عن عبد الرحمن بن عوف انه طلق
العلم وجمها حارب اي متعها قال **الحكي** العرب تسمى المتعة الكرم وروي
عن الحسن بن علي طلق امرأه ومتعها بعشرة الف درهم فالت متاع
ليل من جيب معارف وفي البليغ قبل العرض والمسي بحسب المتعة
وبعد المتعة بحسب مهر المثل وفي المتعة قولان وان وجب لها نصف
مهر المثل فلا متعة وفي المنهاج بحسب متعة اذا لم يحسب نصف مهر المثل
قبل الوطى ولذا الموطوع في الاطهر مع مهر المثل وفي الصحيح درع
المرأة قيمتها وهو مذکور ودرع الحريد ثوب صغير غير باع على غير
قياس وهي تسع في بيت مورق يدر عن الفاس وهودود وروث
وحرف درعها قوتس باب كذا نصف عرس معي عرب والهودي
يدر ودرع في المنافع هي درع اي فيص وهو من المعر
الى القدم وجمار وجمار وهو ما نوري عن ابن عباس وقوله من كسوة
منها اساة الى لم يعثر حالها وهلا في النوري قال والصحيح
ان يعثر حاله ولذا ذكره المصنف في العتق ان المتعة
لكنه محروك خادم والمعجز ما تسد المرأة على راسها ذكر في الصحيح

والخادرا / اذا اراد الذي هو الملتزم والكلمة القميص فارسيان وفي المبداء قبل
 بفسر المتعة بحاله وبه قال ابو يوسف وقيل بغير حالها وقيل بحالها
 وقيل في المتعة الواحدة بحالها لانها قاهر مقام من المثل في المسعوم
 بحاله قال في الام اشارة الى اعتبار حالها وهو قوله بالمعروف فلو اعتبر
 بحاله وحده لتبين من الشرف والوضيعة في المتعة وذلك غير معروف
 بين الناس بل هو منكر ثم قال المتعة الواجب ان يراد على نصف من مثاليها
 ونصف من ام المتعة اذا كثر عند صحة الشبهة الا ان يوجب نصف
 المسعوم منها والمتعة على قدر حاله وقد اختلفوا في وجوب من المثل بعد موتها
 فلذا قد اختلفوا في وجوب مطلقا ولم يختلفوا في وجوب المسعوم ونصف
 بم / ان يراد على نصف المسعوم فلا يراد على نصف من المثل و / اتفق عن
 محمد بن داود اذ هي اقل عوض ثبت في النكاح ووجب المتعة بالفرقة
 بالايلا واللعان والركب والعيب وكل فرقة جازت من قبله قبل
 الدخول بلا سهم ولذا ردة الزوج وانما هو الاسلام وكذا فرقة
 جازت من قبلها قبل الدخول فلا يمنعها كالبردة والقبيل
 والضامع وخيار البلوغ والعنف وعدم الكفاة ولذا الوضحة
 بخيار البلوغ ولذا لو استرك من المولى او استرك وليه
 منه يسقط كله والمتعة وتوباعها من رجل فاستراها السزوع
 منه يجب نصف المهر والمتعة ان لم يسلم المهر وان استراها وكلمة
 من وكيل المولى فلا شيء فيه وان ارتد الزوج او قبلها بشبهة قبل
 الدخول يجب نصف المهر والمتعة ان لم يكن مهر مسمي لان ذلك طلاق
 حكا ذكر هذه المسائل في الذخيرة / ام / لا يجب فيها المهر ولذا المتعة
 وان اختار نفسها بخير الزوج فلها المتعة لانها من قبله ذكر
 في البدائع وقال الشافعي في المتعة استحسان ان يكون بلايين درهمها
 كما قال في الشفعة استحسان ان يثبت الشفعة الشفعة الى ثلث ايام
 قال واستحسن ان يحلف على المصنف قال واستحسن ان يحلف بعد

العصر

العصر يوم الجمعة وغير ذلك وقد قال من لا الاستحسان فقد شرع جميع
 السلف واهل الاجتهاد في الغاظم الاستحسان وقد قال في امر فاطمة
 بالاستحسان في الاستصناع ودخول الحام واستحسان المذلول عندنا
 غير معمول به اذ ليس له سند شرعي والاستحسان عندنا احد القياسين
 وهو القياس الخفي الذي ظهر لثمة فسمى استحسانا اي وهو قياس خفي
 مستحسن ذكره بعض ائمة السرخسي في المبسوط واقتول لعقم وقد
 ذكر هذه المسئلة مستوقفة في مسئلة حرم الخ اكيل قوله
 وان يزوجه ولم يسلم لها مهر ام تراضا على سميكة اي هل ان دخل بها
 او مات عنها وهو اجماع وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وفي
 البدائع لو طلق من الزوج الفرض كبر على من المثل فان لم يفعل تاب
 الفاضل ثواب في الفرض وكذا لها ان تمع نفسها حتى يرض ويسلم اليها
 ولها المتعة ان طلقها قبل الدخول بها واكثرت وهو قول اي حاكم
 ومحمد بن ابي يوسف في قوله المراجع اليه وهو رواية عن ابن حنبل
 وعلى قول اي يوسف الاول وهو قول مالك والشافعي وظاهره
 الرواية عن ابن حنبل بنصف المفروض كالمسعي وهو قول ابن عمر وعطاء
 والسعفي والشافعي واخبرني بقوله تعالى فبصف فرضتم ولف
 قوله تعالى فتعوهن والفرض المطابق تنفصال المتعاري من الناس
 وهو المقدر الذي العقد والسنن وغيره لان المطابق لا عموم له وقالوا
 كلمة ما التي هي معنى الذي / انعموم لها عندهم خلاف السطحية
 والاستصحابية وان الواجب قبل الفرض القصاص على مال وان
 حطت عن مهرها صح الخط من غير المسعوم وهو اجماع قوله
 واذا خلا بامراته وليس هناك مانع من الوطى فطلقها فلها مال مهرها
 قال ابو بكر بن المنذر في الاشرايف وابو بكر بن شبيب في مصنفه
 وابو بكر الرزقي في احكام القرآن هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وعلي بن ابي طالب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وجابر ومعاذ

وبما عرفت من الزبير وعلى بن الحسين بن المهدي بن سعيد بن المسيب
والزهري والهيثم بن التوزاعي والثوري والعمري بن حنبل واسحق بن ابراهيم
وقدم قول الشافعي وحكي انما قطب اتوجه الطحاوي لانه اجماع
الصحيح انه وقال الشيخ ابو بكر الرازي هو اتفاق القدر الاول
وروي ابو بكر بن عساي في مصنفه عن عوف عن زبارة بن ابي
قال سمعتهم يقولون فضلا خلفا الراشدون المهديون ان من اغلق
بابا وارحمي شتراف قد وجب لهم ووجبت العدة ومثله في روليم
الشيخ لي بكر الرازي وقال بسرح والسعي وطاوس وان
سبحون وان توتور والشافعي في الجديد / حيث بها المهر وال
ابو بكر الرازي وابو بكر بن المنذر وروي عن ابن مسعود وابن عباس
رضي الله عنهما مثله قال لا يصح ذلك عنها / ان في حديث ابن عباس
لشأنه سلم وهو ضعيف وقال ان قد لم في المغني وقدر
حمله عن ابن عباس خلافا لهذا وهو اقوى من حديث ابن
مسعود مقطوع بهذا قال لا والله ان خلاها في منزله فلها نصف
المهر وان خلاها في منزله فلها المهر كله ذكره عنه في الاشراف
وذكره الشيخ ابو بكر الرازي عنه انه قال ان طلاق ذلك وحكمه
كاملا في الجواهر ان طال المقام بقدر الكمال في احد القولين
كم قبل من الطول ستم وفضل بعد طول في خلوة العادة وفي خلوة
الزيادة اذ انصافا على نفي الوطى استقر عندهم
وفي مصنف لي بكر بن عساي في شيبه ما كسر اذا اعتكوا بابا وارحوا
سترا وكشف فخارا فقد وجب الصداق وفيه عن ابيهم عن عمر بن
وراد وخلاها وفيه وعن جابر اذا نظر الى فرجها ثم طلقها فلها
الصداق وعليها العدة وعنه عن علي بن ابي حمزة سلم انه قال من كشف
خلع امرأة ونظر اليها وجب الصداق وخلها او لم يدخل رواه
الدارقطني والشيخ ابو بكر الرازي في احكامه وان المرأة ليس من

وسمها الا التكن من نفسها وقد وجد منها فوجب ان سقر به مهرها كالبايع
اذ اخلاها من المسترك والمبيع وكذا اخيرا اذا خلى من المستاجر والمستاجر
فان التكن والاخر يقر بها لوجود البعض الحكمي كذا هنا وقال سرح يجب
بها العدة / اتا لها المهر ذكره في الشفيع قال اصل المتعة خادم وامسا
قوله تعالى من قبل ان يمسهن فيجوز ان يكون كني بالمسيب عن المسبب
الذي هو الخلوة ولذا لا افضا هو الخلوة لانه ما خوذ من العدة وهو
المكان الحالي وانها من حكمي عا ما ذكرنا واغلق بابا هو العصم
وجاءت الباب وباب مغلوق اخر روي ذكرها في الصحاح وعلقت
الابواب شاذ / النجاشي من رابع وفي الذم ان الاصحاب اقاموا الخلوة
الصحيح مقام الوطى حتى يقضى الاحكام دول بعض فاقاموها مقام
في حوتها كذا المهر المسمى في العقد واما كذا من المثل والمغروض وفي
حق بوتا النسب ووجوب العدة والتفقه والسكنى في هذه العدة وحرمة
نكاح اجتهاد وحرمة نكاح ليرسواها وحرمة نكاح الامر على قياس
قول لي حنيف ومراعاة وقلة الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطى
في حق الاحصان وحرمة الساب وحلها الاول والرجعة والميراث وبه
قال الثوري واما وقوع طلاق اخر فقد قيل / اتبع وقيل يقع وهو
اقرب للصواب لانه الاحتياط ثم هذا الطلاق هل يكون رجعا او باينا
قال شيخ الاسلام في بيان العدة ان يكون بائنا او في المعنى ليرجع عند
ابن حنبل ولا غسل عليها / اخرع بها عن العتم والحصل في الفقه في الايداء
والفسليم للعبادات والاحتكام الكفاية ولو قبلها او بائنا من غير
خلوة او نظر اليها عريانة تعطل او اطلع على بحرمة غير من غير
خلوة ثم طلقها فعليه نصف مهرها عندنا وعند ابن حنبل حيث عليه
المهر كما لا قول **هـ** وان كان احدهما مريضا او صديما في رمضان
او محرما في الحج فرض او قبل او عمر او كانت حايضا او قضا او صغيرة
/ احمل الوطى اجماع او صغيرا لذلك وفي السفار وعلا او صغيرا لا يمكن

جامعها وفي العتيم صغير فقد روي في الابداع لا يحل خلوة كالمهر وقال شرف
الاهل ان كان يستحي فتعزك فتعزك ان يكون وقال المحمدي بن اكره ما فليست
اكلوه صحيح اعلم ان المهر وكل باحد المهور بله بال دخول وموت احد الزوجين
وبالخلوة الصحيح على ما ذكرنا وبفسد اكلوه بموانع بله باع حميمي وشريعي
وطبيعي على ما ياتي تفصيله وهو قول شريح وايب تور واخرين وقال ابي
حنبل لا يمنع الا اهرام والصلام والكيف والنفاس وغيرها من حكم اكلوه ولا
لا يمنع المانع الحميمي كالحمة والعنه والربو والعن ما روي عن الصحابة والسلف
وعنه انه ان كل بقولنا وعنه انه فرق بين صوم رمضان في حق المقيم وبين
غيره وهذه الموانع اذا كانت فيها فالتسليم ما قص فلا يتكلم به وان كانت فيه
فلذلك اذ في وسعها التسليم ما قص فلا يتكلم به وان كانت فيه فلذلك
اذ في وسعها للتسليم الكامل بعدد وال هذه الموانع فلا يكتفي بالقاصر
والمرض المراد منه ما يمنع اجماعا ويلحق به ضرر وقيل مرضه لا يعزى عن
تكسر وقتور والتفصيل في مرضها وفي الاخير مرضها مسوع بدخلاف
واحد في مرضه قبل مسوع وقيل جميع انواعه باع على كل حال وفي
جوامع الفقه ومرضه او مرضها منع اذا كان يصح اجماع وقال للصدر
السهيدي منع جميع انواعه هو الصحيح وصوم رمضان لا يمنع بدخلاف
يلزم من العضاء والنفاس والاهرام باع في مرضه وتعلم ما منع بدخلاف
بالانفاق ولذا الاهرام بالجمرة لما يلزم في ذلك من الدم وقسا د النك
والعضاء والكيف والنفاس لغا طبعها وسرعا وان كان احدها صلا
طوعا فله المهر كله انما يباح له الاطباء من غير عذر في رولهم المسفي
قال وهذا القول في المهر هو الصحيح وفي جوامع الفقه قبل صوم التقل
بعد الر وال منع والتدرك التقل بخلاف الفرض والعضاء والربو والكيف
والاهرام وفي الكتاب صوم الفضا والمندور كما لم تطوع في رولهم لعدم
اللقا فيها وفي البدايع روي يسر عن يوسف بن الصوم التقل
وقضا رمضان واللقا رول التذور لا يمنع اكلوه وذكر الحكم الجليل

في محضه ان نفل الصوم كفرضه فان كان في المسلم روايتان وفي المنافع في
صوم الطوع واللقاة روايتان بالقطع وقال القدروري الصحيح
ان الطوع والعضاء والتدرا يمنع حكمه اكلوه والصلوة كاصوم فرضها
كفرضه وتعلمه لنعلم وفي العيون الكايف او المحرم اذا جاز بوليد
في المهر بذلك كما لا ريب في البدايع المانع الحميمي كالحمة والعنه
والربو وكخوها والسري كاصوم والصلوة واحرام الحج والعن
والنفاس سرعا وطبعها للنجاسة والنعس من الادكي والطبيعي ان يكون
معها بالث وسوا كان بالث بصيرا او اعني بوطان او نائما بالث
او صيدا عا ولا رجلا او امرأة اجنبية او منكوحه اذا اعني بحسن والنام
عنه ان يستيقظ كل ساعة او يكون مناوفا وفي الاخير اذا كان حيا
بالث اصح اكلوه ان يكون صغيرا العقل يعني من لا يشعر بذلك
او معي عليه والمجنون كالعبي وقيل مع المجنون والمجنون عليه لا يصح اكلوه
وان كانت معه زوجته الاخرى لا يصح عندنا حيفواي يوسف بن محمد
وقدر رجالة وكان قد اتي بالرقه نصفها ثم رجوعا له شام كان
محررا له ان يطامها حفصم الاخرى ثم رجوعا في فركم اكل لو كان في
البلد عشر حوار كل له وطهر اكلوه وان كانت معها امرأة او
وطها عليه حرام اصح اكلوه معها والضرر لا يبرأ ككلوه في محراب
قلت بالرقه هذا ثم رجعت عنه وروى ان طي احدي امراته
بضم الاخرى وفي الجولري لانه ويكون خلوة ومع جوامع الفقه
في الظاهر حار بينهما منع الصم كالا حبيب عداك جارية وفي الاخر
ان كان معهما كل عقوق اصح اكلوه وان لم يكن عقوقا ان كان
للزوجة فلذلك وان كان للزوج يصح اكلوه معه والمكان الذي يقع فيه
اكلوه على قسمين من ماله في اكلوه ومنه ما لا يصح كالمسجد
والطريق والاعظم والحمام وكان سدا يقول في المسجد والحمام نعم اذا
كانت في الظاهر وهي كالسكن وفي المنشق ابراهيم بن محمد بن جليل

ذهب امرأة الى رستاق فترى نعين بالليل في طريق الجاه لا يكون خلوة وان عدل
 بها عن الطريق الى مكان خال كان خلوة وتوجه بها وترك في مكان من غير خلوة
 فليس خلوة وكذا في الجبل ولو كانا في بيت غير مستقف فهو خلوة وكذا في
 سطح الدار ذكره في المسقى مطلقا قالوا اذا لم يكن حوائطه سياج او يكون
 خلوة ولذا ذكره القدوري في شرحه وعيا قاس ما في استداد في المسجد
 والحمام يكون خلوة اذا كان في ظله وكذا السطح في الظلمة وهشام عن محمد
 خلاها في بستان ليس عليه باب / ان يكون خلوة وفي الجبل عليه قبة مرفوعة
 ليل او نهار او هو بقدر على وطها فهو خلوة ولو كان بينه وبين السارين
 فليس خلوة قال ابو يوسف الصحيح للخلوة ولذا المسكن القصير محشو
 فام رايها ولو دخلت عليه ولم تكن بها ثم خرجت ودخل هو عليها ولم يعرف
 ان يكون خلوة لذا اختاره ابو الليث وقال القصبه ابو بكر يكون خلوة
 ولو ردت منها الباب ولم يعلق بها في حان البيت كنه الناس والناس
 يعود في ساحه الحائض طرول من بعيد ان كانوا مترصدين لها كالطير
 ان يكون خلوة واما الدخ من البعد والعود في السلاح من غير قصد
 للطر فلا يمنع الخلوة انها بقدر ان على الاسفال الى داوود وعلى بن سنان
 اتبع ابصارهم علمها وقد قيل لو كان البيت في دار بابية مفتوح
 اندخله احد الا نادى بصح للخلوة وفي البسراع اخلوه في الخجله والعبه
 صححه قال امراته ان خلوت بك فانت طالق فخلاها ووقع الطلاق ويح
 نصف المهر فبمسح في المحيط فسل بدخل بها اذا التفت وقيل اذا
 كان بناسه وقيل ان كانت تميمه حبيب بطريق الجاه يدخل بها والا فلا
 هكذا روينا عن محمد وهذا احتلفوا في وقت اكنافه وقيل ان حصى يبلغ
 اثم للطهارة والاطهار عليها حتى يبلغ وقيل اذا بلغ تسعا وقيل عشرين
 ويقطان انصرف للوصف والزبان مع اسما فعلا في موسى وقد
 حصر واما جاني موسى فعلا في قومه

احرق على فعلنا اذا اسكن شيت حلافا

وحسابنا ودحسانا
 وحسابنا وصوحانا
 وسحبابنا وسفانا
 وعلاقنا وسوانا
 وندامنا ونفرانا

هكذا ذكر ابن مالك ومعى عليه عريان والبان وحصان فان موسى بالثا
 وذكر ابن عصفور ان الجراد ابدت في لونه / الامر صغرم وبعس الحرم قبل
 حسان وحفاه والفرس خصانه قال ابو حاتم في كتاب الطيور وكذا
 في الصحاح للثا بابه فعلى / افعلنا قول **و** واذا خلا الجيوب
 بامراته ثم طلقها فلها كل مهرها عند لي خيفه ورق ذكره في العمون
 وبه قال عطاء وابن ليلى والنوري على اصلهم ان اللوانع الحقيقية
 والسريع المنع صحت الخلوة وهو قول ابن خنبل وقد ذكرنا ذلك اول
 وقال ابو جرحا نصف لقيام المانع الحقيقي وهو العجز عن المرض والي
 حيفه ان المستحق عليها للتسليم في حق السحق اذا وطئ غير موجود منه
 وقد استأصفت في وسعها من الكلب الذي يقام مقام التسليم فاستب
 العنن في كل المهر قال في الكواشي وليس كما لو سلمت والدروج محرم
 ارضاه بغيره او مريض او عمن / لا في وسعها التسليم اليها بعد
 رواه في هذه العوارض قل **و** قد ذكرنا ان في العنن بطل المهر
 وفي المانع المحبوب الذي استوصل ذكره وخصاته وانك القوط وفي
 المصطفى المحبوب مقطوع الذكر والكهني وفي / اسيناي والنوري
 المحبوب هو الذي قطع ذكره ولم يذرا قطع / انقيس والطاهر ليس
 بشرط وفي البسراع حكمه العنن والكهني صححه / انها بمنعان والكهني
 صححه / انها بمنعان كاع خلوة غيرها وفي العنن كخلوة العنن اقطاع
 ومثله في الخفم والعنن وفي المبسوط في اختلافه فذكر يعقوب ربيع
 اثم فوجدته عينا فالحصوم فيها المولى عند لي يوسف وعند زكري
 اليها قال / اي يوسف المولى خنبل الى ثا يد حقه في المهر فدل ان خلوته
 غير صحيح وخلوة المحبوب صح عند لي خيفه خلافا لها ولو ان امرته حيا

بولد بنت نسبه منه واسمعت كل المهر بالانفاق قولها وعليها
العده في هذه المسائل احتياط السكسانا انوهم السفل وهذا ثبت
النسب مع هذه الموانع بعد اكله وحيث المهر كما لا وان لم يخل بها فلا
عده عليها بالاجماع والعده حق الشرع والولد قال وذكر القذوركي في شرحه
ان كان المانع سرعيا محب للعده ولنه يمكن حقيقه وان كان حقيقا كامض
والصغر المحب لعدم التمكن حقيقه وفي الاستيعاب والوريك عليها العده
مع نصف المهر عند ما وفي الوريك عليها العده في قولهم جميعا بالكلية
وفي السداع لا استكان في وجوب العده على قول اي حقيقه اما على قولها
فقد ذكر الكرخي انها يجب عندها ايضا وعن يوسف ان كان سرعيا يجب
وان كان اسر فلا عده عليها وان جات بولد اقل من سنه اشهر يستنسبه
قولها ويستحب للمتع كل مطلق المطلق واحده وهي التي طلقتها
روجا قبل الدخول وقد سمي لها مهر او في بعض النسخ ولم يسم لها مهر
وفي المنافع وقع الاشتباه هنا في الاستثنا وفي صدر الكلام اما
الاستثنا فانه ذكر في المبسوط واخصر ان المتع يستحب للي طلقتها قبل
الدخول وقد سمي لها مهر اسعد الاستثنا على هذا واما في صدر
الكلام فلان المتع واجبه للي طلقتها قبل الدخول ولم يسم لها مهر
قال واكول ان المتع في الاستثنا ليست بمسحبه عند القذوركي
فقد ذكر في شرحه ان المتع واجبه ومسحبه فالواجب التي طلقتها
قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمسحبه كل مطلق الا التي طلقتها
قبل الدخول وقد سمي لها مهر او وجهه ان نصف المهر وجب لها
بطريق المتع على ما سن فلا يستحب للمتع مع متعه اخرى وفي الحفه
والغنيه ان المتع يستحب لكل مطلق لم يستحق اطلاق كل المهر
والانصاف والمراد من قوله لكل مطلق غير التي يجب لها المتع
لن سن حكمها قبل هذا فغيره صدر الكلام ومرة استثناه
عنها للصواب فاطلوا القظه الاستحياب على الواجب اطلاق الواجب

على الفرض فالخاضع لن المطلقات لربع مطلق قبل الدخول والتمهيه
والمتعه لها واجبه ومطلق بعد الدخول وقد سمي لها مهر او مطلقه
بعده ولم يسم لها مهر افا لم تنع مسحبه لها ومطلق قبل الدخول
بعد التسميه وهي التي لا سمي لها المتع كاذكرها في هذا احاصل
ما حكم الشيخ بده الدين والشيخ حميد الدين وعن القذوركي استحباب
هذا المتعه ايضا وقولها ويصف المهر بطريق المتع وهو
احياء بعض المتأخرين من اصحابنا ان اطلاق قبل الدخول يسقط
حرم المسمى وانما وجب تصف بطريق المتع فلا يسن عمره فكان من باب
الفصل المبدأ والمتع خلف عن مهر المثل في المقوضه اذ مهر المثل لم
يصف لهما لانه فكانت خلفا عنه فخص وجوبها بذلك لا يحل
فيه شي اخر وهو غير جائز في الا
وفي بعض مشكلات القذوركي ان المتع لربع واحد واجبه كما تقدم
وواحد سنه وهي التي طلقتها بعد الدخول وقد سمي لها مهر او هو فعل
البراهيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منها مسحبه وهي
التي طلقتها بعد الدخول ولم يسم لها شيئا وظاهر مثلها مع متعه مسحبه
وهي دون السنه للدين الروي بدون تسميه المهر وواحد منها الاسم
والمسحبه وهي التي طلقتها قبل الدخول وقد سمي لها مهر او قد موت
وفي البناء بعد ذكر الازواج كذا ذكرنا او لا وذكر الكرخي انها يجب
اذا لم يستحق اطلاق مهر او الانصاف ويستحب لكل مطلق في قول
اصحابنا جميعا ولذا ذكر الرازي فثبت لن المذكور في الكتاب غلط
من الكاتب وفي النهاية المطلقات على ثلاث اقسام مطلق قبل
الدخول والتسميه والفرض هي اسحق المتع والثاني التي فرض لها
الصندوق فطلقت قبل الميسر فاما نصف المقروض او نصف المسمى
في اصل العقد لا متعها في ظاهر المذهب والثالث هي التي استقبل
لها مهر بالميسر ثم طلقتها في وجوب المتع لها قولن والمتنصوص على

الحديث استحقاقها لـ ان ما سلم لها من جميع المهر في مقابل للبضع
التي مقابل العقد والطلاق فلتك هكذا بعيدة ان من وجوب
نصف المهر او نصف المفروض اذا لم يستحق المتعة فوجوب جميع
المهر والمفروض بعد الاستقلال اولى ان الاستحقاق وقوله
ان ما سلم لها من جميع المسمى او المفروض انما هو في مقابل متعة البضع
لا في مقابل العقد باطل لانه لو كان لذلك لما حلت على جميع المسمى
قبل الوطى و الا حرم على الفرض بطلها قبل الوطى وانما هو بشرط
استقلال كل المهر بالعقد لـ واذا جمعنا المطلقات فاردنا نظم
الاقوال فاداهي بليت اقول احدها / امتنع / التي طلقت قبل
المسيس ولم يوفض لها وهي المفوض القول الثاني ان لكل طلق متعة
واستبعده وهو مروي عن علي بن ابي طالب السلام الله وجهه و
العنى انجب المتعة مع الفرض ولا مع كالمسمى عند العقد اذا طلقتا قبل
الدخول وفي رواية حبيب بن ابي حبيب عن ابي حبيب عن ابي حبيب عن ابي حبيب
بعد الدخول وقد فرض لها فاما الفرض ولا متعة لها ولذا امر المثل
في ظاهر المذهب ويستحب لكل مطلق غير التي حبسها وهي الاولى
والمتوفى عنها زوجها / امتنع لها بالاجماع قوله هكذا واذا وقع
الرجل بليت على ان تزوجه الرجل بليت او احبته ليكون احد
العقدين عوضا عن / الا فاعقدان جائزان في البدائع او تزوجه
امته على ان تزوجه / الا فامته وهذه القصة فاستكه / ان كل
واحدة منها جعل بضع كل واحدة من الاخرى والبضع ليس لـ وهذا
الكوز بيعه ولا الجحان في مبر المثل لكل واحدة والنكاح
صحيح وفي المحيط صورته ان تزوجه ابنته على ان تزوجه / الا
ابنته على ان يكون بضع كل واحد منها صداقا لـ الاخرى فيقوم النكاح
ويبطل الشرط ويجب مبر المثل عندنا صداقا لـ الاخرى فيقوم النكاح
وفي الكواهر قال زوجتك ابنتي على ان تزوجه ابنتك وبضع كل واحدة

صداق الاخرى وفي المحيط لو لم تقول اعلى ان يكون بضع كل واحد صداقا لـ الاخرى
حاز النكاح بالاجماع والى ان يكون شعا ان فليس ليس كذا
ولو زوج بليت من رجل على ان يكون نصفه لفلان فلا روية في بليت
بحوز لانه لم يحد جميع البضع بشرط ان يكون نصفه لغيره فيبطل الشرط
ونصف النكاح / الله لا يبطل بالشرط الفاسدة وقيل / يجوز النكاح
لـ الاسرائيل كما لو زوجها من ابنته فان تزوجه بليت باللف على ان تزوجه
بليت باللف حاز النكاح بالمسمى فان لم يزوجه / الا ففلان تزوجه
بام مبر مبرها المولى المتعة المقصودة الذي المهر المحرم وان كانت
المتعة / الجبي / بطل مبرها عند فواتها وفي المنهاج رويها على
ان تزوجه ابنتك وبضع كل واحد صداق / الاخرى فقبل هو الشعار
فان لم يجعل البضع صداقا فالله العفة وفي البسيط فالله العفة
ولو قال زوجتك ابنتي باللف على ان تزوجه ابنتك باللف وبضع كل
واحدة منها صداق / الاخرى قال في المنهاج بطل في / الاخرى وفي البسيط
فم وجهان احدهما البطلان لـ وصحوى وهو ضعيف وفي المغني
اذا شرط في نكاح اخداها تزوجه / الاخرى فقد جعل بضع كل واحد
صداقا لـ الاخرى فليس قول صاحب المحيط والبدائع واقتوال
اصحاب / الاخرى البلية ومن قبلهم في هذه المسئلة ان كل واحد منهما
جعل بضع ابنته صداقا لـ الاخرى فهو وغلاط لا تردد / ان بضع كل
واحدة اذا كان صداقا وهو عوض عن المعقود عليه اذا اختلف
معقودين / المعقود عليه فعلى عبا رهم / ابقي هذا معقود عليه
وفي الكواشي لـ لم جعل ابنته منكوحا لـ الاخرى صداقا لـ ابنته فامضى ذلك
بمسلم منافع بضعها عليها نصف من نصيب البضع منها منكوحا للزوج
لـ المعقود عليه / ابنته حكم المهر فلزم / الاسرائيل في البضع
والانفصال عنه ياتي عن قريب وقال عطاء وعمرو بن دينار ومجول
والزهري واليوري نكاح الشعار جائز ولكل واحدة صداق

مثلا وقال الاوزاعي ان كانا دخلاها فلهما مهر مثلهما وقبل الدخول يفسخ
وليس قبل العقد ذلك كله في الشرف ومصطفى بكر بن سيبه
وقال لك والشافعي واسحق وابن حنبل ان جعل بضوكل واحدة صدق
الاوكل لم يصح النكاح ثم ان اصحاب اهل السنة اختلفوا في مذهب
ايمانهم اختلفوا في بعض الصور بالفساد وفي بعضها بالهبة
وفي بعضها بنحو الهبة وفي بعضها بالفساد وفي بعضها اضطررنا
في الحكم بالهبة والفساد ففي كواهر المشهور ان فساد الصداق
لا يفسد النكاح ومن نزع معصوب الفسخ بعد الدخول
ويجوز صدق مثلهما وقال ابن القاسم يفرم المثل في المثل والعمه
في غيره ويصل بل يفرم المثل ايضا ولو نكح عمه او خور يفسخ النكاح او لم
كالجبر واكثر نروا الميت والدم والابن والمشارد الفسخ النكاح
على المشهور واعتقد الفساد الى العقد بفساد الصداق ومثله المصوب
وبالدخول يثبت الصداق الصحيح وهو ضلوق المثل ويبطال الفساد
فصار ذلك لزوالة العيب الموجب لرد الميسر ولو لم يجعل البضوكل واحدة
صداقا الا هو كمنه على المذهب ولو سمي لكل واحدة صدقا او الفسخ
بعد الباطل اختلفوا قبله وفي السبط ما لزوجتك انتى على ان
نزوجني ابنتك فاذا انعقد نكاح ابنتك انعقد نكاح ابنتي
بطل العلقى وعليه حل العمل في الهبة عن الشعاره وهو مقياس
خدا اذا بطل النكاح للشعاره في غير العلقى لا يثبت له القياس
والمسند اكبر والاعويل اعلمها ذلك لو عن المهر البطل وشرط آخر
في النكاح بشرط فاسد وبالشروط الفاسدة لا بطل النكاح
والاستدلال في البضع ليس اشتراكا بطريق المروجه والا هو تمليك
طبق المعوضه وذلك غير متصور فليجوز الرجوع الى المهر المستعنى انتهى
كلام امام الحرمين في المفتي ان سمي لكل واحدة صدقا فانه كمال
احدها روجحك ابنتي على ان تزوجني ابنتك ومهر كل واحدة مائة او

قال مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون او اقل او اكثر قال ابن قدامه المصوب
عن احمد بن حنبل فيما وقفنا عليه محتبه وقال ابن حزم الظاهري
في المحلى في شرح المحلى نكاح الشعار باطل ذكرها بعدا ولم يذكر الفسخ
ابدا ولا انقضاء ولا صداق ولا علق ولا شيء من احكام المروجه ومهر كماله
مهر العلم بالحكم وتعليق روى ان عباس بن عبد الله بن عباس النخ ابنته
عبد الرحمن بن الحكم بن العاص بن اميه وانكم عند الرحمن بن اميه وكانا
قد جعلنا صداقا فكتبته معويه الي مروان يامر بالفرق وقال هذا هو
الشعار الذي اعني عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حزم فانفع
الاشكال علم واحمد الله في العالمين وهذا خبر صحيح واخبر الامم
الثلاثه حديثا فاعني عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعني
الشعار والشعار ان يزوجه الرجل ابنته على ان تزوجه ابنته
وليس بينهما صداق رواه الجماعة لكن لم يذكر الترمذي تفسير
الشعار ونقله ابو داود ومن كلهم نافع مولى ابن عمر قال ابو داود
زاد مسدد في حديثه قلت لنا فاعني ما الشعار قال سمي ابنته الرجل
وسمي ابنته بغير صداق قال صاحب المسقى وهو ذلك في روليه
منفق عليها وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا
شعاره في الاسلام رواه مسلم وعن عمران بن حصون عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله وعن سويد بن غفله قال كانوا يسمون الشعار
وهو الرجل يزوجه الرجل على ان تزوجه بغير مهر اما قول الظاهريه
فهو خلاص الجماع واعتد في الجماع خلاصهم وقول هذا خير
صحيح في خبره موقوف باطل انه رواه عن داود من طريق محمد بن اسحاق
صاحب المعاري وحاله مسوف والروايه المبيح عليها ليس بينهما
صداق وقول معويه يدل على ان الشعاره في التي سمي لها في العقد
صداق وهو متروك بالجماع ولذا عنده فانه يحقق الشعار عنده من
ترك ذكر الصداق وهذا من قله ديانته وتخليطه وقد ذكر من في المحلى

الجور لما في ذلك من قلب الموضوع ومن الزل والهوان والزوج بالكل وهي ملوكه
 وقوام عليها فلا يتقوم في موضع / يمكن استحقاقها وهذا يجوز على
 خدم حرا خري في الصحيح لعدم / ويجوز على خدمة الزوج
 العبد باذن سيده / انه يخدم مولاه معنى حيث كخدمها باذن وامر
 وهذا يجوز على رعي غنمها وزراعتها لعدم المنافاة / ان ذلك
 من باب العياد بمأثور الزوجية فلا منافاة والمنافاة لا يجتنب
 والمنافاة شرعا كالمنا في حيا وان في رعي الغنم والزراعة خدم نفسه
 من وجه الاشتراك الزوجين في منافع الاملاك حتى لا يقبل سهاه احداهما
 الاخر ومحرر يقول الزوج انحر عجز من تسليم خدمته لما ذكرنا وهي
 مال فيجب قيمتها كمال الاستحقاق وهذا ان خدمه كحر الزوج ليست
 حقيقة بالواستحقاق فيبطل لانها انما تصير بالالفرون وانما حجة
 عند استحقاق عندها والاشفاق بها فعدم الاستحقاق يلحق
 بالعدم او لا يستحق فيبطل فاشبهت النكاح على المحر واختار
 في المثل وفي بعض النسخ لا يستحق فيبطل فاشبهت النكاح على المحر واختار
 بالسها ونظر الخدم ورعي الغنم استيجارا / ابن اياه لخدمته / يجوز
 ورعي غنم يجوز ذلها في الكواشي والعبد مال لنفسه فيلحق بمنافع
 بنفسه وفي المحرط ويجوز اصداف منافع الاعيان كاللور والعتار
 والكوان لانها لا يقوم عند الناس ولو تزوجها على خدمه حرا خري
 فالصحيح محرم ورجوع على الزوج بقيمة خدمته وعلى رعي غنمها وزراعتها
 ارضا يجوز في روليه والجوز في روليه وفي المريعين في دوايتان ولو تزوج
 عليها خرا او مكاتبه / يجوز ولا بعد قيمته / ان المنع من جهة الشرع / لا
 من جهة المال بخلاف عبيد الغنم حيث يصح النكاح وحيث تمت / ان
 عتبه قابله للملك بالاجارة فيجب قيمته عند عدم الاجارة خلفا
 عنه والمنافاة / انهم هم المثل ان المسمى بالخلاف المحر والمحرير
 وفي الجواهر تنوعها على ان خدمها ماله معلوم او يعلمها القران وبعض

لمنعه ماله وكرهه ابن القاسم وعنه اذا لم يكن صداق المنافع فصح قبل
 النكاح ويصح بعده ثم المثل ويسقط الخدم ولو خدمها رجوع عليها
 بقيمة الخدم واسد علم قول فان تزوجها على الفقبضها
 ووهبتها له وقبضها ثم طلقها قبل الدخول / رجع عليها بمجسدية
 وكذا لو كان المهر مكيلا او موزونا خري في الذمة فان لم يقبض / الف
 حتى وهبتها له ثم طلقها قبل النكاح / لم يرجع واحدهما
 على صاحبه بشئ في قولهم جميعا وفي القياس يرجع عليها بنصف
 الصداق وهو قول زفران سلم المهر له / ابن اياه واليه فلا يبرأ عما
 يستحقه عليها / اطلاق واختلاف في الاسباب كاختلاف الاعيان
 التي انشأ من مال هذه الجارية هي لك وقد وهبتها له وقبضتها
 بحكم الهبة في المهر بل روجتها / الحمل له وطهرها لا خلاف في السبب
 ولذا لو وهبت المرض عند احد اسم وسلمه اليه ثم وهبت الموهوب
 له / اخيه ثم مات المرض فان الاخر الواهب يضمن اخيه نصف قيمته
 وان سلم جميع العبد له / انه لا يسلم بضمه له / لرب بل بالهبة واختلاف
 السيد في قول من له اختلاف العيش ووجه الفسخ / ان
 انه وصل اليه عن السيد بحكمه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته
 من نصف المهر فلا يملك با اختلاف السبب عند حصول المقصود في
 باع فاسدا وقبضه المشتري ثم وهب للبائع / يضمن قيمته لحصول المقصود
 ولا اعتبار باختلاف السبب بخلاف لو وهب لثالث فوهب الثالث
 للبائع فان المشتري يضمن قيمته للبائع / انه لم يصل اليه من جهة اخيه
 الموهوب له بالهبة او يقول اذا اجتمع قبضتان واجبت وتبرع بعمل
 القبض من الواجب لقوته ولما فيه من خلاص ذمته وخروج حره
 عن عبادة الواجب ففي مسلم الكتاب وهب المشتري وصل من الحكم
 المستحقه ولذا قد اجتمع قبضتان واجبت وتبرع بخلاف الباقين / لا
 والبالت بخلاف ما لو اشترى جارية من رجل وهي في يد ثالث يدعيها

لنقسم وبعدها ثم وصلت الى المستر من ذي اليد غير البايعة بهبة
او صدقة او امانة او امانة او ودعة او غصبة هامة لا يرجع
بالتمن وان وصلت اليه من ثلث / انه يصدر طلاق هذه الاسباب وانما
ملكه حكم الشري و / لذلك تقدم من المسائل ومنه قاضي خان
قال لك على التمن من هذه ايجابه التي استترتها منك فقال المقوله
هي جارتك ولي عليك الف درهم بسبب اخراجه المال / انما هما
على الدن وان اختلف سبب وفي الجاهل قال لك هذه الف وديعه
او مضاربة قال المقوله ليس عندك وديعه / امضايه بل اقضياها
فله اخذها وان لذيبة / انما اقضياها على العن ولو قبضت حسن بهم وهبت
الف المقبوض وغيره / وهبت الباني ثم طلقتها قبل الدخول بها لم يرجع
عليها بشي عند لي خيسم رحمه الله عليه وعندهم يرجع عليها بنصف
ما قبضت انما لو لم تقبض شيئا حتى وهبت لكل / ان يرجع عليها
بشي ولو قبضت لكل ثم وهبت له يرجع عليها بنصف الف فاذا قبض
لنصفه / الف وحب ان يرجع عليها بنصف او قبضت اعتبارا للعض
بالكل وان هب للعض خط وهو يفتق باصل العقد عندنا يرجع
من ان يكون سراف كان المقبوض كل المهر حكاه في الكواشي الذي
يدل على انه يقع عن اجهة المستحقه هب المقصود من المقصود
منه واطعام المقصود فان ذريرا بذلك يجعل رد المقصود
وان لم يعلم له ما له فان قيل سفسف ذكرته كخط البايع عن
المستر في بعض التمن اذا اطلع على عيب يعضه مثل الحوط فانه
يرجع على البايع بنقصان ولا يلتقي بالخط عنه ويجعل اختلاف
السبب كاختلاف العن ف ان الحوط خارج عن التمن والرجوع
بنقصان العيب يكون من التمن فلا يقوم الحكم مقام العيب والله اعلم
فان سفسف قد جعل الم صدقة على ندين صدوق عليها وفي حرام على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم جعله ما اعطيه من خالص رسول الله صلى الله عليه وسلم

هبة وجعلته ذلك المال بعينه جلالا له بعد ان كان حراما عليه فقد جعله
اختلاف السبب كاختلاف العن ف انما كان بينهما ما ليس هو
واسطه صار كوضو له من المال في البيع الفاسد على مقدمه وكن
انما لم تعتبر السبب اذا رجع منه الى الحكم الاول ما اذا ملكه
غيره اعتبرناه وطنا قلنا المستر في شرا فاسدا اذا مضى البيع
ملكه و / ف جعل له اكله و / او طي اكله و / / انما فاسد ما اذا ملكه
من بالث حل له كل ذلك ف ف قول لي خيسم ان مقصود الرجوع
ما اطلق قبل الدخول سلم نصف المهر له بغير عوض وقد حصل فلا
يستوجب الرجوع و / انه قد عباد اليه المهر الذي كان في ذمته بسبب
الاستوجب الصان وهو الهبة وفي الوبري اذا وهبت البعض
قبل البعض وقبضت الباني ثم طلقتها قبل الدخول بها قال ابو
خيسم رحمه الله عليه ان وهبت النصف والآخر لا يرجع عليها كالعن
وان وهبت اقل من النصف يرجع عليها بنصف النصف ولو كان
زوجها على عوض فقبضته ولم يقبض فوهبت له ثم طلقتها قبل
الدخول بها لم يرجع عليها بشي وفي القياس يرجع بنصف قيمته وبه
قال رفروحة الاستحسان انه وصل اليه من المستحقه
ما اطلق قبل الدخول لم يقبض في الرد ولهذا لم يكن لها دفع غيره
مكانه بخلاف الدن و اختلاف اجماعه من زوجها ولو تزوجها
على حيوان او عرض في الذم فكذا لا يكون / ان المقبوض متعين
في الرد وفي البايع في هب المهر قبل القبض عينا كان او دينا وتعد
اذا كان عينا / الرجوع له عليها اطلاق قبل الدخول بها عندنا
السلته وقال رفروحة النصف في الدين قبل القبض ويصير
قابضا وفي الوبري في الدين دون العن ان هب الدين قبل الدين
استهلا له وبه يصير قابضا وفي الوبري لو كان المهر عينا كالمكيل
والموزون باعيانها او الغروض او الحيوان باعيانها او بغير اعيانها

لم يرجع عليها بشي لعين في الرد في اطلاق قبل الدخول ولذا في البداع
لو كان المهر دراهم او دنانير معينه او غير معينه او مكيلا او
موزونا اخر سوى الدرهم والدنانير فقيضت له وهيته لم يملكها
قبل الدخول يرجع عليها بمثل نصفه لعدم تعيينه في الرد وفي رد
في الدرهم والدنانير المعينه يرجع عليها بشي وعلى اصله في عينها
فان قيل العقود والفسوخ وفي الجامع الصغير المثل
العين في الرد اذا كان في الذم بل له ان يرد مثله كما لدرهم وقيل
بقدم ذلك في اول المسئلة وان عينه لم تكن واحدا فله ان يرد
واحدا بالفسخ ولو تعينت العين للمهر عينا فاحشا في يدها لمع
المردم وهيته الزوجها كان له ان يرجع بنصف قيمه المهر وقت
قبضها كانا وهيته المهر لعدم تحريم رد النصف المعيب لجل
العيب وفي المسئلة بخلافه العيب ان لم ينقطع حقه عن العين
لأنه يجوز له تركه مع العيب فلم يكن يعلقه بالعيب فلم يكن الواصل
اليه يرجع فيه في اجزائه ولو وهبت صداقها له قبل الدخول
فله الرجوع في المنهاج لو كان الصداق دينارا برائته لم يملكها قبل
الدخول لم يرجع عليها بشي على المذهب ولو كان عينا فوهبت له
لم يملكها فالاظهر ان له نصف بذله وعلى هذا لو وهبت له النصف فله
نصف الباقي في بيع بدل كله او نصف الباقي وبيع بدل كله وفي البسطة
هل منع رجوعه به في قولان وان كان دينارا فله يسقط بآثارها
فمنه طبعان احدهما القطع باستناع الرجوع بالعقد والثاني ظرد
القولين وحده الرجوع ان النصف لم يرجع اليه بالسطر فاشبه
الرجوع اليه بالبيع ولو وهبت له نصف فان قلنا اهيته الكل يمنع
الرجوع يرجع بالنصف وان قلنا اهيته يمنع الرجوع بقيته اجوبه
الرجوع في نصف الباقي وهو بيع الحمله وهو قياض الاستناع والثاني
ينحصر الموهوب في حقه فترجع بالنصف الباقي ويكون الكل له والثالث

الموهوب

الموهوب في حقه فلا ترجع بشي من الباقي وكانه عجل اليها ما لم يستحقه
وفي المعنى عن ابن خبيل قوله روايتان احدهما يرجع عليها بنصف
ومنها وهو احياء لى بكر كاليوم منه والهيته من احياء بمهية
الاجني له والباقي لا يرجع عليها وهو قول مالك والمزني وان وهبت
نصف العين ان قلنا لا ترجع في هيته الكل يرجع هنا في ربعه وعلى
الاخرى ترجع في النصف الباقي منه قال المزني وفي الاسراف مال مالك
واحمد لا يرجع عليها ولا تؤول ويرجع عليها بنصف قبضها او لم
يقبضه ولا الشافعي والعراق لا يرجع ولا تصرفها قولان وفي
البداع لو كانت حيا لم يولد بعد البض او حيا عليها فوجب
فيها ارش او كان شحافا ثم ودخله عيب لم وهبت له لم يملكها
قبل الدخول يرجع عليها بنصف القيمة لا يطاع رجوعه بذلك فلم
يعد اليه ما يستحقه بالطلاق وقد ذكرنا مثله قبل هذا ولو كان
الزيادة في يدها او موهبة على السحر فوهبت له كان له ان يصونها
نصف قيمه الاصل عندهما خلافا لحدسنا على ان الزيادة المتصلة
بمنع النصف عندهما وعند محمد لا تمنع وانفقوا على منع المتصلة
فالصاحب بالمسوط الا عند زفر والهيته بالمستتركي سرافا فلا
فان البائع ليس بمرور بزيادة المتصلة والمتصلة ورضاها تطير
الطلاق في ضمان الاصل كله وروى ابن سباع عن علي بن يوسف انه
يرجع الى الزوج فيها الاصل والزيادة لانها من اصل خلاف
الطلاق فانه محل ووجه الظاهر انها ملك الاصل بعقد
ملكها تاما وحدث الزيادة على ملكها التام وفي الوبري الزيادة
المتصلة والمتصلة قبل القبض بنصف مع الاصل ونحو ذلك
بعد قضاء وانما عتق من زوجها او وهبت بعوض رجوع عليها
بقيمه بنصفه او بمثل نصفه ان كان مائلا لانه عا د اليه بسبب وجوب
الضمان بخلاف الهيته بعوضه ولكن يستحق عليها بعوضه وقد

سلم له بعوض ثم ان كانت باعته منه قبل القبض فعليه نصف قيمته
يوم البيع لدخوله في ضمانها بالبيع **قلت** وينبغي ان يصير ايضا
تقسيم العقد ان تضمن بنفسه وهو قيمته كما في الغصب وان
كان بعد القبض فعليه نصف قيمته يوم القبض لدخوله في ضمانها
وفي الميراث لو اذدادت زيادة متصلة قبل القبض كالولد
والثمن والارض والعقد نصفه لاطلاق قبل الدخول وبعد القبض
لا نصف ونصف قيمته الاصل يوم قبضت وكذا الموارثت
او قبل ان تمت جميع قيمه الاصل يوم ولم يخلد لقا والمصلحة
نصف قبل القبض بالاجماع والكسب والعلة والموهوب للمرأة
عند خي خيفه رضي الله عنه وعندهما بنصف مع الاصل والزيادة
والمصلحة لو هلك بعد القبض بنصف الاصل لزوال المسابغ
وفي الميراث لزيادة المتصلة والبناء في الارض يمنع النصف بالاقا
وفي المسوط واما الزيادة المتصلة كالسمن والحمال وانجلا اليسار
والولد والثمر المتصلين في الزيادة المنفصلة عندهما وعند
محرور وفر بنصف مع الاصل واعتبر النكاح بالبيع فان من اشرك
جارية بعيد وقبض اياها وهلك العقد قبل الفسخ وقد كانت
انجابها اذدادت زيادة متصلة ليست ردها مع زيادتها وكذا لو
رده المسترك بعيد ليست ردها اياها من زيادتها بخلاف المتصلة
ولان الزيادة المتصلة بمنزلة زيادة الشعر اذ يبيع ووصف
لاصل فلا يمنع والجواب عن البيع فا كصح ان الزيادة المتصلة
منع عندهما فتنه البيع من الاصل وما ذكر من الماذون
قول محرر وقد نص في الميراث انها بمنع الفسخ بالتحالف عندهما
كالمتصلة ولو حدثت الزيادة في يدها
قبل الدخول بنصف مع الاصل اذ رده بنصف قبل الزيادة مستحق
عليها فيسري الي الزيادة كالشتر اشترافا فاسد ليس ببيع

بزيادة المتصلة والمتصلة **ووجه** ذلك ان حق الشتر اذ
فيه من الشتر كفسرك الى المتصلة والمتصلة ولا في المنع بذلك تقرير
فساد البيع والواحد رفعه وابو حنيفة يقول السيد ملك الكسب
اما قبول العقد الهبة او جيل به نفسه او اكتسابه بالاحتطاب
والاحتشاش وكل ذلك في ملك الزوج وشي من هذه الاستحباب
لاستيفاء لطلوق وقد يتر ملكها بها ثم يبطلان ملكها في المكاسب
لاستيفاء ان لم يلحق في الملك بذلك السيد خلاف الزيادة المتصلة
مع الاصل انها جز من سر كاي لم ملك الاصل كالولد المولود في
الكتابة يصير مكابيا وكسبها لا يصير مساعا ولا يقابل شي
من الثمن ثم الفسق بين البيع والنكاح وبين الهبة حيث لا يمنع
الزيادة المتصلة من الرجوع في الهبة وسلم الموهوب لم يخلو
البيع والنكاح ان الهبة عقد يتزوج والبيع والاكاح عقدا معا
فلو اكتم الحكم الردي في الاصل بقي الزيادة سالمة للمسترك والزوج
غير غرض في عقد المعاوضة وهو جز من الاصل فلا يجوز ان
سلم الملك للمقلد في عقد المعاوضة بغير عوض بعد رفع عقد
المعاوضة من بينهما ولا يجوز ان يكون الزيادة للبائع والزوج اذا لم
يكن موجوده عند العقد حقيقه وجها لان لم يرد علمه عقد
قبض له سبب عقد فبقدر بنصفها فوجب نصف القيمة للزوج لذلك
وفي البدائع الزيادة في المهر اما ان يكون متصلة بالاصل او منفصلة
والمصلحة اما ان يكون متولده منه كالسمن والكرو والحمال والسمع
والبصر والبطق بياض من العين وزوال الحرس والصم والسجود
اذا انعم والارض اذا زرعت او عيرت غير متولده منه كاللوب
اذا صبغ والدار والارض اذا بنى فيها بناءا والمتصلة اما ان يكون
متولده من الاصل كالولد والصوف والوبر والشعر والتمر والزرع
كل ذلك بعد الفصل او في حكم الارش المتولده كالارض والعقار وغير

منزول ولا في حكم المنزول كالهبة والصدق والكسب فان كان المهر في
يد الزوج فالمنزول والمهر متصل كانت او منفصلة وينصف
مع الاصل اطلاقا وغير المنزول والمهر ان كانت متصلة منعت
بنصف الاصل وعليها نصف قيمه الاصل يوم الزيادة لانها نصيب قابضه
بالزيادة والمنفصلة لا تمنع بنصف الاصل والزيادة لها عند كي خيفه
وعندهما نصف مع الاصل والكل مهر وان كانت بعد القبض وقد
ذكرنا وجه القولين في المحيط وقال الشافعي بنصف الاصل دون
الزيادة وفي المنهاج لها زيان منفصلة وخيار في المتصلة فان تحت
قنصف قيمته بلا زيادة وان تحت لزوم القول فان زاد ونقص كلي
وعبد وطول نخله ويعلم صيغ مع عيب فان انفقت بنصف والا بنصف
القيمة وحل لم يسم زيان ونقص وقيل في البهيم زيان زيادة
في الجواهر اذ حصل في المهر وزيادة محضه او نقصان محض او زيادة
من وجهه ونقص من وجهه فالزيادة لها والنقص عليها وقيل للزوج
وعليها وهو بناء على اختلاف في استقرار ملكها والعقد على الكل
وعدم استقراره في المعنى اصدقها غنما فتوالد ثم طلقها قبل الدخول
كانت اولادها لانها نكاحا ملكها وقد ملكت المهر بالعقد ورجع بنصف
الاهبات الا ان يكون قد قصتها الولاء فيصير من نصيب قيمتها
يوم العقد ومن احدثها ناقصة كالسواك والشافعي وينصف قبل
الولاء قبل القبض وبعد وفي احوالها اذا ولدت ضمن قيمته نصفه ولا ينصف
فيلا يفرق بينهما وبين ولدها وان قلت فله نصف قيمتها للزيادة والنقص
ولو اصدقها ارضا فسد فيها دارا او ثوبا فصبيته ثم طلقها قبل الدخول
يجع بنصف قيمه الارض ونصف قيمه الثوب يوم اصدقها الا ان يعطها
نصف قيمه البناء والصبي فان دفعته اليه نصف الجميع بالزيادة فغلب
قبوله وان تركها نصف قيمه البناء والصبي كان له النصف في كل الفاقص
منهم انما يكون هذا بالراضي والاول غير صحيح لان احدا لا يحرم على ملكه العبي

وفي المبسوط لا يرد المهر على الزوج بعينه لسر سوا كان قبل العقد او
حدث بعده قبل قبضها وتحتد كفر والشافعي بالنسليم
خلاف الثوب وهو قول ابن حنبل ومالك والشافعي ان لا يخلوا بعد الرد
اما ان يحب قيمته او مهر المثل على اصل الشافعي اوجه الاول ان ليس
يدخل تحت النكاح فلا فائدة فيه والعين عند الوجه الجواب هو
المثل انه تعدد جدا على ما ياتي بخلاف البيع فانه ينفسج بالرد ويجب
رد الثمن والنكاح لا ينفسج وفي البدائع يرد في المثل انه يزوج ويرد
بالعيب الفاحش وهو كذا وجوه خمس احدها ان يكون
بافه ساويه فان شات اختته واشتت لها وان شات ضمنه فمتم سالما
يوم العقد وعن رويهم النقصان كالعصب وبانيه ان
يكون بفعل الزوج ويحرف فيه فان اخذت العين ضمنه النقصان
وروي عن يوسف عن حنيفة انها لا ضمنه النقصان كالمساوي
التي مضون بالعقد كالمبيع ووجه ظاهر الرواية اعتبار الجور
بالكل بخلاف البيع فانه لو ائلف الكل لا يضمن شيئا لان في البعض سيطر
حصته من الثمن وبالله ان يكون بفعل المهر فهو كالمساوي في ظاهر
الرواية ان فعله بنفسه هدر في الرهن وعن حنيفة كفعل
الزوج كالعصب وراعيه ان يكون بفعل اجني ويضمن النقصان
ويست لها الخيار للتخير فان احدث المهر رجعت على الجاني بالنقصان
وان اختار رت ضمن الزوج قيمته رجع الزوج على الجاني بقدر النقصان
وان اراد ان تاخذ العين ويضمن الزوج النقصان فليس لها
ذلك لعدم صانع وخامسها ان يكون بفعل الزوج فتصير به
قابضا وان كان العيب بدرا لوجهه وقد طلقها قبل الدخول فهو
ايضا على خمسة اوجه بافه ساويه بخير كسر ان شات ضمنه نصف
قيمته يوم قبضت بعد الرد كقبضت وان شات اخذ نصف العين
ناقصا من غير ضمان وفعل المهر كالمساوي وكذا بفعل الزوج لانهم صا

ملكها وبفعل الاجنبي بحيل المضان عليهم فيكون زيادة مقصوده ورجع الزوج
عليها بنصف القدر يوم قبضها وفعل الزوج لفعل الاجنبي انه حسانه
على كل الغير وتمنع النصف وان كان بعد الطلاق ياخذ الزوج قبل
نصف مع نصف النصفان كالبيع الفاسد ويلزمها ان النصفان
ان كان باقية ساوية او بفعل المهر او بفعلها / انه مضون عليها بالقبض
والاوصاف يمين به كالمغصوب وبفعل الاجنبي بحيل الارش وهو زيادة
مقصوده وقد ذكرنا حكمها في المسحوق ووقع في المختصر ان العيب
في يدها قبل الطلاق وبعد سوا في حكم وهو غلط وفي ابحاث خيار
نحو الطلاق في النصف كونه الكل وفي فعل الاجنبي بالقبض فلهذا
لهذه العشرة اوجه بقرينة لم يذكرها وهي ان يخرج الوجه الخمس
او الرابع او الثالث واسنان منها قبل القبض قبل الطلاق او بعده وبعد
القبض بعد الطلاق او قبله ولذا احتج الزيادة والنقصان في المهر
قبل القبض قبل الطلاق او بعد الطلاق والتميز في الصداق قبل
قبضه جائز وفي السبب يضرها قبل القبض باو على قولها ان اليد
غير نافذة على قولها ان العقد وهو الصحيح في المهر وفي المهر العيس
المضون ضمان عقد وفي قولها ان يدعي على الزوج لا ينعى قبل قبض ولو
بلغ في يده بحيل المثل فلهذا ينبغي ان يجوز نزعها على ضمان العقد
والاستقبال القبض وقياسه على البيع فاطل لان المنع منه في المسحوق بالقبض
وليس النكاح كالبيع / فهو والمعنى لان البيع معاوضة وان كان خلاف
النكاح والمعنى فيه عرر انفسا العقد الثاني هذا لان البيع في يد
البائع اذا لم يبيع / القول يتقسم به فيقسم الثاني والنكاح / استحقاق هذا لان
المهر قبل القبض ولا ينعى من المهر فلهذا معنى منعها من بيعها والنصف
فيه بلا دليل ويجوز ان يكون ضمان يدها لان ضمان اليد عندها اما بالغصب
ولم يوجب الغصب من الزوج وان يد الغاصب عاونه على غصبها
في كل وقت ويبدأ الزوج في المهر تحق فيكون يده يد غصب غير تبرها

ولو كانت يد غصب لغصبها وزيادة المهر من ولدا وتمر لا يدخل في ضمان
الزوج على ضمان العقد ولذا على ضمان اليد لا الا اذا اصاب
بالغصب ولا يستقيم على ذكرنا واما ما اعاد به على اصله ان يد
المستعير يضمن على بعض الاحوال / ان يده يد تقسم بسنن بالعين
المستعارة والزوج لا يسفونها والعاديه اياحه المتعده المستعير
من الغير ولا اياحه ههنا ولا تصرف طل ان يكون يد الزوج يد استعارة
والغرض والعاديه بل اولى فان يسفوعينهم ويخرج من ملكه يادن
المفوض والمعين وان يعيب المهر فيقبل القبض فاختيار طالع القولين
وهو يود ضمان العقد وفايد ضمان العقد انها لو فسخت رجعت الى مهر
المثل وان اجازت كفت بالعيب بلا ارش وعلى ضمان اليد ان فسخت
رجعت الى قيمته وان اجازت طالت بالارش والعيب وان اطلعت على عيب
فدبر فحله على ضمان العقد حكم البيع وعلى ضمان اليد ان فسخت رجعت
بالقيد وان اجازت ترددوا في الارش وان عيب المهر حكمه فلهذا
حالات يحكم بها وبصريح واختيار طالع واختيار الاجنبي بحيل الارش
عليها ويستطاع اختياره فان فسخت طالت بالارش وبمهر المثل على ضمان
العقد ولم يطالب الاجنبي ولا اذا اجازت طالب الاجنبي حكمه على ملكها
وعلى ضمان اليد ان فسخت طالت بالارش وبمهر المهر وسلم المهر
وطالب الاجنبي وان اجازت طالب الاجنبي حكمه على ملكها وعلى
ضمان اليد ان فسخت طالت بالارش وبمهر المهر وسلم المهر ولم يطالب الاجنبي
بالارش وان اجازت طالت بالارش وبمهر المهر وسلم المهر وسلم المهر
على الاجنبي / انه قد رافضان عليه وحكمه الزوج على قولها ان العقد
هي كالمساوي او جنايم الاجنبي وفيه خلاف على قول
يرجع الى قيمه المهر سلم ان فسخت وطالب بالارش ان اجازت وفي
المعنى حكم المهر حكم البيع ان كان مكيلا او موزونا / يجوز طالع النصف
فيه قبل قبضه واعداه / احتج الى قبض وذكر القاضى منهم لم يجوز النصف

في المهر وبدل الخلع وكل ما لا يتقبح العقد به لا كره ونقض احد على جوارحه
المراة مهرها لزومها وهو ترك ونقصان المهر في بدنها غير مضروب
بعد الطلاق وان كان البضع او النكاح قبل الطلاق تجب عليها الفان
عنده وخالفوا في هذا التفصيل وفي المعنى بل على لزوم احوال
بفعلها وهو بضع وبفعل الزوج ضمن قيمته على كل حال وبفعل اجنبي
كذهبن وبافه ساويه وقد ذكرنا التفصيل فيه وفي احوال المهر من مضروب
في بدنها الزوج كالباع في بدنها قبل البضع ولو تلف في بدنها لم يقع
الطلاق قبل البياق فالحكم ان لا يعاب عليها منهما ولا يعاب عليه
ولا يعرف نعيته من هو في يده ان لم يقم بينه هلاكه وان قامت في اثبات
الفان على صاحبها ويقيم خلافه من اصبغ ومحمد قول قوله
وان تزوجها على الف على ان اخراجها من البلد او على ان لا تزوج عليها
فان وفي الشرط فلها المسمى وان تزوج عليها او اخراجها فلها مهر
مثلا وفي المسمى يريد به اذا سمى لها اكل من مهر مثلاً وفي المسمى
والخف ان كان المسمى مهر مثلاً او اكثر فلا شيء لها غير ذلك وان كان
المضمون الاكاهديه ومحوها فلها مهر مثلاً وان لم يكن الاطلاق
امراة اخري او على ان اخراجها من البلد فليس لها الا المسمى وعندنا
مضى كان المضمون اليها فيه عرض مخفي فعند فواته بكل طاهر مهرها
وان لم يكن لها عرض مخفي لا بكل مثال الاول بزوجها على ما به وعلي
ان يعق اجاها بكل عند امانه ولو تزوجها على ما به وعلي ان يعق
اجنبيا لا بكل وهي مسألة الزيات وفي المعنى الشروط في النكاح
اقسام ثلاث القسم الاول يلزم الوفاة وهو ما يعود تنعم اليها وهو ان
لا يخرجها من دارها وبلدها او لا يسافق بها او لا يتزوج عليها او لا ينسك
عليها هذه الشروط يلزم الوفاة فان لم يف فلها فسخ نكاحها بزوج
ذلك عن عمر وسعد بن ك وقاص ومعوين وعمر بن الحارثي وفيه قال شيخ
وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطا ووس والاوزاعي واشعق وابطل

هذه الشروط الزهري وقتادة وهشام بن عروة والليث والثوري
والكوفي والشافعي وابن المنذر قال ابو حنيفة واصحابه لكن يعمل لهم مهر
مثلاً ان قصت منه بسبب هذه الشروط وفي المجمل ان تزوجها على ان
لا ينسك عليها او على ان لا يدخلها او بشرط هب او بيعا في النكاح فالعقد
بذلك مفسوخ وعن عقيبة بن عامر قال لا يسوئ الله صلى الله عليه وسلم
احق الشروط ما استحلل به الفروج رواه الجماعة والظاهرية
الاجماع لقول طواهر الاحاديث من غير نظرية في المعنى فكيف افسدوا
الانكح بالسروط التي جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم احق
بالوفاء بها لا معارض ولا دليل ولا شبه فلا يلتفت الى قولهم وان شرط
عليه طلاق ضربها لم تقع الشروط ووافعنا عليهم ان جنبل وفوق
بان النبي صلى الله عليه وسلم ان بشرط المراة طلاق اخنها رواه البخاري
من حديث ثي هروقة رضي الله عنه والناهي يدل على فساد المعنى عنه
والنكاح قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
ولو كان ما به شرط وتلك الشروط ليست في كتاب الله اذا لم
لاقتضها واما لعلهم المسلمون عياشروهم الا بشرط
احل حلالا احراما او حرم حلالا وهذه الشروط محرم حلالا وهو
التزوج عليها والسري والمساخرة بها وغيرها فكانت مردودة
كالوشرطت الى الاسلام نفسها وحديث ثي هروقة حم عليه لانه قد افسد
والعلاء واحترجه من عموم حديث عقيبة بن عامر المذكور بسبب
الناهي فالشرط الذي حرم حلالا انتهى عنه بالشرع وجواهره بان لم يحرم
حلالا وانما ابنتها طاهر فسخ نكاحها فلها فسخ نكاحها
عند عدم الوفاة بطلان شرطها مع ان ذلك على مدغم ضعيف من وجه
احدها ان الناهي على فساد اسحق طلاقها بالشرط وهو غير مستحق
بالجماع وهم ائمة يشيرون لها حينا بالفسخ والحدس لا يمنع ذلك كما قالوا انهم
لا يشيرون حرم التزوج والسري وانما يشيرون لها حينا بالفسخ به فانها

ان الله انما ورد في استراط طلاقها ختها او لانهم من ربي طلاقها الذي
عن طلاق كل امرأة استراط طلاقها لو جهن الاول ان لا يلزم من بقاء
بوت لكل والتالي ان في تزوجها بزوج آخرها واستراط طلاقها
وطيفها لرحم من الخن وفي حرم خلاف الاجنبي وان كان مذهبهم
فيه ابو الخطاب الحنبل وهو كما سراط ان اسرع عليها بالهشام
المعاضد بما ذكرنا من الاحاديث والقسم الثاني ان طلاق فيه الشرط
وهو النكاح مثل ان لا يسترط ان يكون طلاقا متروا ان اسبق عليها
او ان لا يطأها او يعزل عنها وان لا يكون عندها في الجمع او ما
وليلة او شرط لها الهاء دون الليل او شرط عليها ان يسبق عليه
او يعطيه شيئا من الهاء هذه الشروط كلها باطلة لانها مقتضى العقد
ولا استراطها عند العقد يتغير استقاط حقوقها لا سيما بعد العقد فكان
استقاط قبل وجوبها وقبل العقد سبب وجوبها فصار كاستقاط الشئ
شعبه قبل البيع والنكاح صحيح في الصور كلها ان لم يطل بالشروط
الفاصلة في البسيط ان شرط الامتناع مشروطا او شرط طلاقها
بطل النكاح وفيه وجه انه لا يبطل وزعموا انه محل بقصد العقد
فلهذا راسا هم يزعمون ان الطلاق المعلق بالملك او بالنكاح لا
يقع فالطلاق الذي لا يقع كيف يحل بقصد النكاح وهذا خلف ولذا عدم
النكاح لا يخل بالنكاح فانه يجوز قبل النكاح على الدوام برضاها ولو كان منها
له او خلاصه لما حاز تركه بالرضى ولو كان وجهه ونراحيها على بقا النكاح
او بطلت زوجه او رضيت ان يبقى النكاح بينهما قال ولو شرط لها ان
تخرج من الدار بمساكن او لطلقها او شرط عليها ان يجمع بينهما وبين
ضرتها في مسكن او لا يقسم لها او لا يسبق عليها لا يفسد النكاح بذلك
ولكن يفسد به الصداق **قلت** ولا يفسد به الصداق ايضا لان الصداق
في الجواهر عن كل لو شرط شرطا ينافي بمعنى العقد بشرطه لان
يقسم لها فهو فادع في العقد وينسخ قبل الدخول وان كان ابو بكر بن المنذر

في لاسراف غير ثلث كل قبل الدخول وبعده قال لا يخلو من ان يكون صحيحا
او فاسدا فلا يعني لاشياء النكاح بدخول رجل على غير زوجته ومذهب
مالك في القسم الاول لقول الحسن او قال قد اسرى على الفاضل ان ينفى للناس
عن ذلك وان لم يزوج الرجل الا على دينه وامانته وكل شرط في العقد غير
لازم الا ما كان تمليك او ميثاقا فان كانت مضمومة من صداقها لا يخل للشرط
بطلت به قبل التعيين وفي المردون ابرح وان كانت عينة مهر اسقطت
بعضه رجعت به ومن لم تزوج النكاحيات حاد بن سليمان وابن
شيرين وكان الحسن ابري باسا ان تزوج الرجل على ان تحصل له من
السهر ما ما معلوم والقسم الثالث ما يبطل النكاح وهو الماقتضى
النكاح ونكاح المتعة واستراط اختيار وهذا المعلق او بطل
زوجته ان رضيت راسا او فلا ان وان جيت بالمهر في وقت المهر والا
فلا نكاح يثبتا وذكر ابو الخطاب في وفي خيار الشرط ورضي
امها او فلا ان راسا لنكاحها النكاح فيها صحيح والشرط باطل
وبقال ابو ثور وحكام عن حنفية في شرط اختيار وزعم انه لا خلاف
فيها وفي حنابلة اكل تزوجها على ان اياها باختيار صحيح النكاح وبطل
اختيار وان قال ان رضى لي فالنكاح باطل وقال ابن قدام عن عطاء
ولي حنفية والثوري والاذاعي ان من قال في النكاح ان جيا بالمهر الى
وقت كذا او افلا عقد يثبتا ان الشرط باطل والعقد صحيح وروي
منصور عن ابن حنبل ان الشرط والعقد جائزان وعن مالك والشافعي
واي عبيد فساد العقد وفي استراط اختيار في الصداق عن كنانة
قلت اوجه صحة العقد وبطلان اختيار وصحتها وصحة العقد وبطلان
الصداق **قلت** وكان ينبغي لهم ان يقولوا الشرط في النكاح
ينقسم اربعة اقسام القسم الرابع ما يقصم النكاح وان لم يذكر
شرطه ان يسبق عليها ويلبسوها ويسكنها في بيت مفرد وبطاعتها
ويكون صداقا حيا لا وكوة كل ما يستفاد من سلواتها عنه فوجد هذه

الشروط فيه وعدمها سواء وان زوجها على عشرة دراهم ولطال من مهر
فلها العشرة ولا يكل مهر مثلها / ان أكثر من عشرين في حق المسلم
فكانت نكاحها على عشرة وان زوجها على ان لا يخرجها من البهر او
على ان لا يزوج عليها فلها مهر مثلها وفي الشروط الموعود فيها لها
الستين / واما اذا تزوجها على مال وسرط تلك الشروط الموعود فيها لها
في كل مهر مثلها عند فواتها ولو تزوجها على الف على ان يكرهها او
على ان يتركها هديم / ان / الف والعشرة يصلح مهر او الله تعالى اعلم
قول **ف** ولو تزوجها على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها
فان اقام بها فلها / الف وان اخرجها فلها مهر مثلها / ان زاد على
/ الفين ولا ينقص عن / الف وهذا عند لي حيفم وقا / الشيطان
جائز ان فان اقام بها فلها / الف وان اخرجها فلها / الفان وقال
رفر الشيطان فاسسدان فسدان الصداق ويجب فيها مهر
المثل / انقص من / الف ولا يزداد على / الفين ارضيا لها باسقاط
الزينة على / الفين ورضاه / الف وان طلقها قبل الدخول
بها فلها نصف / الف وفي الشراف قال ابن المنذر ان زوجها
على / الف ان لم يكن له امرأه وعلى الفين ان كانت قال ابو حنيفة
ان لم يكن له امرأه فلها / الف وان كانت له امرأه فلها مهر مثلها
/ انقص من / الف ولا يزداد على / الفين ومثله في البدائع قال
ابو يوسف ومحمد هو كل شرط او به قال ابن حنبل في رواية وابن
راهويه قال الشافعي طاهر مثلها لقول زفر ولي يور وجه الف
رفر وقال ينقص ويزاد وحالها في المتعة اطلاق قبل الدخول
واو حيفم نصف مهر المثل وعلى هذا لو تزوجها على الف ان كانت
مولاة وعلى الفين ان كانت حرة / الاصل ذكره في البدائع ومدارك
هذه الاقوال يأتي في الاجابة رآني قوله ان خطبة النوح كسدرهم
وان خطبة غدا بنصف درهم ان شأ الله تعالى والربم ابا حيفم عن

تزوج امرأه على الفين ان كانت حرة وعلى الفان كانت في حق الوجه
فلها / الفان ان كانت حرة وعلى الفان كانت في حق الوجه
بها ومن مسئلة الكتاب ومثله الرابع عليها ان لا يخرجها من البهر او
الشهيد الثامن / ان الرابع / يعرف كل يخرجها او يزوج عليها
والخامس في / الف / ان المرأة على نصف واحدة للثاني الرابع / يعرف
ذلك وجهها لله / او تحت خطرا ذكره المروغني في الفتن او في
في الحديث وان زوجها على هذا العبد او على هذا العبد فان
كان مهر مثلها اقل من او كسرها فلها / او كسرها ولذا ان كان مثل
او كسرها فان كان اكثر من ارفعها فلها / لرفع وكذا ان كان
مثل ارفعها وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهكذا عند ابي
حنيفة رحمه الله عليه وقا / لاهل / او كسرها في ذلك وان طلقها قبل
الدخول بها فلها نصف / او كسرها في ذلك كله / اتفاق وفي قاضي خان
كذا ذكرته قسم وان كانت بائنا بها شات صحته التسميم / اتفاق
ولذا ان كان اختيار له ولذا لو كانت قيمتهما سواء كانت
فهم احدهما مثل مهر المثل او اقل او اكثر لوجود الرضى متهما
بالمسعى وفي قاضي خان وعلى هذا الخلاف لو تزوجها على الف
او الفين ومثله في الجامع وهي مسئلة المبسوط وفيه ايضا ان زوجها
على الف حالة او فوجله الى سنة ومهر مثلها الف او الفين حالة
وا / اقل الموحلة وعندهما الموحلة / انها / اقل وان زوجها على الف
حالة او الفين الى سنة ومهر مثلها كذا / اكثر فلها اقل وان كان
كا / اقل فلها اختيار له وان كان بينهما يي مهر المثل وعندهما اختيار
له لوجود / اقل عندهما واعندني ان البدل / اصل عنده
المثل وانما يعدل عنه عند صحة التسميم وعندهما المسعى / اذا
فسدت التسميم وعندهما المسعى / اذا فسدت التسميم من كل وجه
وقد امكن هنا احياء / او كسرها / اقل فلا يفسد التسميم وصار كالحكم

على / الف والفتن والاعفاف على الف والفتن والافراد بالفتن
وهذا يحكي لطلاق قبل الدخول نصف / الاكس والافل وفي الميسوط
والاعتبار لم ير المثل / انه يوجب كساح لا تسميه فيه ولا تحيرون / انعدام
التسميه ولا يحنف ان الموجب / اهلي من المثل / انه وفيه البضع
كالقوة في البضع اذا البضع يتقوم عند العقد وانما يصار الى المحي
اذا صحت من كل وجه كالمثني في البيع / اعدل فيه عن القيمة الا
اذا صح المن من كل وجه وهذا انما يرفع امرين عيا الفيتعسم
على مريكتها وهذا انما يرفع امرين عيا الفيتعسم
السلام والاسلم مع احكامه / انحق في ذلك والدليل على ان مريكتها
هو الاصل لم يوجب نفس العقد من غير تسميه فلا يعمل عنه الى
المسمى مع السكوت لو استأجر ضيفا غاليا يصنع له نوبه بدرهم
او درهمين / انصح التسميه بخلاف اطلاق والعفاف فانه يوجب
لذلك التصرف في الاصل وهذا لا يحكي شي منه عند عدم ذكر البديل
ولا لذلك النكاح وهذا اوجبه الاقل فانهما بخلاف الافراد ان
المال المقرر ليس بعوض فلم يدر في عين الاقل حسن كحي المقر له
فلان قوطها / ان مريكتها موجب النكاح الذي التسميه
فيه فكذا هو موجب النكاح الذي يكون المسمى فيه مجهولا بدليل
انه لو تزوجها على درهم كسب فيه مريكتها وقول / والواجب
في الطلاق قبل الدخول عند فساد التسميه اصل مريكتها
قبل الطلاق وهو ان المتعة بعد اطلاق عهده يوجب له حكم
فيه المتعة كحكم مريكتها قبله وهذا ذكر في النكاح مع انه حكم فيه
المتعة وفي الاصل اوجب نصف / الاكس والافل ولم يحكم فيه المتعة
وذلك لاختلاف الموضع فوضع في الاصل في الف والفتن ونصف
الاقل عسايه والمتعة / ابتداء فلا فائدة في حكم المتعة ولذا في
الجامع الصغير فان العبد / الاكس يري على المتعة في ذكر رتبة

الجامع وضعها في العشرة والعشرين والمتعة تزيد على الخمسة غاليا
ولهذا حكم فيه المتعة فان في / قد فسدت التسميتان عند
حسنة / عهده الله عليه وكان لم يسم شيئا فيبغى ان تحب المتعة فصر عليها
ولان / قد عرف ان نصف / الاكس والافل انما يوجب طريق المتعة
في هي وفي المحيط اذا تزوجها على الف والفتن او على احد العبدتين
فغدا لها مريكتها وان زاد عليها او انقص من اقلها وعندها
لها الف ويعطيهما الى العبدتين سواء وفيه لو زادت المتعة على
عسايه فانه يحب المتعة على عسايه يحب المتعة عند في العشرة
والعشرين فوله / واذا تزوجها على حيوان غير موصوف
فحب التسميه وطال الوسيط منه والزوجه غير ان يتا اعطاها
ذلك وان يتا اعطاها قيمته فالبدر عهده الله معنى هذه المسئلة
ان يسمى جنس الحيوان دون وصفه بان يزوجها على حمار او فرس
اما اذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا يضح التسميه وحب
مريكتها وكذا لو تزوجها على حيوان او ثوب او دار او لؤلؤ
هكذا في الذخير / وهذه احكامها لجهالة الجنس وكما تبين
لجنس احكامها والاول جهالة النوع والصفه وهي غير مانعة / ان
اول جهالة مريكتها وكذا الزوج على فعل او ثوب او جزر او ساء
او بقرا او عدا او حمار او ثوب هروكي او مروي وفي المحيط
التسميه / انصح مع جهالة الجنس والنوع والصفه ونصح مع جهالة
المستدركة وهي جهالة الوصف ان يعطى جهالة النكاح
وهو جهالة مريكتها وعهده الوصف ذواتا وهي جهالة الحمار والفرس
الى الفهم والاصل ان كل جهالة كانت دون جهالة مريكتها او فوقها
منع حكم التسميه مثل جهالة الجنس وجهالة الحيوان والدار والثوب
والدار واللؤلؤ فوق جهالة الجنس اذا لم يسم لغيره لما دنف على وجه
الارض وفي الحقيقه العرفيه اسم لذوات الحمار وهي القرس والبغل

والخار في اجناس الحيوان لما فاضلته احياء والدار المحقة بالاجناس
فانها تختلف باختلاف البلاد والمحال والاضيق والسعة وكثرة
المرايق وقلة ما فكاستجها لها فوق جهالة مهر المثل واليوب
ملون من الصوف والوبر والسعر والفضن واللذان والقد
والابريس وغير ذلك فكان اجناسا في جهالة مهر المثل بالغيا
ما بلغ ذكره في الدجينة كما لو لم يسم لها من ارض المحيط وكذا
الاسم السمين مع الخطر والضرر كما كزوع على ما في بطن جارية
او على ما في بطن غيرة او على عبدة الابواب ان جعلته الشاردا او عاقره
بحيلة العام خلافا لخلق فان ذلك يصح فيه ان الغرر يمنع صحة
الخلق بدليل انه لو قال لها ان قدمي قد طلفتك على اب
صح لا لذل الزكاج وفي الجواهر يجوز مجبول والما فيه عبدة
الا ان يحفر فجوز على سلا وخادم او عدد من ابل والعتم من غير
وصف فكون لها الوسط من ذلك وفي المعنى لو تزوجها على يوب
او دام او خوان لا يصح وان تزوجها على عبدة او مائة او فرس او
بغل او حمار او يوب كهر وكي او مروي كضخ وهذا الوسط من ذلك
وان تزوجها على عبدة من عبده او مريض من قصاته او عام من
عمامة ينع وتحت الوسط من ذلك او الفرع ومنهم من لم يصح اصداف
عبد من عبيته ولا اصداف عبد مطلق ومنهم من جوز اصداف
عبد من عبده ومنع اصداف عبد مطلق واوجب له شيئا مع ذلك
كله مهر المثل للكماله واعبر به بالبيع وايضا ان مدرك الشبان من ميان
مختلف جدا اذ ليس المقصود من الزكاج المعاش والمكاسب
والمماكسة والمشاخبة بل المقصود منه المكالمة والمكاسبة والمساكنة
والمطايبة والبالف والتوالد والناسل عكس البيع وهذا يصح الزكاج
مع السكوت عن المهر ومع تقسيم بالكلية بخلاف البيع ولزم معاوضة
غير المال فالمال فلا يمكن الخافه بمعاوضة المال للمال وصح الزكاج

على مهر المثل

على مهر المثل ولا يصح البيع بالعبدة مع ان مهر المثل فيها البضع وفي البسط
اعتق امته على امرج عكسها فتمت بها ولو تزوجها بالعبدة التي لم عليها وثقت
معلوم صح وان كانت محمولة في الزكاج وكذا اصداف احد الوهين
مع اجهاله ولا يقال يصح البيع مع اجهاله ولو اصدفها على عبد قطر
مخصوصا او حرا عكس فتمت وبعد ساكر عبدا على قول فان العقد
وهو الاصح عندهم ولا يقولون يصح البيع في فيه العبد الذي طهر
حرا وفي البسيط اصداف ليس بركن في الزكاج وان كانت عكسها
وهو دابر في الغواض ومن التحلة وهذا لما لم يكن المقصود علمه بالا
جعلناه بمنزلة الزام المال كالدم والاقارب والندور وبذلك
عليه عموم قوله صلى الله عليه وسلم العدا بغير ما ترأى عليه الا اهل بيته
الذين ذكر الحكم وعبره فيعلم به فيما لم يحسن وان جهالة ما ذكرنا
اولي من جهالة مهر المثل وقد رضينا بحالته فليفت بطل ما رصنا
به ونوحه هو اكثر جهالة منه وهذا خلف وسرطنا ان يكون
حسب مقلوب ليعلم الوسط من رعايه للكامنين اذ هو الواجب
والوسط ذو حظ من اكامنين نصفه من اجد ونصفه من الادنى
وهو الطرف الادنى من الجيد والطرف الاعلى من الردى او ان
الوسط دون الرفع فوق الادنى والردى فكان اعدل في الزام الرفع
الرفع ضرر به وفي الزلم الزوجية الادنى ضرر بها والرافع
الوسط خال عن الضرر بالزوجين فكان اولي بم احملا في الرفع
والاوسط والادنى من العبيد في الدخيلة الوسط في الزام دون
الترك وارفوا المتودعنداي خنفسه هي كسرة وفي المحيط في بلادهم
السندى ان الخادم عندهم انواع ثلث وروى وتسندي في حشيش
فلا اعلى الرومي والادنى الجلسي والاوسط السندى وفي بلادنا
ترجي وصغلي وهندي فالوسط الصغلي وفي المستوط ارفع الخدم
الترك وادون الخدم الهند والوسط السندى فالوسط في الترك

منه ومن قيمته كالمقدم وكذا اذا بالغ في صفة ظاهر الرواية قال في
البدايع ولم يفضل بينهما اذا سمي له اخلا او لم يسم وبما لا يوافق
اذا ذكر له اخلا بحسب السلب وان لم يوجله بحسب وجوبه خفيفه
بحسب سلبه من غير خيار ولا فعل للمفضل وهو قول في قولنا ذكر
في التحرير / انه لا يثبت في الذمة بوجوبها كحكم بدون الاجل فاسم
العبد والعريس في البدايع عن علي بن حنيفة روايتان فما اذا وصف العبد
واجله في رواية عن علي بن القمي لغير الموجهل وفي رواية لقول
يوسف في السلم وان يزوجها عاملا لميل موصوف عموما لدرهم والدينار
بحسب الزرع على دفعه ولا يقبل منه العوض الا برضاها وان لم يصم
حتى التسمية وبحسب الزرع ان شأنا اعطاهما قيمته هكذا ذكره الرضا
في جامع وروى الحسن عن علي بن حنيفة لم يجر على الوسط ولا يقبل منه
قيمتهم لان الشرع لما اوجبه للوسط فقد عين وبعض الشيوخ
كثيرون الزرع فصارت لو عينه ولو سمي الزرع الوسط بحسب علي
سلبه لانه هكذا خلاف العبد فانه لو فرض فيه على الوسط / الجبر
على سلبه بل بحسب فلذا اذا اوجبه الشرع فوجب
القول ان القدر اصل في اجاب الوسط ولذا في التسليم كافي للعبد
هكذا ذكره في المحيط والبدايع وغيرهما وان يزوجها على بنت
وهو يدرك بغيره بيت من شعر او وبراذ هو نوع من الساب
وان كان حصرها في المحرمات بغير وسط قال اراد به سبب سوطها
قال ما عجزها لك والجبر لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط
وفي عرفنا اراد بالبيت المبني الذي ساء فيه المدر فلا يصح فيه مهر
اذا لم يكن معين وفي المبسوط المراد بالبيت متاع البيت وهو معروف
بالعرف وهو محرم بل للمرأة وينبغي ان الوسط منه وعن
ابي يوسف قيمته اربعون دينارا وفي جوامع الفقهاء هو على متاع بيت
وسط في عرفهم وفي عرفنا نجيب المثل وان عين البيت

عن مخالف الدرام والدينار وفي بعض الدسار روايتان والفلوس
التي يزوج كالدراهم والعطائف كذلك في المواضع التي يزوج فيها
سبعين في الموزون والمعدودا عينا تسعين في الموزون اجدها
وقال مالك رحمه الله عليه يجوز النكاح على بيت خادم ويجوزها الوسط
وعند الشافعي رحمه الله عليه يجب مهورا مثل وقد تقدم وفي
الاشراف يجوز الزرع على بيت خادم ويجوز خادم وسط وفي مصنف
ابي بكر بن لي شيبه قال الحسن وابن سيرين والجمهور يجوز النكاح على
الوصفا والوصايف ويجب بل معروف ان كان من بيت المحرم ولذا
في بيت المحرم الحضر ويصرف الى المعروف ان كان معروفه والشافعي
نجيب مهورا ومثله عن علي بن ثور بال دخول او الموت واطلاق
الدخول يجب المتعمد لابن المنذر وبه يقول وعند الشافعي
يجب نصف مهر المثل وعند الظاهرية يفسد النكاح في ذلك
كلمة ف في ذلك في المحيط رويها بمهر امرأته اجازته
وفي الاخيرة هو الصحيح ولو طلقها قبل الدخول بغيرها نصفه
ويجوز اذا علم بقدر مهرها وفي جوامع الفقهاء لو تزوجها عاملا مهور
فلان يجب مهورا مثل وكذا لو تزوجها على هذا الزنيل حظه او
فيم هذا العبد او قيمه عيدا او على سلكي دار موقوفه او على ان كدما
بأعاش او نوداها او على دراهم او نافع من هذه الابل او على ثوب
فيتم عشرة او ما لم يجمعها اتمه كونه محبة في ذلك مهورا مثل وفي
المرغيباني هذا قول لي بن حنيفة رحمه الله عليه وعن علي بن يوسف رحمه الله عليه
يعطيهانها ومن ابله وروى كذا ان يزوجها على ثوب ونفس الدرام
لهما مهورا مثل ولو طلقها قبل الدخول فلهذا الخمس ولو قال علي
ما في يدك وفيها عشرة دراهم ان شئت اخذتها وان شئت احدث
مهورا مثل ومثله على نصيب من هذه الدار وفي الميرغيباني يزوجها على
خلع نعيم زكافا ستاد ودفع اليها فاعقها قبل الدخول والعق

باطل وبعد حان نزولها على غنم بعضها على ان اصوافها لركان له الضو
 استحسنانا ولو نزلوها على حمار ليحلي على ان ما في بطنها له فلها الكا
 وللهما وفي الكا مع كاتبة امته الكامل على الف عينا في بطنها له فبسط
 كالبيع والمهبة كالتحاج له على امرأة الفوتز وخرها على ان اخر
 ذلك عنهما فكلها من مثلهما والبا حريا طلقها فزوجك على حكمك
 من المثل الا ان حكمك ما اكثر منه فحب ذلك وعلى حكمك لان حكمك
 باقل من من المثل فلا بد من رضاها وبالكثير ابد من رضاه وفي العبي
 تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اخيه ايض وهو قول الشافعي
 وقال مالك يجوز فان وقع الرضا بالحكم فيه والاشي لها فان رض
 لها من المثل لزومها للتحاج وقال ابن حزم في محلي بفسد النكاح
 فيه ولو نزلت امرأة على الف موجل / ايض الناجيل وتوفر الزرع فيجل
 ما عارف اهل الله وتحميله ويوجد الثاني بعد الطلاق او الموت
 والاحمر على تسليم الباقي والا يحسن عليه وفي قسم المنيب هو عاده
 خوارزم فان طلقها خفيا / ايض لم يرحا الا حتى يفتي العدة وب
 قال عامة المشايخ وقال القاضي البديع وقاضي حان بصير حان / اولو
 قال قصص محلي وبعضه موجل ولم يترد يجوز ويحل بالفرقة او بالموت
 او الطلاق ويحل بصير حان / وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة
 الصريح الصفة للعرف والعناية معلوم في نفسها وهو الطلاق
 او الموت وفي البداية ان ذكر احد المحرمات كالميسرة وهو بواله
 ومحي المطر وقال ابن حزم على الف فوجلة في حان / ان الاجل
 لم ينسأ لهما له الفاحشه وان تزوجها على الف على ان بعد ما يسر
 له والنعيم الى ستم كان / الف كلها الى ستم الا ان يقيم الزوجية
 بدمه على ان قد يسر له منها شي او كلفه فتاحده وفي المعنى وكذا ظاهر
 محلي وموجل وان لم يذكر اجاره / القاضى المرحوم ومحملة العرف
 قال ابن حنبل الاجل الموت او فرقة وهو قول الشعبي والنفى

واكسب وجماد والتوري وابو عبيد يكون حيا / او قال اياس بن ميمون
 وفان / اكل حتى يطلع او يخرج من مرقها او يبرقع عليها وعن كحول
 والاوزاعي والعنبري محل لاسنم بعد دخوله وقال الشافعي لها من
 المثل واجاز ابو الخطاب من الحنابلة وفاة لئلا ان كان عروفا ان لا يوجد
 الا عند الموت او الطلاق فان لم ينظر الى مهر مثل تلك المرأة بالتعد فمطل
 متديوان دخل بها وان لم يدخل بها يجعل للمهر ولا يفسخ ذم عنده ان
 المستدريه الاشراف وان تزوجها على الف الى هو يزوج او يحل للطر
 وان من زوجها الى اخصاها والدياس والسودر او المهر حان قال
 الاسمى الى ازواجه هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال الشافعي
 الصريح صحة التناجيل لهذه / استداني الصدوق في المقام وفي الغنى
 يجوز الرجوع الى اخصاها والدياس في الصريح ومن المشايخ من قال
 لا يستل الاجل في الصداق الى هذه الاحال وفرق بين الصداق
 والنفقة بان ما هو المعمود عليهم وهو المراه لا يحتمل اكلها له فلذا
 الاجل محلا في الصداق قالوا / اول اصح / انه يبقى باختلاف الدليل الحق
 بالعدة / في العقد والله اعلم **مسألة** ايل متفرقة في قسم
 المنسب تزوج امرأة من معلوم / ايض واجاز اسماعيل المتكلم وقال
 القاضي عبيد الجبار يجب كجوز الزيان في المهر بغير مهرود ولا يصح
 من غير قبول والاصح استراط قبولها في المجلس ذكر المرحوم عبيد
 قال لمطلقه الرجعية راجعتك على الف ان قبلت جاز وبسوط
 موطا في المجلس على / اصح بزمع اسراه بالف ثم عدله بالعين ذكر
 شيخ الاسلام زاده ان على قول لي حنيف ومحمد ايلزم الباقي
 ويصح المشايخ ذكر الاجل على المجلس وقيل الجبار عندنا عدم
 لزوم الزيان / ايض في ضمن النكاح ولم يصح هذا في الفتاوى الظاهر
 وفي القسم قال ابن حزم في محلي محسن دينارا او اسنانك من الخمسين
 قالت فبالت ينفق من المثل قال تزوجتك من حان في الشرع

ينصرف الى مهر المثل هكذا في فتاوى اى اللب وقاضى خان وقال ليرها
الدين صاحب المحيط ينصرف الى عشرة دراهم ولو بنزولها على الشر
من مهر مثلها على انها يترك فاذا هي بنت / لحيث الزيادة وفي المرتبة
قال بروح البقي بالقي درهم على ان الفاضلها على في مالى وعلى الف
على الزوج فبات كان المهر كله على الزوج والآن فانما من الفاضل
فيخرج عليه اذا ادى وفي جوامع الفقه لو بنزولها على دينار وشي يجب
مهر المثل ولا يزداد غدا دينار ان ساوى عشرة دراهم ولو قال على
اقل من الف درهم يجب مهر المثل ولا يزداد على الف قول
فان يزوج مسلم غنيا او خنزيرا فالنكاح جائز وطها مهر مثلها
والمشهور ان لا في الخمر والخنزير والعرقص الفساد على الصدق
وصحة النكاح ووجوب مهر المثل فيها قال ابو الوفاء في النكاح
في الدخول ويثبت ثقله على المشهور وهل يستحق على الاستحباب
والوجوب فسم قولان وعند الشافعي يجب مهر المثل وفي قول
قيمته وعند ابن حنبل يجب مهر المثل وقال ابو عبيد بن نضر النكاح
في ذلك كله واجاز ابو بكر بن عبد العزيز من كتابه وهو قول
الظاهر ومثل الزوج على الميت والدم والاول قول
العلماء كالوزاعي والمزوري والاهر وغيرهم لان فساد الصداق
فساد النكاح اذا اذ لم يملك الاستياء وعدم سوا لانها ليست باموال
والمسلم ممنوع من ملكها وملكها ويجب مهر المثل كالمفوضة
واصل الشافعي يقتضي ان يحب مهر المثل ههنا بالعقد كالمفوضة
لان واكثر واكثر ولو لم يثبت بال ولا يستحق بحال وقول صاحب
الكتاب في غير ما ثبت بال فيه نظرفان / الاحكام قالوا فيها انها
ما لا يترتب في حق المسلم لان المال ما هو فيه النسيء والصنع والخمر
هذه المناب وقول لان شرطه لان شرطه هو النكاح فساد فيصح
النكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع فانه يفسد بالشرط الفاسدة

فانه هذه الاشياء جعلت عوضا في النكاح لا شرط الكن
ان جعل هذا بنوكا بمهر المثل وفيوطها بشرط استيفاء التعليل وفي
البيع ان جعل بيعا بالقيمة والقول على هذه الاشياء شرط فساد كان
فساده للبيع للقيمة / ابا الشرط الفاسد ولا يمنع ان يكون الفساد بها
وان كان من ذلك القوق بينهما ان البيع يفسد بالشرط الفاسد في كل
خلاف النكاح / في مسألة الكتاب استيفاء ايضا وان تزوجها
على هذا الدن من اخل فاذا هو غمر فلها مهر مثلها عند لي خيف
وقول احد قولي الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد وابن حنبل يجب
لها مثل وزنها خلا وفي الذخيرة ذكر في كتاب النكاح (الفضل
اذا تزوجها على هذا احد فاداهو حرا على هذا الدن من اكل
فاذا هو غمر او على هذا الذكيم فاذا هي ميتة فسدت الميمنة
ولها قيمه اكر لو كان عبدا وقيمتها الشاة لو كانت ذكيرة وفي الخبر
مثل ذلك المثل من اخل توسط هكذا ذكر في الاصل وفي القدر
ذكر ان على قول لي يوسف في العبد لها مثل ذلك اكر عبدا في
الاوصاف ومثل تلك الشاة الميتة شاة ذكيرة وقال محمد بن
والشاة الميتة مثل ما قال ابو حنيفة وفي الحسن مثل ما قال ابو
ذكر المروحي في الجماع الصغرى الذكيم صبيحة انه لو تزوج على هذا
الدن من اكر فاذا هو حرا وعلى هذا الشاة الميتة فاذا هي ذكيرة
او على هذا اكر فاذا هو عبدا قال روى ابو يوسف ومحمد عن
لي حنيفة ان لها مهر المثل وهو قول محمد وقال وهذا من لي حنيفة
ترك الاصل يريد ان اعتبر الاستانة في المسائل المستند حتى اوص
فهام مهر المثل لان المثل را اليه ليصل مهر التوبة للسنة والوفي هذه
المسائل المسئلة لها صح من المال ومع هذا لم يعين واوص
مهر المثل بهذا المعنى قوله ترك اصله قال في الذخيرة ولكن ان يقول
ان مهر المثل اصل عنده فلا يصدر الى عيس الا اذا صح من كل وجه

فعلى اعتبار التسمية الصريح وهي معرفة كالاستان فاعنيها الاستان في
 تقدم والتسمية ههنا حتى لا يعمل على الاجل بالمثل وقيل الاعتقاد
 على رواية لي يوسف حتى لا يترك اصله وفي البدايع رواية لي يوسف
 اصح الروايتين في المرغيناني هي طاهر الرواية عنه وفي المبسوط
 كما ذكر في البدايع والطاهر له منه اخذه ثم ذكر في المبسوط والاستحباب
 واليوركي والمرغيناني وقاصي جانان طاهر مثل ذلك لان من اجل
 الوسط قربة ملقى الكارطه مثل وزها خلا كما ذكر في الكتاب في الظاهر
 ان الاعتبار فيه الورث / انه وزلي وان اخبر ان يكون لهما في الورث
 اصل من الخسر وعناية بقية الكتيب التي ذكرت في محله وفي جوامع
 المقم اذا تزوجها على هذا الدن من كل او على هذه الذخيرة فاذا
 هو حجر او ميتة حجر هو المثل فيهما عند لي حنيف رحمه الله عليه وعندها
 حيث مثل خلا وذكرك او فمهما ولم يذكر القية وفي العبد اذا ظهر
 حرا يحس هو المثل عندها وعند لي يوسف رحمه الله عليه فمما
 ان لم يعلم يكون حرا وان علم بحس هو المثل ايضا وان قال على هذا
 التوب الهزوك فاذا هو مروي في عند لي حنيف رحمه الله عليه بحس
 نوب هزوك ولم يذكر قول لي يوسف ولكن بحس مختلف في التسمية
 وهو مال ولو قال هذا القية من الحنطرة فاذا هو شعير او على هذا
 اكل فاذا هو زبيب بحس المسني بقدره عند لي حنيف وعنده حجر
 الشعير قال والطاهر له بحس هو المثل ولو قال على هذا الرف من
 السمن فاذا هو زبيب بحس المسني بقدره عند لي حنيف رحمه الله عليه
 وعن حجر بحس الشعير قال والطاهر له بحس هو المثل ولو قال
 على هذا الرف من السمن وليس فيه شيء بحس هو المثل ذلك من السمن ولو
 قال على هذا الرف من السمن بحس هو المثل ولو تزوجها على امر اعمق
 حينها او اسبغني ولدها بحس هو المثل ولو تزوجها على عبد / لن لا
 نكحها الاجارة بخلاف عبد الغيرة في غيره اذا استثنى ولدها لها

الام والولد كالهيبة وان تزوجها على الف نصف الى ما هو الاقرب من مهر
 مثلهما من الذهب في الفضة وفي التوركي لو تزوجها على هذا العقد فظهر
 مدس او مكاتب او على هذه الام فظهرت ام ولد فحيت في ذلك كله القية
 بالانفاق واهموا على ان العبد لو مات في يده قبل القبض او اسحق
 ولم يحجر بحس فممت وفي رواية عن لي حنيف اذا كان الدن يساو كعنه
 فلهما الدن / اعني وان لم يساو كعنه بكل الحشره وحس الطاهر
 ان المقصود المطروف دون الطرف والاصل ان عند لي يوسف
 رحمه الله عليه يتعلق العقد باكل الدن المسمى والمشار اليه / ان طهرها
 بالامسح بالخل المائل منها وعند محمد ان طهر الخلف في اكس يتعلق
 بالمسمى وهو معلوم فيحس هو المثل قال التوركي ولم اصله رحمه الله
 في المهر قول لي حنيف انصا وفي قاصي خان اعني ابو حنيف رحمه الله عليه
 الاستان في الكل وقال اكس محس في المصنوع كلها فان العبد
 واكر جنس واحد والذكيم والميتة جنس واحد والخل والحجر جنس
 واحد والاختلاف في الاوصاف وقد عرفت بتسمية ذلك في المطولات
 فاذا تزوجها على هذا الدن من الحنطرة فاذا هو شعير او على هذا
 الله عليه ولي يوسف ايضا اكل اما عند لي حنيف فان المعسر هو
 الاستانة واما عند لي يوسف فلا يتعلق العقد باكل الدن منها وعند
 محمد بحس هو المثل ويتعلق بالمسمى ومن المشار اليه / اختلاف
 اكس عنده قال في المبسوط وابو يوسف رحمه الله عليه يعتبر التسمية
 في المصنوع كلها يعني في مسابيل الكتاب / لن اطهرها بالامسح
 تسليبه فيحس فممت في ذوات الغنم ومثله في ذوات الامثال كما لو هلك
 قبل التسليم او اسحق ولم / وان العقد من يتعلق بالاستانة
 ومن بالتسمية يتعلق بالهيبة منهما والابصار الى هو المثل المعسر
 اعسانه وحس ههنا / وابو حنيف رحمه الله عليه ربح الاستانة لقولها كما
 ذكرنا ومهر رحمه الله فصل واستدل على تفصيله بالانفاق في السع فان من

استرك فصلا على انه ياقوت فاذا هو زجاج واسترك شخصاً على انه جارية
فاذا هو غلام فلا ينع منهما / اختلاف الجنس وتعلق العقد بالمتسمى وهو
معدوم ولو استرك فصلاً على انه ياقوت احمر فاذا هو ياقوت اصفر
او احمر يحير المسترك لتعلق العقد بالمتساو والم وفوان وصف
مرغوب فيه الى شرك لو استرك عبداً على انه حراً او كاتيب ولم يحده
بحسن ذلك ومثله لو استرك متاة على انها نجم فاذا هي كيش / احاد
الجنس في الذكور / انثى في غير بني آدم كما عرفت وفي مسئلتنا الكرو والعبد
جنس واحد يدل ان الكرو الصغير يصير عبداً والعبد حراً وان شافع
اخر والعبد متقارباً قال والخمر مع اتحاد جنسها الفحش المتماثل بينهما
فان احدهما / اسد مسدداً / اخر وطبقة له الخل / يصح له الخمر وكل
بعلا سحر كما لا يغيب حراً وفي الفتاوى هذا / اهل الذك فلهن محرم
اذ لم يعلم المسترك انه من خلاف جنس المتسمى فان علم انه من خلافه فالعنة
للمتساو اليه كما لو ادخل هذا الحمار واشار الى عبده صح البيع اذ اعلم البكر
به وعلى هذا قال استرك به هذا / الف الدرهم واشار الى دينار
او بعكس تعلق التوكيل بالمتساو اليه وكحل ذكر الدراهم والدينار
للبيع والدم وعكس هذا في المحيط قال استرك بهذا / الف درهم الذي
في هذا الجنس جارية فاعتبراتها بالف فاذا في الجنس سبع مائة فأكاه
للامر وان كان المتساو اليه من جنس المتسمى وعند اتحاد الجنس تعلق
التوكيل والبيع والمهر بالمتساو اليه وهذا علقه بالمتسمى للث في يولقبه
بالمساو اليه ضرراً لتوكيل ان المتسمى معدوم فيه فتعلق بالمتسمى وان
كان من جنس المتساو اليه هذه الضرورة جتي لو كان التوكيل علمه شراً بالالف
على الامر وفيه ايضا استركت منك بهذا اكثر من وهو متاة حارة
وفي المسوط ابو حنيفة يقول الخمر مع الخل جنس واحد / ان اهل واحد
وهو الفصير والهيته واحده وهذه اوصاف تعرض على العيني فلا موجب
بدل الجنس كالصغير والليبر في الادبي والله اعلى اعلم قل

بر دعاء مساه الكامع وهي اذ حلف لا يدوق هذه الخمره فصارت خيراً فلو لم
يبدل الجنس لحدث اتحاد الوصف لكونه احاضر والحاق به / الادبي في الصغر
والكبر ولكن ان يقال في كونهما ان الخمر والخل جنسان في العرف ومبني
الايمان عليه وان كانا جنساً واحداً في كفيهم او يقول الصنف اذ كانت
داعية للممنوعين في احاضر كما اذا قال ان جارية دار فلان هذه فلانة
بعد ما بالهما / الخمر واسستها حرم على هذه القاعة بمسألة الخلف
على ان اكل هذا الرطب او هذا العنب وصار الرطب حراً والعنب ربيها
/ الخمر / اكل منهما واكلمها غير مستقيم / يدل على اعتبار الصنف في
احاضر اذ كانت داعية للممنوعين لو هرب احدهما ان الرطب والعنب بعد
ما صار ربيها ومراً يصيران جنساً اخر بخلاف الحيوان فان الصغير
والكبير / يصير جنساً اخر بل الكبير هو ذلك الصغير بعينه فلهذا لو
زوع الصغير صغيرين وليس اوشباً خا عرك للتوارف بينهما وبحل وطى زوع
التي تزوجها صغيراً وهو صغير والوحده الثاني ان لم يثبت
فهما بعد ما صار حراً وربيها / ان اكل بعض حلف عليه لزوال بعض
المحلول فعليه بالسوسة بخلاف الصبي واكمل اذ الجنس لم يتبدل فيه ما
بالكبر والعين التي حلف عليها باقية قائمه على حالها بل ينقص تلك
ازدادت الزيادة في شرط الخمر / يمنع الخمر وهذا هو الفرق الصحيح
وفي المحيط الكبر والعبد عند لي يوسف رحمه الله عليه جنسان وعندهما
جنس واحد ولذا الخمر والخل عند لي حنيف رحمه الله عليه ولو تزوجها
على عصير فخر قبل قبضه عن لي يوسف رحمه الله عليه لها مثله ولم يذكر
قولها وفي حرانم / اكل تزوجها عاماً ما به رطل الخمر يعبى الغالب
في البلد من خل الممر والعنب وان استوبى في الغالب يجب هو المثل وفي
جوامع الفقهاء تزوجها على دينار وثنى فالثاني اقل من نصف دينار ويجب
فيه هو المثل وفي حرانم / اكل حبة دينار ونصف / ان في
تزوجها على مصوب ولم يحرم حبة قيمته في ذوات القيم ومثله في ذوات

١١ أمثال وفيه قال ابن القاسم من المأكلة ذكوه في الكواهر وابن جنبل ولذا في
 العبد إذا ظهر خيرا عنده وهذا قول سريح وابن جني ليلي ولي ثور وال
 مالك ينفيه مهر المثل في البسيط بحب قيمته وفي قوله مهر المثل
 وفي المهباج بحب فيه مهر المثل وفي قوله قيمته قال ابن قدام في المعنى هو
 قوله القديم وفي كد يد مهر المثل وفي المعنى لصدفها هذا أكرأ وهذا
 المعضوب بحب مهر المثل في المثل في أن ظهر مفضوبا فلها مثله كقولنا
 وإن صدقنا **جلا** ظهر خسر خل خرجت عمرا أو مفضوبا فلها مثله
 خلا قال ابن قدام وهو قول أبي حنيفة وغلط في نقل قوله وقال القائل
 منهم لها قيمته لأن الكحل ليس بمال وأما الأمثال ولوقال
 اصدقك هذه الحمرة وأشار إلى خل أو عند فلان وأشار إلى عند تقسم
 بحال المشار إليه وأن يزوجهما عما هدى العبد من فإذا أحدهما حر فليس
 لها ١١ العبد الباقي إذا ساء وكعسرة درأيم عند أبي حنيفة وفيه
 العسرة أن لم يسأوها وقال أبو يوسف لها العسرة وقيمة الكحل
 لو كان عبدا أو كحلها العبد الباقي بهام مهر مثلهما أن كان مهر
 مثلهما الكحل من قيمة العبد وهو روليه عن أبي حنيفة وفي المحرط وروى
 محمد عن أبي حنيفة أن لها مهر المثل وقال ابن جنبل لها العبد وقيمة
 الكحل أخذ بقول أبي يوسف ولذا لو ظهر مفضوبا وعند الشافعي ١٢
 الله عليه بطل في الكحل والمعضوب ويصح في المأول في الأظهر ويحسد
 فإن فسخت مهر المثل في قول قيمته وفي البسيط المطالبة بدل
 ما لم يملك المبراة عبده عن موجب قياس ضمان اليد لكن قد رخصا
 به إليه هذا البعض ورفض مهر المثل والرجوع إلى المثلته أولى من الرجوع
 إلى مهر المثل الذي قد رفضاه ولم يعلق رضاها به منع إعماله
 القاحس ومفسد اعتباره وإن عند عدم الإحالة سعد رسله
 فيرجع في الكحل ويختار إلى قيمته فلا يكره مع صحته وأكره بعد عبدا
 فسدر قيمته وقد ير الرضى بها لئنه لمن لكن هو بعد من المعضوب في

المجهول معين الرجوع الى مهر المثل قولاً واحداً ان الرجوع الى قيمه المجهول
فحال اي يوسف انهما لو ظهرا حين حبب فممتها عنده فكذا
اذا ظهرا احدهما اعتبار البعض فكل واحد وان اطعها عبيد بن وعجز
عن تسليم احدهما فحبب فممتها كالوهابك في بد الزوج وهو عيب ولا يح
فممت عيباً وسطاً اعتباراً الانسان من وجهه ولحمه لو كانا حين حبب
مهر المثل عنده فاذا كان احدهما عبداً والآخر حراً حبب العبد
وامهر مثلهما لعدم رضاها بدونه مهر المثل الاسلام العبد
لها فصار كما لو تزوجها على الفذ على ان يهدى لها فدية او على ان لا
يخبرها من بلدها او على ان لا يتزوج عليها وهذا قوي في التزام اي حنف
هو الله عليه بلك روثاب في المسئلة والفـ روثاب في الف
او الا فتن حبباً وحسبها مهر المثل وبين العبد من اذا ظهر احدهما
حر في ظاهر الرواية ان لها العبد الباقي في ذوات مهر المثل ان
الباقية هناك احدي التسميتين وليست تجدها اول من الاخرى
فلا يشتر واحد منهما فيجب مهر المثل اما ههنا فسميم العبد الباقي
بائنه وطاعاً فيمنع المصير الى مهر المثل المـ روثاب في يوسف
بن الزوج على الفذ على ان لا يتزوج عليها واخواته انه لم يطعمها ما لا
يها بل فانه شرط مرغوب فيه في كل مهر المثل عند فواته ولا
لكن كحباب فممتها والهدية مخبولة لا يمكن كحباب فممتها او مثلهما والعبد
اي حنف على الظاهر ان الالتزام وتبرك التوقيع عليها وترك اخراجها
لكن الوفا بها فلم يكن راضية بالمسمى يدفعها واذا كان احدهما حراً والآخر
الوفا بما يجوز لانه ليس بالواحد هو شرط مرغوب فيه فكانت راضية
بالعبد الباقي الذي هو مال ووجه في اخراجه الحسن الوقوف
على المشروط فمثل في الحال ولان معرفة الحرف في العقد فكان
فلا يمكن مهر مثلهما وان تزوجها على ان يشترى لها هذا
العبد او اباهما فان قدر عليه يقين المثل فعليه حصيلة ودفع اليها

ولا قبل منه قيمته ولها قيمته عند البعد وبها قال ابن خنبل وعند المشايخ
لها مهر المثل وفي المتن لو تزوجها على رجل على أن يشاء
أخذته منه وإن شاء من الزرع إذا لقيت قال ولو تزوجها على الفين ألف
منها لله تعالى أو الخاطب أو الولد أو ولدان فالمرء الق / انه إخراج من
المهر واستثنى كلام واحد ذكره في المحط ومثله في إخراجها وفيها قول
قل منها فالكل مهرها وكذا الف لها والف لفلان ولم يقل منها فإن
الكل مهرها وكذا لو قال لولي زوجتك على أن يشاء لي فالكل
لها وعند ابن خنبل لو شرط ونزوي عن شرطه شرط لتقسم
عشرة آلاف درهم لما روي أنه تم فجمعها في الحج والمساكين ومثله عن
علي بن الحسين بن العباد بن وهاب عطا وطا ووس وعلموم وعمر بن عبد
القنبر والنوري جميع ذلك البراءة كقولنا وليس هذا مذهبنا ويعلقوا
بقصة شعيب بن أبي وهب تزوجها على الف على أن يشاء الفاضل وكان
الالفان لها قال شعيب لو تزوجها على أن يشاء لولا أن عده حاربان
طلبها قبل الباء رجع نصف العبد **فإن** استراط الأمن
لغير البائع خلاف **الجماع** قلنا المهر / لم يدل البضع وقد ابتدأ به المثلث
الشفع في سق من الدار يزوج عليه وقص شعيب مستوحاة
وإن شريعتهم من قبلنا هل هي شريعتنا أم أخلفنا عليها ولم ولو تزوجها
على عبد استأراه منها جاز وفي كل عشرة أن بعض العبد عنها
وجواز الزرع على حصة العبد استحسان والقياس أن يجوز / أن العبد
وصف في المحل ولهذا ليس للمسيك أمساك الميسوع والرجوع بقصان العبد
ووجه الاستحسان أن الفاسد جرح من الميسوع فغير بالكل ولو
تزوجها على نصيب من هذا الدار فلها ذلك عند **الحمد** وعند أبي حنيفة
إن شاء أحد فلا نصيب وإن شاء مهر مثلها والكل وزنه فمهر نصيب
من الدار ولو تزوجها على هذه / الولد العشرة فإذا هي أخذ عشر
نوبال لم يحرمها عشر أو لب منها أي أساها قال أبو حنيفة إن كان مهر

مثلا مثل العبد

سها مثل أجودها وزياها فلها أجود العشرة قال في المبدع وعليه
العنوك وهو مثل من بن وعها على أحد هذين المؤمنين أو العبد بن وأب
وحدتها بسعة لم يحرمها التسعة وأم مهر مثلها وقال أبو حنيفة لها الشفع
/ أغير وفي حرانه / أهل ولو كان مهر مثلها الف فاصطلى على الفين صح
في حال قيام النكاح فكان زاده الف وبعد الطلاق قبل الدخول وبعد
الموت مع الورثة / يصح بعد زيادة الدين **قوله** وإذا فرق
القاضي بين الزوجين في النكاح فالفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذا
بعد الخلوة عند أهل العلم فاطم وعنه حنيفة **قوله** لا يصح ولا
أصل له / أن التمس من الوطى حر لم فلا يقيم مقام الوطى وإقام التمس
والعبد من غير خلوة مقام الوطى وأوجب بذلك المهر ذكره
في المعنى / أتوقع المفسرون بينهما على تفريق القاضي بل لكل واحد من
الزوجين من هذا النكاح بعينه محض من صاحبه عند بعض
المشايخ ولذا عند الآخرين أن لم يدخل بها وإن دخل بها فليس له ذلك
/ المحصر صاحب كالميسوع الفاسد فإن لكل واحد منهما مائة قبل البضع
وليس له ذلك بعد **الحكم** الآخر ذكره في الدخيرة وهذا لا يخلو
فيه بالخلوة وفي الميسوع النكاح الفاسد مع الخلوة لا يستحرم
المصاهرة إذا لم يكن فيه ميسوع / **والله** المهر / إن أصل المهر /
يجب بالنكاح الفاسد فكيف يتألف بها وإنما يجب باستيفان منافع
البضع وأتمت الوطاه الواحدة مقام الكل في النكاح المهر في النكاح الميسوع
ومقام الكل في حق وجوب كله في النكاح الفاسد ولم يمسك
للمشايخ وجب مهر المثل حتى لا يخلوا استيفان منافع من العوض
للن / أراد على الميسوع عندنا خلافا لرفس وقوله قول الله المثلث
واعسروا بالبيع الفاسد **قوله** أنها قد سقطت أراد على الميسوع
من مهر مثلها فلا يجب مع إسقاطها مع أن المنافع غير مال إلا في موضع
الفروقة وإكراهه مقوم بالعقد وسبب العقد وفيه لم يوجد فيه

العقد استقوم الا ترى ان من حال بين انسان وبين زوجته زنا طويلا /
بحسب علمه في سبب ذلك انهم اوجوا بذلك اجرة المثل في الدار والعبد
ولذا لو نقص من المثل عن المسمى بحسب المثل والمثل الزيادة
عليه بالتسمية لفسادها والفساد في ركن رضاها باستقاط الزيادة
على من المثل حيث اعتبر وارضاه بالتسمية حيث لم يعتبر ان الزيادة
التي لا يشهد لها من المثل كعدم فسادها كحذف المسح / انه
مال موقوف بنفسه ولا يتوقف نفوسه على عقد ولا سهم عقد
ولو لم يكن فيه مسمى او كان محجورا بحسب من المثل بالانعام بل لا يفسد
وعلى العدة بعد الدخول الحاقا له بالنكاح الصحيح للسبب
في موضع الاحتياط وكذا عن احكام النسب واشتباكه واعتبر
استدواها من وقت التفريق كالطلاق في النكاح الصحيح
وقال في من اخر الوطأت واختار ابو القاسم الصنفار حتى لو جلت
من اخر الوطأت ثلث جفت قبل التفريق فقد انفصلت عنها عند
وذلك في الميسوط وبسبب نسب ولدها منه / انه عتاط فيه احيا للولد
لان الولد الذي ليس له اب محروف كالميت / انه ليس له من يريسه
ولا من يطعمه ويستقيم بترتيب على الثالث من وجه هذا المعنى في
مده للنسب من وقت الدخول عند محرف قال العقيم ابو الليث والعم
عاقول محرف من الله وعندها من وقت النكاح وهو بعيد لان
النكاح الفاسد ليس يدلع الى الوطى وهذا استحرم المصالح
بالعقد الفاسد حتى يكون فيه نسب او تقبيل وذكر في كتاب الدعوى
من الاصل فان زوجت الام بغير اذن مولاهما ودخل بها الزوج
وولدت لستهم اشهر من ذنوبها فادعاء المولى الزوج فهو ارب
الزوج فقد اعتبر العدة من وقت النكاح / ومن وقت الدخول الذي
هو الوطى ولم يحكم خلافا لما حكوا في هذه المسئلة دليل على ان
الفراش انعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يتوله

البعض انه انعقد / الا للدخول وذكر شيخ الاسلام ان الفراش
انعقد في الفاسد / الا للدخول وتاويل هذه المسئلة ان الدخول
كان عقيب النكاح بلا علة فكانت المدة بينهما سواء فلما
قد اعتبروا العدة من وقت التفريق فكان ان الحوط في النسب
ان يكون من وقت التفريق ايضا / ومن وقت النكاح لان العدة
للسبب وبعد اكلوة في الفاسد لو جات بولد بيت نسبه
وحسب المهر والعدة في روليم عن يمين يوسف وفي روليم عنه / ابنت
والجيب المهر ولا العدة في قول رضر ذلوهما في المديونة وان لم يخل
بها / ايلزم الولد وفي مجموع التوازل / الحق المطلق في النكاح
الفاسد بل هو مبادر فيه والبول المتأثر ايضا حقيقه لعدم
بجى كل واحد منها الى الاخر وانما يحقق المبادر بقول بان يقول
باركك او باركك او حلت سبيلك او جلسها وعلم عمر المبادر
سوط الحكم المبادر هو الصحيح وهي لقول غيره حتى لو تركها
ومضى عيا عنها سبوز لم يكن لها ان يزوج باخر ولا قاضي خان
ذلك في المدخول وفي غيرها سبوز / ابدان ومركها فان يعود
لها وعلمها في المبادر ليس بشرط على الاصح كما في الصحيح / ان
النكاح ان كان محرفا فهو متاركة والا فلا هكذا عن لي تكسف
ذلك في قسم المني وفي الاشراف لا يكون انسان محصنا بالدخول
في النكاح الفاسد وقال ابو يوريلون محصنا / ان عام احكامه
احكام الصحيح والاعتبار العالي فلما هذا ممنوع اذ اطلاق
فيه ولاظهار اذ والعان والحل والامر بالعقد وحده وعبر ذلك
من الاحكام المختصة بالنكاح الصحيح واجتبت الام على ان يصير
محصنا بالنكاح الصحيح حتى يصيرها وفي الفتاوى علة الوفاة
لا تحب في النكاح الفاسد ولو وطئها بعد التفريق جده والله اعلم
قول ومهرها باعتبار بلخواتها وعماها وبنات عمرها

والمراد باخوانتها لآبيها وامها او لآبيها ولذا عاها من اخوتها
الاسم وامر او / ابيهم وبه قال المشافعي وابن حنبل وعام اهل العلم
يعتبر بامها وخالتها الا ان يكونا من قبيلة ابيها وفي المتن ليس
يعتبر بامها وخالتها ويساها من قوم امها وفي المبسوط يعتبر
بعشيرتها كخواتمها وعماتها وبنات اعمامها وفي المرعشي يعتبر
بمهر مثل عشيرتها من جهة ابيها كخواتمها لآبيها وامها وفي البداع
يعتبر مهرها بمهر مثل نساها من اخواتها لآبيها وامها وانها
وعماها وبنات اعمامها ومثله في المحيط وقال وعماتها وبناتهن
فهو محمول على ما اذا كان ابا وهن من قسطنطينية الى مهر امها وخاتها
الا اذا كانتا من قبيلتها لان الواجب مهر المثل وهو قهر الموضع
وقهر الشيء يعرف بغير جنسه والانسان من جنس ابيه ولهذا كان الكبر
حلفا بنى للعباس من الاما ولم يخرجوا بذلك من ان يكونوا من بني هاشم
واها شمس لو ولدت من نبطي كان ولدها نبطيا ويعتبر في مهر
المثل بساوي المربان في السن والكمال والمال والعقل والدين
والبلد والعصر والعنف وفي الشافعي يعتبر بالمائنة في خمس عشرة
خصله اكمال والحسب والمال والعقل والدين والعلم والادب
والنفوك والعنف وكل العقل وحرارة السن والديكان وحال الوحي
وحال الزوج وان الملون لها ولد في المحيط والمرعشي في
صل اعتبارها لبي بنت الحسب والشرف وانما يعتبر ذلك اوساط
الناس اذ البرغم في حال اختلاف بيت الشرف فان لم يوجد
في قرابتها وفي المحيط في ندرها من مهر مثل حالها يعتبر بمهر مثلها
من الاجنيات وفي حنبل في الاكل اسراه / امثل لها في جاهها وعلوها
قيلتها ينظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعن حنبل خيف / اعتبر
بالاجنيات وفي الخواهر لآبي ساس عشر فيها أربع صفات الدين
والحسب والكمال والمال ومن شرط النساوي مع ذلك / لآبيها والبلاد

وفي كتاب عمر يعتبر بحالها ونسبها في زعمها والرغم فيها وبطريق
الزوج وفي المعنى لا يحسن باقربها عند مالک وهو من دود بقوله
صلى الله عليه وسلم لها مهر نساها وهو قول الشافعي وابن حنبل
وانما اعتبر بهذه الاوصاف لان مهر المثل يختلف باختلافها / انساب
بر غوب فيها ورا في المهر باعتبار رها ويختلف باختلاف البلد ان
والزنان والديكان والسوم وليس مهر البيت مثل مهر الديكان ولا
يحقق المائنة بينهما مع اختلافها في تلك الصفات وفي المعنى يعتبر
النساوي في السن والكمال والنسب والبلد والزنان والديكان وغيرها
وفي المنهاج يعتبر بمهر مثل ما يرغب به في مثله او ركنه / اعظم
سببا على اقرب من سبب الى من نسبت اليه وهو الاحت / ابوين
م الزان بم بنات اعم عم علاق ذلك فان فقد نسا العصباء ولم يتكهن
او جعل مهرهن وارحام كجدات وخالات ويعتبر السن والعقل والبلد
والسوم وفي الاشراف قال ابو بكر في النساوي ولد لها مهر
نساها وانما اعني احوالها وعماتها وبنات عمها وليس امها من نساها
وفي مثل نساها وعقلها وادبها وجاهها و
او شيئا وفي الينابيع لا يعتبر بامها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها
يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تزوج رجل بابنة عمه قتل له
منا ومن وعمرها رجل ولا يسمى لها مهر فندخل بها زوجها ثم يطلقها
او يموت عنها قبل الدخول او بعد او يطلقها بعد الخلوة الصحيحة
واما في حسمها وجاهها وعلوها فانه يحكم لها بمهر مثل مهر امها وهي
بدع عمها او مهر راحت امها وهي خالتها بدع عم ابيها او اهل فيه
حديث ابن مسعود لها مثل مهر نساها / احيف ولا شطط وهو محجب
وقد تقدم قوله **و** اذا ضمن لوطي المهر صح فانه لانه من اهل
اللزام وقد اضنا في المثل بغيره وهو الدين فيصح خلافه العين
فان النساوي لا يصح بالعين المحبزة على ابائي في كتاب النكاح ولها الحباد

في مطالب زوجها بذلك او وليها ولها ان يجمع بينهما في المطالب والمطالبة
في الاستيفاء كما في سائر اللقبات ويرجع التولي على الزوج اذا اذاه
بأذنه ولذا يصح هذا الظاهر وان كانت المرأة صغيرة او كتيبة
بكر او ان الاب هو المطالب بالمهر بخلاف ما اذا اباع الاب مال الصغير
فمن المهر لزجت / ايضاً ضامه والف **سرق** ان التولي سمسر
وبعير في باب النكاح ويحل هذا ويحل الزوجه / ايضاً على تسليمها
ووكيل الزوج لا يطالب بالمهر وفي البيع عاقد ساسراصيل في حقوقه
حي يرجع عليه العهده واكتوف ويحبر على تسليم المبيع والتمن ويحكم
الوكيل بالبيع للمسترك من التمن عند كس ختم وجره ويضمن الموكل
ومالك قبضه بعد فلو صح ضامه بعد ضماناً لتقسم والحق ذلك
وقال لم قبض المهر لا التملك **الابوة** لعجزه وبعد بلوغه اذا كانت
بكر القيد اذها داله حتى / ايضاً قبضه مع غيرها وحقوق العقد
بالمباشرة / ايضاً اذها عنها **وقول** **لا تترك** للم / ايضاً الاب
قبضه بعد بلوغه يعني اذا كانت ثلثا عنده او بكرًا ونهت عن قبضه
فلا يصح ضماناً لتقسم وفي الجولشي ويصح ابراه يعني لبراه الامر
المسترك من التمن **فان** مراد صاحب الكتاب بالمأمور
/ الامر لو جهل احدهما انه استبدك صحة ابراه المأمور الوكيل بالبيع
المسترك من التمن عند تعاقب حقوق الوكيل واصدا التمهيه
وابرا الامر ابدل على ذلك الوجه الثاني ان صح ابراه الامر للمسترك
من التمن مسوق عليها وهذا حكاهما عن حنفية ومحمد ومذهبها وحلفه
لي يوسف مذكوران في اول كتابا لشهادته من اجماع وهي مسئلة
دوان في اللقب وفي الزيادة اذا اباع مال من ابنه الصغير او
او استرك له لتقسم فيبلغ الصبي بعاق العهده والمطالبة بالتمن
بالصبي دون الاب وفي الوحيز لوباع عبده الغايب من ابنه الصغ
فيبلغ الصبي بعاق العهده والمطالبة بالتمن بالصبي دون الاب وفي

الوحيز لوباع عبده الغايب من ابنه الصغير فيبلغ الابن والعص
الم دون الاب ولو استرك / ابنه الصغير من اجماع بلوغ الصبي
قبض المهر في الاب دون الابن كما لو قيل بالبيع وحال الاب في حال
صغره بطريق النيابة لعجزه بنفسه / ايضاً طريق العقد فيها بينهما وجه
وسراوه من / ايضاً بطريق العقد لعدم البناء في سقي الحقوق
معلقه بالاب المباشر للعقد بعد بلوغه وفي بيعه وسراوه من
ولكن / ايضاً الحقوق والحقوق بالاب بعد بلوغه لزوال الضرورة
مع ان جواز عقد من وله استحقاق الحاجة في حال قول صاحب
الكتاب ومالك قبضه بعد بلوغه على اذا كان عقده مع اجنبي في
البيع والشرك وفي باب نكاح الحاجة من اجماع باع مال
ولله الصغير بشرط اختياره ايام فيبلغ في مدة اختياره يوسف
على اجارة / ايضاً وهو من حقوق العقد **نكاح** و / ايضاً الاب بلوغه
وهي طريقه والضرورة ان لا يترك زوال ماله بعد بلوغه / ايضاً الامر له
/ ايضاً بطريق البدلية وقد زال قبل حصول المقصود وعن له سوف
رأيه بيم البيع كقول الاب والف **وقول** انه بموت له ابتداء البيع
بعد بلوغه / ايضاً لم يزل قبل بلوغه وانما يزول عنه ولهذا ثبت
اختياره مودا وفي رواية في مدة اختياره / ايضاً كان نكاحاً عنه تحلف
قبض التمن فان كان نائباً الاب مع لزوم البيع وزوال ملك الابن وفي
سرع اجماع الهاشمي قال جعله بموت له يستد بعد بلوغه يعني
سرع اختياره حتى يتوقف على اجارة الابن / ايضاً بموت له الوكيل لوباع
بشرط اختياره لنفسه عزل او لم يتحول اختياره الى الموكل لذاته
وذلك في التحريم لفضاؤه مختصرا لجامع صدر الدين الخارط على
الوكيل يتحول اختياره الى الموكل وموت بلوغه وفي رواية يعني الاب على
حاله ذكره في الحسنة وابد اعلم **فول** **وللمرأة** ان تنفسها
حتى باحد المهر ومنعها ان يخرجها اي يسافر بها وليس للزوج ان يمنعها

من السفر واخرج من منزلها ومترلة وزبارة اهلها حتى يوفها
المهر كله اى المحمل وفي ملحق البحار المراد بالمهر المحمل وفي قوله
العقود لها ان منع نفسها الاستيفاء المحمل من مهرها وفي قوله والى
اذا ادى المحمل لم يود الموجه فلان معنى بالعرف وفي الواقع ان يوفها
على مهرها رادف منع نفسها حتى باحدا للمهر كله ليس لها في عرفها ان
البعض محمل والبعض موجه في عرفها والمهر وقت كالمستروط ويتر
كم يكون المحمل هذه المرأة وتكون يكون الموجه من مفضى بالعرف
الا ان يستوطع المحمل في العقد وفي مجموع النوازل بمعنى لها نصف
المهر محملا او مسلوفا عنده وهو عرف اهل سمرقند انهم يحاول
النصف والعكس صحيح الاول وفي سبب المعنى التقييد بتحويل المحمل
حول المتاحرين وفي الاستيفاء ان كان المهر محملا او مسلوفا
عنه فانه يحسب ان النكاح عقد معا ومنه وقد يعرض فيه
في الزوج فوجبان تبين جهتها وذلك بالتسليم وكان لها ان
منع نفسها ما تبقى لها الزرع منى وفي العقد والعنف بعد
قبض المهر كحوزها ان يخرج من بيت الزوج الى سفر والا
زبارة او بها واهلها والا الى قضا حاجتها الا اذا نذرت زوجها وتخرج
لحمه الاسلام اذا وحدث محرم او لا يخرج لمح البعل الا اذا نذرت والمحرم
هذا اذا كان حيا الا ان يني درهم من المهر في المسوط للمولى ان
منع امته حتى يفيض المهر بأكبره وعمه وفي المحرم وخروج في حوائجها
وزبارة اهلها وسافر بغير اذن حتى يوفها جميع المهر ولذا في
البدائع والآخر والمصنف والظاهر ان الاول وهو التقييد بتحويل
من الهدايا اختار بعض المتأخرين او عمل القول في العجوم والتأكد
في محل المهر على المحمل من المهر وفي البدائع يسلم الزوج المهر او لا
عينا كان او دينا بخلاف السوء في العنق وفي المحيط ان كان المهر
عينا سقابضان كان بيع المتكافضة ولها ان منع نفسها وان بقي

درهم ويخرج في حوائجها من مهر وليس للزوج ان يسترد منها ما قبض
هذا اذا كان المهر محملا او مسلوفا عنده وحكم المحمل ولذا
اجل المحمل فيه كالمسوق وهو الرخ ومجي المطر ولذا لو قال
بزوجتك على الف موجه لم يستأجر المحمل للكنة له الفاحشة وقد
وقد يقدم هذا ولو كان المهر كله موجه لا فليس لها ان تمنع نفسها وسه
ابو يوسف رحمه الله عليه وقال لها ان تمنع نفسها ما لي بالمسوط وهو
قوله الاخير له ان استمتاع بمقابلته تسليم المهر فتي طلب باجمل
المهر فقد رضي باستقاط حقه في الاستمتاع بخلاف البيع فان
التأجيل والاستقاط في الاعيان ممنوع وان تسليم نفسها عليها
في جميع العبر والمطالبة بالصدوق فانك لها في العهر وفي البيع وخيب
تسليم البيع عصبه وليس للبلية حق المطالبة بالتمتع في ذلك الوقت
اذا كان موجه لا وللعامة ان يسلم المهر اذا لم يكن واجبا على الزوج
كان منع نفسها عنه بغير حق فصار كتأجيل الثمن ولو كان بعض
المهر حيا او بعضه موجه لا وبعد اكمل فليس لها منع نفسها ما الاجماع
اما على قولها وظاهرها وما على قوله فالتيمم لما محمل البعض لم يرض
بما خسر حقه في الاستمتاع ولو لم يدخل بها حتى حل البات
فذلك لانها لم تكن لها حق حبس نفسها قبيلة وفي قاضي خان هذا
في ظاهر الرواية ولذا لو احدث اكمل وفي الذخير عن ابو يوسف
لها منع نفسها استحياءا كما لو حل من الفضل عنده قال ابو يوسف
لو تزوجها بالفا الى سنة فاراد الدخول بها قبل السنة قبل ان
يعطها شيئا فالقياس ان يني بها ولكن هذا فاحش ليس له ذلك
حتى يبعد المهر كله وليس هذا كالمسوق ولو استوطع في العقد الدخول
بها قبل العقد دخل بها وفي الوالوي قال ابو يوسف رحمه الله عليه
القياس قول محمد في الموجه وفي الاستحياء ان ليس له مطالبتها بالتسليم
لان هذا امر فاحش والى هذا معنى انه حسن والعقل اذا كان موجه

والدخول غير مشروط / انصافا ولا عرفا فلم يكن لها ان ينسب اليها قول لى سوف
استحسانا وفي الواصفات الاب ان بعض مهر الصغرة التي استتم
بها وليس له طلاق نفقها لان المهر بازاء الملك والنفقة بازاء الاحياء
المشغور به ولم يوحده ووجد الاول في التقاى قبل
ليس الا بمطالبة الزوج بمهر ابنته الصغرة حتى تصير كحال ستمع
بها كالتفقه وفي جوامع الفقهاء لو قبضت مهرها لم ردت به بالزنا فيه
او استحوذت به من الزوج بالمهر المنع نفسها بلا خلاف وفي
الذخيرة قال ابو يوسف لو وحدثها زويجا او اسقو قبل الدخول
فلها ان تمنع نفسها حتى يبدوها وبعد الدخول / المنع وكذا في السلم
على اصله فلا للمهر عند دفع ابنته الصغرة فليست كوقود دخل بها
المزوج وطلبت مهرها فلا دفعها الى اسك قبل ان يبلغ قصده فلا بد
الا يصح اقراؤه / انه لا يملك المهر في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به
على المهر المهر وقت ان من يملك / انسا / المهر لا قراره اذا اكد
مهرها منه / ارجح به الزوج على ابيها المصدق على القرض الصحيح
وفي الذخيرة في المكفي لو كان المهر خا / افا حاله عليه غير مهرها
فلها ان تمنع نفسها منه حتى ياخذ من مهرها بمهره وكيها ولو ان الزوج
احالها على غيرهم لم على ان يملك من المهر في القياس لما ان ياخذها
وفي الاستحسان لا يدخل بها حتى ياخذ مهرها وعن لى حنفى روايتا
روى الحسن بن زياد عن ابن له ان ياخذ قبل ذلك وروى الحسن
ابن لى مالك عن ابن لى لى لى ذلك ولو باعها بالمرسوم ما فلها ان تمنع
نفسها حتى ياخذ المهر ولو دخل برضاها ووطئها فلها ان
تمنع نفسها حتى ياخذ مهرها عند لى حنفى رحمه الله عليه ويوقف
لغيره قبل رضاه عن ذلك وذهب ابن حاتم الى ان
قول لى حنفى وعندها ليس لها منع نفسها بعد الوطئ برضاها
وفي الجواهر للزوج حرج مع نفسها قبل الدخول حتى يقبض صداها

فان كان فيه عذر موجد فان دفع المقتدني بها وليس لها حبس نفسها
بعد الوطئ كقولها وبه قال مالك والشافعي وفي الاشراف ابن
المتر قال كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان لها ان تمنع نفسها
حتى ياخذ مهرها وفي المنهاج لها حبس نفسها لبعض مهرها المعين
واكمال الموكل فان حل الاجل قبل التسليم فلا حبس في الاصح وان
قال كل واحد منها / لا سلم حتى يسلم ففي قول حنفى هو في قول / لا
اجبار ومن سلم بحريصا حيم والاطهر بحران في يوم من توضعه
عند عدل ويومين بالتيك فاذا سلمت اعطاها العدل وفي المعنى
بحر الزوج على المصدق / لا ان في الزام تسليم نفسها خطر اذ لا
البضوع والامتناع عن دفع المصدق فلا يملك الرجوع في البضع بخلاف
سليم المهر او اذ ان لم يكن اسير دارة / لان العادة ياخير تسليم
المراه عن قبض المصدق ولا يعرف كالمشروط ولا يمشع في الموكل
وان حل قبل تسليم نفسها فلو كانت لم يطأها منعت حتى يسلم وعندها
الحلوة دخول فلها ان تمنع نفسها عند لى حنفى رحمه الله عليه خلافا
لها كما في الوطئ ولو سلمت فامتنعت بغير عذر اسير دارة فلها حرج
ذكر في المنهاج وفي المحيط / لا يشرط احصاء الزوج لمقبض الاب
صداها وعنده لى يوسف وقرى سترط وفي الذخيرة هذا قول
علمنا الملائكة وعنده رقر وهو قول لى يوسف الاخرى سترط
احصاءها وفي المروغين / لا يشرط الاحصاء في حق الاب اذا
اراد قبض مهرها ولم يحك خلافا فلها اذا كان الدخول برضاها
حتى لو كانت مكره او صبيها او محتون / لا يشرط حقها في الحبس
ما افاق وعلى هذا استحقاق النفقة وخوار المسافرة بها بغير
اذنه قال في الجوامع جوامع الفقهاء الا اذا خرجت خروجا قاصدا
المحيط والذخيرة كان ابو القاسم الصغار يعني بقول لى حنفى في منع
سفرها وبعولها في عدم منع نفسها واستحسن ذلك بعض مساعدا

لها ومن قال بقولها ان المعقود عليه صار مسلماً اليه بالوطاة الواحدة
وبالخلوة الصحيحة وهذا اذا كانا احدهما كالمترقبين لها حواكس
كالبايع اذا سلم المبيع قبل قبض المتروكة في الذخيرة والى خلا في فلا
املت من نفسي حتى افوض ميري فالقول قولها وانما اكلت فيها
مقام الوطى وفي ملتي اليها جعل الخلوة كالوطى على الخلاف ولما
منعت ما قبل البذل ان كل وطى تصرف في البضع المتعسر في ذلك الخطر
فلا يحل عن العوض اظهار الخطر والتأكد بالوطى الواحدة بحاله
ما وراها اذا المحمول لا يراحم المعلوم ثم اذا وجدت اخرى صار
معلومه مستحق المزاخر حبيد فيصير مقابلا لما بعدها ايضا كالعيد
اذا حني جناحه يدفع بها كذا فاذا حني اخرى يدفع بالكل
وكذا الجرا اذا قتل هذا فعليه فاذا قتل آخر فعليه والله اعلم
فليس على عليل لي خيف اشكال وهو انه اذا قال وجدت
اخرى كصفت المزاخر وصار المهر معاردا لكل ومفهوم هذا الكلام
ان قبل وجودها لا مقابله فينبغي ان يكون لها منع نفسها قبلها
بعد ما سلمت نفسها وكصفت المقابلة بالوطى التي وجدت وهذا
لانها قبل صيب ترك منع نفسها بالوطى التي حصلت
برضاها لانها قد رضيت وسقط منعها نفسها في حق بعض المهر
الذي لا زايا فليفت منع نفسها في حق بعض المهر الذي لا زايا فليفت
منع نفسها حبيد حتى يستوفي مهرها بعد سقوط حقها في بعض
ومحاج عن ذلك انه لو وطى امرأته وهي مكروهه او صبيته او مجنونه
ثم زال ذلك فلها ان تمنع نفسها حتى ياخذ جميع المهر وان كان بعضه
ما انما يقدم من الوطيات فاذا اوفاه مهرها نقلا حث سا لوله
على اسلوهم من حيث سكنتم وهو قول ابي الليث واصحابهم
وفي المحيط والذخيرة كان ابو القاسم الصغار يعني يقول لي خيف
في السفر ويقولها في منع نفسها يعني الدخول اذا لم يقبض مهرها

واستحسن بعض شاعرا قوله فلن هذا احدث قول
مالك وهو خرق الاجماع غير جازم في الاصول على المختار لمن سيع
الدليل لا العادل كالحكم بشهادة رجل وامرأتين بالجماع على الغائب
ذكر ذلك في كتاب السير من اجماع وقيل يخرجها الى غير بلادها انرضاهما
لان الغريم يودي اذا لم يكن فيها عشرين شهرا واهلها واختاره ابو الليث
وفي المحيط المختار لمساخنة ان يخرجها من بلادها وحوار السائل
ظاهر الترويم ذكره المرعشي الخوفا لصاحب ملغي الجار وادى
اما ما يمكن من قبلها اذا اوفاهما المحمل والموجمل وكان ما مؤثرا ولا
يمكن من اوفاهما المحمل دون الموجمل لانها انرضى بالتاجيل اذا
اخرجها الى بلاد الغربة تعلم بان الغريم يودي انما كلام وهو
احدث قوله في قري كالمهر القريب لا يفتق الغريم والله اعلم
فروع كان غرض الخطا في ابي عبد الله عن الحسن النكاح
في سنة المجامع واجاز غلام الناس وفي احوالها كان ملكا وصحاح
يلزمون ان يكون سببا من المهر موجد او ذكر ابن المواز عن ابن القاسم
التاخير الى الستين في الاربع وعن ابن وهب الى سنة وعنه
نسخ النكاح الى ان يكون الجهل الى الثمن عشرين سنة وعن ابن
القاسم نسخ الى الاربعين فما فوقها وعنه انما ينسخ الى عشرين في
ستين وفي كنف الملك وقد اخرج في اصوغ انه سئل ابن وهب ان
في العسر فما دورها وما جاوز ذلك فتزوج فقال له ابن القاسم
وانا معك على هذا فاقام ابن وهب على ما ورد ابن القاسم فقال لا ينسخ
انا الى الاربعين وانسخ فما فوق ذلك لا ينسخ فيه اخذ وهذه الاقوال
اوليل عليها من كتاب واسنم واقول صحابي ولا قياس وفي خزانة
الاكل وجوامع الفقه والمرعشي في تزويجها على اجماع او على الجرح
فلا يفتى في حرم وسط وهي الجرح على الراحلة ان علاها العاري واذناها
الحج ما سببا ذكرها في الزنا فتسوق لقصي والاوراعي والنوري وابو عبيدة

لجواز صداق الحج وقال مالك في الجواهر يجب فيه مهر المثل إلا أن يكون معه مال وقال الساجي وابن خنبل التسمية فاسدة لأن الحملان مجهولان
يوقف على حقيقة فاسد هذا باطل فإن الإجماع على جواز الاستنجار
على كل النكاح وأزواجهم إلى كل من جميع بلاد الإسلام واتخاذ الدولاب
للمركب وأكل إلى كل مساقه معلوم أن الحج ليس بالركن وأما أصلها أثبت
الحج فلا يصح عوضاً أو صداقاً يجب فيه وإن لم يكن إلا الأعيان
عن الغصن والطلق والله تعالى أعلم بأصوله فصل
في نكاح السبعة والربا في المحيط والتفصيل والخير عقد النكاح
في السر على ما لم يظهر في العلانية على ما سن لم تلزم العلانية
أن نكاح السبعة ولم يلزم فلا يغير باظهاره عيلاً أن النكاح
الصحيح لازم أو غير وفي العقد انقضاء في السر على النكاح ريباً
وسبعة عقد نكاحاً صحيحاً أو يتغير في العقد انقضاء في السر
على النكاح ريباً وسبعة عقد نكاحاً صحيحاً إذا كان النكاح أن
الهنول لا يظلم بخلاف البيع ولو جعل السبعة في المهر فانفق في السر
على ما يدرهم وأظهر النكاح مما سن فالمهر ساقطان مهر العلانية
أنهما لم يقولوا في السر ظهر النكاح بما بين يده من سبعة فتكون
هذه المائة زيادة في المهر حتى لو قال المائة من سبعة فالمهر مائة
أن الهزل يدخل في المهر دون النكاح وأن أظهر النكاح بمائة
دينار يجب فيه مهر المثل أعاضهما عن المذكور في السر والمذكور
في العلانية لم يفتح لدخول الهزل فيه بخلاف التسمية وفي المحيط
لو انفق في السر على مائة دينار ونزعهما في العلانية يصير تسمى
فوق على ذلك أو حقه ففي وجه وهو إذا تزوجها في العلانية
على أن مهرها فسقط بالمسمى في السر أو مهر المثل ليس بمذكور
العلانية فكان المذكور في السر مذكوراً في العلانية وفي وجهين غير
الأول وهما أن نزعهما في العلانية على أن تكون الدنانير مهرًا أو سلت

عن ذكر المهر يجب مهر المثل وكذا لما سكت ولم يبق له مكان مهر فيها
أنه لما بقي الدنانير لم يكن المذكور في السر مهرًا فيجب مهر المثل ولذا
لما سكت ولم يبق له مكان مهر المثل مذكورًا يقتضي النكاح لأن
الدانير الأصلي فيه بخلاف الوجه الأول فإن المهر فيه سفي فلم يكن مذكورًا
لغةً فبقي المذكور هو المهر المسمى في السر وفي الأخير أن تزوجها
على مهر في السر وعقد في العلانية على أكثر من خمسة من جسم وأشهد
على أن المسمى السر والزينة سبعة أو تصادقاً على ذلك فالمهر
مهر السر فإن ادعى الزوج الموضع الموضع في السر على الف وانكرت
المراة ذلك فالمهر هو المسمى في العقد والقول قول المراه إلا أن يقوم
البينة له وذكر ابن سباع في نوادره عن محمد بن محمد الله علم أن الزوج
لو شهد على نفسه في السر أن المهر الذي يريد أن يتزوج عليه ألف
ثم شهد من الغد بألفين قال أبو حنيفة رحمه الله عليه المهر ألفان
وقال أبو يوسف رحمه الله عليه إذا قال الشهود أسد في السر
على ألفين وألفين سبعة فالمهر ألف وهو خلاف ما حكي عن أبي
حنيفة في الأصل وأن كان مهر العلانية من خلاف جنس مهر السر
ولم ينقل على الموضع فالمهر هو المسمى في العقد وإن اتفقا على
المواضعة يتعقد النكاح مهر المثل وفي كتاب الأكرام اتفق
الزوج والمراة في السر على أن المهر دنانير ونزعهما في العلانية على
أن مهرها كان مهرها الدنانير المتفق عليها في السر وهو واحد
الوجه الثالث وقد ذكرناهما وأن تعاقدا في السر على مهر في العلانية
بأكثر من فان اتفقا على أن الزينة في العلانية سبعة فالمهر مهر
السر وإن لم يشهد بان الزينة في العلانية سبعة فقد ذكر ستمس إليه
السر حتى على قول أبي حنيفة المهر مهر العلانية ويكون زيادة في المهر
وعلى قولها مهر العلانية ويكون زيادة على الأول وإن لم يكن من جسم
غير أن ذلك إذا كان من خلاف جنس يكون الكل زيادة على الأول وذكر

ابن ساعية عن محمد بن علي حنفية ولي يوسف في هذه الصورة ان المهر هو الاول
وانما كذا الزيادة بالدخول والتلويح او موت احدهما وذكر شيخ الاسلام
انهما اذا تعاقدوا في السر باللف واطهر في العلانية خلافاً لما قال
الرفع ما اقررت به في العلانية هنزل وفي الجدة لقول قول المرأة
والمهر مهر العداية الا ان يقيم الزوج البينة على دعواه وفي المحرقة
ان عقداً في السر غير مهر عتداً في العلانية على مهر اكثر من ذلك
فان يقع على هنزل الثاني فالمرمهر من السر وان لم يقع على ذلك ولم
يقم به البينة فالمرمهر من العلانية قال ذلك الحكم الجليل في محله
وفيه مسائل السبعة اقسام القسم الاول توافقاً في السر على اظهار
النكاح رياء وسهم واظهاره سكر اطمح / لنم / اليوترفيه الهزل
والقسم الثاني بواضحة علم في السر ولم يظهره تسروطه لم
يكن بينهما نكاح لان اقرار احدهما فلا يصح مهر الهزل بخلاف
استان النكاح به ومثله الاكراه فمهما والقسم الثالث يتواضعا
في السر على مهر تعاقد في العلانية على زيادة على مهر السر من
جنس فحق في حنفية روايتان في رواية المهر مهر العداية بالزيادة
والمهر تابع للنكاح فلا يوترفيه الهزل وفي رواية عنه المهر هو
الافل وهو مهر السر وهو موقوفها وهو / اصح / اتفاقهما على الهزل
بالمساواة وان كان مهر العداية من جنس اخر وهو ما يه دينار
ففيه روايتان في رواية لها مهر العداية ما يه دينار وفي رواية
مهر المثل وهو / اصح / ان مهر السر لم يذكر في العلانية ولم يذكر
في العلانية لم يستل الهزل وفي الطلاق والعتاق والصلح عن دم
العدان استدان في العلانية هنزل فالنكاح في السر وان لم
يسهر اقبل البدل ما في العلانية وسئل في السر وهو / اصح / ان
الزيادة لم يصح هنا لانها وجدت بعد هلال المعقود عليه اذ ما
للزوجة والمولى قد سقط بالطلاق والاعتاق وفي المعقود تزوج

سرا على مهر من تزوجها علانية بمهر اخر اخذ ما لم يقدم وهو قول
الوزاعي وسرخ والحسن والزهري والحكم وسعيد بن عبد العزيز
ولمك والشافعي والشافعي وعن الشعبي ولي قد البتة وابن علي والوري
وظاهر قول ابن حنبل بوحدة العلانية قول / ومن تزوج
امراً بم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة الى مهر مثلهما والقول
قول الزوج فيما زاد على مهر المثل وان طلقها قبل الدخول ما قاله
قوله في نصف المهر وهذا عند لي حنفية وقال ابو يوسف القول
قوله قبل الطلاق وبعد الا ان ياتي بشي قليل وفي البدل والوري
وعنه / الا ان ياتي بشي مستنكر خبائث المستنكر قول احدهما
ما استعارف مهرها / ان مستنكر عرفا قال صاحب الكتاب وصاحب
البدل هو العصبير وفي المحيط وفاضي خان هذا اصح وهذا القول
محكي عن الحسن في البدل والقول الثاني ان يكون اقل من عشرة
دراهم وهذا المفسر مروكي عن لي يوسف / لنم / مستنكر سرع
قال البوري هذا الشبه باصول / لنم / ذكر في كتاب الرجوع عن السهادك
قال الرفع تزوجتك على ما درهم والتمس زوجتي بالتمس مهر مثلهما
وسهدوا للرفع وحكم بهم رجوع اليهود صموا سبع ما درهم للمرأة
مهر مثلهما عند ما وعند لي يوسف الاضمان على اليهود / ام / السهادك
كان القول قول الزوج مع بينة ولم يجعل المايم مستنكر مع ان مهر مثلهما
الف وجعل القول قول الزوج ولم يوجب الاضمان على اليهود وفي
قاضي خان في تفسير المستنكر عن لي يوسف روايتان احدهما
ما دون العشرة والثانية ما / اسرع / على مثله بدل على الثانية ما
قال في المايم عن اذا اختلفا بعد هلال السبعة او بعد ما زاد
زيادة متصلة ان القول قول المستنكر حيث سعدت الفضة / الا ان
يأتي بشي مستنكر فعلمنا انه اراد به هذا / اما / دون العشرة
وفي البوري قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول المرأة الى تمام مهر

مثلها والقول قول الزبوع في انكار ما زاد على المثل فان كان
مثلها الفين والشوق لقول قولها مع منسها بالله ما صيدت بالف
فان حلفت احدث الفين اقترارها به وهو الذي اعترفنا الزبوع به
وان كان من مثلها الفبا او اقل احدث ما قاله الزبوع مع منسها بالله ما
نزوجتها بالعين هذا ان حلف وان نكل اعطاهما الفين اقرلهما
به في المندرج في هذه المسئلة اقوال ثمانية لاهل العلم القول
الاول قول لي خيف ومحمد كما ذكرته وهو قول الحسن والحسين وكما
دواي عنه ذكره في المعنى وفيه قال اقر والقول الثاني قول لي
يوسف كما تقدم والقول الثالث قول الزبوع مع منسها مطلقا وفيه
قال السعي وانزل لي وان شيرم وانكورد ورواه عن اقر
والقول الرابع قول المثل وهو قول الثوري والسماقي وفيه
المنهاج كما كان مع منسها المبرور وكما هو المثل وفيه السبوط
لو كان كما تقدم الزوج كما قل من قول المثل رجوع الى قول المثل عند
الفسخ في الحال وفيه قال ابن حبان من السامعية ليس لها الا ما اذعم
قال وهو بعد بل هو الحق لانها تذكر الزيادة وقد اعترف
باسقاطها فكيف تقضي لها ما تنسب وعلم ان يكون حقا عندها
والقول الخامس قول قول المرأة للزبوع اجترار ان يسا اعطاهما
بدعم والاحكاما ونفسه النكاح قبل الملاحول ولا شيء لها وبعد
الفسخ والقول قول الزبوع انتم تحتلوا القولت عنده لقولت المبيع
والقول السادس ان كان منسها عشرون الف فالقول قولها في الفين
اذا باحت فرجها به قال وهو قول العم والقول السابع قولها وهو
قول بعض السلف اي يوسف ان الزوج قد دعي زناكم والزوج يدعي
زيادة الزبوع والقول قول المنكر مع منسها تسائر الدعاء وكذا ان
الاصل براه الذم الا اذا كذب الظاهر وهو كما كان مع صاحب
البذل ان ليس دليل ظاهرا لصاحبها وان يقوم منافع البضع

ضروري فني امكن انجاب شي يصح التسمية به / ايصار الى قول المثل
وهو قيد المنافع للبضع فصار كالحل والعنف والصلح عن دم العبد على
مال وكذا الاحكام فانما الحكم فيها العم المثل ذكره في البدائع ولها ان
القول في الدعاء وكما قل من شهد له الظاهر والظاهر شهد
لمن يوافق قوله من المثل اذ هو الموجه الاصل في باب النكاح وهذا
ان البضع في حال الدخول يقوم ومنه فقه بلحظ بالاعتبار فصار كالبصاغ
وصاحب المولى اذا اختلفا في الالباء حكم البصغ لزاها اذا لم يشهد
البصغ لواحد منهما كما قالوا وبدا يمين صاحب النكاح اذا اختلفا فم
صاحب النكاح زاد البصغ في توبته وفي البدائع وان الزبوع / ان
بالزبان على قول المثل والمرأة واولها وان رضون بالبصغ عنه
في كانت القصة بقدير المهر والاحكام شاهد من شهد له من المثل
ولذا لو اختلفا بعد الفراق بعد الدخول او الخلق الصالح او بعد
موت احدهما اختلف الخلع والعنف والصلح عن دم العبد فانه يجوز
خلوها عن العوض وان البضع غير مستقيم عند الخروج وتور على
عبد الزبوع على احد العبدتين فانما او حنفية الاولس الذي هو الاقل
ولم حكم من المثل فيه وفيما حكم فيه من المثل وابو حنيفة من على
اصله في ان الموجه الاصل في قول المثل ولذا ما رواه يوسف على اصله
في ان المستمسك اصل ولا يصار الى قول المثل الا عند غلبة جهدهم ذكر
هذا ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قول الزبوع في نصف المهر
وهو رواية الكرام مع الكسرة حكم فتع منسها وهو قياس قول لي خيف
ومحمد ان المنع بعد الطلاق قبل الدخول قول المثل قبله فحكم
المنع بعد الطلاق قبل الدخول قول المثل وحم اليوسف ان وضع
المسئلة في الاصل في الف والالف والالف فلا فائدة في حكم المنع لانها سلع
عسل برغلاء ووضعها في اجماع الكسرة في الجسر والمكايه ومنع منسها
للون او عشرون نفيد محليها والمذكور في اجماع الصغير ساكت عن

ذكر المتقدر فيجعل على ما هو المذكور في الأصل وعلى المتعارفين بين الناس وهو
الشر من غيره ومما به عاك وقد ذكر المسئلة قبل هذا بعلها وفي المحرط ان
نصف من المثل لا يكون في الطلاق قبل الدخول فلا يكن الحكم به والمتعد
لا يصلح حكمه لغيرها ولو قال يزوجه على هذه الجارية وقالت على هذا العبد
حكم المتعمر الا ان تراضيا ان يخذ نصف الجارية والعبد والجارية كالألف
والالف في الف في فصل واحد وهو ان من المثل اذا كان مثل فيه ارفع او
الشر فلها قيمته لا عينه لان ملك الفين يكون الا ما تراضى ولم تنفقا عليه
فوجب القضاء بالقيمة وفي المعنف والمزيد الا في فصلين أحدهما ذلك
والاخر في متعة المثل في الطلاق قبل الدخول في نصف القيمة وفي الاثر
والالف في حجب نصفه الف وفي قاضي خان في حكمه المتعة وحده
رواه الجماعة ان المتعة عند عدم المسمى بعد الطلاق كمن المثل ووجه
هذه الرواية ورواه الاصل ان البضع عقد اليها سلم الماء ومقتضاه ان
الحبس في وجوب نصف المسمى بما يعرف تصا بحال القياس في فعل
بالقياس عند عدم النص للسالم عن معارضته وقيل اختلف الوضع
كما تقدم قال الكرخي في الفصول المثلثة اذا كان من مثلهما الفين او
الترسان هذا لقوله وفيها اذا كان الف او اقل موافقا لقوله وفيها اذا
كان الف او خمس له قال في المسوط وهو الصحيح وفي المحرط هو الصحيح
ان ظهور من المثل عند عدم التسمية وذلك انما يكون بعد الخالف
فانما يدعيه كل واحد منهما من المسمى بنفي صراحة فيبقى ثلثا كما
بلاسمية فكون موجب من المثل معروفا انه ابد من الخالف في
الابتداء واصل النكاح وان كان التحمل الفسخ بالخالف فالسوية حكم
الاشياء فعدم الخالف بنفي التسمية ثم حكم من المثل بعد ذلك هذا
تعليل صاحب المسوط وفي المحرط ان من المثل باعتبار مع وجود
التسمية فلا ينسقط اعتبارها الا بالخالف ان الظاهر ان يكون حجب
على الغير وفي البدائع ان من المثل لا يثبت الا بعد سقوط التسمية وذلك

بالخالف

بالخالف وقال ابو بكر الرازي انما الفان الا في فصل واحد وهو ما اذا لم يشهد
من المثل لاحدهما بان كان الف او خمس له واحتج به اخصاص وقال في البدائع
وقاضي خان هو الصحيح ان الجارية الى الخالف فلها شاهد لظاهره
وفي قاضي خان حكم من المثل ليس بحجاب من المثل هتبل المعروف من شهد
له الظاهر والاصل في الدعوى ان يكون القول من شاهد لظاهره
مع منته فلا حاجة الى الخالف وفي المعنف المثل الرازي قول المرحي وقال
القول قوله مع يمينه بدون حلفه الاخر وهو المذكور في الجاه مع الصغير وان
الخالف لم يصار اليه اذا لم يكن أحدهما الحق لقول ولعل ان القول
في البيع لمن يدعي الميسار دون يدعي حيا والشرط شهادة الاصل واذا
نكل الربوع عن التمين لزم الفان اسمه ان اقربها ادعى الزوجه
اعني بذلك انه يحكم عليه دفع الدراهم ولا يعتبر بينها وبين دفع الدراهم
كما هو الحكم في من المثل وان حلف فلها الف اسميه كما يدعي وان
اقام بينه فلكه يسره وان اقامت الزوجه قبلت على الفين ستميه وان
حلف فلها الفان الف اسميه والف حكم من المثل ويحتر الربوع في الف
الذي باخذه حكم من المثل بن دفع الدراهم او الدراهم والاشجار
والقاول اول انه وجب لها قضاها على التسمية والاخر حكم من المثل الا
باليمين انها لم يسمي الخط الذي بدعيته الزوجه والوجوب حكم من المثل
فان اقامت بينه قضى لها بالفين ستميه وان اقام قضى بالف التسمية
وان اقام ما قضى بسنة الزوجه وهو الصحيح ذكره في المعنف وفي قاضي خان
وهو الصحيح اذا كان من مثلهما الفين في الكتاب لم يحك خلفا
اصل الوجوب حكم من المثل وفي البدائع اختلف المشايخ فيه فبلسها
اولى لانها مائة باكو العلم بكن طاهره تبصا دهمها وان كانت طاهره
بشهادة من المثل لكن هذا الظاهر ان يكون حجب على الفين الا ترى انه
ايضاح به بدون التمين او البينة ونصا دهمها حجب نفسه فكانت
بينهما هي المظن او الشرائع فان كان القضاء بها اولى فليس

أولى لأنها مطبوعه ألف الذي شهد به مهر المثل وبينها انما يفيد العيين
فلتب وسقوط المهر في كاسكيبه الخايع وصاحب اليد في
الذخير في المهر الف ولم يذكر مهر المثل وذكر في المسقى بعد
بورقة ما يشبه خلافة في التقسام من المهر عن امرأة ادعت انه
نزوجها بالوقت مندسنة على الفين وقامت بينهم واقام الزوج لم يروه
بالبصر مندسنة في الدنس بين المرأة قلنا وان كان
معها ولد لاكثر من سدين وان كان معها ولد في البلاء ويولد بينهما
الزوج لو جهن احدها انه اشد انكارا انه نكحها فسلم نفسها
وبعد المرأة انكارها بعد التسليم والوجه الاخر انه اسبق
انكارها من المرأة لانها بعد من المهر او لا وهو من كرم تسلم نفسها في
نكر اسحقا في تسليم نفسها بعد بعض الف حتى بعض الف الاخر
فالزوج منكر عند مطالبتها قبل مطالبة التسليم نفسها قال
والف في النكاح بعد النكاح خلافا لابن في ليل وعندنا لا بد ان
المراه كالبائع على المشرور والجواب عن قول الكرخي انه بقي نكاحا
بلا تسمية بالنكاح فيكون موحى من المثل لا يستقيم انه لو كان كذلك
بحسب الزوج من دفع الدراهم والدنا يبرأ هو الحكم في مهر المثل وقد
ذكر انه يحتمل في درهم من غير مجبر ويحتمل عليها وحلي عن القاضي
من اجابة انه ان المهر لا يشرع في الاحوال كلها لانها دعوى النكاح
ذله في المعنى وفي السبب تحالفان كما تقدم ومن الشافعية من
قال لقول قوله مع غيبه ان اصل عدم النكاح الف واستبعده وان
كان مهر مثلها الف وخمس لم يعل قول واحد من هؤلاء الف الزوج
لفي الزيادة والمراه لفي الف والفقاضي ان سدا بحلف بايها ساء المسحب
القرع فان وقعت على الزوج فحلف فمضى عليه بالالف تسمية لانه
اقربا ادعته وان حلف بغير الف ليس اليها فان نكحت فمضى لها بالالف
تسمية وان حلف ومضى بالالف وخمس لم يهر مثلها لكن الف تسمية

بلا خيار انفاقهما عليه وخمس لم يحكم مهر المثل ونحو الزرع فيها واهما
اقام الدنس قبل ان توردها وان اقاما فالف لصحيح انهما سيرا ان
لعدم الاولوية ويجب ذلك حكم مهر المثل ونحو الزرع فيه على ذكرنا
خلاف المحالفان فبهم كل واحد منهما منى التسمية التي يدعيها صاحب
فخلا العقد عن التسمية فوجه مهر المثل وليس كذلك التحالف اذ وجوب
الف مع الحلف بحكم الاتفاق وفي الدنس خلافه لانه في المفيد والمزيد
وفي المستباح انتهى في الف كما التحالف وان اختلفا في اصل المسمى بحال
اكتفاء بحسب مهر المثل بالاتفاق ما عداها وطا هو ان اصل وامر عند
اي يوسف فلان القضاء به تعذر لوقوع الشك في وجوبه اقل بخلاف
الاول انه بين القضاء فيه بالتسفن وهو اقل الذي يكون مستنكرا ولا
اقل ههنا ولو كان لا اختلاف بعد موت احدهما فهو كاختلاف في حياتهما
وفي قاضي خان ان حلفا قضى بالف وخمس لم يهر ولذا ان اقاما للتحالف
فلهذا اذ كن بعض المتأخرين في شروعه ونص محمد في اصل على ان الدنس
بهم المرأة وبعضهم عليه بالالف وفي الويرك ان كان مهر مثلها من الف
والالفين فالقول قولها الى اتمام مهر مثلها وقول الزوج في ان ادعى مهر
مثلها وحلف كل واحد منهما على الدعوى صاحب وكذا لو اختلفا بعد
الفرق بعد الدخول او الكلوة الصحيح او بعد موت احدهما ولو كان
الاختلاف بعد موتهما في المقدار فالقول قول ورثة الزوج عند لي حيف
واستثنى المستنكر في الويرك اذ اختلفت رتبته في المقدار فقضى
بقول ورثة الزوج عند لي حيف قل او لا شر لا يهر لم يهر واشي انقض
لمر عند لي حيف فاذا اقروا بشي قضى به ومثل في جوامع الفقه على بابي
عن قريب وهما من اعلى لعدم لها وان كان في اصل المسمى فعند لي حيف
القول قول الكبير منهما فاذا اصل له الحكم لمهر المثل عند بعد موتهما
واذا مات الزوجان معا وقد سمي لها مهر فلو رثتها من ترك الزرع وان
لم يكن سمي لها مهر فلا شي لورثتها عند لي حيف وعندنا هم المسمى في القول

ومهر المثل في الثاني قال ابو حنيفة استحسن ترك القضاء بشي في ترك
 الزرع حتى تقوم البينة على التسمية او على اقرار الزرع بها او على اقرار
 ورثته بها تعدلونه وعندهما يقضي بمهر المثل اذا طرأ النكاح
 الا اذا قامت البينة على ان المهر اوجبا اقرارها به او على اقرار ورثته
 به وفي المحرط لا يقضي بمهر المثل دخل بها او لم يدخل ١١/١ اذا قامت
 البينة على المهر هذا قول ابو حنيفة وعند لي يوصف بمضي عمره
 ورثته الزرع لقيامهم مقام مورثهم وعند غير يقضي بمهر المثل بحال
 احياء عنده وعند اقرع بن حازم قبل هذا اذا عاين موتهما اما اذا لم
 يتقدم عيب بمهر المثل لم يشأ تحبها هذا كله اذا لم تسلم نفسها فان
 سلمت لم وقع الاختلاف في حال الحيوة او بعد الموت فانه الحكم بمهر المثل
 بل قال هذا ابدان يتركب من اجزاء لا تقضي عليك بتعارف في
 المحل ثم يعالج الباني كما ذكرناه وفي الحديث ابو حنيفة يقول الظاهر
 الاستيفاء او الاثر هو العادة بين الناس فلا يشك
 الا بالبينة او اقرار ورثته فثبت بطل هذا التعليل بالمسمى
 وباقرار الورثة ان لو لم يوفها شيئا ولم يسلم وان القضاء بعد موتهما
 ويقادهم الزرع متعذر ايعلم حالها ومهر المثل بقدر نكاحها ونكاح
 نسائها عشرين بها وموهرها بذلك على موت نسائها عشرين بها وموت نسائها
 زما بها ظاهرا فلا يثبت التقدير فالصاحبة للبائع وقوله في المسألة
 مشكل وفي قاضي خان وان الصحابة اختلفوا في سقوط مهر المثل اذا
 فكان ان اجاعا منهن على سقوط مهرهما وان لم يستوعب الدعوى في ذلك لسمع
 من واثق واثق من اب في العصر الاول اذا كان نكاحا ظاهرا سمي
 في نسائها وهذا اصح ابو حنيفة فقال ارايت لو ادعت ورثته ام كلثوم
 بنت علي بمهر المثل على ورثته عمر اكناسم البينة في ذلك وفي الوريك
 قال ابو حنيفة وان القضاء بدور كالي استيفاء مهر المثل من ارا
 النكاح بلبنة الاستيفاء والسهر فيقضي بمهر المثل بمباي ومخرج

فندعون كذلك فيقضي لهم مهر المثل ثم ونم فيسلسل الى اخر الدهر وفي الميسر
 المستحق بالنكاح بلثة امته المهر المسمى وهو اقواها والتفقه وهي
 اضعفها ومهر المثل وهو المتوسط فالسبي لغوته لا سقط بموت احداهما
 ولا بموتهما وموت احداهما ومهر المثل يتردد بين الاقوي والاضعف وهذا
 لم يوجب بعض الصحابة بعد موت احد الزوجين ولم يسقط المسمى
 احد من الصحابة وامن غيرهم فيسقط بموتهما ولا يسقط بموت احداهما
 وقيل اذا لم يسقط المهر بعد بموتها يقضي بمهر المثل عنده لثبوت العلم
 وقولهم من يقرر القاضى بمهر المثل هذا ليس الى بقاء
 العهد ومروا بالنكاح الطويل حتى لو لم يسقط المهر بعد يقضي بمهر مئله
 عنده ايضا والتعليل الذي قيل يدل على سقوط مهر المثل بموتها
 بقاء المهر او لا اضعف وفي المتهام اختلفنا في قدر المهر وفي صفته
 بحالنا ونسب المهر ومهر المثل ولذا لو ائتمرت التسمية على الاصح
 ولذا لو اختلفت ورثته او وارثا احداهما مع الآخر وفي المغني لو قال
 لم يكن لها صداق فالقول قولها قبل الدخول وبعد بما ادعت مهر
 المثل وبها قال ابن جبير وابن شبرمة وابن حبان وابن حنبل وابن
 راهويه وهو قول السعبي والثوري والشافعي وحكي عن فقهاء الملايم
 السبعة ان بعد النكاح القول قوله والدخول يقطع الصداق وبه
 قال مالك قال اصحابه كانت العادة بالمدينة بمحل الصداق في الكواهر
 لو اختلفا بعد زوال العصر بطلت او فسخت او موتت فالقول قول الزرع
 مع مئله ولو ادعت التسمية وان عرف القول قوله الا ان يكون العام خلاف
 قوله انتهى كلامه وفي الجامع تزوجت عاتكة فأتته في يده واختلفنا في قيمته
 او على ثوب واختلفنا في ذرعها او في قيمته الذرعان او على ابريق
 ضم واختلفنا في وزنه فالقول قول الزرع مع مئله ان اختلفا في الصف
 والفرق يضر والوب والابريق فهذا هو الوصف الذي هو الذي
 حل بالمحل وسفير به حالها وهذا اصح العاين فيه في البيع وفي قيل

كحل الصبر ووزن الفضة والماء السود والماء البيض اوقا ثلثين وخمسين
على قبلك الايض هذا قبل عبدك الاسود هذا اقول قولها الى مهران مثل
ان اصل وكذا وصفه ليدرس دليله النجاشي في المسلم فيه وفي العبد من
يتحالفان ويحلها لهما حكم مهران مثل فيكون القول قولها مع عينتها الى
مهران مثل ولو تزوجها على صبرها فضا عت ولحلها في الجور والكل
وفي كحل القول قولها مع عينتها الى مهران مثل وفي الجور القول قولها مع عينتها
وفي الجور لو كان المهر دنانير فاختلعا في جنسه اوصفت او نوعه فهو
كالاختلاف في اصله ولو اختلفا في الوصف والقدر فالقول قول الزرع
في الوصف وفي القدر قولها الى تمام مهران مثل قول **هـ** ومن بعث
الى امرأته تنافا قالت هو هلهم او هلهم وقال الزرع هو من مهران قال قول
قوله قال الامي اطعام الذي ياكل كالحل المسوي والادجاجة المستوية
واكلوا واخيصة والخمر واللحم وسائر الاطعم والفواكه الرطبة
والانقاله فالقول قولها ذكر المهر في قاضي خان وفي المهر الاكل
ومن لا يدر في القياس كالتقدم وفي الاستحسان القول قولها فيه وفي الشاه
احسن واكظم والافق والوزن والسمن والعسل وطله بقا فالقول قول
الزرع انه من المهر وقال ابو القاسم الصفار ان كان متاعا لا يحل على
الزرع فالقول قول الزرع وان كان يحل عليه كالحمار والمدرع ومتاع الليل
فليس له ان يحسم من المهر لان الظاهر بلذنه والحف والملاة / الحف عليه
/ انه ليس عليه ان يها امر الخمر وفي المهر عينته في علم خفامته
لخمره ما و لا ابو الليث الذي قاله ابو القاسم حسن وفي قول وفيه
المهر دفع اليها ما لا يملكه كان من مهران كقول الزرع كان وديعه
عندك ان كان المهر نوع من جنس مهران فالقول قولها وان كان من
خلاف جنسها فالقول قول الزرع وفي الامر في عت اليها بثوبه قال
هو من النسوة وقالت الزوج بل هو هلهم فالقول قول الزرع مع عينته
وبه قال ابو حنيفة والمشافعي وابو ثور وقال ابو بكر وفي المعاي

دفع اليها القامع هو من صداقك وقالت ذلك منك هلهم فان كان اختلافا
في يمينه بان كانت قصديت الهبه وقال نوبت به الصدوق فالقول قول
الزرع بغير عينته انه اعلم بانوكي واطلع في غايته وان اختلفا في لفظه
فقال قلت حذبه من مهران وقالت قلت هو هلهم مني لك او هلهم فالقول
قول الزرع لكن مع عينته فان كان من خلاف جنس صداقها فلهذا رده
وطالب صداقها وزك عن ذلك انه قال ان كان ذلك ما جرت العادة
به يشتر كالتوب والختام فالقول قولها والاقله وانما في المسله
ان التملك يستفاد من الزرع واليعرف / امن عينته فان القول قولها
كالواو دعيتك هذه العين فقلت بل وهبتها الى والي الظاهر مشاهد
له اذا دام المهر واحد عليه والهدية والهبة تسرع والظاهر من حال
المسلم السعي في براءة ذمته وبعثتها للواجب على التسرع ويدل عليه ان
المسكن شرا فاسدا لو بعض الميسر وهبه من الليل لم يجعل عن الواجب
الذي هو رده بحكم الفساد والجعل هبه مع انفا فاما عليها لما ذكرنا لذا
ههنا وقوله ليس له ان يحسم نصم السبس قال حبيب اي عدت عليه
حسابا بعد العيس في الماضي وضحا في المستقبل وفي القسم بعثا الى
امرأته متاعا وبعثت بالمرأة اليه متاعا ثم ادعى الزرع انه كان من الصلح
فالقول قوله مع عينته فان حلف والمتاع قائم فللمرأة ان تخرجه وتخرج مهران
وان كان هلهما كالحمار او خرج بالمهر وبعثت اليه ابوهما ان كان هلهما
لم يكن على الزرع شيء وان كان قايما وقد بعثت من مال قسم يزوج ومن مال
الزوج بوضاها ابرج / ان الزوج يزوج فيها وهبت لزوجها بعثت
اليها بديار وعوضته ثم رقت اليه فادعوا وادعى ان ذلك كان عارية فالقول
قوله فاذا استبرأ فلها ان تسترد ما عوضته عن ذلك فليس / ان زوج كل
واحد افروقا الناس من ذلك باذن صاحب مهران او داله وتزوج
بالمأكولات من الاطعم والفواكه الرطبة وكذا في الواقيات اسيرك
استع بعد الدخول بها باسرها قال الزرع ذلك من المهر وقال

مظلم

هدية فقول المعنبر الا في الماكول كاللحم والخنز وفي الذخيرة مهر بلته
وزوجها م زعم ان الذي دفعه اليها ماله وكان عيا وجبه العار به
عندها فقلت هو ملكي وجهرتي بي او قال الزوج ذلك بعد موتها قالوا
قوله دون الاب لان الظاهر شاهد بالبعث اذ العادة دفع ذلك اليها
بطريق الملك وحكي عن ابن الاسلام اي احسن علي السعدى اذ يقول
الاب لان ذلك استفاد من جهته على امره وبه اخذ بعض المسايخ وهذا اذن
السخني في شرح السير في باب الوصية بالمال فقال العار به تبرع به
تبرع والاوطى اذ لها وقال الصدر الشهيد في واقعة المختار للفتوك
ان كان العرف ظاهرا في كبرها زعمت ذلك كما في ديارنا قال قول الزوج
وان كان مستركا قال قول الاب وفي الذخيرة والواقعات وهبت
مهرها من زوجها وماتت بعد مدة فطلبت ورثتها مهرها من زوجها
وقالوا كانت هبتها في مرض موتها ولم يصح وقال الزوج كانت في مرضها وقد
صحت قال قول الزوج وقيل كان يبيع ان يكون القول قول ورثتها ان
المهر واجبا في ذمة الزوج في حال المرض وقال لورثته كان في حال
الصحة قال قول قولها وتركه ذكر في الوجيز في كتاب السفعة
ان كان واجبا عليه حقا للزوج ولم يكن لورثتها حجب في ذلك الوقت
فوقع الشك في ثبوت كونه فدل ثبت بالسك وهم يدعون ان حقا انفسهم
والزوج منكر فلم يتحقق استحقاقهم للعارض وكان القول قول الزوج
مع هذا الوجه وفي الواقعات قالنا امر الدين في نظر فسيح
قول ~~ه~~ واذا تزوج النضر لي نضرا ثم على مته او على مهر وذاك
في دينهم حان فدخل بها او طلقها قبل الدخول بها او ماتت عنها فليس
لها مهر وكذا الحرسان في دار الحرب هذا عندني حيف وهو قولها في
في الحرسان واما في الذمية فلها مهر مثلها ان دخل بها او ماتت عنها
وان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وهو قول السافعي وابن حبان
وعنهما نصف مهر المثل وفي المعنى لو تزوجها على غير او خنز بزوج

ثم سافلا شي لها غيره وقيل الفرض حجب لها مهر المثل بعد الدخول
وقيل حجب نصفه وبه قال السافعي على ما ياتي بها ثم وان تزوج دمي
ذمية فليان امرها او سكر حجب لها مهر المثل وهو قول السافعي
وقول زفر لها مهر المثل في الحرسان ايضا الزفر عموم الخطاب والذكاج
لم يشرع الا باستغناء المال ولها ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام
وولاية الاسلام منقطع لنبأ من الدارين بخلاف اهل الذمة فان احكام
الاسلام جارية عليهم من استحقاق المنفعة في الذكاج وعدته والوارث
بالذكاج الصحيح وسوت خيار البلوغ وذكاج المحارم وذكاج
المطلق بل لا غير صحيح كالمسلمين لكن لا يعرض لهم قبل الاسلام
او المرافعة والتمسوا الحكم ما فيه اخرج الى المعاملة لك لربا والربا
وراية الزام متحفة اتحاد الدار والى حيفه ان اهل الذمة لا
يلتزمون احكامنا في الديانة وفيها يعقدون حلفهم في المعاملة
وهذا الامنعهم من شرب الخمر واكل لحم الخنزير وولاية الزام
بالسيف والمحاكمة وكل ذلك غير مفيد اما بالسيف فانه موضوع
غير والمحاكمة لا يفيد انا امرنا بتوكلهم وما يدينون بالزمام الجرم
على بيع السافعي متروك المسمية عليهم هذا فانما ينطلم بالحجة
وان تسميه المهر عند العقد من حقوق الله تعالى يدل ان المهر
الاسقط نرا ضمه على اسقاطه والذمي غير مخاطب بحقوق
الله تعالى ونرد علمهما بزوج الذمي بحسب شهود ولا اعلان فانه صح
عند البلية فلوا اعتبرنا به بالمسلم لم يصح واعتبر بالفقلة
بينهم ذكره في جوامع الفقه خلاف الكربة فان يحرم في ادبائها
والزنا مستثنى عن عقودهم للكدش وقول ~~س~~ في الكتاب
او على غير مهر محمل في المهر وكحل السكوت عنه وقيل في الميسر
والسكوت عنه رواه ابن عسمة والاصح ان الجمل على الخلاف وفي الجوامع
الاعتبار للمعنى على الخلاف فانه يرجع فيه الى دينهم فان كانوا

(الحمد لله) لنصل عليه كان على الخلاف واذا دانوا انه يجب / ان يفي فانه / يجب
 / انفاق عند السكوت وهذا الفصل / الاختلاف رواه في المنسبة
 والدم ذكر في / اصل ان لها مبرأ مثل قبل هو قولها فان كان قول الكل
 فعنه فلهما روايتان وجب ما ذكر في / الاصل انها لم ترض بغير
 بدل ووجبه ما ذكر هنا انها لما رضيت بالسبيل الواقعية
 فقد رضيت بغير بدل وانه لو وجب فلا يحلوا اما ان يجب حقا
 لها او للشرع / او جهة الاول ليس بها بغير بدل ولا الى الثاني انه
 غير مخاطب بحقوق الشرع فليدكر هذا اهل / الاربعة في خطابه
 المقارن بغير وع الشريعة المطهر فمما يختص بالردوي الكافر
 اهل / احكام / ايرادها ووجه الله تعالى وليس اهل / الوجوب الشرعي
 واخطا بوضوح عنه عندنا وتكريرا / ان اهل / اهل اذ
 وعاقبة على تركه وفي كفايه الفجوة في علم / اصول الكل في خطابه
 الكفاري في موضعين احدهما في جواز خطابه اهل عقلا والثنائي في
 وقوعه سرعا اما / الاول فقد ارجح ان قوم وضع منه اخرون في
 اصول الفقه / اي احسن المسع في التوضيف وعلم اصحابه ان خطابه
 بالحرمان ولم يوجب العقوبات ثلثا واللكفار وخطابه العبادات
 / اثنا ولهم / اختلاف في ثلثا / الامور / ان في اصول الفقه تسمى
 / الاله المستحق للنفار خطا طويلا / ان والمشرع من العقوبات
 فما اعتقدوا جرمته ولهذا انقام عليهم لكدود وكحدود جلد القذف
 وطريق الكرا والزجر عن / اقدام على اسبابها والحدود خدش
 انحر والسخر لهدم اعتقادهم حرمة وكذا اثنا ولهم الخطا
 بالعلماء لثبات كماله والبشرى لوجود الشرائع فان / اختلاف ان احكام
 بالشرع واثنا ولهم في حكم المواخلة في / الخوة / ان موجبه / امر اعتقاد
 لزوم المأمورية وهم متخرون للزوم اعتقادا واذل كفر منهم
 محتمل ان كان التوحيد فان حكمه التصديق والقرار بالتوحيد / الاول

بعض اهل
 الاربعة خطا الكفار
 الشرع

مع انكار شي من الشرائع / لم يجر في المنسب والكبير من انكر شي من الشرائع
 فقد ابطال قول / الله / الله فادامتنا في حدود الشرائع كفر منه ظهرا
 معاقبة عليه في / الاخرة / هو معاقبة على اصل الكفر وهو المعنى بنوب
 تعالى وويل للمسكرين الذين لا يؤتون الزكاة اي لم يجدوها وقال الله تعالى
 فان ياوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة اي لشرعوا بها واعتقدوا
 وجوبها وقوله صل الله عليه وسلم يدين عن قبل المصلين اي المؤمنين وكذا
 قوله تعالى حكايه عن قول الكفار ما سلككم في سقر قالوا انك من
 المصلين اي من المسلمين المحققين في وجوب الصلوة فهذا معنى قولنا
 ان الخطا ثلثا ولهم قبا يرجع الى العقوبة في / الاخرة / واما وجوب
 اداء في احكام الدين فذهب القوابين من مشايخنا الى الخطا
 ثلثا ولهم وهذا اذ كن صاحب الميزان عنهم وفيه / بعض مشايخ
 سمرقند / اثنا ولهم اصلا في حق الكرمات ولا في حق العبادات
 / الاما قام دليل شرعي عليه تصا واستثنا لعقود اهل الذمة من
 حرمة الزنا ووجوب الحدود والقصاص وفيه / بعض اهل الكفوة منهم
 انهم مخاطبون بالجنات والمعلم للحدود والعبادات وقابل
 اختلاف في اظهر في احكام الدنيا وهكذا في صاحب الحصول فانهم لو
 اسلموا لم يمسروا بقضا القوايت وان ما تقدم منهم مغفورا السلام
 بالنص ولا يجب عليهم الحدود وانما يظهر في احكام / الاخرة / فعندهم بما قبول
 على ترك العبادات وعندنا / او لا يعاقبون عما يشاء المخطورات
 عند بعض مشايخنا وعند بعضهم يعاقبون المختار عدم الخطا
 هكذا اذ كن صاحب الميزان وهو علا الدين العالم السمرقندي في
 اصول الفقه للسرخسي ومشاخ ديوانا يقولون انهم / مخاطبون باداء
 ما يحل المسقوط من العبادات وحول هذه المسألة غير محفوظ عن
 المنقذ من اصحابنا ولكن مسالهم يدل على ذلك فان المراد اذا
 اسلم / يلزمه قضا الصلوات التي في الدنيا وعندنا وعند

بأنهم ومنهم من استدل بمن صلي في اول الوقت ثم اراد ثم اسلم في اخر الوقت
فانه يحكي عليه الصلوة التي صلاها في اول الوقت عندنا وعندنا بحسب
الان كطابق الاداء مستقر عندنا فتجان المودى معقدا برعنه وعندنا
انقطع الخطاب بالورد وجب ما فعله في بيته ابتداء الاداء في الوقت
ومنهم من قال هذه المسئلة مفرعة على اصل آخر وهو ان الشرايع من نفس
الان عندنا وهم مخاطبون بالان والشرايع منه وعندنا ليست
منه ولا هي داخله في ما هي الا ان وافق في الوجه ما ذكر في الميسوط
وهو ان من تدران يصوم شهرا ثم اراد ثم اسلم فليس عليه شيء من المنذور
عندنا ان الردة بطل كل عبادة ولم يرد له المودى لان لم يود شيئا
من المنذور فعلم ان مرادهم بذلك ان طال الردة وجوب كل عبادة
فكان كالنص على انه لا يحسب على الكافر عبادة تحل لها وهو ان
الوجوب ليس له التولي على العقل والاعتقاد على الترتل والكافر ليس
من اهل التولي بخلاف خطاب الان فانه يات به التولي بجزيل ويجب
ما قبله من الكفر والمعاصي وفي المحصول لا اكثر من منا ومن المعتزلة
لا يفرقون بين الشرايع المتوقفة على الان وقال الجمهور من اصحاب
ابن حنبل انه يتوقف عليهم وهو قول ابى حامدا اسفل يعني من السائبة
ومن الناس من قال انما اولهم الهى دون الامر واجمعوا على انه بعد موت
على الكفر وعلى ترك الان بالله والرسول وقبل القاضى عبد الوهابة
المالكى في المخرج والقاضى ابو علي في الجهاد عن احمد بن حنبل ان الامر
بالفرقة لا يتوقف على الان قال القس في شرحه للمحصل هو مذهب
جمهور المالكية والشافعية والحنابلة وهذا المذهب كرهه اصحاب
المعتزلة وفضله فيهم قال الدرخي في التبيين في اصوله وقال امام الحرمين في البرهان
الاخلاق في جوان عقد اوية وقوعه بعد جوانه قال والمحدث مخاطب بالصلوة
وعن ابى هاشم انه عير مخاطب بالاسماء في الصحة في حال الكفر قال
الملازكي الصحيح ان المسئلة اجتهادية لا فقهية تعلفوا بقوله تعالى يا ايها

الناس اعبدوا ربكم والناس عام في المؤمن والكافر وكذا للعبادة عامه ويقول
تعلف حكايه عن الكفار ما سلكتم في سقر قالوا لم نك من المصلين
وم نك نطعم المسلمين وحتما نخوض مع الكافرين ولنا نك يوم الدين
ويقوله تعالى والذين آمنوا مع الله لهما اجر وايقولون النفس التي حرم
الله لا ياخذون والذين لا يؤمنون الاية والان الان شرط صحة للعبادة ولهم كصيلة
كالطهارة للصلاة ولست اما ببيت من قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح
انك اني قول اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله والى استوال الله
فانهم اقاصموا فاعلمهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث
فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النفس ارض وفروع الشرايع انما يحسب
عليهم محدا لان بالله والرسول ولان الحاخا لو حوط به الشرايع والخلوا
انما ان مخاطب بها في حال الخطاب بالان او قبله او بعده والارواح
باطل ان الزمان الواحد لا يسع لخطابتين احدهما فصل والآخر الخطاب
اداء الفعل واجمع بين الافعال في زمان واحد وقبله محدا ايضا كقديم
الصلوة على الوضوء والثالث باطل ايضا لان متى لم يومن في الزمان
الاول بقى مخاطبا به في الزمان الثاني كالاول بحاجته استحالة فان
ميسل لم يكونا واجبين بوجدة احدهما بعد الآخر لو حو له لان
بالله تعالى والصدوق للرسول فان ذلك يات في حق الكفار من عتو
خلف ولو كان محدا لاعتقلا لما سئل قال امام الحرمين في البرهان مدرهم
هذا ينقص مخاطبة من لا يعتقد اصادا فوبتصدقوا لا يبا وقدر وقع الخطا
بالمستروط قبل وجود شرطه في الدهركى والجواب است عن ذلك الفرق
وهو انه ليس تصديقا بوضوحا خلافا لان في العمل بالشرايع فان احادها
مع محال والكون مخاطب من يكون قادرا على احاد العمل المعصية
والكافر لا يقدّر على ذلك وفوطهم بقدر عليه بشرط تقديم الان باطل
لان الان اصل جميع العبادات والطاعات فكيف يكون شرطها واعتناء
بالظاهر فاسد لا شك فيه فانه لا يلزم من وجوب الطهارة وجوب الصلوة

اذا لم يشترط الايمان ويلزم من الايمان وجوب المصلاة عند عدم السقوط
ولان الشرع قد قصر على اشتراط الطهارة للمصلاة بقوله تعالى اذ
مستم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اليه ويقول صلى الله عليه وسلم
الصلوة الا طهروا ولم يأت نص في شرطية الايمان في وجوب التسليم
على الكافر والاصل عدم الوجوب الا بالنص ويدل عليه ان الله تعالى
ما امر يا قامة الصلوة وانما الزكوة الا المومنين فطواها النص فاذا
لم يكن هناك نص باشتراط الايمان لوجوب الفروع لاكن اثبات الايمان
اقتضا اذ شرط الشيء يكون تبعا لذلك والاصل ان اصل الطاعات راس
وراس العبادات والاهل ان يكون موراها لاجل تصحيح عبارة اخبرك
فروع بخلاف الطهارة فانها تتبع بشرط لاها الصلوة فامثل اشائها
تبعاً بشرط اقتضا وهذا هو اذن لعبد ان يفر عن نفسه باغناق
رفقه او اذن لما ان تزوج اربعاً / التي تضمن ذلك حرمة وان كان ذلك
/ ايضاً اصل الحرام ان يحركه اصل الاصلية واصل التصرفات فلا يهين
اسائها بطريق اقتضا الا ان اولى ولذا لو تزوج المولى امته او السيد
عندها / ايضاً / استأجره فيه فيما اقتضا وان الصلوة والصوم
وسائر العبادات لو وجبت عليه بشرط تقدم الايمان الذي هو شرط
صحته اذها / ايضاً اذما تقدم وجوبه على الايمان لم يكونا معجزين
اذاها بانه عن ادائها قبل الايمان اذ الايمان يستقطبها / انه يحق ما قبله
فلم يكن شرطاً للصحة اذها وقتما تقدم متهم مخفوق بالاسلام بالنص
على ان الطهارة فانها تصحها / اسقطها قياساً بشرطية فاذا
لم يكن قادراً على ادائها قبل الايمان وبعده وكان المعجز في الحال لم يظن
بها / ان تكليف المعجز متقي بالنص فلا يجوز ان يستحق بها زيادة
عقوبة على تركها بخلاف الكرمات على قول البعض / انه قادر على تركها
فاذا استلجدهن صح التكليف فصح الفرق بين المسالين فالشهاب
الدين القراني في شرح المحصول للفرق بين المأمورة والمنهى عنه

ان المنهى عنه يستقطب المواخذة عن المالك خوطبه بنحو تركه من غير
منه بل صورة الترك كافية ولا يسقط المواخذة في المأمورات عن
المأمورة صورة الفعل بل يبقى مواخذة حتى ياتي بالفعل موقفاً
على وجه القربة ولان وجوب المشرايح جليل يكون معلقاً بتحصيل
الايمان لمثبت المقدرة والمعلق بالشرط عدم قبلة فصار كالحج فان
وجوبه معلق بالاسقاطا عدم ولا يحلها اجاعاً وانما الحلال في
تفسيرها وقول محمد ما فيه من التسري اعظم من ان يلزم كفارة
الظهار وكفارة اليمين اذ اخف وذلك مثل من وضع عليه جيل عظيم
كجبل الى قبليس وجعل حوا وجعل قاسيون معول من يقول بوضع
فوق ذلك عشرة اربال من الحجاره وخوها / المعنى له ان من
كان محمداً في ناره جهنم يعود بالله منها لا ختم الى الزيادة على
ذلك ويجوز ان عن قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
من وجوه الوجوه الاول حمداً لام المراد بها واحد والوجه الثاني
ان العباد في الاستخاص مطلق في الاحوال فيكون الناس كلهم مأمورين
بالعبادة في حالة واحدة / انه / اعندها والوجه الثالث لاعدوا
مطلق في العبادة فلا يفيد العموم في الفروع الوجه الرابع ان الوحيد
اعظم العبادات وهو مراد بالاجماع فلا يشاء وعينه اذ العموم لم يطلق
والوجه الخامس المراد بالناس المومنون والنجوليس عن قوله
لم نك من المصلين من وجوه احدها انه قول الكفار فلا يكون حجة
ولو كان ذلك منهم غير حق لا يلزم من ثبوتها يجوز ان يكون
ذلك سدس خوضهم مع اكلها يضيئ ويكذبهم بيوم الدين فان خالف
موجب تسليمهم في سفر وخلد لهم في المنار وليس ذلك موجباً
الصلوة والزكوة وسائر الفروع فان ذلك ايوحي بالخلود وثبوتها
المراد بقوله لم نك من المصلين اي من المومنين فان اهل الكتاب
كانوا من المصلين والمزكبين لكن لم يكونوا من المومنين بشرعته

صلى الله عليه وسلم والذي يدل على ان ذلك اجل تاذنهم خاصير قوله تعالى في آخرها فاسمعهم شفا عذرا لنا فعين فذل على ان ذلك اجل تاذنهم يوم الدين لا المجموع فانه يخرج التذنب عن استقلاله في غلبه الجليله فانه يصير جزا العلة وجزا العمل ليس بجله ولا ان يرفع السبقه لكونا ضا فذكر اكلود اليها والتذنب موحى لخلود فكان اضافه اكلود اليها والتذنب موحى لخلود فكان اضافه اكلود اليها بتعينه واكوليب عن قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر اية فانها كلها نواه وهم مخاطبون بالواهي على قوله تعالى فخر الذين في المحصول وجوب القضاء لمعوض بالجمعة واكوليب عنه من وجهين احدهما ان الجمعه ليست اصله حتى يقضى بل الاصل هو الظاهر عندنا وهذا يقضى الظاهر فما استفطنا القضاء بعد وجوب الاداء الثاني ان عدم وجوب الاداء على خلاف الاصل فلا يلزم وهذا لما كان المراد عندهم مخاطبها بالصلاة وحيث عليه القضاء اذا اسلم ومعنى قوله ايضا عظم العذاب يوم القيامة بمعنى لا يقطع بل يزداد كما يزداد الوقت وروي الاصحاح عن ابن عباس انه قال لا تصفنا بالفضل من الى الزقوم ومن الى النار قيل هو فاد في جهنم ومن الى الزقوم ومن الى النار وقوله تعالى الذين كفروا وصدقوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب اى كفروا واهلوا غيرهم على الكفر ايضا عفا الله تعالى عقابهم كما ضاعفوا لهم بما كانوا يفسدون اى بلواهم مفسدين للناس بصددهم عن سبيل الله هكذا ورد في التفسير قوله فان تزوج الذي ذميه على كفرا وخنزير بم اسلم او اسلم احدهما فلها الخنزير واكثر من بعد قبضهما ولا شيء لها غير ذلك وان لم يقبض حتى اسلم او اسلم احدهما ان كانا باعيلهما فلذلك عند لي حنيف وان كانا بغير اهلها فلها في آخر القبر وفي الخنزير والمثل عند لي حنيف وقال ابو يوسف لها مهر للمثل

سنة المعين

في المعين وغير المعين وهو قوله الاخر وقوله الاول قول محمد وقال محمد لها فتمت ما في الوجهين معنى في المعين وغير المعين وحده قول ابي يوسف ومحمد في المعين ان القبط يوكد للملك حتى لو طلقها قبل الدخول بعد القبط لا يثبت له الزرع في النصف الا بالقضاء او بالرضا على الاسترداد وقبل القبط يثبت بنفسه اطلاقا وهذا هو المثل قبل القبط كان الهلاك على الزرع ويحب عليه قيمته وبعد القبط عليها ولا شيء على الزرع فكان القبط يشبه بالعقد فوجبان بمنع ما اسلم الخلقا لستهم العقد بنفس العقد في موضع الحرمة احية طار ووجه قول ابي يوسف في غير المعين ان الحكم لا يثبت في المعين الا بالقبط اجماعا فكان القبط ابتدا بملك المعين فيمنع ما اسلم احدهما فيجب مهر المثل كما لو تزوجها على كفرا وخنزير او احدهما ومحمد يقول صحته للسبب وبعد القبط اجل الاسلم فيصايب في الدليل كما لو ملك المسمى ولا شيء في المعين ان ملكها في الخنزير واكثر من قدام قبل الاسلم قبل القبط ولهذا يجوز لها التصرف بالبيع والهبة قبل القبط فصار كما سترد اذا الخنزير المعصوبة مع ان فيه اراد البدل لما نعه وبدل الزرع غير ما نعه فكان اولى والمصرف له من الخنزير واكثر من غير المعين عا الاستحسان والقصاص وخو القدر فلهما كقول محمد بعد اختزير عن المال له في حق المسلمين بخلاف الخنزير فلهما كقول محمد بعد اختزير عن المال له في حق المسلمين عمنه ان من ذوات القيم وهذا يحرم على قيمه الخنزير كما يحرم على عمنه لو انى بها وكانت القيد من موحيات ملك السمية فكما ان بعد الاسلم بمنع قبض عن الخنزير بمنع قبض قيمته بخلاف الخنزير فانها من ذوات الامثال لا من ذوات الاستعمال ولا من ذوات القيم فلم يكن قبض قيمتها كقبض غيرها وهذا ظاهر لكونه يرد عليه ما لو اسير في ذي من ذي دار الخنزير او خنزير وشقيقتها

مسلم ياخذها بالسفعة بغيره الخنزير فلم يجعل فيه اختزير كعين
وفي الحواشي ولاي حيفه ان الملك نوعان ملك الرقيب وملك التصرف وكلاهما
مايت للزوج قبل القبض والغائب طاحونه اليد ولا يمتنع ذلك بالاسلام
كالمسلم اذا انحر عصيره ولم ذكره من ثاكنه بالقبض لم يدخل فيه اذا لم
يسبق له احد المملكين المذكورين كالنومي اذا غصب محرم اسلم له ان
يسود فحم من العاصب ويكون قبضه موكدا ولو طلقها قبل الدخول
فمن اوجبه المثل اوجب المتعة لانها حكم من المثل ومن اوجب
القيمة اوجب نصفها وقد قدمنا ما اهاب في ذلك في اول
الفصل فلا عيب ها والى اعلم بالصواب

باب نكاح الرقيق في الرقيق
والرق الضعيف والرق العبودي وقال ابن فارس في المحل وان الرقيق
في النهاية ان الرق المملوك والرقيق المملوك واحد جمع ذكره الجوهري
كالرقيق فالصديق وفي الكشف وقوم عليا دوي بين اراهم
عدوا وكانوا صديقا فهو كالصهيل والعيول والرقه بعض اعظم الرق
من الضعف والثاني بالرقه وفي المحرر الرقيق المملوك يحصل عبي
مفعول في ذلك كانه نظر الى معناه الذي هو المملوك فان
مفعول لان من فعل متعد والظاهر ان الرقيق معنى قاعل لان الرق
هو الضعف وهو لازم ومنه ما ذكر في النهاية يورد المكاتيب
بقدر ما روى منه ذبه العبد وفي المحرر رقب العبد اي يهي
رقيقا ومنه موطم ورق مارق ويدل عليه حديث عائشة ان البكر
رجل يفتق اي ضعيف من لبن وهو ضد القسوة والسدة ومنه
قول عثمان كبر سني ورق عظمي قال المطرزي وما موطم ذات مبرونه
او عبد مرقوق كالحكاه ابن السليط فوجه ان يكون من رقبه اذا وجهه
فهو مرقوق لم يرد خلاف الصلاه في المندوب والمأذون والمحور لان الصلاه
من الرقبه التي هي الضعف وهو لازم والرقبات مسيل جمعها محرز الحسن

حين كان قاضيا بالرقه وهي واسطه ديار ربيعة والعن العبد الذي ملك
هو وابوه وكذلك الابن وان الجمع والموت وقد جافنا وانما الرقبه
واما امه فنيه فلم نسعه وعسى ابن العن الى عبيد قن خالص العتود
فعلى هذا صح قول الفقهاء انهم يعوزون به خلافا لمدر ومالك كاتيب في
النهايه لابن الاثير في حديث عمر لم يكن عبيد قن انما كنا عبيد مملوكه
العبد العن الذي ملك هو وابوه وعبد المملوك الذي ملك هو دون
ابونه وفي الصحاح العن العبد والعن الامه فنيه كانت او غير
مغنيه **قول** يجوز نكاح العبد والامه الا باذن مولاهما
قال ابن المنذر في الاشراف جمع اهل العلم انه يجوز وفي البداية
والمقيتد يجوز نكاح المملوك بغير اذن سيده كما ذكر في اللسان
وصوابه لا سجد كانه جابر صحيح لكنه غير نافذ بل نقاه موقوف على
اجازه المولى وهكذا في الحق ابن قدامه قال وصوابه لا سجد قوله
وقال مالك يجوز وكذا ذكره غننه في البداية انه مملوك لطلاق
بالاجماع فيملك لنكاح فيه بغير اذن مولاهم **الامه** العبد
باذن سيده فان عقدت بغير اذن سيده فصح للسيد ان يطلق عليه
خلاف الامه فان العقد عليها بغير اذن باطل ولا يقع باجازه
وعنه للسيد فصح او تركه كمنع نكاح العبد وهو سبأ والمهر
والنفقة ارفان له متعلقان بما يحصل في يده من غير خراج
ولامن كسبه وقال ابن العربي في العارضة **اخلاف** احيد
في ان العبد يجوز له زواج بغير اذن سيده فان تزوج بغير اذنه
كان للسيد اجازته او رده وان اقدم عليه فلا حرج عليه اما ان
يوزن وقال ابو عمر في التمهيد نكاحه موقوف على اجازة السيد
وان طلقها العبد قبل اجازة سيده كان طلاقا **الحمل** له اربعة
زواج اخر وفي الاشراف لا حرج عليه في الوطى فيه وزوج ذلك
عن الشعبي والنعمي ومالك والشافعي والجمهور وابن حنبل وقال

داوود واصحابه بحمد بالوطي حدة الزنا اذا علم بالهني وهو مذهب ابن عمر
ذكي ابن حزم في المحلى حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايما عبد تزوج تغتبر اذن مولاه فهو عا هره قال ابن
حزم اسم العبد يقع عليه وعلى الامه وكران ابن عمر يري نكاحا حرة زنا
وبرك على كنه الكدوم قال ابو تورو قال قال اذا فرغ منهما كان يفرق
طلاقا قال وهذا خطأ فاحسن له لا يخلو من ان يكون صحيحا او باطلا
ولا ما لكهما فان كان صحيحا فلا خيار للسيد في ابطال عقد صحيح
وان كان باطلا ولا يجوز للسيد صحيح الباطل وما عدا هذا افتخا
فلتب فوله فان كان صحيحا فلا خيار للسيد في ابطال عقد
صحيح غير صحيح بل يجوز له ابطال الصحيح اذا لم يكن الزنا ولا
نافذ لا وقد اطلوا النكاح الصحيح باختياره بالرجاء والعتق
وتزويج العبد والامه عيب فلهما وهذا ينبت خيار العبد المستر
اذا وجدتهما من زوجين ودعواه لكسوفيهما باطله لكن التفريق
بينهما ليس بطلان عندنا وهو قول الجمهور في حديث جابر ايما عبد
تزوج تغتبر اذن مولاه فهو عا هره رواه ابو داود والترمذي وقال
حديث حسن وهم لا يقولون بجوعه كنه عليه بالشرع وروى ابن
حزم في المحلى ايما عبد تزوج ايضا وزعم انه صحيح بالانظاري وان
المراد بالنكاح الوطى فلهذا الزوج حكم في العقد والنكاح
كحل له فقول المحقق على المحكم وهو من رواية عبد الله بن محمد بن عجيل
ابن طالت بقط التزويج قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان كان
رذكي كلفظ حديث علي بن ابي طالب يعني ما كبر عليا غير مستر فوجب محابته
اجتباؤه وقال المنذري نكاحه فيه غير واحد وذلك ابو البرق
في الصغائر والمنزويين وروى ابو داود اذا تزوج العبد بعير اذن
سيده فلهما باطل وقال هذا الحديث ضعيف وهو موقوف
علي ابن حزم الكنديين مع ضعفهما كما ذكرت

وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عبد تزوج تغتبر اذن
مولاه فهو عا هره من مدرك قال ايضا عبد الواحد فيه كلام وقال
اي هذا حديث منكروا اذا اجازته المولى حازر عندنا هذا قول الحسن
ابن الحسن وعطاء وابن المسيب وشرع وابن علي السبيطي قال
واحكم ذكي ابو بكر بن شيبه في مصنفه وابن المنذر في الاثر
وقال الاوزاعي والشافعي وابن حنبل في طاهرا روايه عنده لا ينفذ
باجازة الموطى واحسان ابن المنذر وعن الهريثي توقف على اجازة سيده
ذكي في المعنى وفي مصنف ابن شيبه المطلقه بل اذا ابن وحت بعبد
تغتر اذن مولاه ودخل بها الحبل الاول وبه قال الحسن والشمس وعطاء
وطا ووس وعطاء وقال غامر واحكم هو زوج وله ان يراجعها قال
غامر وكذا الخصى فان دخل بها فلها مهر مثلها لو احدثه بعد اكويده
وهو قول الفقهاء وقال ابن حنبل لها غمسا المهر وروا ذلك عن عثمان
روى ان عبد الله بن زرع غلبه ابنة ودخل بها فامر عثمان رضي الله
عنه بان يفرق بينهما ويبيعها مع الهما بعيران فلهذا استدللهم
على وجوب غمسي المهر بالبيعين لا يصح نكاحا ولا قيم فان للمهر
من ذوات الغنم ولعل ذلك كان بالشرع ويذكر عليه ان ذلك كانت
الموطى والجوز كفوع ماله الهما ابرضى المالك وكذا المدير والمدير
وام الولد والمكاتب والمكاتبه لقيام الرق فلهما الا ان في المكاتب
والمكاتبه بشرط رضاها بالنكاح وانما ملك الاكثريات
موقوف الرق فلهما ولهذا لا يملك المكاتبه بزوج عبده وكذا
المكاتبه وانما ملكه بزوج الامه لانه من باب الاكساب ثم اذن
السيد يبيد بالهن وهو بالتصريح بقوله اجرتك اوز صديك به
او اذنت فيه ونحوها وبالذلة وهي قول وفعل بل ان عليا رضي الله عنه
ان يقول عند ساعده هذا حسن او ضول او نعم ما صنعت ابوابك
اللهيهما ولا باس ونحوها قال الولوي هو المحمد روية الدخيرة لوفال نعم

ما صنعتها ولا بارأى الله فيها أو لا أحسنتها ورضيت قال الفقيه أبو
القاسم شي من ذلك ليس بآذن واختار الفقيه أبو الليث أنه أحسن
وبه كان يفتي الصدر الشهيد إلا أنه إذا علم أنه قاله على وجه الاستبرار
وفي سماع المسموعين من باع عبيد غيبين بغير إذنه فله أحسنت أو
رضيت أو وفوت أو كفتى موته السبع فحينئذ لا بأس
بأجانه قال وذوكر في موضع آخر أن قوله أحسنت أو وفوت أجانه والجدان
فأفعل أن يسوق إليها مهرها أو شي منه ما يدل على الرضا وفي الذخيرة
لوسا في النكاح ما يدل على أن يكون أجانه واعتاق العبد والامه أحسن من ربه
هكذا ذكر في البداية والآخر له في النكاح ليس بأجانه فإن أجانه
العبد ما منحه راسخا فأكاد لونه وجهه فضولي أمراه بغير إذنه
المولى له في الكفر بغيره فله أحسن ما يدل على أن لا يفتى في العتق والامه
والأجانه وفي حركته الزكوى لو كان كافرا ولا يفتى أن يكون أجانه
ويكون رد الإمام لو وصل فله كافرا ولكن أحسن أنه أو قال لا يركب
رضيت حمارا مستحسنا وفي منه المسموع إذا لم يرضه أن يتزوج ثم أتى
قال يرهان الدين صاحب المحرط والقاضي عبد الحارث أبي عبد الله
له وقال القاضي خانوق صاحب المحرط سكرت المولى عند تزويج العبد
لا يكون رضا نوع عهده ثم اعتقه بحرية ضمن المولى والعبد وقال
شرف الأهر ضمن المولى الأقل من قيمته ومن المهر وفي خزانة الأكل
رفع أمه بغير إذنه مؤلاها واعفها فأجازها جازا النكاح والفق
ونكه قال لعبد أذن في النكاح فقال ذلك لك فهو آذن ما
لو قال أنت أعلم لا يكون آذنا وقد تزوج أمه بغير إذنه مؤلاها ودخل بها
ثم تزوج أمها أو ذاك محرم منها لا ينقص نكاح الأم في روايه
قاضي القضاة بشر بن الوليد الكندي في اللؤلؤ المحي بزوج أمه بغير
آذن مؤلاها ثم تزوج أمها أو ابنتها أو خن أو أربعا سواها ارتفع
الاول ولم يذكر الدخول في المشتق ابن ساعه عن عمر في أمر تزويج بغير

آذن مؤلاها ثم وطئها المولى لم يكن ذلك نقضا للنكاحها وعن أبي يوسف أنه ينسخ
به وفي جوامع الفقه ولو كانت تام ولد ودخل بها الزرع ثم مات المولى بعد
النكاح ولم يولد لم يكن دخول ومات المولى أو عصفها بطل النكاح ولو خوب
العبد من المولى وإن دونه لأمه الصغير بغير إذنه سدها فاعتقها
لا ينقل حي سلع أو عيس المولى إن لم يكن لها أحد من عصبتها أو عتق
زفر بطل ذكوره الاستيحالي وفي المحرط لو تزوج العبد بغير إذنه
مؤله ثم طلقها بملكه أم أجانه المولى لا يصح إجازته لأن الطلاق فسخ وليس
بطلاق حقيقة فإن آذنه فتنزوها سكرت عنده أي حنيفه ومحمد قال
أبو يوسف لكم لأن أجانه المولى لغو بعد فسخه فصار كالزوجة
بآذنه ثانيا ولم يحرك الأول وطئها أن إجازته سكرت من وجهه
فبعد شبهة العتق دفا ورثت شبهة وقوع الطلاق فلكم وفي
البدائع قالوا فمن تزوج أمه عيس بغير إذنه ثم باعها المولى وأجانه
المستتر يجوز لأن المستتر كحل له وطئها ومثله في الذخيرة وفي
المسوط النكاح لا يفسد بأجانه المستتر هنا لأنه فسد من حين
ملكها المستتر قال ومن أجازها من يقول ما ذكر في الكتاب
غلط لأنه لما دخل بها الزرع في ملك البائع وجعلها له فله المستتر
فلا يفسد النكاح الموقوف قال ولما يقول ما ذكر في الكتاب صحيح
لأن جوبل العدة إنما يكون بعد التفريق وقيل غير مودة فاعترض
ملك المستتر كالبات بطل النكاح الموقوف وإن كان ممنوعا عن غشائها
وهو قياس المنع بسبب الاستبراء فأنه يمنع بطل النكاح الموقوف
وفي جوامع الفقه إذا تزوجت بغير إذنه مؤلاها ثم باعها عتقها أو
بغير خيار أو وهبها أو سلمها أو باعها بغير فاسد أو سلمها وهو بمن
على له وطئها أو أوصى بها أو لم يعها بل وطئها المولى أو قبلها وعلم بالنكاح
أو لم يعلم أو زوجت نفسها من عيس بطل نكاحها وفي خزانة الأكل
أو أوصى بها وقبلها المولى لم يأن لم تقبل لم ينقص والفتوى بعد موت

الموصى ولو اشتراها اسنان او ربها او ربتها امرأة او اخوها من الرضاع
او كان الاب وطها او قبلها شهوة او دخل بها الزرع ثم باعها المولى
وربها وارت او كان عبدا فالنكاح موقوف بغير اجازة لهم في هذه
الصور ومثله في المبيع خلاف ما ذكره السرخسي في شرح الكافي
قوله واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء في رقبته نساء
فيه وفي المعنى المهر يتعلق برقبته وبسابع فيه الا ان فعليه المهر
كقولنا وفي المنهاج السيد باذنه / اي ضمن بقبلة وامر في الجدية
وهما في كسبه بعد النكاح فان كان مازونا له في الحان بقى ما في يده
من الدخ ولذاته راس المال في الاصح وفي البسيط الاصح ليس في راس
المال فان لم يكن مازونا له ولا مكنتها ففي ذمته وفي قوله السيد
وفي الجواهر والنفقة والمهر ازمان متعلقان لا يتحصل له في يده ما ليس
من حراجه فاشبه سائر الدون اللازمة للعبد لما ذكرنا وفي
المسوط والمهر والنفقة ازمان في النكاح المأذون واخلاف
انه يتعلق بكتابه ولو كان ملك السيد والمرأة اسوة عوبانه / ان البضع
مستوفى في حاله الدخول كمن المبيع بل اولى / انه يجوز اخلاؤه عن
العض وطذا يستعقبه ويحتب بقبلة لا يملك التصرف في المال
كزوجه الا هو العيم وابنه خلاف النكاح فان البضع عند الخروج غير مستوفى
وخلاف المصلحة عن ذم العبد / ان الدم ليس بالبر وهو مستوفى وان حاز
الخصاص عنه حتى لو عفا عن فداصله في مرض موته يعتبر
من جميع ماله / انه لم يفوت على ورثته ما لا ياتي الخطا يعتبر من ثلث
ماله لان الغنل الخطا مال والمدرس والمكاتب لسيدان في المهر
والاسان فيه / انه لا يقبل ان اسقال من ملك الى ملك بقا التدبير
والكتابة فيودك من كسبهما / ان مالهما المتعددا استيفان من الرقبة
وينبغي ان يجعل من المكاتب فتحا للكتابة لانها غير لزمة من جهة
وهي قابلة للفسخ وهذا كان مع المكاتب برضا فسخا للكتابة في الاصح

ومن ان قال الحاجة بنا هنا الى فسخ الكتابة بحصول المقصود بالانكشاف
ولا لذلك اليسر واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فله المولى طلقها او فارقها
فليس هذا اجازة وكذا لو قال طلقها طلقا باذنه في الخط وان قال
طلقها بطليقه عمل الرجعة او اوقع عليها بطليقه او طلقها بطليقه بغير
نهو احاد وجبه الاول ان رد هذا العقد ومساو كيه قسما طلقا
ومسارقه وهو اليق بحال العبد المتمرد او هو ادى فكان ان يحل عليه
اولا للاستل احاد بالسلك وحسب الثاني ان الطلاق المدعى
يلزم الا في نكاح صحيح فاذ بعد الدخول فعند الاحاد وكذا الطلاق
الموصوف بالوقوع وقد ذكرنا قبل هذا ما يكون اجازة فيه ولم يكون
مسبوقا فلا غشك ومن قال لعبد ببيع هذه الامرا وهذه الحقة
فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه سباع في المهر عند لي خيفه
وعندها يطلب به اذ لصق واصلاه ان الاذن بالنكاح متناول للخصم
والفاسد عنده وعندها سقيده بالصحيح النافذ والموقوف عند السامعي
في ذمته لغوطها وفي قوله في رقبته وفي البسيط لا يخلو / ان اسم النكاح
لشبه على الصحيح والفاسد وفي المعنى في تناوله الفاسد لخلو
هما ان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف والتخصيص وذلك
بالجواز / الفاسد فانه لخل الوطى فصار كالوكيل بالنكاح فانه
يتناول الجواز والفاسد وطذا لو حلف / ان تزوج بغير فاني
الجواز بخلاف البيع حيث يتناول الجواز والفاسد لان الفاسد
فيه بغير ملك بالقبض وراي خيفه ان المطلق يحرك على الطلاق
في غير موضع الضرورة والتمية فكان كالبيع وبعض الفقهاء حصل
بالنكاح الفاسد بكنوت النسب لوطى وسقوط الحد وجوب المهر
والعدة وفي قاضي خان وان العبد اهل لمبايعة النكاح وانما سوط
رضي المولى فيه لتعلق المهر بما ليس به وفي هذا الفرق بين الصحيح
والفاسد وفي المحيط ان اذن السيد بما يحتاج اليه لشغل رقبته

بالمهر والشغل بمحققين بما خلاص الوكيل فان المطلوب الامر بوجوب كل له
وفي المفيد والمزيد هذا الاصح على اطلاقه لان العبد عنده في النكاح
كالوكيل فكان ذنبه محتاجا اليه والصولب انه مستفاد من
الاطلاق ومسله اليمن ممنوعه على هذه الطريقه وفي قاضي خزان
قبل ذلك قوطها وفي المفيد والمزيد محتاج بالاحتياج الفاسد عنده وكذا
المأمور بالنكاح لو روجها نكاحا فاسدا انتهى به عنده وفي المصنف
الفتوى على الاول وفي القسط وكله ان يزوجها نكاحا فاسدا فزوج
نكاحا صحيحا فانا قد اتركوا خلاص المير والفروق ان التوكيل
بالنكاح الفاسد لا يصح ولا يصح الفاسد كصح فان فيه مخالفة
الى خير ومسله اليمن ان نكاحا قول الجمل فله ان التقييد في
اليمين للعرب ومسله لان عليه وفي قاضي خزان التوكيل بالنكاح
متبعي ان ينادوا له ان يزوجها نكاحا فاسدا فزوجها به صاحبه المفيد وفوق
صاحب المحط بينهما بما ذكرنا قبل وانفقوا على ان ينادوا له ان يزوجها
فنهى به الاذن ولا التوكيل حتى كان له ان يزوجها غيرهما موقفا
او باننا فلذا التوكيل بحسب الموقوف ونزوع موكله غيرهما موقفا او
باننا لبقاء الاذن والوكالة وفي المحط وخبره بحسب العبد ان يزوجها
فانما نكاحا صحيحا موقفا او صحيحا باننا عندها البقاء الاذن
كالوقوف وعند لي خيفه لا يتزوج لانها الاذن بالفساد عنده
وفوق ابو خنيفة بن الموقوف والفساد وقد دخل تحت الاذن
بصورته دون حكمه الكامل لان اقباله فانتهى بحد الصورة والتوقف
دخل تحت بصورته وحكمه الكامل المطلوب فلا ينتهي بحد الصورة
ونظيرهما ما ذكر في اول كتاب ان الجامع اذا قال امرأتك قبل الدخول
ان كنت فانه طالق ان كلفنا طالق تحت اليمين الاولى بعد انعقاد
اليمين للثلاثه بذلك الشرط واجزا اذا وصل والتكثت بالشرط وحده
وان كان كاملا لها ولم يصل فوقع في اليمين الثانية على قوله ان كلفنا

ولم يذكر الجزا تحت في اليمين الاولى بالكلية النافض لما ذكرنا من الفرق وهو
انه عند انقضاءه على ذلك الشرط دون الجزا ايضا والكل من حيث الصورة
لا غير واذا وصله بالجزا اراد الكلام التام الكامل الذي يحسن السكوت
عليه ولا تحت بعضه المن يرد على هذا الفرق سوال وهو انه ذكر في
الجامع في باب اليمين بالخلف ان تمام الشرط بصورته ومعناه فلم يعتبر
للتكث مجزءا للصورة ولكن ان عمل هذا على معنى آخر الذي ذكر في ذلك
الباب وهو انه مع تمام الكلام الشرط والجزا اذا كان
فيه معنى اكلف فاصرا لا لانه الجمل على معنى آخر لا تحت الاحتمال اذ ان ذلك
المعنى اخيرا الكلف فلا تحت بالشك في البداية ولو اذن له في النكاح
الفساد نصا ودخل بها فيه يلزمه المهر في رقبته في الحال لا انفاق
ولو دخل في الموقوف ثم اجاز له المولى ففي القياس يلزمه مهران من الدخول
بالعقد بالاجازة وفي الاستحسان يجب مهر واحد لا سبعا والاجازة
الى وقت العقد فكان الوطى واقعا في الملك باعتبارها في البداية لا استحسان
وقها ان احدهما ان الاجازة تسند لان الاجازة اللاحقة كالاولى
والوجه الثاني ان الدخول موجد احدا لا المهر لولا العقد وقد
وجب المسمى بالعقد فلو وجب مهر اخر الوطى لوجب بالعقد واحد مهرا
وهو ممتنع المهر الواجب بالعقد او الوطى في الامة والمدبسة
واما الولد في المكاتبه ومعتق البعض لها بمهر لا ارش وفي الميسر طلو
دخل بها في الموقوف قبل الاجازة ثم اعتقها جازا العقد وعليه مهران
في القياس مهر للمولى بالدخول بالسببية ومهر لها بالعقد النافذ بالعتق وفي
الاستحسان يجب مهر واحد للمولى وحكم الاجازة تسند بخبر ومن روى عبد
ما ذوب له امرأة حاز والمراه اسبوع العزما في مهرها ومعناه اذا
كان مهر المثل اما جواز النكاح فلذلك الرقبة ولهذا كما سلمه مدونه
بحوز السند وطهرها وان احلها لغيره والنكاح لصا ودائمه قول
حق العزما وانما اشترط اذن للمولى وان لم يملك ادسية اجل الامة

حتى لو خلا عن التهمة لا يقر دية ولم يحتج الى اذنه كما لو اقر يقتل العمد فانه
يصل ويصل لعدم التهمة وان فوت حو المولى / انه يفوت صمتا بعد صحة
الاقرار كذا ههنا لان وجوب المهر يكون بعد صحة العقد لسبب الامر
له فكان بعض جهنم صما لا يصريا كبدل المستهاك ويزوج المرتضى به
المثل فانها فيه اسوأ الغرماء وقد ذكرنا قبل هذا زنا في قوض هذا
المعنى **قوله** ومن زوج امته فليس عليه ان يوهبها
الزوجه لكنها خدم المولى ويكال له متى ظفرت بها وطئتها فالتزوا المكان
اي لخدمه مباح نحو بوطينه اكد موطنها والمياه المرحه ايضا ومثله
توسدت التراب اى اكدته وساءة وقال ابن فارس في المعجم بوابته
مترلا اذا اسكنته اياه وفي الصحاح بولت مترلا وبواته مترلا
عنى اى هباته وملكته له فيه والباء والياء المترلان ووجه
ذلك ان المولى كان له حق في استخدامهما والاستمتاع بها فقد استغنى
حقه في الاستمتاع ومعنى حقه في الاستخدام ووجوب النويه
اذ ليس لولاها ان يستخدما ذكره في الجوامع والخزانة ولان المولى
لومع من استخدام عبده وامته لما رغب في تزويجها وفي الجواهر
استخدم الامه لا يطل بالتزويج ويحرم على السيد الاستمتاع
بها وليس عليه ان يوهبها بغير الا ان شرط ذلك في العقد وانه
قال ابن حنبل وعندهنا شرط ذلك باطل وقال ابن الماجشون يرسلها
اليه ليلة بعد ثلث وبيانها الزوجه فيما بين ذلك عندها لها و
المعنى لو تزوجها من غير شرط النويه قال القاضي فهو كالشروط
تسلطه ليدل او يخدمه نهرا وعنده الشافعي يستخدمها نهرا ولا يرسلها
لما روجها ليدل او لشرط العلس ايصح ان الليل محل الاستراحة
من الخدمة وقت غشيان النساء وهذا كان القبيح على الليل قلنا
حقه ثابته في الليل والنهار ولكن الجمع بين الوقتين لا يقتضيه
بل دليل وآدم نويها فلا تنفقها ولا تسكني وكذا لو واهما صغيرا

الجماع وان واهما وهي صالحة للجماع فلها النفقة والسكنى لو حودا / احسان
الشراعي فان بدله ان يستخدمها فله ذلك وسقط النفقة والسكنى لان
حق المولى لم يسقط بالسويه كما لم يسقط بالتزويج وكذا لو اعدا المهر من العين
الموهونه من الراهن ايسقط حقه فله ان يستردها ويصير المولى
بالسويه كما لم يهره منه من زوجها ولا يعلق بها الزوجه فاسترد
متى شاء وكذا لو كان شرط السويه في العقد فالشرط باطل لانهم
من استخدامهما لان الحق للزوجه حل الوطى بالجماع / اعني فاسترد
الاقامه عنده غير مستفاد من التزويج فلو لم يزوج ذلك لكان العبدان
يكون بطريق الاستحجار او الاعانة / اوجه الاول كماله المدة وعدم
الاحرق او حيا لله ولو اوجبه للسكنى ايضا / ان الاعانة لا يعلق بها
الزوجه ولو طلقها ما نيا بعد الدخول فلها النفقة والسكنى وان
اخرجها فاعليه اعداها ولو طلقها قبل السويه او بعد ابعدها بعد
احدها فلا نفقة لها ولا يورثها اعداها الى متركة لان الاعادة
غير مستحقة على المولى فلم يلق اعان الى حكم التسليم بل ابتدا
سليم نفس غير مستغنى بها ولا يستحق كالتصغير بخلاف كونه الناقص
فان اليهود مستحقون عليها ولو استحسن ولو اعادها الزوجه عب
ولو اخرجها المولى بعد الطلاق بحل اعداها لانها اعداها الى التسليم
المستحق وللزوجه المسافرة بها وتخرج الزوجه معها والنفقة
عليه اذا واهما بشرا والمهر لامة مال من مالها ما لم يتزوج السيد
ذكره في الجواهر عن المدعي المعنى ان اراد الزوجه السفر بها فليس له ذلك
وان اراد السيد السفر بها قال ابن حنبل لا ادركه قال صاحب كتاب
ذو الزوج العبد والامة ولم يذو زوجها معاني تحدي في الجوامع الصغير
وهذا يرجع الى مذهبا ان المولى يملك اجبارها على المنكاح وهو
قوله لا اذنه قال ولا تزوج امته الفارسيه من عبته الاسود
اذا كان فيه ضرر عليها والشافعي اقول بلثه احدها الحبر والعبد

قال في البسيط وهو الصحيح والمال في حقه كالامه والثالث كغير الصغير
الليزر ذكرها في الوسيط والإصحاح ان المولى كغير علي بن ابي طالب
علي اعقاب ولده وفي المحلى في شرح المحلى له بن خرم لكل السيد الجار
امتة وعنده على النكاح فان فعل فليس كما حاقا قال وهو قول الشافعي
واي سلطان قلنا نفي الشافعي غلط والامه مجمع عليها والعبد
ما ذكرته وفيه لا سبيل اني لما نزع امتة على من صغير كانا وليين
وكذا العبد الصغير وكذا الكبير في ظاهر الرواية وروي عن يوسف
انه لا يرفع العبد الا باذنه ورضاه هكذا في الاستيعاب وفي الكتاب
وهو رواية عن حنيفة وكذا في المعيد والمزني قال التوركي وهي رواية
الطحاوي عن حنيفة وهي رواية شاذة وجه الظاهر ان في
انكاحه اصلاح لبيعة ومنعه من الوقوع في النجور والزنا
فملكه كالامه فان قيل لا فائدة في اكرامه على النكاح فان
الطلاق بيد العبد فكما روجه المولى بغيرها يطلتها العبد
المتمرد فلا يفيد فسل له منعه من ذلك حقه المولى والغالب
ان العبد لا يعتزم مولاه وهذا خلاف المكاتب والمكاتب حيث لا يحبرها
المولى على النكاح لانها التحقا بالاحرار في التصرف وحرمة البه
حتى لو وطئ المولى مكاتبته بغيره لا يحرم ولا بد من رضاها وفي
الاشراف ابن المنذر اختلفوا في اكرام ام الولد على النكاح لوجه
ومنه ان في عبد الرحمن بن عيسى اذنها وبه قال الشافعي والشافعي
هو منسوخ وكذا قال من بمصر وقال له تزوجها وقال مالك الحرام
ليس له تزوجها وله ان يكون عبده وامته على النكاح وبه قال
التوركي وابو ثور والشافعي باخرا فم رجع بمصر عن العبد وفيه
جوامع الفقه لحد المولى والمعتق اسفرد بالنكاح والامه لا لب
والفقيه يرفع عبد الصغير ولو زوج الاب عبد الصغير امه
له جاز ولا يحل المهر وفي المحقق عن يوسف المال اب تزوج عبد

انه امه ابنه ولا يجوز تزوجه بامه اجنبي للضرر في اكمال مسبله
لا يسرى العبد والمكاتب والمدير والمكاتب وان اذن لهم المولى في ذلك
ويقال ابن سيرين وعبد والتموري والحكم وابراهيم والحداد للشافعي
وحوزه باذن السيد بن عمر وابن عباس واكسن والسعي وعمر بن
عبد العزيز وابن سهاب والزهرري ومالك والاوزاعي وابن حنبل
وابن راهويه وابو ثور واختان ابن المنذر وابن عمر وعيسى بن جونه وغير
اذن السيد نسبا ان هو ليس لهم بل بدليل انهم اهل حوز اعقاب
من يابدهم من العبيد والامه ولا السبع بما في ايديهم من المال وقال
الله تعالى ضرب الله عيسى ابليسك لا يفد على شي قوله
ومن رجع امته ثم فسلها ان يدخل بها زوجها فلا تمهرها عند لي خيف
ولا مولاها وهو المذهب عند الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد ومالك
وابو ثور يجب للمهر ولو فسلت امه نفسها فقيده روايتان عن حنيفة
احدهما ان سقط كعبل المولى وهذا لان فعل المولى مضاف الى المالك
كما لا تترك له هو المطالبة بالدفع او العذا وصار كزوجه اوفيه قال
الشافعي على المذهب وفي الرواية الاخرى لا سقط وبها قال ابو ثور
ومحمد ومالك كالحرة وان فسلت نفسها فلها المهر عندنا وكذا لو فسلها
اجنبي وفي المنهاج لو فسلت احسن او قبلها اجنبي لا سقط مهرها عند
الشافعي وفي الخواصر لو قبل امه سلفها او اجنبي او قبلت نفسها
لا سقط مهرها وكذا الحسن لو فسلت نفسها او قبلت نفسها او قبلها اجنبي
وفي المحيط ان اردت امه قيل لا سقط مهرها لان مال المولى فسل
سقط مهرها ابتداء وعند زفر لو قبلت احسن نفسها سقط
مهرها كزوجه وان قبل المولى امته لمها ان يقول ميت
بالجمله والعقل موقوف للميل ان من قال لعبد ان مت فانت حر فيقول
ميت فسل فصار كاحسن اذا فسلت نفسها او قبلت امه نفسها
في احاديث الروايتين وكذا لو قبلها اجنبي فان المهر يتاكد في هذه

الصور ولا يسقط كونهما حنفيا نفسها ولا يخيئه ان المعقود عليه مات
 قبل الدخول بفعل من له المهر وهو المولى فلا يحس عليه كالمهر من
 سلطان ومن غيره وقد ذهب بها من المصنفاته يسقط المطالب المهر
 عن الزرع وكذا لو اعتقها قبل الدخول فاخذت نفسها هكذا في فاض
 خان وفي خزانة الاكل لو باعها المولى في مكان لا يقدر الزرع عليها فله
 مهره على الزرع وفي ملقي البحار لو قبلها المولى قبل الدخول لم يحس
 على الزرع مهرها عند كالمهر من موضع المهر لو وصل اليها وفي
 التبركي وهذا اجماع والعسل في احكام الدنيا لم يعتبر مؤثرا في حق
 القاتل بل اعتبر انما اذ اذاه كاحي وحيت على القاتل القصاص
 والدية واللقاة والام وحرم الميراث وكونه اطلاقا ما يستقل
 المولى لمتة في وجوب اللقاة والام ووجوب التعزير وانما لا يحس
 القصاص والقيمة للتعذر حتى لو كان رهنه يضمن قيمتها وانما انجن
 اذا سلمت نفسها فانما يتا لدية المهر ولا يسقط لان جنسية المولى
 على نفسه غير معتبر في حق احكام الدنيا اصلا او هذا قال ابو حنيفة
 ومحمد في المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه ولا يصريه
 بائنا عا قسده ووجوبه اخر وهو ان قتل الحقن نفسها
 لو اعتبر نفوتها للمهر انما يكون نفوتها بعد موتها وبالموت ثقيل
 المهر الي ورثتها فلا يسقط لان الورثة لها بخلاف قتل المولى
 لان المهر له فكان معونا حق نفسه وله بعد موتها الاما لغيره
 وهو كمن قال لغيره اقبل عبيدي فقتله لا يحس عليه القهر ولو
 قال اجر اقبلني فقتله بحب دينة على القاتل ولا يصح اذنه في ابطال
 حق الورثة كذا هنا وهذا بخلاف قتل الوارث الحقن قبل الدخول
 فان المهر لا يسقط لقتل نفسها لان الوارث صار محروما عن
 الميراث فلم يصح مبطلا حتى نفسه في المهر ووجوبه اخر
 ان القتل لا يتم الا بعد زهوف الزرع وعند ذلك لا يمكن ان يكون قاتله

لعدم اهليتها لذلك اذ من عمله شروط الاهلية الحياة ومضى قدرتك
 الحياة انقضى الموت فلا يمكن ايضا فتنه اليها ومسا له اذا قال لزوجته
 ان جئت فانت طالق لا يقع الطلاق اذ اجتناب ان الشرط اذا محقق نشق
 اهلية النطق فلا يقع خلاف ما لو قال ان دخلت الدار فانت
 طالق فدخلها وهو مجنون حيث يقع الطلاق ان العلق هنا كصح
 اذ الدخول الذي هو شرط وقوع الطلاق انما في الوقوع فصح للعلق
 وان لم يسم اذا زرع صغيرا وكبير فرضت الصغير من الكبير
 حرمت على الزرع ولا يسقط مهر الصغير وان كان الرضاع فعلها
 والمهر لها ولا المحجوبة اذا قبلت من زوجها حتى ماتت من السقط
 مهرها بغيرها ان علمها الا يصح اسقاط مهرها لو قبلت
 موردها فان قتل سببها كذا بردها فانها اسقط مهرها قبل
 الدخول والجواب ان ردتها محطونه في حقها اذا كانت
 عاقلة ممنوعة بطلان دليل انها بحرم الميراث بسببها وكذا حي
 سوب او تموت ولو قتل السيد زوجها اسقط مهرها اجماعا ولو
 كان السيد صبيا اسقط وقيل لا يسقط ذكوره في المصطفى عليه السلام
 له رفع عبده امته لا يحل للمهر به قال الشافعي ذكوره
 في المنهاج وقيل يجب ذكوره في اجماع وفي الاشراف زوجه امته من عبده
 بغير مهر فكان ابن عباس والوري والشافعي واخر وساق
 يقولون لا بأس به ولا يجب شي وقال الاوزاعي يصد مهرها ما شاء
 ولو درهما وقال مالك يجوز بغير صداق فان فات بالدخول مضى
 النكاح وفرض بعد دينار وفي الجواهر لو زوجه امته من عبده في
 بد من مهرها لا يجوز من الميراث النكاح بائنا ولا يجوز ان يفسد
 فساد المهر ولا لعدم ذكوره وقد ذكرنا بعض ذلك في كتاب النكاح
 قبل هذا فقولنا واذا زوجه امته فالاذن العزل الى المولى
 عند اي خيفة وفي الكتاب على ظاهر الرواية عنهما وفي خير

مطلوب لم يذكر عنها خلافا فيها وفيه وعنها بالاذن لها وفي مطلق البحار
الامر تحت حوا وعبد العزل لزوج عنها الا بالاذن للمولى محمد بن
حنيفة رضي الله عنه او لم يرض وعندها العزل عنها الا برضى الله
رضي المولى او لم يرض وهكذا في البدائع وقاضي خان ولم تذكر روا
في ظاهرها رواية وفي قاضي خان اختلاف زفير ويعقوب
على قول لي يوسف وهو رواية عن حنيفة في حق الخصومة
للمولى اذا وجد به عيبا وعلى قول زفرها الا المقصود منه قضا
الشيء وهو خالص حقها ووجه الاول ان فيه نفوت
الولد فالبا وهو المولى فلا يجوز بعرضها وفي التجواهر
لا يجوز العزل عن الحرة الا برضاها واذا بها واعن الله الرقة
الا بالاذن اهلها والاعتراف بها كقول لي حنيفة قال ولا خلاف
في جوازها في المسوية من غير اذنها وفي النسيه بعزل عن زوجة
الام والوطيل العزل وان كانت حرة ولم تكن الا اذا بها وقيل
يجوز بعزها في المسوية المعلى العزل عن زوجة الحرة الا اذا بها
قال القاضي في ظاهرها لم تعد وجوبه وتحليل ان يكون تسبعا
لان جهالة الوطيل وانما دليل ان ذلك منه يكون فيما وقع
به عن العتق واما عن زوجة فقهاء اهل الان وقال ابن حزم
في المحلى اجل العزل عن الحرة واعن الله قال ابن المنذر في
الاسترأف رخص العزل عن جارية بما عده من الصواب
كعلي بن ابي طالب وسعد بن وقاص وزيد بن ثابت وولي ابي
الارض ابي واثب عباس وجابر بن عبد الله وانس واعي واخمس
ابن علي وحام بن الارث وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس
وعن يونس بن عمار وابن مسعود وابن عمر كراهية قال
ابن المنذر العزل مباح مطلق للابن عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال لرجل كات له جارية بعزل عنها العزل

عنها ما سئلت فانه سببها ما قدر لها لاجاب عن عبد الله
الارض ابي الراوي علبت الرجل ثم اناها قال لا تجاربه قد حلت
قال ولا تخبرك انه سببها ما قدر لها اخرجته مسلم وابو
داود وعن سعيد الخدري ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ان لي جارية وانا اعزل عنها والكن ان يحل وان لا يحل
فحدث ان العزل مودة الصبري قال لذنب هو دلوا اراد الله
ان يخلقه ما استطاعت ان تصرفه واحلف على عبي بن كبر
فيه ففعل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن بوبان عن جابر بن عبد
الله اخرجته ابو داود والترمذي والنسائي مختصرا من
حديثه وقيل فيه عن رفاعه كما ذكره وقيل فيه عن مطيع
ابن رفاعه وقيل فيه عن رفاعه وقيل فيه عن سلمة
عن يونس بن عمار رضي الله عنه وعن محمد بن قيس دخل المسجد
فرايت ابا سعيد الخدري فجلست اليه فسألته عن العزل
فقال ابو سعيد خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غزوة بني المصطلق فاصبت سبي من سبي العرب فاشتهينا
النساء واسست عليهن العربيه واحسب العدا فاردنا ان نعزل
عنهن قلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بيننا فقلنا ان
نسأله عن ذلك فقال ما علمكم ان تفعلوا ما من شهر كات له الى
يوم القدر الا وهي كات له اخرجته البخاري ومسلم وابو داود
والنسائي ذكر ذلك كله المنذر في ابن محرز هو ابو محرز
عبد الله بن محرز القوسي الحميري في نزل بيت المقدس باعي
بقه فاهذا قال الاوراعي من كان معنيدا فليقعد بمثل ابن محرز
فان الله عز وجل لم يكن ليضل امه وبه ابن محرز وقال في
ابن حزم بعد موت ابن محرز والله كنت اعد بها ابن محرز
اما باهل الارض ولم يذكر المنذر في ولا صاحب الكمال وفاته وذكر

البخاري في تاريخه الكبير انه توفي في ولاية الوليد بن عبد الملك وعن جابر
 كنا نقول على عهد صلى الله عليه وسلم والقول يترب منقول عنه
 وسلم كما نقل على عهد صلى الله عليه وسلم فليجوز ذلك فلم ينهنا
 وقال جابر لو كان سبياً يهني عنه لثبنا ان القرآن منقول عليه
 وعن عكرمة ان زيداً وسعيداً كانا بعزلاً عن ابن عباس
 من شأن ان بعزل فلعل وعنه سعيد بن المسيب كانا انصار
 البراء بن مسعود وعزل وعنه ابن عباس ان علقمة واصحاب ابن مسعود
 كانوا بعزلاً عن ذلك اكله ابو بكر بن عتيق في مصنفه وعن
 ابن عباس النسي والكعي ومحمد بن جبير وعبد الله وجابر بن زيد
 انهم قالوا لا بعزل عن الحق اما ذهاب بعزل عن الله وهو قول
 ابن عباس في ذلك ابو بكر المذکور واحتج السافعي بقول ابن
 عباس ان في ترك بعزل ارفاق فلان سواد ابن عباس
 في ام السرية الزوج مدلل ما روى ابن المذوري في الاشراف
 انه قال يستأمر الحق في العزل ويستأمر الله السرية واذا
 حاز له اقدامه بالعزل فارقته احف وفي مصنفه لي بكر بن
 لي شيبه وان كانت امه تحت حرامها لم تستأمر الحق
 وفيه قال ابن مسعود وعطاء والكعي ولذا لو كانت تحت عبد عندنا
 وفي قاضي خان الصحابة استأذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في العزل فاذا نهيهم وعن بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى
 فانوا حرقكم انا شديتم عن وان سبتم عن عزك فان قيل
 في صحيح مسلم من رواية حذامه بنت وهبة اسديت فقالت
 حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلوا عن العزل
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لو اداكم في
 له حديث حذامه بنته ان يكون على وجه التبرية وضعفوه وقالوا
 كيف يصح ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في ذلك ثم يحرقه

لكن حديث

لكن حديث كذا يابا ليهود يضطرب وحديث حذامه في الصحيح
 قوله وان من زوجنا الامر باذن مولاها ثم اعففت فلها الخيار
 حوا كان زوجها او عبداً اما اذا كان زوجها عبداً فهو اعفاء واما
 اذا كان حراً فهو مذهبنا قال ابن حزم في المحلى وهو قول ابن
 عمر وبنه قال طائفة من علماء السلف والجمهور في الحديث
 سلمان في الحكم وابن سيرين وسعيد بن المسيب والاسود بن زيد
 والهورى وحسين بن مسلم وابو ثور وذكر ذلك ايضا ابن المذوري
 الاشراق وابو بكر بن عتيق في مصنفه قال ابن حزم وهو قول
 اللوفين قال طائفة من علماء السلف والجمهور في الحديث
 يحرق لو كان زوجها مملوكاً ليجاهد حتى يحرره ولو كان
 زوجها امراً مومناً ذكر ذلك ابو بكر بن عتيق في مصنفه وابن
 حزم في المحلى واختاره ونصره وزيد بن قول الخالف وفي المحلى
 كان ابن عمر يحل الكفاة لغيره قال ابن حزم وفيه قول تفسيرهم
 والمكانة كالامة عند الجمهور وروى في يوم الاحد المكايم ووجه ذلك
 عن الحسن وهو قول عطاء وابي قلابه عبد الله بن زيد الكوفي
 سفيان الثوري ان زوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وان زوجها
 وان زوجها قبل الكتابة فلها الخيار وروى في يوم الاحد المكايم
 العبد والحر تحت الكفر وهو قول الحسن والزهري وابي قلابه
 وعطاء وعروة وسب ذلك الى ابن عباس قال ابو محمد ولا يعلم
 هذا عنه وهو قول ابن عيسى والاوزاعي ومالك والسافعي وابن
 حنبل وابن راهويه وولي سلمان وداود والظاهر في الحديث
 كذا سيرين من رواه عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خيره ما وكان زوجها عبداً رواه مسلم وابو داود وابن ماجه
 وعن عروة عن عائشة ان نريق اعففت وكان زوجها عبداً
 خيره ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراً لم يخيره

رواه مسلم وابوداود والثوري وصححه وعنه عن عائشة
ان بركة اعطيت وزوجها عبد الله بن مسعود عن محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم الحديث رواه ابوداود وعنه قتادة عن عكرمة
عن ابن عباس قال كان زوج بركة عبد الله بن مسعود بنى فلان
فقال له نعمت كاني انظر اليه يطوف في سبيل المدينه وراها
وزمعه تسيل على عينه رواه ابوداود وعنه رواه ابن عبد
الاسود بن مغير قال لو اراهم لاضرب عليها ولا غار اذا كان زوجها
حرا فلا يشرع ولو عتق الزوج قبل خياله لم يثبت لها
الحساب في احد الوجهين فبطل تعليقهم ولو عتق وعنده امه يحير
في احد الوجهين ونسب الحديث الاسود بن يزيد التميمي عن
عائشة ان زوج بركة كان حرا حين اعتقت وانها خيرت فكانت
ما احسان كون معه ولي كذا وكذا قال المنذري رواه البخاري
وابوداود والنسائي والثوري وكوان بلجة والقرطبي
ورواه البراء بن رباح في مسند امير المؤمنين وقال الثوري
حديث حسن صحيح صحيح مسلم من رواه عنه عن عبد
الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قال عبد الرحمن وكان
زوجها حرا وفي المسند لابن تيمية قال رواه الخمسة ولم يذكر
البخاري وقد رخص عاصم رواية الاسود بن يزيد وابو محمد
ابن حزم في المحلى وقال ابو الفرج بن كوزي في الكفاية ان الحديث
ضعيفان ومن غير رواه الاسود عن قاسم بن ابي صبح من رواه
موسى بن معوية قال كان زوج بركة حرا ذكره في الامام وقال
ابو محمد بن حزم روى ذلك عن عائشة بلغة الاسود بن يزيد وعنه
والقاسم اما الاسود فلم يختلف عنه عن ام المؤمنين انه كان
حر او امه عروه فقد اختلف عنه في ذلك قال ابو محمد حماد
ابن قاسم قال حدثنا ابو قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثنا

قاسم بن ابي نافع قال حدثنا الهيثم بن زيد المعلم قال حدثنا موسى بن
معوية قال حدثنا حريز عن قاسم بن معوية عن ابيه عن عائشة
قال كان زوج بركة حرا ففارقها فقال لولم القاسم بن محمد
فروينا عنه من طريق اخر عن شعيب قال لا خبر في محمد بن اسحاق
ابن علي بن حنبل عن ابي بن كير اخبرنا شعيب عن عبد الرحمن
ابن القاسم بن محمد عن ابيه عن عائشة وقد عرفت ان زوج بركة كان
عبد امه قال عبد الرحمن بن حنبل في هذا ادرك فاضطربت الرواية
عن ام المؤمنين ورواه ابن عباس رضي الله عنه عارضها رواه
ام المؤمنين انه كان حرا حين اعتقت قال ورواه ابن عباس
ورواه عائشة رضي الله عنها صحيحان لاسيما الاسود عن
عائشة ام المؤمنين والرواية الاخرى عن عائشة معارضة
انتهى كلامي في هذا وفي كتاب الحافظ ابي بكر البرار الصرك
من مسند ام المؤمنين عائشة قال كان ابوبكر بن عمر
قال حدثنا محمد بن الحسين وعمر بن عمار قال لا ما محمد بن جعفر
شعبه عن الحكم بن ابراهيم عن الاسود بن يزيد عن عائشة
انها ارادت ان تسير بركة فسرطوا ولها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم استبرها فانها لا تملك عتق والى الحكم قيل
له قد امان صدقته على بركة فقال هو لها صدقة ولها هدية
وخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها حرا
وفي الدارقطني عن الاسود عن عائشة ان زوج بركة كان حرا
يوم اعطيت وفيه انه بي فقد عتق بضعه وذكره في سنن الترمذي
سبط بن كوزي عن ابن عباس ان زوجها كان حرا وفي المنهاج
كاتب بركة معكايته في سنة قال ان اهلي كاتبوني
على سبع او اربع سنين كل سنة اوقية استبرها عائشة
رضي الله عنها واعطتها تسق عليه ولاها كانه زوجه

بغير رضاها / لأنها يحبر على النكاح إجماعاً فلا اعتبار برضاها فإذا
اعتبرت لم يثبت لها الخيار الذي يفرض في حال الزوق ولم يذكر
عنا غير هذه العلة والعلة المسهولة عند علمائنا أن الزينة
ملوكة بتطيقين فإذا اعتبرت صير ملوكة ثلاث
طلقات فملك الزوج عليها زيادة قيد فكانت هذا الخيار
دافعه الزيادة عليها برفع أصل النكاح لأن من أعاد حقها
في الشرع أو طعن من أعاد حقه كالحب والعنة مع الزوج
والعرف على ما عرف والدليل على أن الزينة ملوكة بتطيقين
والحرية بثلاث ما في كتاب الطلاق قال البيهقي إدراج البوري
في الحديث عن عائشة أن زوجها كان حراً وهو من قول
الأسود وليس هو عن عائشة وادعى البيهقي إدراج علي أبي
داود وعنه علي بن عبيد وعلي بن وهب وعلي بن الحكم وعلي بن الأسود
وهذا الخلف كبر منه وقال الترمذي عن الأسود عن عائشة
قال كان زوجي حراً ثم قال وهذا حديث حسن صحيح
فصل هذا الحديث البيهقي أنه مدرج وإنما إذا ثبت عندهم قول
عائشة أنه كان حراً ساء للمرواه كلامهم أن يقولوا كان حراً من
عتيقان يصرحوا بقوله رضي الله عنها ولو لم يثبت ذلك عندهم
الأسود فلهم أن يقولوا كان حراً غير مستند وكان فيه
بعض من القمات وهو لا كلام ثقات أما الأسود بن يزيد بن
فليس التبعي أبو عمرو ورواه أبو عبد الرحمن الملقب أخو عبد الرحمن
ابن يزيد وابن أخى علقمة بن قيس وهو خال إبراهيم بن يزيد
التبعي فقد زلزل أبا بكر وعمر وعلياً وسلمان الفارسي وعبد الله
ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري وعائشة رضي
الله عنهم وروى عنهم ثوبان بن جهم وسبعين فوثقوا بغير
روى له إجماعه ذلك في الحال وأبو هب بن يزيد بن قيس

التبعي الكوفي فقيه أهل الكوفة جليل القدر له في الكمال
ما لم يحص من إجماع سنده ست وسبعين وهو ابن سبع
وأربعين سنة وقيل إن خمسين سنة روى له إجماعه والله أعلم
فصل إجماع أهل سنده خمس وسبعين من النواوي
في تهذيب الأسماء واللغات فليفت ملون مجموعاً منه بعد
موت بسنده وسبعين من إجماع بن الوردي العتلي الأزدي فولاهم
ابن سبطام الواسطي قال سفيان شعبة أسير المومنين في
الحديث وكان حافطاً مستقناً ورعاً فاضلاً وثوبان بن جهم
سند ستين ومائة وخمسين وسبعون سنة روى له إجماع
وقال البيهقي رواه البخاري في الصحيح هكذا في السير
البيهقي عن موسى بن أسباط عن علي بن عوانه ثم قال حديث الأسود
منقطع فليفت لم يبين كنهه الانقطاع والاقطاع
أما يكون إذا لم يكن أن يجمع الراوي عن من روى عنه ومع
الإمكان العمل على الانقطاع فكان يجب أن يبين ذلك والكنى
مسلم بإمكان اللقاء وروى عن خالف ذلك في مقدمه كتابه
وقال ابن القطان في الوهم والإهم ما ذكر مسلم قول
أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبو داود والترمذي والبيهقي واللفظ
القول أن نه منقطع ولكن لم يثبت سماع أحدهما من الآخر
وعند الجمهور متصل فإن كان البخاري يروي ذلك على أصله فله
مسلم منه ومعناه لا يقال فيه منقطع وقال النواوي رواه
من روى أنه كان حراً علقاً وسنان مردود وقوله لو كان
حراً لم يخبرها مسلم هذا لأن كاد أحد يقول التوقيف
فليفت هذا محال وعنده من النواوي من غير طريق
ذكرنا عن المنقذيين من الحفاظ كالترمذي وأبي حنيفة والي
الفرج بن الجوزي أنه صحيح ولا شبه بين النواوي والي محمد بن

ومن واحد منهم فلا يلتفت إلى قوله وقوله لا يكاد احد يقوله الا توفيقا
غير صحيح فانه في تحلل الاجتهاد والظاهر انها قالت اجتهاد
ان يتبعها هو الذي يلقى برؤيتها الاخرى قالوا لئلا تضروا
والاعراض اذا كانت تحت خبر باطل من الوجهين اللذين ذكرناهما مع ان
كلامه فيه منافض فانه قال بعد هذا وحيث ترجيح الرواية التي
جاءت بكونه عبدا والتوجيه من الروايتين انما يكون بعد الاستدلال
في الصحة بما يبرح خارج والغلط والموضوع أو الضعيف والاعراض
الصحيح حتى يحتاج إلى ترجيح الصحيح على الغلط والموضوع
والساد هو ما خالف روايته الثقات وما انفرد به من الاحتياط
حاله ان يميل ما انفرد به ذكره شيخنا في الحديث بن ديفق العبدية
علوم اكرث له فكيف يحل له ان يقول في حديث الثقات لحال انه
غلط ساد مردود لمخالفة مذهب مقلدوه واصحابنا منهم
في شرع مسلم لو كانت عليهم صحته يعني الله الاول اسما حكم
الذي هو الخيار لكل من تزوج في حال صحته ذكرانا وابائنا ما اذا
زال عنهم سبب الخيار والخيار سبب بطلان الاجماع لغيرها
فلتسبب جاز فيه نقل الاجماع بغير علم وعندنا وعند جماعة
من السلف سبب الخيار لا يحرر اذا بلغوا الا في حق الاب
واحد لو مورس عنهم ما والمال اجنبي مع ان العرق طاهر اذا
خير السيد لرق دائم والخيار سبب الصغير يزول بالبلوغ
فليس الضرر الموقت كالضرر الموبد فافترقا وفي الاجماع زوج
امته الصغير من اعقبها فلها خيار العتق دون خيار البلوغ
فجعلوا المولى كالاب ويمكن ان يكونوا قد اختلفوا في اقول
عن الضعيف نص عنهما في الذخيرة ومنهم من قال بالاول
وهو الاصح وهذا لا يثبت الخيار للعبد لو عتق ولو كانت امته
الصغير من فعل صح فان زوجه برضائها جاز زوجه برضائها

لم يجز الا باجارتها / انها تقول العبد العتق بالباغية حتى كانت
الحق بنفسها ومكاسبها فان اذن فعتق فكأن وتبكم اهما مؤثرون
فان اجاز المولى جاز وان انت فلها خيار البلوغ دون خيار العتق
لانهم يقدرونها بعد العتق وولي المولى قاص من غيرها الا والجسد
ولو اجازت بعد العتق لم يجز حتى يحسن المولى وهي من اذق المسائل
فانه يجوز اجازتها وهي صغير رقيقه والخير اجازتها وهي خرس
وان عجزت بطلت بكاهنها ولم يجز باجازه المولى لطوبان كل الباطل
ولو زوج مكاتبه الصغير برضاها لم ينعقد فلها خيار
العتق لان رضاهما معتبر فطعنوا في حديث مسلم قال سقته
ثم سالت عبد الرحمن قال لا ادرك بعد روايته انه كان حرا والله اعلم
فلتسبب / ايضا قوله / اذكر بعد الحزم من القول البقاء
للمجوز ان يكون قد نسبه وهذا متعين ولو جحد اصلا / يقع
عندهم في الرواية المبقدة / احتمال النسيان فكيف اذا قل
/ اذكر وقد ذكر ابو محمد في المحلى في حديث عائشة انه كان عبدا
وفيه قال حديثنا منسب عن عبد الرحمن بن القاسم ثم قال عبد
الرحمن بعد ذلك ما اذكرني فلم يجعلوا ما نعاوا اجوابا عن
حديث ابن عباس من وجهين اخرين احدهما ان مداه علي عكرمه
مواه وقد انكر عليه ما الكوفي بن سعيد وقال ابو بكر
عندي ثقة ولم اكتب عنه وقال محمد بن سعيد ليس عن محمد بن
ونكلم الناس فيه ومسلم لم يخرج حديثه واخرج مقدموا وحسنه
الثاني ان الراوي عنه مدلس وهو قاتل وقد قال فيه اقتل
عن عكرمه والمدلس متى قال عن فلان كان في حكم المنقطع فلا يلزم
حجه ذكر ابو محمد بن حزم واليهقي وابن الصلاح والنووي والكندي
العبد في علوم الحديث قال الشيخ في الحديث بن ديفق العبد
المشهور عن المدلس اذا قال عن فلان / يحمل على السماع حتى بين الراوي

ذلك وما بينه وبينها من قطع وفي علوم الحديث / ان الصلاح اخلاصا
في قبول روايته من عرف بذلك فموقوف من اهل الحديث والفقهاء
مخبرون بذلك وقالوا لا تقبل روايته بحال من الشاع او لم يسن
وقال سبعة البدليس اخوال كذب وعنه انه قال / ان ارجى الحب
الى من ادلس والصحيح التفصيل وهو انه ان قال سمعته او حدثنا
او اخبرنا او نحوها فهو مقبول وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي
والحافظ ابو محمد بن حزم الظاهري ورد على داود والظاهر
فيه ان اوطى الاشياء اذا اجاب / اثارها كذا او حدثنا السبل
الى علمها على وجه لا يقع فيه التضاد والذكاذب ان علمها على
ذلك ولا علمها على التضاد والذكاذب وان حال داودها عندنا
محمول على الصدق والعدالة فيما روي واو كحوز بان يعمل باحد الحديث
وحكم على الاخر بالغلط والكذب وكان روي بتره وفصل فيه
انه كان عندنا وويل فيه انه كان حرا فبجعله عبدا في حال حرا
في حال احرى وعنه خرا حديثي الخاليين عن اخوي والرق
فذلكون بعد الجرية لا يكون بعدها الرق / اني حياه نادى فيعمل
حال العبودية متقدمة على حال الحرية وحال الحرية متأخرة
عن حال الرق فببذلل لانه كان حرا في وقت فاحسب عبدا
قبل ذلك هكذا تصحح / انا روي قال انه كان عبدا حين حارب
لم يطلع على اعتاقه / ان المولى يفرقه ومن قال انه كان حرا فقد
علم باعتاقه وهو العذر لمن روي انه كان عبدا لانه قد علم انه
عبد ولم يثبت عنه انه زال لخدمه استثنان عند الناس وظاهره
قول عائشة كان فيها اترل من القران عشر رخصات بحرس
لشعر خمس رخصات معلومات بحرس من فوفى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهي ما سأل من القران وهو نزل على قريه
النسخ من وفاته صلى الله عليه وسلم / لثم لا نسخ بعد وفاته

فكان من لم يبلغه النسخ بغيرها كما ان من لم يبلغه اعتاقه بقوله انه
عبد وهذا متعين قال ابو محمد / ان من قال انه كان حرا فعنده
زياد علم لم يكن عنده من قال انه كان عبدا وروايه عثمان بن ابي
سبيد ولو كان حرا ما خيره ما ليس فيه انه من كلام ام المؤمنين
وقد بين ان يكون من علم من دونها فلا يجوز ان ينسب اليها قول بوجه
م انه لا يختلف ما الى ولا شافعي ولا حنفي ولا طاهري في ان
عبد ليس بوسيد ابا يعرفه هو مول لفلان وشهد عبدان
اخران باننا يعرفه هو حرقا انه يجب الحكم بالحرية دون الحكم
بالرق لان عنده فضل علم ليس عند غيره ثم ناهيك انه
لوم يروى واحد انه كان حرا بل لم يختلف الرواية انه كان عبدا
حين اعتقت هل حاقط روي شي من الخبر انما ثابت ان عبد
الله صلى الله عليه وسلم قال انما خيره ما لا يات تحت عبدا ولو كانت
عنه حرمه خيره ما هذا امر الحردونه ابد عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم / اني روايه صحيحة ولا ينفك فيها
/ فرق بين من يدعي انه ائما خيره ما / انه كان عبدا وبين اخر
يدعي انه ائما خيره ما / انه كان اسود واخر يدعي انه ائما خيره ما
لان اسم يغيب كل ذلك ظنون كاذبه / الحمل القول بها وائما
لكوانه خيره ما بين المقام معه وبين فراقه وان اردت كما خيره
كل مغنقه وان اردت / ان مفهوم العبد مفهوم اللقي وهو ليس
بحجة عندنا ولا عندهم / لا عند الدقاو / ان السهم
الذي القرافي في الفروق ان مفهوم اللقي اصله تعليل الحكم
على العلم لقوله تعالى محمد رسول الله ويخون به اسم الاحسان
حكاة عن النبي يري كقول صلى الله عليه وسلم وبراهما
طورا وقولا / انما اعتسبه بالما واسند الالسافعيه بذلك
/ ايصح / ان ليس بحجة عندنا ولا عندهم فكذا مفهوم العبد لولم

بات وكان زوجها حراً ورووا أيضاً أنها أمه عتقت وكان تحت
عبد مهي بالخيار ذكره في المحلى وقال هو من رواية حسن
ابن عمرو بن أمية وهو مجهول فسقط الاحتجاج به ثم لو صح لم
يلزم فيه إلا حكم العبد دون الحر وتعلقوا أيضاً بخبر روي
عن عائشة أنها كان لها عبد وجارية فامرهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يبتدأ بالعبد وهو خير لا يصح قال
العقيلي يعرف إلا بعبد بن عبد الرحمن وهو ضعيف لم يرو
صح الحجج فيه لأن لم يذكر أنها كان زوجها حين وانحطام هذا في ذلك
الخبر عذب عظيم لا يسبحون / أرباب الكذب / أساء على رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد يجوز لو صح أنها كان زوجها حين أن يكون
امرهما بالسداة بالزواج لفضل الرجال على النساء قال الله
تعالى وللرجال علىهن درجة وقال حكاه عن أم مريم وليس
الذكر كما / أنتي ووجهه أخوان قوله صلى الله عليه وسلم
أنه بي فقد عتق بضلع بعك كما رواه الدارقطني فقد جعل
عنه الخيار عتقاً مثل سبي فسيح رزني فزجهم ويخو ذلك والحكم
يعم عموم العباد كما في سائر العلل المسترعية العقلية وفي
الذكرين لو قال لها وهي أمة أن دخلت فأنت طالق بلسان
فاعتقت فدخلت الدار تطلق بلسان دل على أن الزوج مملوك للثلاث
على الأمة قبل أن يعتق لكن في الزيادات ما يدل على خلافه
وهو أنه لو طلقها طلعتين قبل العتق التحل له / أبعاد زوجه آخر
فلو كان ما لك الثلاث لما حرمت عليه حرمة غلبت عليه
بالثنتين وخيار المكاتب بالعلم الثابتة وهي الزديان الملك
فإن المكاتبين ملوكه بطلعتين لغيرها وكذا عدها حيضتان
وقد تقدم أن خيارها تمتد إلى آخر المجلس وبطلان العراض
والقيام عن المجلس بالوطي روي ذلك عن عمر وابنه وعبد الله

ابن عمر وحفصه وسلمان بن يسار وابي قلابه ونافع والتخمي
وأن وطبها ولم يعلم بالخيار فهي على خيارها وهو قول الحسن
وعاد وشعبد بن المسدب والحرثي والكمي وقال ابو الفرج في
المحقيق لها الخيار ما لم تمكث منه من وطبها والنساء في ثلاث
أقوال أحدها هذا والثاني لثلاثه أيام والثالث على الفور
وقالت الظاهرية هي على خيارها ابتداء حتى يختار وعنه عمر
ابن الخطاب في حديثه بزيه أن عشيها زوجها فلا خيار
لها وعن حفصه أنها اعتقت جارية لها لم قال
أن وطبك زوجها فلا خيار له وعن ابن عمر قال إن طلقها
وقد عتقت أن لها الخيار فليس لها الخيار وإن لم تعرف فلها
الخيار وإن وطبها الفسوق وعن ابن مسعود قد سعى معه
واختار حتى يموت أو يموت روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه
قال لبريرة أن قريك فلا خيار لك قال علي فبنته أبو الهيثم الكوفي
ضعيف من جرح الحديث ثم اختلفوا في اختيارها نفسها هل
هو طلاق أو فسق فصح عن قتادة أنها واخته بآئنه وهو قول عمر
ابن عبد العزيز ولبي حنيفة ومالك وأصحابها وصح أنه فسق
لاطلاق عن عمار وابنه هتم والتخمي وهو قول طاووس وبكر
قال السافعي وابن خنبل وابن راهويه وداود وأصحابهم والله أعلم
فلنسب وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ونقله عنهم غلط
وإن كان ذلك قبل الدخول فادأها من الصداق فقال قوم لا
صدوق لها صحتك عن الزهرى قلت وهو مذاهبنا
وبه قال الجمهور وقال قتادة لها نصف الصداق وقالت
الظاهرية لها الصداق بأكمله وكذا أوجبوا للمريدة
قبل الدخول جميع صداقها قال ابن حزم أطل قوم صداقها
بذلك وهو اعوان الشيطان وصعد عن الأسلم وهل صداقها

الا الذين لها قبله فليس احب اليه جميع الصداق المورثه قبل
الدخول هو العون للشيطان وتقويه للكفر والطغيان وذلك
منه عمل وهذا بان قال ابو بكر بن عبيد بن شيبه في مصنفه
عن ابن عباس انه قال لا شيء لها / الجمع عليه مذهبنا وماله
قال وهو قول الحسن وابراهيم ومجاهد وقال مالك هو طلاق
الافسخ والحيه عليه صداق ذكره في نوادر في حديث بريد بن
علي بن كاه فابنه وجمع الطبري في ذلك سنة اجزا وتبريرة
فقيه من البر وكما ان يكون حني بان ومعنى يسرون قسم
اختلفوا في بيعها وهي مكاتبه قبل شرائها عايشه لها كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو فسخ للكتابة ومن لم يجد
بيع المكاتب برضاءه قال لم يكن كتابه ولم تكن للكتابة
عمدت بعد حديث عائشه ببطل هذا النادر مع قولها
فانعسى وقد عجزت عن الاداء فاعلمنا انها كانت
المكاتب منفرد بفسخها وبيعها برضاءها ففسخ للكتابة
في الجمع وقوله صلى الله عليه وسلم لعائشه اشترها واعنيها
واشتر على هم الزوال انقرد هذه الكلمة هشام بن عرق وهي
مشكلة لانها اسرى شتراط ما يجوز وهو غنر لمن لا يعلم
ذلك ليعلم البيع والنبي صلى الله عليه وسلم من عن مثاله
فلذلك انكر حتى نزلت على هشام حيث انقرد بها عن
الحفاظ والجمهور على صحة ذلك وتا ولو على وجوه الوجوه
الاول ان اللام معنى على كقوله تعالى ولهم اللعنه وان اساءتم
فلها والوجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم اشتر على لم يكن
على هم الاباحه بل معتاده انه لا تغيبهم ذلك شترطى هم ار
لا شترطى وقوا ذلك بما جاء من روايه ابن المكي عن عائشه
انه قال لها اشترها ودعهم يشترطون والوجه

الثالث ان ذلك كان قد اشترع عندهم وعلم بطلان اشتراطه
فكان الامر به على وجه المديد وايدى بقوله ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً للشر في كتاب
الله فهو باطل وان كان ما اشترط قضاء الله احق وشرط الله اوثق
والوجه الرابع ما رواه احمد بن حنبل ابو جعفر الطحاوي عن
الساجي عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشه عن
النبي صلى الله عليه وسلم اشترطى الزوال اغتربا وقال لعنه
اظهركم حكم الزوال لان الاشترط هو الاظهار وقال ابو
ابن حجر فاشترط فيها نفسه اي اظهر نفسه
لما حذر ولا يفعل قال القوطي هذه الرواية انقرد بها الساجي
عن مالك والجمهور من الزوال الحفاظ على خلافها وقوله
للشر في كتاب الله اي لا تصلي ولا تقص ولا ذكر الماله للشر
معنى الشروط التي هي مشروعه باطله وان كانت في
الخواهر لو عتق الزرع قبل ان يختار نفسها فلا خيار لها
وعندنا لها الخيار وهو احد الوجهين للسامع فيه فان
طلعت الزرع رخيها فلها الخيار وبأنها فلا معنى للخيار
وفي الذخيرة كوعفت في العدة من طلاق رجعي فلها الخيار
وان كانت صغيرة سطر بلوغها ولو كانت مختار لها في حال
الخص امرت بالتأخير الى خاز من الطهر فانها ظهرت او عتبت
ان شأت وعندنا لها ان تختار نفسها في حال الخص ان
فسخ الاطلاق عندنا وعند المالكية طلاق وانها مضطربة
الخصان على المجلس وكذا مختار البلوغ والعنة فلو ذلك
في المحرط فان عتق الزرع قبل الطهر قال ابن القاسم في
العنة هي على خيارها وقد قال قبل هذا الوعتق الزرع قبل
ان يختار فلا خيار لها الزوال عليه على اصحابهم وهذا ايضا فصح

وخرجنا لملك اضعف من الكل لا يمنع النكاح ولا يرفعها وعلى المسألة
في الكتاب بان الاب له ملك على ابنه الحاجة الى بقائه فله ملك
جارية ابنه الحاجة الى بقائه فله ملك جارية ابنه الحاجة الى بقائه
ملكه غير ان الحاجة الى ابقاء نسله دونها الى ابقاء نفسه فلهذا
ملك جارية ابنه عند العتوق بالعتق والطعام تغيرا لغيره نظرا
لواخلطت له الذكبة بالمتة والذكبة غالبه ليحرق ولو اخلطت
جواريه او زوجاته باجنبيه لا يحرق / ان الطعام الحاجة الى
الطعام اسحقني ايحتمل الميتة في حال المحضية واسباع الوطي
احرام بالضرورة فيكون الوطي قد / في ملك نفسه فلا يلزم العقر
والعتق وله / ان يعلق حواصيل ورفقا سباعا على الجارية المشتركة
حت / المحتاج فيها الى سبق ملك نصيب الشريك / انه ملكه فيها كاي
لاستبدل لو حتى لو كانت الجارية المستركة بين الاب والابن فوطها
الاب فولدت منه فادعاء الاب بحية عليه العقر في نصيب ابنته
ولذا لو كان وطي الاب لجارية ابنه لا يترتب عقره بحية العقر لعدم
ملك الجارية اصلا / او يوصف بالمقدم / او يوصف بالتأخر وانما است
الاب للملكة بالضرورة صحة الاستبداد فلا يثبت بدونه في الكواشي
والابن قد لم في المعنى والابو حقيق يلزمه قيمتها / انما حرم
على الابن فوطها كالتأخر وغلط في النقل عن الامام وهو كثر
الخطا والغلط في نقل من هذا ولو كان الابن زوجها اياه جاز النكاح
عندنا وهو قول اهل العراق وعندنا من يحارز الجوز وهو قول
ابن حنبل وعندنا في فيه تفصيل فان السبي ان قلنا انه
لا يتزوج بجارية الابن لم يوسر بالولد فلا يصح نكاحها وان
قلنا يتزوج بجارية الابن وكان الابن حرسا لا ملكا غير جارية
وهي ابني باعها به سبي حتى نكاحه على حصول الاستبداد لو وطئ
جاريه ولما كان فلنا الاجل الاستبداد لا يصح نكاحه ويبلغ ابن

بالاجني

بالاجني وان قلنا حصل لا يصح نكاحه ولو كان الاب عبدا جاز نكاح
جاريه ابنه بالاجماع وفي المبسوط لا يجوز لالاب ان يتزوج بجارية ابنه
فند السنا في فصل هذا بنا على ان الجوز لا يتزوج امه عبد طول
الحرق ويحرم على الاب اعفاف ابنته فيستغنى به عن نكاح الابنة
فان لكن هذا ليس بصحيح فانه لو تزوج امه غيب صرح النكاح
اذ لم يكن في ملكه ما يزوج به الحرق والامم انها مسله بنده
فلنا في صحة التزوج بامه الابن في خلاف عندنا وفي
المحلى جاز للوالد ان يتزوج بامه وله الى الجمل بولده والابن
ان يتزوج بامه والد الذي لا لوالده استبدل في المعنى حديث
عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم قال انت
وما لك لا يملك رواه ابن حنبل وعنه صلى الله عليه وسلم قال طيب
ما اكلتم من كسبكم وان اموال اولادكم كسبكم فكلوه هذا رواه
البخاري قال ابن قدامة وانه لو ملك حواصلي الاجل له نكاحها
فانه مضافه فعملها اسحقا اولى بالتحريم فلنا هذا ليس
شي وهو مضاف لطف واعتبار بملك حرمها باطل بيان بطلان
ان ملك حرمها محرم على مالك بامها وطها وهذا اضافة لملك
الى الاب / الحرم وطها على الابن فيطابق سنده فصد اعني دعوى
الاولوية وان من ملك حواصليها لم اعنق ذلك الحرق صرح والابن الذي
اضيف لملكه اليه / اسفد اعتاقه / ان الكل والابن الجوز
وكل الابن وطها وسعها وبهنا وجميع التصرفات المختصة به
بالمالك ولا يصح من الابن من ذلك واللام في الحديث الاول لا يقتضي
/ الملك ويدل عليه اعتاقه الى الابن في قوله وما لك ولا لاسا
كم انه قد بنا فص كلامه فانه قال / لعل الاب وطئ جارية ابنه
والاجل لا ابن جارية ابنه وقد اضاهاه الى الابن لملكها فان
كانت اضاهاه لملك شيخان لملكه وان لم يكن اضاهاه لملك سعي ان

يجوز تزوجها ولا شك في ان الاضافة الى الاب ليست اضافة ملك
والحديث الاول غير ثابت والحديث الثاني ورد في اكل نساء
وبدل على صحة ما قلناه ما رواه الدارقطني في سننه من طرق
انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعق الرجل من اهل بيته ما لم ينفذ
اعتاق الاب بحاربه انه دل على انه غير مال لها فان ولدت
منه لم يضرم ولبله ولا فيه عليه وعليه المهر وولدها
جركم ملكه اخوه يعق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم
من مال ذارحم محرم منه فهو جرد واه اتودا وودوا والنساي
والترمذي على ما يأتي ما فيه من الخلاف في كتاب العتاق
ان شاء الله تعالى وفي المنهاج لو ملك الابن زوجته فلا اله الاك
لاكل له الامه لم ينسخ في الاصح وليس له نكاح امه مكاتبه
كقولنا فيها وبخلاف في المكاتب بملكه وجهه سيده حيث
ينسخ النكاح في الاصح وعلى هذا الخلاف العبد يتزوج ام سيده
عندنا يجوز وعند اهل الحجاز يجوز كسيده واما ابن
حزم جاز للعبد نكاح ام سيده وبيته وبيته سيده
واخته والحمل لمن منه من ذلك حجة الا انه قال يترها وتزني
وينسخ النكاح مكان ما ذلوف يشتره ويشترها والفرق
قوله واذا كانت حين بيع عبد فقالت لمولاه اعقبه
عني باللف فعل فسد النكاح اي ينسخ وهو قول الشافعي
وقال زفر لا يفسد وامر ان العتق يقع على امره التي هي السائبة
عندنا وعند عن المأمورين يكون وان لها ولو نوى فيه
الكفارة عن عن عهدها عندنا وعند المأمورين الاعتاق
عنه وفي المدونة اعقوب عبد عن امرأة حرة للعبد فورا
ولا يفسخ النكاح / انها لم تملكه ولو دعوت ما لا يفسد بها
على ان يحقها عنها ففسخ النكاح وذلك شر الرخصة واولوها

وقال الشافعي لا يفسخ نكاحها / انها لم تملكه / فلان
وعندهم يجوز النكاح عن العرو وحمل وريم له والاصل عندنا
ان الملك يملك الزوجه بطريق الفصل تصحح القول
ان النكاح بانها قالت ملكي عبدك بائعكم كن وكيلي في الاعتاق عني
ولو صحت بذلك يملك بائع سابقا على الاعتاق كذلك
ها هنا فاذا ملكته النفس النكاح ضرورة وزفر لا يقول
ما افترضه الا في مسليين احدهما لو اوصى بنصيب ابية بعد
امتل تصحح الوصية ولما منه لوقا ان سرية جارية له
حين بعد الملك كانه قال ان ملكك فسرية وكل هذا مخالف
اصلها فلهما وفي اصول الفقه لشمس الابرار السرخسي ان المفتي
عبان عن زبارة على المنطوق به مقدمة عليه ليصير المنطوق
به مفيدا او موجبا للحكم وبه لا يمكن العلم بكلام المنطوق به
وهو بمنزلة دلال النص بمقتضى القياس الا ان دلالة النص امكن
ان المعنى فيها بامانة بخلاف المعتصني والملك في مسائل الكتاب
سبب شرط المعق عن الامر بشرط البيع مقصودا حتى
يسقط فيه اعتبار القول ولو كان الامر من الملك اعتاق
كالعبد والمكاتب والصني والمعتوم لم يثبت البيع بهذا الكلام
قال ولو صرح المأمور بالبيع بان قال بعته منك باللف واعتقه
عندك لم يجز عن الامر وبه تبين انه ليس كمنصوص عليه فيما
وراموضع الحاجة ومثاله قول الحاجة في السدا اذا قال
القابل يا زيد كان معناه ادعوك وانا ذك وهذا كان كلاما
لانه في فعلية وبني لوقوعه موقع كاف ولو صرح بذلك خرج عن هذا
الذي يصير جملة جزية والنداء الشا وكذا في البعيت قول الحسن
زيد بعد روى سببا جعله حسنا ولو صرح بذلك خرج عن البعيت
وهو اشبه الى الجملة الجزية وهو بخلاف ما ذكرنا في كتاب

قبل هذا قال ومنهم من الحق المحذوف بالمقتضى وجعله منه كقوله تعالى
وايها القريه وقال المراد بها اهلها ثبت في المقتضى الكلاء
الذي السؤال المبين وانما ينصرف الى من يحقق منه البيان ليكون
معددا والصحيح انه من باب الحذف امن باب الانقضاء وانما هذا
قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخط والنسيان وما استكره من
عليه ولم يرد به عن ذلك انه غير مدفوع بل ذاك واقع فعلم ان
المراد بذلك مقتضى الحكم والائمه وهم مجتمعوا للناس في
ابتن المقتضى عمومنا وعمودنا له وعلى هذا قال في شرط طلاق
المحظ والناسي والمكروه وانفسه هوهم وعندنا ما لا يجوز
ان لا انهم ضروريه له حاجه قال الثابت للضرورة بقدرها
وقد اريد به رفع الائم باجماع فلا ين ادعونه وانما اجماع على
عدم رفع الحكم في الاطلاق فلا يثبت عمله على معنى الحكم على
سبيل العموم والاصول ان قوله رفع عن امي الخط امن باب
الحذف والاضمار امن باب الانقضاء فكان تقدير الحكم والائم من
باب الاشتراك والمستتر العموم له فكذا قوله صلى الله عليه وسلم
الاعمال بالنسب والاضمار والحذف اختصاره من باب اللغة
كالنصوص العموم عما ياتي في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى
والعرفان في الحذف نقل الحكم من المنطوق الى المحذوف في
المقتضى لنقل من المقتضى من بل بقدر قبله على بصحة وهو
تقديره والى لبيته لما ايج الحاجة والضرورة في حال المحضه
يقدر بعدا للضرورة وهو سبيل الحق وفيما يراه من الخوا
والسناول الى السبع البت حكمه الاجاه فيه بخلاف المنصوص
فانه عامل بنفسه فيكون بمنزلة حل الذكيه يظهر في حكم
السناول والى غيرهما مطلقا والمضمر كما منطوق في العموم وعنه
الضرورة وفي فاضل خان واذا ثبت المفسد النكاح ضرورة

وايها لوفسد النكاح انما يفسد ان لو ثبت الحل على الملك اليمين
استغنايه عن ملك النكاح وذلك لا يستغنا لوجه من احدهما
ان الحل استغناها في ملكها والثاني ان الملك يستغناه ضرورة
تصحح الائم ثاقب الانقضاء فوجبان لا يظهر في حق فساد النكاح
ودل عليه ما ذكر في الزيادات ان من كان محله امه ونزوع
عليها آخر باذن موها ملكها وعليه قيمتها او يصير مستحضر
لها فسادا وانفسد نكاحها وكذا لو اشترى زوجته بطريق
الوكاله ثبت ملكه او لا وانفسد نكاحه وعلى هذا قوله ان
تسريته جارية في حق نصير الملك مذكورا ضرورة صحة
التسريه وهو شرط فاسق بدقده وانظر في حق صحة اجزا
وهو احترمة وكذا الوكال لجنبيه ان طلقك فانت طالق لو نكح
فتزوجها وطلقها اطلق بلكا فثبت ان الملك انما يظهر
في نصيب الشرط الا في حق نزول الجزاوية الاخيرة لقول
لجنبيه ان طلقك فانت طالق بلكا اسعدا اليمين الا ان يقول
فعدك حر وهو مل كنه قال لانا نقول انما فسد النكاح
لكان الشاف والشافيات مجتهدان والمنافى شرعا كالمناخ
عقلا والعق لا يكون الا في ملك مستقر مطلق الا في الملك المالك
من وجهه دون وجهه انزكي ان من قال امه تحتها ان اشترى
فانت حر فاشترىها عتقت وفسد نكاحها ان الملك
الذي يترب عليه العتق وثبتت لولاها ففسد النكاح لما
قلنا واما مسئلة الزيادات فلان الزوج لا يملكها بالاستفرض
لان لم ينعضها او لن ملكه ضرورة غير مستقر لانقاله
الى الحق بالصدوق ولو قال استغناه عني ولم يسم ملك لم يفسد النكاح
والاول المعنى عند لي حنيف ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
هو الاول شوا لنم تقدم التملك بخير عوض صحيحا لثبوت

ويستقطب البعض كما يستقطب الفبول في البيع المفدر بل اولى لان الفبول
في البيع ركن والقبض في الهبة شرط فلما سقط اعتبار الفبول
الذي هو الركن في البيع لم يبق له ما يشترط في القبض فلا يستقطب
اعتبار ما هو الشرط اولى وهذا لو قال اعني عبدك عني ياف
ورحل من غير بيع العتق عن الامر وكذا لو اكره المأمور على ان
يعتق عبده عنه بالفتح العتق عن الامر ومع المأكره فاسد
والقبض شرط لبوت الملك المشترك في البيع الفاسد يفسد
اعتبار اذا كان بمعنى العقد فصار كذا اذا كان عليه كفارة
طهارا فامر غير ان يطعم عنه ومذهب الشافعي ذكره في
التبعية في كتاب العتق وطها ان الهبة من شرطها القبض
بالقبض فلا يفسد سقوطه ولا اتيانه افضا لنفعل حسي والقبض
في بيع الفاسد ليس منصوبا عليه لافان الملك لم يرد سقوطه
وفي سلبه الحكم الفقري يوجب في القبض عن الامر ما
العقد فلا يقع في يد شي يوجب عنها انزاله الملك فكل الشيخ
رحم الله مولد في تعليل قوتها ولا عند
عنها ان بعد رصته وتحمل ان بعد رصتها فاسد لعدم ذلك الممن
وليس البعض اولى من البعض فوقع فيها في العقد يفسد
بات
نكاح اهل الشرط
اعلم ان ان صححة المستر كين صححة عند الاله الثلاثة واهلها
سواء كانوا من اهل الكتاب او من غير اهل الكتاب بوث
مالك في المشهور عنه فاسد لكن اذا اسلموا اصح الاسلام منها ما
يصح ابتداء عقد عليها ولو طلقها بثلثا ثم اسلمها فله ان يفي على
نكاحها ذكره في الجواهر وفي الذخيرة المملكية انكحتم
فاسد يصحها الاسلام لان جلد الميتة ولذا عقودهم فاسد
ويصحها الاسلام وفي الجواهر ويقرهم على ما هو فاسد عندهم

وعند الاله عقودهم صححة وفي الذخيرة المملكية قولنا انكح الكفار
فاسد مشكك فان وليم الكافر على الكافر صححة والشاه
عندنا ليست شرطا في العقد ولو قلنا انما شرط فاذا عقد بها
جماعة المسلمين ينبغي ان يصح ولو قيل صدقهم قد يقع بما لا محل فكذا
ان كجة العدم واهل البادية والحيال من المسلمين ومن مزوع
على غير او خنزير او ميتة مع ان فساد المهر لا يفسد النكاح
بل ينبغي ان يفصل بين ما صدق الشرط المصحح للنكاح
فهو صحيح اسلموا او لم يسلموا او ما لم يصادفها فهو فاسد فاسد
ان لا انتهى حكم السبع شهاب الدين القرافي اجبرني برضا الله عنه
في اليوم حكى هذا السؤال في كتابه عن بعض المالكين عن
عروة عن عاتبة رضي الله عنها انها اخبرته ان النكاح بين
الجاهلية كان على اربعة الخافتهم نكاح الناس اليوم عطف
الرجل الى الرجل ولينة او ائنة فيصدقها ثم ينكحها ونكاح
اخر كان الرجل يقول لا امرأته اذا طهرت من طهرها ارسلني الى قتل
فاسبني بضع منه وعرضها زوجها ولا تمسها حتى يستبين
حماها من ذلك الرجل الذي سبني بضع منه فاذا تبين حماها اصابها
زوجها اذا احب وانما يفعل ذلك رجلة في نجاسة الولد فكان
النكاح يسمى نكاح الاستبضاع وبالنكاح اخرجهم الرهط
دون العشرة فندخلون على المرأة كلهم يصدقونها فاذا اكلت
ووضعت فمير ليا بعد وضعها ارسلت اليهم فلم يستطع
رجل منهم ان يتنفع حتى تموتوا عندها فقولهم قد عرفتم الذي
كان من امركم وقد ولدت فواينك يا فلان يسي من احب باسمه
فلحق به ولهم الاستبضاع الرجل ان يتنفع منه ونكاح اخر يجمع
الناس المير على المرأة ولا يتنفع من جامها ومن البغايا ينصن على
ابواب الكرابات ويكون علم من اراد من دخل عليهن فاذا اكلت احداهن

ووضعف عملها وجعلها ودعواها القافه ثم الحقوا والله بالذي يرون
فالباطية اي التصديق به ودعى الله لا تمنع من ذلك فلما بعث الله محمدا
صلى الله عليه وسلم بالحق هدم تكاح الجاهلية كله الا تكاح
الناس اليوم رواه البخاري وابوداود وروى ابو الفرج في التفتيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرجت من تكاح غير
سفاع روثه عنه عائشه وابيها التكاح الباطل حبيبا
بالاسلام لا يعقل وفي ذلك سببه ولاقه الانبياء الى الانه الفاسدة
من غير ان يتقلب صحبة عنده اذا صحها لم يسلموا وبعد هذا
القول اخبرني بالله سبحانه التوفيق في البسيط وحكم فساد
التكاح وان كان مشهورا فهو باطل قطعا فانما نقررهم عليها بعد
الاسلام فالقبر والحكم بالفساد اطلاقا من افضال كفيف
وقد استلما في التحليل بوطي الذي مع ان الاصح انه لا يحصل التحليل
بالوطي في التكاح الفاسد وحصل الذي احصاه بالوطي وهذا
خبرنا ان الوقوع صلاتهم والاحاسر عليه فقلت قد
حاستر الحسن البصري وقتان وريفة الراي وما لك وقاوا
ليس طلقهم طلق الن عندنا طلقهم واقع لعمري انك انهم وهو
قول طلقهم في رابع والسعي والصحى والرهرك ومعاد وسفين
الثوري والوزاعي والسافعي وابن حنبل وذكى ابن المنذر في
الاشراف وقال وهو الصحيح وهو قولهم هو اهل العلم قوله
واذا تزوج الكافر بغير شهود او في علة كافر اخر وذاك في
دينهم جائز ثم اسما اقرأ عليه وهذا عند لي حنيفة وقال
زفر التكاح فاسد في الوجهين الا انه لا يضر من اليهم قبل الاسلام
والمرافعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول
كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر وفي المحيط كل
تكاح جائز بين المسلمين وهو جائز بين اهل الذمة وكل تكاح حرم

بين المسلمين فهو مقسم ان فسد بين المسلمين لفقد شرطه كالزكاح
بغير شهود والتكاح في علة كافر مجوز في حقهم اذا كانوا
جوانا عندي حنيفة ويقرأ عليه بعد الاسلام لزفر ان الخط
عام وقد ائتموا احكامنا بعقلا لدمية هكذا في المحيط وقوله
الائتموا احكامنا عنوطا هرفانهم قالوا ان المجز في حقهم كالعصر
في حقنا والخنزير كالساة ولو كانوا الاثمة ائتموا احكامنا يلغى
ان يفسخ البيع الذي حرك بينهم في الجمر والخنزير بعد الاسلام
لوقوعه فاسدا وقد قالوا ان الذي اذا باع الجمر والخنزير
ولم يسل عليه دين مجز له ان ياخذ منه شيئا منهما وان كان بين
الاجر والخنزير لكل المسلم والا فصار عينا من الخطايا لم اقرب
في التعليل ولنا ان السهكان في التكاح مختلف فيها والخلاف
في التكاح في هذه العلة بناء على ان العلة لا يجب على اهل الذمة
عنده حتى لا يثبت له الرجعة عنده اذا طلقها بعد الدخول ولا
ثبت نسب ولها منه الزنا الكفارة مجرم بدليل انها لا تزوج
اذا كانت حاملة وله ان يان غير مجرم في حقنا لنفسه هكذا
في حقنا المحيط فلتب اما نفسه تحرمه/مجوزاها انها
بغير مستند ولا التعريض لها كالمسلم ولهذا اوجنا الفصل
على المسلم بعقله ودينه كدينه المسلم روى عنه صلى الله عليه وسلم انه
قال انما يذكو الجزية لكون اموالهم كموالنا ودماءهم كدمائنا وكل
تكاح حرم حرمه التحليل كتكاح المحارم والمجوس الخمس والخنس
لجوز عندها واختلفوا عنده قال صاحب المحيط قال لها مشا عفا قالوا
يقع حل من الله جائز معفدهم وقال شيخنا العرلوق مع فاسدا ولهذا لا
توارثان في تكاح المحارم لانهم لم يكن سبيها للميراث يسري بعد اوم عليه السلام
ملا اعتد رديا بهم اذا لم يولد سرية فاذا اسلم احدهما قرف عليه بما اسلم
وفي قنص المنيح مجوس اسلم وعنده اخذه بين يدي يور القاضى للم وقع فاسدا عندها

وان وقع جازعاً عنده على قول بعض المسانخ / الا الله فسد لقيام المحرم
بعد الاسلام اذ طويان المحرمية على النكاح الصحيح نفسه
كالمقارن وفي الكتاب على طه بان نكاح المعتدة جرم عليها
فكانوا ما لم يميز لها وحرمة النكاح بعينيهما ومختلف فيها
ولم يلتزموا احكامنا بجميع الاختلاف وقد ذكرنا ضعف هذا
التعليل و / اي حنفية ان الحرمه / ان لم يكن اثباتاً حقيقياً
للسنن / لانهم لا يخطون حقوقه / ووجه الى اجاب العدة حقاً
للمزوج خلاف ما اذا كانت محرم مسلم / ان لم ينفذ حقوق الشرع
فاذا نكح النكاح فحاله ولمرافعه والاسلام جاله البقاء والشهاد
ليست بها شرطاً وكذا وحول العدة في حاله البقاء / انما في النكاح
ولذا بقا العدة بعد صحة النكاح لا تنافي به / ان البقاء سهل
كالمنكوحه اذا وطئت بشبهة وفي الرخصة نزع من كونه
الغير وهو لا يعلم / انما العدة بالوطي حتى لا يحرم على الزوج
وطئها وبه نفى ذكره جواهر ذلك وفي الجاهل اذا وطئها
الثاني لم يقربها الا ان حتى سقضى عليها بالوطي كسبته
في باب النكاح الذي يقام عليه البينة وفي الفتاوى ان دخل
بها ولم يعلم انها منكوحه الغير تحت العدة وان علم ولا عده
عليها وفي جوامع الفقه احكام الاسلام حاربه على اهل
الدمية من استحقاق النفقة وعده والتوارث بالنكاح
الصحيح وخيار البلوغ والنكاح بعينيهما ومختلف عندهم
فان تزوج المحرم من امره او ابنته ثم اسلما فزوي بينهما / ان نكاح
المحرم له حكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا عنهما في
العدة ووحى المفروض بالاسلام فمشرق / ان يجوز بقاءهما
عليه كما يجوز ابتداء بينهما بعد الاسلام بخلاف عده
وفي المعنى ان نكح الفاتحة يحل بغيره يقرن عليها اذا اسلموا او

ترافعوا البنا اذا كانت الفرجة ممن يجوز للزواج ابتداء العقد عليها
ولا اعتبار شروط النكاح المسلمين من اليهود ولا ايجاب ما لم يكن
بينهما نسب او رضاع وقد اسلم خلق من الفجار فاقربهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم على انكحهم وذلك بالتواثر ونقد
المحرمية والتبني والموتد والمطلقه بلثا والمعتدة في حال
عدها ثم باسالم احداهما ففريق بينهما ومرافعه احداهما / ان
عندها خلافاً لها ومرافعهها يفريق بينهما في جوامع الفقه
ونكاح المحارم والمطلقه بلثا غير صحيح / ان لا ينعرض لهما
ما لم يرافعهما جميعاً وقال ابو يوسف اذا علم القاضى بفسخه من
غير مرافعه واذا اسلما يفريق بلا خلاف ويجوز انكحهم
وان اختلفت محارمهم ولا اعتبار للكفارة بينهم وفي المحيط لو
طلبت المطلقة بلثا البقرة يفريق بينهما / ان الجاهل / ان لم ينعرض
ارطال حق الزرع وكذا في الجاهل وعده المسلم لو كانت كتابية
وكذا لو تزوجها قبل زواج اخر في المطلقة بلثا وفي البسيط
على قولنا انما الحكم لهم كما استعدي خصر ولم يرضى بالحكم
لم يحكم عليهم فانما انما يحكم عليهم اذا رضوا بحكمنا وان قلنا / ان
الحكم علينا / انما انما المستعدي بخلافه في جواز الحكم
عليهم وعندنا بحسب الحكم اذا ترافعا البنا وخبر عنده
مرافعهما الحسن والسعي والمال وعن ابن عباس اتيان سخطنا
من المائدة ايه الفلايد وقوله فان حكم بينهم او اعرض عنهم فكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم محمداً ان شر الحكم بينهم او اعرض
عنهم وريهم الى احكامهم حتى تركت وان حكم بينهم بما اتوا الله
وروي عن علي بن محمد وعنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
ومن لم يحكم بما اتوا الله فاولئك هم الكافرون والآيات ولم يقل
احداً ان قوله ومن لم يحكم بما اتوا الله منسوخ الا في بروكي عن مجاهد

انه في نسخة اية التخيير التي قبلها وقبل كان التخيير قبل عقد الدية
والامر بالحكم بعد عقد الدية / الاثر اثم بعض احكام الاسلام
حتى لا يصح ما عملوا في السوء والمواريث وسائر العقود على
احكام الاسلام كالمسلمين الا في بيع الخمر والخنزير فانه جبار
عندهم بقرون عليه وذلك ما اظهر وعي على مستهلك الخمر والخنزير
ضاهما في الاسترخاء بغيره ولا يعلم فيه خلافا بين الفقهاء فمن استهلك
لذي غش عليه قيمته ان ذلك عند السامعي ايضنها
للسامعي ايضنها الذي ولو ترافعوا جميعا حكم بينهما بشرعنا
وقال محمد اذا طلب احدهما فاعلاهما على احكامنا الا في النكاح
بغير شهود فانا نخير اذا تراخوا به وقال ابو يوسف عاين
على احكامنا وان اباي النكاح بغير شهود وقول لي يوسف
مرق اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرية من محوس مخند
مع علمه انهم من زوجة محمد منهم ولم يفرق بينهم ذلك كله الشيخ
ابو بكر البرازكي في احكام القرآن في وفي المصنف لو طلق احدهما
الفرقة في النكاح الفاسد من القاصي حتى نكاح المحلوم ومن
والاحيين ولا يفرق ويقضي بالنفقة ولا يسقط احصائه بالدخول
حتى لو اسلم بعد ذلك ثم قدفه انسان عدا فادفه اما لا يثبت
الارث هذا النكاح بالاجماع وعندهما يفرق بطل احدهما ولا
يقضي بالنفقة ويسقط احصائه بالدخول فيه حتى لا يحسد
قاذفه اذا اسلم ثم قدفه بعد اسلامه وفي الكواشي في حويل
لي حنيف وشيوع الخطايا بما اعتبر في حق من عيق المبلغ رسولا
لا في حق الملوك وهذه الفلك استانة الى ابن العدة لم يرد في
حنيف وما لم يعضم ان المدة ست لكن تضعفها / المسو حواز
النكاح كالمناوحة اذا وطئت بشبهة بحال العدة والتمتع والنكاح
لضعفها ولو ترافعوا يفرق بالاجماع لتحكيمهما وكذا باسلام احدهما

ادبها
الجماعة
رسولا

اذا اسلم احدهما لا تعارضه اصرارا / اخر على الكفر لان الاسلام
يعلو او لا يعلى فاشتبك بل الاسلام يعلو او يعلى وانما لا يعلى
عليه قوله ولا يجوز ان يتزوج المرء بمسلمة ولا كافرة اي اصله
ولا مزنة وكذا المزدك لا يتزوج بها مسلما ولا كافرا في المعنى والمزنة
حرم نكاحها نكاحا على اي دين كانت لانما لا يثبت لها حكم اهل
الدين الذي انعمت عليه في اقترانها عليه ففي جهل اولى اما المزدك
فلانه مستحق القتل ولا لها لزوم المامل والنكاح يستعمل
عنه فلا يشترع في حقها والمزنة محبوسة للمامل وخدمته
الزوجه يستعملها ولانما لا يثبت بينهما المصالح والنكاح شريع
لمصالحه هكذا في الكتاب ويرد على التعديل الثاني مستحق
القتل فصلا فانه يجوز له التزويج ويجاب بان التعويم مذموم
اليه والمزنة لا يرجع غلبا اذ قد مر بعد اطلاقه على محاسنه
فيكون عن شبهة قوية عنده ويرد عليه ما لوقال الاجتنب ان
تزوجتك فانك طالق بل فان هذا النكاح غير مستقر ولا يثبت
به المصالح / ان يقع به الطلاق الثلاث عقيب النكاح ويثبت
النسب مشترك وفي المبسوط لان النكاح بعد المله والمله للمزنة
فانه ترك ما كان عليه وهو غير مقرر علما اعفقه ولان ما كان
مستحق القتل وانما اخر للنكاح ما كان فيه الحياة فيه حكما
والوقفي والوثنية لانه طاهر واذا تزوجا ثم اسلم اقرا نكاحهما
ولو اود نصراني او نصر يودي اقرا عليه ويجوز له ان يتزوج بها ابتداء
الذين اهل الكتاب لم يفسد ما كان عليه وليس بمنزلة مخالف من ترك
مله الاسلام وفي المحيط يجوز للنفقة ان يتزوج يهودية او مجوسية
وكذا المجوس ان يتزوج نصرانية او يودية والكفر كله ماله والولد
كثاني في الكوافر للفرقة اصناف الكتابيون يحل نساؤهم
ويقررون بالحرية والموطاء والزنا دونه لاجماعنا تحريم ولا يقررون

والمجوس والنصارى يقررون بالجزية وقيل تحل نساؤهم ولو أسود
نصراني أو نصر يهودي أو رومي رواية يفتل إلا أن يسلم ولو نزل
يودكي أو نصراني قال أصح لا يفتل وهو قول مالك ومطرف بن
عبد الحكم وقال ابن الماجشون يفتل وفي السبيط الحنفية وثلاثة
أصناف لاهل الكتاب وهم اليهود والنصارى فتحل مناجحتهم
وذيبحتهم وحرمتهم الأرمية والصنف الثالث عنده الأوثان
والدهرية والساو والنزل والموند التحل مناجحتهم ولا يبيحتهم الهسف
الثالث المجوس سئل بهم سئل اهل الكتاب في الجزية ولا
تحل مناجحتهم ولا يبيحتهم في المذهب الصحيح وحوز ذلك بالتور والفقهي
في قول مالك في قوله لو أسود نصراني أو نصر يهودي فالأصح عدم إقرار
فلسا رد ٢٢ والنصارى في اللغاتية غير مستقيم
أنهم رد من التوحيد إلى التثنية لا فائدة في الرد من كفر إلى كفر
إذا كفر كله مثله واحدة عندنا وعندهم وعن ابن حنبل في نصر
اليهودي وهو النصارى رواه ابن المجوسي إذا انتقل إلى دين أبيهم
أهله عليه بالجزية لم يفر عنه وإن أسقل إلى دين أهل الكتاب
ففيه الروايتان والمرأة كالرجل في ذلك وعن ابن حنبل ثلاث روايات
أحدها أن لا يقبل منه إلا الإسلام وإنه قد أقر بطلان دينه الأول
ولثالث تحل لمن يكون راي الثاني أولى ولم يفر بطلان الدين الثاني
لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه والثالث لا يقبل
منه أحد ثلثه أشبه الإسلام أو الدين أو دين يفر أهله عليه
قول ٢٢ وإذا كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذا
إذا أسلم أحدهما صار ولده مسلما بالإسلام وفي التماسع يريد
به إذا كان الصغير مع من أسلم في دار واحدة أو كان الصغير
في دار الإسلام ومن أسلم منهما في دار الحرب والصغيرة دار
الحرب الصغير مسلما وكذا ذكر في سائر الكتاب وفي الأخير

المالكية الولد يتبع الأب في الدين والجزية والإم في الرد والجزية وقيل
يتبع خير الأبوين ديناً وهو قول الجماعة وفي كتاب أخبار قضاة
مصر بنش زولا قال أن نصراني أسلمت وطها ولد طفل ولم يسلم أبوه وسئل
فقال أبو عبيد القاسم وكان يعني عما ذهب إليه من أن يكون مسلماً
فأسلم أمه دون أمه ففتح الناس ولحق الضحيج فمقدم إليه
نحوه ناصحاً يقول لها القاضى هذا الطفل يكون مسلماً أو على دين
أبيه فقال أبو عبيد القاسم إن أبوه فقال الوأمان فقال شاهدان
على أن أنه مات نصرانياً أو لا فهو مسلم فسكروا فقالوا أسرونا
القاضى بعلمه وفهمه وعندى نور الحكم بالإسلامه إلا أن لا يسلم
وهو قول مالك وفي حمله مسلماً أحدهما نظره وإن الإسلام تعلوا
ولا يعلو عليه ولو كان أحدهما الزوجين كتابياً والآخر مجوسياً أو لاد
حتى يجوز للمسلم مناجحته وحل له ذبحته وكان فيه
نظر للصغير فالأصح المجوسية شر ولم يقل إذا حكماء به حيز
إذا أخيره في المجوسية ولا الكتابية والخيروا الشرا فحل البصير
حذفت ههنا ما يغتر اعدا الوضوء من أطلو في ذلك وفي أبو بكر
وقيل سورها في أهل الجزية قال والساقى بخالقنا منة للعايش
وفي الراعى تبع الأم إذا كان مجوسياً وإن كانت الأم مجوسية فيقول
وفي النسب في المولود من اليهودي والمجوسي قولين أحدهما التحريم
والثاني وهو الأصح النظر إلى الأب وتغلب جانب النسب وعند
أحمد بن حنبل لا يتزوجها مسلم ذكره في المعاش فلان لم ينظر
إلى جانب النسب إذا كانت الأم مسلمة لمصلحة الصغير فكذا ههنا
لما ذكرنا من المصلحة وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه
الإسلام فإن أسلم فهي أمه وإن لم يفرق القاضى بينهما وكان
ذلك بطلانها عندى خفيف ومهر وإن أسلم الزوج وكنت مجوسية
عرض عليها الإسلام فإن أسلمت فهي أمه وإن لم يفرق القاضى

بينهما ولم تكن الفروقة طلعا قال ابو يوسف لا يكون الفروقة طلعا في الوحيين
وفي الجواهر ان اسلم الزوج بقرا الكتابية على نكاحها او بعض
على غيرها الاسلام فان ابنت وقعت الفروقة قبل الدخول وبعد
وقال اشهب بحمل الفروقة قبل الدخول كقول السافعي ولا يدخل في
مرفع العدة بعده كقولها وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفروقة
قبل الدخول وبعد كقولها وان اسلمت المرأة بعفت على انقضاء عدها
وفي التمهيد قال قال ان اسلم قبل انقضاءها في غيبته فان نكحت
قبل ان يقدم او يبلغها اسلامه فلا يسيل له الهاء وان ادركها
قبل ان تلحق هو احوق بها وقال ابن قدامة عده يعرض عليها الاسلام
ان كانت حاضرة وان كانت غائبة بحمل الفروقة وفي المعنى عن
لعمروايتان في اعتبار العدة بعد النكاح هو احوق قبل انقضاء عدها
وهو قول محمد بن الحسن وغلط في نقله عنه والرواية الثانية
سجل الفروقة واختارها الكلال وصاحبه ابو بكر وهو قول
طاووس وعكرمة وقتان والحكم وعمر بن عبد العزيز وبرك
عن ابن عباس وبه ابن المسد في الاستئناف ٢ مذهب
عمر بن الخطاب ذلك للكاظم ابو جعفر الجاوي وابو بكر بن
العريضي وبه قال في الحسن وجابر بن زيد وقتان ذلك ابو بكر
ابن عتبة وشبهه وقال ابن المنذر وهو قول الزهري والتورك
قال واجمع قولهم اهل العلم على ان الكتابين لو اسلم الزوج متهما
انهما على نكاحهما وكذا لو اسلما معا ولو اسلمت وزوجها انكاحا
ابو بكر قال قال مالك والسافعي واسحق ان اسلم قبل انقضاء عدها
فيما على نكاحها وعن علي بن طالب هو احوق اذا اسلم ما دامت
في دار تحررها وفي مصنف لي بكر بن سيدي هو احوق بغيرها
عن علي بن النضر عن عبد الله عن الشافعي هو احوق بها ما كانت في المصروع
ابو بكر يقران على نكاحها وعن الحكم ان ما لي بن قيس كان

نكاحا عنده له نسوة فاسلمن فكتب عمران يقرون عنده وعن عمران
نكاحا عنده اسلمت بحضرة في نكاحها وفي الذخيرة سوا كانت بين
او صغيرا عاقله بم الفروقة في هذين الفصلين اذا كان الزوج صغيرا
او كانت المرأة صغيرة قوطا رثن ردتهما عن الاسلام صحيح عندهما
وانما انكار رجلا القرياء فاولى ان يصح اباؤها وانما استناع عن القبول
فاما على قول لي يوسف فقد اختلف المساج فيه منهم من لم يصح اباها
وسوكت بن ابا والورد حتى انه لم يفروق بينهما ومنهم من صح اباها
وفروق بن ابا والورد على قوله فعلى قولها وانكحها بها او حبه
قول من قال بالفروقة بين الدخول وعدمه ان النكاح قبل الدخول
متا كذا ليس قبل القبض فيقطع بنفس الاسلام وبه ما كذا
فتا جليل الحضي بانه خيضر يعني مضي عدها با اظها زرع اصل
من اغتبرها بها وبالحيض ولا تعرض الاسلام عليه لانه يعرض
اليهم وصار كالمطلق ودار الحرب وتعلقوا بها رواه ابن شهاب
انه قال لم يبلغنا ان امراءها جرت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وزوجها كما في مقيم على الكعبة الا قرب هجرها
منها ومن زوجها الا ان يقدم زوجها بها جرت قبل انقضاء عدها
قال ابو عمر بن عبد البر هذا لا يتصل من وجبة صحيح وليس
في الباب مسند حسن الاسناد الحديث علمه عن ابن عباس
ان رجلا اجاسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جات
امرأته مسلمة فقالت يا رسول الله انها كانت قد اسلمت على فريدها
عليه وقيل انها كانت زوجة فانتزعتها رسول الله صلى الله
عليه وسلم من زوجها ورجعها الى زوجها الاول فله ابو عمر في
التمهيد وفيه ان اباسمين بن حرب وحكيم بن حزام لاسلما
ثم اسلمت زوجتاها فافترق كل واحد عند زوجها بالنكاح
الاول وذلك قبل انقضاء عدهما واسلمت امرأه صفوان بن امية

ثم اسلم صنفوا ان قال ابن شهاب وكان من اسلمها واسلمهم نحو من شهاب
فكان اسقرا وهن قبل ان يقضوا عدهن ووجه قول أبي يوسف
ان الفزقة حصلت بسبب سبوك فيه الروح جان فلا يكون طلاقا
كالفرقة بسبب الملك والفرقة بالبلوغ وهو قول الشافعي والجمهور
خيل ومذهب المدونة وقال ابن الجوزي ان القياس في العينة
هي طلقه بانته كقولها ولست اعلم ان الله الملكة ان ام حكيم بنت
الحريث بن هشام اسلمت وكانت تحت عكرمة بن جهم وكان اسلمها
يوم الفتح وهرب زوجها الى اليمن من الاسلام فادخلها ام حكيم
زوجته الله فدعته الى الاسلام فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم
الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وساء على نساء غنما ولم يساهلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بقا عدها واغنى انقضائها قال
ابو الهادي وتروك الاستفصال في كتابات الجواهر مع الاحتمال
سيترك تركه عموم الحال فتبين ان الفرق في ذلك بين انقضائها
وعدم انقضائها واول ابو جعفر الطحاوي وابو بكر بن العربي
في الحارضية ان عمر بن الخطاب فرقت بين فاطمة ونصر ابنه اسلم
بابا عن الاسلام وما روي عن الزهري من عدم البلاغات
ليس بحجة اذ البلاغات ليست بحجة فليفت عدها ولو كانت حجة
فلست هي هنا حجة لان في ذلك اقرا رهنا نكاحا حراما قبل انقضاء
العدة ولا يدل عزمه بعد اذ له حكمه حال اوله وقال
العسكاري حكمه كان بين العجالة وكان اجما عاوتن بالاسلام
لاستقي مقاصد النكاح بينهما وفي الملك والازدواج وقضاء الشهوة
والنوالد والشماس وعبرهم فلا بد من سبب يبيح فوات
ذلك والاسلام طاعة وعبادة سبب لبيوت العشرة طاعة
فتعرض عليه الاسلام لمصلحة من غير الزلم لتحصيل تلك المقاصد
بالاسلام او الفزقة باللبا عن الاسلام فانه معصية مناسبة

زوال العشرة من ان مذهبه على خلاف الجمهور في الشرع لانهم يقولون
ان اسلم قبل انقضائها بقضاء نكاحها من غير ان يلقا العقد
فلم يحصل بالاسلام قبل اسلم فزقه بطلان ولا فسخ فاذا احاضت
بعد اسلمها بثلث حيض انقضت عدها ويجل لها الكزوع به ان اسلم
وبخيره فليفت عدها بقضاء عده ومن غير طلاق ولا فسخ مع انه ليس
على ارتكابه دليل سعي يقوم به التمسك بالزوج من العدة حتى بعد
ارتقاع النكاح اتم بقائه وقال ابو عمر لو ارتفع لما عرض الاسلام
على الباقي منها معا وقد اجعوا على ذلك في النكاح فلو
عرض الاسلام لبقا ان اسلم ولا يجب لعدة وطاعا على أبي يوسف ان بابا به
استخرج من الامساك بالغير فله حرة به بالاسلام عليه فتنوب الحاكم منا
في الشرع بالاحسان كافي العكس الحب والعنف واما المائة فليست
من اهل الطلاق فلا يثبت المقاضي منها بها فيه عندا بالاسلام ثم اذا
فرق بينهما بابا بها فلها المهر ان كان دخل بها لما عرفت وان لم يكن دخل
بها فلا مهر لها اذ الفزقة جازت من قبلها قبل الدخول فاشبه المرأة
والمطاهرة قبل الدخول وحده وفي مصنف أبي بكر بن عبيد الله
لهما قبل الدخول عن ابن عباس قال الحسن والزهرى والاوراعى
وابن سيرين وعثمان بن عيسى والشافعي وابن حنبل والشافعي وعمر بن الخطاب
وقتان لها نصف الصداق قولته واذا اسلمت للمرأة في دار الحرب
وزوجها كافر او اسلم الحرب وحده مجوس لم يقع الفزقة بينهما
حتى تحضر بثلث حيض ثم تبين من زوجها لان الاسلام عليها يصح سببا
للفزقة والعرض على الاسلام مسعد لعدم الولاية على من كان في
الحرب ولا بد للفزقة من سبب دفع الفساد فانما شرطها وهو
مضى بثلث حيض تمام السبب لذي هو الالبان كافي جبر البير بالعدوك
وهو شرط الوقوع اقيم مقام الواقع بها وبها في حق
وحيث المضان على الكافر كعدو الاضافه الي العلة وتضي بثلث حيض ان

الجملة كافي اطلاق الرعي فانه انزل ملك النكاح بقسبه وعمل وطها
قبل انقضاء العدة ونجوى فية الثوابت بينهما في العدة اجماعا
ولذا اسلام احدهما / النزل الملك فادامت بلك حيض ووقت
الاسلام فلا يحكم بالبدونه ولا اعتبار تلك الحيض في العدة
لان البدونه يقع بعد هذا والسبيل السابق المطرف مستوي فيه
المدخول بها وغير المدخول بها ثم تنظر ان كان قبل بقاء العدة
وبعد الدخول ان كانت حريته والزوج هو الذي اسلم فذلك لا تعد عليها
اذ حكم الاسلام / ايست فيها وان كانت هي المستله والزوج كافر
فذلك لا تعد عليها عندني حنفية والمسألة تأتي عن قريب ان شاء
الله تعالى والشا في فصل عام من دار الاسلام وينقضي به العدة
عنده وقد تقدم وحكم مصي الكيس حكم العرس من فكون طلاقا وعند
اي يوسف فسخ وهو رواية عنهما واذا اخرج احد الزوجين اليها
من دار الحرب مسلما وقعت الفروقه بينهما بخلافه الا ان الله
وان سبي احد الزوجين وقعت الفروقه بينهما وان سبيا معا لم يقع
وعند الاشرع فانهما وخلصا في الاول اذ لم تكن ثراعه لزوجها
وان كانت مراغمة وقعت الفروقه بينهما بالاجماع عندهم لقصد فساد
المراغمة والاستدلال على حق الزوج كعبيد اهل الحرب اذا اخرجوا اليها
مسلمين عبقوا فالحاصل ان السيد هو من الدارين عندهم وعندهم
بالسبي فعلى هذا ان خرجت مراغمة لزوجها وخرج الزوج مسلما اذ
شع الفروقه بينهما بالتبائن عندها واليقع عندهم لعدم السبي ولو
سبي منكوحته تبين منه بقاء الخلاف ولو كان منكوحه مسلم اوزى او سيرة
الاسير اسندوا احد يسلي سفيان بن حبيب انه اسلم ثم طهر ان في معسكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمنزلة دار الاسلام وزوجته هند
بمكة وهي دار الحرب فحينئذ لم يجد بينهما عقد وبقيت صفوان
ابن امية وعلموه بن اهل وحيكم بن حزام وقد تقدم ذلك كله وحديث

ابن عباس

ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد انتم زنيتم الى اهل
ابن البرج بالنكاح الاول ولم يرد ثبوتها وقال ابو عيسى التميمي
بعضهم يقول بعد ثلث سنين وبعضهم يقول بعد ست سنين
وفي العارضة بعضهم يقول بعثان سنين وبعضهم لا يقول شيئا
وفيه محمد بن اسحق وسال اخرجيه ابو داود والحاكم قال ابو جبر
في العارضة لم يصح في هذا الباب حديث مسند والمعنى فيه ان
اختلاف الدارين بحياة عن تباين الولايات وذلك لوجوب ارتفاع
النكاح كافي دار الاسلام الا ترى ان الخوي لو دخل اليها مستمنا
او المسلم دخل دار الحرب بامان افع الفروقه بينه وبين امرائه
ولذا الخبايع من مصر اهل العدل في سمعة اهل النفي والسبي
نقضني الصفا والخالص للمساكين لا يحصى كذا الابا بقطعة النكاح
وهذا ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم طي سبي ابا وطاس
بعد استبرائهم ووضع علمهم وهذا سقط الدين عن ذمة المسي
ولنسب قوله تعالى فلا ترجعوهن اليه كفارا لهن حلهم
ولهم محلون هن اليم وهو عام او يطلق في المراغمة وغيره
والخصيص والمفسد على خلافه اصله وقال تعالى ولا تمسكوا
بعضكم بالوفاة وهي جمع كافرة هذا في اليسوط وهو الاكثر
والفاسد ومعناه لا تعدوا من طلقوهن في دار الحرب من نسائكم
وقال المسدك لا تعدوا يا سراة ترونها في دار الحرب وقيل
الخواف لا زوال لا النساء

وللمفرز دفت يزيد بن المهدي
واذا الرجل راوا يريد انهم خضع الرقاب فواكس البصار
ولجس
لربوع فوارس محل يوم نواري تمسكهم العباد
ومله هو الك علي خلاف القياس في مع المذكر وبنا ولو اذك علي باول

فرقه فوارس ونواكس وهو الك وفي احكام القرآن لا ي بصر
 لهم على الرازي المباحين الى دار الاسلام صارت من اهل دار
 الاسلام وزوجها باق على كفن من اهل دار الحرب وحكم ذلك
 وقوع الفرقة بينهما بقوله تعالى لا ترجعوا من الكفار ولو
 كانت الزوجة باقية لكان الزوج اولى بها ولو لم يرد معه حيث
 اراد وبدل عليه واتوهم ما اتفقوا من نرد مهرها على الزوج
 فلو كانت الزوجة باقية لما استحق الزوج مهرها ولذا قولهم
 ولا جناح عليكم ان تنكحوا من لا يحوزان نكحوا من بقا الزوجية
 بينهم وفارقتم من اسر من كانت له بمكة وفي المسوط قال نحو
 من اراد ان يهرم امرأته منه او من امرأته فليصحبها في اكل
 فليصحبني في الهجره وقال ابو بكر الرازي عن علي بن ابي طالب
 انه قال الزوج اخو بامرأته ما دام في دار الحرب يعني اذا
 كانا في دار واحد والمعنى فيه ان مع تبيات الدار خفيتم وحرهما
 لا يقطع مصاح النكاح بل يقطع ويموت على التاييد فاستم
 الموت والمحرمة فصار كالأرثاد و احد الكاتبين
 لقوات مصاح النكاح بينهما اذ من في دار الحرب في حق من هو
 في دار الاسلام كالميت وهذا جعلنا المرید اللحق بدار الحرب
 كالميت حتى قسمنا تركته بين ورثته فلم يبق عصر النكاح
 مع التباين حقيقة وحكما بينهما بخلاف المسنن من النكاح في دار
 كونه من العود اليه في كل وقت وحسن والتمس ما خرج
 الا قصد احراز قصد من المشركين فلا يعتبر مع ذلك القصد
 المراعى لزوجه او ايقال ان لجهدها اذا كان مسلما او ذميا
 انما لم يزل لبقا حتى عصا اليها في في الدار انما يقول كونه محصلا
 بعسل الزوال ولا منافاة كما عتاق العبد المسترک ولو سلم ان
 ذلك يصلح له فهو ادخال مزاحم فلا يقع في علمه ما ذكرنا ولا ان

المسبي وان كانت ميتة ملك الرقبة فهو ايضا في النكاح ابتداء وكذا
 بقا اللهم اسهل فصار كالمسترقا لانه العربي من العرب نطال المسي
 ملك المال ويصير ملك النكاح قال وقال ابو حنيفة الرق لا يمنع ابتداء
 النكاح فالنكاح اولى لعدم المنع قال فلما حدثت الرق هو الذي
 بطله ثم بطل بالخلق فانه يقطع النكاح ولا يمنع ابتداء والله اعلم
 قلت والفرق ان الخلق طلق او فسح عند البعض فلا يبقى
 معه نكاح والطلاق هو المصحح للنكاح على المطلقة المبتوتة
 فلا منافاة اذ هو مصحح وقوله حدثت الرق هو الذي بطله
 ممنوع اذ لا اثر لحدث الرق في ابطال النكاح / انه لا منافاة
 بين ملك الميراث ونكاح الغير شرعا / انهم يجتمعان والمنافاة
 شرعا / اجتماع المنافين حسا فهو بمنزلة حدثت للمستترى وسببا
 او طاس سبين وحدث من / ان رجلا طعن فماتوا فلم يحصل تباين الدارين
 بينهما وبين أزواجهن وفي الكتاب المسي يعني الصفا في محل
 عمله وهو المال / ان في محل النكاح / ان لا يتعلق باميتها غلاما عاق
 وفي المحرط وهو سبي ملك الرقبة دون المنعة / انها متعده ملك
 بعقد النكاح وانما سببت بعبا ملك الرقبة ولهذا استقل عن ملك
 الرقبة كسرا المحوسن واخيه من الرضا علة والجواب
 عن حديث ابي سفيان انه لم يحسن اسلامه الا بعد الفتح فكان
 ابدا لله برسول الله صلى الله عليه وسلم با / انما صاغوا بن امية
 فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام وان يقدم عليه فان
 رضي امرا والامس من شهرين فكان صغوان قد ذهب اليه با ان
 ورد انه عليه السلام هكذا ذكره الصيا عبد الواحد في احكامه
 فلم يقع بينهما تباين الدارين حقيقة وحكما كناه عن مالك في الموطا
 ولا اعلم منه من له جهل وحكم من حرام على ما تقدم / انهم لم فيه
 لان مكة عند ذلك كانت دار الاسلام وكذا ما ذهب اليه من اليمن

او الساجل وكل ذلك من حد ودار الاسلام او كان ذهابهما الى
الي ذلك بالامان اذ امكن احدهما الى دار الجريب بغير امان الا ان
يكون متلصضا واما حديثي العاص بن الربيع فقد قال ابو عمرو بن
عبد البر التمرى هذا الخبر ان محمدا ومثروك تسوغ عند الجميع ان
احدا يقول بردها بعد انقضائها الا ما يروى عن النخعي وسد
فيه عن جماعة العلماء ولم يسمع احد من الفقهاء والله اعلم قلنا
لا اعتبار للعهد عندنا وعند الثوري وجماعة غيره بطل الاعتبار
للعرض في دار الاسلام وان انقضت عدها ومضى ثلث حيض في دار الجريب
قال وكان ذلك قبل نزول كثير من الفرائض وعن قتادة كان ذلك قبل
نزول براه مطع العهود بينهم وبين المشركين وقال التمرى كان
ذلك قبل ان ينزل الفرائض وعنه ان ابا العاص استبرأ يوم بدر
فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاد عليه فقيه انه ردها عليه
وهو كافر من هنا لك قال ابن سبأ ان ذلك قبل نزول الفرائض
وقال اخرون قصته منسوخة بقوله تعالى فان علمتموهن مومنات
فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن جليلات واهم يحلون هن هكذا
ابو عمرو في التمهيد ثم قال خبر ابن عباس في رد زينب الى العاص
خبر متروك لا يجوز العمل به وقد عمل قوله علي بن الحجاج الاول
اي على مثل النكاح الاول من الصلح من غير زيادة ولا نقصان
على انه قد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رد زينب اليه الى العاص بن كعب بن جدي
وكذا تقول الشعبي على علمه بالمعاذكي والسير ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يرد زينب الى العاص الا بعد نكاح جدي
ومر حديد رواه الترمذي في ما جنة واحد بن حنبل وقال ابو بكر
ابن عتيق في مصنفه قال يزيد بن هرون حديث ابن عباس ان جود
اسنادا والاعمال علي بن عيسى بن شعيب فليس فيه للحجاج

ابن اريطاه وفي حديث ابن عباس محمد بن اسحق بن يسار صاحب المغازي
قال محمد بن الحسن انما جاء اختلافهم لان الله تعالى حرم ان يرجع
المومنات الى الكفار في سورة الممتحنة ثم لاتي النبي صلى الله عليه
وسلم قدر ذاتية الى العاص بعد ما كان علم حرمتها عليه
بحريم الله المومنات على الكفار فلم يكن ذلك عنده الا نكاح جدي
فقال ردها رسول الله صلى الله عليه وسلم بن كعب بن جدي ولم يعلم
عبد الله بن عباس بن حريم المومنات على الكفار حين رد النبي
صلى الله عليه وسلم ابنته الى العاص فقال ردها بالنكاح
الاول لم يكن عندك بين اسلامها فسخ النكاح الذي
كان بين العاص وزينب كما ابو حفص الطحاوي في الحافظ قد احسن
في هذا واولاوك النكاح الجديد اعلم الحال خفيتم والاول
استصحى الحال الفصار كما جرح والخبر وقال القاضي اساعيل بن
لما تركت ولا تمسكوا بعصم الكفار وقعت الفارقة بين المسلمين
الذين كانوا بالمدينة وبين اربابهم الكوافر الا في منعه ثم قال
ولم ينظروا ان يرجعوا من قبل الاسلام وقد كان ذلك من كفا الله لهم
فليس لا يحكم فيه ان العرض انما يكون حال قيام النكاح
وقد وقعت الفارقة بينهما باتباع الدار واما الذين قالوا كان فيهم
عبد فسي لا سقط وان كان عليا حرس سقط لان ما صار عبد
والدين الحجة على العبد الا ما غلاما له رقبته فلذا لا يبقى الا غلاما
لما لبيته وحين كان الدين على الجير لم يكن ساغلا لما لبيته رقبته اذ لا
بالله لرقبته الكفر فلا يبقا في تلك الصفة بعد السبي هكذا
ذكر في المبسوط والقصاص لا سقط بالسبي بالانفاق وفي المحيط
ذكر في البوادير سلم تزويج نصرانية ثم معا قال ابو يوسف
تقع الفارقة بينهما وقال لا تقع لانها ارثا معا لان
روى كالحديث اصل الكفر وابي يوسف يقول لم يوحدهما الحديث

الكفر اصله وميتة الردة من المسلم ما سب وذكر ابو الليث ان المرأة
لو ارتدت لا تقع بها الفرقة زحرا لها والصحيح وقوعها ومحوها على
ردها الى زوجها حتى لا يحاسب على الردة بخلافها من زوجها
وفي منه المنيعة لكل باض ان يجدد النكاح بينهما ثم يفسخ
ولو تبدلت ردت ام لا وفيه ايضا يحسب على الاسلام ويعود
عسم وبعين وليس هذا الا لزوم نزعها الاول وقال ابو القاسم
الصغار واسماعيل الزاهد وابو نصر الذوسي وسادان لا يقع لفرقة
بردها ولا استرق ما دامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية
وفي النوادر عن حيفم لسترق وفي المحظ ايضا مسلم تزوج
حربية في دار الحرب فخرج عنها ورجع الى دار الاسلام بآت
من زوجها بالثبائن خلافا لآله المثلثة ولو خرجت المرأة قبل
زوجها لم تبين لانها قد ردت من اهل دار الاسلام لا التزامها بالحكام
المسلمين الا الذين من العود الى دار الحرب والزوم من اهل
دار الاسلام محظ ولو دخلت في دار ثانيا ما كان حمل الحربية
ما سرائره وان كانت المرأة هي انكار حمل من جنس محض بل
حيض فاذا كانت منه بغير وجه مسلم يقع طلاقه عليها ولو طلع
لا الى عده ~~مسألة~~ من جنس متسايل للباين ذكرها
في الجوامع والزيادات وهي ان الحربي لو تزوج غنما ثم اسلم
ان كان في عقد بطل الكل وان كان عقود بين الاول وعند محظ
محظا اربعة من منهما وهو قول آله وفي الاختيار في عقد بطلان
وفي عقد بين صحاب الاول وعند محمد والجمهور عليه مختار واحد منهما
في الصورتين وقول محمد في الذي كفو لها ولو كان حمة اربو اولت
او اختان فبين وبين بطل نكاح الكل عند محمد ومن
معا في عقدة واحدة او متعاقبات لان نكاح الاربع صحيح عندنا
وعندهم وجوب المفسد وهو الرق ليس البعض بالفساد اولى من البعض

ففسد الكل وعند محمد محظا رابدين ولو سبي بائنين وفي دار
الحرب بائنين ففسدت الباقين ان الفرقه للثبائن ولو كان الحربي
تزوج امثلا وثنا ولم يدخل بها حتى اسلموا ففي التعاقب صحيح الاول
وفي الجوامع بطلان ثم له ان يتزوج البنت دون الرم وان كان دخل
بالبنت دون الرم فله ان يتزوج البنت دون الرم لما عرفت وعند محمد
بطل نكاح الرم بكل حال لقوة نكاح البنت استدل محمد بحديث
عبدان بن سلمة الثقفي هو كذا في الاستيعاب والامام وفي مصنف
ابن يونس بن شبيب بن مسلمة والصحاح بن سلمة انه اسلم وحنه
عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختبر منهن اربعة
وفارق سائرهن ويروى مسك منهن اربعة وفي الامام رواه الحاكم
في المستدرک من حديث سفیان وعيسى ويونس والبخاري عن محمد
وفي رواية عيسى ان يحير منهن اربعة وترك سائرهن اخرجته
الترمذي من حديث سعيد عن محمد وعنه البخاري انه غير محفوظ
وعنه وكذا مسلم حكى على محمد بالوهم فيه والصحاح ارساله وحنه
الدارقطني مسكدا وهو ضعيف وقال ابو عمر بن عبد البر ومحمد
لم يبلغ علي هذا الاسناد وهو عن ابن شهاب عن سلم عن ابيه
وفي حديث قيس بن الحارث بن حذافا السدي قال لك الكمال وهو
الصولي ويقال الحوث بن قيس بن الاسود اسلم وحنه ان نسوة
فامس النبي صلى الله عليه وسلم ان مسك منهن اربعة قال الحاروط
ابو الحسن علي بن القبطاني الوهم والاهام الله عبد الحق وترك
عليه اعظم من التي تركها وقال ابو عمر بن عبد البر ليس للحوث
ابن قيس الحديث واحد وهو هذا ولم يأت من وجدة صحيح حديث
فيروى الديلمي قال لاسودا عيسى المدي الكذاب قال قلت لابي
الله اسلمت وحنه اختان قال طلقا هما شيئا رواه ابو داود وفي
الترمذي اخترايتهما شيئا قال حديث حسن واخرجه ابن حبان

ايضا وفيه ابن طيعة والحريشان موقوفان قال ابو بكر بن العربي في
العارضة وقال الحافظ ابو الحسن بن العطار وهو ضعيف وفي السوط
عن الفضال بن يسرونا لا يلى والجماعة ذكر عن الفضال عن ابيه
فيروز بن الفضال هو الراوي عن ابنه النضر في الدار وقطبي عن الدلمي
وعن ابن الدلمي قال اسلمت فكنى اخنوخ قال يوفى بن معوية اسلمت
وكنى فخر بن شوق وهو ضعيف وزعموا ان ترك الاستيفاض في
حكايات الاحوال مع الاحتمال يترك عمومه المبال ولا اعتبار بالاعتبار
الامر كل من الاول لو كانت فاسلم مع الباقيات وهن اربع حاز
نكاحهن افعال فان نكاح الخامسة النافذة عندهم فاسدا
وليس ما رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي عن سعيد عن
قنانه قال باحدا الاول والثانية والثالثة والرابعة وقوله
تعالى فان جمعو بين الايتين حرم للجمع بينهما وعند السافعي الكفار
مخاطبون بالفسوق واذا وقع في عقد من لم يحصل فصح نكاح الاول
واندفع نكاح الثانيه ولا نكاح الاول كان صحيحا بحكم الاسلام
والفسوق ولذا لا يزوج الاول ونكاح الثالثه ومن بعد اربع
غير صحيح بحكم الاسلام فكان صرفه لفساد عند الاسلام الى من
كان نكاحا حرم فاسد بحكم الاسلام اولي قال ابو بكر بن العربي
في العارضة مع شدة تعصبه القول وشواهد ما كلفنا مع ابي حنيفة
وفي المذخير المما لليم ان ضارفتا بكنهن شروط الصحة وهي
صحتها اسلموا ام روم لم يصادفهما وهي باطلا لاسلموا لم اقات
الشخ شهاب الدين القراني وعلى هذا لا ينبغي ان لا يحرم بين
الام واللهما اذا اسلم عليهما بل يقول ان نكاح عقد البنت صحيحا
نكاح البنت وكذا لا يحرم اذا اسلم على عشرة نسوة بل يقول ان نكاح
اربعا منها على الصحة بعيدة فلهذا هذا السؤال
الذي اوردته علي فاعاد مذهبه وهو مذهبنا ولا معارضة لها اذ لم

ثبت حديث يعارضها على ما ذكرنا وفي السوط الفياسر ع ما قال
ابو حنيفة اذ طرد بان الحكر سمعها ايضا هي طرد بان تنزوحى المسلم
بان صاع امره اياهما في الصغير فانهما شاذان ولا ينبغي للرجل
وهو على مذهب السافعي فانه لا يركب استنباع الكفار في عقابدهم
وهذا ابو حنيفة القير على من اراق مخورهم واليه عمل ابن الحداد من
السافعية لكنه كسبت بالاقراءه في كلامه فقلت
الا تولى بسبب محيل العمل بالنظر قول الله واذا خرجت
المواة السامها جرة حاز لها ان تزوج ولا عدة عليها عند ابي
حنيفة وقول لا عليها لعدة وفيه المسوط ان خرجت الى دار الاسلام
مسلمة او ذممة فلا عدة عليها عند ابي حنيفة الا ان يكون حاملا
وعندها عليها لعدة وفيه ملقى في البحار خرجت مسلمة او ذممة
عقد الذمة وفيه مراعاة اي منقطع عنهم وفي الحرب الرعم الدل
وراعته اذا فارقت على ذمة وهو مثل ذكره في الصحاح ومنه جمع
من اعما اي معا ضيا وراعت القوم اي يادهم وخرجت عنهم المراهم
المذهب وفي المصنف المراغها لها جنة لا عمة اي هاجرته والوجه
قول الجمهور ان الفرقه وقعت بعد دخول دار الاسلام فلهذا
حكم الاسلام واستدلوا بما رواه مسلم والترمذي وابوداود
والنسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث يوم خيبر بعثا
الى اوطاس فلقوا عدوهم فقاتلوهم فظا هروا عليهم واصابوا
لهم سبايا فكان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخرجون من عشيائهم من اجل ازواجهم من المشركتين فانزل الله
تعالى في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمنكم اي من
هن خلال اذا انقضت عدتهن في سن لي جاوود عن سعيد
الحدودي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبائا واطاس
لا توطا جامل حتى تضع ولا توطا جامل حتى تحيض وفي الترمذي

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يوم ياله واليوم الآخر فلا يشق
 ما وزرع عيس وفي رواية ولا عيس وفي حديث حسن وروى احمد
 ابن حنبل انه صلى الله عليه وسلم اي لن توطأ المرأة حتى تحيض والحياتي
 حتى يعضن ما في بطونهن وفي لوط اي داود حتى تستبينها حيضته
 وقال ابو داود وروى الحريص غير محفوظه وهو وهم من اي معويه وفي
 اسناده شريك بن عبد الله القاضي وفيه كلام ولست له قوله تعالى
 ولا جناح عليكم ان تنكحوهن الماهجرات من غير شرط احباي العدة
 وقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقد تقدم ذلك ولان بيل من
 الدارين ارتفع النكاح فيرتفع اثره كما لو اشترى زوجته واعسر
 بالمسسم وام الولد اذا اعقب تحت ذوق فانه لا تحت علمها عده واما اذا
 كانت حاملا فلا تزوج لاجل الحمل الما بالنسب من الغير كما الولد
 اذا اعلنت من مولاها لا تزوج حتى يضع عليها وروى الحسن عن علي
 حنيفة ان النكاح يصح ولا يبرأ حتى يضع لعدم حصة ما للحري
 كالحامل من الرثي والاولا صح وسوا خرج احدهما مسلما او ذميا
 او مستاننا او صار ذميا وان كان الحائض هو الرقيق فله ان تزوج
 اربعاً سواء اواحيها في دار الاسلام لانه اعد على الباطن
 دار الحرب عندهم جميعاً لعدم الخطأ ولو خرجت مستانين
 فاسلمت في رواية كتاب النكاح يتوقف انقطاع النكاح
 على انقضاء ثلاث حيض لثمن اهل دار الحرب وفي رواية كتاب
 الطلاق يرضى السلطان عليه فان اثنى فزوج بينهما وان لم يرض
 حتى مضى ثلاث حيض وفي حق المستان من اي الامرين وحدث به الفرقة
 والجواب عن الحديث الاول انهم اطلقوا على الاستبراء اسم الحيض
 والاستبراء الحيض ليس بعدة قال صلى الله عليه وسلم غدة الامة حيضها
 وانما شرع الحيض في الاستبراء المجرد للملك وان لم يكن قبله نكاح
 ويشترع ذلك فيما لا تحت فيه العدة وفي الصحيح والنحل ابن فارس

الاسلام مع

الوطيس الموطى وحى الوطيس اذا استدف الحوب واوطاس موضع وفي
 المعرب واوطاس موضع على ثلاث من اجل من محنة وكانت به وتعه
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي المختار اي حنيفة انها اثر النكاح
 المتقدم اظهار الخطن ولا خطر للملك الحرق وهذا المبحث على
 المسند في قوله واذا ارتد اجدنا الزوجين عن الاسلام
 وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق عند لي حنيفة ولي يوسف
 وقال محمد ان كانا لدية من الزرع اي فرقة بطلاق وان كانت
 منهما اى كانا في المعنى اذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول
 انفس النكاح في قول عامة اهل العلم وحكى عن داود بن علي
 الرضا في انه لا ينفس بالربا وان كانت لدية بعد الدخول
 فذلك في الحديث لروايتين عن احمد بن حنبل وهو قول الحسن وعمر
 ابن عبد العزيز ولي حنيفة وملك والثوري وزفر ولي ثور وابن المنذر
 كالوضاع وفي الرواية الدامسة ينف على بعض العدة وهو قول
 الشافعي واسحق وعمر بن عيسى بالبا وابو يوسف عا ما اصلنا له
 بان ذلك يخص باجلا الزوجين بل يشتركان فيه فاشتم خیار
 البلوغ وابو حنيفة فرق بين ابا والردة وهو ان الردة متافيه للنكاح
 لغيرها متافيه للعصمة والطلاق منه للنكاح والمسهر قاسم
 فتعذر جعله طلاقا لال غلظا لانه بقاء فانه بقوله اسان المعروف
 فتح التشرح بالاحسان عا ما مر وهذا يتوقف الفرقة بالبراء
 على انقضاء خلاف الردة وفي الجواهر ردته تنقطع العصمة بينهما
 ساعده ارتد ان رواه ابن القاسم المدونة قال ولذا ردتها
 عندهم ويكون بطلاق بائنه وليس له عليها رجعة وان اسلم في
 عدتها وفي رواية ابن ابي اويس وابن الماحشون عن الامام فسمع وقال
 سمعون ان اسلم في عدتها فهو احق بها ثم ان من المال كعدة من اجل
 الردة فسمعوا وكماهم من جعل طلاق بائنه ومن جعلها طلاقه

رجعية ومنهم من قال لو اسلم يعود الى زوجته كما كانت من غير طلاق
ولا فسح كما يعود المرء الى ما له على المعروف من المذهب ثم ان كان الزوج
هو المريد فلها كل المهر وان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها لان الفروقة
جاءت من قبله كالطلاق وان كانت هي المريدة فلها كل المهر ان دخل بها
لتاكد بالدخول وان لم يدخل بها فلا مهر لها لتفيل ابن زوجها
قبل الدخول اذ الفروقة جاءت من قبلها ولذا لا يقع لها وان قبلته
في العدة لا يسقط النقم وان حبست في عدها من اوردت سقط
نقمها وان عادت الى مفر له مسلمة او مريدة غاوت نفقتها وفي
البسيط الرد منه قبل الدخول بنصف المهر ومنها بسوط وبعد
الدخول في المنصوص وهو الصحيح / لا يسقط وفي قول بسوط المسمى
كالفسخ بالعيوب فان المنصوص يتقوطة بعد المسيس وقيله في
المعنى ان اردت قبل الدخول فلا مهر لها وان اردت قبل الدخول
فلها نصف المهر وبعد الدخول لا يسقط كقولنا وكما سلم احد
الزوجين وان اردتا معا تم استلما معا فمما علي نكاحهما وهو
استحسان وفي المعنى اردتا معا فحكمهما ما لو اردت احدهما فان
كان قبل الدخول مجلت الفروقة وهو قول الاثرين في ردتهما ردة
احدهما وهي مبطله ونسبا ان ينزحيفه اردتا وتمنع الزكاة
فقابلهن ابوت كرا الصديق في خلافة حتى رجعا الى الاسلام
فقوا على انكحهن ولم يامرهم بتجديد النكاح بينهما والارنداد والاسلام
منهم واقع معا لجهالة الشارع كالحرفي والعرفي والمهدي لما عرف
ولو اسلم احدهما بعد ارنادها معا قبل اسلام الاخر فسد نكاحهما
الاخر لا يخرج الرد اذ الرد منافى للنكاح فيطل كالابتداء
وفي المبسوط والبدلوع ان اردتا معا فمما علي نكاحهما لو عتبا
ولستما بعد معا وفي المحيط ان اردتا في كلمة واحدة لم ينزح
باجب القسم وفي

الصحيح والمعرب القسم مع القاف وسكون السين مصدر قسمت
الشيء فانقسم والقسم بالكسر واحد الاقتسام والتقسيم من
الحسب كما لحن للدينق فويله واذا كان للرجل امران جريان
فعله ان يعدل بينهما في القسم اي يسوي بحرين كما ساء اوثيين
او كما ساء احدهما بكثر او لا اخرى ثبنا والمحرقة والعذر فيه سوا غدا
وبه قال الحكم وعادوا الاصل فيه حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كانت له امراتان فمال الى
احدهما جاء يوم القيمة وشقه مايل رواه ابو داود ورواه النسائي والترمذي
وابن ماجه والعهدين خيل وعنه عاصم رضي الله عنهما قال من كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقسم فعدك ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك
فلا تلمني فيما املك ولا املك يعني القاب رواه ابو داود والنسائي كذا في
ماحه والترمذي كذا في الاسماء له صحيح ويقسم هكذا للصبي في المقتن
والزيتا والمجنونة التي لا عاقل منها والحاكض والنفسا والصغير
الذي لا يسن وطهرا والمحرم والمولى منها والمظاهرة منها وهو قول الاثرين
وعمرهم وعند الاثرين البلية يقسم عند البكر الحريه سبيعا وعند
الثبت للحريه بلة او لا تحسب عليهما بلة وهو قول النخعي والسعفي
وابن ابي عمير واختاره ابن المديروني للبكر بلة وللثيب بلة لان
هذه اركان عن سعيد بن المسيب والحسن البصري وخلف من يركب
ونافع مولى ابن عمر في الكواهر والمعنى انهم للحريه سبع اذ كانت
بكر ولان كانت سبيبا فلها بلة عند المالك والحنابلة فجعلوها
كالحرمة البكر والبيث وللثيب بلة اوجه احدها ما ذكرناه
عن المالك والحنابلة من السوء بين الحر والام والتماني في الامه
على النصف كسائر القسم والباقي للبكر من الاماء لربع وللمت بثلثان
لبعض النساء ذل في النهاية لتمام الحر من وفي
الجواهر الزيادة في الزوجية اوحق الزوج او حقه ما في اختلاف

وفي الجواهر والنهاية والمغني على ولي الجنون ان يطوف به على نسائه
وفي النهاية لو ترك حق واحدة وتحصن الزوج بالباقيات كان ظمما
منه ويجب عليه الفضا في الجيد الوجهين يسقط القسم بالحب
ولا مطالبة على الولي برعائه فان العرض الظاهر من القسم الاساس
ودفع اظهره المثل وذلك معقود من الجنون له وعندى كورا ذلك
نظروا هو ان مطالبة الولي بان يستعدهن ويطوف به الولي
عليهن لا وجه له فان الزوج العاقل لو ترك ذلك فلامطالبة وانما يطالب
وانما يطالب الولي بما يطالب الولي الزوج ونقض الشافعي ان على ولي
المجنون ان يطوف به على نسائه والله اعلم فليس ذلك منهم
تحكم بلا دليل شرعي ولا يحمل نوبه الجنون لواحدة ونوبه الافاقة
لواحدة بل يحمل لكل واحدة نوبه جنون وافاقة وفي النهاية
لو اقام عند البنت الجديده سبعا رطلها اقام عند كل واحدة
من القدرات سبعا سبعا ويطال اختصاصها بالثلاث وان اقام
عندها الثلاث لم يقص الثلاث وبه اخذ ابن حنبل وان كان السبع
بغير رطلها لم يبطل اختصاصها بالثلاث ولم يقص لصواحبها الا
الزروع الزوائد وفي الجواهر لو الممت البنت ذيان على الثلاث
لم يملك لها بل سبعا يقسم وقال ابو الحسن بكل شريفا
ثم يقضي لكل واحدة سبعا وجعل طلب الزيادة مبطل لاحقها وهذا
الشافعية والحنابلة وبه عليه لا يخفى على اجد ولا يحج لهم في الحديث
على ما ياتي في الامم الثلاثة ما روى ابو قلابه عن انس قال من السنة
اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعا واذا تزوج ثلثا اقام عنده
ثلثا ثم قسم قال ابو قلابه ولو شئت لقلت اناسا رفعة اخواه
وعن انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول للبحر سبع واليب
ثلاث ثم يعود الى نسائه اخرجته الدار وطني ولاها لم تال
صحبته زوجها بعد ولهته حصل في اول الامر نوع نفس وكان

في الزيادة از الهماء وحسبنا ان احصاء الزوجات عنده سبب
لوجوب التسوية بينهم لوصف العدل وحرمة الميل لما ذكرنا
قبل هذا ولو جاز تفضيل بعض الزوجات على بعض لكانت
القدرة اولى به لما وقع لها من اللسنة والوحشة وادخال العقيم
والعقير على القدرة بسبب ادخال الضرر عليها والمراد من الحد
انما التفصيل بالسداة بالحدية دون الزيادة كما في حديث لم سلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلثا
وقال انه ليس بك على اهلك هو ان ان شئت سمعت لك وان
سمعت لك سمعت لتمامي رواه مسلم وابوداود وابن ماجه
وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم لم سلم ان شئت طبت لك
ولست طخت ذلها سمعنا انها السوخى وقال المنذرك بل التسوية
بينهن واجبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما كان فعلاه تفصلا
وذكر امام الحرمين ذلك في كتابات الزكاج وحكي عنه خلافا وروى
ان صلى الله عليه وسلم كان يقسم لثان ولا يقسم لواحدة قال عطاء
صفية بنت حنبل عن ابي حطب رواه مسلم قال الله تعالى تزوج من
نساء منهن وتوحي اليك من نسائك من اوك عايشهم وام سلمة
وزينب وحفصة ذكره المنذرك وفي القواعد لانس رشيد المالك
في حديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج بكرا
اقام عندها سبعا واذا تزوج ثلثا اقام عندها ثلثا حديث
بركي رواه ابو داود وحديث ام سلمة مدني صنفى عليه فصار
اهل المدينة الى ما خرجة اهل البصر مع انه ليس في الصحاح مثل
حديث ام سلمة المدني وصار اهل الموقف الى ما صار اليه
اهل المدينة واختلفت المالك على اقامة السبع والثلث واجبة
او مستحبة وبالوجوب قال ابن القاسم وبالاشك حبان قال ابن عبد
الحكيم وسيد الخلف عمل فعلاه صلى الله عليه وسلم على الوجوب وعلى

الزنب والنذب هو المختار عند أكثر الأصول وأكثر الفقهاء ومن
الناس من قال يدل على الخواص وما زاد فبدليل وقد ذكرنا أن
التسوية من نسائه لم يكن وأحده عليه فسقط القول بالوجوب
في الحد منه اليكرو والذب بالاحتجاج بفعله صلى الله عليه وسلم
وتدل على ذلك ليس بشي ختم ما روى عن انس قال لما أخذ صفية
أمام عتدها ملثا وكاتبتيها رواه أبو داود ورواه ابن حنبل ولم
يقول أحد بوجوبه عمل المؤمنين ثم بعد ذلك اعتقها وتزوجها وجعل
عقها صداقها وقول انس السلام يفي وجوب ذلك أيضا ولا يكن
جملة على سنة النبي صلى الله عليه وسلم إذا السمن ما وأطبع عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتوكله إلا مرة أو مرتين بخلاف
يعقده من صفية والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتزوج بكرا غير
عائشة رضي الله عنها فليفتت سنة السمن مرة واحدة وحكاية ابن
رشد حديثه ليس كان صلى الله عليه وسلم إذا تزوج بكرا إلى آخره
عن أبي داود ولا أصل له عنده ولا حديثه سلمه متفق عليه كما ذكره
وأما هو من مخرجات مسلم كما ذكرته وقال الحافظ أبو جعفر
كان لكل واحد منهن سبع إذا أقام عندها سبعًا كان
لكل واحد ثلاث إذا أقام عندها ثلاثًا في النظر الصحيح والقول
مع استقامته تأويل الآية وإن القسم من حقوق النكاح فسوى
بين كل يسوى بينهما في المأكول والمسروب والملبس هكذا
في الميسر وفي المعنى لا تحب التسوية بينهما في الكسوة والتنفقة إذا أقام
بالواحد لكل واحد كالمطعم والاحتساب في مقدار الدور إلى السروع
وفي الميسر إذا كان للرجل الجير والملول من أن جرتان فانه
يلون عنده كل واحد يومًا وليلة وإن شأ يومين وليلتين وإن شأ
ثلاثة أيام وليلة لها والمسحوق عليه التسوية بينهما ولا تحت عليه
التسوية في الجماع كما تحب به بالقلب وفي الجواهر لا يراد على ليلته

ولا ينقص

ولا ينقص منها إلا أرضا من وبه قال ابن حنبل وعند الظاهرية لا
يزاد على سبع ذكوة في المحلى وفي النهاية وعماد القسم الليل لأنه
سكن قال الله تعالى وحمل على الليل سكنا وقال تعالى أرواحا للسكنوا
الهن وفي حق كواشي النهار خلاص أن الاعتبار فيه وقتا لسكونه واليوم
وتقسم ليله وليلتين وثلثا وإن أراد أن يزيد على الثلث فليس بهما
أحدهما الجوز وإن جوزنا الزيادة على الثلث فليس بهما أحدهما
صاحب القريب أحدهما الوقت والثاني وقت نسبع ليلام
ولم يتعرض لذكر الأيلا وإن كان ذلك ما معتبرا في حق الشجر في
الأصناف فليس مدة الأيلا غير معتبرة في القسم فإن لم يمت
لوقت عندها أربعة أشهر من غير جماع نابت فيه أو لم يمت
المطلق بعدها أو البعد من الجماع في المدة بخلاف القسم والقرعة
في الأبدان بواحدة منهن مسخيم وفيه قال مالك وقال ابن حنبل مسخيم
وهو الصحيح من مذهب السامعي ومثل يحبر وفيه القوا عبد
للشيخ عن الدار بن عبد السلام لا وجه للأقراء عند تعارض
النسب ولا عند تعارض الخبرين إذا انفيد بهم بأحد الخبرين
ولا بأحد المسهادتين فليس قد ذكرنا أن سوع القرعة
أما كان كدفع أعمار الصدور والاحتقاد والضمان والرضا
بالمقادير أن القرعة تطهر الحق ويسمى فعل ذلك قوله /أنه
نعه بأحدك بأحدك المسهادتين وأحدك الخبرين ليس بتعليل
صحيح مع أن ما هو ليه من الوعظيات ليس له أصل فيها إلا ترك
أن من الحق أحدك عنده بعد عينه ثم مات ولم يكن واقع
بينهما فاعتق أحدهما وأبقى الآخر فبقا هذا سيد المصنف والجار
والحد بحر مائة بالقرعة بعد وجود سد استحقاق الحرية
أما إذا شاع العتيق بهما واعتق نصف كل واحد لعدم الأولوية
فلا أحد ولا أصعب وقد قال جماعة من العلماء أن من طلق أحدك

امراية سبيع الطلاق فيهما والجواب عن تمسكهم بالحجر
الغريب الوضع وهو ان يكون انسان له ستر اعمد وامال له
سواهم من باب المسبحتين العادي وباتي الكلام عليه في موضع
ان شاء الله تعالى ثم ان الزوج لواقام عنده واحده شهر اطلب
طلب القسم من الباقيات او غير طلب فليس عليه ان يعرض ذلك
في المسوط والمحيط لانه ليس بالفلح بل كن ديناً عليه في المذمة لكنه
ظالم بوعظ فان اصر يودت عزيراً وفي المسبوط قولان وجوب
القسم بالطلب ولم يوجد فيما مضى وقال الشافعي وابن حنبل يقضي
وايلز به ان يست عند زوجته وكذا الزوجتان والزوجات
كأمرأة واحدة وفيه قال الشافعي فان بات عند واحدة منهن
فعليه التسوية في المبيت الذي تقتضيه اديب الدين ان يعطها
ذكره في النهاية وفي المحيط ويومر الصائم بالنهار والقيام بالليل
ان يكون عندها اذا طلبت وعند لي حنيف في رواية الحسن عنه
يجعل طهر يوم من اربعة ايام وفيه قال الثوري وابن حنبل
وهذا ذكر الحاقط ابو جعفر الطحاوي عنه الصحيح غير
ذاك وفيه قال الشافعي والجمهور وحجته لي حنيف على روايته
الحسن ومن قال بقوله قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن
عمرو بن العاص لم احب انك تصوم النهار وتقوم الليل قلت
يرسل الله قال لا تفعل صم وافطر وقم فم فان لم تفعل فليكن
ولعنتك عليك حملاً وان تزوجت عليك حملاً متفق عليه وبرويك
خطاً ايضاً وقد اسهرت قصة كعب بن سوار ورواها عمر بن سفيان
في كتاب قضاء البصر من وجوه احدها عن الشعبي ان كعب
ابن سواد كان جالساً عند عمر بن الخطاب فحان امرأة فعالت
يا امير المؤمنين ما رايت قط رجلاً افضل من روجي والله ليس
فأيماً ويظل بهان صائماً فاستعقرها واستغنى واني عليها

واستحي المراء وقامت راجعة فقال كعب يا امير المؤمنين هلا اعدت
المراء من روجها فحان عليها فقال لكعب اقصن بينكما فانك دهرت من امرها
ما لم افرمه فقال الخاقول كانا امراء عليها تلك السنة هي راجعت
لها صوم وليله وله ثلثه ايام وليا لهن تسعيد فمن قال له عمر
اذهب فانك قاصص على اهل البصر قال ابن المنذر هذا عيو
متصل عن عمر بن روايه وفي رواية قال له عمر رحم الفاضل
انك يروكي عن كعب لانه لما قصني قال ان طهر عليك حملاً ما فعل
نصفها في اربع لمن عدك فاعطها ذاك ودع عند العليل واستدل
مالك وابن حنبل وداود وعلي وجوب الوطئ على الرجل اذا لم يكن
له عذريته قال فاووداد في ذلك في كل طهر مرة وعندنا الحجب
بعد الوطئ الواحدة التي خرج بها عن العنة وهو قول الشافعي
والاكثرين قالوا وهذا يجيئ سبيها في العزل ويقع الطلاق
بتركها بغير وطئ ليعلم اشهر بالايلا وفي المعنى وحق الامه ليله
من كل سبع ليال وهذا ذكره لا سبيها في عن لي حنيف رحمه الله
على قوله لا قول ابن السري لم يكن ان يجمعها بلت حراير سبيها
ولها الليله السابعة قال الموفق بن قدامة في المعنى والذك
فقول عندك ان لها من كل ثمان ليال لكونها على النصف من ثمان
لنحوه فان حق الحرة من كل ثمان ليال ليلتان فلها نصف الثلثين
ليله واحده فلو كان لها ليله من سبع لزااد على النصف ولم تكن
الحرة ليلتان ولا ليله ليله ووجبه الظاهر ان ذلك يودي
الى نفويت النوافل على الزوج اهتلا اذا كانت له لبع زوجات
الا انه يومس بانها حقها احياناً وبصوم ويصلي ما اراد وفي
المسوط عندنا اجمع يحصل العن والمصط والمفضل ذلك عند
الانفراد وقد تقدم واجهوا على انه لو بات عند ام وله وسريته
دهراً الحجب عليه القضا للزوجية مع الحاق المصط والعين

بذلك للزوجات وباسد احل من الام والخوان الاعند الظاهر
لا يجوز المبيت له عند امته وام ولد ولا في دار عيس الا من عذر
ذكره في المختار وفي المعنى فان قسم احدها ثم طلق الاخر قبل
قسمها ثم فان تزوجها فبني لها فان منعته الناس في قسمها
سقط فان طأ وعنده بعد ذلك استأنفا القسم والله اعلم
فرغ جعلت له الحكم ما لا يحل ان يترك في ايامها ما
باطله وطها ان يرجع في مالها وان زادها في ايامها لان ذلك
رسته كالرسو في الحكم وكذا لو حطت من مهرها وزاد
في مهرها شيئا بهذا الشرط وبه قال السلف في وان حبلى وقال
ابو يور هو جازم وهو مذهب الحسن بن الهيثم ذكره في الاستراف
وفي قسم المنيمة قال في تزوجني على ان لا اريد منك من حقوق الليل
ولا تملكن لا قسم لهما من حقوق النهار شيئا فزوجها الا بعد منع
التفقه والمبيت لان ترك ذلك بعد النكاح وان شرط بزوجها
ويقسم عندها اياما او تطلق الفدية فبالتة ان لا يطلقها ويقسم
عندها فتنزوها على هذا الشرط كان جائزا لا بأس به حديث
سورة بنت نعه انها وهبت يومها لعائشة فكان صلى الله عليه
وسلم يقسم يومها لعائشة يومها ويوم سورة يبقو عليه
لكن ذلك غير لازم فلهذا ان يرجع وطأ بعدل في القسم وفي
النهاية الواهيب نوبتها على تلك من غير ان يعين الموهوب لها
من فرائها والثاني ان يطلق الحية ولا يعين واحده مهرين والثالث
ان يقول لزوجها وهبتها لك ضعها حيث شئت او قال
فاقسمها من فرائها اما الاولى فلا بد منها من رضى الزوج حتى
لو اراد ان يميم عندها الواهبة في نوبتها فله ذلك لانها لا
اسقاط حقها فان قال الزوج قد اسقطت حقك وانما
اصرفها من شئت فليس له ذلك قال في حقه اشكال فان هبتها

لها ليس بملك منها بل هي اسقاط وترك وهذا لا يشترط قبوطها
ولو ردت مبيت الزوج عندها كرها والجواب ان ترك حقها
شروط هذا الشرط فيراعي ذلك للشرط واما الما يتم فالقسم
يكون من الثلث ليلة ليلة او الترخيص بها واما الثالثة فالزوج
بالجنس ان شاء جعلها في الحال وان شاء جعلها في واحدة مهرين وقبوط
الصبي الى بان الزوج لا يخصص واحدة كالمطلقة وان جاع في غير
نوبتها وكما ان غيرهما فقيم بثلث او حية الوجه الاول
انه يقضي بثلث الليلة لا فسادا بها بالجماع وان لم يوجيها التسوية
في الجماع وان عا دالها ويات عند هذا الوجه الثاني يكون
به غاصبا ولا يقضي كما قلنا عن هذا تقدم لكن هذا اذا لم يتك
في زمان محسوس والوجه الثالث بانهم ان يصدر المطلق
في تلك الليلة **ف**لهذا هذا بعد من الوجه الثاني
وبالجماع لها في تلك لا يرتفع الظلم قبل وطئها في نوبته عندها حرام
مع انه ما دف عمل الحمل في كان بعيدا فان اخلت له فهو ممنوع
من الجماع اهين وليس كالصلاة في الارض المحصورة وما يترك
اشكال الا ان الوطئ ليس عليه لواحدة والمطع فيها ايا حية
وصرف النحر الى آباء المصطم الا الى ما ومع به المصطم
قول **ف**له وان كانت احدها حرة والاخرى لم فلكون
الثلثان من القسم وللمة الثلث وهو قول علي بن ابي طالب وسعيد
ابن المسيد مسروق والوزاعي والثوري والنسائي في وان
حبلى واشحاق بن راهويه وابو عبيدة وفي الجواهر الرواية
المشهور عن مالك التسوية من الحرة والافرية في القسم ويرى
رجوعهم الى الفاضل وانفقوا على التسوية بينهما في النفقة
والكسوة والسكنى ومذهب علي بن ابي طالب زوله الدار فوطئ
قال امام الحرمين في النهاية روي الحسن عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم انه قال الحرة ملكة القسم والامانة بلثة ولا اصل له
وفي المبسوط والزوجية المكاتب والمدبرة وام الولد كالامانة
القسم كاذن في الكتاب لقيام الوقف في الكل وحكي وحل الام
انقص من حل الحرة او ائحل على الحرة ولائها وعكره تطلقين
بخلاف السيرة والتفقه والسلي فانهما يثبتان على الكفائين وفي
المحيط لواقام عند الام يوما فاعقت بغيره عند الحرة يوما وفاق
زفر يمين فلنا النقص قد زال في السوية وفي المبسوط
لواقام عند الحرة يوما فعقت بغيره في الهادة ان عقت
الام وكانت البداة بالحرة وهي الليالة في الوط واقام عند الحرة
لياليه ثم قسم ليله ليله وان شتا اقام عند الحرة ثم اللياليين
واقام عند العتيقة ليلتين فان عقت في الليالة الثانية الحرة
فله ان يقيم عندها يقسمها ثم يقيم عند العتيقة ليلتين ايضا
فان كانت الليالة مسطرب فله ان يخرج الى العتيقة ويقيم
عندها ليلة ونصف والا يجوز وضع القسم اشد على اضاف
الليالي وان عقت في نصف الليالة الاولى الحرة لا تقص عن
ليالة وان استوفت الحرة ليلتها واهنت التوبة الى الامانة فعقت
في الليالة الاولى وكلها ليلتان وان عقت الامانة في ليلتها
فالعق في الطاركي على نوبتها ثبت لها كل نوبة الحرة كليلتين
ثم قال في الحق لهن في القسم حاله السفر ليس في الزرع يمين شتا
منه والاولى ان يفرع بينهما فليسا فربما خرجت فربما وهو
قول مالك وقال في الشافعي وابن حنبل رضي الله عنهما المخرج
واجيم وفي الكواهي روى عن مالك الحرة في السفر للزرع من
غير فرعة وهو احبنا ربه بن القاسم والاصل المصلحة يكون لبعض
في ابعاده في منزله لئلا يجرى بها بكثر من غيرها ويكره
سبها وضيقها وعجزها عن السفر والحركة ووثوقه

بها في حق ما له اذا بقيت وكثر اولادها منه وكثر عايله بها
فمنه القليلة العايله الخفيف الجسم القادر على الحركة ووعنا
السفر ومشاقة الحق الشافعي وابن حنبل عريت عما يشتم على الله
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا افرع بين
نساياه وابنه خرجت فرعتها وروى انها خضع سهمها خضع
بها مستحق عليه فلنا هذا يدل على الاستعجاب وليس نصا في
الاستحقاق وقد ذكرنا ان التسوية بينهما لم تكن واجبة على النبي
صلى الله عليه وسلم في الحرة في السفر او في لما ذكرنا وان الزرع
ان الاستحقاق واحد واحد من فخر الم ان ليسا فسر
بواحدة من والزرع غير اقراع ولا اذن وانما كان يفعل ذلك
لطيب قلوبهم لا يقضي هذه السفر واحدة منهن لو التزم ليله نساياه
وقال فاوود الطاهري يقضي وقال الشافعي رضي الله عنه
وابن حنبل اذا كان يفرقه وعند ابن حنبل يقضي مدة الاقام في سفر
معد في المعنى ان خرجت الفرع لواحدة وتركها وسافر وحده
حاز ولا يقضي وليس له ان يسافر بغيرها وعندنا له ذلك وفيه
قال مالك وان اسعفت من السفر معه سقط حقها ان يفرع
وعندنا الحق لها في السفر وفي المعنى ايضا لواقام المسافر
احدك وعشرين صلا فافروها لم يقض فان زاد قضى جميعا
اقامته ان يقيم معنى ار على الاقام قضى ما اقامه
وان قل وان خرج بعد ذلك الى الله او يلة اخوك لم يقض ما سافر
لان في حكم السفر الواحد وان رضيت احدي الزوجات ترك
قسمها لصاحبها حاز وقد ذكرناه وفي المشغلم ابن الجوزي طلق
رسول الله صلى الله عليه وسلم سودة بنت زوجه فحلفت نوبتها
لعائيت رضي الله عنها فراجعها فذكر ان ابن حنبل لها سي
ولها ان ترجع في ذلك وقد اوضحناه قبل هذا والله اعلم

كتاب الرضاع في ما روي في مساق
 الانوار للفاضل عياض الرضاع والرضاع بعد بفتح الراء وكسرهما
 فهما وانكرا الاصح كسرهما مع الهاء وفي الصحاح رضع الصبي
 امه يرضعها رضعا مثل سيع ساعا واهل الجاهلية يقولون رضع
 رضع يرضع رضعا بلسان الضاد في المضاع مثل ضرب يضر
 ضربا والموضوع الى الما لن رضاع او ولد صغير يرضعه قال
 وصفتها بابا رضاع الولد فالت رضعه وقوطم لستم
 راضع هو الذي يرضع اباه او غيره ولا يحلها قبل التسعة شهور
 حمله وطلب منه اللبن في المسوط قبل اللبن حباب
 الرضاع من تصنيف عمر بن الخطاب عملة بعض اصحابه واسمها اليه
 ليرفع وهذا لم يذكر الحاشية للكتاب في المختصر وقال الشافعي
 هو ابل تصنيفا له ولكل داخل في مسماه وذكر
 الحاكم في المختصر انما بما اورد من ذلك في كتاب النكاح
 قوله دليل الرضاع ولشئ اذا حصل في من الرضاع
 حصل به التحريم والرضاع فعل الرضيع والارضاع فعل
 المرضعه قالت ابو بكر بن المديني في الشراف دليل الرضاع
 وكثيره سوا وروي هذا القول عن عياض في طالع وعبد الله
 ابن مسعود وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس فيه
 قال الحسن بن علي الحسيني البصرى وسعيد بن المسيب وطا و
 وعطاء ومحول والزهرى وقتان وعمر بن دينار والحكم
 جاد والوزاعي والثوري وكيع وعبد الله بن المبارك والليث
 ابن سعد ومجاهد من التابعين وزاد الشيخ ابو بكر
 الرازي عمرو بن الخطاب والشافعي والحنفي قال ابن المديني وهو
 قول اكثر النقاد وقال الفواوي هو قول جمهور العلماء وقال
 الليث اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في

المهدى ينظر الصائم حكي ذلك عنه ابو بكر الرازي وابن قدامة
 في المعنى وقال طائفة الحريم المصم ولا المصتان وهو قول
 ابن الزبير وروي ذلك عن عائشة وسلم بن يسار وابن جبير
 واسحق قال ابو عبيد وابو ثور وداود اما تحريم اللبث من مفهوم
 التحريم المصم ولا المصتان في مصنف لي يعكر نزع شديد عن
 ابن الزبير ولا اللبث وفيه قولك لث وهو قول الشافعي وابن
 خنبل في طاهر المذهب وعنده لبث وعنه واحد ذكره
 ابن قدامة في المعنى وقال الرازي ورا طاهر المذهب جهان اجدها
 لقول لي خنيفة والثاني لبث رضعات واحداه مشاحدا وفيه
 قول يرفع يروي عن عائشة انها قالت التحريم الاسبع رضعات
 وفيه قول خامس وهو ان التحريم عشر رضعات وهو قول حفص
 قال ابن المديني ورواه عن عائشة انها قالت لا تحرم الا سبع رضعا
 واحدا لا لبث لكثير وقال لو اكل ما كان يحل ان يقال الا ربطاه
 قوله تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم واحوا منكم من الرضعات
 فعلق الشافعي بقول عائشة قال كان فيما ترك من القرآن عشر
 رضعات معلومات يحرم من ثم سبع خمس معلومات فتوى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواه
 مسلم قالوا يدل على قزيب الشفخ حتى ان من لم يبلغه التسعة كان يقرأها
 وفيه عنها قالت ترك في القرآن عشر رضعات معلومات
 ثم ترك خمس معلومات وعنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التحريم المصم والمصتان رواه مسلم وفي لفظ
 مسلم التحريم ملاحا ولا احسان رواه مسلم وفي لفظ لم التحريم
 الرضعة والمصتان او المصم والمصتان وفي لفظ التحريم ا
 ملاحا ولا احسان والمصم كالمصم من المص من علم والتقصيص
 المص من علمه ولمح ملاحا اذا وضع من دخل والادبع الرضاع ذكر

في الصيام وطلب العلم ولعمامة اهل العلم قوله تعالى واما انكم اللاتي
ارضعنكم واخوانكم من الرضاع جعل الله تعالى عليه التحريم فعمل
الرضاع كالأولاد وكما قال الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن
انما فعل الرضاع استحقاق اسم الاموم والافخوة بوجوده نفس
فعل الرضاع وذلك يقتضي وجوب التحريم بقليل الفعل وكثيره ويصدق
الطلاق الاسم عليه بذلك وهذا لان كل حكم يتعلق بجلاء في الشجر
ثبت الحكم بوجوده لا بعدد منه ذكره في المنافع وقيل ابن عمر بن
عباس يقول لا بأس بالرضع والرضعتين فقال قضاه الله خير من
قضاه ابن عباس **وقال ابو بكر بن العربي للحنفية**
يسمى بها عن مسكنهم بالقرآن وهي ان الرضاع وصف ثبت بنفس
الفعل وهذا معلوم عربيته وسر عافيا قال الله تعالى واما انكم
اللاتي ارضعنكم اركبوا التحريم بالرضاع مطلقا من غير
تقييد بمس او سبع او عشرين وكذا ذلك من ذلك بعدد لئلا القرآن
عليه فقد رفع حكم الام باسمه من طريق لا يقول عليه وقال
الحافظ ابو جعفر انما رأيت الذي يحرم (اعدد فيه بل يحرم قليلا
وكثيره) فمن وطئ امرأة يتخلع او يملك بها او يشبهه من واحدة
يحرم على الواطئ امها ونسبها ويحرم على ابنته وانته لذا الرضاع
فانه بمنزلة النسب لان الحكم اذا جلت على شيها من غير معلوم
يتعلق بأدنى ما يصدق عليه الاسم لو استمرى عبدا على انه
خيار او كتابت وروي سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله حرم من الرضاع
ما حرم من النسب قال الثوري حديث حسن صحيح قال ابن
الحنبل في العارضة على بن زيد هو ضعيف وفي حديث عائشة
انما صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى حرم من الرضاع ما حرم
من الاولاد مستوف عليه وفي البخاري ومسلم احرم من الرضاع ما

حرم من الرحم وفي لفظ ما حرم من النسب من غير تقييد بحد كالفوا
وقال ابو الحسن بن بطال اجازت عائشة منطوقه فوجب تركها
والرجوع الى كتاب الله تعالى وحديث الامام والامام احسان
لاستلزام ترويه من بن الزبير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن عن عائشة رضي الله عنها ومن عن ابي ومثل هذا الاحتياط
يسقطه وروى ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان مما اوتى
الله تعالى من القرآن ثم سقط الحكم الا عشر رضعات او
عشر معلومات على السك ومن عائشة رضي الله عنها القدرات
ايه الرحم ورضاعه الليبر عشر ولقد كان في صحيحه تحت
سريرك فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتساغلنا
عموته دخل حاجن فاكلها وراه ابن ماجه وقال القاضي عياض
في الاكل (الحجني عشر رضعات) ان عائشة رضي الله عنها احالها
على ان قرآن وقد ثبت انه ليس من القرآن ولا يحل القراء به
ولا اثباته في المصنف اذ القرآن اثبت بحبر الواحد فسقط
التعلق به وقال النواوي في شرح مسلم اعترضوا على الشافعية
بان حديث عائشة رضي الله عنها هذا لا يحج به عندهم وبعد
محقق لا يهوليس ان القرآن اثبت بحبر الواحد ولم يحج عنه
والله اعلم بالصواب **فلا يجوز القول بقراءة الشاة**
وهذا لم يثبت شرط الباع في موم الكفاية بقراءة ابن مسعود ونعم
انها كالتفسير ومعهم قوله صلى الله عليه وسلم (الحرم الرضع
والارضعتان بعضى ان **الثالث** على ما ذهب اليه يقول
به وهو حج عنه والقراءة الشاة غير حجة عنده ولا يقول بها
فقد ترك ما هو حج عنه وعن الحسن بن محمد عنه وهذا عجيب
وعن ابن عباس انه قال قوله لا يحرم الرضعة والارضعتان كان
فاما اليوم فالرضعة الواحدة يحرم فجعل ذلك منسوخا حكاية عنه

ابو بكر الرازي وقيل العسيرة والخسرة رضاع الكبر/ ثم لا يكتفى بما
 مكفى به الصغير وقد كان لذلك في الكسرة نسخ وأما الاحكام
 المصدة ولا ملائحة لانها لا تفصل بين اللبن لصعق الصبي
 حتى يتحرر منه المص والمصه زوايه طلع على عند الراوي
 لان اعتقاد ان المصه ما اوله الرضعة فغير عنها بالرضعة
 ويدل عليه قول صاحب الصحاح الملح تناول الثدي في الفم
 فلا يلزم منه انفصال اللبن لا جوف الكؤيسع وقال السرخسي
 في تفسير خمس مصبات ان مكفى الصبي يجعل واحدة منها
 وقال الخواوي رحمه الله عليه في المنهاج وضبط من بالحرف وهذا
 لان الحزمة وان كانت لسهم البعصه بسور العظم والاثاب
 اللحم هو امر باطن فندار الحكم على نفس الفعل لتعذر الكؤوف
 على حقيقته ذلك كالسفر والنقا الخنايين وقوله وما
 رواه الشافعي رحمه الله عليه مردود بالكتاب يعني انه زياد
 على الكتاب بحبر الواحد فلا يجوز على اصله او مشروخ به
 انا قد ذكرنا عن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان خلق تم نسخ
 بالكتاب ومثله عن ابن مسعود رضي الله عنه وليس للكتاب
 رحمه الله عليه راوي هذا الحديث وانما هو عارية وحديث
 مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا
 ما انشرا العظم واثبت اللحم ونروي قاسدا العظم والمرد
 به رد رضاع الكبر فان ذلك لا يحصل برضاع لبن المرأة
 الكبر والحديث رواه ابو داود واستر نروي بالراء
 المهمة اي شدة وقوله والاشباب الاحياء قال الله تبارك
 وتعالى ثم اذا ساء السن وروى بالراء اي زاد في حجمه
 فنشروا اي ارفعوه وهو من السن وهو المرتفع من الارض يشكون
 السين ونحوها في الحديث كان اذا اوى في بئر بئر في

العجاج نشروا نشور اي عاش بعد الموت ومن يوم
 النشور وانظر الى العظام كيف تنشرها بضم النون من
 الرباعي وبفتحها من الثلاثي والسن يسكن السين وفتحها
 مع الزاى المرتفع من المكان وجمع السرايسار وساريتل
 جبل واحمال ونشر الرجل يسر ويسر نشورا اي ارفع
 في المكان واسار عظام الميت رفعها الى مواضعها وتركب
 بعضها على بعض ويسر المرأة يسر تقيم السن وكثيرا
 في المضارع نشورا اذا استعصت على جعلها ونشورها
 عليها اذا صر بها وجعلها ومنه قوله تبارك وتعالى وان امرأة
 خافت من بعلها نشورا واصالة الارتفاع وفي الحديث والذين
 قليل الرضاع يحرم ان وصل الى جوف الصغير في السلس
 القليل محبر بما يعلم انه وصل الى جوف الصغير وفي المسائل
 اذا وصل لبن الأمية الى جوف الصبي فعلة الرضاع كان
 رضاعا فليلا كان اللبن او كثيرا ولو جعل مخضا او رايا او
 او شيئا من القحشا او جعل خبثا او اقطا لا يكون رضاعا وفي
 المنهاج قال الخواوي رحمه الله عليه لو حبل او برم زبد حرم
 وبه قال ابن حنبل رحمه الله عليه والله اعلم وقد ثبت
 وينبغي ان يكون في مدة الرضاع على ما بين وعند بعضهم يثبت
 حرمه الرضاع في جميع المحرم مدة الرضاع بل هو شهر
 عند لي حنف رحمه الله عليه وعندهما سبستان وبه قال
 الشافعي ولعمري رحمه الله عليه وعند زفر رحمه الله ثلاث سنين
 واحلفت المالك بعد احوال على سنة اقوال في المدونة المالك
 الرضاع بعد الحول الى شهر او شهرين وفي المجموعه والمختصر
 ايام تسعة وقال عبد الملك السمرقندي في المبسوط عنه
 بقدر زيادة السهر ورواه سحر من ابيه وفي الخواوي مثله

بيان
 وكثيرا

بقولنا الشهرة قال الوليد خرم بعد الجولين الى بلدته مشهور
وذكر الداودي عنه بخرم بعد سنين ونصف وقال محمد
ابن عبد الحكم الخرم ما زاد في الجولين حكى هذه الاقوال
السفاقي في شرح البخاري وصاحب الجواهر وعنده البصري
ارب سنين وقال بعضهم عشرين سنين وقيل عشرين سنة
وقيل عشرين سنة وقيل اربعون سنة وقيل خمس العشر
للقاضي يعقوب ومحمد بن الحسن رحمه الله عليه ما ومن قال بقولها
فولاه تبارك وتعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وهو حرف المراد به الامر
وهو ابلغ في الامر ولا اعتساب للزيادة بعد الاتمام وقولنا
تعالى وعمله وفصله فلهون شرا وقد اجتمعنا على ان اقل
مدة الحمل ستة اشهر فبقى الفصل حولين وعن ابن عيينه
عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الرضاعة الارب حولين رواه ابو الحسن
الدارقطني وقال لم يسنده غير الهيثم بن جميل والله اعلم بالصواب
فلتس ابن عيينه مدلس فاذا قال عن عمرو لا يكره
حجته وقد ذكرناه في غير مرة وروى له ابن ماجة وحجته
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه قول زفر لم يرد
من الزيادة على حولين لما بين ولجول جلس للجول من حال
الى حال استأله على الفصول الاربعة الرضوع او فوق الفصول
لأنه خاف رطب طبع الحياة والصف جاريا ليس والخريف
بارد يابس طبع الموت والشتاء بارد رطب فاعل بعد هذه
الفصول يعين على اكل الطعام والصبر على ترك لبن امه
والابي حنيفة رحمه الله عليه قوله تعالى وعمله وفصله للثون
شرا ظاهرا يدل على ان هذه المدة لكل منهما كالاجل

المضروب لدرس مثاله قال الكوفي دينار ودرهم الى شهر
كان الشهر اجل لكل منهما ولذا لو باع غلاما واختارية
بالف كل واحد خمس مئة درهم الى سنة كانت السنة اجلا
لكل واحد من المئين الا ان المصنف قام في احدهما وهو الحمل
او اقل مدة الحمل ستة اشهر فبقى الفصل على حصة الظاهر
وهذا ان يصاغ الم في قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن
حولين والرب لا يثبت به التحريم لما فيه من تحصيل الحاصل
فعلم ان الفصل المذكور في الآية ليس فصلا للخدم
وانما هو في وجوب النفقة على الاب للوالدة والآية ليست
لبان عامة الفصل وانما هي بيان اقل مدة الفصل التي
انه قرون بين الحمل والفصل وارا اقل مدة الحمل فكذا
اقل مدة الفصل والرب لا يثبت على بقائه الفصل ان الله تبارك
وتعالى قال بعد ذلك فان اراد فصله لهن تراصن منهما وشاور
ذكر بعد الجولين بحرف الفاقول على بقائه الرضاعة وهذا
اخيتم الى تراصنهما على الفصل بعد الجولين فيحل حاله ان
بعد الجولين التحريم على اجرة الرضاعة لا لم المطلقة
وفي الكولين يحرم عليها وهذا اتفاق والتم ايد من مذهبنا
الصبي فيها بالطعام فقد رتب تلك المدة بآدنى مدة الحمل وهو
سبته اشهر وهي فان عدا الحنف عاير عدا
الرضيع كما عاير عدا العظم وفي المسوط الام يقتضي ان
يكون جميع المدة لكل واحد منهما الا ان الدليل قائم على مدة
الحمل اليك اكثر من سنين فثبت مدة الفصل على ظاهره
وقيل المراد من عمله عمله في الذكر والعطام في مدة الرضاعة
غير معتبر كما ان الرضاعة بعدها غير معتبر وذكر الحنف
انه ان استغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن

ثبت له الحرمة وهو رواية عن علي بن حنيفة ربهما الله عليه وعليه الفثوك
 وزوك الحسن عن علي بن حنيفة ولي يوسف ربهما الله ان كان الحبر
 بالطعام لعن الله الذك شتاه هو اللين دون الطعام يكون
 يكون رضاعا وان كان الاكثر هو الطعام ليكون رضاعا وفي
 الذخيرة والروضة فطرت في السنين واسبعت بالطعام
 ثم رضع في المدة من امرأة اخرى / يكون رضاعا وان لم تستغن
 كان رضاعا ذكر الحنفية في رعايته وفي املاؤ شريين
 الوليد هو رضاع وفي عمدة القضاوي ان خيف عليه الهلال
 بالوطء قبل سن ونصف رطبا لا يالهو وفي المحیط الطبع
 بعد الفطام / يحرم عند لي يوسف وعندهما اعتارا بالوطء
 في الحولين بل ذلك رضاع محرم وفي الوبرك / اعتسار اقل
 من سنة ونصف في الفطام في قولهم ان قطع فيما دون ذلك
 يصير بالصبي وفي الاستيعابي اني قال ابو حنيفة وابو يوسف
 ومحمد ودفتر الرضاع بعد مضي اللبن فطم لم لا والله لعلم بالصواب
 قوله واذا مضت مدة الرضاع على اختلافهم لم
 يتعلق بالرضاع تحريم لقوله صلى الله عليه وسلم الرضاع بعد
 قصايل ورايم بعد اختلافهم رواية ابو داود والطبراني في
 مسنده من حديث جابر رضي الله عنه وفي حديث عائشة
 رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فاما الرضاع
 من الحماة رواه البخاري ومسلم قال عياض في مشارق
 الانوار اي حرمتها في التحليل والتحريم في حال الصغير
 وجوع اللبن وبعديته وفي المحیط اي تحماة / ان دفع الا
 باللين في حاله الصغير وفي لوط من الحماة وعن لم سلمه
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم / يحرم
 من الرضاع الاما سبق الامع في الثدي وكان قبل الفطام رواه

الترمذي وقال حديث حسن صحيح وان احرمه ما اعتسار السور
 وخط في مدة الرضاع اذ الشكر / ان ترى لبن المرأة بعد نشأ
 الغلام اذا نشأ / اسبب وارتفع فهو ناشئ للحديث الذي جاوز
 حد الصغير وقد جاء النسوية مصادره على فقول وقوله لعني
 النسوة والنمو على اللبن والادغام للزواج وفي الوبرك
 والنياس الرضاع كالنسيب في ثبوت الحرمة خاضع وفي
 غيرها كالاجانب وفي الرافعي انما يحرم الرضاع في تحريم
 الزعاج وحل المخلوة والنظر دون سائر احكام النسيب
 وقوله / الاعتبار الفطام قبل المدة / في رواية عن علي
 بن حنيفة ربهما الله عليه اذا استغنى عنه وقد ذكرنا ذلك قبله
 مستوفى ثم قيل / اساع الرضاع بعد مدة الرضاع / ان يلحق
 للحاجة لكونه جزء الادمية ولا خلاف بعد مدته ويحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسيب قد ذكرنا فيه عدة احاديث
 صحاح الام احمد من الرضاع فانه يجوز له ان يتزوجها
 والكوزان يزوج ام اخيه من النسيب / انها تكون لمة او
 موطوءة ابية ولا كذلك في الرضاع وكوزان يتزوج قبل ابعده
 اختلا بية من الرضاع والكوزان كل من النسيب / لما وصي
 امه حرمتها عليه ولم توجد هذا المعنى في الرضاع وجو
 تخصيص الحديث بدليل عقلي وفي المحیط ايضا / اسدي امرئ
 كافي الكتاب وفي الاستيعابي كل من حرم من هم النسيب
 حرم من هم الرضاع ولم يسيين والصواب الاستثنا فجمع بعض
 الفقهاء المسائل التي يفارق حكم الرضاع حكم النسيب في
 الذخيرة فقال مخرجنا
 يفارق الرضاع حكم النسيب في خمسة مسطوة في الكتب
 ام اخرج ولم واحتسب سدك ولم ام ابن فافقه سدك

وهكذا وقعت تحت الولدك فامسك العلم لكما يتدرك
ولم يعمم ام عمه فانهم معا في الالف عمه
وام خال ام خاله والحق لا يخفى من الجهالة
نكاح من في الرضاع واقع وما علاه فدل دليل ما نرى
وفي المبسوط امراه ان صنعت ابن رجل جاز له التزويج بها لان ام
ولده وكذا لو ارضعت اخاه / ايها صار قلم احده وام اخيه
من النسب يجوز له التزويج بها من الرضاع اولى وكذا لو ارضعت
عمته او خاله او بنت امه او بنت بنته وفيه منية المنية
ارضعت ابن رجل والمرضع ام يجوز لذلك الرجل ان يتزوجها
وكذا يجوز له ان يتزوج بنت المرضع التي ارضعتها مع ابنته
وامراه امه وامراه امه من الرضاع / يجوز ان يتزوجها كما يجوز
ذلك من النسب لكذلك في قدماء في اول الباب وذكر
الاصحاب في الفصل الاستقاط اعتبار البنت واباحت حمله ابنته
بالسنة والله اعلم **قوله** وابن الفحل يتعلق به التحريم وهو
ان يرضع امراه صبيبة فتحرّم هذه الصبيبة على زوجها الذي تزل
طامته اللبن ويصير ابنا للمرضعه وفي التوضيح ارضعت صبيبا
او صبيبة فقد صار ابن زوج المرضع وابها وابها وصبيبا من
الرضاعية والاصح ان يتزوج بامرأة هذا الرضيع لانها امراه
ابنته من الرضاع ولا للصبيبة ان يتزوج بزوجها لانها من
زوجات الاب من الرضاع والابا حتم لانها عمته ولا دام لانها
حده من قبل ابنته ولا يستتم لانها احتم ولا يباح حب المرضع
لانها خالته ولا دام منه لانها جدته ام امه والابا والد بنت الفحل
لانها بنتا تحت الاب والابا والد بنت المرضع / نهى اولادها حتم
من الرضاع ويجوز له ان يتزوج ببنتا تحت الزوج وشباب تحت الابن
لانها بنتا تحت عمته ومن الرضاعية وبنتا تحت المرضع واحتمها

لانها بنتا تحت عمته ومن الرضاعية وبنتا تحت المرضع واحتمها

لانها بنتا تحت عمته وخاله فان ارضعت صبيبا فلها بنت يجوز لابي الرضيع
ان يتزوج بها سواء كان مولودا قبله او بعد / لان الرضاعية معها كما
يجوز ذلك من النسب وذلك مثل الرضاع من الاب اذا كانت له اخت
من امه جاز لاخت من ابنته ان يتزوجها وباتى بعض هذه المسائل
ان شاء الله تعالى وفي الذين وعدوا المعنى رجل له بنت وابنت
ارضعتها امراه لم يكن لابن الرضيع بينات تلك المرأة اما
قبل الرضاع واما بعد من هذا الزوج ولا من غير لم يوجب
الافق بين الابن والبنت وبين جميع اولاد المرضعه وكذا بينهم
وبين جميع اولاد الرجل منها ومن غيرها من الزوجات والسراي
فان ذلك للرضيع ذكر او لمرضعه ولد او لورثه المرضعه
اولاد او لزوجها او لزوجها من غيرها من الرضاعية ولا يثبت
عم الذكور من الرضاع وقد ذكرنا ذلك وهذا قول العلم الكاف
منهم الا اهل الرضاع في النوازل خالف فيه اهل الظاهر
وابن علقمة ونقل المازكي ذلك عن ابن عمر وعائشه رضي
الله عنهم قال المذركي وهو قول ابن الرضا الصنا وغيرهم
من الشافعيين وهو مذهب الظاهريين وابن تيمية الشافعي
قال وقيل ليصح ذلك عن عائشة رضي الله عنها قال ابن ابي
كثير مذهبها على خلاف ذلك وفي المحيط وهو قول مالك ومالك
وفي المبسوط والكتاب وهو احدى قول الشافعي رحمه الله عليه
قوله مالك والشافعي فيهما الله لقول الجمهور
وقال الشافعي بسرا حرمة الى الفحل خابع عن القياس لان
اللبن ليس بفصل منه وانما يتصل بها والمسح الحديث والله اعلم
قوله الفحل سبب لتزويج ابنتها بواسطه احكامها يتصل
اللبن منه بحكم السيدية عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل
علي افعح حواشي المجلس فاستبشرت منه قال استبشرت مني

وانما عكس قال قلت من اين قال ارضعتك امراه اخي قالت قلت انما ارضعت
المراه ولم يرضعني الرجل فدخل علي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فحدثته فقال لانه عكس فطلع عليك رواه البخاري ومسلم
وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال التواتر في
في المنهاج رحمه الله عليه وفي روايات من في مجلس وفي رواية لابي
مجلس والاصول الاول ومجلس مصنف وقد ثبت في صحيح
الله عليه وسلم قال يحرم من الرضا عنه ملك من الرضا عنه
والحرمة النسب من الحام نبيين فلذا بالرضا عنه وقيل ليرسل
الله صلى الله عليه وسلم ان اب من اب من ابنه مجزئ او لا يخطب بنت
مجنون بن عبد المطلب قال ان مجنة اخي من الرضا عنه رواه
مسلم وقال عائشة رضي الله عنها يخطب دون بنت لبي سلمه
قال لعلم يكن ربي ما كان يحل لي ارضعني واباها يوسف
وقال ابوداود داود بن شريك في التواتر في التواتر في
عياض عن بعض رواه كتاب مسلم دن وهو تصحيح قال
المندرك المحفوظ الاول وفي المسبوط لما عرضت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ربيب بنت لبي سلمه قال ذلك والله اعلم
فلست ربيب رواه عن لم سلمه وليست المحروضة
ويوسه مولا لبي سلمه قبل حمله وفي الروضة والذخير ابو
ولدت من رجل قال ارضعته ثم ارفع لها ثم درها لبي فاصبحت
صبيا وهذا الصبي لبي ترفع بنت ذلك الرجل وليس هذا
لبي الجبل فان لم يلد من زوجها وتول لها لبي فليس لبي من زوجها
فكن الحسن بن زياد في النكاح وفي الذخير لو لم يلد
منه وتول لها لبي فهو من المراه دون الزوجه فان ولدت
من الثاني فاللبن بعيد الولادة له وقيل بالاول وان دخل
وقت ظهور لبن الحمل الثاني وفي قول الثاني وفي قول لها

ولو ان امراه

ولو ان امراه طلقتها زوجها او ما بين عنها وانقضت عدتها فما رضع
صبيها فانه يثبت حرمة الرضا عنه من زوجها المطلق وسها
وكذا لو تزوجت ثم ارضعت الم محمل من الثاني فان حبلى وتول
لها لبن فاللبن من الاول عند لبي خاتم رحمه الله عليه حتى تضع
فكوت من الثاني وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ان عرفت ان
من الثاني فهو من الثاني وفي المحرط هذه رواية عن لبي
وقال مجزئ رحمه الله عليه واستحسن ان يكون منها حتى يضع
من الرضا عنه في الذخير طلق امراه وطال لبن منه وانقضت
عدتها وتزوجت فوطئها الثاني فهو على انها اذا ولدت من
الثاني فاللبن منه وتقطع من الاول واما على انها لو لم يحبل
من الثاني فاللبن من الاول اما حبل ولم تلد قال ابو حنيفة رحمه
الله عليه فهو من الاول وقال ابو يوسف ان علم انه من الثاني
بما ان وفي المسبوط بزياد فهو من الثاني وان علم انه من
الاول او حمل فهو الاول وفي اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله
ان على قول لبي يوسف من الثاني يحل حبال وفي رواية الحسن
عنه من الاول كقول لبي خاتم رحمه الله وقال مجزئ هو من استحساها
وفي السباع وهو قول زفر لبي ان تلد من الثاني فاذا ولدت
فهو من الثاني وفي المحرط اذا كان المطلق لبن وحبلت
من الثاني ولم تضع قال ابو يوسف رحمه الله عليه ان كان اللبن
من الاول غلبا فالحرمة منه وان كان من الثاني غلبا
فهو من الثاني وان استويا فمهما وفي المسبوط والسباع ان
ازداد لبنها تسبيل الحبل فهو وما لو ولدت من الثاني سوا
وسقطت الحرمة من الاول وفي المحرط عن لبي يوسف رحمه الله
في قول الذخير وهو قول مجزئ لبي خاتم رحمه الله عليه
وفي الذخير اذا كان الرجل من اثنان حملت منه فارتفعت كل واحدة

صغيراً فقد صار اخوين لا بين الرضاع والفقهاء يسوب هذا اللبن
لبن الفحل فان احدهما اتى بالفحل النكاح بينهما وان كانا اسن لا يحل
الجمع بينهما فان ارضعت احدهما صبيبين صار اخوين لا بين وام من
الرضاع ولا يحل لهذا الوضع ان يتزوج امرأة وطهها هذا الزوج ولا
للزوج ان يتزوج امرأة وطهها هذا المرضع ولو زنا بامرأة فولدت
منه فارضعت منه صبيبه لا يجوز لهذا الزاني ان يتزوج هذه
الصبيبه ولا الابن ولا الابن اولاده لوجود البعضية بينهم وبين الزاني
ولعم الزاني وخاله ان يسزوج بها كما لو لو من الزنا ذكورية
المحيط وفي الوبري لها لبن من غير اولاد وارضعت به صبيبه
كانت محرمة من قبل الام خاصة وفي النبايع اللبن الحاصل
لنفسه ولذا الزنا هو من الام خاصة وان ثبت نسبته كالوطي
نسبته كان اللبن منهما وفي الاسبيجاني لبن ولذا الزنا من
الام خاصة ولا يكون منهما الا اذا ثبت نسب الولد وفي الجواهر
لا يعتبر ان كان اللبن من وطى حلال على اسم الروايتين
والصابط ان كل وطى بحق قبل الولد وتدر الحرة والحرمه
تشر وان وحدها تحتد ولم يلق نسب الولد لا تشر وان لم
يلحق الولد ولا تحنف فيه الحدة قسم روايتان الاخر انسابها
والمرضعة امه بل لا خلاف ولو كان لبن المطلقه دارا فرصها
ابن المطلق ولو بعد عشرين سنين الى ان يقطع ثم يحدث لها
لبن اخر يقطع بنسبه عنه وقيل يقطع بوطى رفيع ثاب
وان دلم لبن الاول فعلى الاول لو ولدت او علفت يقطع بالحلب
وقيل بالولادة وفي كتاب عمر لا يقطع الا بالقطع لبيد وجب
لم يحكم بالقطع قالوا لها اني كلتم المالكية وفي المنهاج
اللبن من نسب اليه الولد وترى به اللبن نكاح او وطى
بشبهه وفي الرافعي على الصحيح لا يركى ولا المسعى لعان ولو وطئت

منكوحه بوطى او بشبهه اسن نسبته فاللبن لمن لحق الولد به
بالقائفة وعشرين وان مات الزوج او طلق فاللبن له وان
طالت مدته وان انقطع ثم عاد وفي الرافعي لبن المطلقه المطلق
ولو بقي عشرين سنين الى ان يضع حلاً بوطى غيب وفي مدة الحجاب
اللبن للمثاني على وجهه والاول على وجهه ولها على وجهه هذا
اذا انقطع ثم عاد اما اذا لم يقطع فهو الاول على وجهه ولها
على وجهه وقيل ان يحبل الاول وبعد الولادة للمثاني ولو لم يطا
المثاني او وطها ولم يحبل او حبلت ولم يدخل وقت حدوب
اللبن للمثاني فاللبن الاول وان زاد في اصح الاقوال الثلثة وهو
قول لي حنيف رحمه الله عليه وفي الحزاني اذا برئ لها لبن
قبل الولادة فاللبن لها دون الزوج وفي التبع للمالكية الحرمه
تقع باللبن من الوطى اذا اتول ويكون ابا وان لم يبرئ لم يحرم
وفي المنع المحرم المرضعه على لبن المرضع ولا على احبه ولا
محرم المرضع ولا احبه على الابن من الرضاع ولا على احته ولو
ارضعت لبن ولها من الزنا طفلاً صار ولداً لها وحرم على
الزاني حرمه المصاهرة دون الرضاع في حقه في طاهر
قول الحنفى وقال ابو بكر منهم يثبت واذا علفت المرأة وبان
لها لبن فارضعت به طفلاً صار الطفل ابناً لها بل لا خلاف
وانما من نسب اليه الحلال وفي الرضاع الرضاع من دار
الاسلام ودار الحرب ولو ارضعت ابن رجل مجوز ان يتزوج
بالمرضعه لانها ام ولد من الرضاع ولذا لو ارضعت اخته والله
اعلم بالصواب في قوله وكل صبيبين اجتماع على ذلك
واحد لم يحز احدهما ان يتزوج بالآخر في هذا هو الاصل
لان امهما واحد فاما اخ واخوت سوا كان اجتماعهما على
ذلك واحد في زمن واحد او في ازمانه مختلفه متباينه

ذكر في المنايع ولو ان امرأة لها بنون واخرى لها بنات فارضعت
الى لها بنات ابنا من بنى الاخرى فان بناتها حريم على ذلك
الا بن بعينه والحريم واحدة من بناتها على سائر بنى المرأة لعدم
احتناهم على نكاح المرأة واحدة فلو كانت ارضعت بنتا حرمها
على جميع بناتها وغيرها من بناتها بجل الان المرضعة فلو كانت
ام البنات ارضعت احدى البنين وام البنات ارضعت
احد بن البنات لم يكن الا بن المرضع من ام البنات ان يتزوج
واحدة منهم ولا حريم ان تزوجوا بنات الاخرى الا البنات
التي رضعت من لبنهم وجدها لانها احبهم من الرضاغ والله اعلم
فزوج روع ابنة الصغرى امرأة فارتدت ثم اسلمت
فتزوجها رجل فولدت ابنا له وكانت هذه امرأة ابنه فحرم
عليه زوج له ولد له وهو صغير فارضعت زوجها
لبن السيد حرمته على زوجها وعلى سندها لان الزوج صار
ابنا لها والسيد من الرضاغ ولا لها موطون ابن من الرضاغ
وحرمته على السيد باعتبار رها زوجها ابنه من الرضاغ وفي
المبسوط اذا ارضعت ابنة لم يكن لها من الرضاغ من
كان قبل الرضاغ وبعد ان يتزوج تلك الرضعة وعند بعض
العلماء لا يثبت الكرمية فيما انفصلوا قبل الرضاغ وانما يثبت
من حيث عدله وكذا لا يثبت رها ولدا لها وان سفلوا ولا يثبت
المرضعة احدا من ولد التي ارضعت لان اخوها من الرضاغ
ولا ولد لها لان ابن احمها ولا يثبت روع الصبي المرضع
احد يقع المرضع لانها غم من الرضاغ وقد ذكرنا هذا في هذا
لكن من قبل هذا كما علم ان علم الصالحين وفيها الرضاغ انفقوا
على ان حرمه الرضاغ لا يثبت في حق الصغير ولا في حق الصغير
بعد الرضاغ وسند الليث بن سعد وعطاء والظاهرية

وقالوا لا يثبت الحريم مطلقا ونشد ذلك عن عائشة رضي الله عنها
وقالوا لا يثبت عائشة ولم يسألوا ان ابنا حريم بن عتيق كان يبي
سالمها وانكح ابنة احمه هند بنت الوليد بن عتيق وهو مولي
لامرأة فجات سله بنت سهل بن عمرو وهي امرأة لبي حذيفة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنت اترك
سالمها ولدا وكان يا وكى معي ومع لبي حذيفة في بيت واحد
وتركها الى مصلا وقد ابرأ الله عز وجل قهرم ما قد علمت فليكن
بوك فيسند فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه فارضعته
فحسن رضعاته وكان يترله ولها من الرضاغ فبذلك كانت
عائشة رضي الله عنها لا مريبات اخواتها واخواتها ان يرضعن من
احت عائشة ان يراها ويدخل عليها وان كان كرسا فحسن رضعاته
وابن سلمة وسالمه ورازا زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يدخلن عليهن بذلك الرضاغ
من الناس حي نصح
في المهدي وقلن لعائشة رضي الله عنها ما يدرك لعلها كانت حرم
من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس اخرج البخاري
وسلم وابوداود والنسائي وابو حذيفة اسهر ففس وقيل
ها سم وكان من فضلاء الصحابة ما حرم الحسن بن علي
للقينان بن عيسى عيسى من المهاجرين القواين ونشد لم ابو عبد الله
ابن عقيل كان من خيار الصحابة ومن فضلاء الموالى ويعبد في فارس
لبي حذيفة له ويعبد في المهاجرين لبي حذيفة ويعبد في الرضاغ
لان معقنه الرضاغ ويعبد في العجم لان فارس من بني كرم
ويعبد في المرام ذلك وقولها فسد لهم الف والصادا المهج
على وزن طس عني كانت في ثوب واجلد بغير ازار واليوب
مقصال ولقنها الرضاغ حديث عائشة رضي الله عنها انه
صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفص وهو

ابن عمر فشئ ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه قالت
رسول الله انه اتي من الرضا ع فقال انظران من اخوانك
فانما الرضا ع من المجامع رواه البخاري ومسلم وابوداود
والنسائي وقد تقدم ومعناه ان الرضا ع التي تقع بها الحرمه
هي ما كان في الصغير والرضع طفل يعويه اللبن وسد جوفه
واما ما كان منه بعد ذلك في الحال التي لا يسد جوفه الا الخبز
واللحم وما في عندهما دون لبن البراءة فلا تحرمه له وعن علي
موسى وهو الهلالي عن ابيه عن ابي عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا رضاء
الا ما شدد العظم وابيت اللحم ويروي موقوفا قال ابو موسى
لا تسالوا هذا الخبر فيكم رواه ابو داود وروسل ابو حاتم
الرازي عن علي بن موسى الهلالي فقال هو مجهول وابو مخنف
ونه المبسوط روي ان اعرابيا ولد له امرأة فماتت الولد فاشغ
بها من اللبن فجعل يحميه ولم يدخل اللبن في حلقه فحالي
اتي موسى الاشعري فسأله عن ذلك فقال حرمت فما الى
ابن مسعود رضي الله عنه فقال هي حلال لك فاخبرني تفوتك
اني موسى فقال سمعته الى اي موسى حم اخذ باذنه فقال ارجع
فيكم هذا الحديثاني فقال ابو موسى الاشعري لا تسالوني
عن شي ما دام هذا الخبر فيكم وفي المنافع قال ابن مسعود
لاي موسى الاشعري وكان في جماعة ارضع فيكم هذا
الحديثاني فقال ابو موسى الاشعري لا تسالوني عن شي ما دام
هذا الخبر فيكم والذي ذكره صاحب المبسوط رواه ابو
داود والدارقطني عن علي بن موسى الهلالي عن علي بن موسى
الاشعري وذكره سهو وليس فيه احدا بذاته والحديثاني
الكبير الحكيم وقصده سلم اما مخصوصه به واما مستح

الها كما يت في اوابل المحنة والرحمة الثاني رواه احداث
الصحابه وجماعته اخرا سلمهم كافي مشرته وابن عباس رضي
الله عنهم وغيرهما وهو ظاهر في النسخ لا حقا فيم ذكره المتدرك
قالوا عليها حلت به ثم شربه من غير ان يحس بدورها ولا الت
بشرتها وتحتل ان مسبه الحاجة كما خص بالرضاع مع
الحبر وعن زبيب بنت ام سلمه رضي الله عنها قالت قال
ام سلمه لعائشة رضي الله عنها انه يدخل عليك هذا الغلام
الاسع الذي ما احب ان يدخل عينا قالت عايشة رضي الله عنها
اما الله في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسود ذكره الصبا عبد
الواحد في احكامه واسع الغلام وتقع فهو اتع واما مع اذا
قارب البلوغ والله اعلم بالصواب قولك واذا احتلط
اللبن بالماء واللبن هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب
الماء لم يتعلق به التحريم وفيه قال مالك وخالف ابن
الماجشون ومطرف وفي الترافعي لو كان اللبن مخلوبا
سعلق به التحريم في اصح الوجهين واذا قلنا
فان شرب جميع المخلوط تعلق به التحريم وان شرب بعضه
فوجهان ولو احتلط باقل من اثنين من الماء وشرب كله
فقولان وان شرب بعضه فقولان مرسا وان امتزج بقلتين
وشرب بعضه اشعلق وان شرب كله فقولان في المعنى اللبن
المسوب بغيره والمحض سواء حتى اوجامد ان التحريم
المخلوب وهو قول اي بور والحكم للغالب قال ابن قدامة
في المعنى هذا اذا كان صف اللبن باقية فاما اذا صلب ماء
كثير لم يغيره لم يثبت به الحرمه وحكي عن القاضي من
الحنا يله انه شربه وهو قول المسافعي لحصول اجزاء اللبن
بطنه ولنا ان اللبن المستهلك في الماء لا يحصل به التحريم

ولا اتيان اللحم ولا اتيان العظم وقد تقدم ولا يسمى ذنبا عا ولا
وجوزا فلا يحسب وصار كما لو حلف لا يشرب لبنا الا يحسب شرب
الماء الذي فيه اجزا اللبن وان اختلط بالطعام لم يتعلق به
الحكم وان كان اللبن غاليا عند لي خفيف رحمه الله عليه وغناه
اذا كان اللبن غاليا يتعلق به التحريم قال صاحب الكتيب
فولها فيما اذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها اشعلت به التحريم
ان غلب اللبن على النار اذا اختلط بالطعام ولم تمسه النار
ان غلب اللبن على التحريم به عندهما وعند لي خفيف رحمه
الله عليه لا يسر وسرط العذرة رحمه الله على بشرط لي
خفيف رحمه الله ان يكون الطعام مستنفا كما لو قيل هذا
اذا لم سقا طرا اللبن عند حل اللبنة فان تقاطرت به
الحريمه وقيل لا يثبت به الحريمه بكل حال واليه مال
السرخسي ولا يعتبر سقا طرا اللبن من الطعام عند لي التحريم
هو الاصل في الغذاء وذكر حواصر ان ان علي قول لي
خفيف رحمه الله انما لا يثبت اذا اكل لقمة لقمة اما اذا حساه حسوا
ثبت به الحريمه وقيل اذا وصل اللبن الى حلقه منفردا فلا
خلاف فيه واذا ساقول لا يثبت فلا خلاف فيه وفي كتاب
الصناع للكشاف اذا تردت له خبزات لبنها حتى يسر
الخبز ذلل اللبن او ثبت به سويقا فاطعمته اياه ان كان
طعم اللبن يوجب هذا صناع وذكر صاحب الاجناس انه
قولها وفي الراعي لو تردت في اللبن طعاما او عجن به
دفعه او خبزته تعلقت الحريمه به وفي العجن والخبز وجه
عن القاصي حسن والله اعلم ان طهيها ان العجن والغالب
كما في اختلاطه بالماء اذا لم يهرس شي عن حاله ولا يخي
رحم الله ان اللبن في الطعام والاصل هو الطعام ولا اعتبار

للشع كالمخلوب فان خلط بالدوا وللبن غالب يتعلق به التحريم
لان اللبن مقصود فيه لتقوية الدوا على الوصول وفي المسقى
فسر الغالب في رواية ابن سماعه عن لي يوسف رحمه الله قال
اذا جعل في لبن المراه دوا فغير لونه ولم يغير طعمه او على العكس
فاوجر به صبي حرم وان غير الطعم واللون فلم يوجب طعم اللبن
وزهد لونه لم يحكم وفسر الغالب في رواية الوليد عن
محمد رحمه الله قال اذا لم يغير الدوا من ان يكون لبنا يثبت به
الحريمه وقيل عند لي خفيف رحمه الله هو معتبره خلطه في الطعام
وفي الراعي عند الاثرين ان طهر لون اللبن او طعمه او ريحه
في المخلوط فاللبن غالب والا فهو مخلوب وان احبل طهرها
لبن سقاءه ولبنها غاليا يتعلق به التحريم وان غلب لبن السقاء
لم يتعلق به التحريم والله اعلم ولما في هذا في اختلاط
لبن البان في الطعام وبالماء وبالدوا ولم يذكروا الحليم فيما
اذا كانا متساويين ولم يفتي ان يثبت الحريمه احتياطا والله اعلم
فلم يكن مستهدفا ولشهد له ما ذكرنا قيل هذا وهو آراء
لو حلت من الزرع الثاني فان كان لبن الاول غاليا فهو منه
وان كان لبن الثاني غاليا فهو من الثاني وان استويا فلهما
والله اعلم قوله فان اختلط لبن امرأتين يتعلق التحريم
بأغلبهما عند لي خفيف ولي يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد
وزفر رحمه الله يتعلق التحريم بهما وهو كحل في المحيط وفي
المبسوط عن لي خفيف رحمه الله عليه روايتان في رواية مع لي
يوسف وفي رواية مع محمد وفي رواية الفتاوى قال ابو يوسف
رحم الله عليه لو حلت طحال من لبن امرأة وخلط بارطال من
لبن امرأة اخرى لا يتعلق التحريم بل من صاحبة الرطل اذا
اوجر بذل كجتي ومحمد رحمه الله عليه يقول ان المعنى لا يختلف بالزيادة

بل يعوي بها وكل واحد محرم / انه سبب لاثبات الحكم وانشاء العظم
وسوي فيه فلياه وكسره والحنس لا يغلب الحنسل فانما الرصير
مسبب لاثبات في جنس الاتحاد المقصود وهما يقولان جعل الاقل
تبعاً للاكثر في تناسل الحكم عليه كما لو اختلط لبن لالانعام واوجر
فيه وان اتحد المقصود واصل المسكة في الايمان اذا حلف لا يشرب
من لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن غيره فما فسره يعتبر
الغالب عندهما وعند محمد بن عمر الله عليه عشت طلقوا واعتبر
العالم في قول محمد اظهر واحوط فيه وفي الرافي اختلط لبن
امرين وغلب احدهما فان علقنا الحريمه بالمخلوب يثبت
الحكم منهما والا حصصاً لتي غلب لبنها واذا نزل اللبن من
فا رصعت به صبياً علق به التحريم وفي المعنى نزل لها لبن
من غير وطى فا رصعت به طفلاً ثبت به الحريمه وبه
قال مالك والشافعي رحمهم الله وايضا الروايتين عن
ابن حنبل قال ابو بكر بن المديني وهذا قول كل من يقطع عنه
وفي رولع عنه لا يثبت به حريمه الرضاع وهو وجه للشافعي
فان ذلك نادر فلا يرتب عليه حكم وللمهرور وفقهما الاقتصار
اطلاق النكح والتمسك بسبب السور والنمو ثبت به شبهة
العضيم كالموطوع فان قيل رجل زرع له وفي عذرا كيف
مكون قال قيل صغيلة اخت بكرتول لها لبن فا رصعت لختها
الصغير فكبر فزوجها وهي ام من الرضاع عذرا واذا حلب
لبن المرأة بعد موتها فاوجر به صبي علق به التحريم وهو
قول الامام الشافعي واصحابه ولذا عند الشافعي اذا حلب لبنها
قبل موتها فاوجر به في اصح الوجهين وهو المنصوص في الروايع
وان حلب بعد موتها او رضع من ثدي ليمته / استب به حريم الرضيع
وذكر لهما حب المبسوط مدرين احدهما ان اللبن يحمله الحياه فهو

موتها فكون محسباً فلا ينفذ حريم الرضاع والمدر كالثاني له ان هذا
الفعل حرام وحريم الرضاع كرامه فلا يبال بالحرام كالرثاء يوت
حريم المصاهرة عنه وفي الكتاب هو بقول الرافي في موت الحريم
انما هو المراهم بعدك الى غيرها بواسطتها وبالموت لا ينفذ محسباً
لها ولهذا لا يوجب وطئها حريمه المصاهرة وهكذا ذكر في خزائن
الافك وعلم في الرافي بانه لبن حرام فلهذا هذا ممنوع ولو
سئل الممنوع ذلك من بروت الحريمه لما فيه من اثبات الحكم وانشاء
العظم وهو العلم للمعتبين في الباب وبطلان ما لو خا طهر محر
واللبن غالب فانه سعلق به التحريم وهو حرام خمس ذكروا
الرافعي وعنه والحنس يشر به بالاعمال وكذا لو كان اللبن
مخلوباً في اصح الوجهين واذا قلنا بالرفع فان شرب جميع
المخلط علق به التحريم وان شرب بعضه فوجهاً وصلاً
كالحلب في انجس وحريمه الرضاع بعد في الميت ذمها وبه
يريد بذلك ان لبنها لو حلب بعد موتها فاوجر به صغيرة
فزوجت حماراً وزوجها ذقن المسم وبه من غير حرام بل
انه محرم ما تخلط بالحيض اما الحريم بالوطى انما يكون للوطى
بلا فها محل الحريم وقد زال بالموت فاقتربا وقال ابو اسحق
المالكي المص من ثدي الميتة حريم ومحلها ابون وقيل التحريم
والحنس له واذا احتقن الصبي باللبن لم يعلق به التحريم وهو
قول مالك والمنصوص عن احمد والشافعي عند الشافعي هذا
في المنهاج وفي الرافي هو اصح القولين وبالله لكديد وعن محمد
انه ثبت به الحريمه كالتفسد بالصوم والفروق على الظاهر
ان التفسد في الصوم اصله في البدن والطعام داخل ويوجد ذلك
في الدواء والتحريم في الرضاع معنى السور لا يوجد هذا في الاختفان
لانما بالعدا وهو من الابطال الامن الدبر وفيه التمسك لو اوطر في

اذنه او احليله او وصل من جامعته او امه لم يستأجر حرمته
بذلك وكذا لو احقن به وعند محمد رحمه الله عليه يتعلق به
التحريم وفي المسبوط عن محمد رحمه الله يتعلق به وباب الاوطار
اذنه والسقوط والوجوه بسببهما التحريم بالانفاق وهو
الاصح عند ابن حنبل وبه قال مالك والشافعي رحمه الله عليهما
في الوجوه والشافعي في الاسقاط على المذهب وقال داود استأجر
بهما لانه ليس برضاع وهو قول عطاء الخراساني في السقوط وهو
صحيح للابن في النكاح والوجوه صبي في جلقه واحقن لانه
لا تاتي من الضيع وهم النافع غير جائز وخوابه حقن بضم الكا
وعول بالحقن ملأه في المغرب والله اعلم فقلت
واذا ترك الرجل لبن فانضج به صبي لم يتعلق به التحريم وهذا
اجماع وعنه الترائسي من الشافعية انه يتعلق به التحريم وليس
بشي وحكي ابو اسحاق المالكي رواية عن مالك بكراهة نكاح
من ارضعه الرجل لان ذلك ليس لبن على الحقيقة فضا كالز
ترك من يدك اللبن غرما اصفر لان اللبن ابيض ومن تصور
منه الولادة وفي المعنى لبن الخشني كل لبن الرجل واذا شرب
صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما وهو لجماع ايضا وحكي
شمس الهدى شرح في المسبوط ان محمد بن اسماعيل بن ابراهيم
ابن المعين البخاري الحنفى قال لو اواسل الغيرة على يده ان
والى بخارك صاحب الاحبار دخل بخارك وجعل يفتي فقال
الشيخ الامام ابو حنيفة ليس لا فعل لتب هذا قال
ان فعل كهي حتى استفتي في هذه المسئلة فاقني بثبوت حرمه
الرضاع من الصغيرين ارضاعا من لبن شاة فلا خروج
من بخارك تسد هذه الفتوى لانه لا يخرج من الادمى والمهائم
والحرمه باقتبائها والابن ثبوت الحرمه بطريق الكرامة وذلك

عن ابن ابي الاديمه دون المان الانعام فضا رحرمة المصاهرة
بأنها لا يستبوي للمهائم ولان فيه خرق الاجماع فلهذا في انه
فقلت واذا تزوج رجل صغيرا وكبيره فارضعت
الصغير والصغير حرمته على الزوج لجمعه من الرثم والبنت
رضاعا ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها لان القرقة جات
من قبلها قبل الدخول بها والصغير نصف مهرها وكوزا شاة
انعمت عليها والعجز على الكبيسة والارضاع وان كان عليها
لكن فعلها غير معتبر في اسقاط حقها اذا قبلت مهرها
وفي الذخير اذا كان تحتها كمين وصغيره فارضعت الصغير
ام الكبيسة او احدها باساعتها او خالها لم تبين واحدة
شهما وان طلق الكبيسة وارضعت الكبيسة الصغير والكبيسة
بعد في العدة باب الصغير ولم يرفع صغيره فارضعتها امه
من الولادة او الرضاع حرمته عليه قال محمد رحمه الله رجل له
امرأتان كبيرة وصغيرة وان لم يكن كذلك ارضعت كمين الرب
صغيرة الابن وكذا ارضعت كمين الابن صغيرة الابن
حرمته الصغيرتان عليهما ونكاح الصغيرتين باق له امرأتان
صغيرتان فجات امرأتان اجنبي فارضعت كل واحدة منهما
احدك الصغيرتين معا وحدثا الفساد باسافلاضان عليهما
التزويج فيما ادى من مهر الصغيرتين اذا الفساد ما كان يضر
واحدة دون صاحبتها وفي الحديث تزويجك صبا با فارضعت
امرأته على النكاح حرمته الاولى والثانية دون الثانية
اذا الاولى والثانية صارتا اجنبتين عند رضاع الثانية فحرمته
عليه والثالثة صارت اجنبتا بعد زوال نكاحهما فلا مهر
فان ارضعت من معا حرمته عليه فان ادخلت نكاحا في فومهما
واوجرت الاخرى لهما معا وكذا ان ارضعت الاولى ثم الاخرى

معا وان كن اربعا فاصنعتهن منعافا حرم من وكذا معا ثم يرجع الزوج بنصف
 مهر الصغيرين على اللبيرة فيما تقدم ان كانت تعدت افساد
 نكاحها وفسر محرر حر الله عليه بعد الفساد فقال هو ان يعلم
 ان الرضاع حرمها على الزوج في الشرع واذالم يعلم ذلك لم تكن
 تعدت الفساد والقول قولها مع مسمها اذالم تعلم ثم لها السكنى
 في عدتها دون المنقصة هذا اذا لم تحسن عليها التلف والهلاك
 بالجموع اما اذا خافت عليها فلا رجوع عليها وعن محمد يرجع عليها
 في الفصول كلها تعدت افساد ام لا لقبح العوض والاصطبل
 عنده وهو قول يسر وعندنا لا يشترط في السبب التعدي
 وان لا يتحالك فعل فاعل مختار ولهذا لا يضمن الخافرة ملكه
 ويسر حرا كما ذكرناه لا يرجع عليها فالصاحب الاخيرة
 هكذا ذكر البقال وفي المتوسط للصغيرين نصف المهر
 لان فعلها لا يصلح نسقا لحقها فلما تقدم وان لم يعلم الحكم
 وان لم يعلم انها امراته فلا تنى عليها وان كانت لكيسة مجنونة
 بائنا ولكل واحدة نصف المهر فلا رجوع على الكيسة وكذا
 لو صنعت من الكيسيرة وهي بائنا كان لكل واحدة نصف مهرها
 والرجوع ولذا لو اخذ رجل لبن الكيسيرة فاحر به الصغيرين
 بائنا ولكل واحدة نصف مهرها اقر الرجل لبنه قصد به
 افساد نكاحها يرجع عليه بما عزم لها وفي الجواهر ارضعت
 ام امراته للكيسيرة امراته الصغيرين حرم للفرج بينهما فينفارق
 احدهما ولا يصدق عليه وقيل لها نصفه وقيل ربعه ولا عزم
 على المصعة على المنصوص وان تعدت الفساد واستمر المهر احياء
 على المنعول وفي المكاتب لو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا
 تكون متعديا ايضا قال وهذا ما احسار الرجل في الاحكام
 لانها لا تكون متعديا بالسبب لا اذا كانت عاملة بالفساد لانها

وان

لا تكون كذلك لانها لم يقصد الفساد والفعل انما يصير متعديا بالقصد
 فاعتبرنا الجهل لا دفع فعل حسي لعدم قصد لا دفع حكم شرعي
 وفي المرافعي محب للصغيرين نصف المهر وفي الفاسد نصف مهر
 المثل وان صنعت من يدى نائمه فالظاهر سقوط مهرها
 والموضع بعزم له مهر المثل وان وحيث عليها انضاعها وقصدت
 افساد دام الكون انلا فاما لسبب الحر حرها الله عليه وحكي ابو
 علي واخرون انه يرجع بنصف المسمى وقيل بتمام المسمى ان الشطر
 على خلاف القياس وعند الاكبرين يرجع بنصف مهر المثل وفي
 وجه محب العزم على النائم التي لا صنعت الصغيرين منها وبعد
 طاهر وفي احد الوجهين محب للصغيرين نصف المهر ولا يعتبر
 فعلها في الاسقاط لقولنا ولو حلت لبن امرأة دفعة واحدة
 واوجرت به صبي في خمس دنانير فقل المزني والزوج رضي الله عنهما
 انها رضعت واحدة اعتبا راحله قال الشيخ في قوله انها خمس
 رضعات والقطع في احد الطريقين بانها رضعت واحدة وحل ما
 نقله للشيخ من كسبه لا يعتد به روايته ولو حلت خمس نسوة
 في ابناء وحكي هذا عن حماد قلنا اذا كان ينفق من كسبه
 لا يعتد به روايته ولو حلت خمس نسوة في ابناء واحد واوجرت
 به صبي دفعة واحدة حصلت من كل واحدة رضعة وان اوجرت
 في خمس دفعات سبب الحكم في احد الوجهين ولو كان له خمس
 نسوة لكانت اربع نسوة وتثبت تولد فان صنعت كل واحدة
 من لم يحرم عليهن وهل يحرم عليه نعم يحرم في جميع الوجهين
 لان لبن الكل منه وموضعها او ايل الكسابة فان قيل
 رجع لهم وبلت اخواته رجلا في عقد واحد كيف يكون هذا
 قيل له هذا صبي شرب لبن ثلاث نسوة متفرقات ولكل
 واحدة منهن بنت فصارت بنات اخواته ومن الام اجاب

وكل واحدة لصاحبتها اجنبيه والله اعلم فان قيل رجل زرع
امه وتلك اخواته من النسب جلا كيف تكون هذا فقل له هذا رجل
ولامن جاريه مشتركة بين ثلاثة فادعي كل واحد منهم نسبه
فصار ايضا للثلاثة ولكل واحد بنت من غير هذه الجارية
فصور اخواته من النسب ومن لم اجاب وبعضه من البعض
اجنبيه فتزوجهن وامه رجلا ذكرت هذه المسائل في عدة المفاتيح
وفي النجاشي مع ما يمنع ابتداء النكاح برفع التوقف فتزوج
رجلا كبريا وصغيرا فاضعت الكبريا الصغيرة او صغيرا
فانضعت ما امرأة فاحسن لم يحسن والله اعلم فان قيل
في النكاح اللذان كانا لرضاع يقول هو اخوه بل ان امه والابن
السلبي والابن ليلن امه واما اللذان في ذلك يشربون
وانشده رضي الله عنهما في ذلك ما يقاسيا باسمه داخ عودا
سفرقه فقولنا ولا نقبل في الرضاع شهادة
النساء مفردة ابطلاقا للاهل البلية وانما بنت شهادة رجلين
او رجل وامرأتين وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ذكر في المعنى وفي المحيط هو قول عمر وعلي وابن عباس
رضي الله عنهم قال قال الله تعالى يقول شاهدان ويمنع من
النكاح ابتداء ويصرف بينهما لو كانا متحكما فان شهدا
امرأتان ذلك من قوليها كان كقول وان لم يقس من قوليها لم يسفل
وذهب طرقي وابن الماحضون وابن وهب الى انه يسفل
لشهادة المرأتين او رجل وامراه اذا قاموا حتى علموا
بالنكاح ولم يأت عليهم حال يهملون فيها وان شهدت
امراه واحدا ولم يقس من قوليها لم يسفل لكرمها وان فشا
مقيد اختلاف هذا كله في الجواهر وفي المسامحة
رحم الله عليه سبب شهادة لربع من النساء او رجل وامرأتين

وقيل

وقيل شهادة مرضعة ان لم يطلب اجرة ولا ذكرت فعلها وكذا
ان قالت ارضعته في الصحيح ذكر النواوي رحمه الله عليه في المنهاج وفي
الرافعي بسبب الرضاع شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا شهادة
لربع نسوة ولا سبب بمادة لربع نسوة وقيل لغيره رحمه الله شهادة
المرضعة وحدها وفي المعنى شهادة الواحد بقبوله في الرضاع
هنا رحمه الله وهو قول طائفة من المذاهب والاوزاعي وابن له ديب
وسعيد بن عبد العزيز وعنده شهادة امرأتين وعنده شهادة
امرأة واحدة ويستتلف مع شهادة رجلين وان كانا كاذبة
لم يحل عليهما جوار حتى يسفل برباها لارض وبروي عن ابن عباس رضي
الله عنهما واسحق وفيه البركة في الشافعي يفرق بين
امرأة واحدة ومذهبه ما ذكرته قبل هذا في الكتاب وقال
مالك بسبب شهادة امرأة واحدة ولما ذكر قول عمر بن حنبل رحمه الله
وعلى بن محمد عقيبته بن الحرث قال لم يزوجكم بحبي بنت لبي
اهاب فحجأت امه سودا فقلت قد ارضعتمها فأتيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال كيف وقد عمت في ذلك
مبغق عليه وعنده السباي حل سبيلها ولان الحرم من
حقوق الله تعالى هيبت بخبر الواحد ممن اشترى لحما فاحرم
واحد انه ذبيحة المحرم من سبيلها وله وان طعمه غيره ولا يبره علي
بايعه بقوله ذكر في المبسوط والله اعلم بالصواب فان
ان يبره الحرم لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح وابطال
الملك لا يشهد الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بخلاف النكاح
لان حرمه الشاؤل تنقل عن زوال الملك كالعصير اذا تحرك والدفن
اذا وقعت فيه نجاسة هكذا في المحيط فاعني امرأ دينيا
والمرتبة في القاضي ابطال الملك للزواج والمستحب ان يفرق بين
عقبة بن الحرث ولو سبب الحرمه بقول الامم لم يفرق رسول الله

صلى الله عليه وسلم وفي الميسوط وزعم الشافعي ان الرضاع ما لا يطلع
عليه الرجال لانه يكون من الثدي وهو مردود فان المحرم ينظر
الى الثدي وقد يكون بالحباب والله اعلم **فكذلك** وقد قيل
شهادة رجل وامرأة من قول علي الطالع الرجال عليه والله اعلم
بالصول **مسألة** رجل من جنس مسأله ما تقدم رجل
نزع امرأة ثم علقت ونسبت وكذبتهما على نكاحهما وكذا لو
قال ذلك قبل النكاح آخى من الرضاع أو أمي من الرضاع
ثم قال وهما أو نسبت جاز له ثم قال هي آخى من الرضاع أو أمي أو
بنتي من الرضاع ثم قال وهما أو علقت أو نسبت أو كذبتهما
على نكاحهما وكذا لو قال ذلك قبل النكاح آخى من الرضاع أو أمي
من الرضاع ثم قال وهما أو نسبت جاز له أن يتزوجها ذرية في الذرية
والمنايا مع والوريك وغيرهما وإن قال هو حق كما قلت ففرق بينهما
وفي الذخير أقر أنها آخية من الرضاع وبنت عليه وأشهد
على نفسه وصديقته على ذلك ثم قال الدنيا بينهما وقالا لا خطانا
جائنا التزويج بها وكذا في النسب لا يلزم من ذلك إلا ما نسبنا عليه
أن العلق والأشياء محقق فيه وإن هذه بنتي وليس لها نسب
معروف ثم قال وهما تصدق ولو قال لعبد هذا ابني أو أمتة
هذه بنتي ثم قال وهما لا تصدق ويحكم بينهما ما قال الزوجية
هذه بنتي ثم قال وهما من النسب وبنت عليه ولها نسب معروف
أو قال له أمي وله أم معروف أو يعرف بينهما وفي الوريك إذا قال
لزوجته هذه بنتي وبنت عليه أن كان لها نسب معروف أو يعرف
بينهما كما ذكرها والله اعلم **فكذلك** في هذا ينظر **ان**
النسب المعروف إنما يكون بالفراش ويجوز أن يكون بين المحلوف
من الزنا وقد عرف أنه يجوز له أن يتزوجها فينتفي عنه إذا ثبت على
ذلك أن يعرف بينهما إلا أن يكون مرآة أنه ادعى أنها بنته من النكاح

والواقع خلافه إذا كانت ثابتة بالنسب من غير ولكن إن نال صدار
لمذا بأسرع ولو قال هذه أمي أو بنتي أو آخيتي من الرضاعية ثم
أراد أن يتزوجها وقال وهما أو أخطأت أو نسبت وصديقته
فهما مصدقان وله أن يتزوجها في الاستحسان وإن نسب علي
القول وهو حق كما قلت ثم نزعها ففرق بينهما قيساً
واستحساناً ولا يتبعه الجود بعد ما قال هو حق كما قلت ولو قال
هذه بنتي وبنت عليه وليس لها نسب معروف ومثلها بولد لمثله
فرق بينهما وبعد ذلك صدقته ببنت نسبها ذرية في الذخير
وفي الوريك لعبد هذا ابني ببنت نسب وعشق ولو قال له هذا
ابني وصديقته الابن ببنت نسب وعشق إذا كان يصلح ابنه له وأباً
له وليس له نسب معروف ولم يستترب تصديقته في القول
وسرطه في الثاني **والمسألة** روي في النجوم اسند هذا إلى
حالة العلوق وهو ليس من أهل التصديق وقت العلوق بخلاف
الأبوة انتهى كلام الوريك وفي الذخير استرط التصديق في
السوق أيضاً وفي المعنى قال الشافعي رحمه الله عليه ولغيره رحمه الله
ولو قال لزوجته هذه آخيتي النكاح ولو قال وهما
ولو قال أصغر منه هذا أي أو الأكبر منه هذه بنتي لم يحرم عليه
لكنه قال ابن قدامة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما السلام
عليه وعليهما غلط وأما ذلك في كتاب العتاق أن
سأله تعالى لم كتاب النكاح والله أعلم بالصول **مسألة**
كتاب **الطلاق**

في الموت المطلق اسم مصدر التطلق كالمسلم والعلم والوداع
اسم التسلية والتكليم والتوديع ومنه قوله تعالى الطلاق
مركان وهو مصدر طلق زوجته بالفسخ والضم كالحال
والفساد والفساد من عمل فسد فذهب وامرأة طالق وجا

طالقه والطلاق لوجع المولاة من طلقته بضم الطاء في مطلقه
إذا أحدهما الطلاق وفي الصحيح رجل طلق النسيان وطلقه
ولسان طلق دلق وطلق دلق وطلق دلق أربع لغات
والطلاق الأسير إذا اطلق عنه أسداه وطلق امرأته
تطلقا وطلقت هي طلاقا وهي طالق وطلقة ورجل بطلاق
وطلقه أي كثر الطلاق للنساء وذكر ابن فارس في المحل
وطلق السلم إذا سلم وجعه بعد التسع والحدادة قال
وابرزها الراقون من سوء سمها طلقهم طورا وطورا بجمع
ويروى خسا وقال كما يغبر الأهوال رأس المطلق وفي الكواشي
وانما يخص السعيل برفع قيد النكاح لثم للمباغاة والله أعلم
فلان قوله انما يخص السعيل برفع قيد النكاح غير
صحيح إذا كان الطلاق بغير رفع قيد النكاح كما ذكرنا في
المسوع وانما الطلاق الذي هو رفع قيد النكاح يخص بالسعيل
لان السعيل يخص برفع قيد النكاح وقوله لثم للمباغاة
غير مستقيم كما وهم صاحب كشف في محل هو التعديلة
كالمنة وعليه الآية قيد النكاح والله أعلم

باب طلاق المسئلة
قوله الطلاق على لثه اوجه حسن واحسن
ويدعى فالاحسن ان يطلقها اطلق واحدة في طهر لم يحام معها فيه
وتركتها حتى تنقضي عدها قال ابن المنذر لا أعلم خلافا فيه وفي
الاشراف ايضا قال الشراهل المعلوم الطلاق الذي يكون المطلق
بصدقه المسئلة ان يطلق المدخول بها طلاقا مالا فيه الرجعة
في طهر اجماع فيه والسني من الطلاق ان يكون في طهر خال
عن الجماع والطلاق عقيب حيض خال عن الجماع والطلاق
عليه في الزيادة والنيابيع والاستبيحاني والبديع والوبري

وفي جوامع الفقه السني والمدخول بها ان يكون في طهر خال عن
الجماع والعنف بطلاق او غيرهن وفي الذخيرة ذكر محمد رحمه الله في
الاهل ما يدل على انه يطلقها كما طهرت من الحيض فانها قال اذا
طهرت من الحيض قبل ان يحام معها طلقها واحتمل بعض المشايخ
ناحين في لغة الطهر احترازا عن طول العدة عليها وهو رواية
ابي يوسف عن له خيفة رحمه الله عليها وعنائه في المبسوط قال في
التكاتب والاولا طهرت له لو احسن ربما حامها ومن قصده ان يطلق
قبل بالانعام عقيب لوقاع وهو بدعي وهو احسن من ان
يطلقها ثلاثا في لثه اطهر او بعد من النكاح وافتل ضررا فاما لثه
لما في العزوبة من زوال وصلة النكاح وقد مضى من عدها حضنا
وازاله ملك الرجل بالزيادة على الواحد والحسن هو طلاق المسئلة
وهو ان يطلقها ثلاثا بعد الدخول في لثه اطهر وهو قول
جميع الكوفيين ذكر في المعنى وبه قال الرازي وقتان والوبري
وابرهيم وخمير رضي الله عنهم وقول صيد الله والقسيم بن محمد وبه
قال اشهد من المالكية ذكر في الاشراف وفي المعنى طلاق المسئلة
واحدة في طهر خال عن الجماع يتركها حتى ينقضي عدها وهو قول
الاهل الثلاثة وايضا في لثه اطهر كما رساله اجماعا عندهم
في انه ليس طلاق المسئلة والبري عندها وهو قول المسئل في وابن
حبيل رحمه الله عليها وقال مالك رحمه الله تعالى في المسئلة في
الجواهر والكانه قال في كل طهر طلق قد لا يكون فلا يتعلق وان
كان قبل الدخول لا يحتمل منع واحدة لا غير وفي السبيل طلاق
العلماء على انقسام الطلاق الى سني وبدعي والسنة والبدعي بداولهما
السنة علم الشرع والمدعي هو المحرم النافذ مع المحرم خلافا
للظاهر بدعي والسنة انما هو الذي يقع في حال حيضها بغير
سواها بعد المسئلة عما يلي وذكر ابن حزم في المحلى ان لثه

تقع وان كانت في الحيض وكذا الثالثة والاطلاق والاطلاق لا يقع في
الحيض وسببنا في ان شاء الله تعالى ان نسلم ما روي في
حديث ابن عمر رضي الله عنهما في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا ابن عمر ما هذا امرك ربك والسنة ان تسقط الطهر
تطلق لكل قمر وطلقة رواء الدار وقطبي وروي النسائي
باسناد عن عبد الله قال طلاق السنة ان يطلقها تطيق
وهي طاهر من غير جراح فاذا حاضت وطهرت طلقها اخرى
فاذا حاضت وطهرت طلقها ثم بعد ذلك بحصة فاحتر
انه طلاق السنة وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
كالرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم والجمهور على ان عذها لمن
اوله وعن خباب بن رباح بن عمرو من اخبرها ذكره ابو بكر
ابن شبيب في مصنفه وفي السنة من حيث العدد دوعان
حسن واحسن وقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن احد هن اي اذا اردتم تطلقهن فطلقوهن مستقبلا
لحدهن فابل الله تعالى الطلاق بالعدة والطلاق ذو عدد
والعدة ذات عدد فتقسم احاد احدتها على احاد الاخر
لقول كلفط هو لا المثلث ثلثة دراهم واللائم للوقت وسببنا
الحكم عليه ان شاء الله تعالى قال السفاقي رحمه الله عليه
في شرح البخاري احدى من لى وقت عدها من ولدي عشرين
من الشهر اى في وقت حلال عشرين من الشهر وليسوم
القيام لى في يوم القيام وان الله تعالى امر بتفريق
الطلاق على الطهر او ادناه ان يكون سنة والله اعلم بالصواب
سوال نقول اصل الطلاق على الطهر ما عرف وانما
يباح للفروج والحاجة ورواى ذلك حديثا ذكره ابو داود
وابن حجة عن مجاهد بن نزار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ان يفضل كلال الى الله الطلاق والمشهور فيه
الموسل واوصاه ابن شبيب فكيف يكون احسن وحسن
وطلاق السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجوا ولا
تطلقوا رواه ابو داود وروي الرازي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انهم قال انطلقوا النساء الامن ربه ان الله يحب المذاق
ولا الذواقات وعن ثوبان قال النبي صلى الله عليه وسلم اما
امراه ساكت زوجها طلاقا في غير باس فحرلتم عليها الحمة للحمة
فولس وطلاق المدعة ان يطلقها بطلاق كلفة واحدة
او بطلاق واحد او بطلاق واحد او بطلاق واحد او بطلاق واحد
فيه محرم والمثلث ممنوع ذكره في النبوة المالكية وفي
الجمهور كراهة يدعى ولو قال لها طلق نفسك بطلاق واحد او بطلاق واحد
فها وقيل لم يركم ذكره الشيخ طهر الدين في الفتاوى واختار
فها ابو بكر وابو حفص ورواه الحنفية من احاديثه وروي
ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعمران
ابن حصين والعلامة ابن حجر والكسبي والزهري والبرقي وغيرهم
رضي الله عنهم ذكر ذلك الطحاوي باسناد عنهم وذكره ابو بكر
ابن شبيب والبيهقي وقال السفاقي احسنه اجماع الصحابة
وقال السفاقي وابو ثور وداود الطاهري وابن حبان في المالكية
وابن حبان في رواية عنه ارسال المثلث مباح ووفق المثلث
عمله قول عمر بن الخطاب من الصحابة والتابعين والائمة
بعدهم وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعمر بن
دينار وابو السعدي يقولون من طلق المرأة بطلاق واحد
ذلك في المعنى وقال ابن سبيد في القواعد والسفاقي في
شرح البخاري ذهب أهل الظاهر وجمهورهم الشيعي
الى ان حكمها حكم الواحدة ولا تأثير للفظ المثلث في الغاي

أبو يوسف رحمه الله كانا لجامع من لوطاه يقول طلاق المذنب ليس
شيء ولا يحرم من استحق حرم الله عليه وأخذه كقول السبعين وخيه
هو لا قوله تعالى الطلاق مننا في قوله في المثلثة ما نطقها فلا
تحل له من بعد حتى ينكح زوجا عينا وأما طلاق المثلث مطلق واحد
لعدم مشروعية الزايد عليها واحتجوا أيضا بما رواه البخاري
ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كانا يطلاق المثلث على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنهما
واحدة فلهما عليها عليهم عمر في رواية مسلم وعمر كانا يطلاق المثلث
واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثا
من أمية عمر فلما ساءل الناس في الطلاق أحدهم عمرهم وسأله
بالأب والابن واحتجوا أيضا بما رواه ابن إسحاق عن عمر بن الخطاب
ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق كانه بن عبد بن زيد فوجده ثلاثا
في مجلس واحد فخرن عليه أحسن ما شديدا فساله رسول الله
صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال طلقها ثلاثا في مجلس واحد
قال نعم ما لك طلقته واحدة فأرجعها والله أعلم وقلت
حجتهم في ذلك قوية لصحة الحديث المسموع من
قال بابا حنة أرسا لثلاث حلة بأحديت منها حديث عويمر المحلالي
وفيه فطلقها ثلاثا قيل إن بابا حنة رضي الله عنه لم يسمع عليه
ولم يثقل أن كان ومنها حديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة
قالت رسول الله إن رفاعه طلقني وبنت طلاق في مسموع عليه ولم
ينكح ومنها حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها أرسل إليها
بثلاث تطلقات ولأنه لم يسمع من عمر حتى يستفاد به وتوسع
المثلث حمله والمشروع عليه ساء في كل طلاق المثلث الحيض
لأن المحرم يطول العدة عليها لا الطلاق إذ هو بعد عند البعض
ولجمهور في التحريم ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن محمود بن لبيد

قال البخاري له صحبه قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام غضبان ثم
قال انقلب بكاتب الله وأنا بين أظهركم ذكر القرطبي في شرح الموطأ
ورواه الترمذي وهو نص وأما علي بن الحارث وروى أبو داود
والدارقطني أن مجاهد قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما
فجاء رجل فقال أنه طلق امرأته ثلاثا قال فسلت ابن عباس
رضي الله عنه حتى ظننت أنه رادها اليه ثم قال طلق أحدكم
تركب المحرقه ثم يقول يا ابن عباس قال ومن ثم قال طلق أحدكم
وانك لم سئ الله وفي الموطأ أن رجلا قال لابن عباس لي طلق
امرأتي بالله تطلقها قال له ابن عباس طلقها منك ثلاث
وسبعين وسبعين الخذف أبات الله هراوية الموطأ جاز رجل
إلى ابن مسعود قال لي طلق امرأتي ثلاث تطلقات فقال
ما ذاقيل لك قال قيل لي أنها بابت منك قال ابن مسعود صدقوا
هو مثل ما يقولون وهذا يدل على الوقوع وفي حديث عمر رضي
الله عنه قال قلت لرسول الله ليرأيت لو طلقها ثلاثا قال إذا
عصيت ربك وابتعت منك امرأتك رواه أبو بكر بن شبيب
في مصنفه والدارقطني وعن مالك بن الحارث قال جاز رجل إلى ابن
عباس رضي الله عنه فقال لي عني طلق امرأته ثلاثا فقال إن عك
عصى الله وأطاع الشيطان فلم تجعل الله له محرجا وكان عمر
يؤخره ضربا وقال علي بن أبي طالب أحد السمن فسلم قال أبو بكر
أن في شبيب وعن أبي موسى وعمر بن الخطاب عن علي بن فضال
أن أبو بكر بن المنذر في الأسراف قال لا أكثر أهل العلم المطلق
ثلاثا جله غير مصدق للسمن قال وقد روينا هذا عن عمر بن الخطاب
وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وابن عمر وابن عباس
رضي الله عنهم ولم يخالفهم فيه مثله ولو لم يكن فيه إلا ما كان

فيه كونه و قال سبط بن الجوزي وهو قول أبي بكر ايضا وجكي
محمد والورخي اجماع الصحابة رضي الله عنهم فيه واحتجوا بظاهر
قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء اليه فاني امرت بعد
الملك ومن طلق ثلثا فما جعل الله له محرجا ولا من امر يسرا
من فعل ذلك فقد خالف ما امر الله به وما سن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو خلاف امر الله تعالى وعن ابن عباس رضي الله
تعالى عن رجل امر الله عدد النجوم في الخطأ السنه وحرمت عليه
امراته فلم يخرج من عهد الواحد في احكامه وفي المبسوط انما
جعل الطلاق متعدد اللد اول عند الندم فلا يحل له نفويه هذا
المعنى على نفسه ومن عدا حريه ما بطور الشرع اليه كالإجماع
في الحيض ان حاله من الطهر عنها ولو لم يمتنع عنها سرها والظاهر
انه يندم اذا حاربان الطهر وتوقان نفسه الى الجماع فهذا مثله
والدليل على ان الحكم بطلان هذا لا يتطوّل العدة كما يزعمون ان لو
طلقتها واحده في طهر خال عن الجماع ثم طهرت اخرى في حيض
الحيض كان كبرها اتفاقا وان لم يكن فيه تطويل العدة ولذا لو
قال انت طالق في اخر جن من حيضتك مع فيه ويستقبل
العدة باول الطهر ولا تطويل للعدة فيه وهو بدعي في طلب
تعليلهم بذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها لما ذكرنا من
حصول الندم ونفوت الملك من غير حاجة وفي المبسوط
اذا لم يكن له عرضة في الطلاق بحال فلا بد من اطلاق الكراهية
لأنه ابطال الملك بغير فائدة والله اعلم ولكن ويلزم من
هذا كراهية ايقاع الملك بغير علم لعدم الفائدة في التزايده على
الواحدة وعدم دليل الحاجة وفيه ايضا لو قال انت طالق
ثلاثا وارا ديه التفريق على اركس ولو طلق السنه والبدعيه
متعاقبان فلو كان التفريق سنة كان الجمع بدعي انتهى كلام صاحب

المبسوط والله اعلم بالصواب في ذلك التفريق المثلث على
الظاهر سنة عندنا وعند السلفي ودل على ما حدثنا
عمرو بن عيسى عن علي ما ذكرنا فيمن حنث ان يكون ارسا للثلاث جملة
بدعيه فان كان ما رواه قالوا ان التفريق على الظاهر ليس سنة
عندنا وابدعيه فلهذا يحل ان يكون ارسا للثلاث جملة
مخالف للتفريق المتعاقبين فيكون بدعيه او سنة والثاني
خلاف الاجماع فتعين الاول والجواب عن حديث ابن عباس
الذي رواه البخاري ومسلم من وجهين احدهما الاكابر على ما خرج
عن سنة الطلاق باقاع الملك والاخبار عن تساهل الناس
في مخالف السنة في الزمان المتأخر عن العصرين كانه في الطلاق
الموقع الا ان يلبس كانه في ذلك العصرين واحده كما قال كان السجاء
ان احسانا في عصر الصحابة ففسدوا بعد ذلك بالناس والوجه
الثاني كان قول المروعي انت طالق كذا في انشط طالق ولجده عندهم
محرم العمل التاكيد والخبر وصار الناس بعدهم على الجور
والاستهانة بالزمن غير ذلك لما ظهر قصدهم اليه يدل عليه قول
عمرو قد استعملوا في امر كذا فيهم فيه اياه واما حديث عكرمة
عن ابن عباس وطاوس عنه ان زكاته من عبد يزيد طالق
روخته سهمه ثلثا وهم قال الحاروط ابو جعفر منكرو قد
خالها من هو او ط منهما مثل سعيد بن جبير ومجاهد ومالك
ابن الحارث ومحمد بن ابي اس والنجاشي وعطاء بن عمرو بن
دينار ونافع وكلهم رووا عن ابن عباس ان من طلق امراته
ثلثا فقد عصي ربه ولبت منه امراته ولا يحلها الا بعد زواج
وان زكاته انما طلق امراته البتة لا الثلاث وروي جماعة
عن عكرمة ان ذلك واحد من غير رفع الى ابن عباس وروي
ابوداود والترمذي وابن ماجه ان زكاته بن عبد يزيد طالق

زوجته البتة فجعله خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما اراد
الا واحد فرددوا اليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة
في زمن عثمان قال ابو داود وهذا الصحيح من حديث ابن جريج ان
ركانه طلق امرأته وكان ابن ماجة سهرج ابا الحسن علي بن محمد
الطنافسي يقول ما اشرف هذا الحديث ان ابن ماجة ابو عبيد
موسى بن ماجة وله حديث عنه والجوالة عن حديث العجلي
انه مشترك الزام فان الشافعي رحمه الله عليه يقول يقع الفراق
منهما اذا وقع الزوج من ابعانه ولم يقل له صلى الله عليه وسلم ان
الفراق بينهما قد وقع بفراقك من ابعانك وان علقك لا يصح
وانما اعلم بمن له كرامته ذلك يتفق عليه في الرد وقد يجوز ان
يكون بينه له ولم يقل وانما حصر البيان حاجة لعدم ما وقعت
الفراق بينهما وحديث امرأة رفاعه ليس فيه انه طلقها بل
بكلمة واحدة ويجوز ان يكون مفارقة الاظهر ارجا فيه انه
طلقها اخبرني شيخنا طيفيق بن مفتح عليه وجدي فلهذا ثبت
فليس ان زوجها ابا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي
طالب الى اليمن فامر الله امرأته فاطمة بنت قيس فطلقها
سبب من طلقها رواه مسلم وروي ايضا انه طلقها السنة فلم
يكن فيه حجة وان المطلق كان غائبا فلم يكن لذلك وقد انكر
الثلاث علم في حديث ابن عمر وقد ذكرناه وقد صح الاسود
ابن يزيد الشامي وقال في حديث عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب
كل ذلك في صحيح مسلم وانكرت عائشة على فاطمة رضي الله عنهما
بنت قيس ما لهما فاطمة بنت قيس خزلن تذكر هذا الحديث
رواه البخاري ومسلم وكان ابو الحسن بن بطال لا يكون
الشافعي اعلم من عمر والبتة عند الله وقد قال ان طلق بكذا
فقد عصى ربه وقول الشافعي المشرع فيه نافي الخطر غير

مسلم فان المشرع فيه في ايات السنين في الخطر يعني كما لا يخفى لوجه
الشيخ طاهر والصلوة في الاصل المعتبر والبيع وقت البتة واختلفت
الرواية في الواحدة الثانية قال في الاصل انه اخطأ السنة
او الحاجة الى اثبات صفة زايده في الخلاص وفي الزيادة ان
لا يلزم الحاجة الى الخلاص ناسخا في الكتاب وفي التحفة
وهو ظاهر الرواية وفي رواية الزيادة ان يلزم وفي الذخيرة ليس
بشيء ظاهر الرواية وفي زيادات الزيادة ان سمي وفي المحيط
والعتاوي الطهيري يكون الثانية في رواية المبسوط وفي
رواية زيادات الزيادة ان لا يكون وفي جوامع الفقه الناس يكون
الا في رواية زيادات الزيادة ان لا يكون وفي جوامع الفقه الناس يكون
الحيض وفي المسقى ذكر مساهمة الصور لا بأس ان يكلمها في
الحيض ذار الى منها ما يكون وفيه ايضا لا بأس بان يحرم امرأته
في حال الحيض وفيه ايضا ادركت فاختارت نفسها في حال
الحيض وفيه ايضا ادركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاضي
ان يفريق بينهما في حاله الحيض هذه المسألة بل في الذخيرة وفي
احوال الخلع في الحيض كابتداء الطلاق وقيل يجوز واختلف في
علمه احوال الخلع لم يرصنا له وقيل بطلان الفروع الا اقتدا وخرج
على ذلك فرعان جواز برصنا هاهنا من غير عوض واختلف الاجمعي
وفي المعنى الطلاق من غير حرجاء مكره وقال القاضى فيهم
في احاديث الروايات بحرم كالمفارقة وبما عدا الحاجة
اليه ومنه وبه عند بطريركها في حق الله وامنها دفراسته
وفي البسيط الطلاق في الحيض سواء اهلها فيه وبها نأخذها
لحكم لبرصنا هاهنا في حرم اذا لا اعتبارا بالرضي والسمي في
حدود الشرع وخلع الاجمعي في طور عند الفاعل وقيل لا بد منه
في جنس والاطهر في الخطر وفي سواها تردد والوجه

القطع بحواز الخلع في الحيض وخمس من النسوة / ابدعه في طلاقهن ولا
 سنة المخلعة وغير المدخول بها والصغيرة والاسم والجمال
 اذا طهر حملها **ف** مع علق بصفه ووجد الشرط
 في الحيض فهو بدعه ولا يوصف التعليق بالبدعة وحلي عن
 البغال ان نفس التعليق المطلق بدعة لترويه قال وهو ضعيف
 وفي الزيادة ان لما شرط ان يكون عقب حيض خال عن الجماع
 لانه ربما كان سبباً للحمل فيدم وهذا لم يكن جماعاً للحمل ما نعت
 من طلاق السنة عقيب وكذا جماع الاليس والصغيرة وسياتي
 بغيره تفريعاتها وفي المعنى معنى طلاق السنة موافقة امر الله
 وامر رسوله في الآية واخبر والله اعلم **قوله** السنة
 في الطلاق من عهد سنه في الوقت وسنة في العدد فالسنة في
 العدد مستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي المسامح
 سمي الواحد عدداً محباناً لانه اصل العدد ولا تختلف في الواحدة
 المدخول بها وغير المدخول بها ومثله في الينابيع والجمع بين التثنية
 والثلثة مراعية فيهما الا انه سمي بالواحدة في غير المدخول وفي
 الذخيرة قال لانه قبل الدخول بها استطلق بلك السنة يقع
 سماعكم فان تزوجها وبعث اخوك ساعه تزوجها وكذا الثالثة
 عندى خنيس رحمه الله عليه وقال ابو يوسف / اتبع اخوك
 حتى يمضي شهر كامل من الاول وقد ذكرنا ذلك وهكذا ذكر ابو برك
 ولم يك خلافاً والسنة في الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة
 وهي ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه يعني ولم يطلقها فيه عقيب
 حيض لذلك وقد عدم ادريان الحيض بان النصف طبعاً وشرعاً
 ويقدم حل الوطى على الرجم فيها ويقع النكاح في الطلاق وهو
 البعض الخلال الى الله تعالى لانه نفوت الالف المطلوب والثوالد
 والاشارة الى المذهب فيها فله من غير سديد لذلك والى هذا وقعت

الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم / **ا** بر
 وقال صلى الله عليه وسلم ليس منا من حسب امرأة على زوجها
 او عبداً على سيده رواه ابو داود والنسائي في حديثهما وافيد
 وان فيه تطويل العدة عليها وبالوطى في الطهر يقتل الرجم فيها
 ويبرر وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر والحيض وفي
 الذخيرة الخلو كالمدخول وفي المعنى السنة قبل الدخول ولا
 بدعه وقال ابو عمر بن عبد البر اجمع العلماء ان طلاق السنة
 انما هو المدخول بها خاصة الا في عدد الطلاق على اختلاف
 بينهم كات المدخول بها من اهل طلاق السنة والبدعة تطول
 العدة في الحيض وبنيات بالطلاق في الطهر الذي جامعها فيه
 وفي المفهم قبل بيع الطلاق في الحيض تعد غير معقول وقيل
 لطول العدة عليها فان قلنا بعدم مجزئ قبل الدخول في حال
 الحيض ولا في حال الحمل وعلى الثاني يجوز قلنا **قوله** على الاول
 يجوز ايضا لئن التبعيد يقتصر على مورد وهو المدخول بها وانما بعد
 الى غير عدم العدة عندهم طول العدة وفي المحلى يطلقها
 للسنة قبل الدخول وهي حايض طلقه او اثنين او ثلاثاً مجموع
 وقال زكريا يطلقها في حال الحيض كالمدخول بها ولنا
 ان الرجم في غير المدخول بها صادق لا يبرر بالحيض ما لم يحصل
 منها مقصود فالأقرب ان الطلاق يكون الا عن حاجة وقرون
 بخلاف المدخول بها فان لا يحد الرجم فيها الا بعد الطهر
 ويشترط في هذا وخالف جميع العلماء اذا كانت المرأة الحيض
 من صغير أو كبير فاراد ان يطلقها ثلاثاً السنة طلقها واحدة فاذا
 مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى وفي السبط
 ليس في طلاق الصغيرة والاليس سنة ولا بدعه وبه قال ابن خنبل
 وكذا اجماع عندهم ولنا ما قدمنا من حديث ابن عمر انه

صلى الله عليه وسلم قال السنن ان يسبق قبل الطهر في طلق لكل قرة
 تطليقة والشهر في حقها قايماً مقام الحيض قال الله تعالى واللاتسن
 من الحيض من نساكم ان ارتبتم فخذتهن بثلثه اشهر واللاي لم
 حصن اي واللاي لم تحصن كذلك ثم اقام الشهر في حق الحيض
 لا غير وفي المناقعة من بعض مشايخنا ان الشهر في حقها بمنزلة
 الحيض والطهر وليس كذلك الشهر في حقها بمنزلة الحيض لا غير
 لان المعتبر في ذوات الحيض ذوات الطهر لا ان الحيض لا يتصور
 بدون تلك الطهر وفي الشهر عدم هذا المعنى فقام الشهر
 مقام ما هو المعتبر وهو الحيض ولهذا اعتبر الاستبراء بالشهر
 وهو حيضه ولو طلق الصفر ثم حاصت وطهرت قيل مضى الشهر
 فله ان يطلقها اخري للسنن عند لي حنيف رحمه الله عليه ولذا
 لو طلق كما مضى ثم استفتاه ان يطلقها اخري للسنن عند لي حنيف
 رحمه الله لسد الجمل ذكره في جوامع الفقه ثم انما صفتها ان يدخل
 بها وغير مدخول بها او المدخول بها ولو كان حسلي وحسلي واكحلي
 نوعان ذوات قرة وذوات اشهر وكل نوع منهما على قسمين حرائر
 وامساخا حسن الطلاق في المدخول من الحسلي الى اللواتي من
 ذوات الاقرا ان يطلقن تطليقة واحدة ويبركن حتى تنقضي
 عليهن ثلثه قروء ان لم يبروا ويبروين في الامساخا ما تقدم
 وان لم يبروا ذوات اشهر يطلقن مني شاة طلاق واحدة حتى مضى
 ثلثه اشهر في الحين وشهر ونصف في الامة وكذا في الحسلي ويبركن
 حتى يضيغن حائضين في الحرائر والامساخا ان كانا الطلاق اول
 الشهر اعتبر الشهر بالاهلية وان كانا في انساياه فبالايمام في
 حق تفرق وهو تسعون يوماً وفي حق العدة كذلك عند لي حنيف
 رحمه الله ورواه عن لي يوسف وعندهما بكل الدول بالاعتبار بالايمام
 والمتوسط بالاهلية وفي الفتاوى الصغرى ان في باب العدة تعتبر

الشهور

تعتبر المشهور بالاهلية بالاجماع وهي مسلة الاجارات وسماي ان سنا
 الله تعالى فوالله يجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطهرها
 وطلاقها بزمان يعني الذي لا يحض من صغيرا وكبريا قال الحسن وابن
 سيرين وطاودوس وعاد بن لي سليمان وربيع بن مالك والشافعي
 والعهدي واسحق وابوعبيد وابونور وكانوا يقر بفصل بينهما بشهر
 كما يفصل بين المطلقين بشهر فليس بالاشهر من الحمل به واللا
 في ذوات الحيض باعتبار ان لان عند ذلك لسنن وجه العدة
 يعني هل عند الحيض او بوضع الحمل والله اعلم قلت
 يرفع الاشياء بحضرة اذا حمل الحيض فان لم يحض حتى مضى
 الكربة الحامل كانت عتده الطهر فلا اشياء والعلة في المنع
 حصول الندم على طلقها اذا حصل منه علوف كما ذكرنا
 قبله والرهنة وان كانت تعتبر بالاجماع مرة يتوفر من جهتي
 لانه يرفع في الوطى غير الحلق كراهة مونه الولد في حال
 الزمان كله لان رهنة فصار كزمان الحمل وفي الذخير
 قيل اذا كانت صغيرة برحمتها الحيض والحمل فالافضل ان
 يفصل بينهما بشهر وطلاق الحامل يجوز عقبة الجماع لانه لا
 يودي الى الندم والرهنة في الوطى غير المطلق صا دفك
 لان وهو راغب فيها لكان ولده منها وطلاقها للسنن بثلث
 يفصل بين كل تطليقتين بشهر عند لي حنيف ولي يوسف رحمه
 الله عليهما وقال محمد وزفر رحمه الله لا يطلقها للسنن الا واجله
 كالصاحبة المطلقة وبما خذ وهو قول الامة بثلثه كما في غيرها
 عندهم وكرم للحسن طلاق الحامل وقال الزايعي لا يطلقها في
 اول الحمل حتى يسببين عليها ومثاله في المحرقة عندنا لمحمد
 وزفر ان الشترع ورد بالفرق على فضول العدة والفرق
 بالشهر ليس من فصولها والاصل فيه المنع الا بالشرع فصارت

هـ

كالمتبردة الطهر ونسب ان الاباحة للحاجة ومضى الشهر ولها
كما في الايسة والصغير ومراة اذا بقي من هذه الحمل شهو
واما اذا بقي شهر فادونه فلا اعتبار بذلك ولجأ حمم
كل شهر ان الشهر ان مديد في الشهر كما في الامان والوطي
بين الشهرين لا يمنع كما لا يمنع اول الطلاق في الايسة والصغير
والحامل ذكر في المحيط وفيه ايضا الاسباح الطلاق عقيب
اجماع اذا كانت حاملا بخلاف المتبردة الطهر فان الطهر بعد
الحض مرحوة حتمية كل ذلك ولا يبرجأ مع اجبال والله اعلم
قولته واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض وقع طلاقه
قال ابو بكر بن المنذر اجمع كل من حفظ عنه مما وقع في الا
اهل السنة ولا يعتد بهم وعند الظاهر لا يقع ذلك ابن حزم
في المحلى والسفاسي عن الداودي وكذا في طهر جامعها فيه
وكذا التلغنيان الا ان يطلقها كذلك بالثقة او لا تأخلم وايضا
الملتزم سني عندهم وذكر ابو نصر بن قول ابن عليه وهشام
ابن الحكم والشيعة ذكر في المعنى عن عدم الوقوع استدلال ابن
حزم على عدم الوقوع بحديث تلي الزبير لم يسمع عبد الرحمن بن
ايمون مؤلف عروة لسأل ابن عمر و ابو الزبير يسمعون كيف يرك
في رجل طلق امراته حائضا قال طلق ابن عمر امراته وهي حائض
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابن عمر فزدها
على ولم يرها ستيا و قال اذا طهرت فليطلق او لم يمسك رواه
ابو داود والنساي لان هذا فعل غير مشروع للنهي فلا يثبت
عليه حكم شرعي ولقعهما الا بمصادرها رواه نافع عن ابن عمر
انه طلق امراته وهي حائض وفي رواية تطبيقه على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن ذلك فقال عمر ان يراجعها ثم لمسها حتى يطهر
ويحضر ثم تطهر ثم انسا امسك وانسا طلق قبل ان يمسه فتلك
العدة التي امر الله ان يطلقها النساء رواه البخاري ومسلم
والترمذي وابو داود والنساي والمراجع يدون وقوع الطلاق
محال وعن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما انه طلق زوجته وهي
حائض فذكر عمر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من فليراجعها ثم ليطلقها اذا طهرت او وهي حائض رواه
مسلم وابو داود والترمذي والنساي وابن ماجه ولعله
ابن حنبل قال السهقي اكثر الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يراجعها حتى تطهر ثم ان
سا طلق وانسا امسك وعن يونس بن حبيب قال سالت
ابن عمر فقلت جل طلق امراته وهي حائض قال تعني ابن عمر
قلت نعم قال طلق امراته وهي حائض عمر رضي الله عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال من فليراجعها ثم
ليطلقها عندها قال قلت فعندها قال فله
ارایت ان عمر واستحق رواه البخاري ومسلم وابو داود
والترمذي والنساي وابن ماجه فله استفتاء ثم خافه
قال فليكون له ثم يحسب بذلك التلقيم اسقط عنه
الطلاق جمعه ابو بطله مجنونة في حديثه وكان ابن عمر
طلقها فحسبت من طلاقها وراجعها كما امر رسول الله صلى
الله عليه وسلم رواه البخاري ومسلم وفي لفظ لمسلم قال
ابن عمر فراجعها وحسبت لها التلقيم التي طلقها قال
ابو داود والاحاديث كلها على خلاف ما قال ابو الزبير ونافع
انته عن ابن عمر من لي الزهر قال المتدرك قال اهل الحديث
لم يروا ابو الزبير حديثا الا من هذا وقال ابو عمر بن

عند البر لم يقل احد عنه غير الى الزبير وقد رواه جماعة حاله
حلاله والى الزبير ليس بحجة فيما خلافة مثله فليكن بخلافه
هو ابيته منه قال ابن حزم في المحلى كفى من كلمة المسند الذين
الماتت يريد به حديث لى الزبير هذا وفيه اذا طهرت فليطلق
او لم يسك وهو لا يقول هذا بل يستترط بعد حيضه وطهره من
القيح ان يول بعض الحديث ويترك بعض وهو منكسر على من جعل
مثل قوله اسدا لتكبيره وقال ابو سلمان الخطابي حديثه ليس
ابن حبيب ابيته من هذا ولا يثبت من تحريته اولى ان يقال
اذا خالفه غير الاثبات قال وقد جعل ابنه لم يره سدا ما حكم
معه الرجوع او شيئا التحل معه الرجوع او شيئا التحل له لا بعد
رفع اخر او شيئا جازا في السنة ما ضيق في حكم الاحتياط وان
كان لزم له على سبيل الكراهية وعن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال الطلاق على الرجعة اوجبه وبعده ان خلل وها ان يطلقها
طاهرا من غير رجاء او يطلقها حائضا لا يسلسا احكامها والوجهان
الحسن ان يطلقها حائضا او عند الجماع روى الدارقطني في ان
ان عمدا حائضا وقدا حائضا تلك التعليل وقد وافى بوقوعها
والحال لمن لم يطلق رجوع امرأته ولا ان يقع الطلاق ليس
بقرب المستترط لوقوعه موافقة السنة بل هو ازالة الملبس
فوقوعه في زمن البعد علة اولى بحد طه وذكر في المحيط ان
مراجعة من الطلقة التي اوقفها في الحيض واجبة تطورا
الى الامر وهو قول مالك ولا ان يقع في الحيض معصية
بالجماع فكذلك لانهما بالركعة واكثر تحت الامكان لم ينعرض
للوجوب في الكتاب وسبب تحريم ان يراجعها وهو قول
بعض المشايخ قال والاحتياط واجبة كاذم في المحيط وقال ابن
لبيبي والوزاعي والشافعي وابن حنبل واسحق وابو ثور انهما

مستحبه وعلوا لثبوتها على الذب وفي نحو اهرى على الرجوع
فيه وان كان حسب فان لى هذا لا يستحسن فان اصر على الكس
ضرب بالسوط فان لم يطع ان يخضع احكامه عليه وذلك سبب ما بقيت
الجنة عند القاسم وقال اسهب ما لم تطهر من الحيضه الماتت
لحيضه الطلاق ثم اذا حير على الرجعة اختلفوا في رجل وطها وبعد
انقضاء عدها لا يحير على ردها ولا يجوز ان يطلعا في طهرتها
فيه لا يحير على رجعتها وقد كان على خلاف السنة والله اعلم بالصواب
فولس له فاذا طهرت وحاضت طهرت فان شاطرها وان
شا مسكها قال رحمه الله وهذا ذكر في الركن وذكر الطحاوي انه
يطلقها في الطهر الذي على الحيض قال ابو الحسن الكرخي رحمه الله
ما ذكره الطحاوي في قول لى خنيفة رضي الله عنه وفيه قال ان فرود ذكر
الكرخي مع لى يوسف وهذا ذكر ابو الليث وهو قول الامام الشافعي
والظاهر انه قد تقدم حديث ابن عمر موافقا لقوله وان الطلاق
منه بمتر له الطلاق في الطهر بعد ان يلك الحيضه لا يعتد
بها في العدة ولو طلقها في الطهر لا يطلقها فيه طلقه
اخرى فلذا اذا طلقها في الحيضه ثم طهرت والى السنة ان يفصل
من كل طلاقين عيضة والحاصل هنا بعض الحيضه فيمكن بعض
الثانية لكن الاحتياط كمال ولا يخيى رحمه الله عليه رواية
سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما انه طلق امرأته وهي حائض فذكر
ذلك عمر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فليس ارجعها ثم لطلقها اذا طهرت
او وهي حامل رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن
ما حنة وابن حنبل رضي الله عنهم قال البيهقي رحمه الله انما
الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لعم ان يراجعها حين تطهر ثم ان شاطلق وان شاطسك

وقد تقدم الحديث وهو من رواية نونس بن حبيب وسعيد بن جبير
وابن سيرين وزيد بن اسلم وولي الزبير كابي الحسن بن بطال
وهو اختار حديثه وقول اكثر اهل العلم واليه ذهب المزي
وليس لكيفية معني وحديثهم محمول على الاستصحاب وابو حنيفة رحمه الله
محمل للرجح فاصله بين الطلاقين كما انكرا في الاجتماع لان من اجبها
دليل الرغبة فيها وفي المحيط لو طلقها في الطهر لم راجعها فيه بالقول
او القبله او المس بشهوة فله ان يطلقها فيه احرى عند لي خيم
وزفر بفضل الرجعة بين الطلاقين وكذا لو قال لها انت طالق
بلك السنة وهو محسك يد علم بشهوة ووقعت الدلائل للسنة
متعاقبا عنده لانه يصير من اجبا للمس بشهوة وفي البداع
والسابع لو طلقها وراجعها بالوطى محبت حاز له ان يطلقها
اخرى في ذلك الطهر عند لي خيم ومحمد وزفر رحمه الله عليهم
وقال ابو يوسف ليس له ذلك حتى يمضي شهر ولو لم يحل ان يطلقها
فيه بالاتفاق وفي المحيط وعنده لا يمكن ولو ابدى في طهر
لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها فيه اتفاقا وفي
البداع لو لم يتكلم بين الطلاقين رجعة وانكاح فالطلاق
فيه بدعة وان غلغل بينهما نكاح او رجعة فحلت عندهما
وفي المحيط والبداع حلالا الطلاق بعد نكاح النكاح سنيا
اتفاقا وفي الكجاء جعله قول لي خيم وعندهما البدان يحض
ويطهر ومن قال لا امراته وهي من ذوات الحيض وقد دخلها
انت طالق قبل السنة والتم له هي طالق عند كل طهر
وطليقة هي عما نوك ان يقع الثلث الساع او عند راس
كل شهر طليقة وهو عما نوك سوا كانت في حال الحيض او في
حال الطهر وقال زفر لا يصح فيه الجمع انه يدعي فلا يدخل قوله
للسنة لان السني لا يحل صدق الا عمل كسبه بل اولى ولهذا لا

يقع الثلث حمله عند عدم النية ولا في الحيض والطمس الذي جامعها
فيه او طلقها فيه ولنا ان ذلك سني وقوعا فان لم يكن
سنيا اتفاقا لان وقوعه حله وفي حال الحيض عرف لسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عما تقدم وان ذلك بلهنا اهل
السنة والجماعة يردون مذهب اهل البدعة والاضلال
اذا الرافضة الذي وقوع الطلاق في الحيض ولا في الطهر الذي
جامعها فيه وارسل الثلث حمله لا يقع عند مجتموع غير ان
الزيدية منهم يقول يقع واجد منها والامامية يقول لا
يقع شي اصله ان يقال للسنة وسنيا ذلك الا انه
خلاف ظاهر السنة فلا تمت وله الاطلاق وان كانت
اسه او من ذوات الحيض طلقت الساعة واحدة وان وطئها بعد
شهر اخرى وبعد شهر اخرى محلف ذات الحيض حيث
القع في الطهر الذي جامعها فيه وقد تقدم ولو قال انت
طالق للسنة ونوك الثلث يقع الدلائل في اوقات السنة لان
اللام للوقت لقوله تعالى اتم الصلوة لذوكم الشمس اي لوقت
زوالها واسك الصلوة الطهر وللوقت عموم وهو بلية اطهار
وان نوك ان يقع الثلث حمله لا يصح فيه الثلث لانها انما صححت
فيه من حيث ان اللام فيه للوقت فبعد تحميمه ومن فريه
تعمد الواقع فاذا نوك للجمع رطل فقوم الوقت فلا يصح
فيه الثلث حمله وهكذا انصاية المحيط ومعهما في من
الحيض وفي الكجاء الصغير لقاضي خان وان نوك الثلث حمله
يعم لانه يصير كقوله انت طالق ثلث السنة فالذرية في باب
الطلاق من طلاق الاصل قال وقال بعض المناخين في شرع
هذا الكتاب لا يصح حتى يقع الاثر من واحدة وفي زيادة
الزيادة ان امر رجلا ان يطلق امراته المدخول بها السنة

فقال لها الوكيل انت طالق للسنة اولا اذا حضت وطهرت
فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء لانها ابتاع قبل وقت
السنة كما لو قال له طلقها غدا فقال لها الوكيل انت طالق
طلعت لان الوكيل بالخير لا يملك الاضافه والتخيير ولو قال
طلقها ثلثا للسنة فطلقها للسنة ووقت واحد الحال
ولا يقع غيرها فاذا حاضت وطهرت بطلتها اخري وكذا
الثالثه بخلاف الرفع وان يملك التخيير والاضافه وفي القناري
الطهريه قال الامراء وهي لم انت طالق للسنة ثم اشتراها
لا يقع فلوانه اعقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حايض
لا يقع حتى تطهر ولو لم يتزوجها لم يقع وفيها مع قال لها
انت طالق ثلثا للسنة بعد الدخول بها قال فبطلت
واحد ثلث الالف اذا كانت طاهره بغير جماع وكذا في
الطهر الثاني ان تزوجها قبل الطهر يقع طلقها بانه
بالبطل وكذا لو تزوجها قبل الطهر الثاني يقع الثالثه
اذا طهرت بالثالث الباقي وان لم يتزوجها تقع الثانيه
والثالثه بغير شيء اذا كانت العدة قائمه والمعنى فيه
ان طلاق السنة في الدخول بها يتعلق بالملك والطهر فلو
وقع في الحيض وان كان قبل الدخول وفي المهرين في عن محمد
الله عليه في حين عتق عبد طلقها للسنة ثم اسرته
يقع الطلاق في وقت السنة وقال ابو يوسف رحمه الله عليه
لا يقع ولو قال انت طالق للسنة وهي طاهره من غير جماع
من الرفع لكن وطهرها غيره ربا وقع الطلاق في هذا الطهر
وان كان يشبهه لم يقع فيه قال انت طالق تيسر للسنة
احدهما بان قل ان يجعل البان اهما سنا وان لم يبين
حتى حاضت وطهرت بانه سنتين ولو قال احدهما للسنة

والاخرى للبدعة فالبدعي يقع في اكمال وان كانت طاهرا
والسنة يتاخر الى وقتها والفاظ السنة ان يقول انت
طالق للسنة او في السنة او مع السنة او على السنة
او طلاق السنة او طلاق العدة او للعدة او الدين او الاسلام
او الحق او القرآن او الكتاب او احسن الطلاق او
اجله او اعده له ام لو قال في كتاب الله او بكتاب الله
ان يوكى السنة فهو للسنة وكذا في قول القضاة والفقهاء
ونوى السنة دين وسبيلي تمامه ان شاء الله تعالى وفي
الكتاب مع لو قال انت طالق للبدعة في كل كتاب انواع التمتع
وان كانت طاهرا وفي الوسط لا يقع حتى يحض
او يحا حها فيقع عند غيبوبة اكتسفه وفي الروضة
الحنفية قال انت طالق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهي حايض طلعت في اكمال لعسر السنة ولو قال بان
السنة لا يقع الا في وقت السنة ولو قال انت طالق بعد السنة
يقع بعد الحيض والطهر ولو قال قبل السنة يقع في الحال
فصل في قول انت طالق كل زوج
اذا كان عاقلا بالغا وهذا اجماع ولا يقع طلاق الصبي والمجنون
والنائم قال لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق خاير الا
طلاق الصبي والمجنون وهكذا الحديث في المسوط والمخطوط
والمدافع وفيه عطاء بن محمد قال الرمدى ضعيف ذاهب
الحديث ولقطه كل طلاق جائز الا طلاق المعسر المغلوب
على عقله وليس فيه ذكر الصبي وفي البخاري قال علي بن
ابي طالب لعنه الله وجمه كل طلاق جائز الا طلاق المعسر
ولم يروعه ورواه البخاري ايضا عن ابي هريره
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكره

صاحب الكتاب قول الجمهور وهو مذهبنا لك والشافعي رحمه الله عليها
 وقال في المعنى إذا عطل الصبي الطلاق وطلق لزمه وهو
 احسن الروايات عن احمد رحمه الله واختارها ابو بكر والحري
 وابن ماجه وزعموا ان ذلك مروى عن ابن المسيب وغطاوا بحسن
 والتسعي واسحق وروى ابو الحرف عنه اذا عطل الطلاق
 حاز طلاقه ما بين العشر الى احدى عشر وتعلقوا بقوله
 صلى الله عليه وسلم الطلاق لمن اخذ بالساق وهو باطل بالمحجوب
 والتمسهم والممكن عنده ويقول صلى الله عليه وسلم كل الطلاق
 حائز الاطلاق المعتوم كما تقدم وذكرنا عن عمار بن ابي
 انس قال اكموا الصبيان النكاح فالوا فادبته ان لا يطلعتوا
 ولجمهور انه ازاله ملك النكاح وهو ضرر محض فلا يعتبر منه
 كالمجنون اذ كل منهما غير مكلف وفي اجماع اذا كان الصبي
 محنونا وفرف بينهما بالحب يكون طلاقا على المذهب وان لم يقع
 طلاق الصبي ومنهم من جعله فسخا ووجهه الاول ان الطلاق
 مستحق عليه للمرأة فهو هل له كما لو كان قريبا فانه يعتق عليه
 وفي الذخير طلاق الصبي والمجنون والمعتوم غير موقوف
 واقع ولا موقوف وكذا طلاق النساء وان اجماع بعد ما ابيته
 فلذا الصبي لو اجماع بعد بلوغه او طلق عمره فاجبان
 بعد بلوغه ومثله في الروضه وكذا بقوله الراعي عينا ولذا
 لو قال او فعن فلان لفظته في اليوم ليقع ولو قال او فعن
 ذلك يقع ويلغوا ذلك ولو طلقنا اربعاً او خمسا ثم قال او فعن
 الزنا على الثلاث على فلان ليقع على فلان شي وعنده الشافعي
 رحمه الله عليه اشنع وفي المحيط ان اجماع بعد بلوغه والتمسهم
 بعد اثباته بان كل واحد اجزأ ذلك الطلاق يقع
 ان لفظه صحيح ابتداء لا ايقاع وفي اجماع جعل تزويج بغير

حائ

شهود واحد ان يحضهم لم يحز ولذا لو طلق الصبي او باع ثم بلغ
 فاجاز ما ضمن لم يحز وان قال جعلت ذلك النكاح نكاحا او
 ذلك الطلاق طلاقا حاز وان لم يقل نكاحا لم يحز وفي الزنا
 كل تصرف ليس له محيز حال وقوعه / استعقد حتى توزع المكاتب
 لا يتوقف / ان لم يحز له حال وقوعه / ان المولى لا يملك التوقف
 فيه وهو لا يملك تزويج عبده بخلاف ماله فاذا عتق المكاتب
 واجاز / استعقد وقوف من هذا وبين ذلك سبيل احرازها
 اذا فعل المكاتب عمال ثم اعتق نفذت كفالته وان لم يكن
 لها محيز حال صدورها / ان المولى لا يملك اجازتها والمأثنه
 وكذا المكاتب جلا بان يعتق عبده ثم اجاز الوكالة بعد
 ما عتق جازف وان لم يكن لها محيز حال وقوعها والمأثنه
 اوصى المكاتب عين من اعيان ماله ثم عتق فاجازها صححت
 الوصية باجازه وان لم يكن لها محيز وكذا الصبي اذا اوصى
 ثم بلغ فاجاز والفسوق ان كفالته المكاتب فاقدم في
 حقه فيوحد بها بعد عتقه من عيوب اجماع ولما التوكيل
 والوصية فالاجازة فيها النساء والاجازة في الوصية وصية
 مستداه وليس بامضا ولا بعد موقوف حتى لو قال اجزأت
 ان يكون ثلث مالي وصية لفلان كانت وصية بخلاف ما لو
 اعتق او وهب او تصدق ثم عتق فاجاز لم يحز / انها / استعقد
 بلفظ الاجازة حتى لو قال اجزأت عتق عندك او اجزأت
 لفلان من مالي كراهية او صدقة ليطهر شي من ذلك والاولون
 هم والصدق ولان الاجازة تستعمل في الامضاء والاشهاد
 فان اضيفت الى الموجه نراد بها الامضاء صحح كما كان الموجه
 او باطلا وان اضيفت الى الموجه فمحلت على
 الامضاء فلم يعمل وفي الوصية اضيفت الى المعلوم لانها استعقد

عند الموت فجلت على الانسا فجلت لشيء كالم قاضي خان فثبت ان
الصحة ما ذكر في الذخير والروضة والجامع والزيادة
دول المذكورة في المحيط ولواقف الصبي الذي يعقل بالعرف يصح
اقراره في التحرير لو ادعى انه حر والذكي في يده انه عبد
كان القول قوله فلذا في ضده والله اعلم بالصواب في قلنا
هو مشكل والفرق بينهما ان الظاهر ان في اعتبار قوله على نفسه
في الرق ضرراً ظاهراً عليه بخلاف العكس مع ان الظاهر
يشهد للعكس لان الدار دار الحرار وهذا لو ادعى ذي اسه
ومسلم انه عبد وهو في ايدىهما لا يعتبر اقراره على نفسه
ويجعل جراً ذمياً كافراً ولا يجعل عبداً مسلماً اقراراً من الرق
فالحر التحرير والرق فيه منته عاقله لا سيما به
التفهم على ماله والنايم في حكم المستيقظ في سبعة وعشرين
حكمة وقد ذكرنا ما في كتاب التيمم ولا نعدها وفي الذخيرة
المعتوم من كان قليل الفهم فخذ كل كلام فاستد التدبير
الا انه لا يضرب ولا يستم كما يفعل المجنون وقيل العاقل
من المجنون والمعتوم والعامل ان العاقل من يسبقه كلام
واقفا له وغيره نادر والمجنون جنده والمعتوم من يكون
ذلك منه على الشرا وقيل المجنون من يفعل ما يفعله
راعي قصد والعامل قد يفعل ما يفعله المجانن احياناً
راعي قصد على ظن الصلاح والمعتوم يفعل ما يفعله
المجانن عن قصد مع ظهور الفساد وفي الصحاح والمعتوم
المعتوم الناقص العقل وعنده الرجل على ما لم يسبق فاعله
عنه وعنده هبة وعنده هبة والعنده العبد والعتونه
وحن الرجل مثله فهو مجنون واحسنه الله فهو محسوب
ولا يصلح بحث غير قياس والله اعلم في قولنا وطلاق

المكروه واقع خلافاً للشافعي رحمه الله عليه وبه قال مالك وابن
حنبل رحمه الله عليهما وبروك ذلك عن ابن عباس وابن عمر وابن
الزبير رضي الله عنهم ومن الناس من الحسن وعطاء والفضال
وداود وداود بن الوليد ابن عمر بن الخطاب وعلي بن طالب وابن
عمر رضي الله عنهم ذكر ابن خزيمة في المحلى وبه قال الشعبي وابن
جبير والحمي والزهري وسعيد بن المسيب وشريح الفريخي
وابن قلابه عبد الله بن زيد الحمي لتابعي الكبار وقتان في الوقت
ذلك ان ابو بكر بن سيبه في مصنفه والحاوط ابو جعفر
الطحاوي وزاد فيه عمر بن عبد العزيز وابو عمرو الاستاذ
وهكذا ذكر المندرك فيل للشعبي بن عمرو انك لا ترى طلاق
المكروه قال انهم لا يزوجون قال ابوهم ماسي اصدرك به فهو
حايض ولو وضع السيف على عنقه حتى يطلق لا جرت طلاقه
واحتجوا بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في علق قال
المندرك والمحتوظ في علق وزعموا انه لا طلاق قال ابو داود
اطنه العصب قال المندرك وعبد الحق قيل لا طلاق هنا
العصب فحمله على الامراه مع هذا يحكم مع ابن ابي حنيفة ضعيف
وفيه محمد بن عبيد بن صالح المكي وهو ضعيف ومحمد بن
اسحق ضعيف مدلس ويقول صلى الله عليه وسلم تحبوا الله واشتقوا
المحيط والنسيان ولما استكرهوا عليه رواه الحافظ ابو جعفر
في شرح الآثار والجمع لهم فيه لان التجاوز العتق عن الام
لان العتق عن الطلاق والعتق لا يصح لان غير مذنب لم يدخل
تحت الحديث وروى ايضا رفع عن امي الخطا والنسيان
الحديث والمراد به رفع الامم بدليل لان الخطي والناسي يقع طلاقهما
وعنه ما مع ان هذا باب الاقتصار عندهم وليس له عموم والدليل

عليه ان من اكرم على وطى امته وحب عليه الغسل وحرمت عليه امها
ولو خاطب بالطلاق امرأته غياطينا فزوجته الغيرة فادخلها
زوجته فاما المشهور وقوع الطلاق عليها وكذا لو نسي ان له
زوجا او زوجة ابنة في صغر او وكيله في كبر ولم يعلم فقال
زوجتي طالق او هذه طالق فاما المشهور وقوعه ذكر ذلك كله
الرافعي في صحيح الحديث وتعلقوا بما روي عن بابن الاخيف
الذي يروي عن ابى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وان عبد الرحمن
الرفعي عن طلحة بن عبيد الله بن ثابت بن الخطاب فادخلها عليه
ابن عمر وابن الزبير والجمهور لهم فيه ليلته او حه احدها
ان قول الصاحب ليس بحجة عند الشافعية فلا تعلق لهم
به والثاني ان ثابتا اكره على لوط الطلاق والمثمن فيه
طلقه واحد وقد اختلف تحتها في مثله يقع الطلاق عندهم
فهم اول المخالفين ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما في هذا
مع ان ابن حزم روى عن ابن عمر خلافة والمالك ان ذلك
يختلف فيه بين الصحابة فصولا في الله عليهم فلا يجزئ بقول البعض
على البعض وليس ان يختار في ذلك والشافعية كمالا
في ذلك بل انهم ساءل المسألة الاول حديث رفع القلم والجماع
عدم القصد وهو ضعف من وجهين احدهما المراد به ترك
المواخاة عروفا فان المولى اذا قال لعبدك رفعت عنك ما عظمي
وما تشاءه كان معناه / تعرض للوم والتوبيخ فكذلك ما استلوا
عليه فان المراد به نفى المواخاة والامم تسبب الاكراه والخطا
والنسيان وسعين عمله على ذلك فان من اكرم عا الاثني عشرين
يضمن قيمته والوجبة الثاني منع عموم كلمة ما فاما لانهم
عندهم الا في الشرط والاستفهام والمسلك الثاني ان كل
معصوم فوجبان لا يزوج الا برضاه والممكن غير الرضا به وهو

ضعف ايضا الوجهين احدهما منع عدم الرضا منه فان المصدم
قد احتار باليسر الامرين ورضي به لرفع امر غطيم منه والوجه
الثاني منع استراط الرضا في الطلاق والعقاق كالمهازل
والمحظي والناسي المسلك الثالث القياس على الاكره بالطلاق
والعقوق مكرها ولا اكره على استقاط الشفعة وعلى البيع
والسرا والهبة والاكره على الردة ولان الاكره ظلم فاذا قلنا
عدم بطلان بمنع عن الاكره لعدم العرايدة فيه وفي للموض
في الخلاف الشافعية ان الممكن اذا ترك التوريث يقع طلاقه
والتوريث ان يحظر سببا له انه يقصد اجنبية باسم زوجته
او الاطلاق كحسي دون المشعي او انه طلقها من ذكها
سابق ولم يحك فيه خلافا اعتداهم في البسيط في ترك التوريث
وعنه ان احدهما وقوعه واختاره القفال ولست احب
لبن هرون رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بل لست احب من حد وهزل من حد الذكاح والطلاق
والمرجع رواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي وابوداود وروين
ساجدة وابن حنبل والترمذي وقال حديث حسن عريب
والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وغيرهم فدل على عدم اشتراط الرضا والعقود
في ذلك واخرجه اكمالكم في المسند روى هذا حديث
حسن صحيح الاسناد وهو في الامام قال ابو الفرج بن
الحوزي في التحقيق فيه عطا قال هو ابن عجلان متروك
ولست بدأ خطافي حديثه بل هو عطاء بن رباح هكذا
ذكر ابو داود في سننه اما بطر فوط في سنن داود
وفي الكمال قال عبيد الرحمن بن عطاء بن محمد بن روى
له الترمذي بقوله متروك باطل ومن اسمه عطاء من رجال

الكلب المستعثر دون رجلًا وتبينه ابن عمه لان من بين العشرون
 من غير مستعثر ولو لم يكن قد نص ابو داود وعيا ابنه رماح
 كان تسهلا فيه وحكما وقلة دين وهو قاذع والاعطية
 غيرهم عاينه من رجال الحديث الضعفاء عطاء بن حله
 وعطاء بن راسد وعطاء بن عثمان القروشي وعطاء بن المبارك
 وعطاء بن مسروق وعطاء بن يعقوب السدي وعطاء بن وهب
 الكمال وعطاء البزاز وقال ابن الجوزي المذکور روى جابر
 ابن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم
 فعلى شهادته ومن في المال وقد خالفوا خيفة من الله
 عنه وخالفوا الاحاديث الصحاح فلاجل ذلك استطوا الالسن
 في حقه فلم يبق معشر من الائمة الا تكلم فيه والحمد لله
 انه اذا راى حديثا الا اصل له هجر الناس فيما لا يثبت حديث
 بعض الوضوء بالضحك والله اعلم بالصواب في ذلك
 ذكر عبد الكون من طريق مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه وهو
 في كتاب مسلم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار
 عن ابن عباس رضي الله عنه وهو في كتاب مسلم من طريق قيس
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنه وذكر
 في علمه كذا ثم قال لا يخرج عنه فهاك عمرو بن دينار
 لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث وقال الحافظ ابو جعفر
 الطحاوي في قيس بن سعد لا يعلم حديث عن عمرو بن دينار روى
 وهذا كما ترك روى الحديث باللفظ اعني موضع من البخاري
 فيما بين عمرو بن دينار وابن عباس ومن الطحاوي فيما بين
 قيس بن سعد وعمرو بن دينار فلو كان عطاء بن محمد بن القطان
 في الوهم والاهمال وذكره ابو بكر الرازي نعمناه وقال
 برويه سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار

وقيس بن عوف له رواية عن عمرو بن دينار ذكر البخاري وسيف ضعيف
 وخالف يحيى بن يحيى في انه لسي المالك في البخاري والقاضي اسما عيال
 ابن اسحاق في القضاة شهدا بهما هدمين وهما مالكان
 وكذا في المتن في النجاشي وهو من ذهب لشيخ سعد في السامي
 رحمه الله عليه كان اقله من مالك وفوقه فلم يبق معشر
 من الائمة الا تكلم فيه لئلا يذب في ذلك ذكر ابو عمرو بن عبد
 البر النمري المالك في حواشي اهل الحبيب في الانقباض
 فضائل الائمة الثالثة الفقهاء اي خيفة من الله والسامعي يقولان
 الله عليهم ان يحيى بن معين صاحب الجرح والتعديل كان يعظم
 الامام ابي حنيفة رحمه الله ويقول انه ثقة وهو ائيل من ان
 يلابس وذكر فيه ان شعبه بن الحجاج كنى اليه يستام
 ان كثر وعيا من المديني وحسن بن صالح بن حي واحود من
 اهل الكوفة وكانا غايه في الدين والزهد والورع وتوا
 الامام ابا حنيفة رضي الله عنه واتوا عليه وخلق غيرهم
 ممن كفى عددهم وقال ابو عمرو المذکور من استهزأ بالسياسة
 والفضل لا يسمع كلام بعضهم في بعض وذكر فيمن تكلم في
 مال رضي الله عنه والسامعي ايضا رحمه الله عليه ورضولكم
 وانتم يحيى بن معين في ابي حنيفة

حسدوا الفتى اذ لم تبالوا سعيه فالقوم اعداء له وخصوم
 كضراب الحسنات فلو لم يها حسدا ويعيا انه لزم
 وقد ذكرنا ذلك مسبوفا في فضل العلماء قبل هذا وقوله في
 حديث بعض القهقهة اذا وجد حديثا الاصل له هجر القائل
 لاجله مثل حديث بعض الوضوء بالضحك عمل منه او يعام فان
 الشيخ في الدين بن دحي العبد الامام الحافظ ذكر في الامام
 اجد عشر حديثا في القهقهة بعضها مرفوع متصل وبعضها

موسى وكل واحد منها حجة عند معكاه بحجبه القياس عند
فقد تزل احد عشر حجة عنده واخذ بما ليس بحجة عنده وهو
القياس لان من اصله ان الحديث الضعيف مقدم على القياس
لو سلم ضعف الحديث والضعف اذا روى من طرق كان
حسنا كحجبه ذكره النواوي رحمه الله عليه وفيه روى محمد بن
الحسن وعنده الحق والعصلي من حديث صفوان بن ابيهم
ان رجلا كان يجمع مع امراته فقامت فاخذت سكينا
وحلست على صدره فوصفت السكين على حلقه فقالت طلقني
والا ذبحتك فتناشدهم الله فابت فطلقها طلقا وذكر ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يسلو له الا طلاقا قال ابو حاتم ليس بالقوي ولم يكلم
فيه احد بالضعف لكن لما لم يوافق مذهبه لم قالوا حديثه
متكروية الكمال قال البخاري رضي الله عنه حديثه متكرر
قال هذا الذي ذكره البخاري في تفسيره الى حديث واحد وهو
البخاري كثر الروايات ويدل على وقوع الطلاق المكن حديث
حذيفة وابنه حين طلقهما المشركون فقال طاهر رسول الله
صلى الله عليه وسلم نفى لهم بعد هم ويستعين عليهم بالله قال
ابو حفص بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان التمس على الطواغيت
والاكره ينسوا وحجرا الطلاق والعتاق لعدم القابل
بالفرق قلت بما ذكرنا ان حديث ابن عباس رضي الله عنه
في المسئل وحديث حذيفة في التمس والاكراه السلب
الا الطواغيت والرضي الذي احتجنا على الفصل فاستبد
الهادل وهو الذي بلاعب روضة لمخاطبة بلغة الطلاق
من غير قصد له ولو اتى بالشرط ناسيا للتعلق يقع ولو
قال طلق امراتي والافلتك يقع وقوله الاكره يسقط حكم اللفظ

باطل وقد صحوا السلام الحزني والمرتب مكرها والذي في احد
الوجهين احكاما المتعونة الوسيط في القصاص قولان وفي
وقوع الطلاق المعلق اذا امكن على احاد شرطه قولان
ولو اكره المولى بعد مضي مدة التلازم على طلاقها يقع وقول الرضا
بوقوع الطلاق ابتداء في وقوعة الامر في الموصى به استواء
الحديث في الطلاق بقوله اتمع لرفع الطلاق ذكره الراعي ولو اكره
على ان يطلق زوجته او يفتي عليه فطلاق يقع وليس براض
فيه ولا واحد منهما مستحق عليه فنبغي ان اذا اكره على
ابنه فقتل نفسه او يطلق امراته وطلقها ان يقع اذ واحد منهما
غير مستحق عليه وقد اختار اصحاب الامر في قولان في العتق
والطلاق ولو جامعها وهي صائمة او محرمته مكرها ان صومها
وحجها سطل وسواها من الممكن والمختار ولو قال المكن
طلقها فقال فارقها او ستر حيا يقع الطلاق وكل واحد
فيهما مخرج في الطلاق عندهم ولا يفرق بين التلازم واللفظ
ولا اعتباره عند اتحاد المعنى ولحكم ذكره الراعي رحمه الله عليه
وهذا لان المكن اذا علم ان طلاق المكن يقع في الشرع
لا يترك قتله فكان في وقوع طلاقه سلاما بحجته فيشعر بالقول
به والمعنى لقوله اذا علم ان طلاقه يقع بمقتضى القول
لعدم العادة لانه يكون اعرا يقتله وانما يترك قتله لحصول
مقصود بوقوع طلاقه واذا لم يقع لم يحصل غرضه فقتله وطعا
وليجوز عن اقرله بالطلاق مكرها ان اقرار اخبار
متردد بين الصدق والكذب وقدم السيف على راسه
مخرج لذنه بخلاف الاشياء في المسوط الاكره ان
عند المشايخ رضي الله عنهم في القبا عبادهم كتمان الصبا
واجبون وعندنا ثايقون في سلب الرضا في اهدار عبادته حتي

كان تصرفاته منعقدة ولكن ما يعتد به في رومته كالبيع والشراء
وكحومها والبلنم وما لا يعتد به الرضى بلنم كالنكاح والطلاق
والعتق وكحومها كالسرخسي الترمي محمد بن محمد الله الاستيلاك
بالثانية اول كتابه الكراه وهو انزل الخطايا حتى يسع
افعاله الى سباج وواحب وجعل ما لواحب شرب الخمر
واكل الميتة وقيل ان قتيل النفس والزنا وذلك لا يجوز الا باعسار
الخطاب وقال ابن حزم فيه قول ثالث وهو ان الممكن ان كان
لصا الكره فان كرهه السلطان لزمه وهو قول السعي
وفيه قول ابو وهوان كرهه ظاهرا فوري لم يلزمه وان لم يور
لزمه وهو اخذ قول سفين واحدا الوجهين للشافعية وقد
ذكرناه وفي المحيط عشرون هج من الممكن الطلاق والنفك
والعتق والعفو عن القصاص والرجعة والابلا والهي والظهار
والسدر والله اعلم في ذلك **والاسلام خلاف البيع**
ونحو فانه يفسد بالشروط الفاسدة والله اعلم في ذلك
قوله وطلاق السكران واقع في اجواهر السكران
بخبر ابي زيد فاما مشهور وقوع طلاقه وقد روي عنهم رواية
سنة عدم كرومه وفي التواريخ ما لا يحصى من الله وفي ذلك
عندنا في الطلاق والعتاق دون النكاح وقال محمد بن الحكم
لا يلزم طلاقه والعتاق في اجواهر الركن فصداء ونوهم
احتلاله خمسة اسباب الاول هو سبق اللسان به واليقع الثاني
الهرل به والثالث في الطلاق والعتاق وكذا النكاح وفي
السلامة لا يجوز وفي عارضا الجودي قال القاضي ابو بكر
ابن العربي الاشبه بيلي نكاح المازل ليصح وقال ابو بكر
ابن اللسا دلتهم وفيه قال الشافعي محمد الله عليه والمعول عليه
هو الاول والثاني للجهل فاذا لم يعلم فاجابته حفصه قال

انت طالق ثم قال حسبها عن طلعت وفي طلاق حفصه خلاف
عندهم ولو قلن اعجب لفظ الطلاق وهو لا يذهب ليقع طلاقه
وفي خزانة الاثر في الاستقيني ما سبق لسانه في ان طلاق
يقع بخلاف العتيق وفي رواية الامامها سوا ولا يجوز العطف فيها
وفي العسم كبت ان طلاقا لثا فراه فقراه ليقع ما لم يقصد
خطاها به وفيه قال لثا فراه هذا الدعاء ان طلاقا لثا فراه
البيع ان كان محروفا بالجهل وفيه لعسم الطلاق بالعزم
وطلوعها ولا يعلم يقع ومثله عن ابن سماع عن محمد بن محمد الله عليه
وعن القاضي القاسم ولي اللثا تطلق بمعنى قضاء الادبانه
وقد تقدم من ذلك جملة الركن الكراه واليقع طلاقا للممكن ولا
اقران به ولا بالحيث ولا باليمين والخامس يكون فلو شرب
دوا فتجنن به امتنع بقود تصرفه وقد ذكرنا حكم طلاق
السكران وفي السيطر وفي العزب المخصوص للشافعية محمد الله
حديثا وقد يما وقوع طلاق السكران ونص في الطهار على
قولين فمنهم من يقل من الظهار قول لا الى الطلاق ومعظم
العلماء اصدروا الى وقوع طلاق السكران وطلاق السكران
واقع في احاديث الروايات عن ابن حنبل محمد الله واحسان ابو بكر
اكتلال والقاضي من اجاباته وفي المعنى وهو قول سعيد بن
المسيب ومجاهد وعطاء والتمرك والتحي والوزاعي ومول
ابن مهران والحكم وشريح وسليمان بن يسار وابن سيرين
وابن شبرمة وسليمان بن حرب واليوري وهو قول غندر
وعلي وابن عباس ومعوية وبه قال قتادة وعبد وجابر
ابن زيد وابن ابي ليلى وعمر بن عبد العزيز والحسن بن حي
قال ابن خزم احراز مال جميع تصرفاته الارادة لقول اصحابنا
قال وروي ابن وهب عنه انه يجوز طلاقه دون نكاحه

وقال صاحب مطرف بن عبد الله / يلزمه شيء من تصرفاته إلا أربعة
الطلاق والعنف والقتل والنفقة وقال يلزم طلاقه عثمان
ابن عفان رضي الله عنه وطاؤوس والقاسم بن محمد وعبيد بن سعيد
/ انصارى وربيعة وعبد الله بن الحسن والليث بن سعد والعتق
وابو ثور والمزني وابو سليمان وزفر والظاهرية وهو اختيار
الشيخ جعفر الطحاوي ولي الحسن الكرخي وابن شريح ولي طاهر
الريادي ولي سهل الشعراوي واسه سهل من السانعة بفتح
من اصحابنا هكذا في الروضة وقال عثمان بن لبيد لم يزل
والسوا ان كان واحدا والحد اعم فقط وقال الليث
/ انكره شيء يقوله وامامنا عليه فعمل او سروه او زني فانه
يقام عليه وفي الدخيل طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر
والنبيذ ولو اكره على الشرب فسكرا وشرب للفزوة فذهب
عقوله يقع طلاقه ورواه هشام عن محمد وعمل بان عقله ذهب
بله وفي البدايع لو شرب كرها يقع طلاقه وفي جوامع الفقه
عن جعفر بن محمد بن عبد الله عليه نقوبه اكد سداد ولو ذهب عقله
بدوا او اكل البنيخ يقع وذكروا في العزير الشريكي له قال ابا
حنيفة و / والتوري عن رجل شرب البنيخ فارتفع الى
راسه قال ان كان يعلم حين شرب ما هو يقع و / الا يقع ولو
شرب الخمر ولم يوافقته صدق منه فزال عقله لم يقع طلاقه
ولو سكر من الاندك المنخذ من الخمر او العسل يقع طلاقه
عندهما وعند محمد يقع وفي المحيط لو اكره على شرب الخمر
او شربها لفزوة فزال عقله وطلاق او اعتق يقع ذكره في المشتق
وقيل يقع وفي البدايع عن سداد لو شرب الخمر سكره يقع
طلاقه وفيه لو سكر بالبنيخ او الدوا يقع طلاقه بالاجماع
كالبايم والمعنى عليه والمترشم والمدهوشن خلاف ما لو ضرب لاسه

حتى زال عقله فانه لا ينفذ تصرفاته ولا يجعل عقله باقيا وان كان
رواه معصم لم يدون ولهذا لا يشترع فيه حد ذكره في المحيط
خلف زواله بالخمر ونحوها حيث اعتبر عقله باقيا ووجبت
عليه الفايض جزاؤه وفي جوامع الفقه عن الحسن ان كان يعلم
ما يقع يقع وفي الدخيل وطلاق الهازل واقع وكذا لو اراد
ان يكلم بكلام مسبق لسانه بالطلاق يقع وكذا العتق
في المشهور وفي المشتق ك / ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يكره الاطلاق
في الطلاق بخوض العتق حتى لو اراد ان يقول للرائد
اتسنى ما يجري لسانه انت طالق يقع وفي العتق يدين
وقال ابو يوسف رحمه الله هما سبوا او اريدن فيهما وسوي بينهما
على قول لي حنيفة رحمه الله عليه في الاطلاق كقولك وعن جعفر بن محمد
رحمه الله يقع الطلاق فيما بينه وبين الله ويقع العتق لان
الطلاق يحمل الوفاق بخلاف العتق وعن محمد بن جعفر رحمه الله يقع
قضا وديانة ورواه عنه ابو سليمان وفي البدايع قال
الكرخي في العتق روايتان وروى ابو يوسف عن جعفر رحمه
الله عليهما انهما يستويان وهو الصحيح وروى الليث بن
مسافر عن بعض اصحابنا انه من لرباد ان يتكلم بشيء فقال
انت طالق يقع ولو ابتدأ من غير ارادة غيره يقع وفي الجوامع
الاصغر ما لم يصدق عن ارادته يقول زنت طالق فخرى لسانه
عنه او اراد ان يخلص على اللحم فخرى لسانه فخرى في القضا
يرطلق الى ساهادون اللذان و / اذا اللحم مع الخبز وفي المباح
ان سبق لسانه لا قصدا لهما وفي الراعي اخلصوا من شرب
البنيخ معا وفي المباح للمواوي رحمه الله عليه من لم يزل
عقوله من شرب او دوا فزال عقله على المذهب وفي الغتق
لجمع اهل العلم في ان يابل العقل بعير سكر يقع طلاقه

وكذا النائم وزواله بالبيع كالسكوت عند احد بن حنبل رحمه الله ومن
كان جنونه لسايف لوث كان مبرسما سقط حكم تصرفه ولو لم
يكن معروفه ذاهبه بالكلية لم يطلعت واناذا الرقوع طلاقه
وطلاق الاخرس واقع بالاشارة لقيامها بتمام العبد حتى لو حلف
الامر بخبرس فاما وما انعم براسه تحت فاطمات الطلاق اولى لان الزكراه
لا يوقر في الطلاق ويؤثر في الاقرار فاذا صح الاقرار به فالطلاق
اولى وفي السامع هذا اذا ولد اخرس او طرأ عليه ودلم وان
لم يدم لم يقع طلاقه وفي المسنوط وقوعه بالاشارة منه
استحسن لعدم الحروف واتفق بها في الصحيح وقال قتادة
طلاق ولي الاخرس ومثله عن الحسن البصري ومثله الاخرس
وفروعها في اخر الكتاب وفي الجواهر الاشارة المهمة
معتبرة من الاخرس في الطلاق وكذا ذكر في الوجيز
لاي حامد والله اعلم بالقول بانه قول الله وطلاق الام
بنتان حران كان زوجها او عبدا وطلاق الكسرة ثلاث حركات
روعا او عبدا وهو قول عثمان بن طلحة وعبد الله بن
سعود رضي الله عنهما رواه ابن حزم في المحلى وفيه قال
ابو بكرة في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكر ابو بكر بن
ابن شبيب عن عثمان بن زيد بن ثابت عن طلق لم يثبت ثم استترها
الحمل حتى تنكح زوجها عمن وفي المحلى عن السعدي عن ابي
عشر جلال بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا
الطلاق واللعن بالمرأة وقال داود وهما موقوفتان ومجاهد
واكسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيد السلامي
ومسروق فهاذين في سليمان والكسن بن جريح والثوري والفتح
والسعي يطلاق العبد الكسرة ثلاثا وبعد ثلاث حيض ويطلق
اكثر الامة ثنتين وبعد ثنتين ويطلق العبد الكسرة ثنتين

وبعد سلاته قرو ذكر ذلك لرافعي وصاحب الانوار وابن حزم عنهم
وقالت الطاهر المحم للحرم والامة على زوجها الكسرة واللعن
الامة بطلقات متفرقة كانتا ومجتهد
في ذلك بالعمومات قال ابن حزم لو اراد الله سبحانه وتعالى
ان يفرق بين ذلك لما فعله ولا اعقله ولا احسنه بكماله ولتفه
على لسان نبويه وما كان ريبا سيما فاما لم يفعل ذلك فوالله
ما اراد المتفرقة من ذلك وفيها قول لم يرد في المبسوط
عن ابن عمر انه لم يرد من قولها ولا يكون اللسان اريب
اكثر عنده لعن اللسان ومثله عنه في الانوار وزاد عثمان
البتى واما ثورهم ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اطلقوا الرجال العبد
بالسماذ كن لولا العبد ما سئاه وقال ابنما هو من قول ابن عباس
وفي المبسوط قيل هو من قول زيد بن ثابت وروى كاتيبا
لم تسلمه طلق امراته سبين فقال عثمان بن عفان وزيد بن
ثابت رضي الله عنهما وعثمان بن ابي سعيد عن عكرمة عن عبد الله بن
عليك وذكر في الانوار انها كانت حرة وكذا اليه في والله اعلم
ولسما ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال اطلقوا الامة بنتان وعندها جصص
وبروك قبران رواه ابن ماجه وابوداود والترمذي والدارقطني
رضي الله عنهم قال الترمذي حديث عزيب والعل عليه عند
اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم
وفي الدارقطني قال ابو القاسم وسالم رضي الله عنهما عن ابن مسعود
هذا الهام وفي احكام الصالحين عبد الواحد عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلقوا الامة ثنتين
وعندها حيضتان من رواية عكرمة بن سبأ السلمي رواه ابن ماجه

والصحيح رواه سالم ونافع موقوفاً عليه من قول ذكره ابو الفرج قال
مالك بن ابي نعيم اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وغيرهم وذكر ابو بكر بن عبيد بن شيبه في مصنفه عن عثمان بن زيد بن
باب انهما قالوا ان طلاق الامه يثنى ثم اشترهاها / انحل له حتى يتنكح
زوجاً غيره وبه قال عمر بن عبد العزيز وعلقه ومسرور
والبحر والصحاح والسعي والزهري وجابر بن زيد وسعيد بن
المسيب وهو قول علي وعنه الحسن بن ابي رطاهما مالك بن ابي روي
ذلك عن علي بن ابي رطاهما وهذا عن عثمان بن زيد خلاف ما رووا عنه فان كان
قولها مضطرباً وعن الحسن بن موطا بن نفيل انه استفتى ابن
عباس رضي الله عنهما في ما لو كان تحتها ولو كره فطلقها
بطلعت من عمها بعد ذلك اهل يصلح لها ان تحط بها قال نعم قضى
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج به ابو داود والبخاري
وابن ماجه قال الخطابي لم يذهب اليه هذا احد من العلماء فيما اعلم
وفي اسنانه قال قلت ذهب اليه الظاهرية ونصر ابن
حزم في المحلى وذكر ابو داود وعن ابن المبارك انه قال لعمر بن ابي بكر
هذا القدر على عظمه على عنقية لا يندركه والبخاري هذا ذكره
بحر واصله وقد وقع ابو حاتم وابو ررعم الرازيان غير ان الرازي
عنه عمر بن مغفك عن علي بن المديني منكر الحديث وقال
ابن ابي عمير لم يرو عنه غير يحيى بن ابي كثير وقال الشافعي ليس بالثبوت
وقال القيراني لم يرو عنه الا بذكر الحديث وعنه ابن عطاء ان ابن عباس
كان لا يرى طلاق العبد ذكره في المحلى فلاجل ذلك امر العبد ان يراجع
زوجته الا ان من طلق من قبله يرد الرواية الا انك عنه ان
قال نعمت لك واحد والحوادث عن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
الطلاق بالرجال له / لئلا من جرد مضاف وهو عتد الطلاق لو
انقاع الطلاق او فساداً او اعتداله وبالرجال متعلق بالخبر وهو قايماً

او معتبر بالرجال لا يتعلق بالطلاق ولا نه سقي بالخبر فاذا كان لا بد
من التقدير فليس يعدي بهم اول من يقدرون بل يقدرون اولي الاعضاء
عليه ولقد روي عن عيسى بن مسلم متاونه بالمسوط قال النبي صلى الله عليه
وسلم الطلاق بالعدة والمقابلة بغيره في النكاح وبالفراق المعتبر في
العدة فكذا في الطلاق ولأن من ملك على امرأته عتداً من الطلاق
ملك ايقاعه في اوقات المسنم وبه اجمع عيسى بن ابي بن صدوق من اصحابنا
الشافعي قال ايها العقيم اذا ملك الكسرة عتداً فله ان يطلعا
كيف يطلعا بالمسنم قال يوقع عليها واحد فاذا حاصت وطهرت
وطلقها واحد فلما اراد ان يعولك فاذا حاصت وطهرت قال حسك
فان عدتها قد انقضت بالحيضين فلما يحرج معك ليس في الجمع ثم
والفريقين سنه وان حل المحل بعد في حقه والرقاق في نصف
المعة الا ان اطلق الواحدة / لا يحز اقترانها كقولنا في عدتها
وطاهر قوله تعالى ويعولهن احق بردهن يعني ان يكون زوج
لكن المطلقة تثنى ثم كذا من رجعت احراً كان او عبداً ولا
يرد عليها الا انك تحت الكسرة احصا من المطلقات كذا قوله تعالى
يتريضن بما فسرهن ملته فسرروا الام بعد بغير من اجاعا والله اعلم
قوله واذا تزوج العبد امرأة يعني باذن سيده وطلق ومع
طلاقه واليقع طلاق مولاه على امرأته وهو قول الامة واصحابهم
وجمهور اهل العلم وروي الحسن بن مالك وجابر بن عبد الله وعبد الله
ابن عباس من الصحابة ان الطلاق بين اهل المدينة / ايرون
للعبد طلاقاً الا باذن السيد ذل ذلك ابو بكر بن عبيد بن عبيد
وابن حزم في المحلى للمجهور ما خرجت ابولع من حديث الفصل
ان محمداً وان تملوكا لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول
الله ان مولاي زوجني وهو يتلن بفروقتي ورسول الله في عقد
النبي صلى الله عليه وسلم على المتبرع ليا ايها الناس انما الطلاق

سد من اخذ بالساق وهو حديث منكر وقال ابو حاتم العجل بن مختار
 الجوهول وعن ابن عباس قال رجا النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال
 يا رسول الله سدي زوجتي امته وهو يريد ان يفارقني ولها
 فصور رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبرع قال ايها الناس
 ما بال احدكم يزوج عتده من امته ثم يريد ان يفارق بينهما انما
 الطلاق لمن اخذ بالساق رواه ابن كحاحه من رواته طبع وهو
 ضعيف ورواه الدارقطني من غير رواه ابن طبعه عن عاصم
 ابن مالك مثله وفي المنافع قال صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد
 والمكاتب شيئا الا الطلاق واذا كان مملوكا للعبد لا يكون
 مملوكا للمولى الساقى والله اعلم بالصواب
 ولله الحمد

سلون باب ايقاع الطلاق

